











الجزء السادس من شرح المحقق الجليل  
 المصدق سیدی ابی عبد الله محمد  
 الخرنی علی المختصر الجلیل للإمام  
 ابی الصفا سیدی  
 خلیل

۲

(وهم امته حاشية نادو زمانه وقرید عصره واوله العلامة الشیخ)  
 (علی العدوی تقدم الله الجميع برحمته واسكنهم بفضلہ فسیح جنته)

• (باب الصلح) • قوله كما هو معناه لغة) كإزالة أي وهو معناه لغة فهو نوع من أنواع الخلو حيث كان كذلك والبيع يقع بالجبرية فسابد كرهه باب الجبر ثم الأولى الاتيان بالاول بالانفا لانه لا يظهر التفرع أي ان الصلح قد يكون نوعا من أنواع البيع وقد يكون نوعا من أنواع الهبة قال المؤلف الصلح على غير المدعي يبيع وعلى بعضه هبة (قوله وهو من حيث ذاته مندوب) قال ابن عرفة وهو أي الصلح ٢ من حيث انه مندوب اليه وقد يعرض وجوبه عند تعيين مصطلحه

وحرمته وكراهته لاستلزامه مقسدة واجبة الدرة أو راجحة كما في النكاح انتهى وقوله لاستلزامه مقسدة واجبة الدرة راجع لقوله حرمته وقوله أو راجحة راجع لقوله أو كراهته والمراد بالمكروه المختلف فيه كما يأتي في قوله وراجعين فيما يراجع به انتهى (قوله كما قال ابن عرفة الخ) في شرح شب وقد يقال انه غير جامع لانه لا يدخل فيه الصلح على بعض الحق المنزبه انتهى ورده بعضهم بقوله اظاهر دخول هذا لانه لا يخلو عن خوف وقوع النزاع واعترض بأنه لا يسلّم ان الصلح هو الانتقال بل هو المعاوضة والانتقال مقرع عنهم لعلولها كالانتقال في البيع مقرع عليه ومعاول له والصلح يبيع أو اجارة أو هبة (قوله يدخل فيه الاقرار) أي الصلح يكون على اقرار ولو قال اشارة الى صلح الاقرار لكان أحسن لان عبارته وهم دخول شيء آخر وكذا يقال فيما بعد (قوله يخرج به بيع الدين) بالدين أي فانه لم يكن رافع نزاع أي ليس شأنه رفع النزاع وان كان قد يكون رفع النزاع وقوله ونحوه أي كبيع الكتابة (قوله أو خوف وقوعه يدخل الخ) المناسب أن يقول اما

الصلح على غير المدعي يبيع أو اجارة وعلى بعضه هبة (ش) يعني ان الصلح على غير المدعي فيه اما يبيع فبشرط فيه شروطه أو اجارة فبشرط فيه شروطها لان المصالح به

يكون رفع النزاع وقوله ونحوه أي كبيع الكتابة (قوله أو خوف وقوعه يدخل الخ) المناسب أن يقول اما وقوله رفع نزاع أو خوف وقوعه راجع لكل من الطرفين أي الذين هما قوله انتقال عن حق المباديها الصلح الاقرار والانتكاد (قوله الصلح على غير المدعي) أي فيه أو به بخلاف الجار والتمسك الصلح (قوله أو اجارة) ان كان المأخوذ منفعة ومصورتها ان المدعي به ليس ديال شي معين كمنع معين أو عيب كذلك في صلح في ذلك بمنافع كانت معينة أو مضبوطة مع تعيين المدة

والامتنع لان الاجارة يشترط فهم اعمين المدة (قوله بدليل الخ) الظاهر حمله على العموم وقوله والسكوت معطوف على دين  
وماسد في تفصيله وتعيين اشروطه (قوله وسواء كان في معين) أي من معين كما إذا ادعى عليه بشئ معين فصالحه عنه وقوله  
أم لا كما إذا ادعى عليه دين في ذمة وذلك لان ما في الذمة سواء كان حالاً أو مؤجلاً لا يتصور الصالحه عنه سكتي دار على  
مذهب ابن القاسم وقوله وهذا الجمل أي وقوله وجازع من دين ٣ تنصيص له فكان ينبغي له ان يقرعه بالفاه

فيقول فيجوز من دين بما يباع به  
الخ واذا جازع من دين فأجوز  
عن المعين ولو جدد ذلك في بعض  
النسخ (قوله ولكن الا برأ الخ)  
في عب خلافه حيث قال هبة  
لبعض المتروك فبشرط نفسه  
القبول قبل موت الواهب لا أبراه  
حتى يكون غير محتاج لقبول  
ومثله في شب وليس له نقض  
الصالح بمجرد دعواه ان صلح  
المشكر بعض الحق اقرار  
بجميعه كما تقول العامة نعم ان  
أثبت المدعي انه رد المدي عليه  
تلك الهبة كان له النقص حدثت  
وقوله للبعض المتروك احترازاً  
عن البعض المأخوذ فيبشرط  
في جوازه أن يكون بما يباع به  
(قوله ويجاز الخ) المراد بالحوار  
الاذن فلا يشافي قول ابن عسفة  
الصلح في حد ذاته مندوب (قوله  
بما يباع به) أي بما يقع المعارضة  
به لا يبيع الدين بالدين الذي اغنا  
يكون بين ثلاثة (قوله مشكر  
مال) هو فرض مسئلة ومثله  
لو كان مقرباً بذلك (قوله بعد شهر)  
لامتقوم له بدل ولو حالاً (قوله  
موجب) مسئلة لقع ولو أقيمت  
العبارة على ظاهرها لا امتنع

امامنا من أوقات الفوات كما إذا ادعى عليه بعض أو بجوان أو بطعام فأقر  
ثم صالحه على تأخير أو دراهم أو جهمان فقد أوعى عرض أو طعام ثالثاً للصالح عنه  
وهذا معارضة اتفاقاً إذ هو كبيع عرض يشترط بعرض مختلف فلا يختل شرط البيع  
كن صالح عن سلعة بثوب بشرط ان لا يبيعها ولا يبيعها أو كصالحته على مجهول أو لأجل  
مجهول فانه غير جائز والمنافع كما إذا صالحه على سكنى داراً وعلى خدمة عبد لمدة معلومة  
وبعبارة الصلح أي على اقرار بدليل قوله أو بالسكوت أو بالانكار وسواء كان في معين  
أم لا وهذا الجمل وقوله وجازع من دين الخ تنصيص له وكان ينبغي ان يقرعه بالفاه فيقول  
فيجوز من دين بما يباع به الخ وإذا جازع من الدين فأجوز عن المعين وقوله على غير المدعي به  
يباع الخ أي على أخذ غير المدعي به ببيع لما ادعى به أو اجارة غير المدعي به وعلى أخذ بعضه  
هبة للبعض الباقي فيبشرط قبوله في حيا الوهاب وفي قبوله بعده موته قولان المشهور  
لغوه وقوله على غير المدعي الخ تقسيم للصلح لا تعرض له وعبارة وقوله بعضه هبة أي  
أبراهه لان هو عليه وقد قال المؤلف في باب الهبة وهو ابراهان وهب لمن هو عليه وان  
كان كل من الا برأ والهبة يحتاج الى قبول ولكن الا برأ يحتاج الى حوز (ص)  
وجازع من دين بما يباع به (ش) هذا صلح مما في الذمة أي وجاز الصلح عن دين بما يباع به  
ذلك الدين كما إذا ادعى عليه مذهب فأقر به ثم صالحه عليه بفرض حال ومثال ما لا يجوز  
كصالحه منكر مال على سكنى داره أو خدمة عبده بعد شهر لانه فسخ دين في دين ونقص  
عن شهره وحل للتساقط الطعام فان قاله في القوم والمثل في المثل وينفذ ان وقع  
بالمكر ولو أدرك بمحدثاته فله طرف وقال عبيد الله بن عيسى بن عذبانة وينفذ من  
الطول كصلح عن دين بقرعة فاحط بعينه قد أزهت واشترط أخذها فمروا وقد اصبح  
الحرام ولو بالحدثان لانه هبة واصحاب ان المراد بالمكر وهذا المختلف فيه والمكرام المتفق  
عليه والافالمكر وحقيقة جائز فلا يصح نفسه فسخ في قرب ولا بعد وكراهة التنزيه  
لا تنافي هنا احتراز بقوله بما يباع به مما إذا كان يؤدي الصلح الى وضع وتقبل أو وسط  
الضمان وأزيدك أو لأصرف المخرج مثال الاول ان يدعي بعشرة دراهم وأعشره فأقرب  
الى شهر فمقر بذلك ثم صالحه على ثمانية نقد ومثال الثاني ان يدعي بعشرة أقارب الى  
شهر فيصالحه على اثني عشر نقداً وان صالحه عنها بدراهم أو دنائير موجه لم يجز لانه  
فسخ دين في دين ويكون الاول في العين وغيرها والثاني لا يكون الا في غير العين ومثال  
الثالث ان يصالحه بدراهم عن ذهب مؤخر وبالعكس (ص) وعن ذهب يورق وبالعكس

فهم من حظ الضمان وأزيدك اذا كان ذلك في البيع (قوله قاله في القوم الخ) ويرجع ان الغصومة (قوله قاله طرف) هو  
إلتهام (قوله المختلف فيه) أي المانع وغيره والراجح المنع (قوله والافالمكر وحقيقة) أي ما كان مكرها وكراهة تنزيه (قوله  
جائز) أي ماض (قوله وكراهة) المعنى للتقريع فكراهة التنزيه لا تنافي هنا فيما حكمه منافاه بالنسخ (قوله وعن ذهب)  
بدرهم معين أو في ذمة منكر أو مقر وقوله وبالعكس كصلح عن عشرة دراهم معينة أو في ذمة منكر أو مقر واتخذ كرهذا المصنف

مع كونه دخلا في قوله ويجاز الصلح بشرط المصالح عنه والمصالح به ومعه ولو كان الصلح عن ذهب بذهب أو عن ورق بورق فلا يشترط ذلك بل يشترط كون الصلح على اقرار لانه اذا كان على انكار لم يكن فيه سلف جرتعا (قوله بان لا يشترط تأخيرهم) اشارة الى انه ليس المراد بالحلل الدخول عليه بل المراد ان لا يشترط على التأخير فيصدق المنطوق بالدخول على الاطلاق (قوله كائنه دينار ودرهم) مفهوما لو اخذ مائة دينار ودينارا فادخل المائة قضاء والدينار سبع بالمائة درهم فان اخذ المائة وتأخر الدينار لم يجز ٤ (قوله بمائة دينار ومائة درهم) أي ولو كانت المائة دينار والمائة درهم

لم تدخل بمائة دينار وضع وتجهيل  
 قوله بين ان تكون **كك**  
 جهة أي جهة المصالح بالسكر  
 والمصالح بالفتح وقوله منفردة  
 باحد التقدير أي كائنه في قوله  
 وعلى بعضه جهة وقوله وبين  
 اجتماعهما أي التقدسان معا  
 في كلا الجهتين أي جهة المصالح  
 بالسكر والمصالح بالفتح وهو  
 ما أشار له بقوله كائنه دينار  
 ودرهم عن مائتيهما فكل جهة  
 فيها التقديرات (قوله لا يجوز زعلي  
 ظاهر الحكم) أي لانه سلف جرتعا  
 واما السلف هو التأخير والرفع  
 هو سقوط العين المتقلبة على  
 المدعي بتقدير نكول المدعي  
 عليه كما يأتي (قوله فانه يجوز له  
 ان يقضى) فيه اشارة الى انه ليس  
 المراد ظاهر المصنف من ان  
 الجواز يتعلق بالصلح أي بل  
 المراد انه يجوز لاقتداء من عين  
 يقال ويعد ذلك الاقتداء أصلا  
 (قوله خلافاً لما قال) أي لا في نه  
 اذلال نفسه وقد قال عليه الصلاة  
 والسلام اذل انفسكم اذل نفوسه  
 ورد بان في صلحه اعزاز نفسه

ان حلا ويجعل (ش) يشير به الى صرف ما في الذمة والمعنى انه يجوز الصلح بالذهب  
 عن القضية وبالعكس كما لو ادعى عليه بمائة دينار على قاقيرم وصالحه عنها بقضية مجهلة  
 أو بالعكس فان ذلك جائز بشرط حلول المصالح به بان لا يشترط تأخيرهم والمصالح عنه  
 وتجهيل المصالح به وعلى هذا فيستلزم في المصالح به أمران أن لا يشترط تأخيرهم وان يجهل  
 بالذمة فالضهير الثاني في قوله ان حلا للمصالح به والمصالح عنه والضهير الثالث في جهل  
 للمصالح به بمعنى المالحول في المصالح به ان لا يشترط تأخيرهم فان اشترط تأخيرهم فقد ولو جعل  
 بعد ذلك ولم يكتف بشرط الحل من شرط التجهيل اذ لا يلزم من الحل التجهيل فقد  
 يكون حالا ويؤخر ولم يكتف عن شرط الحل بل بشرط التجهيل فقد يجعل مائيس حالا  
 (ص) كائنه دينار ودرهم عن مائتيهما (ش) هذا مثله لقوله وعن بعضه جهة والمعنى  
 انه اذا ادعى عليه بمائة دينار ومائة درهم خالفه قاقيرم بذلك فصالحه بمائة دينار ودرهم  
 واحد فان ذلك جائز لانه اخذ بعض حقه وترك بعضه اذا اخذ الدينار واخذ من المائة  
 درهم درهم واحد او بغيره مدعي انه لا فرق بين ان تكون كل جهة مفردة واحدة  
 التقديرات وبين اجتماعهما معاني كلا الجهتين لقوله ودرهم عطف على مائة لا على دينار  
 والا يمكن صلحا وكلام المؤلف ظاهر حيث صلح بجهل مطلقا أو بوجوه والصلح على  
 الاقرار فان صلح على الانكار ما منع لانه لا يجوز زعلي ظاهر الحكم (ص) وعلى  
 الاقتداء من عين (ش) يعني ان العين اذا توجهت على المدعي عليه فانه يجوز له ان  
 يقتدي منها بالمال ولو علم برأفة نفسه على ظاهر المدونة وهو ظاهر كلام المؤلف ابن ناجي  
 وهو المعروف خلافا لما قال بعدم جواز الاقتداء من العين حيث علم برأفة نفسه (ص)  
 أو بالسكوت أو بالانكار ان جاز على دعوى كل وظاهر الحكم (ش) يعني ان الصلح على  
 السكوت جائز مثل ان يدعى على شخص بشئ فيسكت فيصالحه على شئ لان حكم  
 السكوت حكم الاقرار وكذا يجوز الصلح على الانكار باعتبار عقده واما في اطن الامر  
 فان كان الصادق المنكر فالأخوة منسوخا والاطلاق لكن يشترط في جواز الصلح  
 على السكوت أو الانكار ويدخل في نفسه الاقتداء من العين ثلاثة امور وعلى مذهب مالك  
 الاول ان يكون الصلح جائزا على دعوى المدعي الثاني ان يكون جائزا على دعوى  
 المدعي عليه أي على تقدير ان الساكت أو المنكر يقر الثالث ان يكون جائزا على ظاهر

لان المصنوعة مخرج حجة لاسيما كثرتها (قوله على دعوى كل) من  
 المدعي والمدعي عليه أي على مقتضى دعوى كل واطلاق الدعوى عليه جازا فمعناه قال ليس عيبه ما ادعى به على (قوله  
 على السكوت) أي على مقتضى السكوت وهو ما يقترب عليه من حجب وقدر (قوله لان حكم السكوت حكم الاقرار) لا يخفى  
 انه اذا كان حكم الاقرار وقد جعل الشارح الشرط واجبا للسكوت والانكار لم يكون السكوت حكمهما معا وقد وجهه  
 بعب ولكن المعتبر في جميع الشرط لا في انكار فقط (قوله باعتبار عقده) أي باعتبار ذاته

وقوله أو أنهما صوابه أو سكت (قوله على ظاهر الحكم) الشرعي وهو خطاب الله تعالى المتعلق بالملك من حيث أنه مكلف أي أن لا يكون هذا التهمة فسادا ليس المراد به حكم القاضي (قوله وأحلقه) معطوف على العين وضعية للمدعي عليه وقوله فيسقط الخ ترتب على حلقه فهو منصوب معطوف على ٥ المصدر والمعنى أن المذني يقع بسقوط

حاقبة المدعي عليه الذي يرتب على حلقه سقوط جميع المال والمنفعة في الحقيقة هي عدم سقوط ماله لكن لما كان سقوط حاقبة المدعي عليه سببا في عدم سقوط المال أطلق عليه أنه منفعة من إطلاق اسم السبب على السبب الخاص أن المنفعة كإفاد مظاهر لفظه الاستيطان معا لاجدهما كإظهار التعبير بار (قوله فيعتبر بالطعام) لا ينبغي أن علة المنع على حسب دعوى المدعي ففسخ ما في الذمة في مؤخر وعلى دعوى المدعي عليه سابقين فقوله ما فيه من السلف بن باذأي إذا صالحنا كأكث من دراهمه أي باعتبار دعوى المدعي عليه وأما اعتبار دعوى المدعي فقبه فسخ ما في الذمة في مؤخر وقوله وأصرف المؤخر أي إذا صالح على ذاتي مؤجله (قوله للظالم في الباطن) ولو حكم الحاكم براه فهو وافي بقول المصنف لا يحل سرهما أي ولا يلج الصلح على المتعلق بالهبة القدر أي لا يحل متعلق الصلح وهو الشيء المصالح به وما اقتطع فهو استفساد أطلق أولا على القصد وثانيا على المتعلق أو

الحكم أي أن لا يكون هذا التهمة فسادا واعتبارين القاسم الامرين الأولين فقط واعتبر أصبح أمرا واحدا وهو أن لا تتفق دعواهما على فساد مثال ما يجوز على دعواهما معا على ظاهر الحكم أن يدعي دراهم حاقبة فأنكرها أو أقرب ما تم صالحة على عرض حال ومثال ما يجوز على دعواهما أو يمتنع على ظاهر الحكم فقط أن يدعي بمائة درهم حاقبة ثم يسطط على أن يؤخره إلى شهر أو على خمسة ي دفعها له عند حلول الشهر فقد علمت أن الصلح صحيح على دعوى كل لأن المدعي أخو صاحبه أو أسقط عنه بعض حقه وآخره والمدعي عليه اقتدى من العين بهذا التزم أداه عند الاجل ولا يجوز ذلك على ظاهر الحكم لأنه في ظاهر الحكم سابق من منفعة فالسلف التأخير والمنفعة هي سقوط العين المتقلبة على المدعي بتقدير يكول المدعي عليه أو أحلقه فيسقط جميع المال المدعي به فهذا منوع عند الامام وجاز عند ابن القاسم وأصبح ومثال ما يمتنع على دعواهما أن يدعي عليه دراهم وطعام من بيع فيعترف بالطعام وشكر الدراهم فيصالحه على طعام مؤجل أكثر من طعامه أو يعترف بالدراهم ويصالحه على ذاتي مؤجله أو على دراهم أكثر من دراهمه فشكل ابن رشد الاتفاق على فساده ويشخ لمافيه من السلف بن باذأي أو الصرف المؤخر ومثال ما يمتنع على دعوى المدعي وحده أن يدعي بشرة ذاتي فينكرها ثم يسطط على ذاتي درهم إلى أجل فهذا يمتنع على دعوى المدعي وحده إذ لا يجوز له أن يأخذ دراهمه إلى أجل من ذاتي ويجوز ذلك على أنكار المدعي عليه إذا انصالح على الاقتداء من عين وجهت عليه فهذا يمتنع عند المال وابن القاسم وأجازه أصبح أذن تتفق دعواهما على فساد ومثال ما يمتنع على دعوى المدعي عليه وحده أن يدعي بشرة أراد بتمام قرض وقال لا تنحل لك على خمسة من سلم وأزاد أن يصالحه على دراهم ونحوها مجله فهذا جائز على دعوى المدعي لأن طعام القرض يجوز به قبل قبضه ولا يجوز على دعوى المدعي عليه إذ طعام السلم لا يجوز بيعه قبل قبضه فهذا يمتنع عند المال وابن القاسم (ص) ولا يحل للظالم (ش) أي لا يحل المصالح به للظالم في الباطن بل منته مشعولة فالظالم فيما يشاء وبين الله ولا فرع فرعا غانية سنة يسوغ للظالم تقض الصلح فيما اتفقا أو على المشهور وإن لا ينقض فيها اتفاقا أو على المشهور وإن الأول أشار بقوله (ض) فلو أقر بعده أو شهدت يتعلم بعلمها أو شهدت وأعلن أنه يقرهم أو وجدوا شقته بعده فله نقضه كن لم يعان أو يقر سررا فقط على الأحسن (ش) يعني أن الظالم إذا قرض سلطان دعواه بعد وقوع الصلح فإن المتناول نقضه بلا خلاف لأنه كالغلوب على الصلح بالنكار المدعي عليه وإن شاء أمضاه

يقد رضاف أي متعلقة (قوله ولو أقر) تنزع على قوله ولا يحل للظالم وهو في السكوت والانتكار (قوله أو يقر سررا) بالرفع عطف على قوله لم يعان لا يباخرم عطف على يعان والقاعل يعين عوده على المدعي الشهد والقاعل يقر بعد على المدعي عليهم وهذا مما يذهن السامع الغيب وكان عليه أن يقول أو يقر هو بارا الضمير على مذهب البصريين إلا أن القريظة غنائان الإقرار لا يكون إلا من مدعي عليه بشي على مذهب الكوفي الاختصار

(قوله على المشهور) ومقابلته فانه من ثلث من ان له ليس له نقصة (قوله انه يقوم به) تنازعه النعلان قبله وهما أشهدوا على  
 لكن الاول يتدبر حرف الجر دون الثاني (قوله أول ما يعلن به الخ) الاولى عدم ذكرها لانها ستأتي (قوله وأما ان نسبها) فرق بينه  
 وبين الذي قبله ان الذي قبله يعلم ان له وثيقة فكيف ضاعت عنه وهذا يعتقد انه ليس عنده وثيقة (قوله على جمده علانية)  
 فائدة ذلك انما يقول بعد ذلك لم أنكر فيه زعم التأخير (قوله وأشهد بيته) ولو كانت البيعة الاولى خلافا لظاهر العبار (قوله)  
 بالزعم ذكره لان اشهادها عنه انما صالحه على التأخير لبقوله علانية يتضح  
 وانه غير ملتزم بالتأخير (ليس هذا

ذلك قال هب وهذه البيعة التي  
 أشهد بها المدي بعد انكار المدي  
 عليه نسي شهادة استرعا أي  
 ادع الشهادته فان أشهداها  
 ليس ملتزما بالتأخير أو اسقاط  
 بعض حقه فهو استرعا في استرعا  
 انتهى كلام عب وهو غير مسلم  
 بل بيعة الاسترعا في الاسترعا ان  
 وشهد جماعة يقول له من  
 أسقطت بيعة الاسترعا فلبست  
 ملتزما لاسقاطها وقد ينكر ربي  
 استرعى ولم يسقط عمله والافلا  
 وهذه تفهم من قوله نلوا فر  
 بطريق الاولى لانه اذا كان  
 له نقض الصلح فيما اذا أقر المنكر  
 بعد الصلح بمجرد اقراره وان لم  
 يشهد الطالب بيعة انما صالحه  
 ليقولوا اذا أشهد بذلك (قوله)  
 نقيض الخ) أي فحق وجد بيته  
 أو وثيقته أو أقر له معصيه  
 فله نقضه ولا عبرة بالبرائة الواقعة  
 بعد الصلح ومن باب أولى في  
 النقص لوصاله بشرط البرائة  
 لان البرائة في هذه الاخبار  
 بمنزلة الصلح والصلح له نقضه (قوله)

وهذان فاقضيه كل منهما من قاضيه الثانية ان تشهد بيعة للمظالم على الظالم لم يعلمها  
 المظالم حين الصلح فله نقضه على المشهور وهو مذهب المدونة ولا بد من حلقه على عدم  
 العلم الثالثة من صالح ولبيته غائبة بعلمها وهي بعدة جده أو أشهداها يقوم بهما سواء  
 أعلن بالاشهاد بان يكون عند الحالك لم أول ما يعلن به كما يأتي في قوله بعد كين لم يعلن وما  
 ذكرنا من التقييد بكونه بعدة جده الخوفي المواقف مقتضاه ان البيعة لا جدها  
 كالقرينة في ان حكمها كالخاضرة فلا يقوم بها ولو أشهداها يقوم بها والبيعة جدها  
 كانه بقية أي من المدينة أو من مكة أو الاندلس من خراسان الرابعة من صالح لعدم  
 وثيقته ثم وجدها بعد الصلح على الانكار وقد أشهداها يقوم بها وان وجدها فله نقض  
 الصلح حيثئذ كالبيعة التي علمها وأما ان نسبها حال الصلح ثم وجدها فانه يلحق ويقوم  
 بها كالبيعة التي لم يعلمها والتبصر في قوله فله للمظالم أي للمظالم نقض الصلح وله امتار  
 انما منعه من ادعى على شخص بشي معلوم فأنكره فقامت سدرا ان بيته غائبة بعدة  
 الغيبة وانه انما يصلح لاجل بعد غيبة يشتهر انه ان قدمت فقام بها والحال انه لم يعلن  
 بالاشهاد عند الحالك ثم صالحه ثم قدمت بيته فله القيام بها أو ينقض الصلح كين أشهد  
 وأعلن السادسة ان يكون المدي عليه بقر بالحق سرا ويجمده علانية فاشهد المدي  
 بيته على جمده علانية ثم صالحه على التأخير وأشهد بيته لم يعلمها المدي عليه له في غير  
 ملتزم بالتأخير وانه انما قل ذلك الصلح لبقوله علانية فانه يعمل بذلك فاضع في بقر  
 للمدي عليه واتفق الناصر الثاني وشيخه برهان الدين الثاني على ان له نقض الصلح  
 في هذه المسائل ولو وقع بعده ابراعام فيقصد قوله بما يأتي وان أبرأ فلا ناسم له قبله برئ  
 مطلقا الخ به اذا لم أنهي الكلام على ما ينقض فيه الصلح وفاقا خلافا أخذت كمالا  
 ينقض فيه كذلك وهما مسئلتان أشار اليهما بقوله (ص) لان علم بيته ولم يشهد  
 أو ادعى ضياع الصلح فقبله حقه ثابت فانت في صالح ثم وجده (ص) يعني ان من  
 ادعى على رجل بدين فأنكره ثم صالحه عليه وهو على بيته ولم يشهداها يقوم بهما فانه  
 لا قيام لهما ولا ينقض صلحه سواء كانت بيته حاضرة أو غائبة شعبة قرية أو بعدة ولولم  
 يصح باسقاطها ولو أشهد في قوله أو أشهدوا أعلن كين لم يعلن على الاحسن الثانية من

الثانية الخ) ظاهره انه معترف بالحق قطعا ولكنه متوقف الدفع على دفع الصلح وفي عب  
 خلافه فانه قال حقه ثابت ان أمته ثم قال والفرق بين هذو وبين قوله سابقا أو وجد وثيقة بعاء ان المدي عليه في هذه  
 مقترعا للاقبال بشرط الاتيان بالصك وشيخه فبرض صاحبه وادعى ضياعه فقد أسقط حقه وما سبق الفرم فيها يشكر الحق  
 على ما تقدم وهو ظاهر وذلك لانه لو اعترف بظاهر الشارح لقبل ان الحق ثبت ولا يتوقف دفع الحق على الاتيان بالصك فلو اراد  
 أن يقال بكتب له وثيقة أخرى تناقضها كتب فيما دفع الحق ثم بعد كين هذا اطلعت على فرق بين حيث قال والفرق  
 بين هذو والتي قبلها أن غريمه في هذا معترف وانما طلبه باحضار ليعين مافيه فقد برضى هبذا باسقاطه واستبجال حقه

والاول منكر للعن وقد اشهد انه انما صلح له لصياحه فمكفه كالمهادة انه انما صلح له لغيبه ينته انتهى فامل في هذا مع  
ما قدم الشارح (قوله فأنجيوز والزوج أو غيرها) ونحو الزوجة ٧ لان حصول المنازعة منها كمل لانها

أجنبية غالبا (قوله ولا يراهي  
ما فضل بعد ذلك) المدار على  
جصول المصالح عنه وهو الذهب  
في مثالنا لاحضور الدرهم  
ولا حضور العروض بان ذلك  
أن يقال اذا سكن في التركة  
ثمانون دينار وصولت بهشرة  
منها فان حضر جميع الذهب  
جاز وسوا حضر باقي التركة أم لا  
وان لم يحضر منع ذلك وان  
صولت بخمسة فان حضر  
أربعون جاز والا فلا وان  
صولت بأحد عشر جازان حضر  
جميع المتركة لان العرض  
والورق في مقابلة الدينار الزائفة  
فهو بيع وصرف والبيع دينار  
وان صولت بالثاني عشر وكان  
العرض أقل من دينار والورق  
أقل من صرف دينار جازان  
حضر الجميع وان كان كل من  
العرض والورق أقل من دينار  
جازان حضر الجميع لان دينار  
من الزائدين في مقابلة العرض  
والورق والا بنزلة وان لم  
يحضر الجميع منع فهدا  
التفصيل بهن يجرى فيما اذا  
صولت ورق فقط فاذا علمت  
ذلك فقول الشارح أولا اذا ترك  
دينار ودرهم حاضر فلا يجوز  
نظا به المقصد انه لا يضمن  
حضورهما معا الا ان يقال

ادعى على شخص بحق فاقربه وله ولكن قال المدعي عليه للمدعي حقه ثابت فانت  
بالوثيقة التي فيها حقه فاحمها وخذ ما فيك فقال صاحبة متى وأنا ما حله فصالحه ثم  
وجد الوثيقة بعد ذلك فانه لا قيام له بها ولا ينقض الصلح لكن انما قال انه انما صلح له  
على اسقاط حقه والفرق بين هذا وبين قوله سابقا أو وجد وثيقته بعده فله فقهه ان  
الفرق في هذه مقر بالحق وانما يطلب الصلح لمعنى ما قبله من صاحبه وادعى ضياعه  
فقد اسقط حقه وما سبق الفرق في ما مضى كالحق والخال ان صاحب الدين قد اشهد مسرا  
انه انما صلح له لصياحه فمكفه فهو غير له من مبالغ الغيبة ينته الغيبة البعيدة قبله القيام بها  
مقدوره وما لم يندخل في قوله الصلح على غير المدعي به بيع صلح أحد الورثة عما يخصه من  
المعراث مورثا في مسئلة المدونة على سبيل المثال فقال (ص) وعن اورث وزوجته من  
عرض وورق وذهب وذهب من التركة قد رموه من أمه فاقول (ش) يعني ان الميت  
اذا ترك دينار ودرهم حاضر وقصر وضاحضة أو غائبة وعقارا وغير ذلك فانه يجوز  
لزوجته أو غيرهما من الورثة ان يصلح عن ارثه من ذلك فان أخذ درهم من التركة قد  
مورثه من دراهم التركة أو أخذت ذهبان من التركة قد رموه من ذهب التركة فاقول  
فان ذلك جائز كالصالحها الولد على عشرة دنانير فقال والذهب ثمانون لانها أخذت  
بعض حقها من التركة وترك الباقي ولا يراهي ما فضل بعد ذلك كان حاضر أو غائبا  
لان الباقي حقة نزعها في الحوزة قبل موتها فان مات قبله بطل وكان لورثتها ولو وقع  
الصلح للزوجة مشاعلا على أكثر من ارثهم ان الذهب كان في عشرة دينار فأكثر فانه يجوز  
أيضا لكن بشرط ان تقل الدرهم التي تخص من التركة ان لا تبلغ صرف دينار واليه  
أشار بقوله (ص) أو أكثر ان قلت الدرهم (ش) أي أو قلت العروض التي  
تخصها بان لم تبلغ قيمتها دينار أو حضرت كله الاثم باعت نصيبها من العروض والدرهم  
بدينارين دينار ونصف مثلا قيمة العروض أو صرف الدرهم والنصف الباقي في مقابلة  
الفضة أو العروض فهو بيع وصرف ابقه في دينار ما ان بلغ نصيبها من الدراهم  
أو العروض دينار لا يجوز عدم اجتماعهما في دينار وان كان شيء من العروض غائبا  
دخله صرف مع ساعة تأخر فقوله ان قلت الدرهم أي وكان جميع ما زاده على حصتها  
من الذهب دينارين أو أكثر كما مر زاده ما ان كان ما زاده على حصتها من الذهب  
دينارا واحدا فانه يجوز وان كان كل من حصتها من الدراهم ومن قيمة العروض يزيد  
عن صرف دينار (ص) لامن غيرهما مطلقا (ش) يعني انه لا يجوز الصلح  
للزوجة ولا غيرهما من الورثة باطلا مع شيء من غير التركة سواء كان درهما أو دينار أو  
غيره وضا الا على ما يأتي في العروض كانت التركة أو شيء منها حاضر أو غائبا لانه يدخله  
التفاضل بين العتيق والتأخير بينهما لان حكم العرض الذي مع العين حكم العين

الواو في قوله ودرهم معنى أو ويكون قوله أو دراهم على تقدير ان يأخذ منها موزم (قوله أو حضرت كلها) أي التركة كلها  
من عرض وورق لكن حضور العروض اما حقيقة أو حكما كما يقين فيما بعد أي بشرط معرفة جميعها وبغير ذلك كما يأتي  
فيما بعد كما يظهر وقوله منع ساعة تأخر أي بان لا يكون في حكم الحاضر (قوله لان حكم العرض المثل) أي اريد العرض ما ذل

الدراهم على تقدير أن يكون صالح بعشرة دنانير من غير التركة في التركة دنانير ودرهم وعروض فالدرهم والعروض التي  
مع الدنانير تعد دنانير في التفاضل (قوله ويدخله أيضا البيع والصرف) أي في التحقيق وقوله لا يدخله التفاضل أي في  
التقدير والتأخير بينهما مذهب جمهور ذلك في المجلس (قوله إن كان حظها من الدراهم صرف دينار) أي وكان العرض يساوي  
دينارا (قوله إن عرفنا جميعها) أي جميع التركة ومثل معرف جميع التركة معرف جميع نصيب أمثال ابن ناجي وظاهر قولها  
أه يمكن في جواز الصلح أن يعرفوا كلهم معرفة التركة ولو لم يسعها أو في شيء بأنه لا بد من تسميتها وهو بعيد (قوله وحضر)  
أي جميع القروى حقيقة في العين وحكي في العرض بأن كان قريب الغيبة بحيث يجوز التفتة فيه بشرط فانه في حكم الحاضر  
وأشارنا شرح إلى ذلك بقوله أي ٨ أو كان قريب الغيبة والحاصل أن ماعدا العرض لا بد من حضوره حقيقة

والعروض يمكن بحضورها  
حكما كأن يكون على مسافة يومين  
هكذا فأدغم بعض شيوخنا وقوله  
وحضر أي وقت الصلح فإن اختلف  
نظر من جهة الشرط لم يفسد  
صلحتها بعرض من غيرها  
وموضوع المسئلة بشرطها  
فإن التركة هنا عرضا وأما  
إن كانت كلها عرضا فيجوز لولد  
أن يصلحها بعين من ماله أن  
يصلحها ولو كانت العروض دينارا  
على شرماء حضوره مقربين  
وتأخذهم الأحكام وصفت  
العروض التي عليها قوله أي  
أو كان قريب الغيبة (بأن كانت  
على يومين (قوله والعرض الذي  
أعطاه المصالح مخالفا للعرض)  
الذي يظهر مما تقدم ولو موافقا  
لأن العروض تراضا أو إجماعا أو  
لو كان كذلك لما اختلف الخلق  
الدراهم بين أن تصح ومن

ويدخله أيضا البيع والصرف إن كان حظها من الدراهم صرف ديناراً أكثر ونماثل  
إطلاق المانع للعرض وإن فيه تفصيل منه بقوله (ص) إلا بعرض أن عرف جميعها  
وحضر وأقر المدين وحضر (ش) يعني أن الصلح إذا وقع لازمة وأقرها من الورثة  
بعرض حاضر من غير عروض التركة فإن الصلح بائنا بشرط أن يعرف المصالح والمصالح  
جميع التركة حتى تكون المصالحة على شيء معلوم وإن يحضر جميع الموروث من أوصاف  
العروض والأحكام من باب التقديف الغائب بشرط أي أو كان قريب الغيبة وأقر  
المدين وحضر أي وهو ممن تأخذ الأحكام والعرض الذي أعطاه المصالح مخالفا للعرض  
الذي على الغريم واللام يمكن به لأنه كأنه من التركة فكأنه أعطاه بعض مورثيه فهو  
داخل في قوله وعلى بعضه هبة وغير ذلك من الشروط المتبعة في بيع الدين (ص) وعن  
دراهم وعروض تركها بذهب كبيع صرف (ش) يعني أن الميت إذا ترك دراهم  
وعروضاً صالحا الواوثة زوجة الميت على دنانير من ماله فإن كان حظها من الدراهم يسيرا  
أقل من صرف ديناراً جاز أن يمكن في التركة دينان وإن كان في حظها منها صرف دينار  
فأكثر يجوز هو معنى قوله كبيع صرف أي فإن قلت الدراهم التي تخصها أو العروض  
التي يخصها بأن نقصت أو نقص قيمة العرض عن دينار جاز الصلح لأنه يسع وصرف  
اجتماعي دينار (ص) وإن كان فيه دينان فكسبه (ش) أي وإن كان في التركة  
دين من دنانير أو دراهم لم يجز الصلح على دنانير أو دراهم نقدان عند الولد وإن كان  
الدين حيواناً أو عرضاً من يسع أو قرصاً أو طعاماً من قرص لأم سلمة فصلحها الولد  
من ذلك على دنانير أو دراهم فجعلها لها من عند ذلك جائزاً إذا كان الغريم حضوراً  
مقرين ووصف ذلك كله وهو المذوق استثناء الكلام على الفروع المذكورة في  
المدة والاقوله وعن دراهم الخ يعني عنه ما مر من قوله إن قلت الدراهم وأيضاً

التركة كل ما لا تأمل ثم بعد كنهى هذا وجدت من البدو ما وافق ما قلناه (قوله كسبه الخ) أي يجوز  
تبعث يجوز ذلك حيث لم يكن الدين طعاماً من يسع وكان المدين حاضر أقر أو هو ممن تأخذ الأحكام ويمنع تخييب (ص) قوله  
أي وإن كان في التركة دين من الخ) ظاهر كلامهم ولو كان الدين الذي للميت حالاً على المدين لانه يدخله التفاضل بين العيين  
والتأخير بينهما لأن حكم العرض الذي مع العين حكم العين كما تقدم وهذا إذا كان في التركة دين من دنانير والذي أخرجه  
بمن عهده دنانير وما إذا كان أحد هادنانير ولثانيه دراهم فيلزم الصرف المؤخر والحاصل أن الدين إذا كان دنانير وفي التركة  
بعض عرض آخر كانت عند الميت ودوناً فاعلمها على دنانير من عنده فلا يجوز ولو كان الدين حالاً لم يدخله من التفاضل بين  
العيين والتأخير بينهما وما ذكرنا إذا اختلفت الدنانير بالدراهم ومثل ذلك ما إذا كانت التركة عرضاً ودرهم فصالحها دنانير  
فيمنع لنفسه من الصرف المؤخر وقولنا شارح وإن كان الدين حيواناً أو عرضاً أو كلباً أو غرضاً أو ليس هنالك  
في التركة نقدان كان سياق الكلام أن في التركة نقداً (قوله يعني عنه ما مر الخ) لا لأنه لا الذي تقدم صالحه ينقذ من التركة



لوهو مصالح من غير التمسكة وقوله في حنف قوله فيما مر وأقر الخ لا اغتناء لان الذي تقدم مصالح بعرض وهما صالح بقدر  
 فالمرحوم مختلف بقدر (قوله بما نقل وكثر) أي معينا ذلك عند عقد الصلح لان عدم الحد لادب فيه وأمانا وقومته معهم ما  
 فيه عقد ويكون كالظلم (قوله كرطل من شاة) أي وأذا وقع وزل فالحكم أن يرتفع القصاص وتجب الدية فان قلت ضروريات  
 الجسد مقدمة على القراما في القوت والكسوة وهما قدمت القراما على الجسد ٩ فالجواب انه هنا ظالم بالخباية فلا يضر

القرامان بظلمه وعلة ذلك معذور  
 فقيدم بدنه على مال القراما  
 كالضرر بالجماعة (قوله لو لمصلحة  
 بجميع الشاة الخ) وذلك لان  
 العقد وقع عليهم اذ اتهموا وهي  
 معينة وتدخل في ضمان المشتري  
 بغير العقد (قوله بعبارة الخ)  
 هذه العبارة تفيد انه معطوف  
 على قوله بما نقل أي بما نقل وكثر  
 لا بد من ضرر وانما ضرر عليه في هذه  
 لان العمل بالم يكن فيه شيء مقدور  
 ويجوز الصلح عنه بكل شيء  
 فربما هو انه يجوز الصلح عنه  
 بالضرر قصص عليه وإذا امتنع  
 الصلح بالضرر في هذه فخرى في  
 بقية الباب (قوله أي لرب الدين  
 الضميمة) فان لم يخطب لاصنع لانه  
 قادر على وفاء الحق بما بقي ولو  
 بتصرير وهذا التعديل ظاهر في  
 هذا القرض الخاص وان كان  
 لا يلزم بتكسب (قوله لانه  
 اعتق) لتعديل لقوله اذ فيه اتلاف  
 الخ أي فلا اعتق نفسه بذلك  
 حصل الاتلاف ولم تعمله القراما  
 على كونه يقتل ويصلح نفسه  
 بذلك (قوله لو لمصلحة  
 كالبيع) العبارة الواضحة أن

قوله وان كان فيما بين الخ يعني عنه قوله فيما مر وأقر الدين وحضره ولما انتهى السلام  
 على الاموال شرع في صلح الدماء فقال (ص) وعن المصنف ما نقل وكثر (ش) يعني  
 انه يجوز الصلح عن دم العمد بنفس أو جرح باقل من الدية وما كثر وظاهر كلام المؤلف  
 جواز الصلح على ما ذكره لو قبل ثبوت الدم وهو كذلك (ص) لا غرر كرطل من شاة (ش)  
 الاحسن عطفه على ما يفيد الكلام السابق أي وجاز الصلح عما استوفى الشروط لا يغرر  
 كرطل وارطال من شاة أو مدحجه قبل سطها وتقييد المدونة بالسبقة معترض انظر  
 أنا الحسن قال فيها وان ادعت على رجل دين فاصلا لمصلحة على عشر فأرطال من لحم  
 شاة هي حبة لم يجز وأما عطفه على ما من قوله بما يباع به في قيد اختصامه بالدين مع انه  
 غير مختص به ونفسه من كلام المؤلف انه لو صلحه بجميع الشاة لخارجية كانت أو  
 مدحجة وهو كذلك اذ هو كالبيع وقوله لا غرر الخ يعني عنه قوله الصلح يبيع وعبارة  
 فيه على منع الغرر لئلا يلوهم ان العمل كان للولي المعقوض مما يلوهم جواز  
 القرضية وغير العمد بفهم بطريق الاولى المتع فيه (ص) ولذي دين منه منه (ش)  
 أي لرب الدين المحيط من عليه الدين من الصلح عن قدامه وجب عليه بما لا يعقظ  
 عن نفسه القصاص سواء كان القصاص متعلقا بنفسه أو بجزائه كما مر ظاهر  
 كلام غير واحد كالقرافي وابن يونس فانه قال في تعديل منه من ذلك اذ فيه اتلاف لماله  
 على غير ما علموه عليه القراما كهمته وعقده لانه اعتق نفسه من القتل ونحوه بذلك  
 وليس ذلك كقرضه ولا دأمة لان القراما علموه على مثل ذلك كما علموه على الاتفاق  
 على زوجته وأولاده الصغار ولم يعلموه على اتلاف ماله في صون نفسه وجروته بتعمد  
 جناية به ولما كان الصلح كالبيع يعثر به العيب والاحتصاف والاختصاص بالشفعة كما يترى  
 البيع شرع في الكلام على ذلك وان منعه ما وافق البيع وما يخالقه فما يتفلقان فيه  
 ما أشار اليه بقوله (ص) وان ودم مقوم ببيع بيمينه (ش) يعني ان صلح العمد مطلقا  
 أو انحط على انكار اذ اوقع على مقوم كقرض وعبد وشقص عقار ثم رد بسبب اطلاع عليه  
 القاصض له أو استحق أو أخذ بشفعة ترجع على دافعه وأخذ الشفيع بيمينه يوم وقع  
 لعقده به صحبا سليما اذ ليس للدم وللانقسام في الانكار فية يرجع بها وعلى اقراره في  
 غير الدم يرجع في القرضه ان لم يفت والا فحق عوضه وفي الدم يرجع للدية وكلام المؤلف  
 فيما اذا وقع الصلح على مقوم معين وأما لو صلحه على موصوف في الذمة فانه يرجع بعنه

٢  
 ثنى من يقول ولما كان المصلح به كالثمن المشتري وتقدم ان الساعة المشتري قد يطرأ عليها  
 استحقاق وقد يظهر فيها عيب والمصلح به كذلك (قوله بيمينه يوم الخ) راجع لقوله يرجع على دافعه أي في مسئلة العيب  
 والاستحقاق وراجع لقوله أخذ الشفيع أي ان الشفيع يأخذ الشفيع بيمينه بدنه المان كان أخذ الشخص (قوله في غير  
 الدم) خروج عن الموضوع أي بان يكون ادعى عليه بشئ فخرقه ثم صلحه بشئ معين فاستحق فانه يرجع في المقر به ان كان  
 باقيا وسكت عن الصلح على انكار في غير الدم اذا استحق المدين وراجع ما تقدم بظاهره الخ

(قوله بخلاف من تزوج بغور) الحاصل ان عذبن الشينين لم ينقض رثى فيه ما رجعتنا الى صدق المثل وتقديل انه قد وجد في الغرر كالمقرر كالاتباع والبصير الشارح وان لم يوجد في التقويض (قوله وكذا في دم العمد والانتكاح) أي الشارح بقوله سابقا ان صلح العمد مطلقا بالخ والمعنى وكذا الصلح في دم العمد يقع بكثير وبقليل الحاصل العلم ان يكن ضابط في النكاح برفي الطلع وفي دم العمد والانتكاح يرجع الى قسمة ماتر اضواء عليه وبما قلنا من ان النكاح ليس لضابط تارة تزوج باضعاف صدق المثل وتارة بعشره ولكون النكاح مبنيا على المساواة سقط ما يقال ان مهر المثل قيمة البضع (قوله لأمشترى) المراد بالمشترى من أعطى له ذلك الثمن وهو الزوجة في مسئلة النكاح والزوج في مسئلة الطلع وإلى المعنى عليه في صلح العمد مطلقا والخطا على انتكاح (قوله وهو المعنى عليه) تفسيره عوض القطاعة أي وهو الثمن الذي وقع على العمد لاجل راديه بما يشمل المكاتب والمقاطع أي ما وقع تغيير العتق لاجله (قوله في ملك الغير) أي الكائن في ملك الغير وقوله المعنى مصة العتق عليه أي المعنى عليه الموصوف بأنه مكاتب ١٠ في ملك الغير والموصوف بأنه معين أي بان ية قطاعة على شيء ثم يصلحه

مطلقا (ص) كسكاح وخلع (ش) تشيعة في الرجوع بأوش العوض والمعنى ان من أصدق زوجته بمدة أو فرسا أو ثمنان هذان من طلع فيه على عيب يرجع إليه في البيع أو أصدق أو أخذ بالشفعة فان الزوجة ترجع بقيمتها على الزوج وكذا الشفع بأخذ بقيمتها بخلاف من تزوج بغورا وتقر أيضا فان الرجوع فيه ما بصدق المثل وكذا لو وقع الخلع بمائة كرفا طلع الزوج على عيب فيه أو استحق منه أو أخذ بالشفعة فان الزوج يرجع على الزوجة بقيمتها ما وقع الخلع به سلبا لان قيمته معلومة ولا يرجع اصدق أو الطلع المثل لان طريق النكاح المساواة قد تزوج باضعاف صدق المثل وبعشره وكذا يقع الخلع بخلع المثل وبعشره وبغير شيء وكذا في دم العمد والأول كالمقرر الرجوع لقيمة ماتر اضواء عليه واضطه وكذا على الشفع للمشترى القيمة وشمل هذه المسائل الاربع في الرجوع بأرض العوض عوض القطاعة وعوض الكتابة وهو المعنى عليه في ملك الغير المعين وعوض العمري كن امرئته دارا لمدة حياتك ثم صلحته على عوض في نظير ما يشتمله من منفعة الدار ورجعت لك الدار فاستحق العوض من يد المهر أو اطلع فيه على عيب أو أخذ بالشفعة فان السيد يرجع على العبد بقيمة العوض والمهر يرجع على المهر بالمكسر بقيمة العوض اذ لا قيمة للمهر ولا قيمة للمنافع معلومة فان المهر قيمته العوض الذي وقع تراص ما عليه ثم ان الموانيد كرهذه المسائل في آخر الاستحقاق فكان في غنى عن ذكرها هنا (ص) وان قتل جماعة أو قطعوا اجزاء كل واحد والعقوبة (ش) يعني لو قتل

على شخص فسلان الذي في الدار الفلانية أو يعطى له بدل الكتابة ذلك الشخص فيظهر به عيب أو يستحق أو يؤخذ بالشفعة فيرجع السيد بقيمة ذلك الشخص فالشفيع يعطى السيد بقيمة ذلك الشخص وما لو كان في ملك العبد واستحق قائم لا يرجع على السيد بشئ (قوله حياتك) أي أو حياته (قوله على عوض في نظير ما يشتمله) كان يصلحه على شخص فيظهر به عيب أو يستحق أو يؤخذ بالشفعة (قوله فان السيد يرجع على العبد بقيمة العوض) هذا في القطاعة والكتابة اذ وجد عيبا في الشخص أو استحق وقوله والمهر يرجع على المهر أي فيما اذا وجد عيبا في الشخص أو استحق وقوله

والشفيع بأخذ بقيمتها أي بقيمة الشخص يدفعها الشفع للسيد في القطاعة والكتابة ويدفعها للمهر بالشفيع في جماعة العمري فهو أي قوله والشفيع متعلق بالطرفين وقوله لان القطاعة أي و الكتابة من ناحية المهر المعروف فيستحق منه أي ليس له ما مضى فلذا رجعتنا في قيمة الشخص بأخذها السيد من العبد في الاستحقاق والعيب ويدفعها الشفع ذلك السيد في الاخذ بالشفعة (قوله ولا قيمة للمنافع معلومة) راجع للشفعة فقط باعتبار المهر وليس راجعا لقوله والمهر بالشفيع يرجع على المهر الخ أي لانه استوفى علمه ومراعاة للمنافع منافع الدار المهر وهذا معنى قوله سابقا اذ لا قيمة للعمري فإداه بالعمري المنافع المذكورة (قوله جاز صلح كل) أي أو التناقص أو العقوع والبعض والتناقص من الباقين أو صلحه أو صلح بعض والعقوع بعض والتناقص من بعض وقوله صلح كل من اضافته السيد للفقول أي جاز لولي المختول أو لعله مقطوع ان يصلح كل من القاتلين أو القاطعين أو يعقونه والى فاعله أي جاز لكل من القاتلين أو القاطعين أن يصلح الولي لكن قوله والعقوع يرجع انهم اضافته الصداق لمفعوله لان الجاني لا يعقو له كل واقع على القاتلين أو القاطعين على كل حال

(قوله فلهم القود) أي فالتقول إن طلب القتل وليس حكمهم حكم الأولياء الأخاب المشاء اليهم فيما ياتي بقوله وسقط ان عفا رجل كالباقى لان هؤلاء اجانب (قوله لان كل الخ) أي لانه لما قال والعقوب عن كل عقوبات المراد به وصلح على كل اهل القاتلين ومع اتحاد القاتل لانه دون الماحصل انه اذا قُتِلَ بالبناء للفاعل فالمدد وهو صلح مضاف للمفعول والفاعل محذوف وهو ولى الجنى عليه واما اذا قُتِلَ بالبناء للمفعول فكذلك أقوله والعقوب عنه أي عن كل ترك ذلك ان لم يبرع اتحاد القاتل فذهب (قوله لم ترى) بضم النون وكسر الراء مخففة عن أي سال مدمه ولم يقطع فهو معنى المجهول ١١ لفظا الا ان المعنى على البناء للفاعل

والفاعل ضمير عائد على الجرح المفهوم من قوله ما وقع (قوله ثبات) انما سبقت الموت مسبب عن التزبان فهو صريح في ان الموت من القطع (قوله لاله) أي ليس للقاطع المفهوم من مقطوع (قوله والقتل بقسامة) أي التزبان ذلك الجرح ماث ويردون الى ورثة الجاني ما أخذوه منه ولهم وقوله ردهم شرط بقوله للولى أى للولى رده والقتل بقسامة ولهم الاجابة وأخذ المال المصلح به لانه (قوله ولا يجب الى ذلك) ظاهر العبارة انه يجب الى القتل بقسامة بحيث يجبرون وليس كذلك (قوله كأخذهم الدية في انقطاع) أي كقتلهم الأولياء في امضاء الصلح وأخذ الدية في حالة القطع خطأ (قوله دون ما يؤول اليه) وأما صلح على الجرح وما يؤول اليه فانه يجوز في العمد الذي يقتض منه ما استظهره الخطاب لانه اذا كان للعقوب أن يعفو عن دمه قبل موته بان أن يصلح عنه بما شاء أو أمان العمد الذي لا قصاص فيه فلا يجوز

اجاعة رجلا أو رجلا أحد أو قطعوا يدا أو أيدى وثبت ذلك بينة أو اعترافا فان ولى الدم يجوز له أن يصلح البعض أى بعض القاتلين أو القاطعين ويعفو عن البعض ويجوز له أن يصلح كلا ويعفو عن كل بما ناقه قتل الخ بالبناء للفاعل فيه ما هو صحيح جار مع نص المدونة في تصد القاتلين أو القاطعين وكذلك الجارحون وأما عكس ذلك وهو تعدد القاتلين واتحاد القاتل فيروى يحيى عن ابن القاسم من قتل رجلا من عمه أو بنت ذلك عليه نصلح أولياء أحدهما على الدية وعفو عن دمه وقام أولياء الآخر بالقود فلهم القود فان استغاد واطبل الصلح ويرجع المال الى ورثته لانه انما صالحهم على النجاة من القتل واذا علمت ذلك فلا يصح ما في بعض النسخ أو قتل أولياء البناء المجهول أى تعدد المقتول واتحاد القاتل اذا لا يصح قوله جار صلح كل أى لان كل لا يقع الاعلى متعدد ومع اتحاد القاتل لانه عدد (ص) وان صالحه مقطوع ثم نرى ثبات فلولي لانه رده والقتل بقسامة (ش) يعنى ان من قطع يده أو جرحه عمدا في حال صحته ثم صالحه القاطع من قطعت يده أى ثم سال مدمه ان أدى الى الموت فان لا وليا المقامع أن يعفو اهذ الصلح ولهم أن يردوه يقتلوا القاطع بعد أن يشعروا ذلك الجرح ماث لان الصلح انما كان من القطع وسقطت الغيب بانه نفس فالواجب عليه غير ما صالح عليه فوجب الرجوع للمقتضى فان أبوا أن يقبضوا فليس لهم الامتثال الذي وقع به الصلح وليس للقاطع أن يرد الصلح ويقول لا وليا ومدوا المال الذي وقع به الصلح واقتلوا في تفسير قسامة لان الجناية آلت الى نفس ولا يجب الى ذلك لان النفوس لا يتباح الا بأمر شرعى والمراد بالقطع الجرح كان قطعاً وغيره ولو قال بجرح كان أشمل (ص) كأخذهم الدية في انقطاع (ش) تشبيه تام يعنى ان من قطع يده أو جرحه في حال صحته خطأ ثم صالح فلولي المقطوع امضاء الصلح ولأن يرد الصلح يأخذ الدية بعد أن يحلف إيمان القسامة وتكون الدية على العاقلة ويرجع الجاني بما دفع من ماله لانه كوا أحد منهم فان أبى الولى من القسامة كان له المال الذي وقع به الصلح وانما أتى بضمير الجرح هناك وخبره المردار ارجع للولى لانه لا يشار الى أنه لا فرق بين الواحد والمتعدد مع ان المراد بالولى الجاني الصادق بالواحد والمتعدد فلولي به مقرودا لافاد ما ذكرنا لكن ما ارتكبه أصبح في ذلك ثم ان كلام المؤلف فيما اذا وقع الصلح على الجرح دون ما يؤول اليه والافقية تفصيل

الصلح عنه وما يؤول اليه من الموت اتفاقا وهل يجوز الصلح عليه وعلى ما يؤول اليه من زيادة دون الموت ولا يجوز الاعلى عليه خاصة قولان وهذا كقوله دية معساة كالموت وموتة المنقطة والخائفة وأما ما لا دية فيه معساة فلا يجوز الصلح عليه الا بغيره وأما جرح الخطا فان كان دون الثلث كالموت فاصح الصلح باطل باتفاق لانه مات كانت الدية على العاقلة فهو لا يدرى يوم صلح ما يجب عليه مما لا يجب عليه فان وقع الصلح على ذلك فسخ من شرع له واتبع عاقبة قضيه حكمه ولو لم يكن صلح فان برئ كانت عليه دية الموضوعة وان مات كانت الدية على العاقلة بقسامة وان بلغ الجرح ثلث الدية فإلى اجمع عدم الجواز ويصلح

(قوله اذا برح شخص في حال مرضه) هذا امر يخرج في طريق الجرح على المرض كما هو المتبادر من المصنف وبواقفه ما قاله معج  
 وذلك انه قال ان مقدار كلام المصنف هو اما ما يلي في باب القضاء ان الجرح هنا طاع على المرض وهو كذلك كذا افاده بعض  
 التبعيض وما طاع المرض على جرحه افسيد كرفي به خلافا هل يقص من الجوارح أى بقسامته أو عليه نصف الدية أى  
 بغير قسامته قاله معج وهو ظاهر (قوله أو باقل من ارشه الخ) هذا معنى قول المصنف وأخبره حاصله ان قول المصنف وأخبره  
 مراد به ما كان أقل من ارشه وما كان أقل من دية وتكون المصالحة بالدية مسكوتاً عنها مع انها كذلك فالواجب ان يقول  
 بأرشه أو دية أو أقل من ارشه أو دية ثم ان هذا يشهد ان الارش لا يقال لما كان فيه شيء مقدراً كما فيه شيء مقدّر يقال  
 فيه دية وما لم يكن فيه شيء مقدّر يقال فيه ارش مع أن الظاهر ان الارش ثابت في الشيء من غير ان لا (قوله تأويلان) ارشهما  
 الثاني وعليه فاذا صلح عليه وعلى ١٢ ما يؤل إليه بطل كان حكمه حكم ما اذا لم يقع صلح في قسم الأولين وبناؤن

ذكره ابن رشد فانظروا ان ثلث في الشرح الكبير (ص) وان وجب لربض على رجل  
 جرح عدا فصالح في مرضه بأرشه أو غيره ثم مات من مرضه جازو لم (ش) يعنى ان  
 المريض اذا برحه شخص في حال مرضه جرحه أو ثلث ذلك اما بعينه أو بأقل ارشه ثم ان  
 هذا الجرح صلح عن جرحه في مرضه بأرش ذلك الجرح أو بأقل من ارشه أو من دية  
 ان كان فيه شيء معين ثم ان الجرح مات من مرضه ذلك فان صلح له لازم له ولو ارشه اذا  
 للمريض المقتول أن يعفو عن دم العمد في مرضه وان لم يقبله ما لا وهل الجواز والزم  
 سواء صلح عن الجرح فقط أو عنه وما يؤل إليه وعليه تأويلها ابن العطار والجواز  
 والزم وان صلح عليه فقط لان صلح عليه وعلى ما يؤل إليه فلا يجوز ولا يلزم وعليه  
 تأويله الاكثر والى هذا أشار بقوله (ص) وهل مطلقاً وان صلح عليه لا ما يؤل إليه  
 تأويلان (ش) وجمع بين الجواز والزم لانه لا يلزم من أحدهما الآخر وبست هذه  
 المسئلة معارضة الاولى لان الاولى وقع الصلح فيها على الجرح فقط ثم ترمى ومات منه  
 وهذه المسئلة تكلم فيها على أن الصلح اذا وقع من المريض عن جرحه عدا ومات من مرضه  
 لامن الجرح ان الصلح جائز لازم فلا يقال هذا صلح وقع من المريض فينظر فيه هل فيه  
 بمائة أم لا ولا مفهوم لرسل ولا جرح أى وان وجب على جان بئناية عمد قوله المريض  
 كان المرض سابقا على الجرح أو متأخرا عنه لان القرض انه مات من المرض ونسبة  
 هذا بالنصب صحيحة اما على الحال أو القيد وسوغ مجيء الحال من التكره وقوع التكره  
 في سابق التبرط لانه يشبه التقي يصامع عدم التحقق وقوله في مرضه أى في زمن مرضه  
 وقوله ثم مات من مرضه من سببية أى بسبب مرضه أى كان سببه موه مرضه لا الجرح

(قوله أى بسبب مرضه) ولذا  
 قال لى وجد عندى ماضيه  
 من مرضه أى لا بسبب الجرح  
 والاصل ان الموت من المرض  
 عند الثلث في عب رده وذلك لانه  
 اذا تحقق ان موته من مرضه  
 لم يات قوله وعليه وعلى ما يؤل  
 إليه أى ومن يعنى فى وهل  
 التأويلين في مرضه قصاص  
 واما خطأ أو عمد لا قصاص  
 فمسه لكونه من المتالف فينفع  
 الصلح على ما يؤل إليه حين  
 المرض انشأ فان وقع على  
 ما يؤل إليه دون الموت فى  
 جواز وقولان ان كان فيه أى  
 الجرح حتى مقدّر والام صلح  
 عليه الا بعد برئه ثم ان ظاهر  
 تقرر شرار حمله شكل خيب  
 أفاد ان الصلح على الاول لازم

ولو وقع الصلح على الجرح فقط وكذا على الثاني اذا وقع على الجرح فقط والقرض انه مات ولذا قال الخطاب فليس  
 وليست هذه المسئلة معارضة المسئلة الاولى لان الاولى وقع الصلح فيها على الجرح فقط ثم ترمى ومات منه وهذه المسئلة  
 بتكلم فيها على أن الصلح اذا وقع من المريض فينظر فيه هل فيه بمائة أم لا فعلى التأويل الاول يجوز الصلح مطلقا وان وقع الصلح  
 على الجرح فقط فالحكم فيه ما تقدم من مات من مرضه لم الصلح وان ترمى ومات منه فيحكم بتقديم وان صلح عليه وعلى  
 ما يؤل للملزم الصلح وان ترمى ومات فلا كلام الاولين وليس معنى هذا التأويل انه اذا وقع على الجرح فقط ثم ترمى منه  
 ومات ان الصلح لازم للورثة اذ لم يقل بذلك أحد فبطلت وعلى التأويل الثاني ان وقع الصلح على الجرح فقد جاز وان مات  
 من مرضه لم الصلح للورثة وان ترمى الجرح فالحكم ما تقدم في المسئلة الاولى وان صلح عليه وعلى ما يؤل إليه فالصلح  
 باطل يعمل فيه يقتضى الحكم لو لم يكن صلح انتهى وقال شمسى نت قوله وان وجب الصلح بعد النطق المدونة فقال أبو الحسن  
 المريض هنا في ذلك الجرح بخلاف الذى قبلها ما صلح به بعد البرئه ثم ترمى جرحه خلاف تقرير ح و س وج ان المريض

من غير الجرح ومات فله أو الحسن هو ظاهر كلام الاقدم وهو المأخوذ من العتقة وغسرتها والحاصل ان كلام الخطاب وافق شارحهما ان الموت من المرض الذي لم يشأ من الجرح ثم قال غشي ثم على ما ذكرنا أو الحسن وقلنا انه ظاهر كلامهم من ان المرض من الجرح وان مات منه بجرح الطع و يلزم كاهواضها ونص كلام المؤلف بشكل تأويل الاول ان تكرار الصلح على الجرح فقط كيف يلزم مع آله الامر الى خلاف ما وقع الصلح عليه وما تراض من تخيير الاوليا فاما ان ازى الجرح فان منه (قوله وان صلح الخ) سواء صلح عن نصيبه فقط أو عن جميع الدم كان الصلح عن نصيبه ما حكمنا بوجوبه من الدية أو بثلثه أو بأقل منه كان صلح عن جميع الدم بثلث الدية أو بأقل أو أكثر ١٣ وقوله أخذوا دينا أي بشرط التساوى

في القعد كما بين أو عين متشدا  
(قوله كما يأتي في باب الجراح) لا  
يحق ان لا تأتي في باب الجراح  
عند العقول لا عند الصلح أي  
في باب بانه جعل مثل العقول  
الصلح ولا يحق ان ذلك عند  
ثبوت الدم بالاقراء أو البينة  
(قوله وهو متعين) يعني انه ليس  
لولى الجنى عليه ان يلزم الجاني  
شأ من المال فاذا دفع شيئا فهو  
باختياره فذهب (قوله فاذا دخل  
أحدهما سقط القود) يعني  
لان سقوط القود حاصل بمجرد  
الصلح وقد يقال قد قلتم ارفعوا  
البعض سقط القتل ولين بقى  
نصيبه من دية جده وقد قسم الصلح  
على العقول كما بين فظهر من  
ذلك ان النصيب من دية العمد  
صار مقترنا عند الصلح أو العقول  
وحديث كان كذلك فلا يمنع الذي  
يصلح انه اذا دخل من من صلح  
ان يرجع الباقي ويرجع المصالح  
بالذي أخذتمته (قوله فان نكل  
يخلف مستحق الدم) فان نكل

فليس في كلامه اجابا لاجال مبنى على جعل من ظرفية (ص) وان صلح أحدهما  
فلا تشر الدخول معه (ش) يعني ان أحدهما لي المقتول اذا صلح الجاني بعين أو بعرض  
فان لا تشر انذار ان شاء من صلح به وان شاء لم يدخل معه فان دخل  
معه فانه يأخذ نصف ما صلح به وان لم يدخل معه فله نصيبه من دية جده كما يأتي في باب  
الجراح وانظر اذا دخل معه صاحبه وأخذ نصف ما صلح به له أو لصاحبه بعد ذلك  
مطالبة على الجراح ببقية حقه أو بشي يدل على ما يأتي عند قوله وان صلح على عشرة من  
خمسائه فلا تشر اسلامها الخ أو لا شيء أو أحدهم ما قبل الجراح بعد ذلك على الجراح  
والظاهر انه لا شيء أو أحدهم ما بعد ذلك على الجراح و فرق بين المستثنين لان المستثناة  
المستدلين بها اصلها مال معين يتم من شركة أو اوارث ونحوها فدخل أحدهما مع  
صاحبه فصار صلح به لانهما أن يرجع ببقية حقه وهذه المستثناة الاصل فيها القود وهو  
متعين فاذا دخل أحدهما مع صاحبه فصار صلح به سقط القود عن الجاني فلا يرجع  
لواحد منهما بعد ذلك بشي (ص) وسقط القتل (ش) يعني أنه اذا صلح أحد الولدين فان  
القتل يسقط عن الجاني وسواء دخل معه صاحبه فصار صلح به أم لا لان صلح أحدهما  
كقوله يدل على باب الجراح وسقط ان عقار جمل كالباقي ثم شبه في سقوط القتل  
قوله (ص) كدعوا له فأنكر (ش) والمعنى ان الولي اذا ادعى على الجاني عمدا  
أنه صالحه على قدر معلوم فأنكر الجاني ذلك فان القتل يسقط وكذا الحال ان حلف  
الجاني فان نكل يخلف مستحق الدم ويستحق المال وانما سقط القتل والمال لان دعواه  
أثبتت امرين اقراره على نفسه بانه لا يقتص منه وأنه يستحق ما ادى الجاني فيؤخذ بها  
أقر به على نفسه ولم يعمل بدعوى على الجاني (ص) وان صلح مقترنا بصلح الجاني مع دمه  
مطلقا أو مادفع تأويله (ش) يعني ان من أقر بقتل شخص سقطت اصاله عن ذلك بما ليس  
عنده فان ذلك يلزمه بقوله بصلح متعلق بقر وعالم متعلق بصلح وهل يلزمه فيما دفع وعالم  
يدفع وهو مراد ما لا خلاف حكمه ما مضى من أبي عمران لقول سأل في الجرح بقتل انما  
انه على المقر في ماله فنزل صلحه منزلة حكم حاكم حكم ذلك القول فلا يتقص للاختلاف فيه

فلا شيء فيها يظهر (قوله انه على المقر) أي ان قتل الخطا على المقر اوجب فيه على المقر ماله (قوله قتل صلحه منزلة  
الخ) أقول أي باعت على هذا وهو لا خلاف في ذلك بل يلزمه ما على قول مالك ان المقر قتل الخطا في ماله كما قال في الثاني  
وبعد كني هذا رأيت عيب ذكرنا ظهر في قتله الجدة قال وهل يلزمه مطلقا في فدية وعالم يدفع أو المعنى سواء دفع  
جميع ما صلح به أو بعضه فتكمل عليه من عديمه ما على ان العاقلة لا تتحمل الاعتراف وهو المشهور وانتهى (قوله للاختلاف  
فيه) على لقوله فنزل صلحه أي انما نزل صلحه منزلة كذا الكون المستثناة ذات خلاف هل الاقرار بقتله العاقلة أو لا فلا ينزل صلحه  
منزلة حكم الحاكم صار كالجميع عليه

(قوله دون ما يدفع الخ) والذي يدفعه على العاقلة بقسامة من أولياء المقتول بما على خسل العاقلة الاعتراف ثم لا يفتني ان  
لثاني صادق بما اذا كان مادفعه قدم عليه من حيث كونه كواحد من العاقلة أو دونه لكنه يلزمه تكمله وبما اذا كان  
الاكثر ولا بد منه شيء (قوله وجعل لزومه) أي تصورا للمصالح لزومه أي الحال أي تصوراته اللازمة ولا بد من ثبوت أنه يجعل  
أي بالمثل أو أن مثله يجعله ماصورثان (قوله فانه يحلف الأمين الشرعية) فان تكلم لارجوعه ويجعل على أنه صالح مع العلم  
والظاهر انهم يمين تهمه (قوله عاين دفع) ١٤ أي بالزاد على حصته وكذا يقال فيما بعد (قوله ومات فلتأني له) أي

فلا يحسبه ولا لاعتقاده منه شيء وهو مقتضى نقل المواقف وقيل ان الثاني يحسبه وللعاقلة ولا يرجع عليهم بما حسب وقيل يرجع على العاقلة بما حسب لها وهل يجري ذلك في قوله أو مادمع أو يجري فيه الثاني فقط (قوله) كن أثاب على صدقة أي مع ان القاصدة ان الثواب في الصدقة (قوله لانه متبرع الخ) فيه نظر ادعى لازمة لا بطريق الامالة ثم هو متبرع بتجملها (قوله فان كانت هيئة أهلهما) الحاصل انه ان دخل معه في الاقرار يرجع على القريم بما في لمن تمام حظه ثم يرجع المصالح على القريم بما دفع لشريكه وان دخل معه في الانكار لم يرجع على القريم بما في الانية وان ترك المقتول معه فله في الاقرار اخذ جميع حقه وترك المصلحة بمادونه وأما في الانكار فان كان له هيئة أهلهما وله في حقه ما تقدم وان لم يكن فليس له غريم الا لعين (قوله ويرجع المصالح) أي لأن ما أخذه الداخل من المصالح كما

لو اضمن شيء من المصالح به ف يرجع المصالح بما أخذه من شريكه كذا أفاده شيخنا عبد الله الحاصل ان قوله يستلزم ويرجع الخ ذكرها الشيخ سالم تبعه والذي يظهر عدم الرجوع (قوله أو مطلق) ولكن محله فسادا كان الحق من شيء متبرعا بدينهما وقد اعاد في صفته لانه اذا لم يكن من شيء دينهما وليس في كتاب فلا دخول لاحدهما على الآخر فيما اقتضى لان دين كل واحد مستقل بجماع الآخر بوجه (قوله وبعبارة) ظاهر عبارة بعضهم اعتمادها (قوله أم لا) أي بشرط كون البيوعين متيقنين بنسب وصفة ولا يشترط اتحاد التقدير لكل واحد على ما يأتي

(قوله وهو الصواب) مقابلهما إشارة تمت بقوله ثم استثنى مخالف المصالح الدخول مع المصالح يتصلح به فقال الا الطعام الخ (قوله فقال ابن ابي زئب) بفتح الزاى والميم (قوله مستثنى من آخر المسئلة) اى من كلام محدث في آخر المسئلة كما اشار به بقوله قال الخ (قوله لان الله في الخروج مقامه له الخ) سابق انما يتميز حتى لا يسيح فهذا الوجه ضئيفه (تبيينه) • المناسب للمصنف ان يقول في مثل هذا أو يلائن (قوله انما هو لما ذكر) اى انما هو مما ذكر كحاصله ان عبد الحق يقول انه مستثنى من أول المسئلة وهو جواز ماله أحد الشرى يكن عن حصته وذلك لان المصالحه من طعام البيع بيع قبل قبضه الا ان هذا استفاد من قوله الصلح على غير المدعيه بيع ومن قوله جاز عن دين بما يعا به فلو ترك ١٥ المصنفه قوله الا الطعام لكان أحسن

والماحصل ان الاستثناء هل هو من أول المسئلة اى عافهم بها أو مستثنى من آخر المسئلة اى عافهم من آخرها وذلك لانه يستفاد من آخرها جواز الان من أحدهما صاحبه فى ان يشخص وباخذ حصته فاستثنى منه الطعام فلا يجوز ذلك لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه وقوله وقال عبد الحق الخ بيان ليكون الطعام مستثنى من أول المسئلة اعمى قوله فلما صاحبه واذا انه مستثنى عما استعبد من أول المسئلة والذى يستفاد من أولها جواز الصلح فبمستثنى من ذلك الطعام فلا يجوز وقوله بمقتضى عندى اى وبمقتضى انه من آخر المسئلة (قوله ان يكون اراده) أى الامام مالكا أى ان عبد الحق قال انه مستثنى من أول المسئلة وهو الذى يشبه ان يكون مراد الامام (قوله لان يشخص) بفتح الباء من شخص لامن انخص من باب جعل أو من باب ضرب

يستلزم كونهم انخص من فهو راجع لهم بما هذا الاعتبار اى حتى لشخصين لا يقيد بالولاية (ص) الا الطعام فمعه تردد (ش) اى فى وجه استثناءه تردد كما قاله ابن غازى وهو الصواب وأيضاً ص فى ح ونصه ظاهر كلامه انه اذا صلح أحد الشرى يكن فلا يخبر الدخول معه الا فى الطعام فى دخوله معه تردد وليس هذا هو المراد بل مراده ان فيه على انفى المدونة استثنى الطعام لما تكلم على هذه المسئلة فتدبر المتأخرون فى وجه استثناءه فقال ابن ابي زئب انه مستثنى من آخر المسئلة وشالقه عبد الحق قال ابن ابي زئب وانما استثنى الطعام هنا من قوله الا ان يشخص بعد الاعذار الى شر كانه فى الخروج مع أو الواكالة فامتنعوا فان اشد عليهم لم يدخلوا فيها فمقتضى قال فاذا كان الدين على الغريم طعاما من بيع لم يميز لاحدهما ان يأخذ صاحبه فى الخروج لا اقتضاه حقه خاصة لان أنفى الخروج مقامه له وحى فى الطعام كسبه قبيل استثناءه فلذلك قال فى صدر المسئلة غير الطعام والادام وقال عبد الحق بمقتضى عندى ان استثناءه الادام والطعام انما هو لما ذكر من بيع أحدهما بائناً نصيبه وأصل مقصده لانه اذا كان الذى له اطعاما أو اذ انما لم يميز لاحدهما بيع نصيبه أو مصالحته منه لان ذلك يبيع الطعام قبل قبضه وهذا الذى يشبه ان يكون اراده واقعه لم ينتهى المراد منه (ص) الا ان يشخص ويعذر اليه فى الخروج أو الواكالة فيمتنع (ش) هذا يخرج من قوله فلما صاحبه الدخول معه اى الا ان يشخص اى يسمي ويعذر الى شرى كه عند السلطان أو بحضور البينة لغير جمع معه ليقض حصته أو بول كل من يسمي معه ليقض حصته فيمتنع من ذلك فانه لا دخوله على الشخص فيما اقتضاه لان امتناعه من الشخص معه والتوكل دليل على عدم دخوله معه فلو كان الغريم حاضر أو خرج ولم يعذر لدخل معه (ص) وان لم يكن غير المقتضى (ش) هذا ما لفته فى عدم دخول الذى لم يشخص مع شرى كه الشخص فيما صلح به أو فيما يعا به نصيبه من الشخص الغائب الذى عليه الدين لانه لما اعذرا له عند الخرج على يد السلطان أو على يد البينة فلم يرض جمع معه ولا كل من يخرج معه فقد رضى باتساع ذمة الغريم للغائب فلا دخوله مع صاحبه فيما اخذ من الغريم

(قوله ويعذر اليه) اى يقطع عذره وجهته من اعذرت زيد اذا قطعت عذره وجهته (قوله أو الواكالة) اى له أو لغيره (قوله) فلو كان الغريم حاضرا (فى) له وجد عندى ما نصه والاعذار انما يجرى حيث كان الغريم غائبا اما ان كان حاضرا فغيره يكره الدخول فيما اقتضاه شرى كه من الغريم المذكور ولو اعذرا الى الشرى كواستعص ولا يعذر اعذاره مع حضور الغريم ما لم يفرقه الحاكم ويتعص من الخروج فياخذ الحاكم فى شخص نصيبه فلا دخوله للممنوع وجاعة المسلمين بقوم مقامه انتهى وفى شرح شمس الدار على الاعذار المذكور فى حديث هذا الحكم وان لم يكن يتصور كاذرا أو الحسن انتهى ووجهه محض تمت (قوله ويخرج) اى أحد الطرفين (قوله بما لفته فى عدم الدخول الخ) فقوله لانه معطوف على شخص

(قوله ولكنه مشتق جنس الخ) أي وان اختلفت قدما الكل والراجح في المسئلة الدخول قال عجم ان هذه المسئلة يجوز أن تكون مقرعة على جوانب جمع (الرجلين سلعتهم ما في بيع من غير شرط أو يجعل على ما اذا وجد شرط الجمع كان قوما قبل البيع بحل ما تقدم منه (تقليد) هـ هذا وما قبله ١٦ يجري في الابرة كما يجري في الفخ فاذا أجزأ شخصان داربها صافى صفقة واحدة

وان لم يكن له مال غير الذي أخذه الشخص منه وقوله غير بالرفع ولكن تأمة وقوله المقضى يقع الضاد أي غير القدر المقضى أي المأخوذ (ص) أو يكون بكافين (ش) مبالغة في عدم الدخول أيضا والمعنى ان المشترك بينهما ما اذا باع على صفقة واحدة ولكن أصله مكتوب في كابين بان كتب كل منهما صديقه بكتاب واقضى أحدهما حقه أو بعضه فلا دخول فلا أثر عليه بناء على ان المكتوبين يفرقان ما كان أصله حقيقة ماله كالتفاحه قوله أو يكون منصوب عطفا على بشخص (ص) وفيه ليس له ما أو كتب في كتاب قولان (ش) يعني ان الشيء الذي ليس أصله مشترك كابينهما ولكنه متفق جنسا وصفة كان يكون لاحدهما عبدا وقع ولا أثر من له وجههما في عقد وغن واحد وكذا في كتاب واحد فاختلاف اذا اقضى أحدهما شيئا من ذلك هل يدخل معه صاحبه فليس به بناء على ان المكتبة الواحدة تجمع ما كان مقرقا أو لا بناء على عدم الجمع قولان وقد علم عاقر رانان الموضوع مع اتفاق الدين فيهما مامع اختلافهما كذوب وحيوان أو وقع وشعر أو مع الاتفاق لكن يقع بثنتين فلا دخول لاحدهما فيما اقتضاه الاثر سواء كتب في كتاب واحد أو في كابين بالتراع (ص) ولا رجوع ان اختار ما على الغريم وان هلك (ش) يعني ان أحد الشريرين اذا وجب له الدخول على شريريه فيما اقتضاه من الغريم فلم يدخل معه واختار اتباع الغريم بجميع حقه فانه لا دخول له مع صاحبه فيما قبضه من الغريم ولو هلك مامع الغريم فلم يحمدهم فيه فيما اقتضاه شريريه لانه لما اختار ما على الغريم كان ذلك كلمة جامعة فالصغير في وان هلك راجع لما (ص) وان صالح على عشرة من خمسة فلا أثر اسلامه أو أخذ خمسة من شريريه ويرجع بخمسة وأربعين وأخذ الاثر خمسة (ش) صورته ان الشخصين مائة مثلا على شخص من شيء أصله شرير ككتاب أو بقدره فصالح أحدهما على خمسة بعشر من غير شخص أو من غيره اذا وفر شريريه حديثا فانظر ان شامله العشرة التي صالح عليها ويتبع هو الغريم بخمسينه كلها وان شاء أخذ من شريريه خمسة من العشرة التي صالح عليها ثم يرجع على الغريم بقية حقه وهو خمسة وأربعين ويرجع الاثر وهو الذي صالح بخمسة على الغريم بقية العشرة التي وقع عليها الصلح أو لا وهذا بالنسبة الى الصلح على الاقرار وما على الانكار فيما أخذ شريريه من المصالح خمسة من العشرة المصالح بها ثم يرجع من صالح على الغريم بالخمسة المدفوعة لشريريه ولا رجوع للشرير على الغريم بشئ لان الصلح على الانكار ليس فيه شيء معين يرجع به فلهذا صالح عائد على أحد الشريرين ومن البطلان ان يدخل بخمسينه وان ثبتت فانه خوف التماسه بخمسينه فثبته جس فيكون بضم الخاء وقع السبوق وقد قال ان اثبات النون لا يثبت ذلك لا يمكن ان يقال ان ثبته ما ذكره ثبوت النون التي تحذف

بأمر متفق صفقة فكل من اقضى من الابرة نفسا أدخل معه نفسه الا أثر على أحد القولين هنا والمحل كالاجارة والتجارة الوطنية تكون بين اثنين وثيقة واحدة هل يجري فيها الخلاف المذكور والقاهر ان وظائف الخدمة يجري فيها ذلك لان غاية أخذ فيها غلبة الابرة وكذا ما يكون قد استغن لاثنتين وقت ويكتب له ما به وصول وحرر ذلك قاله عجم (قوله مامع اختلافهما) لا يظهر القاهر ان القولين جازبان مع الاختلاف والاتفاق لأن الموضوع انهما جعنا في كتاب وعقده واحدة (قوله أو مع الاتفاق الخ) هذا تعبد للقولين لان ظاهر النقل ان القولين جازبان يعاين اثنين أو يفتن لكن يقيد بما اذا ساء بغير واحد (قوله راجع لما) أو راجع للغريم وهذا غير قوله وان لم يكن غير المقضى لان المتقدم لم يكن غير المقضى حين انطروج والهلاك هنا ضل بعد اختيار اتباع الغريم (قوله وان صالح الخ) هذه من جزئيات قوله وان صالح أحد ولا ين الخ (قوله وهذا بالنسبة الى الصلح على الاقرار) أي حقيقة أو تكليفية قاله أو حكا ما اذا قامت بينة (قوله واما صلي

الانكار فبأشخصه (يك) تقدم ان الظاهر عدم الرجوع لان الفرض انه مفكر وقد قال شب وهذا اذا كان الصلح على الاقرار أو ما اذا كان على الانكار وليس فيه شيء معين يرجع به (قوله خوف التماسه) وودناهم ليصعبوا خوف التماس مسوغا لاثبات النون مع الاضافة على ان التماسه يقع قوله يصعد ويرجع بخمسة وأربعين وما أخذ الاثر خمسة



(قوله ولا يكون الا عن اقرار) اذ على الاتكال لا يجوز ان يظهر الحكم لانه سلف جرم متعقبة فالسلف هو التأخير والمنفعة هي سقوط الجبن المتعاقبة على المدعي تقدر تكول المدعي عليه أو حقه تنسقط ما ادعى به عليه (قوله مؤخر) قال في ذلك وجد عندنا مناهضة ومعه ومؤخره لو كان الصلح بحال جائز من غير شرط يكونه باقل من قيمة المستلث أو ثلثه وهذا ما يمكن التأخير بشرط فينتفع ولوجه به سد كاهوض الدوية (قوله في بلد) في ذلك واسقط المؤثر في البلد أو ثلثه عند طردى ويخرج به باللو كان المستلث ذهابا فاعلى قيمته فمضه مؤخر فاقول واعكسه لميزر للصراف السنأخر وعلى قس ذلك ويخرج أيضا ما اذا اسمك طعما ما كبلنا فزمنه فانه لا يجوز ان يأخذ عنه شيئا مؤخر ١٧ لانه فسخ دين في دين الا ان التحقيق انه ليس

بوصف طردى كما يسلم من النقل (قوله تشبهه في الحكم) أى الذى هو عدم الجواز والعلته وهى قوله لانه فسخ دين في دين والاحسن ان يقول تشبيه في الحكم وهو الجواز وعدمه وقوله والعلته وهى قول الشارح اذ حصل انه انظر الخ بالنسبة للجواز وفسخ الدين في الدين بالنسبة لعدم الجواز (قوله فان صالحه الخ) في جعل الصلح من القيمة بدائى فقدر القيمة اسمع فان قلت بقدر في كونه تشبيها تاما من جملة ما اعتبر في المشبه به ان يكون المستلث بما يباع بما وقع به الصلح والمستلث ههنا والعبد الابن وبهعه فغير جائز قلت يجب بان المراد بما يباع به ما يشترط في بيعه به ان لو يبيع (قوله بنصف قيمة الشخص) ويبقى ان القيمة تقسم جرم الصلح (قوله وهل كذلك) أى فتكون الشفعة بنصف قيمة الشخص وبديته الخطا أى او لا يكون كذلك ويقسم

لاضافة (ص) وان صالح مؤخر من مستلث لم يجوز الا بدراهم لقيمة فاقول اذهب كذلك وهو بما يباع به (ش) هذا شروع فيما اذا وقع الصلح ومؤخر ولا يكون الا عن اقرار بعض ان من استلث للرجل شيئا من العرض أو من الحيوان أو الطعام فما حله على شئ مؤخر لم يجوز لانه فسخ دين في دين اذ يستلث كل من المستلث القيمة حصة فخذ عنها مؤخر ا وقد علمت ان فسخ الدين في الدين انما يقع في غير جنسه أو في جنسه كما كثر في الصلح من ذلك جائز كما اذا صالحه عن ذلك بدراهم حصة أو مؤخر حصة مثل المستلث أو أقل أو بدنا بجملة أو مؤخر حصة مثل قيمة المستلث أو أقل بشرط ان يكون المستلث بما يجوز بيعه بالثى المصالح به أى يباع بالذهب أو بالدراهم في بلد الاستلث اذ حاصله انه انظر بالقيمة أو حصة منها وأظهر ما قبله وهو حسن اقتضاها ليس من فسخ الدين المنوخ وقوله (ص) كعيد أبى (ش) تشبهه في الحكم والعلته والمضى ان الشخص اذا غضب عبد الغيرة فابق عنده وزمته القيمة فانه لا يجوز ان يصالحه عنها بغير رض مؤخر لانه فسخ دين في دين فان صالحه عنها بدراهم أو فدانير قدر القيمة فاقول جائز لانه أخو بالقيمة وهو حسن اقتضاها وليس هذا من بيع الا بى لان الصالح منه انما هو القيمة التي رمت الغاصب بالاستيلاء وليست بالمصلحة من نفس الا بى والامتنع لان الصلح على غير المتنازع فيه يبيع ويبع الا بى لا يجوز (ص) وان صالح بشخص من موصى به وخطا فالشفعة بنصف قيمة الشخص وبديته الموضحة (ش) صورتها ان شخصا أوضح آخر موصى به من احداهما صدرت من الخالى حمد او الاخرى خطا ثم صالحه عن ذلك بشخص من عقار فيه الشفعة قيمته يوم الصلح مشرون مثلا فارد التبريك أن يأخذ ذلك الشخص أى الخبز المصالح به بالشفعة فان الشخص يقسم نصفين نصف في مقابلة الموضحة لعدم ونصف في مقابلة الموضحة الخطا يدفع التبريك للمعبر وح نصف قيمة الشخص وهو عشرة في المثال المذكور لانه المقابل لعدم وليس لثنى مقدرو يدفع لزيادة الموضحة الخطا وهو نصف عشر الدية الكاملة وهو بخسون دينار لان من قاعدة ابن القاسم في المدونة فيما أخد في مقابلته معلوم ويجهول انه يوزع عليه ما شار من المعلوم نصفه والجهول نصفه (ص) وهل كذلك ان اختلف الجرح نأوبلان (ش) أى وهل يقسم ما قابل المعلوم والجهول

على قدر ديتما في الخطا فاذا جنى عليه فقطع بدمعلائه قتله أو قتل ولده أو أباه فان كانت النفس عدوا والبدن خطا فيقدر دية النفس القودية البدن خمسمائة قسمة دية النفس اليها مع دية البدن الثلثان فالشفعة حينئذ ثلثا قيمة الشخص وبديته الخطا والعكس الممكن (قوله وهل كذلك) ان اختلف الجرح الخ) حاصله انه على كلام ابن عبد الحكم لو كان القاصح هو الخطا والقتل عدو قيمة الدار عشرة ودينار اقامه بدفع عشرة دينار في مقابلة العمد ويدفع دية البدن خمسمائة دينار وعلى مقابلة بدية القتل لو كان خطا في الدار عشرة

مائة دينار والبدن خمسة مائة فانه يضم الخمسة مائة الى العشرين مائة فيصير ألف دينار وخمسة مائة دينار فالبقية خمسة عشر  
ونسبة العشرين مائة الى المئتين تسدفع الشيع ثلثين من العشرين في مقابلته الف تسدفع اليه البدن والدينار في مقابلته النفس وهذا على قول غير ابن  
العكر يسدفع الشيع ثلث العشرين للبحر عليه في مقابلته البدن والدينار في مقابلته النفس وهذا على قول غير ابن  
عبد الحكم وعلى قوة في هذا يدفع عشرة في مقابلته اليسدأ ألف دينار في مقابلته النفس (قوله اي تعبه) المناسب اليه ماله  
(قوله طرح الدين) ورد عليه من وهب لرجل شياً وتصدق به عليه ثم حاله به على من له مثله فانه حوله ولا يصدق عليه  
انه دين عرفا انتهى وهو وارد ايضا على المصنف لانه جعل من شرطه اثبات الدين الا لازم (قوله اذ ليست طرعا يشهد في  
اخرى) اقول بل هي طرح الدين بطله المتصرف في الدفعة الاخرى فكل منهما ان طرح عنه الدين بسبب ماله المتصرف في الدفعة  
الاخرى نو ورودها على التعريض ظاهر فقول ابن عرفة في اخرى ليس متعلقا بطرح بل هو موصوفه لقوله بطله اي هي طرح  
الدين من دمة بمقالة مثله المتدور في الاخرى وامأ قوله لا تمنع الخ فلا يمنع شيئا لان معناه يمنع ثمن الدين دمة من له ذلك  
الدين لان الذي يتعلق بدمته لا يكون ١٨ لعل يكون عليه فنقول له قد اتمم ولم يكن ورودها على

التعريض لا يقتضي ان الدين  
قد يتعلق بدمته من الدين حتى  
يقال لا ترد لا تمنع لتعلق الدين  
بذمة من الدين له والحاصل  
ان الدين المتعلق بذمة كل واحد  
لم يكن لعل لاصحابه والدين  
التي لكل منهما هو المتعلق  
بذمة صاحبه فسقط في المقاصة  
عن كل واحد منهما ما في ذمته  
بسبب ما في ذمة صاحبه  
فالورود على التعريض لا شك

انصحين ان اختلف بالمرح كنفني ويدور قول ابن عبد الحكم وانما يقسم الشقص  
على النصفين اذا استوى الجرحان كالموطينين وما اذا اختلفا ايصع الشقص على  
قدورها في تقاضا من فيه فباخذ الشيع الشقص بمائة دينار وبثني قبة الشقص ان  
كان القطع هو الخطا والقتل عدوا في عكس ذلك باخذ الشقص بدية النفس وبثني  
قبة الشقص تاويلان وعلى التاويل الثاني كقولنا وبينه وبيننا انتهى الكلام على  
مسائل الصلح التي اراد وكانت الحوالة شبهة لانه تحويل من شيء الى آخر كما اننا كذلك  
تحويل الطالب من طلب شربة لغريم غريمه اي تعبه او هي بفتح الحاء اخو ذمة من  
التحويل من شيء الى شيء وحدها ابن عرفة فقال هي طرح الدين عن ذمة بطله في اخرى قال  
ولا ترد المقاصة اذ ليست طرعا يشهد في اخرى لا تمنع لتعلق الدين بدمته من هو له حال وقول  
ابن الحاجب نقل الدين من ذمة الى ذمة سببها الاولى تعقب بان النقل حقيقة في  
الاجسام انتهى واعتنى المؤلف بشروطه فقال

### • (باب) •

شرط الحوالة رضا المحيل والمحال فقط (ش) أي شرط لزوم الحوالة أي حوالة القناع  
رضامن عليه الدين ومن لا الحال عليه اذ هو محل التصرف باعتبار الدين الذي عنده على  
المشهور ما لم يكن بينه وبين المحال عداوة فانه لا تصح الحوالة عليه حينئذ على المشهور

وبان المجاز يجوز دخوله في التعريف بقسمة والتقسمة  
هناضافه للدين وتعقب قوة تمامها الاولى فانه حشواهم فانه قد تمدخلوا وخرجوا واجب باله احترزه من المجاز فان  
فيها شغل ذمة ولا تمامها الاولى وتعقب ابن ناجي هذا الجواب بان نقل الدين يقتضي خروج المجاز وقوله الى ذمة مخرج  
للتحالة على الميت اذ لا ذمة له نسرا به انتهى  
(قوله رضا المحيل والمحال فقط) لا الحال عليه على المشهور وكذا الآية شرط حضوره واقراره بالدين كما هو ظاهر  
المصنف وهو أحد قولين من حين ينال منها اصل برأسها والثاني بان شرطهما ينال منها اسم فتمت من بيع الدين  
بالدين وبعبارة يجب لظاهر وانما يشترط رضا المحال عليه في مستثنين احدهما قوة فيما ياتي فان اعلم به بعده  
وشرط البراءة مع والثانية وجود عداوة بينه وبين المحال سابقه عن وقت الحوالة بل لا تصح الحوالة عليه حينئذ  
على المشهور من المذهب

(قوله المازري وأما بمرض الأشكال) ليس في نسخة الشارح ونسخة الشارح وهو قول مالك وأما لو حدثت العداوة بعد المداينة هل يمنع الخ والمخلص أن الشارح تكلم على ماذا كانت العداوة سابقة على الخ والعداوة ما أشارة بقوله ما لم يكن الخ وسكت عما إذا حدثت بعد الخ والعداوة هي المقسمة على مدته المداينة المتقدمة فعل نسخة الشارح يكون قوله وأما لو حدثت العداوة بعد المداينة الخ نسخة خارجة عن الموضوع فلان ما نسب حيث ذكره ان السئلة المتعلقة بالمقام المقسمة عليها وهي ما إذا حدثت العداوة بعد الخ والعداوة هي المقسمة على مدته المداينة المتقدمة فعل نسخة الشارح يكون قوله وأما لو حدثت العداوة بعد المداينة الخ نسخة خارجة عن الموضوع فلان ما نسب حيث ذكره ان السئلة المتعلقة بالمقام المقسمة عليها فلان ما نسب أن يقول وإنما الأشكال ذاتا ثارت العداوة على الخ العداوة هي المقسمة على مدته المداينة المتقدمة فعل نسخة الشارح يكون قوله وأما لو حدثت العداوة بعد المداينة الخ نسخة خارجة عن الموضوع فلان ما نسب حيث ذكره ان السئلة المتعلقة بالمقام المقسمة عليها (قوله المازري) أي التعبد والتزدد (قوله لو استدان رجل الخ) هذه المسئلة أصل النص فيقال على الخ العداوة إذا حدثت العداوة بعد ما هل يمنع من اقتضاد منه أو يוכל والطاهر من التردد ١٩ لا يمكن من الاقتضاء بل يוכל (قوله احترازنا

من حواله الأذن) أي قالنا ليس  
يحل بعض المحققين على ما سن  
مثلا على هذه حواله الأذن والشاظر  
أن يقول من حاله ولا يبرأ من الظاهر  
الآن يقضي المحققين على ما  
لا يجبر رد الحوالة وأما الحوالة  
القطعية فانه يبرأ فيها بمجرد  
الحوالة (قوله وثبت دين) أما  
بشهادة شئ بأنه عليه أو بأقرار  
المحال بحيث يعلم وجوده حال  
حوالته وان أنكر بعد ذلك  
(قوله ولو على القول) الواو للعالم  
(قوله على جديقه) أن سده  
أي فان أسد ساقطه (قوله)  
وأصرفه الخ) أما إذا أصرفه  
فليس له معافاة حتى تنصع  
الحوالة على سده (قوله في تمام  
الحوالة لأن صمم الخ) لا يفتي  
انه حدث فإبلى التماس المعصية  
فأدائه أرا دالقام للزوم مكانه

من المذهب وهو قول مالك المازري وأما بمرض الأشكال لو استدان رجل من آخر  
دينا ثم حدثت العداوة بعد المداينة هل يمنع من اقتضاد منه لئلا يقع في إثمائه يعنف  
مطالبته فيוכל من يقضيه عنه أولا يمنع منها ضرورة عيقت وقد دخل على أن صاحب  
الخط يقتضي حقه وقد دفع ذلك ابن القصار وغوى كلامه أنه لا يمكن من الاقتضاء  
بشبهه وقولنا في صدر المسئلة أي حواله القطع احترازنا من حواله الأذن فلا يشترط فيها  
هذه الشروط بل يجوز جاحل وجاهل بعمل وبالطعام وغيره وهي تוכל والحاصل عزل  
المحال ولا تنبأ أئمة الجبل إلا بالقبض (ص) وثبت دين (ش) أي ومن شرطها  
ثبوت دين للحاصل في ذمة المحال عليه، وإلا كانت حاله عند الجمهور فإله الجاهل ولو وقعت  
بلفظ الحوالة عليه ولو أعدم المحال عليه لرفع المحال على الجبل إلا أن يعلم المحال أنه لا يفتي  
للحاصل على المحال عليه ويشترط برأيه من الدين فلا رجوع له عليه ولو على القول بانها  
حالة وأخرج بقوله (لأنه) دينا على بعد ما يتبعه أن سده فلا تنصع الحوالة على  
ودين صبي وسقمة تدان أصرفه فعليه ما معنه حتى ويشترط في تمام الحوالة إلا في  
معها كون الدين من عوض مالي فمن خالفه في حقه على مال ثم أحال عليه فمات قبل  
أن يقضى منها المحال ذلك فان كان يرجع على الزوج بدنه فانه ابن الموفى فليس يحصل  
لذلك حكم الدين الثابت وظاهره ولو تركت المرأة ما لا انظر القلم هل هو كالوفى أم لا  
وظاهر كلام المؤلف خلاف كلام ابن الموفى فلهذا لم يقيد بعض مالي وأخرج الحوالة على  
الكتابة كما يوافق ما قرأناه كلام المؤلف من قصره على دين المحال عليه منظر الشرح الكبير  
وقرره الساملي وغيره على ما هو أهم من دين المحال عليه والمحال به انظر الشرح الكبير  
(ص) فان اعلمه بعده وشرط البراءة نص (ش) فاعلم هو الجبل والهاهتر جمع

قال ويشترط في لزومه إلهامها (قوله فمن خالف الخ) فهذا محالة صحيحة غير لازمة دليل أنها لو ماتت الخ لكانت تقول بل هي  
صحيحة ولازمة مادام لم يحصل المانع ولو لزوم معاقبة قوله فاعلم هل النفس كذلك كذا لأن تلك الحالة  
الصادرة من الزوجة بمثابة التبرع الذي يسلط الموت والنفس الحاصلة قبل القبض فتقول الشارح وظاهر كلام المؤلف  
خلاف كلام ابن الموفى أن تقول ليس خلافه وللزوم ما ملحق أو مقيد ثم بعد كتي هذا رأي أن الشهر وما قبله المتطبی  
أتم الأتم لان الخلف لا يحتاج لمزوجة المشددة في حاشية المداينة وقوله لقرره الساملي حال القفا وكلام الساملي ليس في  
كلام أهل المذهب وليس في كلامهم إلا ثبوت الدين المحال عليه على أن كلامه لا معنى له بل لا تصور الحوالة إلا بدین لان الجبل  
لا يتصور أن يحصل إلا من معتبر بالدين فتدبر (قوله بشرط البراءة) ففهم من قوله بشرط البراءة أن الرجوع أن لا يشترطه مطلقا  
أي لو حصل موت أو فليس أو لم يحصل واحد منهما أو أخرى إذا بشرط دين الرجوع على من شاعرها (قوله ص) أي الإبره

لا عقد الحوالة الاذلاوة هنا وقوله صح أي ولم (قوله بخلاف لو شرط البراءة الخ) هذا خلاف الحل الاول لانه في الحل الاول ذكر انه لا بد من رضا الحال عليه وهذا الحل ذكر فيه انه لا يشترط فيه رضا الحال عليه وهو الظاهر (قوله وهل الا ان يقبل الخ) كان الاثنان ان يقول وضع مطلقا وقيل الا ان يقبل أو يموت وهل خلاف أو يوافق تأويلان والمذهب الاطلاق الا ان جعل الخلاف بين ابن القاسم وابن وهب وان ٢٠ الموقوف يتم ما بين أي يرد بخلاف المناسب لان الخلاف انما هو بين ابن

القاسم والشب والموقوف يتم ما  
ابن الموار (قوله وكلام زغبة  
نقل) انظر ذلك مع ان المتقول  
حسن ابن يونس الرجوع (قوله  
ووقع في البيان الخ) لا يخفى ان  
المعقد كلام البيان كما سمعناه  
من الاشياخ وأفاده غيرهم عن  
كتب على هذا الكتاب (قول)  
ويمكن حل المستغف عليه بان  
يقال والصيغة المتعلقة بعم  
من ان تكون بالقضاه أم لا والبيان  
لا ينرشد شرح به التعمية (قوله  
اذا لم يكن حالا أدى الى تعمية  
بذمة) الصواب في التعليل  
مما ذكره ابن عرفة من انه  
يؤدى الى ضم ونجس وحط  
الضمان وازيد وما ذكره هذا  
الشراح فهو لازم في جميع  
صور الحوالة كما ذكر بعض من  
شيوخه كذا في بعض شيوخ  
أهل المغرب ثم بعد ذلك رأيت  
محمى نت قال مراد الاقعة  
بهذا انما من اصلها استثنائين  
يسع الدين بالدين فهو لازم لها  
الاته اذا حل الحال به كان ذلك  
محال الرخصة انتهى وقوله لعدم  
ذمة ائمة الحال عليه بذمة  
أي بما كان متوقفا في ذمة أي

للمعتال والضعيف يعلمه يرجع للدين والمعنى ان الحمل اذا أعمل المعتال انه لا بد من  
على الحال عليه وشرط المجس برامنه من دين الحال ونرى بذلك صح الا برامنه ولا  
رجوع للمعتال على الحمل عند ابن القاسم لان الحال ترك حقه والاعلام ليس بشرط بل  
عمله كافي كافي المدونة وظاهره وسأعمل الحمل يعلمه حين الحوالة أم لا وهو ظاهر ويشرط  
في هذه المسئلة رضا الحال عليه لان الحوالة ان لم تكن على دين فهي حالية وبعبارة وقهم  
من قوله وشرط البراءة انه الرجوع ان لم يشترطها ولا بد من رضا الحال عليه لانها  
حالة ولا يتطلب الا في عدم الغريم أو غيبته بخلاف لو شرط البراءة فلا يشترط رضا الحال  
عليه لانه أسقط دية (ص) وهل الا ان يقبل أو يموت تأويلان (ش) يعنى انه  
اشتاق اذا شرط البراءة وانه لا رجوع للمعتال بعد ذلك الى المجس بشي هل هذا  
مطلقا أو فليس الحال عليه أموات لا وهو قول ابن القاسم ورواية ابن وهب خلاف  
لا تقييد عليه تأويلها مضنون وابن رشد أو حمل ذلك ما يقاس الحال عليه وما لم يمت  
والا فليعتال ان يرجع على الحمل بدية كما روى ابن وهب وعليه تأويلها ما بين أي يزيد  
تأويلان على المدونة ولعل وجه الرجوع ان هذا الحوالة حيثما ناله ذلك رجوع  
عندما ذكر من الفس والموت ولو بقي الحال عليه بالحوالة يدفع هل يرجع على  
المجس أم لا وانظروا انه لا رجوع لانه متغير اذ لا بد من عليه وكلام زغبة نظروا  
انظر المرحم الكبير (ص) وصفتها (ش) أي من شروطها والصيغة وظاهره  
انه لا بد من لفظها الخاص بها قال أبو الحسن وان يكون بلفظ الحوالة انتهى ووقع  
في البيان ما يدل على انه لا يتوقف على ذلك ونسبه الحوالة ان يقولوا حللت بحقك على  
هذا وأبرأ اليك منه وكذا أخذ من هذا حقك وأنا بري من دينك ومقتضى كلام ابن عرفة  
انه ما شى على كلام البيان في قوله لفظ الحوالة أو ما ينوب عنها حيث حال الصيغة عادل  
هل ترك الحال دية من ذمة الحمل في ذمة الحال عليه انتهى وانظروا ان المواقف انما  
أراد كلام أبي الحسن ولو أراد كلام البيان وابن عرفة لقال بصيغة أو مفعولها كما فعل  
في الهبة (ص) وتحاول الحال به (ش) يعنى ومن شروطها صيغة الحوالة ولو لم يجرها لمحلل الدين  
الحال به وهو دين المعتال الذي هو في ذمة الحمل لانه اذا لم يكن حالا أدى الى تعمية ذمة  
بذمة في نفسه ما نعى عنه من بيع الدين بالدين ومن بيع المذهب بالذهب أو بالورق لا بد  
سدد ان كان الدين ذهبا أو ورقا الا ان يكون الدين الذي ينقل السلحا أو قبض ذلك  
مكانه قبل ان يقتصر على الصيرف فيجوز ذلك بالنفع على شرط حلول الحال به بقوله (ص)  
وان كتابة (ش) أحاطت بها المكاتب أو بغير منها على له عليه بد من حلول

ذمة المجس وقوله من يسع الذهب بالذهب نفسه ان ذلك لازم في  
صورة الحوالة فغيبا بما تقدم (قوله وان كتابة) صورتهما يرد مكان وله ديون على اجنبى فأقبل سبده على تلك الديون التي له  
على الاجنبى فلا بد من حلول الكفاية أو تعمية الضيق

(قوله ويعتق المكاتب) المكاتب فاعل يعتق أى يخبر عتق المكاتب ولا حاجة الى اتياع صيغة عتق وقوله ان كانت النجوم كلها حات اي على تقدير ان لا يكون دفع النجوم التى علمه قبيل وقوله ويرأى الجأى على تقدير ان يكون الفاضل عليه نجما واحدة او سبل وقوله وسلول الخ اعلم ان هذا كله اذا حال المكاتب سيده على دين فلو حاله على مكاتبه فلا يكتفى بحالها ولا بد من تجهيل عتق المكاتب الذى وقعت الحوالة بكاتبه وحملت فبستأنى من قوله وحاول الحال به ما اذا حال المكاتب الاعلى سيده على مكاتب له أسفل فانه لا يشترط في هذه المسئلة حلول الحال به بل الشرط بان يكتفى من قوله وثبت دين لأقرم لان الكتابة الحال عليه ليست بدین لازم ولا ان تدخل هذه في كلامه اى حلول الكتابة حقيقة أو حكما بان يتحققه لانه اذا ثبت عتقه قضى الشرع بحلول المال والحاصل ان الصدور ثلاثة وذلك اما ان يكون الحوالة بكاتبه على كاتبة أو بكاتبه على غير كاتبة أو بغير كاتبة على كاتبة فان كانت الحوالة بها على كاتبة بان يجعل الاعلى سيده بكاتبه على مكاتبه الأسفل فان ثبت السيد عتق الاعلى جازت وان لم تقبل وامان لم يثبت عتقه فلا تجوز ان حلت وان كانت الحوالة بها على دين على اجنبى بان يجعل المكاتب سيده بكاتبه على دين على اجنبى فانما يتجوز الحوالة بها ان حلت ويعتق ٢١ مكانه لان الحوالة بها مع حلولها بمنزلة قبضها

من المكاتب الذى هو موجب لعتقه وكذا ان جعل العتق على ما قاله بعض القسرو بين وامان كانت محالا عليها فان كانت الحوالة على دين لاجنبى متعسفة وحصل كذلك ولو ثبت السيد عتق المكاتب وهو ظاهر كلام جماعة أو كذلك ان لم يثبت السيد عتقه وهو عتق التعليس وأيضا فقد صارت دينا لازما تجوز الحوالة اليه فقبضوا الحوالة عليها (قوله وان كاتبة) هذا يقيد انه تصح الحوالة على الكتابة وينافىها الاحوال الثاني والاحسن الاحوال الثاني (قوله أى لا يصح أن يكون الحال اجنبيا) وحصل ولو خبر السيد عتق المكاتب او

الكتابة الحال بها ويعتق المكاتب مكانه ان كانت النجوم كلها حلت وحالها بغيراً من التجهيم الحال به ويعتق مكانه ان كان آخر تجهيم خلافا لقول غير ابن القاسم بعدم اشتراط حلولها واختاره جمهور ابن يونس وحلول الكتابة اما حقيقة أو حكما بان يتحقق لانه اذا ثبت عتقه قضى الشرع بحلول المال (ص) لاعليه (ش) يحصل ان الصغير عائد على الدين الحال عليه أى لا حلول الدين الحال عليه وان كاتبة فلا يشترط ويحصل انه عائد على المكاتب المفهوم من قوله وان كاتبة أى لانها على المكاتب أى لا الكتابة التى على المكاتب فلا تصح الحوالة عليها أى لا يصح ان يكون الحال اجنبيا أى لا يصح ان يجعل السيد اجنبيا عليه دين على كاتبة مكاتب وعلى هذا الاقبال يوم علم اشتراط حلول الدين الحال عليه من مفهوم قوله ولو حال الحال به (ص) وتساوى الدينين قدر اوصفة (ش) اى من شرط صحة الحوالة ولزومها ان يتساوى الدينان الحال به وعلته فى انفسه كعشرة وعشرة مثلا وفى الصفة كعمدية ومحمدية ويلزم من اتحاد الصفة التساوى فى الجنس فلا تجوز الحوالة بين يثار على نصف دينار ولا عكسه لانه ربانى الاكثر ومنفعة فى الأصول الى الاقل فيض عن المعروف ولا يذهب على فضا ولا عكسه ولا ين يديه على محمدية اتفاقا لانه مصرف وخرو سلف بزيادة ومثله الاكثر من الاقل وعكسه وهو أخذ الدين بزيادة عن المهدية او الاقل عن الاكثر عند ابن رشد وبعض (ص) وفى تجوز على الاكثر تردد (ش) هذا مرتب على محذوف أى فلا تجوز

محمدا لم يخبر عتق المكاتب قولان كما تقدم (قوله وتساوى الدينين) ليس المراد تساوى ما عليه لانه حتى يمتنع ان يجعل بنفسه من عشرة على دية بل المراد يتساوى سمما ان لا يكون الماخوذ من الحال أكثر من الدين الحال به ولا أقل (قوله تقدير اوصفة) منصوب اما على القيد أو على نزع الخافض أى من التساوى الحال به والتقدير الحال عليه (قوله لانه ربانى الاكثر) راجع لقوله ولا عكسه وقوله ومنفعة فى الأصول الى الاقل أى منفعة الحصيل وضرب زعى الحال فاذا ذلك خرج عن المعروف وهو راجع لقوله فلا يجوز الحوالة بين يثار على نصف دينار وقوله لانه مصرف مؤخر راجع لقوله ولا يذهب على فضا وعكسه وقوله وسلف بزيادة أى فى قوله ولا ين يديه على محمدية وقوله ومثله الاكثر أى يمتنع اتفاقا لانه سلف بزيادة وهذا عن قوله أو لا ولا عكسه وانما اعاده لاجل افادة ان المنع متفق عليه وقوله وعكسه مبتدأ وقوله عند ابن رشد الخ غير اى ان ذلك العكس متبع عند ابن رشد وعياض لا عند غيره (قول) وهو عين الخلاف المشابه بقوله بعد وفى تجوز الخ وانما قدمه اثباتا لانه المعتمد والحاصل ان المعين أبدا مانع على العموم أو لا إشارة الى انه المرضي عنده ثم حكى الخلاف بعد كما هو عادته بقوله أى أو الاقل الخ إشارة

الى ان في كلام المصنف قصورا (أقول) ويحتمل أن يكون أراد بالادنى ما يشغل الأقل قدرا (قوله والمنع) أي وهو المشهور  
وقال بعض وهذا واقع اعلم اذا كانت الحواجز المجهلة كما اذا حال احيل بالماثلة التي على فلان يشترط في عنده اما اذا حاله اسقط عنك  
تدبير واحتمال البعثة الباقية على فلان فالظاهر انه لا يأتي في التردد (قوله جازت الحواجز) أي مع ملاحظة الشرط المتقدم  
وهو حلول الخلق (قوله أو أحدهما من بيع ولا تخوم من قرض) الذي في حاشية النقيض انه لا يجوز الحواجز الا اذا كانا  
من قرض وأما لو كان أحدهما من قرض ولا تخوم من بيع فلا يجوز قال ابن رشد وهو المذهب وعلمه بأنه لا يلزم عليه بيع  
الطعام قبل قبضه والذي في هذا السارح كلام عجم واعتده بعض الشيوخ (قوله جازت) (تعبه) قال في توضيحه وحديث  
حكم بالتمتع في هذا الفصل فان ذلك اذا لم يقع التفاضل في الحال وأما لو قبضه بطرا والمراد بالتفاضل في الحال التفاضل قبل مفارقة  
الحال للمحال عليه ولو طال المجلس أو قارب ٢٢ الجبل وهذا اذا كان الاختلاف بالجوهر والرد: قوله والتمتع والكثرة

وأما لو كان الاشتراك في يكون  
أحدهما هذاهو لا تتوقف  
فلا بد من القبض قبل افتراق  
كلامهم وقيل طول مجلسهم والا  
فسد وأما الطعام بالطعام من بيع  
فلا تصح الحواجز ولا بد من  
قبضه ولو قبض قبل التفرق  
والقول (قوله وهو ظاهر كلام  
المؤلف) لأنه حكم في الصورتين  
بالجوز مع ملاحظة الشرط  
المتقدم وهو حلول الخلق فقط  
أي المذكور في المصنف والمقدم  
ظاهر المصنف من أنه يشترط  
حلول الخلق فقط قد بر (قوله  
والصدر المؤرخ الخ) فيه ان  
حذف عامل المؤكد مجتمع الاتك  
شبه بأنه يريد المصدر باسم  
المفعول أذليس المقصد هنا  
المصدر وانما هو ذات الطعام  
الحال به وذات الطعام الحال عليه  
والاحسن أن يقال الطعام

سحلية عرفية في المعلوم مراد به الجنس المتحقق في متعه (قوله أفتى أم فقير) لا يعني ان الغنى  
والفقير ليسان صفة الذمة فاعل الأولى ان يقول لا كنهه من حال الحال عليه (قوله ما زاده) أي من اشتراط حضور الحال  
عليه واقترانه (قوله وقيل ابن عرفه) تقدم ان المشهور انه لا يشترط حضور الحال عليه واقترانه والحاصل ان ابن القاسم يقول  
لا بد من حضور الحال عليه واقترانه وابن المباشرون لا يشترط الحضور الاقرار وهو ظاهر المصنف لانه قال رضا الجبل والحال  
فقط ولو أن ادق ل ابن القاسم لقال مع حضور الحال عليه واقترانه (قوله وان افلس) حجة الجواز بدليل الاستقناء بعد وأولى  
ظروما ويجهل الذي عليه بعد تمام الحواجز لانه لا يشترط عليه لعدم ثبوت دين عليه ويصح ان يكون قوله وان افلس  
شاهدا لما اذا كان الفلاس قبل عقد الحواجز أو طرأ كما ذهب اليه شاربخوار يكون قوله الا ان يعلم الميزاجع بعض ما صدق

او

عليه قوله وان أفلس (قوله الا ان يعلم الخ) متقدما اذ لم يكتب الموثق في عقد الحوالة بعد معرفة الحال بملاء الحال عليه وموضعه والا فلا يرجع وجه تالها من لكون (قوله الا ان يعلم الخ) والذين القوي كالمعلم فيما يظهر ومثل العلم بالا فلاس العلم بأنه سي القضاة على أحد قولين والا فخر لا يضر وأما لو شك المحيل في ذلك فليس له الرجوع عليه (قوله ولم يخطو الخ) هذا مستحيل كما يفيد قول عبان عليه يجوز ذلك فان كان ليس عليه بالدين فإنه لا حوالة لتقدر شرطها وان كان معناه علم من خاله انه بعد علم الحوالة فيجوز اقراره بالحاصل حين الحوالة فهذا لا يجب ورجوع الحال على المحيل فيما يظهر فان شك الحال مع علم المحيل بكافلاس الحال عليه ففي الشارح لا يرجع له ايضا على المحيل وفي التوضيح وان عرقه يرجع وهو العقد والاختص ان يقال ان كان الجود قبل الحوالة فلا تنفع الحوالة من اصلها لان الذين ٢٣ لم يثبت وان كان بعد الحوالة فان علمه أو لانه

لا يجحد ثم أحال عليه ثم علم انه لا يجحد فانه لا يضر في الحوالة ويجوز ان وجه بان المراد انه يعلم بالخطأ بعد الحوالة وأما حال الحوالة فيقول لكن الحال لو علم انه لا يجحد بعد ذلك ما قبل الحوالة فالحال بعد مضر كما هو الظاهر (قوله بعدمه) أي فقره وقوله بل يرههم هذا اشترط ان يشار إلى زيادة الاحتمال في عدمه بمصدر أو أي صان قال فلا فلاس مصدر أو أي صان عديا فيكون المراد بالا فلاس أي عدمه بما فانه المصنف مساو للتصويب الذي ذكره الشارح فالشارح فهم ان المراد بالا فلاس حكم الحاكم بطلان ما له وتحسين لان ذلك بل حكم الحاكم بطلان له تقليل فقوله لو عجز بعده غير مناسب وكذلك الانحراب (قوله يوههم) أي حيث اقتصر على الافلاس (قوله وان نكل حلف المحال) لا يتحقق ان هذه دعوى اتهام ودعوى

أو بعد الدين الذي عليه بعد علم الحوالة وسواء كان الفلاس سابقا في عقد الحوالة أو طارئا عليها (ص) الا ان يعلم المحيل بافلاسه فقط (ش) يعني ان المحيل اذا علم بالا فلاس الحال عليه وحده فان حق الحال لا يتحول على ذمة الحال عليه ولا تارة ذمة المحيل بذلك والحدال ان يرجع على المحيل بدنه ويثبت علم المحيل بالا فلاس الحال عليه ما بينه أو باقراره بذلك وعلم الجود كعلم الفلاس ومفهوم فقط انه لو علم الحال ايضا لكنت الحوالة لازمة فقوله فقط راجع للمحيل لان محقره فقط علم الحال لا الافلاس فلا يخرج بالقدم انه مقبس على الافلاس ولو عجز بعده بدل افلاسه امكن أخصر وأحسن فيكون الافلاس أولى بل كلام المؤلف يوههم ان العلم بالقرائيس كالمعلم بالا فلاس وليس كذلك (ص) وحلف على قيمة ان ظن به العلم (ش) أي اذا ادعى الحال على المحيل انه يعلم عدم الحال عليه فانه يحلف انه ظن به العلم أي بان كان مثله بينهم فان حلف برئ وزنت الحوالة وان نكل حلف المحال ورجع بدنه على المحيل فان لم يظن به العلم لا يمين عليه والمناسب قراءه ظن بالناية لمفعول اذ قراءه بالناية لما قلنا فليس فان الحال به ذمة وجب الحلف وان كان مثله لا بينهم بذلك وهو خلاف ما يفيد النقل (ص) فلو احال بائع على مشتري بئني ثم رد بعب أو استحقق ثم تنفخ (ش) هذا تقرير على قوله ويتحول حق الحال على الحال عليه والخصم في تنفخ الحوالة والمعنى ان من باع سلعة بعشر فعنلا وهو يعلم صحة ملكه لها ثم احال البائع شخصا عنده دين على المشتري بالعشرة المذكورة ثم ردت السلعة ببعب أو استحققت من المشتري فان الحوالة لا تنفخ وهي لازمة لانها معروفة وهو قول ابن القاسم خلافا لما ذهب فيه دفع المشتري بالعشرة للعشال عليه ثم يرجع بها على المحيل وهو البائع وهذا مبني على ان الرد بالصعب ابتداء يسع عكس ما مر في باب الزكاة عند قوله وبني راجعة ببعب فانه نقض للبيع قوله ثم رد أي المبيع المفهوم من بئني ومثل الرد بالصعب والاستحقاق الفساد وأما القالة فهي بيع قبضي فيه اعدم التصح بلا خلاف وعكس كلام المؤلف وهو ما اذا احال المشتري بئني الذي

الاتهام لا ترد فكيف يقول وان نكل حلف المحال ثم بعد ذلك في هذا وجدت القول تنفذ ما قلته من عدم الرد فقط الحد (قوله والمناسب قرأنا ظن الخ) والظاهر يورى مثل ذلك في دعوى المحيل على الحال مساو لك في العلم وانكر الحال (قوله وهو يعلم صحة ملكه لها) أشار بهذا إلى قد لا يعدمه وهو ان يسع ما يظن أنه ملكه وأما لو باع ما يظن أنه لا يملكه كيف سلعة ثم ردها من ثلث وأحال على الثاني يدين فلا يختلف في طلاق الحوالة ويرجع على غيره نت (قوله ببعب) أو فساد وظاهره ولو لم يوجب المبيع (قوله وهو قول ابن القاسم خلافا للثعب) المتقد كلام أشبب انما تنفخ (قوله غير يرجع بها على المحيل) أي حيث لم يعلم صحة ملكه بائعه (قوله وهذا مبني الخ) أي وأما لو قلنا انه نقض الخ فانها تنفخ اذا لادن

(قوله لان الدين الخ) أي فهو لازم المشتري في هذه الصورة وقوله للبائع في الاول وبعد هذا اعلم بان في قوله وثبت دين لازم في الحال والحال عليه وقوله اشار الخ محله اضافة الرد بالنسبة لم يعلمه المشتري واللام تبطل الحيوة على القولين وهل يدفع الثمن أو القيمة قول ابن القاسم وأشبه (قوله وليس للثمن الخ) أي فاللغوي لم يعتد قول أشبه بل تصديره في بصرته يقول ابن القاسم مشهور بنوعه فالتأنيب ان يقول ويصح خلافه وصدور الخ الحاسب يقول أشبه وبشره ابن راشد ومحمد بن به قال اصحاب مالك كاهم (قوله لاجل علمه) يصح تعلقه بنفي واللام بمعنى عن ويصح تعلقه بدين بمعنى دينه (قوله بعد دعوت الخ) فان كان حاضر أو ذكر ما وافق قول ٢٤ أحدهما نهل يكون كاشا هدام وهل يجري في المني والمسرعة لا فان قيل قد تقدم انه لا بد من حضور الحال

عليه البائع هل غريم له ثم حصل استحقاق أو رد بعد ذلك لان الدين لازم للبائع عليه واقراره اذا حضر وأقر لا يتأتى تنازعهما في ان الحيوة وقعت على أصل دين أم لا ويمكن الحيوان كلام المصنف مبني على عدم اشتراط ذلك كذا في عبارة بعض الشراح وتأمل ما فيها لعله يظهر لنا صياح له في المقام (قوله فالجواب الخ) لا ينبغي ان هذا الجواب ذكره الشيخ أحمد الزرقاني وتعمعن منه ولا يظهر له وجه الا ترى ان قول المصنف فيما تقدم حيث قال وثبت دين لازم وبشر الحال فكيف بعد هذا يقال ان ثبوت الدين قد يكون بالبينة وقد يكون برضا الحال فتدبر حتى التدبر (قوله لاني دعواه وكافة أو سلفا) اعلم ان اذ ذكره المصنف هو قول عبد الملك في دعوى الوكالة بينه وبينه وفترج الخ دعوى السلف له والتمسوس لابن القاسم ان القول في دعوى السلف للمبطل ونحوه عليه قبول قوله في دعوى الوكالة وكان ينبغي له ان يجري عليه (قوله لا بشرط ان يكون القاض الخ) تأمل هذا مع اشتراطهم ثبوت دين الحال في ذمة الحال (ش)

### (باب الضمان)

ومن يصح منه وما يصح به وما يطله وأفراد الضامن وتعدد وقامه وانما ثلاثة ضمان ذمة وجهه وطلب وما يتعلق بذلك بدأ المؤلف بتعريف الضمان فقال ليعا لقاضي عبد الوهاب في تلقيبته وتبعه ابن الحاسب (ص) شغل ذمة أخرى باساق

ان يجري عليه (قوله لا بشرط ان يكون القاض الخ) تأمل هذا مع اشتراطهم ثبوت دين الحال في ذمة الحال (ش) عليه وثبت دين الحال في ذمة الحال ومقتضى قوله لا بشرط ان يكون القاض عن تشبيه الخ الاكتفاء بوجود الشبه وان لم يثبت الدين تأمل (باب الضمان) (قوله وما يصح به أي وما يصح فيه الضمان وما يطل فيه وسيأتي بيان ما يصح فيه الضمان وما يطل فيه (قوله مثل ذمة أخرى) من اضافة أو ليعود الى ما فعله أي ان يشغل ربا الحق ذمة أخرى مع الاولى فيحققه وقوله بالحق أي بما توجه به الطلب كان من بيع او قرض او اجارة او غصب او غير ذلك



(قوله واجب بأن ضمان الوجه الخ) أي واجب بأن ضمان الوجه يقتضي فيه شغل ذمة أخرى بالحق وذلك إذا لم يأت بالضمون وكذا ضمان الطلب يحصل فيه ذلك إذا شرط أو هر به واعترض بأن اشتغال الذمة الأخرى انما عليه من جهة التقربط ومن ثم يوجب بأنه جائز ومن ضمان فالضمان دخل فيه وكلام المؤلف صادق في قوله شغل ذمة أخرى بالحق صادق بتوقف الشغل على امر آخر كالتقربط فان قلت ليس في ضمان الطلب والوجه شغل الذمة بالحق حين الضمان بل بطرأة الشغل فيه لم يحصل لموجب فاجواب انه قد يقال بل فيهما الشغل حين الضمان فتدبر ان يقال ان الضمان ينافي ضمان المال بدليل قوله في زوجة ومريض ثبات اذ ضمان الوجه والطلب قطع الزوجة منها ولانه ذكر ضمان الوجه والطلب بعد ذلك لكن لا يخفى انه لم يذكر مريض فلهذا هو المقصود هنا وانما ذكر حكمهما (قوله لان اللعاهد) وهي وان كانت تكون لغيره أيضا الا ان الصحيح ادخال اللفظ المشترك ٢٥ والجائز الحذف لقرينة والقربة هنا

تبادر للعهد دون غيره له (ش) (تسميه) قد استدل التعريف المذكور على اركان الضمان الاربعة اذ قوله شغل ذمة أخرى يتضمن الضامن والشخص المضمون والشخص المضمون له وقوله بالحق هو المضمون فيه (قوله واشمول الحق البدني) كالخاص والبراهات (قوله) لكن يصف ذلك الخ قال الناصر واحسن منه الجواب المتقدم وهو ان المراد بالحق هو الذي في الذمة الاولى وهو هنا منتزعا اذا متفق في ذمة المولى والمشارك بالفتح ضمير المستقر في ذمة المشتري للبائع قطعا واعترض بان هذا ظاهر في الشرع كقدون التولية فان اراد المقاربة بالنظر الى ان ذمة أحدهما غير ذمة الآخر يجري

(ش) قوله شغل ذمة جنس وأخرى كالقصل يخرج البيع والحالة ومراة بالذمة الجنس لشغل الواحدة والمتعددة وأورد عليه انه غير مانع أما كونه غير جامع لخروج ضمان الوجه والطلب وأوجب بأن ضمان الوجه فيه شغل ذمة أخرى على المضمون وروا كونه غير مانع لشموله البيع المتعدد لكن باع جباله بدين ثم باع أخرى لاخر بدين اذ يصدق على البيع الثاني انه شغل ذمة أخرى بالحق وليس بضمان واجب بان المراد بالحق الاول لان اللعاهد لشموله الحق البدني وجوابه ان الحق البدني يخرج بقوله شغل ذمة لان البدني لا يشغل به الذمة ولشموله الشركة والتولية بان يشترط بدين ثم تركه فيها أو يوليها لغيره فيصدق على ذلك انه شغل ذمة أخرى بالحق وليست اضمائنا وجوابه ان المراد كون الشاغل واحدا وهو في الشركة والتولية متعدد لكن يصف ذلك بأنه ليس فيه ذكر اتحاد الشاغل حتى يخرج ذلك وضمير ذلك مما أورد وقد عرفت ان معرفة بقوله التزام دين لا يسقطه أو طلب من هو عليه من حوله انتهى فتقوله لا يسقطه يخرج الحوالة على ما عليه أو في بيان الماهية لا الاحتراز وقوله أو طلب الخ يشمل حالة الوجه وحالة الطلب \* ولما كان الضمان نسبة تستدعي ضامنا ومضمونا ومضمونا له وبصفة ان عقد ركائفا على البيع وغيره فتكون ركائفا على ما عرفت واما من يرى انه لا يسقط على الماهية التي الاركان ابرأؤها والبدل غير الاول فهي غير ممكن واستقر به ابن عبد السلام اشار للركن الاول وهو الضامن بذكر شرطه بقوله (ص) وصح من أهل التبع (ش) أي وصح الضامن من أهل التبع لامن صي وسقيه ومجنون وعبيد غير ما دون له فيه ومريض وزوجة فزاد ثلثهما ومفهوم كلامه عدم صحته من هؤلاء وليس كذلك ويمكن الجواب بأن مفهومه

٤ شئ من مثله في الدين المضمون وان اراد المقاربة يكون طلبهما مختلفا فهذا هو الجواب الذي لم ير فيه (قوله وغير ذلك مما فيه) وعما فيه ان المقصود لو اتلفه شخص من الغاصب فان فيه شغل ذمة أخرى بالحق فان المقصود بمنته مخير في اتباع ايهما شاء الا ان القافي ذكر ان الاسئلة التي اوردوها على التعريف مبنية على انه تعرف بحقيق وليس كذلك فانه تعريف انطوي والتعريف اللغوي لا يشترط فيه ان يكون جامعاً ما خلا بعض محض الشمسية وانما يوفى به للبيان والايضاح (قوله لا يسقطه) أي لا يسقطه عن المدين (قوله على ما فيه) الذي فيه ان الحوالة لا يحتاج الى ايجابها لانها لم تدخل حتى يحتاج الى ايجابها لان الحوالة طرح والضمان التزام دين (قوله وأفي به لبيان الماهية) أي فهو ليس بالاحتمال (اقول) اذ لم يحصل للاحتراز يلزم عليه فساد آخر وهو التزام الدين يصدق يكون انسان يقول أنا التزام دين فلان فانه يلزم مع ان ذلك ليس بضمان وقوله أو طلب اعلم ان أول تنويع للامتناع بغير دخوله في التعريف

(قوله فيه تفصيل) والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعارض به (قوله والمريض قد اذن الثالث) في عب وشب انه يصح كل زوجة الا ان بعض الشيوخ يصح ما قاله الشارح من البطالان لقول المصنف وان اجيز فمطعة فالصواب ان المريض ليس كل زوجة بل **بعض** الزوجات على الثالث وما قاله باطل كتبرع المجنون والصبي (قوله وان اجيز فمطعة من الواو كالوصية) زاد في ك ما بخلاف الصبي والمجنون والسفيه ٢٦ فلا يجوز له ان يجازئه (قوله ويقيد بجواز ضمان المأذون) بل والمكاتب

(قوله لكن يستغنى عن ذلك) القيد أي وذلك لان المصنف لما قال واخر عليه كالمكرى واخر على العبد كالمكرى وقد علم ان المراد ان اقررت الديون ماله يصح عليه في التبرعات التي منها الضمان فان قلت ان المراد محصور عليه مطلقا استغرق الديون ماله ولم تستغرق قلت ذلك عند عدم اذن السيد فقلت اذن السيد صاري ماله كالمكرى فقلت حينئذ اذا صار ماله كالمكرى فلا حاجة الى علم ذلك مما تقدم بل يعلم من قوله ومن صرح أهل التبرع فتسدير (قوله) فلزوج رد الجميع وان ضعف زوجها والواو وما زاد على الثالث فقط ولو له خيلا فلا بدوى بعضهم انه رد الجميع أو بطلان ما دللناه كالمطعة (قوله فيخفى الثالث مع ما زادته) فان قيل ان قول المصنف وللزوج رد الجميع ان تبرعت بزنش شامل للزيادة ولو يسيرة والجواب انها لما كانت ترجع اغتفرقت الزيادة اليسيرة (قوله واتباع ذوالرقبة) أي بالضممان منه أي بما يؤول اليه من غرم (قوله فان له اسقاطه) اعلم ان رد السيد ليس به رقة من المعروف باطله وان لم يصح بالابطال والاسقاط كائن عليه الخطاب (قوله وليس لسيد مجرعه عليه) يقيد بما اذا كان لاهل له والاذل السيد مجرعه بقدر غايته من المال كائن على ذلك الغنى ولو ادعى على السيد الجبر على ذلك فيصدق لان الاصل عدم الجبر كان الزوجية اذا اذنت ازوجها اكرهها على ذلك لا تصدق

فيه تفصيل فتم اما لا يصح كالصبي والمجنون والسفيه والمريض في زائد الثالث وان اجيز فمطعة من الواو كالوصية ومنها ما يصح ولا يلزم كالعبد غير المأذون فيه والزوجة في زائد الثالث وان هذا الكلام يجعل بينه ما يأتي وان حلت الصحة على الزوج كما هو عليه في الشامل زال الاشكال من أصله (ص) كالمكاتب وما ذون اذن سيدهما (ش) هذا مثال لاهل التبرع والمعنى ان المكاتب والعبد المأذون له في العبادة يجوز ضمانهما اذا اذن سيدهما الهما في الكفاية والاصح من غير لزوم بدل قوله بعد واتباع ذوالرقبة ان عتق وكذا كل من وذى شاق من مدبر أو ولد ومعنى لاجل ومفضل وانما خصهما بالذكور فاعلم ان يتوهم من جواز ذكورهما ولولم ياذن السيد كالمكرى قول ابن الماسحون في المكاتب ومن عدم الجواز ولواذن كالمكرى غير ان الغاسم في المكاتب أيضا قال لانه داعية الى رقه وسيد جواز ضمان المأذون بان لا يكون عنده دين بغير ماله فان كان ضمانه لا يصح كإلى المدونة لكن هذا يستغنى عنه بقوله واخر عليه كالمكرى وظاهره انه لا بد من اذن السيد ولو نسيه ما هو هو كذلك (ص) وزوجه ومريض بنات (ش) يعني انه يجوز لكل واحد من الزوجية والمريض ان يعين فيما يرد على ثلث ماله قائل ولو قصدت ضرر الزوج وان جاوز الثلث فلزوج رد الجميع الا ان يريد يسيرا كالمكرى وما يخفى مما به انه لم تقصده به ضرر افعضى الثالث مع ما زادته فان قلت ما الفرق بين اقرار الزوجية قولان كالمكرى وكما انها مجموعة كما هنا قلت لعلى الفرق ان الغالب في القرض انما دفعه صاحب له هو موسره بخلاف الضمان فان الغالب فيه ان يقع عن الميسر وفيه نظر والاحسن الفرق بان المقرض يصير موسرا بالقرض اقبضه اياه بخلاف المضمون (ص) واتباع ذوالرقبة ان عتق (ش) يعني ان ذالرق كالمكاتب والمدير والمأذون له في العبادة اذا حصل منهم ضمان باذن السيد واستمر الامر الى ان حصل لهم العتق فانهم يتبعون بما حصل منهم من الضمان وليس للسيد بدليل العتق اسقاطه لانه حصل باذنه واما الحصول من ذكر الضمان بغير اذن السيد فان له اسقاطه فان لم يسقطه حتى حصل ما ذكر من العتق فانهم يتبعون أيضا (ص) وليس لسيد مجرعه عليه (ش) المشهور وهو مذهب المدونة ان السيد ليس له ان يجبر عبده على الضمان اما غير من له انتزاع ماله فظاهر واما من له انتزاع ماله فلا بد قد يعنى والضمان باق عليه فيحصل له بذلك الضرر فان جبره على ذلك لم يلزم العبد والجواب انها لما كانت ترجع اغتفرقت الزيادة اليسيرة (قوله واتباع ذوالرقبة) أي بالضممان منه

(قوله أي وصح الضمان عن الميت المقتل) أي صح الضمان بمعنى الحمل لاحقة الضمان الذي هو شغل ذمة أي غرضي بالمقتل نظرا بذمة الميت أي صح الحمل ويلزم (قوله عالميا بعصره) وأما أن اعتدأ وشك وأظن أن له مالا فإنه يرجع وأما إذا ظن عدم المال فالظاهر أنه ان تولى القتل فلا يرجع والأرجح (قوله إذا اختلف في صحة الضمان عنه) زاد عب وظاهره ولو بالاعتنى الاخص والظاهر أنه يتحقق في هذا على عدم رجوع الضامن لما دأبه عنه ٢٧ بعده وتولى له مالا لأنه كالتبرع لخدمة

منه شيء بعد عتقه وقيل له جبر وهو الجارية على التكاح وقرئ بأن لا سيدة متعة في التكاح (ص) وعن الميت المقتل (ش) أي صح الضمان عن الميت المقتل ولا خلاف في صحته عن الحي الموصر أو المعسر ولا عن الميت الموصر وأما عن الميت المعسر فذهب إليه ورأى صحته ولو ماله ان وقع ومنعه أو حنيفة وإذا تحمل عن الميت المعسر عالميا بعصره فادى عنه لا يرجع في مال يطرأ بعد ذلك لأنه تبرع والقول قول الضامن في الحي والميت الخي أنه لم يدفع بحسب الاقتربة والمقتل يسكون القاء وكسر الإدم أي المعسر لا يدفع القاء وتشددا للدم إذا اختلف في صحة الضمان عنه (ص) والضامن (ش) هو بالرفع عطف على الضمير المستتر في صح أي صح هو أي الضمان وصح الضامن أي ضمان الضامن وان تسلسل ويلزمه ما تزم الضامن وبالجر عطف على الميت (ص) والمؤجل حالان كان مجهول (ش) هو بالرفع عطف على الضمير المستتر في صح وبالجر ويقدر مصداق أي وضمان المؤجل حالا ومعنى ذلك أن من له دين قبل شخص مؤجل فاسقط المدين حقه من التأجيل وضمه حينئذ شخص على الحلول فان هذا الضمان لازم بشرط أن يكون هذا الدين مما يقضى للمدين بقبوله حيث جهله كالموكل كان نقدا مطلقا أو طعاما وعسرا وضامن قرض وأما لو كان مما لا يقضى للمدين بقبوله حيث جهله كالموكل كان عسرا أو طعاما من بيع فلا يجوز ضمانه حالا في ذلك من خط الضمان وأزيد ثوبا فان قبل هل يتعين تصوير المسئلة بما ذكر من أن المدين اسقط حقه من التأجيل فالجواب نعم ذلك وذلك لأنه لو لم يسقط حقه من ذلك لكان من اداء الدين عنه لأن الضمان ومثل الضمان فيما ذكره المؤلف الرهن (ص) وعكسه ان ايسر غريمه أو لم يوسر في الاجل (ش) صورتها ان يقول شخص لرب الدين الحال انخرم دينك بما عليه شهر امتلا وأنا ضمته لك فيصح ان وجد احد أمرين أولهما ان يكون من عليه الدين موصرا بما عليه في أول الاجل للسلامة من سلف جبر فعلا لأنه قادر على أخذه الآن فكأنه ابتداء سلف بضامن أو رهن ثانيهما أن يكون من عليه الدين معسرا أو العادة أنه لم يوسر في الاجل الذي ضمن الضامن اليه بل بعض عليه جمعه وهو معسر اذا تغير المعسر وأجب فليس صاحب الحق مسقطا حقيقة ولا حكايا مالا كان يوسر في أثناء الاجل الذي ضمن الضامن اليه كان يضمنه الى أو بعد أشهر وعادته ان يوسر بعد شهرين فلا يصح عند ابن القاسم ان الزمن المتأخر عن ابتداء يساره وهو الشهران الاخيرين في

وأزيد ثوبا ثوبا) لأنه وان كان سالما لكن من الجائز ان يماطله فالضمان زيادة وثق (قوله ومثل الضمان الخ) قال المواق ولا يختص هذا بالضمان فإنه قال ولا يختص هذا بالضمان بل الرهن كذلك فإذا رهنه في الموجد على ان يكون حالا والدين مما يجهل جازوا أن كان عملا لا يجهل فإنه يطل الرهن ويكون المرتين أسوة الغرامة (قائمة) ويجوز في الضمان ان يقع مؤجلا كان يضمنه مدته معينة ولا يجوز ذلك في الرهن ولعل الفرق ان الرهن أشد بكونه يطلب فيه الجور (قوله ولا حكايا) أي ولو كان بظن منه بالسواقي الشهرين الاخيرين فهو مسقط حقا

خربت بعد حكم الحاكم بمقتل كل ماله فراغته فحاله علم أولم يعلم لا يرجع به بخلاف المقتل سا كن القاء فانه يرجع ان علم ان له مالا أو شك كما يقسده أو الحسن والحاصل ان الميت المقتل يسكون القاء يرجع الضامن ان علم ان له مالا أو شك في ذلك كما يقسده كالمدين الحسن وأما ان كان عالميا بعصره فلا يرجع له ان طرأ له ماله لأنه يكون معسرا وعادته ان يرجع في الضمان عن الميت اذا لم يعلم به (قوله إذا اختلف في صحة الخ) أي وحكم الحاكم بمقتل ماله لغرمائه ثم مات فلا يدخل الضامن مع الغرماء في المال الذي حكم الحاكم بمقتله قوله ولو تسلسل وهو ليس بمحال لأنه في الاستقبال والحال انما هو في الماضي ثم لا يتحقق انه يشتر ما إذا كانت الكفالة من كل من مبالغ أو بوجه أو الأولى بمال والثانية بوجه أو بالعكس وهو كذلك من حيث العصة ولكنها مختلفة الأحكام من حيث الرجوع انظر شب (قوله

(قوله بناء على ان البسار الخ) راجع لقوله مسلف أي انه متسلف بناء على ان البسار الحق يجوز تعاقبه وهذا قد مر تعاقبنا في التشبيه تاما ولا يصح ان يكون تعاقب الاعداء الصفة لانه تقدم (قوله فهو من باب الحذف والايصال) وقوله خلاف هل هو بمعنى أريد في ذكر العيب في نفسه سورة لا عمران وسبقه أبو حيان في الارتشاف الذي رحمه الاول ولعل المصنف اعتمد القول المقابل وأشار الشارح بقوله أي المستور به والمعسر به الى جواب عن سؤال المقدّر تقدّر به بلزم على كلام المصنف حذف نائب القائل وهو لا يجوز وما حل الجواب ٢٨ انه من باب حذف الجار فاستقر الضمير في اسم المتعول فلم يحذف نائب

القائل بل استقر تقدير (قوله) بشرط أن يكون موسرا بها في جميع الاجل) بخلاف ما تقدم من انه يكفي باليسار في اول الاجل (قوله بدين لازم) أي في دين لازم فلا يصح ضمان معين كن باع سلعة معينة على ان ياتيها هلكت قبل القبض كان عليه منها وكذا ان باع على ان ياتيها استحققت له منها وهذا اذا ضمن اعينها فان ضمن ما يترتب عليها بسبب التعدي عليها والتقرب فانه يصح ومثل المعين خدمة المعين وكذا يتبع اذا دخل على ضمان المثل وذلك انه اذا ضمن مثله فقد دخل المشتري على غرضه وانه هل يأخذ ما اشتراه ومثله وهذا غلط حديث كان الضمان في عقد البيع ويمنع ايضا ان وقع بعده لزوم المثل للضمان على تقدير استحقاق البيع ولا بد من متى يصح كون نفسه بيع الاجل مجهول وهذا بخلاف ضمان درلة العيب والاستحقاق لان المضمون في المذهب قيمة العيب

مثالنا بعد قيمه صاحب الحق مسلفا للقدرة على أخذ حقه عند فراغ الشهرين الاولين الذين هما زمن العسر فكانه انهما يحصل وهو مسلف في الشهرين الاخيرين واتفق الجليل الذي أخذ من غريمه في زمن العسر واليسر وهو الاربعة اشهر بناء على ان البسار المقرب كالحق واجاز ذلك الشبّه لان الاصل استصحاب عسره ويسره قد لا يحصل فكأنه معسر تبرع بضمان فقوله ان ايسر غريمه أي في اول الاجل لا في جميعه لان العيب بالخالف الراجحة وثبت فهم ان قوله في الاجل راجع لهما وليس كذلك لانه خاص بالثانية فقوله لا يسر موقوف على ايسر أي وان لم يسر في الاجل وبعبارة أخرى أو أوسع ولم يسر في الاجل (ص) وبالמושرا والمعسر لا الجميع (ش) أي الموشره أو المعسره فهو من باب الحذف والايصال والمعنى ان من قبل شخص ما تأخذ بشاره وهو موسر بمائة ثم ما ومعسر بالآخرى وضمنه بالموسر بهما مؤجلا فانه يجوز بشرط ان يكون موسرا بهما في جميع الاجل ويجوز ان يضعه بالمعسر بهما ايضا ان كان معسرا في جميع الاجل ولا يجوز ان يضعه بهما ولو وجد شرط الضمان في كل منهما لوجود السلف في تأجيل الموعر بهما واتفق بالضمان في المعسر بهما وضمانه ببعض الموسر به كضمانه بأكمله وكذلك ضمانه ببعض المعسر به كضمانه بأكمله ومثل ضمان الجميع ما اذا ضمن البعض من كل (ص) بدين لازم أو آيل الى الزوم لا كتابة بل يجعل (ش) الباهي في أي صح الضمان من أهل التبرع في دين لافي معين لازم فلا يصح ضمان عبدا في غن سلعة اشتراها بغير اذن سيده أو آيل الى الزوم كذا بين فلانا وكامل بل فيصح الضمان به قبل ان ياتي بالآتي لانه وان لم يكن الآتي لازما فهو آيل الى الزوم فاذا حال من ياتى بعبدي الآتي فله كذا فيصح الضمان به فاذا جاء بالآتي لم الضمان واما الكتابة فلا يصح الضمان بها لانها ليست بدين لازم ولا تؤل الى الزوم لان المكاتب لو هجز صار رقبا والضامن يستقر منزلة المضمون وما لا يلزم الاصل لا يلزم الشرع بالاولى الان يجعل عتقه ومثله اذا اشترط تهجيل العتق قال في الشامل لا كتابة على المعروف الا بشرط تهجيل العتق أو كانت شجما واحدا وقال الجليل هو على ان هجز (ص) ودان فلانا ولم يقي ثابت (ش) هذا معطوف على الجائزات وأشار به الى ان الضمان يصح في المجهول فاذا حال شخص لا شروداين فلانا وانما ضمن فيما دانت به فانه يلزمه ما دانت به

وفي المستحق الثمن (قوله وما لا يلزم الاصل) وهو المكاتب لان الكتابة لا تلزم المكاتب لانه قد هجز ولا يلزم ضمنه وقوله فلا يلزم الشرع وهو الضامن (قوله أو كانت شجما واحدا) عطف على معنى ما تقدم أي الان بشرط تهجيل العتق أو كانت شجما واحدا ماد العطف انه اذا ضمنه في النظم الواحد لا يحتاج لشرط تهجيل العتق واذا ضمنه في أكثر يحتاج لشرط تهجيل العتق ويكون قوله لم لا يصح الضمان في الكتابة اذا كانت شجما لا لان كانت شجما واحدا اقتصر هذا ما ظهر في هذه العبارة

(قوله) أو بقرار المضمون على أحد القولين) أي إذا كان محسرا أو مالا كان المضمون موشرا فيثبت اتفاقا في عبادة الشارع  
 حذف أي إذا ثبت بينة أي أو بقرار المضمون وهو على (قوله) الرجوع قبل المعاملة (أي كلاً أو بعضاً) يكون ضمناً فيها  
 وقعت فيه المعاملة قبل الرجوع فإذا أعادها وما مثلاً ثم رجع إليه الضمان في اليوم لا فيما بعده وهذا التاميز يظهر فيما إذا حدد  
 للمعاملة حداً أو أولي حد لها أحد أو قلنا بقيد بما يتعامل به وأما على القول الثاني فلا ينظر في فائدة وهذا واضح في ضمان المال  
 وأما ضمان الوجه والطلب فهل له الرجوع قبل شغل ذمة المضمون بالمال ٢٩ وهو الظاهر أرام (قوله) عامل فلا تافى مائة)

لا يخفى أن كلام المصنف شامل  
 لما أطلق أو قيداً كأفاده الشارح  
 الآن مسألة التقسيم ذات  
 قولين والآخر لا رجوع وإذا  
 بعض الشراح انهما قولان  
 متساويان وظاهر الشارح ترجيح  
 ما اقتصر عليه في ما إذا رجع  
 ولم يعلم برجوعه حتى علمه  
 وظاهر المصنف أنه لا يلزم  
 الضمان حتى وظاهر المدونة على  
 قبح الشارح أنه لا بد من علم  
 المضمون بالرجوع قبلاً على  
 الزوجة تنفق على زوجها للزوج  
 قبل علمها بإطلاقها وظاهر المدونة  
 هو الظاهر فهو المصير إليه  
 (قوله) لأنه حتى (وجب) أي على  
 تقدير حلقه لأنه ما قال أحلف  
 وأنا ضامن كأنه قال التزم لك  
 الضمان إن حلفت فهو حتى  
 وجب بالاتفاق على تقدير الحلف  
 فإذا حلف الطالب غرم الضامن  
 فإن مات استضمن ترصعته  
 والضامن إن يحلف الطالب فإن  
 حلف برئ وإن نكل غرم بمجرد  
 إنكراه للضامن ما قرره عنه أما  
 التأخير في حصة أولان الطالب

إذا ثبت بينة أو بقرار المضمون على أحد القولين الاتمين وهل يقيد بالزوم بما يتعامل  
 به مثل المضمون ولا يقيد بذلك وإلى هذا أشار بقوله (ص) وهل يقيد بما يتعامل به  
 تأويلان (ش) والتأويل الأول هو المذهب والثاني أنكره معرفة ابن عرفة (ص)  
 وله الرجوع قبل المعاملة (ش) يعني أن من قال لرجل عامل فلا تافى مائة وأنا ضامن فيها  
 أو قال عامله ومعاملته فيه فأضامن فيه فإنه أن يرجع عن عقابته قبل المعاملة  
 كلاً أو بعضها ويكون ضامناً فيها وقعت فيه المعاملة (قوله) قبل المعاملة أي قبل علمها  
 (ص) بخلاف أحلف وأنا ضامن به (ش) يعني أن من وجد رجلاً يدعي على رجل بحق  
 وهو يكذب فقال له أحلف إن كنت عليه حقاً وأنا ضامن فيه فليس له أن يرجع قبل حلفه  
 عن عقابته ولا يستعفه الرجوع لأنه حتى وجب لأن هذا القائل ينزل منزلة من عليه الدين  
 وهو إذا قال لرب الدين أحلف وأنا أقدم لك فليس له رجوع بعد ذلك ولزمه الحق بخلاف  
 من قال عامله وأنا ضامن بمنزلة قول العامل نفسه عاملني وأنا أصطلك جليلاً كان لهذا  
 أن يرجع لأنه لا يصدق في حق فكذلك لا يلزم من قال عامله (ص) أن أمكن استيفاءه من  
 ضامنه وإن جهل أمسه (ش) يعني أنه يشترط في صحة الضمان أن يكون المضمون فيه  
 يمكن أن يستوفى من الضامن أحضر بذلك من مثل المدونة والتعازير والقتل والجراح وما  
 أشبه ذلك فإنه لا يصح الضمان فيه إذا لا يجوز أن يستوفى ذلك من الضامن ويجوز الضمان  
 وإن جهل قدر المضمون حالاً ما لا وجه له من له الدين قال ابن عرفة جهل قدر المصطل  
 به غير مانع اتفاقاً فإن قلت الجدة فيها الرجوع وهو مستحيل بالجهول قلت ثم لكنه انما  
 يرجع عما أدى لا بما يتحمل وما أدى معلوم فالضعيف وإن جهل للدين أو للحق المشار إليه  
 سابقاً بقوله شغل الذمة بالحق والضعيف في الرب الدين أي وإن جهل رب الدين ابن عرفة  
 المصطل له من ثبت حقه على المصطل عنه ولو جهل والضعيف في قوله (وبغيره) أنه لمن  
 عليه الدين أي يصح الضمان بغير إذن المضمون عنه واستدل على صحة الضمان بغير إذن  
 المضمون عنه بقوله (ص) كذا داه وقلنا لا غير (ش) أي كذا داه الشخص الذي كان  
 ضامناً وغيره وقلنا عليه وجب له ولو لم يهرّب الدين قبله ولا كلام له ولا من علمه إذا دعي  
 أحدهما إلى القضاء فإن امتنعاً فظاهر لا يلزمهما قاطعه بعضهم لأن أداه عتينا أي لتسب  
 من عليه لمقدّمه لهداوة بينهما فإدراة من أصله فقوله كذا داه من إضافة المصدر

حلف أو لا يكتفى بها (قوله) أن أمكن استيفاءه هذا الشرط يعني عنه قوله من إذا قصدته إخراج العسكات والمسدود  
 ونحوها وهي خارجة بالشرط السابق لأن العسكات لا تقبل الذم وكذا المسدود ونحوها لأنها متعلقة بالأبدان لا بالذم (قوله)  
 أو من له) المعطوف محذوف ومن نائب الفاعل أي أو جهل من له لكن يرد أن هذا من خصائص الواو ومن خصائصها ما قول  
 ابن مالك وهي اقتردت الخ (قوله) واستدل فيه نظراً لأن هذا يقتضي أن الكاف داه على المشبه وليس كذلك بل الكاف  
 داه على المشبه (قوله) فإدراة من أصله أي إلا أن يتعذر يرد فإن تعذر يرد فإن كان لفظة الطالب ونحوها فإن القاضي

يشبه وكذا لا يقضي من الغرم و يؤدى للمؤدى وان كان اقوانه سيد الطالب رده عوضه من مثل أو قبيحة ولا فرق بين ان يكون المؤدى عنه حاضراً أو غائباً ويجزى مثل ذلك في المشتري (قوله كثرائه) أى ولا تقبل دعوى العت بغير دها عن مشتري أو مؤد وكذا من ياتح وفاض بل ان قامت قرينة على شئ يعمل بها ولا خلاصا ل عدم العت ومفهوم قوله كثرائه انه لو حصل له بلا شراء كهيته انه لا رد ويقسم الحاكم من يقضيه ٣٠ (قوله بخلاف الاداء فانه ليس هنا عتد معاوضة) أقول نأظر العبارة

المفعول (ص) كثرائه وهل ان علم باعوه هو الاظهر تأويلان (ش) تشبيه في الحكم السابق والمعنى ان الشخص اذا اشترى الدين من هو له بقصد اعانت من علمه فان شراءه يرد ويقضى وهل محل رد الشراء حيث علم البائع بان المشتري دخل على العت وأما ان لم يعلم فلا رد وعلمه أن وكل من يتقاضى الدين أو لا يتيقن بذلك و يرد مطلقاً فان قبل لم يجزى في الشراء الخلل في الرد لم يجزى في الاداء بخلاف الذى يقتضى تساوى القرين فالجواب ان القتال بالتقصيل في الشراء أى دخوله على الفاسد أو ما مع عدم علم البائع فهو معدور و هو اقتصاد متحقق فلا بد من خلاف الاداء فانه ليس هنا عتد معاوضة حتى يكون مع العلم فاسداً ومع علمه غير فاسداً وانما نظرية اقتصد الضرر فلا بد مطلقاً وقوله وهل الخ راجع لما قبله الكافي فقط ثم ان قوله وهو الاظهر ليس جازياً على اصطلاحه لانه لم يشك في توضيحه الا عن ابن نونس وكذا المشرح فكان الجارى على اصطلاحه أن يقول على الارحج ثم أخرجه من قوله ولزم فيما ثبت قوله (ص) لان ادعى على غائب ضمن ثم انكر (ش) يعنى ان الشخص اذا ادعى على آخر غائب بدين فضعفه شخص في القدر المدهى به فلما حضر الغائب أنكر ما دعى عليه به ولم يثبت الحق بالبينة الشرعية فان الضمان يسقط (ص) أو حال المدعى على متكرران لم يثبت له قدر فاضامن ولم يأت به (ش) يعنى ان من ادعى على شخص يعمل فأنكره فقال شخص آخر ان لم تكن به غداً فاضامن فبادعته به عليه ولم يأت به في القدر فلا يلزم ضمان لانه وعد وهو لا يقضى به وقوله (ص) ان لم يثبت حقه بيينة (ش) فإذا ثبت حقه بيينة لزمه الضمان راجع للمسئلة من ما أو ما قوله (ص) وهل باقراره أو لا (ش) راجع لانه فقط أى فان لم يثبت حق المدهى بالبينة الشرعية وانما ثبت باقرار المدهى عليه فهل يلزم الضمان أيضاً على البينة أو لا يلزمه الضمان لانه يعلم أن يكون أو ما مع المدهى على لزوم الضمان ومحل ما حيث كان اقرار المدهى عليه بعد الحجة أو ما قبلها فيلزمه وأما اقراره في المسئلة الاولى فلا وجب على الضامن شيئاً قطعاً (ص) كقول المدهى عليه جافى اليوم فان لم أوفك غداً فالتى تدعيه على حق (ش) التتبيه في عدم الزوم حيث لم يثبت الحق بيينة والمعنى ان من ادعى قبل شخص ديناً فأنكره ثم قال للمدعى اجبني اليوم فان لم أوفك فالتى تدعيه على حق فان هذا خطا طرة كما قاله ابن القاسم ولا ينعى على الأذن بيمين المدهى بما ادعى بيته أو يقره المدهى عليه فيؤاخذ به قولاً واحداً لانه اقرار على نفسه فان قيل قول المدهى عليه فان لم أوفك اقراره بالحق قلت قوله فالتى تدعيه على حق أبطل كون قوله أوفك اقراراً ومثل كلام المؤلف ان أخلقك غداً اندعوى

ان ما يقبل الحصة والفساد الاعتد له اوضة وأما عديها فلا يقبل الحصة والفساد مع انه يقبل الحصة والفساد كالحصة والحاصل ان الاداء يقبل فيه الدخول على الفساد وعدمه فيقال فيه ما قيل في الشراء فلا يظهر لهذا الفرق صحة (قوله لان ادعى على غائب) يخرج من قوله ومع من أهل التسريع ولم يجعل غرضه من قوله ولزم فيما ثبت لانه في الدائنة فقط فقتضى اختصاصه بها وليس كذلك (قوله تأويلان) والمعقدانه لا يعمل على الاقرار والحاصل ان القرار في المسئلة ان كان قبل الضمان عمل به قطعاً وان كان بعده فكذلك ان كان مؤسراً فان كان بعد اقراره لا يعمل به في الاولى قطعاً وكذا في الثانية على المشهور (قوله أو يقره المدهى عليه) والشبوت بالاقرار معتبرهما اتفاقاً لانه اقرار على نفسه (تنبيه) ليست هذه المسئلة من مسائل الضمان ولكن ذكرها هنا كالمثل للمقدمة وذلك لان دلالة هذه المسئلة على الاقرار وتو مع أنهم لم يجعلوا ذلك من الاقرار فكذلك لا يجعل ما تقدم ضماناً (قوله اقراره بالحق) أى باطله ذلك وقوله اطل كون قوله أوفك اقراراً قد يقال لانسل انه ابطال بل هو مقر لان مدلوله الذى تدعيه على حق أى لا باطل والجواب انه لم يثبت كونه حقا مطلقاً بل على عدم التوفيق حيث كانت حقيقة موقوفه على عدم التوفيق وعدم التوفيق لم يتحقق الحقيقة فثبت ذلك يقال حصل الابطال فان قلت هلا قد قوله فالتى تدعيه فما يتبع قلت ذكر الذى

باطلة

أنهم لم يجعلوا ذلك من الاقرار فكذلك لا يجعل ما تقدم ضماناً (قوله اقراره بالحق) أى باطله ذلك وقوله اطل كون قوله أوفك اقراراً قد يقال لانسل انه ابطال بل هو مقر لان مدلوله الذى تدعيه على حق أى لا باطل

والجواب انه لم يثبت كونه حقا مطلقاً بل على عدم التوفيق حيث كانت حقيقة موقوفه على عدم التوفيق وعدم التوفيق لم يتحقق الحقيقة فثبت ذلك يقال حصل الابطال فان قلت هلا قد قوله فالتى تدعيه فما يتبع قلت ذكر الذى

يتمتع اذا وقع عقب ما يصح له به الفائدة والمائدة لم تحصل بل بفعل الشرط فقط (قوله وزجع بالاقل منه الخ) أى فاذا كان الدين عرضا قد حصل ومالغ بشرس فاذا كانت قيمة الفرض ثمانية وقيمة العرض عشرة رجح بمثابة وبالعكس أى يرجع بالاقل الامرين وهما الدين وقيمة ما صالح به فلو ضمنه في عرض من سلم لم يجز أن يصلح عنه اقبل الاجل يادى أو اقل لدخول ضح وتغيب ولا يجوز ادوا بكثر لدخول حظ الضمان وان يدلك وقوله على الاصح اشارة للخلاف في المسئلة فتقبل بالمنع مطلقا لانه أخرج من يده شيئا لا يدري أى أخذ فتيته وأذلك الدين فهو يبيع شئ ٢١ مجهول وقيل بالجواز مطلقا وقيل بالمنع

في المثلى الخالف بطمس الدين والجواز في المقوم وقيل بالجواز فيما يجوز فيه الاستسقاء في المبيعة لأفيا لا يجوز كأكيدة ذاتي عن دراهم وأضح من قرق وقوله أوقية المصالح به أى الذى هو مذكول ما في قوله بما جاز في العبارة تلف وشمره فبذلك لان ضمير منه راجع لضمير عنه وضمير قيمته راجع لما (قوله واستثناء بعض لها تين الخ) محل استثناء الصوتين المذكورتين هل يتشبه على غير ظاهره حيث حل الاجل أى أنه حيث حل الاجل فإنه يجوز لرب الدين أن يأخذ من الدين عن الذهب فضة وعكسه وهذا من صرف مائى الذمة ويتمتع ذلك من الضامن ويجزى مثل ذلك في صورة المصلحة عن طعام بطعام أدنى منه أو أجد فان ذلك جاز للغيرم أى بعد حلول الاجل ولا يجوز ذلك من الضامن وأما قبل حلول الاجل فتمتع من كل (قوله من تنقصه ما قوم) أى فلا يجوز المصلحة إلا بالقوم دون المثلى ثم أنه ورد بحث وهو

باطلة أو دعوى الحق أو على كراهية الأدلة التي تكثر بها وكذلك ما بقوله الناس من لم يحضر مجلس القاضي وقت كذا فالحق عليه لا يلزم من التزمه شئ ولما أتى الكلام على الضمان وأكوله وشروطه شرع في الكلام على ما يرجع به الضامن اذا غرم فقال (ص) ورجع بما أدى ولو موقوما ثبت الدفع (ش) المشهور ان الضامن كالمسلف فيرجع بمثل ما أدى سواء كان مثليا أو موقوما ولا يرجع بقيمة المقوم حيث كان من جنس الدين وقيل بغير ما يطالب في دفع مثل المقوم وأقيته والخلاف ما لم يشتره لما ان اشتراه رجح بتمنه بلا خلاف ما ليحاسب والا فلا يرجع بالزاد فهذا كله اذا ثبت الضامن دفع الدين المتحصل به بن هوله يبيته أو باقرار صاحب الحق لسقوط الدين بذلك لا باقرار المضمون عنه (ص) ويجازضه عنه بما جاز للغيرم (ش) المراد بالغيرم من عليه الدين لانه أى يجوز صلح الضامن لرب الدين عن الدين بما يجوز للغيرم الصلح به عما عليه بما جاز للغيرم أن يدفعه عوضا عما عليه جاز الضامن وما لا فلا وأشار بقوله (على الاصح) الى الخلاف في مصلحة الكتميل وفيها أربعة اقوال الاول المنع مطلقا الثاني الجواز مطلقا الثالث المنع بالمثلى الخالف بطمس الدين والجواز بالمقوم الرابع الجواز فيما يجوز فيه القسبة فقط والمصنف انما سعى على القول بالجواز مطلقا أو بالجواز بالمقوم دون المثلى على ما يده عيج وكلام المؤلف مفروض فما اذا وقع الصلح عن الدين بمقوم يخالف بطمس الدين بديل قوله (ص) ورجع بالاقل منه أو قيمته (ش) أى ورجع الضامن المصالح على الدين بالاقل من الدين أوقية المصالح به يوم الرجوع فعلم منه ان المدفوع من ذوات القيم لانه ذوات الاحتمال فلا يرجع عليه مسئلة الطعام من سلم ولا الدراهم عن الذنابير واستثناء بعض لها تين الصوتين معنى على تشبيهه على غير ظاهره من وقوع الصلح عن الدين بمقوم أو مثلى لاعى تشبيهه على ظاهره من تخصصه بالمقوم فان قيل لم يجز به القول بالقرى بين المقوم والمثلى قيل لان المقوم لما كان يرجع فيه الى القيمة وهى من جنس الدين والجل يعرف قيمة سلعة فقد دخل على القيمة كانت أقل من الدين وان كانت أكثر فقد دخل على أخذ الدين وهبة الزاد بخلاف المثلى لانه من غير جنس الدين فلا يعرف فيه الاقل من الاكثر لان الاقل والاكثر لا بد أن يشتتر كافي الجنس والصفة فكانت الهالة في المثلى أقوى وعلم على قرنا ان الضمير في عنه يعود على الدين لاعلى

انه على تقدير دخول المصنف للمقوم والمثلى لاستثناء لان كلام المصنف لا دعوى فيه لانه لم يقل وكل ما جاز صلح الغريم عنه جاز للضامن وإنما قال جاز هذه قضية معلومة غير مسورة بكل فلا هوام فيها لان فى قولنا جزئية ويمكن في صحتها مسورة (قوله لانه من غير جنس الدين) أقول لو كان المقوم ليس من جنس الدين لانه انظر لقيته لانه من جنس الدين أى على تقدير ان يكون الدين ذهباً أوقية أو لوصف كان المقوم ليس من جنس الدين وإنما الدين من جنس القيمة المنظور اليها فكذلك يقال ينظر لثنى المثلى وقت الصلح فانه من جنس الدين فأى فاقول فتدبر

قوله لا بالقل منه ومن الدين ووجهه انه لما جاز ٣٢ صار وكيلاً عنه فيرجع لما وقع به الصلح قل أو كثر (قوله لا عكسه) أي

الفرع والمراجع الضامن معا وقع الصلح به حيث أجاز لا بالقل منه ومن الدين (ص)  
وان برئى الأصل برئى (ش) المراد بالأصل هو الذي عليه الدين أصالة والمغنى أن الأصل إذا  
برئى من الدين برئى من وجه من وجهه ونحوها أو كون الدين مات مائلاً والطالب وارثه برئى الجمل  
لانه إذا غرم الضامن شيئاً يرجع به في تركه الميت المدين والترك في يد الطالب فصار  
مقاصة وان مات المدين بعد ما ضمن الكفيل وظاهر قوله وان برئى الجمل ولو حصل فيما  
دفعه الأصل استحقاق فإذا دفع الأصل عرضاً عن دينه ثم استثنى مثلاً فان الضامن  
لا يعود على الضامن وهو المحمود كره ابن رشد عن ابن حبيب (ص) لا عكسه (ش) يعني  
انه اذا برئى الضامن لا يبرأ الأصل وكذلك ان وهب ديب الدين الدين للضامن فعلى من عليه  
الدين دفعه الضامن (ص) ويجعل موت الضامن ورجوع وارثه بعد أجله (ش) يعني أن  
الضامن اذا مات أوفلس فان الطالب أن يجعل ماله من التركة لخلوه على الضامن بالموت  
أو القلس يريد ولو كان الأصل حاضراً ملأ ثم ترجع ورثة الضامن بما أعطوا على الغريم  
وهو الذي عليه الدين بعد حلول الأجل ولو كان موت الضامن عند الأجل أو بعده لم  
يكن للطالب مطالبة ورثة الضامن بشئ مع حضور الغريم موصراً وبعبارة ويجعل موت  
الضامن أي بالمال أو بالوجه لكن في الوجه مطالبة الورثة بأحضار الغريم فان لم يحضره  
أغرموا وقوله بعد أجله هو محط الفائدة وما يرجع الورث فلا إشكال فيه وكأله قال  
ولا يرجع وارثه إلا بعد أجله وقوله (ص) أو الغريم (ش) عطف على الضامن أي ويجعل  
موت الغريم وقوله (ص) ان ترك (ش) أي الحق ينبغي أن يرجع له ما كان لم يتركه الغريم  
مالم يطالب الكفيل بشئ حتى يحل الأجل قوله ان ترك أي كلاً أو بعضاً يبقى البعض  
الذي لم يتركه لأجله (ص) ولا يطلب ان يحضر الغريم موصراً (ش) يعني ان الضامن  
لا مطالبة لصاحب الحق عليه حيث كان الغريم وهو المضمون حاضر موصراً فيسبر  
الاخذ منه لان الضامن انما أخذ وثيقة فاشبه الزهن فكيف لا يسبيل الى الرهن الاخذ منه  
الرهن كذلك لا يسبيل الى الكفيل الاخذ منه المضمون على المشهور (ص) ولم يعد  
إثباته عليه (ش) الواو يعني أو وهو معطوف على محذوف تقديره أو غاب الغريم ولم يعد  
إثبات مال الغائبوا النظر فيه على الطالب بان يسبر إثباته على الطالب والاستدعاء منه  
من غير مشقة شديدة فلا مطالبة على الجمل وكان الغريم حاضر موصراً لتيسر الوفاء  
من ماله ما لو كان في اثباته والنظر فيه بعد مشقة فلا طلب الجمل وكان الغريم معدم  
ويصبح ان يقرأ اثباته بالثبوت والتوثيق وهذا لا ينافي لا بعد في ايمان الطالب  
أي تسلطه على الغريم أو على ماله بعد ما سبر الوصول اليه من ظالم أو عدم انصاف حاكم  
فلا طالب طلب الجمل وسوا في هذا كان الغريم حاضر أو غائباً لان بعدم الانصاف يصبر  
الموجود مع عدم ما وعلى فضة اثباته بالثبوت يكون الضمير عائداً على الدين وعلى نصته  
إثباته بالثبوت يكون عائداً على دين الدين ومعناه ما واحد (ص) والقول له في ملائمة

اذا برئى الضامن لا يبرأ الأصل  
لأنه ما يل بعض براءة الضامن  
ببراءة الأصل كخدا الحق منه  
قائه براءة الأصل من دين الدين  
والمطالبة بحسنه للضامن وبعض  
براءته غير براءة الأصل كبراءة  
الضامن من الضامن بانقضاء مدة  
خفته وعدم أخذه الحق منه  
اذا لموجبة الكفيلة تعكس  
موجبة برئى كذا اذا وهب ديب  
الدين دينه للضامن قائه لا يبرأ  
الأصل منه والظاهر افتقاره  
ظهوره في المدين دفعه للجميل  
(قوله ويجعل موت الضامن) ان  
شاه الطالب (قوله لكن في  
الوجه تطالب) أي ان حل دينه  
والاوقف من تركه الضامن قدر  
الدين حتى يحل ان يمكن الورث  
ما مورثا قوله موصراً أي تأخذه  
الاحكام فغير ملابسي القضاء  
ولا شرط أخذ ما شاء أو تقديم  
الضامن ولا اشتراط ضمانه في  
الحالات الست (قوله من غير  
مشقة الخ) والظاهر انه يرجع في  
أكون الأثبات شديدة المشقة على  
الطالب والأجل المعرف بذلك  
فقد يكون هذا شديداً على  
شخص أو غير شديداً على آخر  
(قوله أي تسلطه على الغريم)  
لا يعني انه على هذا الوجه تكون  
الواو في قوله ولم بعد ما يسبر على  
حاليها وقوله وعلى خاله يتناسب  
ان تكون الواو في المصنفين

أو وقوله وسوا الخ قضية التسوية ان الموضوع واحد مع انك قد عرفت قريبان الضعيف عليه ان  
يرجع الغريم تكون الواو على حاله وان يرجع للمال تكون الواو بمعنى أو (قوله والقول له في ملائمة)



وأفاد شرط أخذهم سماعاً أو تقديمه أو أن مات (ش) يبقى أن الطالب إذا علم على الجبل  
 لياً أخذ حقه منه فقال الجبل لا طلب لك على لأن الغريم حاضر وموسر وقال الطالب بلى هو  
 معسر فإن القول في ذلك قول الجبل بلايين الآن يدعي عليه بعدمه إذا الأصل في الناس  
 الملاء إلا أن يقيم الطالب بينة بعسر الغريم فله أخذ حقه من الجبل حينئذ وإذا سمر ما  
 صاحب الحق على الجبل أن يأخذ حقه إن شاء أو الغريم كان شرطه مخصصاً فله على  
 المشهور أن يرب الدين أن يطالب الجبل ولو كان المضمون حاضر أملياً ومثله من ضمن في  
 الحالات الست العسر: والبسر والغيبسة والحضور والحياة وبعد الموت كما هو  
 مقتضى ما في وثائق الجزري وغيرهما وإذا شرط الطالب على الجبل أن يقدمه بالقرامة  
 على المضمون عكس الحكم في الأصل فإنه يعمل به وإذا شرط الجبل على الطالب أنه  
 لا يطالبه بالدين إلا بعد موت الغريم فله شرطه وليس الطالب حينئذ أن يطالبه إلا بعد  
 موت الغريم يريد بعد موته معسر بالدين أو بعد موت الجبل فله على الجبل سماعاً  
 لا يطالب ولو أعدم الغريم فالضحية في التصديق وفي ملائمة المضمون والضحية في تقديمه  
 البسجل فالشرط وقع من الطالب على الجبل وفي أن مات الغريم أو البسجل كما مر  
 (ص) كشرط ذي الوجهه أو رب الدين التصديق في الإحضار (ش) هو تشبيه في عادة  
 الشرط والله جل به والعنف فانه أن الوجهه إذا شرط على صاحب الدين أنه مصدق في  
 إحضار المضمون له دون عين فانه يعمل بشرطه ووقع في جهة كشرط دين ذي الوجهه أي  
 يوفي بشرطه المتقدم كما يوفي بشرط الجبل لأن شئ عليه من الدين في حالة الوجهه لحذف  
 فأقل الشرط دلالة الكلام المتقدم عليه وأضاف الشرط إلى الدين على تقدير أن لا دين  
 وهو المقبول وأضاف الدين إلى الوجهه على معنى في وحذف المضاف أي كشرط الجبل  
 أن لا دين في حالة الوجهه لكن هذا هو الأصل في قول المؤلف أو استتم في المال فبسر  
 ضمان طلب بهذا الشرط وكذلك يقبل بشرط رب الدين دون عين التصديق في عدم  
 إحضار المضمون فعلم بشرطه ويقبل قوله حيث ادعى الضامن إحضاره فقوله  
 التصديق في الإحضار راجع لقوله كشرط ذي الوجهه أو قوله أو رب الدين لكن الأول  
 يطالبه من غير حذف والثاني يطالبه على حذف مضاف أي كشرط ذي الوجهه التصديق  
 في الإحضار أو رب الدين التصديق في عدم الإحضار أو المراد في شأن الإحضار فيشمل  
 الأثبات والنفي (ص) وله طلب المستحق بتخليصه عند أجله (ش) أي للضامن طلب برب  
 الدين بتخليصه من الضمان بأن يقول له عند حلول أجله وسكوته عن طلب المضمون أو  
 تأخيرهم وهو موسر ما إن طلب حقه من أو تسقط على الضمان وكذا الضامن طلب  
 المضمون بدفع ما عليه عند أجله وإن لم يطالبه رب الدين فإن قلت كيف يتصور طلب  
 رب الدين للضامن ومن عليه الدين حاضر مني قلت يتصور ذلك في المالدوشمل قوله عند  
 أجله ولو عوت أو فليس من هو عليه ومفهوماً أنه ليس بذلك قبل حلول الأجل (ص)  
 لا تسليم المال إليه وضمنه أن اقتضاه لا أرسل به (ش) يبقى ليس للضامن أن يطالب  
 المضمون بأن يسلم المال إليه أيدفمه له لأنه لو أخذ منه ثم أعدم الكفيل أو فليس

وتحتشد فليس للطالب طلب  
 الضامن لأن القسرم على مولا  
 يطلب القسرم لاعتراض الطالب  
 بعدمه (قوله) وأفاد شرط (الخ) ثم  
 أن اختار أخذ الجبل سقطت  
 تبعاته للمدين كافي عب (قوله)  
 فله (دعيه) أي الجبل على المدين  
 سواء اشتراط برائة المدين أم لا  
 وإذا اختار ح عدم البرائة تقديمه  
 فليس له مطالبة المدين الاعتد  
 وهذا لاخذ من الجبل لا يطالب  
 المدين وبما أخذه منه بخلاف الذي  
 قبله والفرق بين القسرمين من  
 وجهين التصدير ابتداء في الأول  
 دون الثاني والرجوع في الثاني  
 دون الأول (قوله) إلا أن يدعي  
 عليه (الخ) أي فتلزمه العين (قوله)  
 إلا بعد موت الغريم) فأوليات  
 الضامن في هذه الصورة قبل  
 موت القسرم فانه يوقف من  
 التركة قدر الدين حتى يموت  
 القسرم (قوله) والمراد في شأن  
 الإحضار) الأولى الاقتضاء  
 على هذا أنه وأقرب (قوله) فإن  
 السؤال أراد على ما  
 قلت (الخ) السؤال أراد على ما  
 قبل المبالغة في قوله وإن لم يطالبه

(قوله تلقته منه أو ضاع) أي بغير تقريره وتقصيره فتدبر (قوله على وجه الاقتضاء الخ) بحث في ذلك إن الدين غير محصور على الدين فكان ينبغي أن يكون الضمان منه وقد يجاب بعذر وجهه أي اعتقاده أن الدين انما يدفع للضامن دون غيره فلهذا ضمنه الضامن ويبرر الجواب فيما إذا لم أنه لا يلزم تسليمه والأشكلى ذلك في هذا الجواب (قوله أو بجهانا) أي على القول الرابع إن اختلافنا في الاقتضاء أو الارسال فالضامن يقول أخذته على وجهه الارسال والمدين يقول أخذته على وجه الاقتضاء (قوله على قول مالك) في العبارة تجد في أي قول مالك الذي هو الرابع أي أن مالك يقول القول قول المدين أنه على وجه الاقتضاء فيضمن ومثاله ما لا نهب ٣٤ من أن القول قول الضامن أنه على وجه الرسالة فلا يضمن الطالب وهو

ظاهر المدونة لأنه ادعى القبض كان للدين أن يبيع الغريم وإذا وقع ان الضامن تسلم الغريم من المدين لسد فقه الربية فطلب منه أو ضاع فإنه يضمنه إن تسلمه على وجه الاقتضاء بان يطالبه من الأصل فدفعه له أو يقول له خذوه أنا بري منه وسواء قامت بضماعه حنة أم لا أعني أو برضا أو حبوا فالتعدي في قبضه بغير ذنبه لأن تسلمه على وجه الرسالة أن يدفعه له ابتداء ولا يشترط برأه منه فتلقا أو ضاع فإنه لا ضمان عليه وأعلم أن الزكركي قد سبق في الجمل للمال إلى خمسة أقسام وهو على وجه الاقتضاء أو الارسال أو الكافة عن رب الحق أو يحتلقتان في دعوى الاقتضاء والارسال أو بينهم الأمر ربه عن القرائن فتقوله إن اقتضاء نصاباً قامت حنة على أنه قد ضمه على وجه الاقتضاء أو بجهانا بان اختلافنا في الاقتضاء والارسال على قول مالك وأصحابنا إنهم الأمر ويعرى عن القرائن وهو أحد القولين وقوله لا أرسل به أي حقيقة بان تطوعه بالرفع أو حكايا بان دفعه له على وجه الكافة فاشكل كلامه على الأوجه الخمسة ولما ذكرنا لاكتفاء طلب المستحق بتقصيره عند أجله ان سكنت أو أخره وله أن لا يرضى بتأخيرهم شرع في جلب كلام البيان حيث قال وإذا أخر الطالب الغريم فلا يخلو أما أن يكون ملجأ أو معسما فإن كان معسما فلا كلام للجمل بل باتفاق واليه أشار بقوله (ص) ولزمه تأخير ربه المعسر (ش) أي ولزم الضامن تأخير ربه الدين الغريم المعسر ابن رشد أي ولا كلام للضامن في هذا اتفاقا لوجوب انتظار المعسر وتأخيرهم انما هو وفق الجمل ابن رشد وإن كان الغريم موسرا فلا يخلو من ثلاثة أوجه أن يعلم ويسكت أولا يعلم حق يحصل الاجل الذي انظره إليه أو يعلم فتسكرا فادار إلى الأقل بقوله (ص) أو أوسر أن سكنت (ش) أي وكذا يلزم الجمل تأخير ربه الدين الغريم المعسر فتقوله والموسر منصوب عطفاً على المعسر أي أن تأخير الطالب المدين الموسر يلزم الضامن أن سكنت أي الضامن بعد علمه بالتأخير مقدرا ما يرى أنه يرضى ويخشه من اختلاف المعلوم هل السكوت رضا أم لا وإلى الثانية بقوله (ص) أو لم يعلم أن حلفه لم يؤخره مسقطا (ش) عطف على سكنت أي أو لم يعلم الجمل بالتأخير حتى حل الاجل الثاني وقد أعسر

ظاهر المدونة لأنه ادعى القبض المباح والأصل بل ادعى القصور وقوله أو أصلاً أي أن الاقتضاء إما على طريق النص أو بالبرهان أو بالإسالة أي أنه إذا اتهم الأمر فالأصل أنه في طريق الاقتضاء أي على أحد القولين فيكون تسامحه أن أحد القولين يقول إن الأصل الاقتضاء والثاني يقول إن الأصل الارسال وظاهر ما نسما على حد سواء فبره أن يقال أي موجب الرعاة هذا القول دون غيره لكن قضية ترجيح قول مالك في مسئلة تقتضي ترجيح الاقتضاء عند الامام فتدبر (قوله وهو أحد القولين) حاصله أنه لو اتهم الأمر ويعرى عن القرائن ومات المكتيل أو الأصل فهل يعمل على الرسالة أو الاقتضاء قولان (قوله على وجهه الكافة) أي ووافقه الطالب عليها فبرأ الضامن فقط كما هو معتاد من قول المصنف في الوكالة وقال

فغير المحض قبض وتقرير لم يبرأ الغريم لا يثبت فإن تأخره الطالب في الوكالة فسيأتي ان القول قول الموكل والحاصل أنه إذا قبضه على وجه الاقتضاء يصير لرب الدين غريمان فله أن يطالب أيهما شاء كما صرح بذلك الزكركي غيره فاد جمع على الأصل كان لا للاسبال الرجوع على التكفيل وإما في الرسالة فتضمنه من الغريم وهو ردوه (قوله مقدرا ما يرى الخ) والظاهر أنه يرجع في ذلك التقدير لاهل المعرفة وانظر لادعي عليه أنه علم وسكت هل يحلف أم لا والظاهر أنه لو سكنت ادعى الجمل بعذره أذليست من المسائل التي لا بعذر بها الجمل (قوله يذخه الخلاف) أي يكون المصنف ما يشاء على أنه يرضى

(قوله وغرم المال حالا) وبأخذ من أجل التأخير ومعنى لزوم الضامن في هذه انه يقرم المال في الحال ولا يؤخر له قدم وضامه  
 بالبقاء ولكن لا يرجع على الغريم المضمون الا بعد حلول أجل التأخير ثم يرد ان يقال كان القياس انه لا يؤخذ من الضامن  
 عاجلا وأجيب بأنه له معنى على ضعف وهو انه يطلب ان يحضر الغريم موقرا (قوله وكلام) تث فيه نظر أي حيث  
 قال وكذا يسقط التأخير ان تكلل بيقى الحق حالا (قوله ان قال وضعت الخ) شرط في قوله لطلب الغريم الخ ولا يقال ان  
 هذا الشرط لا يحتاج لمفعول الموضع وهو قوله ان وضعت الخ لانه لا نقول ان الموضوع وهو وضع الحالة يصح وضع الدين  
 أيضا مع انه اذا وضع الدين أو الحالة ليس لطلب الغريم قلذا أي بقوله ان ٣٥ قال الخ واحتراز الشرط من وضعه مامعا  
 ولم يحتراز من وضع الدين فقط لانه

اذا وضع الدين فقط ليس لطلب  
 الفسرم (قوله فاسر في أثناء  
 الاجل) أي أجل التأخير أي  
 والتأخير للغريم كذلك وقوله  
 أو غاب أي الغريم وقوله تقدم  
 الخ أي يقدم الغريم موقرا في  
 أثناء أجل التأخير وأجيب  
 أيضا بان يعمل ذلك على ما اذا  
 اشترط تقديم الضامن أو اشترط  
 الاخذ بالجميل مائتا (قوله المشهور  
 الخ) ومقابلته ان الحالة لازمة  
 للجميل على كل حال ولو فسد  
 البيع لان الجليل هو الذي ادخل  
 صاحب الدين في دفع ماله للثقة  
 به فعليه الاكل من قيمة السلعة  
 أو ما يقدر به (تنبيه) فظاهر  
 كلامه وكلامهم ان بطلان الحالة  
 الواقعة في البيع الفاسد ولو  
 فاق ينجون البيع الفاسد  
 ووجب فيه الحقيقة ولكن ينبغي  
 ان يقال انه في حالة القوات  
 يكون ضامنا في الحقيقة كالرهن  
 الواقع في البيع الفاسد ان كان

الغريم فالضمان لازم للجميل ان حلف رب الدين انه لم يؤخر موقرا للضمان فان تكلل  
 رب الدين بسقط الضمان والى الثالثة بقوله (ص) وان أنكر حلفه انه لم يسقطه ولمنه  
 (ش) أي وان أنكر الضامن التأخير أي لم يرض به حين علمه وقال رب الحق تأخيرك  
 ابرأني من الضمان حلف رب الحق انه لم يسقط الضمان حين أخر المضمون ونحوه  
 على بقاء الضمان واذا حلف لزوم الضامن الضمان وغرم المال حالا وسقط التأخير من  
 الغريم وهو رب الحق فان تكلل لزوم التأخير وسقطت الكفالة وكلام تث فيه نظر  
 (ص) وتأخر غيره بتأخيره الا ان يحلف (ش) المراد بالغريم من عليه الدين والماله  
 واقعة على صاحب الدين والمعنى ان صاحب الدين اذا أخر الجليل بالدين بعد حلوله الى  
 أجل فانه يلزم منه تأخير الغريم الذي عليه الدين الا ان يحلف رب الدين انه انما أراد  
 بالتأخير الجليل فقط دون المدين فرب الدين ان يطلب الغريم بالدين لانه اذا وضع الحالة  
 كان له طلب الغريم ان قال وضعت الخ لانه لا نقول ان تأخيرك بدين عن الدين فان  
 يلزمه تأخير الغريم عياض أخذ منه عدم انقلاب بين القيمة واستشكل قوله وتأخر الخ  
 بأنه لا يأتي على الرواية المشهورة من أن رب الدين لا يطلب الضامن ان يحضر الفسرم  
 موسرا وأجيب بأنه أخره والدين معسر فاسر في أثناء الاجل أو غاب فقدم في أثناء  
 الاجل ولما أنهى الكلام على الضمان أخذ ينكلم على ما يرض به من المبطلات فقال  
 (ص) وبطلان ان فسد معمول به (ش) المشهور ان الحالة تسقط عن الضامن اذا كان  
 المعمول به فاسدا كما اذا قال شخص لا أجزأ دفع لهذا دينار في دينارين الى شهر او دفع  
 له درهم في دينارين الى شهر وانما لا يثبت له ما اذا وقعت الحالة بذلك بعد ان تمام العقد  
 فلا خلاف في سقوطها (ص) أو فسدت كجعل من غيره بلمنه (ش) أي وكذلك  
 تبطل الحالة اذا فسدت نفسها كما اذا أخذ الضامن جعلام من رب الدين أو من المدين  
 أو من أجنبي لانه اذا غرم رجوع بما غرمه مع زيادة الجمل وذلك لا يجوز لانه سابق زيادة  
 وأما الجمل من رب الدين أو من أجنبي للمدين على ان ياتيه بجميل فانه جائز فاللام في  
 قول المؤلف لمدينه للتبطل أي كجعل وصل الضامن من غيره لاجل مدينه أو من

المبيع فانه يكون رهنا في القصة كما استأنه بمجامع ان كلامهم ما وثقة بالحق وفي كلام تث ما بعده لكن بشرط ان لا يعلم  
 المتصل بالفاسد فان علم به فان الحالة تبطل حتى في القصة وحينئذ فليست الحالة كالرهن (قوله أو فسدت) اصل ان المراد  
 بالطلان البطلان الغفوي وهو عدم الاعتداد بالشيء وبالفاسد القهرا الشرحي وهو عدم استفادة الشرط (قوله فاللام في  
 الخ) الحاصل ان الصورة تسقط لان الجمل اما للضامن من المدين أو من رب الدين أو من أجنبي واما للمدين من الضامن أو من  
 ربه أو من أجنبي واما لربه من الضامن أو من المدين أو من أجنبي فمتنع ان كان من رب الدين أو من المدين أو من غيره هما  
 للضامن رأما اذا كان للمدين على ان ياتي بضامن فسواه كان من رب الدين أو من أجنبي فجاز وكذا من الضامن للمدين وكذا

يجوز إذا كان من المدين أو من الضامن أو أجنبي لرب الدين إلا أنه إذا كان من أجنبي أو من الضامن للمدين فهو محل الدين  
 أم لا وما إذا كان الجعل من رب الدين المدين فشرط حلول أجل الدين ولا أدى لضع وتفعل لأن إعطاء المدين الضامن بمنزلة  
 تهويل الحق إذا علمت ذلك فتقول حاصل المصنف في كلام الشارح أن الجعل وصل للضامن من غير رب الدين لا لرب المدين أي  
 بأن يكون من أجنبي فقط ينقص الجواز إذا كان من المدين أو من رب الدين للضامن مع أنه في هاتين صورتين مجتمع فتنبيه  
 الشارح لأخذ أحدهما بقوله وكذلك إذا وصل من ربه للضامن وترك الأخرى أقول ولوجه ما أقوله أنه متعلقا بمخدوف  
 والتقدير كجعل لي يمكن من رب الدين للمدين أي بأن كان من رب الدين أو المدين أو أجنبي للضامن بقرينة المقام لا بكان مقيدا  
 لصور النقص كله المتطوق فيه يكون مفهوما ضرورة واحدة وهو ما إذا كان من الرب للمدين فلا يمنع ويقاس عليه بما يقتضيه صور  
 الجواز (تنبيه) إذا كان الجعل من غير رب الدين للضامن بقيد الضمان بما إذا علم رب الدين بذلك ولم يعلم بذلك ولم يرد الجعل  
 حتى علم ربه به فإن رده الجعل قبل علم ربه به ٣٦ فإن الجاهل لا يفسد قوله ولغيره المناسب استعاطه لأن الجعل دائم أو اصل  
 للضامن لكن تارة تقول إن

أجنبي وكذا إذا وصل من ربه للضامن (ص) وإن بضامن مضعونه (ش) أي وإن كان  
 الجعل أو الأصل للضامن أو لغيره بسبب ضمان مضعونه بأن يتدين رجلان ديناً من رجل  
 أو من رجلين ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه لرب الدين وبعبارة أخرى وإن كان الجعل  
 ضمان مضعون الضامن للضامن أو شخص ضامن عليه دين فيكون الاستثناء الآخر في  
 ضمان كل منهما لا يخلو ذلك تأمل وهذا إذا دخل على ذلك بالشرط واستثنى من  
 ذلك ما مضى به على الماضي بقوله (ص) إلا في اشتراعي بينهما وبينه كترضه ما على  
 الأصح (ش) أي إلا أن يقع ضمان كل منهما لصاحبه في اشتراعي معنيين بينهما مشتركة  
 ويضمن كل منهما صاحبه في قدر وما غنقه فيه فانه جائز ما لو اشتريه على الثالث والثلاثين  
 مثلاً ومن كل منهما الآخر فيما عليه لم يجوز لأنه سلف بمرئعة أو ضمان يجعل الأهم  
 الآن يجعل صاحب الثلث ما على صاحب الثلثين ومثل الثمن السبع كما إذا  
 أسلمه أو رسل في شيء أو ضمان فيه وكذلك إذا أسلف شخصان نقداً أو مراً أو غير ذلك  
 بينهما على أن كل واحد منهما أحيل بمصاحبه على الأصح عند ابن عبد السلام وإلى ذهب  
 ابن أبي زمنين وابن العطار خلافاً لابن القضاة وأما ما جاز منعه ولما انتهى الكلام  
 على أركان الضمان الثلاثة شرع في الكلام على هذا أحد أركانه وهو الضامن الداخل  
 في جنس الذمة من قوله الضامن نقل ذمة أخرى فقال (ص) وإن تعدد جهلاء تبع كل

الضامن متعلق بالضامن وتارة  
 بغيره أعني مدته فالجميع اعطاه  
 في متعلق الضمان وأما الوصول  
 فهو للضامن فقط وقوله بسبب  
 الخ أشار به إلى أن الباقي قول  
 المصنف للضامن بالسببية وفيه  
 نظر لأن ضمان الضامن نفس  
 الجعل لأنه سبب فيه قالوا  
 التي في المصنف على ما في نسخة  
 الشارح زائدة قوله لا يخلو  
 ذلك) إلا أنه استثنى من عام ولو  
 قصر كلام المصنف على ما إذا كان  
 مضعون الضامن ضمن الضامن  
 لا أدى إلى تناقض في كلام المصنف  
 والحاصل أن التناقض إذا جمل

خالف الأهل عين ما بعد إلا وأما إذا جمل ما قبل الأهل عومه فلا تناقض بقوله وهذا إذا دخل على ذلك بمحضته  
 بالشرط) وأما لو ضمن كل واحد منهما صاحبه على مدبيل الاتفاق فلا منع إذا جعل فيه (قوله واستثنى من ذلك) إشارة إلى أن  
 جهة النزع موجودة في صورة الجواز ولكن انما حكم المصنف فيما بالجواز لعل الماضي (قوله في اشتراعي معنيين بينهما) أي  
 فإن كان ضمير معنيين متعلقاً بهما مشتركاً ولم يلائق الضامن لا يصح في المدين لا لأنه لا يتناول الضامن هاتين عن المعين لأن في ذاته (قوله لأنه  
 سلف بمرئعة أو ضمان يجعل) هذه اللفظة موجودة في صور الجواز ما إذا كان يجعل ظاهره وأما سلف بمرئعة ففي حيث  
 أنه يفرم لصاحبه الذي ضمنه فهو سلف بمرئعة متقدمة وهو أنه ضمنه (قوله كذا) أهله ما جعل في شيء أو ضماناً) أي بالسوية  
 وكما في ذلك في السلم يأتي في بيع النقدتين إذا ظهر عيب أو طرأ احتمال (قوله وكذلك) إذا أسلف الخ) أي اقترض شيئاً  
 أو ضماناً فيه لكن بالسوية (قوله ورواهما) أي ضماناً (قوله) أي ضماناً (قوله) أي ضماناً (قوله) أي ضماناً (قوله) أي ضماناً  
 الماضي (قوله الثلاثة) أي وهي الضامن والمضعون والمضعوم به فتكلم على الضامن في قوله وصح من أهل التبرع وعلى  
 المضعون في قوله وعن الميت وعلى المضعون في قوله يدين لازم وأما المضعون فهو ربه الدين والصيغة فلم يتكلم عليه (قوله)  
 الداخل في جنس الذمة) أي الداخل في وصقه وهو ذمته في مطلق الأصح من دخول الجز في الكلي (قوله وإن تعدد جهلاء)

أى أو غيرهما في الكلام حذف أو وناعطفت وليس من - صائس الزاوا والقاء كذا قرر بعض الشراح الا ان حل الشارح  
 ظاهر في خلافه لكن لا مانع منه (قوله دليل ما بعده الخ) هذا بالنظر للحكم من خارج لا بالنظر للقواعد النحوية لانه باعتبارها  
 بعدم فاعقل الاستثناء (قوله بان يقول كل واحد) أى أو واحد وليس المراد ان كل واحد من الجميع يقول الخ وقوله  
 ووافقه أصحابه احتراماً لما اذناؤا بوافقه أصحابه يحقوله او يقال لهم أى للجميع تضمنوه وقوله يقول الخ أى فيجب للجميع  
 يقول كل واحد منهم فلا يقتصر أحدهم على الجواب ثم وسكت الباقون فالظاهر ان السكوت هنا لا بد من ضا وقوله وأطلق  
 الجميع دفعة أى بان يقول الكل بصوت واحد فضعفه وقوله وسأق في قوله ٢٧ سكت عنهم أى بان يفتدده وليس المراد

انه معناه الا انه وعدوا بذكره  
 لانه لم يأت (قوله ثم ان الاستثناء  
 منقطع) أى يحسب النقص كما  
 تبين للما تقدم (قوله والمصلحة  
 رباحية الخ) لا يفتى ان كلام  
 الشارح ظاهر في الجملة عطف أى  
 الذين ليسوا بغيرماء لقول الشارح  
 في صدره والمحل يعنى اذا تكفل  
 جماعة الخ مع ان تلك الاربعة  
 تجري في الفرعاء بل كلامه في  
 القسم الرابع يدل على العموم  
 وان هو ادعى الجملاء ما يرمي الفرعاء  
 والحاصل انه أراد بالجملاء  
 الرابع ما يشمل الفرعاء فقلت  
 حينئذ في اسئلة الاول امان  
 قد عدا عاقلنا وعدوا وطأى او  
 غرما أو تريد بالجملاء ما يشمل  
 الفرعاء وان كان صدق الحسد  
 قاصر على الجملة محقة (قوله  
 شبهة في مفهوم) أى الذى هو  
 بعد اذ الانه مفهوم قوى  
 تلك طوق الا انه غير تام لانه هنا  
 ياخذ الخ من اجهم شاء ولو كان

بخصه (ش) يعنى ان الجملاء ذان عدد وادفعة وليس بعضهم جملاء ض يدل ما بعده  
 فانه يتبع كل خصه من الدين بقضه على عددهم ولا يؤخذ بعضهم عن بعض بان يقول  
 كل واحد ضامنه عدته ووافقه أصحابه او يقال لهم قضوه نية قول كل واحد انهم او ينطق  
 الجميع دفعة واما لو قال كل واحد ضامنه على فهو حيل مستعمل بجميع الحق وسبب في  
 قوله كترتهم (ص) ان الانسان يشترط حاله بعضهم عن بعض (ش) يعنى اذا تكفل جماعة عن  
 رجل دين واشترط صاحب الحق عليه م فى أصل الجملة ان بعضهم حيل عن بعض فانه  
 ان ياخذ المالى عن المعدم واما من عن العائب والخى عن الميت ثم ان الاستثناء منقطع  
 لان الذى قبله لم يشترط حاله بعضهم عن بعض فكأنه قال لكن ان اشترط حاله بعضهم  
 عن بعض والمصلحة رباحية فعددا للاحول لا شرط فلا ياخذ كل الا بحسبه تعددوا واشترط  
 حاله بعضهم م عن بعض يؤخذ كل واحد بجميع الحق ان غاب الباقى أو اعدم اشترط  
 حاله بعضهم م عن بعض وقال مع ذلك انكم شئت اخذت بحق قياخذ كل واحد بجميع  
 الحق ولو كانوا ضورا أو ملأوا للفرار في هاتين الصورتين الرجوع على أصحابه تعددوا  
 ولم يشترط حاله بعضهم عن بعض لكن قال انكم شئت اخذت بحق فله أخذ من شاء  
 بجميع الحق وليس للغير الرجوع على كل واحد من أصحابه الا بما يخصه من أصل  
 الحق ان كانوا غرما (ص) كترتهم (ش) شبهة في مفهوم وقوله الا ان يشترط الخ فكأنه  
 قال فان اشترط حاله بعضهم عن بعض رجوع على كل واحد بجميع الحق كترتهم في  
 الزمان ولو تفقأت الصفات وظاهره علم الجسد الثاني بالاول أم لا وهو ظاهر المدونة  
 وابن الحاجب وهو كذلك ولا يخالف هذا ما في كتاب الجعل من أن من استأجر ظمرا ثم  
 واجر أخرى فماتت الاولى فان الثانية لا يلزمها الرضاع وحدها حلت بالاول لان  
 الضمان مع وف الاجارة يسع ففى على المشاحة ولو ضمن أجنبى كفلا من الكفلاء  
 فانه يكون ضامنا للجميع الحق ان علم بانهم م لا يؤخذ منه مع عدمه فان لم يكن علم فله ان  
 يرجع عن الضمان (ص) ورجع المؤدى بغير المؤدى عن نفسه بكل ما على الملقى ثم ساءا

غرمه حاضر املا ان ككل واحد ضامن مسئة بخلاف اشترط حاله بعضهم عن بعض فاما أخذ الحق من أحدهم عند  
 غيبته او عدم غرمه لايحضره الا ان يقول انكم شئت اخذت بحق (قوله ولا يخالف) أى لا يناقض والا فالحقيقة موجودة  
 ولو بعد الجواب (قوله ان علم بانهم م) أى جملاء بعضهم عن بعض (قوله بغير المؤدى الخ) اما المؤدى عن نفسه فلا يرجع به  
 وقوله الملقى يفتح المجرور كسر الفاء وتشديد الراء اسم مفعول من الثلاث وأصله ملقوى قلت الواو الواو اسما بها وسكونها واو ادخلت  
 الباء في لاء وكسرت الفاء للجانسة وقوله بكل ما على الملقى الخ أى بالاصالة وقوله ثم ساءا أى بما غرمه من الجملة في غيره  
 وقوله بكل الخ يدل بعض من كل لان غير المؤدى عن نفسه شامل للملقى والملقى غير بدل الجملة من الجملة والفاعل من  
 القتل والجار والمجرور من الجار والمجرور وفى مسئلة فلا يشترط ضمير باجاء النخلة لان الضمير لا يعود على الجملة ولا على الفعل  
 ولا على الجار والمجرور وقوله ثم ساءا عطف على رجوع أو مستأنف (قوله ثم ساءا) أى ساءى المؤدى الملقى فاذا كان الملقى لم

يُفرم شاة إلى الجلالة سواء غفر منه أم لا وإن كان غرم شيئا كان قدر ما غفره به من لا قامه أو ما عسى أنه لا يرجع عليه بشيء مما غفره بها وإن كان ما غفره ٣٨ أحدهم ما بها أكثر مما غفره الآخر بها فإنه يسقط الأثر عما غفره

(ش) يعني إن الجلالة إذا كان الحق عليهم أو على غيرهم على أحد التأويلين الآتين وغرم أحدهم الحق للغير فإن المؤدى يرجع على من لا قام من الجلالة بما عليه خاصة ولا يأخذ منه ما زاد عن نفسه ثم سواء في غرم ما دفع عن غيره كئلاثة استتره أو ما دفعه بنفسه وتوصل كل منهم بصاحبه فإذا بقي الباقي أحدهم أخذ منه جميع الثمن مائة عن نفسه ومائتين عن صاحبه فإذا بقي هذا الباقي أحدهما أخذ بهما مائة عن نفسه ثم يقول له دفعت أمانته أيضا عن صاحبه أنت شريك في الجلالة فأي أخذ منه أيضا خمسين فإذا بقي أحدهما الباقي بعد ذلك أخذ بهما أدى عنه وهو خورن وهذا التراجع إلى أحدهما إذا كان بعضهم جملة من بعض وهم جملة ما غفر ما وسواء قال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحق على ظاهر كلام الشارح عند قوله وهل لا يرجع الخ أوله يسقط وفيما إذا كانوا جملة من بعض وأشرط جملة ما غفر ما وسواء قال في هذه أياكم شئت أخذت بحق أم لا لكن على أحد التأويلين الآتين وليس يجازي مسئلة تزنيهم ولا فيما إذا لم يكن بعضهم جملة من بعض ولو قال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحق على مسئلة الترتيب أن يرجع من أدى على الغريم وكذا مسئلة إذا لم يكن بعضهم جملة من بعض وقال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحق حيث كانوا جملة من بعض فان من أخذ منه انما يرجع على الغريم ولا يرجع على من كان معه في الجلالة إذا القرض أنه لم يشترط جملة بعضهم عن بعض وأما إذا كانوا غرما فان كل واحد انما يؤدي ما عليه ولا يرجع على غيره إلا أن يقول أيكم شئت أخذت بحق فان قال ذلك وأخذ جميع الحق من أحدهم فإنه يرجع على كل واحد بما أدى عنه فقط ثم ذكر المؤلف مسئلة المدونة التي أقردها الناس بال تصنيف بقا الشريعة على قوله ويرجع المؤدى بغير المؤدى عن نفسه الخ وبه حمل أيضا فقَالَ (ص) فان استترت ستة يستألف بالجلالة فإلى أحدهم أخذ منه الجميع ثم إن بقي أحدهم أخذ بهما مائة ثم عاين فان بقي أحدهما تألثا أخذ بهما مائة وخمسة وسبعين فان بقي الثالث رابعا أخذ بهما مائة وخمسين وبمثلها ثم باقى عشر ونصف وستة ويرجع (ش) هذا في الحقيقة مثال وهو لا يصح القاعدة وفي بعض النسخ بكاف التقبل بدل الباع المعنى أنه إذا اشترى ستة أشخاص سائمة بمائة درهم من شخص على كل واحد منهم مائة بالاصالة وعليه الباقي بالجلالة فإلى صاحب السلعة أحدهم أخذ منه الجميع ثم إذا بقي هذا الذي غرم السائمة أحد الخمسة يقول له غرمت مائة عن نفسي لا رجوع لي بها على أحد وخمسة مائة عنك وعن إصهارك بمصلحة منها مائة أصالة فأخذها منه ثم يساوي به في الأربعة مائة الدائبة فأخذ منه أيضا مائتين فكل منهم ما غرم عن الأربعة الباقية مائتين ثم إن بقي أحدهما تألثا من الأربعة أخذ بهما مائة وخمسون وعن الثلاثة الباقية مائتين عنك منها خمسون أصالة ومائة وخمسون عن الثلاثة جملة يساوي به فيها فأي أخذ منه أيضا خمسة وسبعين عن الثلاثة

أحدهما به من الأكثر عما غفره الآخر به أو يتساويان فيما بقي (قوله) وهذا التراجع خاص الما صله أنه تقدم أن الصورة بقية من مسئلة الترتيب فأشار الشارح إلى أن الذي خاص بالمصنف أربعة ما إذا كانوا جملة من بعض سواء قال أيكم شئت أخذت بحق أم لا فان كان صورتان وفيما إذا كانوا غير غرما واشترط سواء قال أيكم شئت أخذت بحق أم لا فهذه أربع قوله على ظاهر كلام الشارح راجع أقوله وسواء قال مع ذلك أيكم شئت أي أن هذا التعميم على ظاهر كلام الشارح (قوله) أي وما بقي يعني الباقى وقوله وليس يجازي الخ أعلم أن مناصورا أربعة ليست داخلية وهي ما إذا لم يكن بعضهم جملة من بعض وفي كل ما غفر ما أو ساء وسواء قال أيكم شئت أخذت بحق أم لا فهذه أربع ذكر الشارح ثلاثا وتلوا واحدة ففأشار الصورة فقال أيكم شئت أخذت بحق حيث كانوا جملة وأشار لثنتين بقوله وأما إذا كانوا غرما أي سواء قال أيكم شئت أخذت بحق أم لا وتلوا صورة ما إذا كانوا جملة ولم يشترط ولم يقل أيكم شئت الخ (قوله) وأما إذا كانوا غرما

جميع

ومنه إذا كانوا جملة لم يشترط ولم يقل أيكم شئت فان كل واحد انما يؤدي ما عليه وهذه الصورة هي المحركة

(قوله وقائمة الخلاف الخ) اهـ لم انه على حله الاول بحسب ما افاد انه تظهر ٣٩ فائدة اختلاف فيما اذا كان دفع النكاحية

وقوله بعد ذلك وقائمة الخلاف

الخ يقتضي انه على الحل الاول

لم تظهر فائدة الخلاف وقوع في

كلامه التناقص وانما قلنا على

حله ولا تظهر فائدة الخلاف

لانه على القول الاول يتشاور كان

في الثلثة فائدة واحدة بكل واحد

دفعاً مائة وخمسين وعلى الثاني

يكون الدفاع خمسة اعماسين

والثاني ما عله الامائة فقط

والثالث هو انه لا تظهر عشرة والا

اذا قبض مائة كافاه آخر او اما

لو قبض الثلثة فانه اذا وجد

واحد ايدار في كل الثلثة على

سدس او اثنان القولين وعلى

كل المقدمه قول ابن لبابة

والتونسى اى وغيرهما عاين

فليس القول بعدم الرجوع

(قوله يشهد ليد الواو) على هذه

النسخة يكون المصنف حذف

التاويل الثاني وقوله اولاً على

ابتداء اى بان كانوا حلاً فقط

واما لو كانوا حلاً ثم ما فالحق

علم ايتداه (قوله وصح بالوجه)

اى باحشار الوجه فغيره حذف

مضاف اوالياء الملائمة اى

ملائمة بالوجه (قوله عبادة عن

الانسان بالقرم) فلا يدخل فيه

ضمان الطب كانه من الشئ

احد من انه غير مانع لذلك لان

ضمان الطب طلبه بما يقوى

عليه فليس الانسان من قبله ولا

لانما (قوله لرد من زوجته)

اى اذا كان بغيره فانه

لجميع ما يفرم هذا الثالث مائة وخمسة وعشرون فان لى الثالث الذى غرم لثاني مائة  
وخمسة وعشرين رابعا يقول له غرم مائة وخمسة وعشرين منها بخمسة وعشرين  
وعن صاحبك خمسة وتسعون فما اخذ منه خمسة وعشرين عن نفسه اصله التوثيق  
خمسون حالة يساويه فيها فما اخذ منه ايضا خمسة وعشرين عن الاثنين الباقيين حالة ثم  
ان لى هذا الرابع خامسة يقول له دفعته عنك وعن صاحبك خمسة وعشرين حالة يتصل  
منها اصله اثناعشر وقت فيما اخذها منه ويساويه فيما بقي فيما اخذ منه ايضا ستة وربعها  
فقط ثم ان لى هذا الخامس السادس اخذ منه ستة وربعها فقط لانها لى التى غرمها منه  
وحده وسكت عن هذا الوجه اى لانه لم يؤد الجاهة سواها واخذ من تراجع الحلاء  
تراجع الموصى وهو كذلك عند مالك اذا وجد بعضهم معدم الرجوع على الابدان لان كل  
واحد ضامن لجمع ما اخذوا وانظر كمال العمل بالنسبة لمخال الخلف الى ان يصل لكل  
ذى حق حقه فى الفرح الكبير (ص) وهل لا يرجع بما يخصه ايضا اذا كان الحق على  
غيره ولا وعليه الاكثر تاويلان (ش) المسئلة الاولى الحق عليهم فهم حلاء ثم ما خلا  
يرجع الغارم بما يخصه على احد قول واحد او اختلف اذا كان الحق على غيرهم كالى  
هذه المسئلة وهم كذلك بعضهم عن بعض فالى صاحب الحق اخذهم فخذ منه جميع حقه  
هل يرجع الدفاع اذا لى احد اصحابه فقامه فى الغرم على السواء فيما يخصه وفيما على  
أصحابه واليه ذهب ابن لبابة والتونسى وغيرهما قالوا لانهم سواء فى الجاهة اولاً ويرجع  
عليه الاضام على اصحابه فقط فقامه وقه وأما القدر الذى يخصه فانه لا يرجع به على  
احد منكم المسئلة السابقة وهذا مذهب الاكثر كما زاده فى التيسيرات لاكثر مشايخ  
الاندلسيين فى ذلك خلاف وقائمة الخلاف لوقبض رب الدين من اخذهم مائة لكونه لم  
يجمعهم فقوما ثم وجد هذا احد الكه لا هل يرجع عليه بنصف المائة ولا يرجع عليه  
بشئ منها واذا عات ان القول بانه لا يرجع هو الذى عليه الاكثر يكون قول المؤلف  
وعليه الاكثر واجبا الاول وهو ما قبل اولاً ويعد ان يكون المؤلف اربابا لاكثر  
ابن لبابة والتونسى نعم فى بعض نسخ المؤلف وهل يرجع بما يخصه اذا كان الحق على  
غيره باسقاط الاول ايضا وفى بعضها وهل لا يرجع بما يخصه ايضا اذا كان الحق على غيرهم  
أولاً يشهد ليد الواو والتونسى وعزاه بعض لمسودة المؤلف وخط يديه الاقنهسى وعلى  
هاتين النسختين فلا اشكال ولما أنهى الكلام على ما هو اعظم المقصد وهو ضمان  
المال شرع فيما يشبه وهو ضمان الوجه بقوله (ص) وصح بالوجه (ش) هذا معطوف  
على قوله وصح من أهل التبرع والمعنى ان الضمان يصح بالوجه واذ لم يأت بالمضغون فانه  
يغرم ما عله وهو عبارة عن الانسان بالقرم الذى عله الدين وقت الحاجة ولا  
اختلاف فى محضه عندنا ولا فرق بين الوجه وغيره من الاعضاء قال فى الشامل وبارز  
وجه والضر العين كالجسم اه وانما يصح ضمان الوجه حيث كان على المخموم  
دين اذ لا يصح فى قدام ونحوه والمراد بالوجه الذات (ص) والزوج ردم من زوجته  
(ش) يعنى ان الزوجة اذا تكفلت بوجه شخص فلزوجه ان يرد لانه يقول قد تحبس

(قوله وان يضمن) كان يضي أو لم يال وهو مقيد بما اذا أمكن خلاص حقه منه وهو به (قوله ويجب له) مستأنفت (قوله مصدره مضاف اناعه) أول ويصح أن يكون مضافا لالمفعول والمفاعل محذوف والتقدير أي تسليم المضمون الضامن (قوله ان أمر به) فان سلم نفسه اوسلمه أجنبي ٤٠ بغير أمر الضامن لم يبرأ إلا أن يقبله الطالب أو أنكر الطالب أمر به برى

ان شرطه ولو واحد أو لولم يختلف معه وعمل هذا الشرط في المستنف ان لم يشترط جيل الوجه انك ان لقت غريقك بسقطت الجمالة عنى فان شرطه برى ان يقبضه بموضع تماله الاحكام فيه ولا يشترط تسليمه (قوله ان أمر به ان حل الحق) ظاهر العبارة ان قوله ان حل الحق ما هو واجب الا لقوله او تسليمه نفسه مع ان قوله الاول و برى بتسليمه مقيده بحلول الحق كما قد شارحنا سابقا وبعض الشراح جعل قوله ان حل الحق مرطبا بالامر من معا وقوله ان أمر به مرطبا بقوله أو تسليمه نفسه على كلام هذا الشارح لا يلزم ان المستنف أخذ بالقصد في الاول وعلى كلام شارحنا يلزم ان المستنف أخذ بالقصد في الاول أعني ان حل الحق قد سدر (قوله ومضى القولين) قلت ولعل الفرق بين وبين مراعاة العسقى في اليمين كالمسرف تارك كيد اليمين والاحتياط وبقبض مسأرة البابين وذلك لانه يقال حقوق الادميين يقتاط فيها (قوله ان كان بالبلد التي احضره الخ) الاحسن ان المراد تأخذه فيه الاحكام وان لم يكن بها حاكم (قوله بعد خفيق تلوم) من اضافة الصفة للموصوف (قوله أغرم ماعلى الغريم على المشهور) ومقابلته بالسلامة ابن عبد الحكم رحمه الله تعالى ونفعنا به لانه لم يلزم الا احضاره وقوله وشبهه أي يوم يشبهه تغسل نت

فامتنع منها وقد تخرج الخصومة وفيه معرفة وعلى هذا الفرق بين أن يكون ماعلى المضمون من الدين قدر ثلث ماله أو اقل أو أكثر ومثله ثمان الطلب وأما ضمان الماعلى فقد صرح (ص) و برى بتسليمه (ش) يعنى ان ضمان الوجهه بربا بتسليم المضمون اصحاب الحق في مكان بقدر على خلاصه منه مردا اذا كانت الكفالة لشخص مرمو له او كانت وجهه وقد حل الدين وقوله (وان يضمن) مبالغة في براءة ضمان الوجهه اذا سلم الغريم لأصحاب الحق ولو كان ذلك في السجن بان يقول له صاحبك في السجن شأنك به وليس المراد انه يسلمه في يده ويجب له بعد تمام ما حبس فيه وسواء حبس في دم او غيره (قوله بتسليمه مصدره مضاف لقاعله والمفعول محذوف أي بتسليم الضامن المضمون (ص) أو بتسليمه نفسه ان أمر به ان حل الحق (ش) الهام في الواقع الثلاثة ترجع للمضغون والضرر بالمرء وبالبهائم لتسليم والتاعلى بأمره والضامن والمضغون الضامن اذا أمر المضمون أن يسلم نفسه لأصحاب الحق فقد حل فان الضامن بربا بذلك بشرط ان يحل الحق والا فلا وانما يقل أو تسليمه اياما لا يتكرر مع قوله و برى بتسليمه له وقوله ان أمر به ان حل الحق شرطان في الإبراء انه هو من برى كقوله وان قال ان كنت ان دخلت لم تطلق الا بهما (ص) وبغير مجلس الحكم ان لم يشترط (ش) يعنى ان ضمان الوجهه بربا اذا سلم المضمون لرب الحق في غير مجلس الحكم الا ان يشترط صاحب الحق على الضامن ان لا يبرأ الا بتسليمه الغريم له في مجلس الحكم فان الشرط يرد على ولا يبرأ الا بتسليمه بشرط ان يكون باقيا على حاله حتى يقر فيه الاحكام فان خرب فسلمه فهل بربا بذلك ام لا قولنا ذكرهما ابن عبد الحكم قاله في التوضيح عن صاحب السكافى ومعنى القولين هل المراهى اللفظ أو القصد (ص) وبغير يادمان كان به حاكم (ش) الضمير في يادمان لا يشترط أي انه اذا احضره بغير البلد التي اشترط ان يحضره له فانه بربا بذلك ان كان بالبلد التي احضره بها حاكم وهذا احد قولين ولعل المؤلف رحمه الله يقول المأزى انه لا حظ فيه بمسألة الشرط التي لا تقيده الخ وما قررنا يقههم منته الا بربا اذا احضره بغير بلد الضمان بالاولى وقوله (ولو عديا) مبالغة في الإبراء يعنى ان ضمان الوجهه بربا بتسليم المضمون بوجه من الوجوه المذكورة ولو كان المضمون عديا على المشهم وخلافا لابن الجهم وابن البلد (ص) والاغرم بعد خفيق تلوم (ش) أمكانه لم يحصل بربا لتحليل الوجهه بوجه مما سبق أغرم ماعلى الغريم على المشهور بعد ان تلوم له تلوما خفيقا كافي المدونة وغيرها ثم ان التلوم شرطاً أشاره بقوله (ص) ان قربت غيبة غريمه (ش) وهو المضمون (ص) كالتلوم (ش) أي التلوم وشبهه فان بعد ان اغرم بالتلوم ومقتضى كلام المؤلف ان الغريم اذا كان حاضرا فان الضامن

يغرم  
بغرم  
بغرم



(قوله والذي في المدونة الخ) اى وهو المول عليه فالقول ان حضراً وقربت غيبته لو في المدونة لكن الظاهر ان امد التولم في الغائب اكرم من امدته في الحاضر وعبارة عب لكن الظاهر ان امد التولم اكرم من مدة التولم وعبارة غيره مخصصة واما ضمان المال فهل يتولم له اذ غاب الاصل او ان اعدم أو لا قولان لامين القاسم (قوله ان حكم عليه) المراد بالحكم القضاء بالمال ودفعه له بى كآفاد الخطاب (قوله وهذا هو المشهور) اى عدم الاسقاط ومقابله الاسقاط (قوله عدمه) اى عدم الغريم الغائب اى انه كان معه ما عند حلول الاجل فانه يسقط عنه الغرم ولو كان حكم عليه به وقته لانه حكم بيمين خطوه (قوله هذا الاستثناء من التثني) فيه سماع لانه لا استثناء في كلام المصنف الا ان يكون ٤١ أراد بحسب المعنى كائين ما يليه قوله

اى لا يسقط الخ (قوله قبل الحكم) اى يثبت بعد الغرم ان الغريم كان مع ما حال حلول الاجل وقبل الحكم بالغرم او يثبت انه تقدم موته على الحكم بالغرم (قوله قبل الحكم طرف الموت واما الاثبات فهو بعد القضاء فلا يغرم أيضاً وأما في أثبات الموت كان بعد القضاء فيغرم وقوله في غيبته احتقر به على أثبات عدمه بحضوره فانه لا يسقط عنه الغرم لانه لا يثبت في الغرم من حلف من شهدت البينة بعد مده حيث كان حاضر اقل لم يثبت لعدم بخلاف الغائب فان عدمه يثبت بالبينة وان لم يحلف فاذا شهدت البينة بعدم المضمون الحاضر واثبت ان يحلف على عدمه مع البينة الشاهدة به وتعدو تسليمة للطالب فان الضامن يغرم (قوله اى رد تفصيل) اى من انه لو مات بغير يده بعد الاجل كان

يغرم من غير تعلم والذي في المدونة انه يتولم له في هذه الحالة ايضا (ص) ولا يسقط الغرم بالحضارة ان حكم به (ش) يعنى ان الضامن اذا حكم عليه بالقرامة لنفسه المضمون ثم انه اضره فان القرامة لا تسقط لانه حكم مضى وهذا هو المشهور ويكون الطالب حينئذ بالخيار ان يطالب الضامن او المضمون (ص) لان اثبت عليه او موته (ش) هذا الاستثناء من التثني اى لا يسقط الغرم بعد الحكم الا ان يثبت الجبل عدم الغائب قبل الحكم عليه بالمال فانه والحالة هذه يسقط عنه الغرم وكذا ان اثبت انه مات قبل الحكم عليه بالغرم وقوله (ص) في غيبته ولو بغير يده (ش) تلف ونشر مرتب وتقدره لان اثبت عدمه في غيبته او موته ولو بغير يده وأشار بالواى رد تفصيل ابن القاسم في سماع عيسى الظفر في الشرح الكبير واما ان اثبت انه مات بعد الحكم عليه بالمال فهو وحكم مضى ويلزمه الغرم وبعبارة لان اثبت عدمه اى عند حلول الاجل اى اثبت الآن انه عند حلول الاجل مديم فانه لا غرم عليه ولو حكم عليه بالغرم فانه ينقض واما ان كان عند حلول الاجل موته فانه يغرم وما عسى عليه المؤلف هنا هو المشهور وما مره في باب القس عند قوله يغرم ان يات به ولو أثبت عدمه مضعف كآمرت الاشارة اليه هناك (ص) ورجع به (ش) اى اذا غرم الضامن بالقضاء اثبت موت الغريم أو علمه قبل القضاء فان الجبل يرجع على ادى على رب الدين واما اذا غرم لغيره فريعه أو موته من غير قضاء ثم اثبت موته أو عدمه قبل الغرم فانه لا يرجع لانه متبرع بكفى الطغيض ومن قصره على مسئلة الموت خاصة فقصر ومنه (ص) وبالمطلب وان في قصاص (ش) عطف على بالوجه وعامله صح وهو عبارة عن التفتيش على الغريم من غير اتيان وأشار بقوله (ص) كانه جليل بطله أو اشترط نفي المال أو قال لأضمن الالوجه (ش) الى ان ضمان الطلب يكون اما بلفظه واما بقيمة ضمان الوجه واشترط نفي المال بالتصريح كضمن وجهه وليس على من المال شي أو ما يقوم مقامه كالأضامن الالوجه وكلام المؤلف من باب التعريف بالمال ويصح ضمان الطلب ولو في الحقوق البدنية في قصاص وقصود من خدود

٦ ثنى من ضمانه وان مات قبل الاجل فان لم يمت من الاجل ما ياتي به فيه ان لو كان حيا كان ضامنا ايضا وان بقى منه نايق به فلا شئ عليه (قوله قبل القضاء) طرف للموت واما الاثبات فهو بعد القضاء والغرم أيضاً فانه بعض المحققين (قوله من غير اتيان) الحاصل ان ضمان الوجه عبارة عن الاتيان بالغريم وقت الحاجة اليه وان لم يكن تفتيش واما ضمان الطلب فهو عبارة عن التفتيش عليه واخباره بجملة يغرم في الاول لعدم الاضمار وفي الثاني ان شرط اضره فقط كذا في ك وفي ث ان ضمان الطلب بشارك ضمان الوجه في لزوم الاضمار ويختص الوجه بالغرم عند التعذر ولو لم يحصل فتريط بخلاف الطلب لا يغرم الا اذا حصل فتريط أو تزم بى (قوله كانه جليل بطله) اى وعلى ان اطلبه أو لأضمن الا الطلب (قوله في قصاص الخ) يدل من الحقوق البدنية وحيث وجب عليه الغرم بتريطه الموجب للغرم

فانه يضمن في القصاص دية العمد ومقاد كلام ابن عرفة انه لا غرم عليه ويثني أن يعاقب (قوله وحيث توجه) أي المكان الذي توجه اليه وهو عطف تفسير (قوله لم يباحش) والتفاحش وعنده المعروف وقوله ونحوه الظاهر انه شهر ثان (قوله وقيل على مسافة الشهر ونحوه) ٤٢ أي لا يزيد فلا يلزمه ولو كان بقدر عليه تخالف قول ابن القاسم لانه يلزمه ولو كان

أزيد بحيث كان بقدر عليه (قوله وكلام المؤلف يوافق ما ذكر) أي فهو موافق للأخير من الخلاف (قوله ولا ين عرفة الخ) أي فنقل ابن عرفة عن المدونة وقهرها وأمه ابن رشد فيها مع غيرها انما عليه ان غاب من موضعه ان يذهب اليه ان قرب وليس عليه طلبة ان كان بعدا أو جمل موضعه اه ومقاد كلام المتضي ان القرب اليوم واليومان وهو الرابع كما يشهد بعضهم (قوله مثل قوله) أي ابن القاسم في تبليغ الكتاب للمرسل اليه فلا بد من مضي ثمن يبلغ فيه الكتاب ويحلف على ذلك (قوله وأما ان وجدته وتركه) هذا قسمه ان قوله ان فرط (قوله وعوقب) أي بالسعي بقدر ما يرى السلطان (قوله كما اذا أمره الخ) انما يضمن لانه ليس على يمين من ملاقاته وكان يمين المصنق الاستغناء عن قوله اوهر به بقوله ان فرط (قوله وبعبارة الخ) هذا القبيح رده الله لا يثبت ان كلام الفتيحي بعيد لانه لا يصح ترتيب العقاب بمجرد الاتهام لان ارتكاب المعصية لا يكون بمجرد الاتهام (قوله زعيم) من الزعامته وهي السادة فكانه لما تكفل به صافيه عليه سادة وقوله وأذن من الاذن وهو الاعلام لان التكفل بعلمان تأجيله الحق في جهته امن الاذنة توجب الايجاب لان الضامن واجب على نفسه ما يلزمه وقيل من القباة توجب الحفظ ولذا سمي المسكن قبا لانه يحفظ الحق (قوله لا يلفظ ولا يثني) وقصة ابن عرفة انه لا يكتفى بالنية بل لابد من قرينة (قوله فاعا القول قول الضامن) لان الانسل برادة الذمة ولان الضامن معروف ولا يلزم من المعروف الا ما اقر به معظية (قوله لاول المضنون فيه)

وتعزرت متعلقة بأدى اذ لطلب اسقاط حقه منه جله بخلاف حقوق الله فلا يجوز ان تتزلج بحصيل والمحكم ان يضمن حتى يقام الحد عليه (ص) وطلبة بما يقربى عليه (ش) طلبة فعل ماض فاعله الكفيل التثنية ان لم يعلم موضعه وحيث توجه كان عليه ان يطلبه في البلد وفيما قرب وان عرف مكانه فقبل يطلبه على مسافة اليوم واليومين وقيل يطلبه وان بعد ما لم يتفاحش وقيل على مسافة الشهر ونحوه وقال ابن القاسم يفسر في هذا ما يقوى عليه فيكلفه وما لا يقوى فلا يكلفه اه وهو يشهد ان الخلاف المذكور انما هو اذا علم موضعه وانتهى في حال جعل موضع له على أنه يطلبه في البلد وفيما قرب منه فكلام المؤلف يوافق ما ذكر حيث علم موضعه ولا ين عرفة كلام يخالف ذلك انظر الشرح الكبير (ص) وحلف ما قصر وغرم ان فرط أو هر به وعوقب (ش) المتضي ان يخرج لطلبه ثم قدم وزعم انه لم يصحبه بشدد عليه فان لم يظهر عليه تقصير وبه زعن احضاره يرى وكان القول قوله اذا مضت مدة ذهب فيها الى الموضع الذي هو نفسه ويرجع وغاية ما عليه ان يعاقب اه ما قصر في طلبة ولا دلس ولا يعرف في مستقر اهذا قول ابن القاسم في العتية وهو مثل قوله في الاجبر على تبليغ الكتاب اه وأما ان وجدته تركه بحيث لا يتمكن ربه من اخذ الحق منه اوهر به بحيث لا يتمكن ربه من اخذ الحق منه فانه يقرم وقوله وعوقب أي من غير غرم وهذا في نوع آخر من التعريض مغاير لما أشار اليه المؤلف بقوله وغرم ان فرط وفي غير مسئلة التهرب فليس برابع لهما كما اذا أمره بالترجيع له ككوفي ببلد عينها له فخرج الفرج ببلد أخرى فلم يذهب اليه وما قرناه به كلام المؤلف من ان العقوبة لا تصح مع الغرم هو ما يشهد النقل وبعبارة وغرم ان فرط أي بالسهل اوهر به أي بالسهل وهنالك الكلام وقوله وعوقب أي اذا اتهم على انه فرط كافى المدونة وانما عوقب لا ارتكابه معصية لان التعريض في التفتيش حتى تلف مال الغرم معصية قال المؤلف وعز بالامام لمعصية الله (ص) وجعل في مطلق تأجيل أو زعم أو أذن وقيل وعندي والى تشبهه على المال على الاربع والظاهر (ش) المراد بالطلق الذي لم يقصد به مال ولا وجه لا يلفظ ولا يثني اذ لوى شأ اعتبر كافى المدونة والمعنى ان الجبل اذا حال شأ من هذه الاقاط وشبهها وكان لفظه مطلقا بالمعنى المتقدم فانه يعمل على المال على ما اختاره ابن ونس وابن رشد واحترز بقوله مطلق عما لو قال أدت بما ذكر المال والوجه فانه يلزمه ما أراد (ص) لان اختلافا (ش) بان يقول الضامن ضمنت الوجه ويقول الطالب ضمنت المال فالقول قول الضامن ويثني: يمين ولا يدخل في كلامه ما اذا اختلفا في حاول المضنون فيه وفي

وتعزرت متعلقة بأدى اذ لطلب اسقاط حقه منه جله بخلاف حقوق الله فلا يجوز ان تتزلج بحصيل والمحكم ان يضمن حتى يقام الحد عليه (ص) وطلبة بما يقربى عليه (ش) طلبة فعل ماض فاعله الكفيل التثنية ان لم يعلم موضعه وحيث توجه كان عليه ان يطلبه في البلد وفيما قرب وان عرف مكانه فقبل يطلبه على مسافة اليوم واليومين وقيل يطلبه وان بعد ما لم يتفاحش وقيل على مسافة الشهر ونحوه وقال ابن القاسم يفسر في هذا ما يقوى عليه فيكلفه وما لا يقوى فلا يكلفه اه وهو يشهد ان الخلاف المذكور انما هو اذا علم موضعه وانتهى في حال جعل موضع له على أنه يطلبه في البلد وفيما قرب منه فكلام المؤلف يوافق ما ذكر حيث علم موضعه ولا ين عرفة كلام يخالف ذلك انظر الشرح الكبير (ص) وحلف ما قصر وغرم ان فرط أو هر به وعوقب (ش) المتضي ان يخرج لطلبه ثم قدم وزعم انه لم يصحبه بشدد عليه فان لم يظهر عليه تقصير وبه زعن احضاره يرى وكان القول قوله اذا مضت مدة ذهب فيها الى الموضع الذي هو نفسه ويرجع وغاية ما عليه ان يعاقب اه ما قصر في طلبة ولا دلس ولا يعرف في مستقر اهذا قول ابن القاسم في العتية وهو مثل قوله في الاجبر على تبليغ الكتاب اه وأما ان وجدته تركه بحيث لا يتمكن ربه من اخذ الحق منه اوهر به بحيث لا يتمكن ربه من اخذ الحق منه فانه يقرم وقوله وعوقب أي من غير غرم وهذا في نوع آخر من التعريض مغاير لما أشار اليه المؤلف بقوله وغرم ان فرط وفي غير مسئلة التهرب فليس برابع لهما كما اذا أمره بالترجيع له ككوفي ببلد عينها له فخرج الفرج ببلد أخرى فلم يذهب اليه وما قرناه به كلام المؤلف من ان العقوبة لا تصح مع الغرم هو ما يشهد النقل وبعبارة وغرم ان فرط أي بالسهل اوهر به أي بالسهل وهنالك الكلام وقوله وعوقب أي اذا اتهم على انه فرط كافى المدونة وانما عوقب لا ارتكابه معصية لان التعريض في التفتيش حتى تلف مال الغرم معصية قال المؤلف وعز بالامام لمعصية الله (ص) وجعل في مطلق تأجيل أو زعم أو أذن وقيل وعندي والى تشبهه على المال على الاربع والظاهر (ش) المراد بالطلق الذي لم يقصد به مال ولا وجه لا يلفظ ولا يثني اذ لوى شأ اعتبر كافى المدونة والمعنى ان الجبل اذا حال شأ من هذه الاقاط وشبهها وكان لفظه مطلقا بالمعنى المتقدم فانه يعمل على المال على ما اختاره ابن ونس وابن رشد واحترز بقوله مطلق عما لو قال أدت بما ذكر المال والوجه فانه يلزمه ما أراد (ص) لان اختلافا (ش) بان يقول الضامن ضمنت الوجه ويقول الطالب ضمنت المال فالقول قول الضامن ويثني: يمين ولا يدخل في كلامه ما اذا اختلفا في حاول المضنون فيه وفي

السادة فكانه لما تكفل به صافيه عليه سادة وقوله وأذن من الاذن وهو الاعلام لان التكفل بعلمان تأجيله الحق في جهته امن الاذنة توجب الايجاب لان الضامن واجب على نفسه ما يلزمه وقيل من القباة توجب الحفظ ولذا سمي المسكن قبا لانه يحفظ الحق (قوله لا يلفظ ولا يثني) وقصة ابن عرفة انه لا يكتفى بالنية بل لابد من قرينة (قوله فاعا القول قول الضامن) لان الانسل برادة الذمة ولان الضامن معروف ولا يلزم من المعروف الا ما اقر به معظية (قوله لاول المضنون فيه)

الافضل ان يقول ما اذا اختلف في أصل حلوه وفي تأجيله اذ لو اختلفا في انه كان من حلا واختلاف في حلوه وعنده فاقول  
قول منكر التخصي وانما قلنا الافضل لان المقابلة بقوله وفي تأجيله تدبر المراد (قوله أي في الشرط) أي بان قال الضامن  
انما استمرط ضمان الوجه وقال الطالب المال وقوله والارادة أي والارادة قالوا وعني اوى بان يقول الضامن أردت  
بـ ر يقول الطالب أردت المال (قوله وهذا يقتضي) أي هذا العمل وهو قوله لا نسمع الخ وانما كان شفع الدعوى فلا  
فانتم في أقامه الوكيل ولوم وجود شاهد واحد وقوله وهو ظاهر أي ظاهر في نفسه اما بالنظر قالوا انه اذا أقام شاهدا  
يجب ان يكتفي بالمثل فالولى في الاجابة الوكيل يدفع الخصومة بمقاله ٤٣ يقيد انه يجب للوكيل اذا أقام شاهدا وهو

الذى يقيد به قول المصنف بمجرد  
الدعوى المقيد انه اذا أقام  
شاهدا يجب قسده ولذا قال  
بهرام ان قوله بالدعوى متعلق  
بالمجبى اي لا يجب عليه بدعوى  
الطالب شي من الامرين اه  
(قوله فليطلب منه كتمان الخ)  
أي وأولى كتيل بالوجه وانما  
جعلناه منقطعاً لم يجهده متصلاً  
لانه لو حمل على الوجه يتوهم انه  
لا يجب المال فخص على التوهم  
(قوله من بعض القبائل) أي  
المواضع القريبة من البلد قوله  
وان لم تثبت الخطئة) أي وولى  
القاضي من يلزمه ولا يستجبه  
(قوله لانما استلزم الضمان الخ)  
حله للشروع في الشركة بقطع  
النظر عن ملاحظة كون الشركة  
بعد الضمان لا بدليل بل للجمع  
بينهما المتيقن في ذلك وفي صورة  
العكس وانما قلنا ذلك لان ثالث  
الده يقتضي تقسيم الشركة  
على الضمان لانها ملازمة

تأجيله فان القول قول مدعى الحلول ولو كان هو الطالب اتفاقا والاشراج من مقدرى  
ولنه ذلك لان اشتقاقا في الشرط والارادة فلا يلزمه ذلك (ص) ويجب وكي  
للخصومة (ش) يجب بفتح أو فوكسر ثانيه وفاعله وكيل والخصومة متعلق بوكيل  
والحق ان من ادعى على شخص حقاً فأنكره وادعى الطالب ان له حصة غالبية وطلب من  
المدعى عليه اقامته وكيل خصامه عنه لانه يخاف اذا اتى بيينة ان لا يجد المدعى عليه فان  
المدعى عليه لا يجب عليه ذلك لان الجمع البينة في غيبة المطلوب كذا في المواقي والشارح  
ومن واقفه اوجه هذا يقتضي انه لا يجب على المدعى عليه ذلك ولو أقام المدعى شاهداً  
بالحق وهو ظاهر وقوله للخصومة اي لاجل الخصومة اي لاجل ان خصامه المدعى في  
المستقبل (ص) ولا كتيل بالوجه بالدعوى الاشهاد (ش) اي ان المدعى اذا اطلب  
من المدعى عليه المذكر كدليله لا يجهدهم حتى ياقم المدعى بيينة فانه لا يجب على المدعى  
عليه ذلك وقوله بالدعوى متعلق بيجب المتنى اي لم يجب بمجرد الدعوى على المدعى  
عليه وكي للخصومة ولا يجب ايضا عليه كتيل بالوجه الان يكون المدعى أقام على  
المدعى عليه شاهداً بجمادى فأنكره فليطلب منه كتيل بالمال فانه يجب ذلك  
فلا استثناء منقطع لان ما قبله في الكتيل بالوجه (ص) وان ادعى بنة بكالسوق أو قفله  
القاضي عنده (ش) يعني ان المدعى عليه اذا أنكر الحق وقال المدعى في بنة حاضرة  
بالسوق او من بعض القبائل فان القاضي يوقف المدعى عليه عنده فانجه المدعى  
بيينة هل يقتصها وان لم يأت بما حتى سيدل المدعى عليه وظاهره انه يوقفه القاضي  
وان لم تثبت الخطئة • ولما انتهى الكلام على ما أراد من مسائل الضمان شرع في  
الكلام على الشركة لانما استلزم الضمان في غالب اقسامها فقال

• (باب) ذكر فيه الشركة واقسامها وأحكامها •

وهي بكسر الشين وفتحها وسكون الراء تنجما وفتح الشين وكسر الزا والاولى انفسها  
وهي افة الاختلاط والامتزاج دائرة على التعدد يقال شركة في ماله أي جعل الواحد

والضمان لازم ومعنى الضمان ان ما ضاع يكون عليه جميعه الا على واحد بالخصوص ثم لا يصح ان هذا الدس الضمان المتقدم فلا  
يظهر التحليل وقوله في غالب اقسامها استرازا عن شركة الطبع المشار لها بقوله ويجوز انى طرأ الخ فان كل طرأ باق على ملك  
صاحبه بحيث اذا ضاع يفتح عليه وحده • (باب الشركة) •  
الوجوب وغيره من الاحكام الخمسة بل المراد بها ما هو اعم من مطلق الاحكام المتعلقة بها (قوله والامتزاج) عطف مرادف  
أي اغتلاط الامتزاج أحد المألوف لا يخرج بحيث لا يفرأ احدهما عن الآخر وقوله دائرة على التعدد أي ان هذه المادة  
مقتضية للتعدد لان الشركة نسبة تقتضي تعدداً أقله اثنين (قوله اي جعل الواحد) أي يدل الواحد شين أي ان كل واحد  
منهما جعل يدل نفسه في ماله اثنين

(قوله فهو شرك) أى فذلك الجماع شرك أى صار شركا باعتبار المال الذى كان ستة بعد أن كان مستقلا وقسمان يكون المعنى وكل منهما شرك أى لصاحبه وقوله والجمع شرك أى وجمع شرك شركه وقوله وجمع شرك شركته أى جمع شركته أى جمع شركته التى تستغللنى بخلاف الشرك الذى المذ كرفقه تقدم (قوله ملكا) أى على طريق الملك فقط لا ما يشبهه والتصرف فهو منصوب على نزع الخافض وقوله بين مالكين متعلق بتقرر وقوله بعضه أى بعض كل وقوله موجب صفة بيع وقوله فى الجميع أى جميع المالكين وقوله فيدخل فى الأول المتناسب لما يأتى أن يقول فيدخل فى الأولى أى الشركة اللاحقة وأوله فى الثانية أى الشركة الاخيرة وقوله شركة الارث والغنية فيه قصور بل وغيرهما كشر يمكن اهما ادراجا هما بالنسبة وقوله وهما أى الامران أحدهما شركة التجار ٤ والثانى شركة الارث والغنية أى فيدخل فى الثانية شركة التجار لشركة

الارث والغنية والتعبير بالدخول فيها يقتضى شيئا آخر داخله فتقسم بشركة المصروف والادان باعتبار العمل وقوله فى الثانية خبر شركة أى ان شركة الادان والحرف يدخلان باعتبار العمل فى الثانية (قوله وفى هو ضمه الخ) الاولى أن يقول باعتبار عوضه فى الاولى أى ويدخلان باعتبار العوض فى الاولى أى الشركة اللاحقة (قوله كنبوت النسب بين اخوة وغيرهما) أى كنبوة وقوله ملكا أى كنبوة ملك الاستماع أى لان المتبادر من المالك ملك الذات وملك المنفعة فقول ملك الاستماع أى لملك الذات وملك المنفعة والحاصل انه يلزم من ملك الذات ملك المنفعة وملك الاستماع ويلزم من ملك المنفعة ملك الاستماع ولا يلزم من ملك الاستماع ملك المنفعة فنأخذ شيئا من حيس

فى المال اثنين فهو شرك والجمع شرك كما هو شرك كثير يقو وشركا وشركا وجمع شركته شركته شركته وعرفها ابن عرفة بقوله الشركة اللاحقة وتقر ومقول بين مالكين كما ذكر ملكا فقط والاختصة بيع مالك كل بعضه بعض كل الآخر موجب صفة تصرفهما فى الجميع فيدخل فى الأول شركة الارث والغنية لشركة التجار وهما فى الثانية على العكس وشركة الادان والحرف باعتبار العمل فى الثانية وفى عوضه فى الاولى الخ وأخرج بقوله مقول مالك كذا كنبوت النسب بين اخوة وغيرهما وقوله ملكا أى كنبوة ملك الاستماع كذا كذا كنبوت النسب بين مالكين ليس ملك وقوله فقط اسم فعل بمعنى اتهم على الزيادة على ما ذكر واحترزه عن الشركة الاخيرة فان فيها زيادة التصرف وهذه لا تصرف فيها للشركيين وقوله موجب صفة بيع وقوله صفة الخ مقول باسم القاعل وذلك خاص بشركة التجار وأخرج به شركة غير التجار كما اذا خلط طعاما لكل فى الرفقة فان ذلك لا يوجب التصرف المطلق للجميع وخبر تصرفهما على المالكين وذلك يزيل على كل واحد وكل لصاحبه فى تصرفه فى ملكه لشركة الارث فيدخل فى الحد الاول كما ذكر وكذلك الغنية وأما شركة التجار فتدخل فى الثانية لصدة عليها وشركة الارث والغنية لا يدخلان فى الحد الثانى هذا معنى قوله على العكس وقوله وشركة الادان الخ أى لان شركة الادان وأما بينهما يصدق عليها بيع مالك كل الخ لان كل واحد منهما مقدم بعض منافعه بعض منافعه غيره مع كمال التصرف وأما عوض ذلك فيدخل تحت أعهما وليس فيه تصرف وقد عرفها المؤلف تعالى بالاحجاب بقوله (ص) الشركة اذن فى التصرف لهما معاً تقسمها (ش) يعنى أن الشركة هى اذن كل واحد من المتشاركين لصاحبه أن يتصرف فى ماله ولصاحبه مع تصرفهما لانقسامهما أيضا فقول اذن فى التصرف بمنزلة الجنس فيشمل الوكالة والقراض وقوله لهما فصل يخرج به الوكالة لانها ليس فيها اذن من

المدارس لا يقال فيه ملك المنفعة أى بحسب بواجره بل مالك الاستماع بنفسه فقط وقوله الموكل فانه يصدق عليه أى على الاستماع المذكور (قوله تقرر مقول) لا يخفى ان الاستماع بعد ان يقال فيه مقول وقوله واحترزه الخ لا يخفى ان هذا يقتضى تبانيا بينهما لاختصاصيه وأعية فلا يظهر قول ابن عرفة الاخيرة واللاحقة وقوله فى الرفقة أى فى حال الارتفاق واولايل الارتفاق (قوله وما شابهها) أى من شركة الحرث (قوله لان كل واحد منهما مقدم الخ) لا يخفى ان المبيع هنا مقدم لان المنافع وقت العقد معدومة والمعدوم لا يصح بيعه الآن يقال نزلنا ذلك المعدوم منزلة الموجود (قوله اذن الخ) فى العبارة حذف أى اذن لصاحبه (قوله ولصاحبه) فيه اشارة الى ان قوله لهما متعلق بالتصرف (قوله فيشمل الوكالة والقراض) أى من الجانبين أى الوكالتين الجانبين والقراض من الجانبين (قوله يخرج به الوكالة) أى من الجانبين

(قوله فان تصرف الخ) هذا السؤال والجواب مبنيان على ان الاذن من أحدتهما لا يخرق جميع المال الشامل لحصة الآخر فيكون اذن أحدهما لا يخرق مال نفسه الا يخرج من الاسترخاء يحتاج لاذن في تصرفه في ماله وبعد هذا كله فقد يقال ان اذن أحدهما في حصة نفسه فقط لا في الجميع فلا حاجة للسؤال والجواب (تنبية) بعمل نرى فيه شركة المفاوضة والعنان الا ان الاولى اذن من اقول الامر بخلاف الثانية انما يكون الاذن في ثلثي المال (قوله وهو من لا يجزعه عليه) اي وهو الرشيد يقال حيث كان كل من الوكيل والموكل لا يكون الرشيد اذ لا يحتاج أن يجمع المصنف بينهما فلو اقتصر على الوكيل او الموكل لم يكن (قوله لمن جازة أن يوكل ويتوكل) اي وهو الرشيد ثم لا يخفى ان هذا انتقال من العصمة الى الجواز الذي هو أخص منها قال عجم فان قلت قد يكون الشخص أهلا للتوكيل ولا يكون أهلا للتوكل كالذي فانه يجوز توكله ولا يجوز توكله على مسلم وكالعدو يجوز توكله ولا يجوز توكله على عدوه وعلى هذا لا يسلم ما ذكر من اتحاد أهلية التوكيل والتوكل قلت هما متحدان بحسب الأصل وانما افتراعا لعارض وهو المشاركة ٤٥ بقول ابن الحاجب المانع والمعامل ان شركة العدو لعدوه محبة وجازة بلا قيد وشركة النكاح لم محبة وكذا جازة يقتضي حضور المسلم والحاصل ان المستند عما ذكر ان العبد والمجور عليه ليسا من أهل التوكل كما انهما ليسا من أهل التوكيل وفي ذلك خلاف فقتد ابن رشد انهما من أهل التوكل والذي عليه جمع واختاره جمع انه لا يصح توكل المجبور وظاهر ان كونهما ليسا من أهل التوكل محل وفاق وانما النزاع في انهما ليسا من أهل التوكل وعلى كل القولين قوي الا ان مذهب ابن رشد

الموكل والوكيل في أن تصرف في الشيء الموكل فيه لنفسه وانما هي اذن الموكل للوكيل في أن تصرف في الشيء الموكل فيه لموكل وحده وقوله مع أنفسهم ماقصص فان يخرج به القراض من الجانبين كقول كل واحد صاحبه تصرف في هذا المال وحده على ان يرجع لي ولك بشرط لا أن تصرف معك ويقول له لا تصرف في هذا المال لي ولك والرجع بيننا ولا تصرف معك فانه يصدق ان تصرف كل واحد لهما بشرط الرجوع بينهما وليس مع تصرف أنفس المالين فان قلت تصرف الانسان في ماله نفسه لا يحتاج فيه لاذن قلت قد علمت ان كل واحد باع بعض ماله في بعض مال الاخر على وجه الشيوخ فيصاحب في تصرفه ماله لاذن ذلك ولها أركان ثلاثة الصفة والمقدور عليه والعاقدة فاشارة الى الاول بقوله بمقابل عرفا والى الثاني بقوله بذهين الخ والى الثالث بقوله (ص) وانما تصنع من أهل التوكيل والتوكل (ش) يعني ان الشركة انما تصنع من أهل التوكيل والتوكل وهو من لا يجزعه في جازة أن يوكل ويتوكل جازة أن يشارك وما لا فلا قال ابن الحاجب العاقدان كالوكيل والموكل قال في توضيحه من جازة ان يتصرف لنفسه جازة أن يوكل ويشارك فلا يشارك العبد الا لأن يكون ما ذكرناه وكذلك غيره من المجبور عليهم وشبه المؤلف بالوكيل والموكل لانه قد يشبه بمسابق

سكى عليه الاتفاق فاقول أحوااله ان يكون هو الراعي ولا يذهب اليه ابن رشد وأقرب به ابن ناجي ويؤخذ من كتاب السمو من كتاب الديان من المدونة ويعمل اليه اقتضائي التوضيح على الموكل فليذكر الوكيل لكن يتصرف بها أهلية التوكيل والتوكل في كل شخص فلا يجوز شركة الصبي باتفاق القولين وكذا العبد يستغنى عن التوكيل الصغيرة فيجوز ذلك ان يوكل في الوازيم العصبية من مضاررة زوجته الها ومن أخذها بالشرط وليس لها ان تشارك وقد علم عامر ابن عبيد بن يسع في كنهه ونوكله هو ما وخصوا من وجهه بمقتضى ما في جواز ما قل رشيد غيره عدو ولا كفروا بقدر التوكيل في عدو وكافروا ما أهله دون التوكيل ويقدر التوكل في مجبور فاقول من أهل التوكل على إحدى طريقتين دون التوكيل (تنبية) قد دخل في كلام المصنف مشاركة المراقع الرجل وذلك في المرأة المجبالة والشابة مع محرم أو مع غيره بواسطة آمنين والرجل والمرأة آمنان فان من أهل الدين والصالح أو ابراهيم يؤخذ من هاتين الزوج لا ينقل على زوجة الباب وهو نفس ماني الوفاق في المجموعة وليس له منعها من التجارة ولعنهما من الخروج وبه أفتى ابن زريق ونص مصنفون في العتبية على ان لها الدخا لرجال تشبههم على نفسها في اذن زوجها وهو غائب ومعهم ذو محرم منها ابن رشد فان لم يكن ذو محرم فاهل الفضل والصالح في ذلك مقامه ابن ناجي والقنوي يقول مصنفون وأراد بقوله ويزوجها غائب اي عن الذار (قوله وشبه المؤلف) اي ابن الحاجب لان هذا من كلام التوضيح شارب ابن الحاجب أي جعل ابن الحاجب المشبه به ماسيا في نظرنا الى انه معلوم في الاذهان وقد يقال ان

الشركة كذلك وقوله ويقرب هذا الى التشبيه ان باب الوكالة اثر باب الشركة اي عقب باب الشركة واذا كانت الوكالة عقب الشركة فتكون رقم يفتح الاذهان فقريب التشبيه وهذا الاعتراض والجواب ينقلان لمجمل ايضا فتدبر (قوله فلا يجاب للثالث مطلقا) اي انصعدت بالقول او الفعل وسواء وقع لما كم لا وقوة فصوص المال اي صوره نه ناضا اي نقدا وقلت ببيع السلع التي اشترت وقوله بعد العمل اي الشراء وقوة كالقراض اي ان عامل القراض اذا اشترى بالمال سلعا واراد خبزها واراد ببيع المال بيعها والعكس فينظر الخاكم (قوله بشرط ان يتفق صرفهما) المراد به ان يكون ما خبز به احدهما متفقاهما ذكر مع ما أخرجه الآخر ٤٦ اومع ما يقابله مما أخرجه الاخر الاول فقط لاقتضائه انه اذا أخرج

واخذ كل قدر نصيبه فقط فلا يجوز مع انه يجوز ولا يضر الاختلاف السبب الذي لا لاله ولا يقصد في الصرف او القيمة لا الوزن سواء به الا على وزن راس المالين والغيا ما يتبعه من الفضل او عملا على فضل ما بين السككين خلافا للقي فانه يقول لا يضر الاختلاف اليسير فيه ايضا واعتقله للمنع اذا اجتمع اليسير في هذه كلها (قوله كذا نافي كذا وصفا) الكبار كذا محبوب والفضل في والمشارك كصف المحبوب ونصف الفضل في ولكن يفرض ذلك فيما اذا كان صرف الكبر مثلا مائة وعشرين والصغير خمسين ودخلا على المئاة مائة اربعي الثلث والثلثين واما ما كان صرف الكبير مائة وصرف الصغير خمسين ودخلا على الثالث والثلثين في الربح والعمل فان ذلك جائز وقوله لانه

ويقرب هذا ان باب الوكالة اثر باب الشركة واعلم ان كل واحد وكيل عن صاحبه موكلا له فبشرط ان يكون كل واحد من الموكلين (ص) ولو لم يتباين عرقا (ش) يعني ان الشركة تلزم مجرد القول على المشهور وقال ابن شد مذهب ابن القاضى وروايته في المدونة انها تنص على ما قلناه فقولنا لا يضر في قولنا كذا قولنا كذا فعل كخطا المالكين والتعريفهما فلو اراد احدهما المفاضلة فلا يجاب الى ذلك مطلقا ولو اراد فصوص المال بعد العمل فينظر الخاكم كالقراض كذا يعني (ص) يذهبن او ورقن اتفق صرفهما (ش) هذا متعلق بتعريف يعني ان الشركة تلزم مجرد القول وتصح بالذهب وبالورقين اي اخرج هذا ذهبا والا تخرجه واخرج احدهما ورقا والا تخرجه وسواء التصديت السكة ام لا كما هي حكمة وحكمة ومجسدية ويريد بشرط ان يتفق صرفهما وقت المعاقدة ولو اختلفا فيه ذلك فلا يجوز بمختلف الصرف كذا نافي كذا وصفا ولو جعل من الربح لصاحب السكة بقد صرفهما لانه تقوم في العين والنقد لا يقوم واذا فسدت لاختلاف الصرف فلكل واحد راس ماله بعينه في سكة والربح بقدر وزن راس ماله لا على فضل السكة ولا يجوز الشركة بينهما ومسكوكا ولو قالوا ان كل من فضيل السكة وان ساهمتا جوده التبر فقولان وبعبارة اخرى اعتبر في الشركة بالقسدين الاتفاق في الصرف والقيمة والوزن والجودة والرداءة لانها مركبة من البيع والوكالة فاذا اختلف النقصان وزنا أدى الى بيع الذهب بالذهب متفاضلا او القصة بالقصة كذلك وان اختلفا جوده ووزنا أدى للدخول على التفاوت في الشركة حيث عملا على الوزن لان الجيد اكثر قيمة من الردي فقد دخلا على ترك مفاضلة قيمة الجيد على الردي والشركة قد بشرط التفاوت وان دخلا على العمل على القيمة فقدر صرفهما بالقيمة وذلك يؤدي الى النظر في بيع الذهب بالذهب وأفضة بالقصة بالقيمة والغناء الوزن لان معاد بيع النقد بجنسه هو الوزن وان اختلفا صرافعا المتبادرهما وزنا وجودة ووزنا وقيمة فان دخلا على الغناء متفاوت صرفهما فيه أدى ذلك الى الدخول على

تقوم في العين) اي كالتوم لان الصرف ليس يتقوم وقوله لا على فضل السكة الاولى اي يقول التفاوت لا على فضل الصرف (قوله في سكة) في معنى من (قوله ان كفضل السكة) اي لان قل (قوله فقولان) ظاهره على حد سواء (قوله والوزن والجودة) هو عين الاختلاف في القيمة لانه يلزم من الاختلاف في الجودة والرداءة الاختلاف في القيمة والحاصل ان المراد بالصرف ما يرى بين الناس تعاملهما به وبالقيمة ما يتوهمهما به اهل الخبرة والمعرفة ولا شك في تعاريفهما وان اتفقا في القيمة يتعين اتفقا في الوزن والجودة والرداءة وكذا العكس واما اتفقا في الصرف فلا يتضمن الاتفاق في القيمة ولا العكس (قوله لانها مركبة من البيع والوكالة) لا يفتي ان الموجب اتحاهم البيع الا ان البيع لا يفتي الا بشروط الاتفاق في الوزن فتأمل في وجه ما قاله الشارح (قوله لان معيارا) على هذا في اي وهو غير مترادف معيارا

التوفيقية والغالب غيبة قارية  
 فتحقيق قيمته يوم دخوله في ضمانه  
 في البيع دون يوم دخوله في  
 ضمان الشركة التي هو المخلط  
 (فولهوا قد مدت) كما في وقت  
 على تقاض الربح أو العمل (قوله  
 ما يبيع به العرض) لأن العرض  
 في الشركة الفاسدة لم يزل في  
 مآثره وفي ضمانه إلى يوم البيع  
 (قوله والحكم في الطعنين  
 كذلك) أي لأن الشركة كفتي  
 الطعنين فاسدة فيكون رأس  
 كل ما يبيع به طعامه ان عرف والا  
 ففقه يوم البيع (قوله ان لم  
 يحصل قبل ذلك خلط) قال  
 الناصر القاتلي والفرق بين خلط  
 الطعامين وخلط العرضين ان  
 خلط العرضين لا ينفيهما لا يقيز  
 كل واحد منهما بخلاف خلط

الطعام فإنه يفتقره إذا لم يتغير معه أحد هاتين الأخرتين ومثله يبيع العرض في الشوات (قوله يوم القبض) أي قبض  
المشتري للعرض والطعام وذلك لأن قبض المشتري بمثابة قبض أحد التريكين وبما قلنا فلا بد أن يبيع القاسم المذكور  
وقع من أحد هاتين الأخرتين (قوله أن خطا) هذا المعاهو شرط فيما فيه حق وتوفية وهو ما حصره كليل أو زون أو عدد وأما  
غيره فالضمان من كل منهما بمجرد العقد (قوله فهو شرط في الضمان) فقد تقدم أن هذا المعاهو شرط فيما فيه حق وتوفية وأما  
فقد عرفه الضمان منهما بمجرد العقد وقوله أي في المعهه هو أما القاسم فقد ضمان كل واحد من صاحبيه (قوله أن لا فائدة  
لألا الضمان) أقول إذا تأملت لا تجد كون هذا الكلام ظاهر الانها لا يقع مطلقا بمجرد العقد كان مما فيه حق وتوفية  
إلا فاقدي يظهر أن يقول أن هذا شرط في الضمان وإن كانت عبارة لا تدل عليه (قوله بان جعل الجميع المالكين الخ)  
جعل عجم هذه الصورة ليست من الخطأ الحكيم كما كانها ليست من الخطأ الحسي فحينئذ يكون ضمان صكيل  
وأحد من صاحبيه

وقوله أو يتصل الخ هذه تسلم الحكم فيها أو ما قبله واحده مقتضاه وأخذ كل مقتضاه له معج من غير الخلو قال عب  
وقد يقال كونه في حوزهما معا وفي بعضهما والضابط عند معج انه متى كانت الصرتان في حوز واحد فهو من الحكمي  
ومنى كانتا في حوزهما بحيث يتوصل كل واحد منهما للصرتين أو لا يصل أحدهما إلا مع الآخر فلا يكون من الخلط الحكمي  
كما أفاده بعض شيوخنا (قوله تحت بدأ أحدهما) ٤٨ أى بدون ثابوت لغير ما بعده وقوله ثانوية أى متدورقة (قوله المتألف)  
اسم فاعل أى ذى التلّف أى

من تلّف معناه فليس المراد انه  
هو الذى أنلف ويصح أن يقرأ  
اسم مقبول أى المتلّف ماله  
وقوله والا الخ المناسب  
يقول وقوله ان خلط شرط فيما  
فيه حق توفيقه ويكون ما بعده  
جاري على اسلوبه (قوله لان  
الخلط الحكمي الخ) المناسب  
ان يقول لانه لا يشترط خلط  
لا حسه ما ولا حكميا (قوله من  
غير تفصيل) أى لانه لا يعقل  
فيه التفصيل الا في حق المصنف  
فأراد بقوله من غير تفصيل انه  
لا يعقل (قوله ان لم يكن فيه حق  
توفيقه) أى اما اذا كان فيه حق  
توفيقه فمعناه من ربه وقوله  
لان الخلط الحكمي المناسب  
لانه لا يشترط فيه خلط (قوله  
فمعناه من ربه مطلقا) أى  
سواء كان التلّف قبيل الشراء  
أو بعده والموضوع انه يحصل  
خلط والا كان بينهما وقوله والا  
فمعناه منهما مطلقا كان التلّف  
قبل الشراء أو بعده (قوله أى  
وهل حكم عام) الاولى أن  
يقول وهل الحكم عام (قوله  
ان شاء الخ) هذا محل نققه والا

وجعلنا عليه قفلين سيد كل منهما مفتاح الآخر وجعل لكل منهما ذهبة في حصة  
وجعل لهما تحت بدأ أحدهما وفى ثانوية وأخرجه (ص) والا فالأنا من ربه وما اتبع  
بغيره فبينهما وعلى التلّف نصف الثمن (ش) أى وان لم يحصل خلط في المالين لا لحاصل  
حكايل بقيت حصة كل واحد يده المالك الثاني من ربه وما اشترى بغير التلّف بينهما  
أى على ما دخل عليه لانه اشترى بقصد الشركة بعد أن يدفع من تلّف ماله ثمن حصته  
فقوله وعلى التلّف أى من تلّف ماله نصف الثمن ان كانت الشركة بينهما على النصف ولو  
قال ثمن حصته لكان أشبه وقوله والا فالأنا من ربه بغيره بالذات كان فيه حق توفيقه  
كما قيد التلّف المدونة به والا فمعناه منهما لان الخلط الحكمي حصل وقوله فبينهما هذا  
اذ وقع الشراء بعد التلّف ويدل عليه قوله وهل الا ان يعلم التلّف الخ وما الشراء الواقع  
قبل التلّف فهو بينهما من غير تفصيل أى ان لم يكن فيه حق توفيقه لان الخلط الحكمي  
حصل والحاصل ان الشراء تارة يكون بعد التلّف وتارة قبله وفى كل امان بكون  
التأليفه حق توفيقه أم لا فان كان فيه حق توفيقه فمعناه من ربه مطلقا والا فمعناه  
منهما مطلقا (ص) وهل الا ان يعلم بالتلّف فهو عليه ومطلقا الا ان يدعى الاخذ لنفسه  
تردد (ش) أى وهل حكم عام وهو ان يكون المشتري بالاسم يعلم ان الا ان يعلم الذى است  
صرت به بالتلّف حين اشتراؤه فيكون له وحده بره وعنده وحده بضمه وان لم يكن  
علمه فبينهما ان شاء المشتري ادخل صاحبه وان شاء انفرده لانه يقول ولعل ان المال  
تلّف لم اشتر الا لنفسى وهو فهم ابن رشد والشركة ثابتة بينهما سواء علم الذى سلب صرته  
بالتلّف حين الشراء ولم يعلم به لكن ان لم يعلم فبينهما وبهذه تفرقة والتأليف بين أن يدخل مع  
المشتري وأن لا يدخل وبحل التضييع ما يدع المشتري الاخذ لنفسه فيقتصر به اتفاقا وهو  
الذى عند عبد الحق وابن تونس ترد لهذين الشيخين وحقة أن يقول تأويلان (ص)  
ولو غاب نقدا أحدهما لم يسد ولم يتجر لحضوره (ش) عند ما بالغة في جواز الشركة كما  
ان قوله ان لم يسد شرط فيه كما يقصد النقل كما في المواق والشارح وليست بمبالغة في  
لزمها والمعنى ان شرط جواز الشركة كما حيث غاب نقدا أحدهما أى او بعضه ان تقرب  
فبينه وأن لا يتجر الا بعد قبضه وهو امر ادب بالحضور فان بعدت عنه منعت الشركة  
وان كان لا يتجر الا بعد قبضه وكذا ان قربت عنه ولم يتجر قبل قبضه هذا ما يقصد النقل  
ثم ان مفهوم كلامه ان غيبة التلّف ليس كغيبة أحدهما فتكون كغيبة أحدهما  
مع البعد والمراد بالبعد ما كان على أكثر من كبريين فان قلت وقم في المواق والشارح

تقديم

فظاهر المصنف انه بينهما والحاصل ان حل الشارح يصيب النقة (قوله وبه) أى

وبعد العلم بالمعنى وعند العلم (قوله ولم يتجر) أى اتفق التجار اتفاقا منتهيا بالحضور (قوله وان لا يتجر الخ) أى دخلا على عدم  
التجربة ن دخلا على التجريم واما ان وقع مطلقا من غير دخول على تجر ولا دعمه فيكون بمنزلة ما اذا دخلا على عدم التجران  
الاصل في العقود العصة (قوله على أكثر من كبريين) الكافي أدخلت الثالث فكأنه قال والمراد بالبعد أن يكون على



لنصفه أربعة أيام وهذا تقرير أول وسأني تقرير آخر في كلام الشيخ كرم الدين (قوله تنقيح البعد) أي فهو مخالف لقوله ما كان على أكثر من يومين (قوله قلت الخ) أي وهو ما كان أكثر من يومين فلهذا انصاف ما تقدم (قوله ما يتبع فيه النقد بشرط) أي فإذا باع سلعة فغائبة على أربعة أيام فلا يجوز النقد بشرط (قوله وهذا ظاهر) هذا من كلام الشارح اعتماداً لكلام الشيخ كرم الدين ولا يتناقض ما تقدم لمن جعل المواقف على التقدير الأول لأنه لا يلزم من جعل كلام المواقف على الأول أن يكون مرضاه (قوله لا يذهب وورق) أعاد صرف الجوز لئلا يترجم أن الذهب والورق من كلا الجانبين مع أنه جائز كما هو لكن هذا الترهيب دفعه قوله فيصامروهم ما منهما (قوله لا اجتماع الشركة الخ) أي لأن الشركة هي بيع مال أحدهما بالآخر يقطع النظر عن كونهما مذهباً وفوضة وأما التصرف فهو بيع مال أحدهما بالآخر بالنظر بخصوص كون أحدهما فوضة والآخر ذهباً فإلّا الأمر إلى أن يبيع الفضة بالذهب هو الشركة والتصرف لكن يختلف بالاعتبار فإن نظر لكونه ٤٩ مالا يقطع مع النظر عن كونه خصوص ذهب فوضة فهو شركة وإن نظر

تقدير البعد بقوله جداً قلت لا مانع من أن يراد بالبعد جداً ما يتبع فيه النقد بشرط وقال الشيخ كرم الدين قوله لا يبعد أي جداً وانظر ما حد الغيبة البعيدة جداً والظاهر أنه ما كان على مسافة عشرة أيام ٨٥ وهذا ظاهر (ص) لا يذهب وورق ويطعم من ولو اتفقا (ش) عطف على يذهب أي أن أحد الشريكين إذا أخرج ذهباً وأخرج الآخر ورقاً فإن الشركة لا تصح بذلك ولو عمل كل واحد ما أخرجه له صاحبه لا اجتماع الشركة والتصرف كما أشار له في المدونة وكذلك لا تصح الشركة أيضاً أن أخرج هذا طعاماً وهذا طعاماً وكانا متفقين في الجنس والقدر والصفة وأولى إذا اختلفوا أشار المؤلف بالو تخلاف ابن القاسم في إجازتهما بالتفقين من الطعام قياساً على العيين ووجه المنع هو بوجه أظهر وهو عليه أقصر ابن الحاجب بأن فيه بيع الطعام قبل قبضه لأن كل واحد باع نصف طعامه بنصف طعام صاحبه ولم يحصل قبض لبقا به كل واحد على ما باع فإذا باعاً يكون كل منهما بائعاً للطعام قبل قبضه وهذا التعديل يجري فيما إذا حصل خايط الطعامين أيضاً لأنه يسفر طعام كل واحد في ضمان بالقيمة حتى يقبضه مشتربه وقبضه بأكمله وتقريره في عماد المشتري وما يقوم مقامها وهو منصفهما (ص) ثم إن إطلاقاً التصرف وإن شوبه ففوضة (ش) أي ثم بعد أن علمت حقيقة الشركة وصحتها إذا أطلق كل واحد من الشريكين التصرف لصاحبه بأن جعل كل واحد لآخر فوضة وحضوراً في بيع

خصوص ذهب وفوضة فهو صرف فان علفاً لكل رأس مال هو يقتسمان الربح لكل عشرة ذنان في دينار ولكل عشرة دراهم درهم وكذلك الوضعية وهذا إذا اتفق ما أخرجاه (قوله أظهروا الخ) الأوجه ثلاثة وقد ذكر الشارح الأظهر وذكره في غيره يقول الأول منهما أن ذلك من باب خلط الجيد بالردى فإنه من مالهما كما لا يخفى ذلك لأن الشركة كالطعام فتشاجر إلى المعاملة في الكيل وإلى اتفاق القيمة وهذا لا يكاد يحصل بل لا يخفى أن هذا التعديل الذي جعله أظهر منقول بالشركة

٧ شئ من طعام من أحدهما والدرهم من الآخر أو بطعام من أحدهما والعرض من الآخر وقد أجاز في الكتاب فلم يعتبر بيع الطعام قبل قبضه لأن يخرج الطعام باقية عليه حتى يبيع (قوله فإذا باع الخ) هذا من تنقيح التعديل (قوله لأنه يستمر طعام الخ) أي أن الطعام في ذاته يقطع النظر عن صورة الشركة يستمر في ضمان بالقيمة حتى يقبضه المشتري ولما قلنا يقطع النظر عن صورة الشركة لأنه في صورة الشركة الضمان بالخلط وأما في غير الشركة إذا باع له أحد بائعاً طعاماً بآدين ثم ضاع البعير فإن ضمانه من البائع لأنه في ضمان بآدين (قوله وقبضه بأكمله) هذا هو محط العلم فكأنه قال وهذا التعديل يجري فيما إذا حصل خلط الطعامين لأنه لم يحصل فيه قبض الطعام بآدين بغيره أو كرهه والمراد بالقبض في قولهم يلزم عليه بيع الطعام قبل قبضه القبض بالكيل وتقريره في أوعية المشتري ولما قلنا انحط التعديل ما ذكرناه الذي يعقل في الشركة وغيره أو أماناً فلا كعلم (قوله أو ما يقوم مقامها) أي كأن أخذ أوعية البائع وتصرف فيها البتة (قوله فافوضة) بفتح الواو كما قال شيخ الإسلام أو بكسرهما كما قال ابن حجر وهو خبر ميمد المحمدي أي فهي شركة مفوضة وبالجملة جواب الشرط لأن جواب الشرط لا يكون مقرراً وصحت بذلك تنقيحاً من كل منهما المال لصاحبه أو لشركه مع ما في الأخذ والعلم من قولهم تفاوض الرجلان في الحديث إذا شرعاً فيه (قوله بأن جعل الخ) المقول محمد ذوق أي بأن جعل التصرف في ذلك شريكاً به أو قال لا شريكاً فيه من على ذلك فلا تكون من شركة المفوضة فيحتاج كل منهما لما راجد صاحبه كما يستفاد

عن عبارته وقال بعض الاشياخ ان هذا من شركة المقايضة أى يدل له قوة وان شرطاني الاستبداد فنعنا ولكن في ابن تاجي  
 بدين معرفة أن قول كل تصرف مقصود من عليه قولين في كونها مقايضة أولا (قوله فيما قبل المبالغة) وهي الأنواع وما بعد  
 المبالغة فهو نوع واحد وهذا بخلاف ما إذا اذن سيد لمعدي في بيع نوع فانه يكون كوكيل مفوض في ذلك النوع وغيره  
 والشركان الناس لا يعاون اذن سيد في نوع فلو بطل فباعه ما اذهب مال الناس باطلا بخلاف الشريك المفوض في نوع  
 فليس فيه ذلك (قوله أى تسمى بذلك) ٥٠ أى تسمى مقايضة خاصة (قوله بضاعة) أى بان يدفع دراهم لشخص ذاهب  
 للسودان لاني له بعد مثلا (قوله)

وشر او اكثر وغير ذلك ولو كان الاطلاق المذكور في نوع واحد من أنواع التجار كرتق  
 فهي مقايضة عامة فيما قبل المبالغة او خاصة فيما بعد ما في ذلك النوع أى تسمى بذلك  
 كما في المدونة خلافا لمن سمي الخاص من نوع عنانا (ص) ولا يشهد انفرادا احدهما  
 بشئ (ش) يعنى ان شركة المقايضة في ذلك النوع لا يشهدا انفرادا احدهما الشريك  
 بما يعمل فيه نفسه على حدة اذا استعمل في عمل الشركة (ص) وله ان يشترع ان  
 استأنف به أو خف كاعادة آفة ودفع كسرة ويضع و يقرض و يودع لعذر والا فحين  
 ويشارك في معين و يقبل و يولى ويقبل المعين وان اى الآخر و يقرضه لى لا يعم عليه  
 ويبع بالدين لا الشراء (ش) يعنى ان احدهما يملك المقايضة يجوز له ان يغراذن شريكه  
 أن يشترع بشئ من مال الشركة من هبة و هبة و هبة و هبة و هبة و هبة و هبة و هبة و هبة و هبة  
 لعرب الناس في الشراء منه وكذلك يجوز له ان يبيع بشئ حقيق من مال الشركة ولو  
 كان بغير استئلاف كاعادة آفة كما عاون ودفع كسرة قائل ان شره ما و هبة ما و هبة ما و هبة ما  
 دابة و الكثرة والمدة بالنسبة لمال الشركة وكذلك يجوز له ان يضع من مال الشركة أى  
 يدفع مالا لا يشتريه بضاعة من بله كذا كان باجراما لا لكن ان كانت باجر تسمى  
 بضاعة باجر وكذلك يجوز له المقايضة أى يدفع مالا من مال الشركة فراضا لشخص يعمل  
 فيه بجزء من ربحه معلوما وقيد القعى كالاتمها بما اذا كان المال واسعا يحتاج فيه الى  
 مثل ذلك وكذلك يجوز له ان يودع مال الشركة لغيره كزله في محل خوف بغير اذن شريكه  
 فان أودع لغيره و زولف المال فانه يضعن وسواء كان المال واسعا لم لا فقيده العذر يرجع  
 للادعاء فقط كما في المدونة وكذلك يجوز له ان يشارك شخصاً في شئ معين من مال الشركة  
 بغير اذن شريكه والمراد بالمعين أن يشاركه في بعض مال الشركة كبحث لا يقول بدين يشاركه  
 في مال الشركة ولو شارك في ذلك البعض مقايضة ويجوز له ان يقبل من شئ عامه هو أو  
 شريكه من مال المقايضة بغير اذن شريكه لا كل ذلك بل من صاحبه وكذلك يجوز له ان  
 يولى غيره سلعة مشتركة اها هو وصاحبه باو قع البيع بغير اذن شريكه ما لم يكن هبة  
 فكذلك كالمعروف لا يلزمه الا ما جريه تنها للتحارة والازمة قدر حصته منه و اقلته خوف  
 عدم الغرم ونحوه من النظر وكذلك يجوز له ان يقبل سلعة ردت عليه او على شريكه

من مال الشركة الخ متعلق بشاركة  
 هذا وظاهر النقل أى يشارك  
 من مال الشركة فى مال معين  
 بدين مثلا ويقتضى ان متعلق  
 معين أى معين من مال الشركة  
 قد يكون المراد بالشئ المعين  
 الثلاثين بشاركة مثلا (قوله ببحث  
 لا يقول) هذا المصطلح المراد أى ان  
 الجواز اذا كانت لا يقول الخ  
 وقصد الشارح التوفيق بين  
 النصين الذين وهما في المذهب  
 فالتص الاول قال ان الشركة فى  
 المعين جائزة والنص الثانى  
 لا يجوز فى المقايضة فظاهر الاول  
 ان المراد معين فقرة مقايضة فاما  
 الشارح ان المراد بالمعين هو  
 الذى لا يقول يده ولو كان موقفا  
 وان المراد بالمقايضة الجولان  
 فلا يشاق الله اذا شاركه مقايضة  
 من غير جولان جاز فاتفق الثمان  
 فاذا شاركه غيرهما ووقع على منهما  
 الثلاثين بشاركة مثلا  
 زيد اخذ الثلاثين من السبعين  
 وشارك بكر و دفع بكر ثلاثين

ايضا واشترط ان يشاركه في جولة الموضع اما مال الشركة الثالثة في موضع مال الشركة الاولى وان اراد اوضع بعين  
 الشركة الذاتية في الموضع الاول منع (قوله ما لم يكن هبة) اما ان كان هبة اما ان اشترى سلعة بعشرين وكانت قيمته الثلاثين ثم انه  
 ودها لغيره بعشرين فانه يجوز ان كان الاستئلاف وان لم يكن للاستئلاف فانه يفرغ خمسة الاخر لانها نصف ما حابه (قوله  
 الاماجرية تنها) أى قصد الاستئلاف (قوله وكذلك يجوز الخ) اقبل التفرق والموت فان اقر بعد ما فاقى في قوله وان اقر  
 واحد بعد تفرق اوسوت فهو شاهد في غير نصيبه ومفهومه يدين كعشرين ودية اخرى لانه اذا كان اقر اربعين لغيره بدمه شريكه  
 معمول لا يفاخرى ما لم يكن فيه تعمير ذمته وهذا اذا شهدت ذمة باسأل الودية والافهوا شاعلمطلقا حصل تفرق اوسوت  
 ألا رجحت كل واحد من الاثنين كونه عبدا فان قلت باق الله ليس لهما الشراء بالدين فلا يتصور اقرار احدهما به قلت باق

ان لاحدهما شرط معلومة فبعضها بالدين بالذن صاحبه اه فان قلت اذا اشتراها بالذن صاحبه صار مالها بالدين فكيف يقال بقر  
 بدين قلت يجعل على ما اذا انتى صاحبه الاذن وأقام الاسترخية على اذنه بالشرهه فيقر الا بان الدين باق على الشرهه (قوله  
 وأما الشرهه بالدين في شيء غير معين) اما ان كل معينان عقد الشرهه على شراء الكتاب الفلاني الذي مع زيد بن موشل كبعده  
 شهر فانه يجوز بالدين شرهه وأما صورة الشيء الغير المعين بأن يعقد الشرهه على ان يذهب للسوق ويشتري ما يريد انه في  
 السوق بنش مؤجل في ذمتها فهذا غير جائز والمحال ان غير المعين لا يجوز ٥١ شرهه بالدين مطلقاً وأما المعين فيجوز بالذن  
 شرهه كما افاده شب وعب

والفرق بين البيع بالدين والشرهه  
 به ان البيع بالدين فيه زيادة  
 وجه لهما لاجل الاجل بخلاف  
 الشرهه فان فيه الزيادة عليه  
 (قوله وبعبارة لا الشرهه) أى  
 ولومعنا اذا كان بغير اذن  
 شرهه وأما باذنه فيجوز بشرط  
 أن يكون مأتملاً به أحدهما  
 لصاحبه مثل ما فصل به الاخر  
 ففصل على الشارح على غير  
 صورة الجواز (قوله لان ضمان  
 الدين من المشتري) أى واذا كان  
 الشرهه بالدين في ضمان المشتري  
 وشاركه الاخرى الربح فقد  
 اكل غير المشتري ربح ما لم يضمن  
 وباقي تحقيق ذلك (قوله ان قبول  
 العبد) أى عقده وقوله وعقده  
 أى عقده مع سيده على العتق  
 وقوله يتوقف على الخاى ان تصرف  
 العبد يتوقف على اذنه سيده ولا  
 يفتى ان الاخر سيده فتصرفه  
 الذى من حله عقده المذكور  
 متوقف على اذنه الاخر (قوله

بعبعبا اذن شرهه وكذلك يجوز ان يقر بدين من مال الشرهه لمن لا يتهم عليه ولازم  
 ذلك شرهه وأما اقرا لمن يتهم عليه فانه لا يجوز كالسديق الما لطف وما اشبه ذلك  
 وكذلك يجوز ان يبيع بالدين أى يبيع بدين معلوم الى اجل معلوم وأما الشرهه بالدين في  
 شيء غير معين فلا يجوز لاحدهما ولا لهما لانهم شاركوا في ذم وبعبارة لا الشرهه لا لاياكل  
 شرهه ربح ما لم يضمن لان ضمان الدين من المشتري (ص) ككتابته وعق على مال واذن  
 لعبد في تجارة او مفادضة (ش) تنبيه في المعنى أى ليس لاحدهما أن يكتب عبداً  
 عبداً للتجارة بغير اذن شرهه كما نظروا الى ما ائتمنوا وكذلك لا يجوز لاحدهما أن يعق عبداً  
 من عبده التجارة على حال من هذا العبد ولو كان كثر من قيمته لان اخذه منه من غير  
 عتق وأما ان كان من اجنبى مثل القبة فاكتر جاز كبيعها والفرق بين مال العبد والاجنبى  
 ان قبول العبد وعقده يتوقف على اذنه الاخر فله المنع بخلاف الاجنبى قال الشارح  
 وينبغى أن تراه الكفاية لغيران شاذية الحرية وعليه قيمة نصف شرهه ويبقى مكانها فان  
 وفى والاجمع رقيقاً وكذا ينبغى ان يتخذ عتقه ويلازمه بشرهه قيمة نصفه كعبد مشترك  
 وكذلك لا يجوز له أن ياذن لعبد من عبده الشرهه في التجارة بغير اذن شرهه لانه رفع الحجر  
 عنه وكذلك لا يجوز له أن يشارك اجنبى بشارهه كمفاوضة بغير اذن الاخر لانه يملك منه  
 للشرهه في مال الشرهه لا الاخر بغير اذنه والمراد بالمفاوضة هنا أن يشارك في مال الشرهه  
 من يتجول به معه فيها وليس المراد بها المعنى المتقدم (ص) واسئله اخذ فراض ومستهبر  
 دابة بلا اذن وان للشرهه وعبر بوجوبه بالربح والشرهه الآن يعلم شرهه بتعديده بالتعريف  
 الوديعه (ش) يعنى ان أحدهما يركب المفاوضات اذا اخذ من آخر مالا ولو بالذن شرهه يجعل  
 نفسه على وجه القراض فان اخذ يستقل بالربح والخسر دون شرهه لان المقارضة  
 ليست من التجارات وانما هو اجيراً بربحه فله ان يشارك شرهه وكذلك يستبد أحدهما  
 اذا استعار منه دابة بغير اذن الاخر ليحصل عليها وله ان يشاركه بالخسران فله ان يشاركه  
 شيء على شرهه في حاله بقوله كنت استأجرت فلا تضمن وبالربح وانظر هل معناه  
 انه طالب شرهه بما سويه من كرامات أن لو كانت مكرهة من الغير لكن ليس هذا راجحاً

كعبد مشترك) أى بين اثنين بدون تجارة فاعتقه أحدهما (قوله وليس المراد بها المعنى المتقدم) أى المشار له بقوله فيما تقدم بان  
 جعل كل واحد لاخر شريكاً وحضوراً في بيع وشراء أو كراهة وغير ذلك (قوله وعبر بوجوبه) أى عتده واعتددها كما هو ظاهر  
 (قوله الا ان يلم شرهه بتعديده) وأجل العلم بالشرهه ان الأخر يرضى شرهه كماله كان أو لا ان الرضا يستلزم العبدون العكس  
 (قوله ليحصل عليها ولا يشاركه) لا يفتى انه اذا استعارها فليست بالربح والخسر سوا استعارها بالذن شرهه كما افاده  
 استعارتها بغيره بالشرهه وأما ان استعارها بالذن شرهه فالربح والخسر بينهما (قوله لكن ليس هذا راجحاً) في كلام  
 عب الجزية وكن في محنتي تت رده حاصلاً أن قول المصنف بالربح والخسر يوجب لكل منهما نصيبه في الاستعارة المصير  
 فقلت لا ربح أى ويكون المستعير على هذا الطالب على صاحبه

(قوله رفع الامر الى قاض) اي حثني لكونه انذاك كان الحماكم حثيما في ايام ابن القاسم (قوله لكن بعد نص المدونة الخ) فيه ان ذلك انما هو في اختصاص ابي سعيد ٥٢ واصل النص وان استعار ما يصح عليه فهذه اقبل لان يقول بالا كاف

او المراد به ما نشأ من خصوص الحال كان يصلح عليها لساعة الشر من محل الى محل آخر  
فصل ربيع آخر بربب الحل لكن هذا متوقف على نص واستشكل ايضا تقسيم النسر  
بما صرنا به ان تلقى بتعديده فلا فرق بين الاذن وعدمه وان لم يكن بتعديده فلا ضمان  
عليه لاننا بما لا يغاب عليها واجب بانه رفع الامر الى قاض يرى ضمان العارية مطلقا  
فحكم بالضمان او يحصل على ما يغاب عليه كالبرذعة والا كلف وشبهها كما قاله  
سديد لكن بعد نص المدونة على ان الدابة هلكت في ابي يتأني هذا التأويل وقيد  
عدم الاذن في الاستعارة وعلى هذا فرجع القراض مطلقا لما قارض سواء اذن له ام لا  
نظر الى انه لما اذن له وحصل فكانه تبرع به بالعمل ومفهوم بلا اذن انه لو اذن له لم يكن  
الحكم كذلك مع انه اذا استعاره الغير الشر كالا لفرق فيه بين الاذن وعدمه فلو قال  
ومستعارة للشر كالا بلا اذن كان احسن والجواب ان الواو للعالم وان المفهوم فيه  
تفصيل وكذلك يستبعد احدهما اذا اقر بوجوبه عندهما وعند غير اذن شر بكم بالنسر  
والربح فيما الا ان يعلم شر بكم بتعديده ويرضى بالهجرة بما يتبعها فالمرح والشرح ان  
علما ومقتضى كلام المؤلف ان العلم بالتعدي في غير الواو يبعد ولا يكون متعلما  
بالقراض الا ان كان يشغله عن العمل في مال الشر ك(ص) وكيل وكيل (ش) كل منون  
مقطوع عن الاضامة والمعنى ان كل واحد من الشر بكم وكيل عن صاحبه في البيع  
والشرع والاشد والعلم والكبر او الاكثر او غير ذلك وبطلان كل واحد منهما بايع  
معاملة الا نحر من استحقاق وريثه في الفاء في قوله (ص) فيرد على حاضر لم يتول  
كالغائب ان بعدت غيبته والانتظار (ش) للسببية اي فيسبب ان كل واحد وكيل عن  
الاخر برؤا جسد الصب على الشريك الحاضر ما تولى يمشي بكم ان غاب المتولى  
للبيع غيبة بعسبة كعشرة ايام مع الامن او اليومين مع الخوف والرد على الشريك  
الحاضر كرد المصيب على بائعه الغائب المشار اليه في خبر النقص بقوله ثم قضى  
ان ثبت مهدة مؤرخة وصحة الشراء ان لم يخلف عليه ما ومفهوم ان بعدت غيبته انه لو  
قربت غيبته لا يرد على شر بكم الذي لم يتول واولى اذا كانا حاضرين وانما يرد على المتولى  
لانه اقدم بهما المبيع ومقتضى كون كل وكيل عن الاخر انه لا يستتر غيبة البائع في  
الرد على غير البائع فليس وكلا صرحا بقوله وكيل اي كوكيل وبعبارة لان الشر كالا  
لناسوا الوكالة لان الموكل اقام الوكيل مقامه ولاما لا في المبيع ولما الشريك فقد  
أقام شر بكم مقامه فيما يخصه وما تصرف فيه البائع له فيه حصه وغيره وكيل فيها  
فكان الاصل ان لا يرد على غير متولى المبيع لان الردي عليه يستلزم رد ملك الغير لكن  
اعتقر ذلك في غاب غيبة بعسبة للضرورة ولان يدهما واحدة ولا يقال على هذا كان

(قوله وقيد) حيثما وقيد وقوله في  
الاستعارة خبر (قوله وان  
المفهوم فيه تفصيل) فيقال  
مفهومه انه اذا كان باذن ان  
كان اغير الشر كالا استقل بالربح  
والنسر والابان كان للشر كالا  
لا يستقل (قوله ويرضى) هذا  
قد لا يستقل كما هو النقل (قوله  
الا ان كان يشغله عن العمل الخ)  
وهو ظاهر حيث اخذت بنفسه  
اذن شر بكم واما باذنه فليس  
بتمه وان اشغله عن عمل الشر كالا  
لانه كانه تبرع به بالعمل (قوله  
والهطاه) اي الاعطاء والادوم  
فص اخذ (قوله ان بعدت  
غيبته) اي الغائب المشبه  
لا انتميه والرد بعدت مسافة  
غيبته انما اراد به بعد المسافة  
وان لم تطل فاعلمه فيما انتقل اليه  
بما قد يوجه المصنف ويوجه انه  
ان بعدت غيبته في محل قريب  
انه يرد على الحاضر وليس كذلك  
والقريسة كاليوم ونحوه قال  
ت عن اي الحسن وما بين  
البعيد والقريب من الوسائط  
يرد على ما قارب القرية وما قارب  
البعيد اه وقال عجم عن  
بعض التقارير الستة ايام والسبعة  
لها حكم القريب وما فوق ذلك  
حكم البعيد وقول الشارح  
واليومين مع الخوف فيبذلها

بدون الخوف من القريب (قوله لانه اقدم) اي اعلم باهر المبيع (قوله فليس وكلا) يعني  
(قوله لان الشر كالا) كانه تعديل لقوله اي كوكيل اي ليس بوكيل حقيقة (قوله وما تصرف) في قوة التعديل (قوله رد ملك الغير)  
اي الذي هو البائع ثم اقول في ذلك شي لا نقول ان الحاضر وكيل عن الغائب (قوله ولا يقال على هذا) اي على هذا التعديل  
وهو ان يدهما واحدة والمتناسب ان يقول وعلى هذا فنكون قد قولوا كان البائع حاضر لان هذا قضية تكون يدهما واحدة

(قوله حصته غير مقبرة) اقول غسمية كون بينهما واحدة انه لا فرق بين كون ٥٣ حصته مقبرة او غير مقبرة وقوله ولكل اجر

يعني أن يرده على غير البائع حصته مع حضور البائع اذ انما نقول حصته غير مقبرة (ص)  
والريح والخسر بقدر المالكين (ش) يعني ان مال الشركة اذا حصل فيه ربح او خسارة  
فانه يقضى بين الشريكين ويوجب على قدر المالكين من تساوي وتفاوت ان شرط ذلك استسا  
عنه ومثل الريح والخسر العمل فانه يكون على حسب المال (ص) وتقسيد بشرط  
التفاوت ولكل اجر عمله الآخر (ش) يعني ان الشركة تقسدا اذا وقعت بشرط التفاوت  
في الريح كما لو اخرج أحدهما عشرين مثلاً والاخر عشرة بشرط التساوي في الريح  
والعمل فان وقع ذلك وعثر عليه قبيل العمل فان عقد الشركة يفسخ وبعد العمل يقسم  
الريح على قدر المالين فيرجع صاحب العشرين بقاضل الريح وهو سدسه ويترفعه من  
صاحب العشرة ان كان قبضه لمكمل له لئلا يرجع صاحب العشرة بقاضل عمله  
فما أخذ سدس اجرة المجموع وكان المؤلف اطلق اجر العمل على حقيقةه وبجانه  
لحقه بقية الاجرة التابعة للعمل وبجانه الريح التابع للمال وسهل له هذاقرة قوله ولكل  
دلائمه على الجانبين اى كاهم وكذلك تقسدا الشركة اذا استوى المالكان بشرط  
التفاوت في الريح (ص) وله التسرع والسلف والهبة بعد العقد (ش) يعني ان احد  
الشريكين يجوز له ان يتبرع على شريكه بعد عقد الشركة بشئ من الريح والعمل وكذلك  
يجوز له ان يسلفه شئاً او يهبه شئاً بعد عقد الشركة بشئاً على ان الاخر للعقد وليس  
كلا واقع فيها او عطف القربة على التبرع من طرف الخاص على العام او يهمل التبرع على  
انه في الريح والعمل والهبة من غير ذلك ومعهوم بعد العقد انه ليس لذلك قبل العقد  
امافي السلف فظاهر وامافي الهبة والتبرع فلان ذلك كانه من الريح فيكون قد أخذ  
أكثر من حصته وقوله التبرع اى لشريكه وامالا جني فتدعى في قوله التبرع ان  
استأنف اليه او خسر الضمير في راجع لكل من قوله ولكل اجر عمله الآخر (ص)  
والقول لمدي التلف والخسر او لا خلا في ولدي النصف (ش) الشريك امين في مال  
الشركة فاذا كان يداً أحدهما شئ من مال الشركة فقال تلف ما سدى كلا او بعضا او  
خسرت قيمه فانه يصح بين ان اتهم ولو كان غير متهم في نفس الآخر لم تقم عليه حصة  
كدهوى التلف وهو في رقة لا يثبت ذلك فيها فيسأل اهل الرقة فلم يعلم ذلك احدهم  
او يدعى الخسارة في سبعة اهل ذلك فيسألهم تسعها ويخوذ ذلك وكذلك قبيل قول احد  
الشريكين اذا اشترى شئاً بناسبه من مال كل والمشرى والمبشر انه اشترا لنفسه وما  
اذا اشترى عروضا وعقارا وحبوا وقال اشترى بنسبه لنفسى فانه لا يصح في ذلك  
ولشر بكمه الدول فيه معه ولو حذف المؤلف الاكثراوى ويكون عطف على التلف  
وامامع ثبوتها فهو عطف على لمدي التلف يحذف مضاف اى والقول لمدي أخذ لائق  
له وهو خاص بالما كور وشيخ وكاهم واذا مات أحد الشريكين فارادت الورثة المفاضلة  
من شريكه وقالوا اثرا الثلثان وقال الشريك بل المالكين وبين مورثهم على التصف  
فاقول في ذلك قول مدي النصف وقوله (ص) وخلا عليه في تنازعهما (ش) معناه انه  
اذا ادعى أحدهما ان المال يثبت على التصف وادعى الآخر انه على التفاوت وكانا

عليه اى وعلى كل لا تخبر عمله  
اى على الآخر (قوله اى كاهم)  
اى الدلالة على الجانبين كما مر اى  
في الحل (قوله بعد العقد) فظاهره  
ولو اثر متباين على ان الاخر للعقد  
ليس كالأول فيه (قوله انه ليس له  
ذلك قبل العقد) وامافي العقد  
فبجانه الواقع قبلها بالنسبة للتبرع  
والهبة وامافي النسبة للسلف  
فبجوز في العقد ان يكون  
للكسيرة المشتري وحاصل ما في  
عب ان غير السلف يمنع في العقد  
وقبله وامافي السلف فيمن قبيل  
العقد لانه في فصل بين ان يكون  
ذاصيرة ولا فظاهر ان السلف  
فيه التفصيل مطلقا في العقد  
وقوله وفي شرح شب ثمان مثل  
السلف بعد العقد السلف فيه  
ان لم يكن لكسيرة المشتري  
يلبس ما ياتي فلو حذف قوله  
والسلف اى كاهم فظاهره وان  
السلف غير المشتري جاز الالكسيرة  
المشتري لسر عناية وجهه عليه من  
ان السلف في العقد ليس بمنع  
مطلقا (قوله لمدي التلف الخ)  
التلف ما فاشا لآخر تحريك والخسر  
ما فاشا من تحريك (قوله ولمدي  
النصف) لو قال المصنف والنصف  
كفاهم ويكون معطوفا على التلف  
وايهام العطف على لائق بعينه  
(قوله شئاً بناسبه) اى ورتاب  
عمله (قوله وما اذا اشترى عروضا  
او عقارا) اى او ما كولا او  
مشرى باليدين به (قوله وما

مع ثبوتها) اى ان يقرأ آلتهم فاعل ولكن قرأته بالمصدر ان نسب بقوله وللأثر (قوله والقول لمدي أخذ لائق) وهذا  
خاص بما يليق به ويعمل به من اللباس والطعام والمال واليون والعقار وما لا يليق به من القباس والطعام فلا يكون القول بقره

حين فان القول قول مدعى النصف ومحمد لان عليه عند التنازع ربحه بعد ايمانهما وعلى  
 حبل الاول على ما اذا مات أحدهما والثاني على ما اذا كانا حين يقتضى التكرار (ص)  
 ولا يشترط فيه ما إذا مات أحدهما وليت على كثرته وان قالت لا تعلم تقدمه ولو ان شهد  
 بالمقاوضة ولو لم يشهد بالاقراء بها على الاصح (ش) معطوف على ما عطف عليه لاخذ  
 والايم مقوية اي واقول لدى الاشتراك المعنى ان الشكركة اذا انعقدت على المقاوضة  
 فادعى أحدهما على شريكه فيما يده انه لشركه واذا ادعى الآخر الاختصاص فان القول  
 قول من ادعى انه لشركه ان شهد الشهود بانهم معا يصرقان في حرف التجارة تصرف  
 المتقاضي ومن ولو لم يشهد وعلى اقرارهما بالمقاوضة الا ان تشهد بيعة لدى الاختصاص  
 على ايمته او حبه فانه يخص به ولا يكون للشركه لان الاصل عدم خروج الاملاك من  
 اربابها وسواء قالت البيعة ان ذلك سابق على المقاوضة فانه لا يفاضل عليه او قالت  
 لا تعلم على المقاوضة سابقة على الاثر او هو سابق عليها فانه يخص في الحالتين واخرى لو  
 قالت تعلم تأخره عن المقاوضة فالصواب اسقاط ان من قوله وان قالت الخ يكون الاثر  
 للمال لان ما قبل المراجعة فامد لانها اذا قالت تعلم تقدمه كان للشركه كما لم تشهد به لم  
 يدخل في المقاوضة بان تقول وعقد اعلى الاخراج وقوله وان قالت الخ راجع للمستغنى  
 وقوله ان شهد بالمقاوضة راجع لما قبل الا فهو شرط في قوله ولا يشترط فيها ما إذا مات أحدهما  
 واشترط بقوله ان شهد بالمقاوضة عن الاقرار بالشكركة اما الشهاده بالشكركة فمكشاهة  
 بالمقاوضة (ص) ولتيم بيعة باخذ ما لم اشهد بمائة اشهد بمائة اشهد بمائة اشهد بمائة  
 (ش) يعني ان احد الشريكين اذا اخذ من مال الشركه مائة وكان صاحبه اتمه عليه بها  
 عند اخذها بيعة مقصودة للتوفيق ولم يوجد عنده بعد صوته وادى اتمه باقية عند شريكه  
 الميت وقالت ورثة الاخذ ردها فالاصل بقاؤها عند من اخذها والقول لمن اقام البيعة  
 سواء طالت المدة او قصرت وكذلك الاصل بقاؤها عند من اخذها ان لم يشهد به عند  
 الاخذ لكن قصرت المدة من يوم اخذها الى يوم موته بان قصت عن سنة قال بعض  
 ومضى السنة انما يبرئه اذا كان يصرف في المال وان علم انه لم يصل الى المال لم يبرأ ولو  
 طال الزمان ولا فرق بين بعض المال وكامله فقوله باخذ ما لم اشهد بمائة معمول لبيته وقوله اتم الخ  
 معمول للقول ولما كان قوله لبيته منتهى الملا لا يكون اتمه له عند الاخذ ولا احتياج  
 الى قوله ان اشهد به عند الاخذ فالصواب زيادة مهر في قوله ان شهد به عند الاخذ من  
 باب اتمه ربا حتى تؤذن باشتراط كونها مقصودة للتوفيق وهي التي اتمه بها خوف  
 دعوى الرد لا في لانه يقتضى اتمه الو كانه على سبيل الاتفاقى يكون وليس كذلك  
 والعبد والمنتصبون للشهادة كهدايا القاضي محجوز على التوفيق حتى يثبت خلافه  
 وكلام المؤلف فيما اذا كان الاخذ مينا كمالى المدونة وامالو كان حيا فان اقر واضع وان  
 انكر فقامت عليه بيعة لاخذ فلا يقبل قوله بعد ذلك انه ردها الى الشركه لتكذيبه  
 نفسه بانكاره الاخذ (ص) كدفع مدق عنه في انه من المقاوضة الا ان يطول كسنة  
 (ش) لتشبهه في ان القول قول المدعى والمدعى الميت هنا المدعى وفي السابقة هو الاخذ والمعى

(قوله يقتضى التكرار) ويقتضى  
 ايضا ما ورد به انه يجعل الاول  
 على ما اذا سكت التنازع  
 بين ورثة الاثنين والثاني على  
 التنازع على ما اذا كانا حين او  
 يجعل احدهما على التنازع في  
 المال والثاني على التنازع في  
 الربح (قوله ان شهد بالمقاوضة)  
 او ان شهد بوقوع الشركه  
 على المقاوضة (قوله واشترط الخ)  
 هذا احد اقوال الثلاثة ثانيها ان  
 الشهادة بالشكركة فقط او على  
 الاقرار بها لا يقتضيان الاشكال  
 ثالثها يقتضيانا فاقصروا الشارع  
 على القول المفصل لكونه براء  
 المقتضى منها (قوله ان اشهد بها عند  
 الاخذ) لا مقصود به لان الاشهاد  
 بعده كذلك وقوله مقصودة  
 للتوفيق هي التي يشهد بها خوف  
 دعوى الرد (قوله معمول للقول)  
 اي المقدور بالعطف والمداول  
 عليه ايضا بلا مغمى ويصح كبر  
 ان على انها مقول القول وبهتها  
 على تقديرى قبل انما (قوله فان اقر  
 فواضح) اي تقبل دعواه الرد  
 وان قصرت المدة لانه ادعى مدالم  
 يشتم حيث قبض بغرضه ادعى  
 الوجه المذكور سابقا كان يصل  
 للمال والام يقبل قوله ولو طالت  
 كعشر سنين

(قوله وقال الشريك الخى بل من مالى) كنت تاركه عنده هذا وما قاله الشارع غير مطابق للنقل والمطابق له ان الزوج يدعى انه من مال المفاوضة وانعده لها والدفع يدعى ان من مال نفسه فيقبل قول الزوج ان من المفاوضة ولا يقبل قوله انه رده للمفاوضة الا ان يطول ما بين الاخذ والمنازعة كسنة فالقول قوله انعده لها مقبوضة وبهذا اتم انه لا يصح غشبة المفسد على هذا الا بتقديرى عبارته فاعت (قوله الابينة بكارثه الخ) هذا جار فضا اذا كان المدعى ان من المفاوضة الزوج (وقوله مستثنى من قوله الا ان يطول) اى مستثنى من ما هو عليه وهو عدم الطول (قوله كسنة واياته) ٥٥ اى ابن عمه واقرق بين كونه معرزا ام لا وقوله اذا كان معرزا اى فاذا اقره فى العدالة وقوله ومنه صدقته الملائف اى تصحيح شهادته اذا كان معرزا فى العدالة (قوله فان يتساوى فان كل واحد الخ) فى حج وتبعه عب خلافه فتبقى عنده ولو اختلف نصيبهما فى المال اى فى النفقة على التقس

واما على العيال فلا بد من التساوى فى المال (قوله ان يتساوى او يتقارب فى النفقة والكسوة) وهذا على طريقة ابن عبد السلام واليه يشير قوله بعد ابن عبد السلام الخ وفى حج وتبعه عب ترجيح خلافه قالوا عنه انه وان لم يتقارب نفقة كسوة وقوله ان تقارب نفقة (هذا على طريقة ابن عبد السلام لانه راجع للنفس فعلى هذا قول المصنفان تقاربا راجع لما قبل الكسوة وما بعدها (قوله والسعر متقارب) هذا على طريقة القاضى وفى حج وتبعه عب وهو الراجح خلافه وهو الالفه ولو اختلف السعر اختارفا بينا (قوله بان كسرت عيال

ان احد الشريكين اذا دفع عن شريكه مائة فى صدق زوجته ومات الدافع فقامت ورثته على الشريك الخى وطلبوا نصيب ايهم فبيد انعم عنه من صداقه وقالوا الله مال الشركة وقال الشريك الخى بل من مالى فان القول قول الورثة انهم من مال الشركة الا ان يطول الزمان من يوم دفعه الى يوم موته كسنة فلا يقبل قولهم وتكون من مال المدفوع عنه وقوله الا ان يطول الخ راجع لهذه والمقابلها وقوله (ص) الابينة بكارثه وان قالت لانهم (س) مستثنى من قوله الا ان يطول كسنة اى الا ان يكون المدفوع عنه الصداق شهادته ببنه ملك المال المدعى انه من مال الشركة من ارث ونحوه فانه يقتضى ذلك على ما شهد به البينة ويختص به المدفوع عنه وان قالت البينة لانهم تقدم الارث على المفاوضة ولا تأخر لان الاصل التاخر واخرى اذا قالت لم تأخر عن المفاوضة وما قيل هنالك فى قوله ولا تأخر لانه قوله وان قالت لانهم تقدمه ليهن الصواب يقال هنا (ص) وان اقر واحد به فتنقروا او موت فهو شاهد فى غير نصيبه (س) يعنى ان الشريكين اذا اقر قاطن واحد منهما بدين عليهم او بديعة او برهن او غيره مما او مات واحد منهما فاقر الخى منهم بجاهد كرقائه بجزءه ما اقر به فى نفسه وهو حق نصيب الاخر شاهد له قوله يحلف معه ويستحق وهذا قول ابن القاسم وسواهم اقر اقرهما مال لا وفهم من جعله شاهدا انه لا بد ان يكون عدلا وهو صرح الشارع ويذهب منه ايضا انه يعمل بقوله فيما يعمل فيه بقول الشاهد كسنة واثمه وكذا اخوه اذا كان معرزا ومنه صدقته الملائف (ص) والنفقة نفقة ما وكسوته ما وان يلدن يختفى السعر كسنة لهما ان تقاربوا والا حسدا كما تقر احداهما به (س) يعنى ان شريكى المفاوضة تلقى نفقة ما وكسوتهما من مال الشركة بشرط ان الاول ان يتساوى المالا فان لم يتساوى فان كل واحد يتفق على قدر حصته اى قدر ماله الثانى ان يتساوى او يتقارب فى النفقة والكسوة ولا فرق بين ان يكونا فى بلد واحد او فى بلدين يختفى السعر كما لوطناهما او غير وطن او مختلفين كالفاه نفقة وكسوة عما لهما ان تقارب نفقة وعيال نقوله مختفى السعر اى والسعر متقارب وان لم يكن هنا تقارب بان كسرت عيال احد هما ابن عبد السلام او كان احدهما يقيم بالبريش من الطعام والعلف من الكان والاخر على الضد منه حسبا كما لو انفرد احدهما بالعيال او الاتفاق (ص) وان اشترى جارية لنفسه فلا تخردها الا لولاه

احدهما اى او تساوى ولكن اختلافا متافرا لا اختلافا مع التساوى فى العدد منزلة اختلافهما فى العدد وهذا كله مالم يتساوى فى الاتفاق فى هذا الموضوع اى كسرة عيال احدهما واختلافهما فى السن بى شىء آخر هو انه اختلافا فى مسئلة العيال عند اختلاف السعر بلدين فظاهر النسخ الالفه وقال ابن ونس يفتى اذا كان لكل واحد عيال واختلف سعر البلدين اختلافا بينا ان يحسب النفقة ان نفقة العيال ليست من العبارة ٥٥ ويستقدم ذلك اتفاقا معا لى الالفه فى الاختلاف البين اذا كانت النفقة على أنفسهما (قوله والاتفاق) اى على التقس وفى حج خلافه فانه قال مقتضى ما ذكرنا

في هذا المثل انه اذا كان احدتهما يتقن من المال والاخر لا يتقن منهما ثم اتفقا فانهم اعتدوا كروا المحاسبة لهما فبينا اذا كان لكل  
 عيال يتقن علميتهما واختلفت الاعمال ٥٦ اخلافا بينا وانفرد احدهما بالعيال والفرق بين دقة احدهما وبين دقة

العمال لاحدهما ان شأن الاول  
 اليسار ولا يهتم من العبرة بخلاف  
 بتقنة العمال في الوجهين (قوله  
 فانما تكون له بالقبعة) وانظر هل  
 تعتبر القيمة يوم الوطء او يوم  
 الحمل ان جلت وفيه ان يجري  
 قيمه ما يأتي (قوله ففيه له) ويرجعها  
 هو تقصم ما عليه (قوله ومقاواتها)  
 أي يتزاد فيما احتج تقف على شئ  
 في اخذ به صاحب العطاء (قوله ولا  
 سد عليه للشبهة) ولا فية لولد فيها  
 اذا كان الوطء باذن شر بكم مطلقا  
 كان ملما او معدما (قوله وجواب  
 الشرط مخذوف) لا عاية ذلك  
 لانه يصح جعل قوله قومت  
 جواب الشرط المستلزمين مسئلة  
 الوطء انه على الاطلاق مسئلة  
 الوطء بغير الاذن المقيدة بالحمل  
 وقول المصنف والافلا ستر الخ  
 راجع للشبهة التي هي مسئلة  
 الوطء بغير الاذن (قوله وعلى يوم  
 الحمل الخ) تظهر فائدة في الولد  
 هل تترامه قيمة أم لا فان قلنا تعتبر  
 يوم الحمل فيعرف قيمة من شر بكم  
 في الولد ان قلنا يوم الوطء فانه  
 لا يلزم شئ (قوله وفي أن يلزمه  
 قيمة نصيبه الخ) وهل القيمة يوم  
 الوطء او الحمل قولان (قوله كما  
 يتبعه بحصة الولد) هذا دليل على  
 أن القيمة تعتبر يوم الحمل (قوله

بأنه (ش) اعلم ان شراء احد الشر بكمين جارية من مال الشركة ثلاثة ثلاث حالات الاولى  
 أن يشتريها لنفسه الوطء وللخدمة بغير اذن شر بكم فان لم يطأها فانه يعتبر شر بكمين  
 ابقاها للشركة وبين امضائها بالثمن وان وطئها فاقام تكون له القيمة ولا خسار لشر بكم ولا  
 فرق في هذه الحالة بين ان يشهد حين الشراء انه اشترها لنفسه ام لا الثانية ان يشتريها  
 باذن شر بكم ففيه له وليس لشر بكم الا الثمن ولا خسار لشر بكم سواء وطئ ام لا وثالثا  
 الحالة الثالثة فقوله وان اشترى جارية لنفسه فحتمه صور ان اي اشترها للخدمة والوطء  
 ولم يطأ وقوله فلا ستر ردّها اي الشركة ما لم يطأ فان وطئ فعين التقويم على ظاهر كلام  
 ابن نواس ويزيده أن في بعض النسخ الابالوطء واذا نه وقال بعضهم يسرى على من وطئ  
 جارية للشركة وقوله الابالوطء باذنه على هذه المسئلة يكون قوله لوطءا مضافا الى القول  
 عليه قوله باذنه فمقتضى الابالوطء واذا نه اولى (ص) وان وطئ جارية للشركة باذنه او بغيره  
 وحلت قومت والا فلا ستر ابقاها او مقاواتها (ش) هذه هي الحالة الثالثة وهي أن  
 يشتري جارية للشركة وهي على شر بين الاول أن يطأها باذن شر بكم والحكم في هذه  
 انها تقوم عليه يوم الوطء ولا حد عليه للشبهة وتكون به ام ولد وقوله باذنه متعلق بوطئ  
 وجواب الشرط مخذوف تقديره قومت مطلقا أي جلت أم لا وسواء كان معسرا أو  
 موسرا غير انه ان كان موسرا فليس عليه غير قيمتها وان كان معسرا فاقام الاتباع ان جلت  
 ويتبع بالقيمة وان لم يتحمل فتياع عليه لاحل القيمة الثاني أن يشتريها للشركة ويطأها  
 بغير اذنه فان جلت فان كان الواطئ ملما فعين اخذت قيمته منه وهل يوم الاول أو يوم الوطء  
 قولان وان كان معسرا فانه يحصر في بقاها على الشركة وفي أن يلزمه قيمة نصيبه منها  
 واذا اختار هذا الثاني فله أن يتبعه بما وجب له من القيمة وله أن يلزمه ببسب نصيبه  
 أي قسب بغير الواطئ منها اي بدفعها اذا تبايع وهي حامل لان ولدها منه لا يتبايع بهما  
 وبأخذ من ما يسع فان وفي بما وجب له من القيمة فلا كلام وان نقص اتبعه بالباقي  
 كما يتبعه بحصة الولد في قسمي التخيير فقوله والا أي وان لم يتحمل فلا ستر ابقاها أي  
 للشركة وقوله مقاواتها صوابه وتقويمها الوافي ما يجب بالفقوى وبعبارة رازا  
 قومتها على الواطئ الذي وطئ بغير اذن ولم يتحمل فان كان موسرا اخذ منه قيمة نصيبه  
 وان كان معسرا فله أن يتبعه بقيمة نصيبه وله أن يسبغ منها بقدر نصيبه أو يأخذ ولو زاد  
 ما عا به على نصه ما يل لوصكان لا يثني قيمة نصيبه الاجميع فثم ابقاها اتباع كما هي ذلك  
 اذا مانع من ذلك لانها لا يتحمل وأما ان جلت فان كان ملما فليس له الاخر قيمة نصيبه  
 منها وان كان معسرا فانه يتخير في التسليم بنصيبه منها وفي اخذ قيمة نصيبه منها واذا اختار  
 هذا الثاني فله أن يتبعه بالقيمة وله أن يلزمه ببسب حصته اذا وضعت وبأخذ فيما  
 وجب له فان وفي بما وجب من القيمة فلا كلام وان نقص اتبعه بالباقي ويتبعه بحصة  
 الولد في قسمي التخيير (ص) وان شرط اني الاستبداد فنعنا (ش) لما أتى الكلام

قسمي التخيير هما الشارها بمقوله فانه يتخير في بقاها على الشركة هذا هو الاول والثاني هو قوله فله أن يتبعه الخ على  
 (قوله وقسمي التخيير) القسم الاول هو ما أشار به بقوله فانه يحصر في التسليم بنصيبه منها وهو معنى البقاء على الشركة وفي  
 اخذ قيمة نصيبه والثاني هو ما أشار به بقوله واذا اختار الخ (قوله قيمة نصيبه) واعتبر القيمة يوم الوطء او يوم الحمل على ما تقدم



(قولهم عنان الدابة) بالكسر مقادير لان كل واحد أخذ بعنان صاحبه أي بطامه وانظر واشترط على أحد ههنا في الاستعداد أطلق الاخر التصرف هل تكون مقاوضة فين أطلق له التصرف وعنا قافي الاخر وان تكون فاسدة وهو الظاهر لان الشريك يقتصر فيها على ما جازها ولم يرفى كلامهم التعرض لهذه والذي أقوله الظاهر الصفة (قوله وجازلذي طير الخ) لم يحذف قوله وذى الثانية وتكون الاولى مسيطرة على طيرة لانه وما يقامه منهم مثله غمر سادة وهو ان يكون لاحدهما طير وطيرة ولا يخر كذلك وكل طيرة وتلق على طيرة وبشرتك ان فيما يتحصل من القراخ مع انها غير مخصصة لانهما يتحصل فيها التعاون وأما لو كان لاحدهما ذكران من الحمام ولا يخر اثنين منه فانها يتصور ٥٧ وكذا لو كان لاحدهما ذكر وانثى ولا يخر كذلك وذكر أحدهما مؤثلق على انثى الاخر وعكسه (قوله طير ذكر) فيه إشارة الى أن المصنف أراد بالطير الواحد فيكون على هذا الطير مشتركا بين الجمع والواحد والتأني في طيرة للوحدة لا للتأني وهذا حديث لم يتم قرينة على أن المراد بطيرة الانثى كتابا بل بالذكر هنا فان قامت قرينة على ذلك كما هنا فهل تكون للتأني في طيرة على التأنيث مع الوحدة أو تكون بالذكورة على دلالتها على الوحدة والتأنيث ملول عليه بالقرينة وكلامهم يدل على هذا الثاني (قوله ولا يجوز فيه ما جاز في الطير) وكذلك ذوارق عين لا يجوز أن يزوجهما على ذلك ويقضي قبل البناء وقع وبثت بعده بهما على المثل وبه اسمى صافا لا والولد ليس له أمه في الحديث وكذلك من جاء لشخص بيض وقال اجمعه تمت

على شركة المقاوضة شرع في الكلام على شركة العنان وهي بكسر العين وتحققت النون والمعنى ان شركة العنان جائزة لازمة مأخوذة من عنان الدابة أي كل واحد من الشريك بشرط على صاحبه أن لا يستعبد فعل شيء في الشركة الا بإذن شريكه معرفته فكأنه أخذ به أنه أي بتأنيثه أن لا يفعل فعلا الا بانه (ص) وجازلذي طير وذى طيرة ان يتقاعلى الشركة في القراخ (ش) يعني انه يجوز لصاحبه طيرين ان يتقاعلى على الشركة فيما يأتي من القراخ من الطيرين بأن أحد الشريكين بطير ذكر وبأن الاخر بطيرة وبزوج الذكر لأننى على أن ما طلعه الله من القراخ يكون بين الشريكين على السواء وانما خص الطير بالذكر لاعتناؤهما في الحضانة لان غيرة من الحيوان انما يحتاج للام فقط كالاور والدجاج فلا يجوز نفسه ما جاز في الطير من الحمام ونحوه ثم ان مقتضى كلام الشارح ان كل طير على ملأ يديه وهو ظاهر قول المؤلف أيضا على الشركة في القراخ لانه يفيد ان كل طير على ملأ يديه وهو ظاهر قول المؤلف أيضا أضعالى الشركة في القراخ لانه يفيد ان كل طير على ملأ يديه وهو خلاف ما لا بأسى وخلاف كلام ابن عرفة في تعريف الشركة بأنها يسع مال كل بعضه ببعض مال الاخر الخ فإنه يقتضى أن الشكل الذي تعلق البيع ببعضه هو الطير والطيرة لوجودهما وعلمهما لا القراخ لانه قد ذلك فيما وان كان الثاني هو ظاهر قول المؤلف في القراخ (ص) واشترى ولت فوكالة (ش) يعني ان الرجل اذا قال لصاحبه اشترى السلعة القلانية في ذلك فاشترىها فهي لهما شركة وكان وكلا عنه في نصف السلعة وكالة فاسرة لا تعدى لغير الشراء أي ليس للوكيل أن يسع نصفه يشترى به الا بانه في ذلك ويقع سهم من قوله فوكالة انه يطالب بالثمن وأنه ليس له سهم وقوله واشترى في كل واحد يتعد حصته ليس له سهم وقوله فوكالة أي وشركا في ذلك وانما ذكرت عن الشركة لأنها معلومة وانما يجنى جانب الوكالة فلا بد ان نص على ان اسمها في هذه المسئلة بعد شركة العنان ظاهر في أنهم ما هو صحيح وانما لم يجزئه أن يتصرف فيها أو بهذا يعلم ان كان

٨ شى من دجاجك والقراخ بينهما حكمه أن القراخ لصاحب الدجاجة ولصاحب البيض مثله كن أن لا يتربع وقال ازرعه بأرضك فاعلمه والزرع لصاحب الارض (قوله ان كل طير على ملأ يديه) وقفة كل طير على ربه لانه على ملكه وشركا كل من صاحبه وانظر هل الشركة لازمة أم لا (قوله وخلاف كلام الخ) قد يقال تعريف ابن عرفة لشركة التجار والظاهر التحويل على ظاهر المصنف ولا ينافى ما قاله ابن عرفة لما علمت (قوله واشترى) أي جاز هذا اللفظ وقوله فوكالة جواب عن شرط مقدّر أي انما واقع ذلك فهي وكالة (قوله وكل واحد يتعد) لا ينافى قوله يطالب بالثمن لان المعنى ان الامر في الابتداء ان كل واحد يطالب بالثمن فلا ينافى ان كل واحد يتعد حصته (قوله وانما يجنى جانب الوكالة الخ) لا ينافى ان الوكالة تفهم من قوله اشترى فدي (قوله ثم ان ساق الخ) لا ينافى أن هذا فيه بعد

(قوله جازوا نقضني) (لأنه في جازوا يكوّن ٥٨ هذا مخطوطة على ما تقدم لكان أخصر وأوقع ذلك على الوجه

الموافق غير محتاج للتفسير بصورة (ص) وجازوا نقضني أن لم يقل وابيعه مالك (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يقول صاحبه اشتر السلعة الآن فانه في ما يقضي في ثمنها لا أنه معروف صنعه أحدهما مع صاحبه من غير عوض وهو سلفه الفنى مع تولى البيع عنه أن لم يقل المنقوض عنه وأنا تولى بيع حصتك أى أجعل مسارا في أصيدك فان قال ذلك منع لوجود السلف بزيادة فالسلف قد صد عنه والزيادة انتفاع الناقد ببيع الآخر عنه ومثل قوله وأنا يا بغيه مالك أنا وأبوهر مالك ونحوه لوجوده المنع في ذلك وهو السلف ينفع قوله يا بغيه مالك لمجد المحذوف أى وأنا يا بغيه مالك واللام في ذلك بمعنى من أقدم أى تولى بيعها منك أى أكون مسارا عنك في نصيدك (ص) وليس له حبسها (ش) تقدم أن عدم حبس من تقدم ثمن السلعة حتى يقضى ما تقدمه عن صاحبه مستفاد من قوله فوكالة الأمانة ذكره لرب عليه قوله (ص) إلا أن يقول وأحبسها فكل الرهن (ش) يعني أنه إذا قاله أنا نقضني وأحبس السلعة إلى أن تقضى ثمنها منى فان له حبسها حينئذ وتكون بمنزلة الرهن أى يفرق فيها بين ما يقاب عليه فيه من الأمان يقيم عليه على ما دعاه وما يقاب عليه فالقول قوله يبين كإصرار في الرهن وقوله فكأنه أى الصريح فلا حاجة إلى بناء على القول باقتدار الرهن للفظ مصر به (ص) وإن أسلف غير المشتري جاز الالكبيرة المشتري (ش) يعني أن الشخص إذا قال لا اشتري هذه السلعة إلى ولت وأنا أسلفك ما يملك في ثمنها فان ذلك جائز له مع وجود صنعه من غير عوض الآن يكون المشتري له خيرة بالبيع والشراء وبغيره فان ذلك لا يجوز لأنه سلف غير منقصة لأن الذى لم يتول البيع بعاً أسلف الذى تولى البيع لأجل خبره بالصادرة فهو سلف بجره وأدخلت التكاف وجاهته فان قلت لو قال لا أسلفك قوله غير المشتري لكان أخصر وأوضح فالجواب أن ما ذكره المؤلف أهم إذ يشمل الأمر والأجنبي ومعنى صدم الجواز إذا كان السلف من غير الأمر مع أن النفع ليس للسلف أنه محمول على ما إذا كان المشتريك صديقاً للسلفاً ونحو ذلك حتى يكون النفع للمشتريك فعلمه قوله الالكبيرة المشتري قبيل الموضع الضعيف وهو قائم على أقرب عند كور وهو المشتري لا الظاهر فمضى بالظاهر ولم يقل الالكبيرة فالجواب أنه لو ألقى الضعيف لتوهم عوده على المضاف ولأن الأصل عود الضعيف على المضاف دون المضاف إليه كإني قوله فعلى أى ولم خنزير فانه ربحى (ص) وأجبر عليه أن اشتري شيئاً بسوقه لالكسفر وقضى غيره حاضر لم يتكلم من تجارته وهل وفى الزاقل لا كتبته قولان (ش) هذا شروع من فى الكلام على شركة الجهر والمضى أن من اشتري ساعة من سوقها عاملاً أو غيره للتجارة والحال أن غيره من تجار تلك السلعة حاضر لشراءها أو سكت لم يتكلم وتواء كان هذا المأخذ السالك من أهل ذلك السوق الذى بيعت فيه تلك السلعة أم لا كما قاله بعض الشراح وأراد ذلك الحاضر الدخول فى تلك السلعة فانه يجب إلى ذلك فان أى المشتري أن بشره بغيره فانه يضع فى الجهن حتى يفعل رفقاً بأهل السوق أن اشتراها فى عينه أو زابدها فانه لا بشره حتى يفسد فان طلب المشتري

الصنوع كانت السلعة بينهما وليس عليه بيع حظ المالك من السلعة الآن يستأجره بعد ذلك استحقاقاً لصاحبها عليه ما السلعة نقضاً ولو شرط تأجيله فان كان قد باع له جسد مثله في بيع نصف السلعة ولو ظهر عليه قبل العقد لملك المشتري من النقض (قوله صديقاً للسلف) المستفاد من ذلك الأجنبي أن قصد منع الآخر فقط أو هو والمأمور بمنع فان قصد منع المأمور فقط جاز (قوله ولأن الأصل الخ) أى وقد يعود الضمير من غير الغالب على المضاف إليه كقوة تعالى كمثل الجاني يحصل استفاداً بغيره أى آخره وان قوله ولأن الأصل الخ ضعف على معسول (قوله وأسلم خنزير فانه) أى القسم وأما الخنزير فهو حتى طاهر (قوله لا لكسفر الخ) أدخل التكاف بلفظ قديمة لا يسمى السلف لها مفعولاً فالقوله كان من مصر ولا يملك سقر الألفسة ولا عرفاً كما فاده بعض شيوخنا وهو ظاهر (قوله كما قاله بعض الشراح) أى ونص عليه المديري وفى كلام الشيخ داود ما يقصد أنه يشترط أن يكون من أهل السوق وهما متساويان على ما يستفاد من بعض الشراح والظاهر أن اقتصر عليه شارحنا وأما المشتري فلا يشترط فيه ذلك بل ولا يشترط أن يكون من تجار تلك السلعة

(قوله الآن يظهر كذبه) أي لكثرة ما اشتراه للقبضة بدعواه أو بقرينة السقر لغيره عند ظاهر (قوله على المتقدمين القولين الخ) أي لأن الرابع عدم الجور هو قول أصح وغيره والقول بالجور قول ابن حبيب (قوله أو بفصل الخ) هذا هو الظاهر (قوله ولو قال لا لم يشر بهم) أي وكذا الوقت الزائدة فلوزاد البعض وسكت البعض وقال الدال لهل يني لا مد عرض فانه لا جوار كانه البدوع الجزئي (قوله انهم لو حضروا السوم الخ) المتقدمين كلام ابن عرفة ٥٩ وصاحب الشامل أن سؤال من حضر إذا

ووقع حين السوم أو حين الشراء سواء كان بلفظ اشتركا أو به مع زيادة واشترعنا فان اجابهم بقوله لا فانه لا يجبر على الدخول معهم ولا يجبرون على الدخول معهم وان اجابهم بنعم جبر من ادى الدخول من أحد الجانبين لمن طلبه مطلقا وان سكت فان كان السؤال بلفظ اشتركا فكذلك وان كان به مع زيادة واشترعنا فان كان السؤال حين الشراء فكذلك ايضا وان كان حين السوم وابتاع بعضهم فمضرتهم فكذلك وان ابتاع بعضهم فان اراد ادخالهم لهمهم وان اراد عدم ادخالهم حلفما اشترى لهم والاشترى بهم معه وهذا اذا كان ما اشتراه اقبيا والافلايين عليه هذا ما قاله شيخه وتبعه هب وشب قال شيخ فان قلت لزمه في سكوته التشريك اذا قالوا له اشتركا ولم يلزمه فيما اذا قالوا له اشتركا واشترعنا وسكت واشترى في غيبته وحلف مع انهم زادوا على اقتضائهم كذا قلت الفرق ان سكوته حين قولهم اشتركا فقط اوجبنا ما يشترى به بعد ذلك بينهم لزمنا بشرتهم بخلاف ما اذا زادوا واشترعنا فان هذا لا يفتق

المشاركة وأي غيره بأن شاركه فانه يقضى على من أي بالشر كمنع المشتري في تلك السلعة اذا ظهرت للبصرة على المشتري وأما اذا اشترى شيئا لاجل أن يساقه ولو كان للتجارة أو لاجل القبضة فانه لا شر له لاحقه معه وصدق في ذلك بمعية الا أن يظهر كذبه وما يشترى لآخره المصنف وللمعرض كما يشترى للقبضة اذا هو داخل تحت الكفا ومثله ما اشترى بقصد التجار لكن في غير سوق من بيت أو زقاق ولا فرق بين النافذ وغيره على المتقدمين القولين في الزقاق واذا وجدت الشرط فهل يجبر ولو طال الامر حيث كان ما اشترى باقباه هو ظاهر اطلاقهم أو يفصل فيه كالشفعة فلا يجبر بعد سنة والعهد فيما يقضى فيه بالشركة على المانع لأن المشتري كوكيل عن الباقي وأما فيما لا يقضى فيه بالشركة فالحلقة فهم على المشتري وفهم من قوله لم يشر بهم انهم لو سكتوا حين الشراء وقالوا اشتركا فقل انهم أو سكتوا من باب أولى ويقضى له هو عليهم ان امتنعوا الظهور وخسارة ولو قال لا لم يشر بهم لانه ان قدرهم بشرتهم لانفسهم وفهم من قوله اشترى انهم لو حضروا السوم فقط واشترى بعد ذلك منهم لم يصبر ولو قالوا اشتركا لكنه يحلف ما اشترى عليهم ولو طلبه هولزمهم لسؤالهم وهو كذلك (ص) وجازنا العمل ان اتحدوا تلازم وتسويابه أو تفاربا (ش) لما انقضى الكلام على شركة الاموال شرع في الكلام على شركة الايدان والعمل قال فيها لا تجوز الشركة الا بالاموال او على عمل الايدان اذا كانت الصنعة واحدة ولهذا قال ان اتحد أي العمل مثل شباط وشباط مثلا لان اختلاف عمل الايدان كضباط وحدان للفرقة فاتفق صنعة هذا دون الآخر وكذلك تجوز اذا تلازم العمل كواحد فيسج والآخر يحول ويندور فيسج فالمراد بالتلازم التوقف أي ان يتوقف وجود عمل أحدهما على وجود عمل الآخر كما في المثال المذكور وليس المراد به التلازم العقلي فالشرط أحد الامرين ويشترط في همة شركة الايدان أن يتساوا في العمل بأن يأخذ كل واحد بقدره فيما اذا اتحدوا بقدر قيمته في غير ما اذا كان عمل أحدهما الثلث وعمل الآخر الثلثين وكان يأخذ كل واحد من الغلة بقدر ما عمل جاز وليس المراد بالتساوي أن يكون عمل كل واحد كعمل الآخر والتقارب كالتساوي فإذا كان عمل أحدهما يقر بمن الثلث وعمل الآخر يزيد على الثلثين على أن يأخذوا الثلث ويأخذ الآخر الثلثين جاز ويرجع في التقارب لاهل المعرفة (تبيه) وفي لزوم شركة العمل بالعدد

منه فاعلموا لهم ولا اشتركا فانه يحلف انه لم يتوكل لهم في الشراء لم يشر بهم (قوله ولو قالوا له اشتركا) أي بدون اشترعنا وفافعل المبالغة ما اذا لم يفتوا بيشي أو قالوا اشتركا واشترعنا وما قاله شارحنا خلاف المتقدمين كلام ابن عرفة وصاحب الشامل واقتصر عليه (عج) قوله بأن يقال الخ) أي أو قال ان المفهوم منه تفصيل فلا بد من قوله (الثالث) أي اما تفصيل أو بزيادة (تبيه) أو احتياجا مع الصنعة لئلا يخرج كل بقدر عمله لا في يد حيث كان قصد الصنعة لا المال والافلايين (قول المحض) بأن يقال الخ هذه القوة ليست مع جوده في البيع التي يباينها

(قوله كثيرا لآلة) ساقى أنه بنفسه العقد اذا تبرع أحدهما في حطب عقد الشركة بالآلة كثيرة فخاصة أنه بنفسه العقد اذا تبرع أحدهما في صلبه بالآلة كثيرة ولا يصح فحينئذ يقال هذا لا يقيم منه أنها تلزم بالشروع (قوله وحصل التعاون) أى في هذا العمل وأما صورة التلازم فحصول التعاون لازم فإذا لم يحصل التعاون لم يجز وعمل كل شخص بدون رغبة فعلى هذا لو اجتمع مملكان أحدهما يحفظ نصف القرآن الأعلى والثاني يحفظ النصف الثاني فإنه لا يجوز لعدم حصول التعاون (قوله والآخر يقذف) من باب ضرب أى يرى له الحبل (قوله الأعلى آجرة) أى على قدر آجرة كل واحد وقوله من الأجزاء منتهى نقطة فيكون على صورة الرأى المعهدة فيكون المراد أجزاء العمل وقوله فاقفهما واحدا أى رواجهما واحدا بأن يقدم على كل جانب بالغزل ٦٠ لاجل أن يتسج أقول وظاهر العبارة وإن كانا بسوق واحد في عب تبعاً لبح

أو بالشروع قولان كما في أبي الحسن ويظهر من قول المؤلف ككثيره لا أكثر جميع القول بأنها تلزم بالشروع (ص) وحصل التعاون وإن كان (ش) أى ويشترط في شركة الأبدان حصول التعاون والأفلا ولا يجزئ الشركة في الأول أو أحدهما يستكاف الغرض عليه والآخر يقذف أو يمسك عليه فإذا كانت الأجزاء سواء ما جازت الشركة على التساوى فيما خرج من الأول فإن كانت آجرة من يخرجها أكثر لم يجز بالعمل الأعلى آجرة كل واحد من الأجزاء ولا يشترط كونهما مملكان واحد بل وإن كان كل واحد بوضع على خدمة لكن لا بد من أن يكون اتفاقاً واحداً وتكون أيديهم مقبولة بالعمل في الحافوتين والأفلا بد من اتحاد المكان فقوله وإن كان بين كذا في العتية وفي المدونة لا بد من اتحاد المكان ووقوفهم معاً بمساحة ولما كان ما قدمه المؤلف أقسامه في صنعة لآلة فيها أوقافها ولا قدر لها كالنسايط ذكر ما إذا كانت تحتناح لآلة كالنسايط والنجارة والصيد فإذا اشتراط استوائهم في الآلة بمثل أو أجرة فقال (ص) وفي جواز إخراج كل آلة واستيفار من الآخر ولا بد من ملك أو كراماً أو بلان (ش) يعني أنه اختلف إذا أخرج هذا آلة وهذا آلة تساوى العمل بذلك على التعاون هل يجوز ذلك وهو مذهب بعضون وتناول بعضهم المدونة عليه ولا بد أن يشترط أن يكونا مملكان واحد كثيراً أو ميراثاً واعتقدوا من غيرهما لصيرورتهم معاً وهو قول ابن القاسم وتناولها عليه بعض آخر تال بلان وقولان واشتقاق أيضاً إذا أخرج أحدهما لآلة كاهن عنده وأجر نصفه للصاحبه أو أخرج هذا آلة وأخرج الآخر آلة وأجر كل منهما نصف آله بنصف آلة الآخر هل يجوز ذلك وهو ظاهر المدونة ابن عبد السلام وهو المشهور ولا بد من ملكهما أو ملكوا أحداً أو كراماً أو كراماً من غيرهما وهو قول ابن القاسم وغيره وعليه

خلافه فإنه قال بوجع بينهما بشلثة أشباهه بأن ما اقتسمه عليه المصنف كافي العتية يجوز على ما إذا كان المكان بسوق واحد أو بسوقين ففاقهما واحد ويجوز أيديهما بالعمل في المكانين جميعاً أو يجمعان مكاناً فإنه إن رعد على أخذ الأعمال ثم يأخذ كل واحد منهما طائفة من العمل يذهب بها طائفة يعمل نفسه لرغبة له بسعة أو قره من منزله أو هو ذلك والماصل أن ما قاله حج وقد تبعه عب ونقله حج عن ابن يونس أنهم إذا كانا بسوق واحد لا يشترط أن يكون اتفاقهما واحداً ولا آلة يديهما في الحافوتين وما قاله شارحنا لا بد من ذلك ولو كان السوق واحداً والأحسن ما قاله شارحنا كما هو الظاهر

ثم رأيت محشئاً قلت قال ماصه عباس تناول شيخنا ما وقع في العتية من جواز الافتراق بينهم بقولت يتعاونان في الموضع وإن تفاقم صنعتهما في الموضع سواء على هذا يكون وقال المدونة انتهى فهذا أبو بكر ما قلنا ثم عمل هذا كله حيث كانتا متركين في صنعة أيديهم ما من غير احتياج لأخراج المال أو احتياجه وضعتهما في المقصود وأنه كان صنعة أيديهما لا قدر لها والمقصود التجزأ كونهما مملكان من غير اعتبار اتحاد اتفاقهما (قوله بمساحة) أى من قوله لكن لا بد من أن يكون اتفاقهما واحداً وتكون أيديهما مقبولة في الحافوتين (قوله هل يجوز ذلك) هذا الجواب مقدم إذا كانتا متكافئتين ما هو بذلك فهذا القول ضعيف (قوله أولاد) أى فلا يجوز ذلك وعلى عدم الجواز وقع مضمي وهذا القول هو العقد (قوله ما جازت واحد كثيراً) أى بأن يشترط أحدهما أو يبيع ماله كل آلة نصه لا لا تجز (قوله ليصير عتية من مملكتهم ما) أي شوتا أو اتفاقاً فثبت إذا كانا في مدينتهم وعندهما إذا استأجر الآلة

(قوله في ذلك تأويلان وقولان) فيه نظرون ذلك إذا اخرج **كل** التمسوا واما **لا** فصاحبه ومستمأ ج نصف المصاحبه  
 بنصف آله ليس فيها تأويلان وقولان واما الجواز فظاهر الكتاب والمنع لابن القاسم وغيره وظهر ان الاولى من هاتين هي  
 اذا اخرج أحدهما الآية وأجر نصفها لصاحبه لم يكن فيها شيء من ذلك أصلا واقتار برهما في كلام المصنفين تبعه  
 تبعه للمؤلف في توضيحه وليس الامر كذلك بل الواقع ان ما تقدم من الجواز لظاهر الكتاب والمنع لابن القاسم اغلوه فيماد  
 اخرج كل الآية وجر نصفها بنصف المصاحبه فليس فيها تأويلان ولا قولان ثم فيماد اخرج أحدهما الآية أخرج نصفها لصاحبه  
 قولان الجواز مذهب المدونة وهو المشهور وعليه اقتصر ابن الحايب ٦١ والمنع القليلة فهي ذات خلاف لا تأويلان  
 وظهر ان الرابع منهما الجواز قد دبر

والمحصل ان الاولى هي ما اذا  
 اخرج كل الآية ليس فيها التأويلان  
 وليس فيها قولان وانه اذا اخرج  
 كل الآية أخرج نصفها بنصف آله  
 صاحبه ليس فيها تأويلان ولا  
 قولان واغناها بالمنع لقول ابن  
 القاسم والجواز لظاهر المدونة  
 ومثله ما اذا اخرج أحدهما الآية  
 وجر نصفها لصاحبه ليس فيها  
 الا قولان وليس فيها تأويلان  
 (قوله وحذف التأويلين) ظاهرة  
 ان المحذوف افعالها وتأويلان فقط  
 واقول بل قوله اولاد محذوف أيضا  
 من الاول دلالة الثاني ولك ان  
 تربط قوله اولاد الخ بالاول ويكون  
 فيه الحذف من الثاني دلالة الاول  
 قد دبر (قوله للغير) أي غير ظاهر  
 المدونة (قوله والتعليل) أي الذي  
 هو قوله لصبر ضامنهما واحدا  
 والمراد التعليل الذي عليه في المقابل  
 (قوة) وكذا اذ جعل تشبيها  
 الاحسن جعله تمثالا لان جعله  
 تشبيها يقتضي ان ذلك ليس من

تأويل المدونة أيضا في ذلك تأويلان وقولان وحذف التأويلين من الاول دلالة هذا  
 عليه فقوله واستخاره من الاخر يصح ان يجعل واستخاره كل من الاخر كالأخرى على  
 الآية أخرج نصف آله بنصف المصاحبه وقدر أبو الحسن القول بالمنع للغير بعد ان ذكر  
 ان القول بالجواز لظاهر المدونة يصح ان يجعل على ما اذا اخرج أحدهما الآية واستأجر  
 منه الاخر وهو ظاهر ما في التوضيح وتبعه الشارح وصرح بذلك والتعليل صادق بكل  
 من الصورتين كما أثرنا في التفسير تبعه البعض وظاهر كلام المؤلف أنه اذا لم يحتمل  
 او كرا تمكون الشركة فاسد مع ان صاحب هذا التأويل يقول اذا لم يحتمل  
 كرا تمكون الشركة ما عدا في هذا هو شرط في جواز ذلك ابتداء من المالك او كرا  
 (ص) كما يبين اشتراك في الدوام (ش) التشبيه في الجواز  
 أي في جواز الصفة المتعددة بأن كان بينهما واحدا ككاهن وبرا محيين بأن اخرجنا عن  
 الدواء من عندهما او اخرج هذا نصفه وهذا نصفه فان اختلف طلبهما كجرا  
 وكال فانه لا يجوز اشتراكهما وحيث جعل قوله كطبيين الخ مثلا لشركة كرا لعمل  
 المستوفى للشروط فلا يحتاج الى التقدمة يكون طلبهما واحدا لانه اذا اختلف طلبهما  
 لم يحصل اتحاد ولا لازم وكذا اذ جعل تشبيه تام أي كما يجوز اشتراك طبيين  
 بالشروط السابقة ولا يشك قوله اشتراك في الدواء بأن شركة العمل ليس في اعمال  
 لان الدواء تابع غيرة مقصود والمقصود التنظيم (ص) وصاشرين في البازين (ش) أي  
 وكذلك يجوز الاشتراك في البازين أو الكاهنين اذا كانا في ذلك واحد لهما وكان طلبهما  
 واشدهما واحدا ولا يفتقران هكذا في بعض الروايات وفي بعضها او كان باوقفي الاولى  
 يشترط وجودهما وعلى الثانية فالشرط وجود واحد الشرطين والى هذا اشار المؤلف  
 بقوله (ص) وهل وان افترا (ش) لكن كلامه لا يؤدي هذا فان كلامه يقتضي ان  
 اشتراط الاشتراك في البازين والكلبيين متفق عليه في الروايتين والخلاف بينهما في انه  
 هل لا بد من ان يضم الى ذلك عدم افتراقهما ويكتفى بالاول فقط وسأقي تصويب كلام  
 المؤلف على وجه يطابق النقل والمراد بعدم افتراقهما ان يكونا مكان واحد وان يكونا

شركة العمل وان كان خصصا من جهة من تشبيه الخاص بالعام (قوله او كان باوقفي) أي او كان طلبهما واحدا وقوله وجود  
 احد الشرطين اولهما كونهما في ملك واحد لهما والثاني هو قوله او كان طلبهما واحدا وقوله والمراد بعدم افتراقهما  
 الخ) فيه اشارة الى انه اراد الطلب المطلوب فينبذ يكون قوله واشدهما واحدا انقسم القول وكان طلبهما واحدا او يكون  
 قوله لا يفتقران تأكيد اعتبار قوله وان يكون مملو بهما واحدا وصار حاصل ذلك انه على نخصة الواو بشرط ان يكونا في  
 ملك واحد ومملو بهما واحدا ومكانهما واحدا وان اختلف شي من ذلك فلا يصح وأما على نسخة او يقطع النظر عن مقام  
 المصنف فيكون المعنى انه يكتفى باحد الامرين بان يكونا في ملك واحد وان اختلف مملو بهما ومكانهما او يشتركان

في المكان والمطلوب وان اختلفا في المثلث ٢٢ وهذا على كلام شيخ وهو الذي يدل عليه ظاهر كلام المدونة فالواجب المستر

اللبس فقول الشارح فلو قال  
المؤلف وان اتفقا الخ لا يلزم  
تأنيدي على ما قررنا فقله والمطلوب  
أي مكان الطلب وقوله او أحدهما  
أي المثلث أي الاتفاق في المثلث  
٣١ والمطلوب وقوله او أحدهما واحد  
الطلب وانما قلنا لا يلزم لا تفصيل  
بالإجماع في الاستدانة عليه  
وهذا على كلام القاضي وظهر من  
كلام الشارح الاتفاق لانه فسر  
أولا الطلب بالمطلوب وأراد به  
هنا مكان الطلب لا المطلوب يدل  
قوله وأما الاتحاد في الاختلاف  
بقتة عليه وأنه لا مشي على  
كلام شيخ وثاني على كلام القاضي  
وقوله وقول المدونة يقيد بقوة  
كلام شيخ فلا يناسب ما قبله وما  
بعده (قوله وقيد بما إذا لم يبد  
أي حصل على ما إذا لم يسد وهو  
ضعيف كما ذكره شب (قوله  
وضمان) أي ضمان الصناع  
فالخاص ان التلف بعد المقابلة  
والضمان منهما كالموصين اذا  
اقتسموا المال وضاع ما قصد  
أحدهما فان الآخر يضمنه أيضا  
لرفع يده عنه (قوله قبل المقابلة)  
أي سواء كان التلف قبل المقابلة  
أو بعد حصول المقابلة (قوله  
كيومين) أي التي المرض  
أكيومين والتي الغيبة في اليومين  
فلاضافة من إضافة المصدر  
للمفعول روي على معنى في وقوله

مطلوبهما أو احدا فان اختلف مكانهما أو اختلفا في المطلوبهما بأن كان مصدر  
أحدهما الطير ومصدر الآخر الوحش كالغزال فقد حصل انترافهما فلو قال المؤلف  
وهل ان اتفقا في المثلث والطلب او أحدهما كاف ترويت عليهم ما وافق النقل وأما  
الاتحاد في الاختلاف ومتفق عليه وقول المدونة طلبهما أو أحدهما واحد على حذف  
مضاف أي مكان طلبهما واحد نوع أخذهما واحد بأن يكونا مصدران الطير أو بقر  
الوحش مثلا أو ما لو اختلفا أخذهما فلا يجوز اتفاق لانه يشترط في شركة العمل  
الاتحاد فيسب أو التقارب فقله افتراضا أي في المكان واتحادا في الاختلاف وسكت المؤلف  
عنه هنا استغناء عنه بما قدمه في قوله ان اتحاد العمل وقوله (ص) رويت عليهم (ش)  
لا تهاو ويت بالواو وي يت بأو (ص) وصافين بكر كزوا معدن (ش) يعني ان الشركة  
تجوز في الحفر على الر كزوا المعادن والآبار والبناء بشرط اتحاد الموضع فلا يجوز ان  
يعمل ههنا في غار من المعدن وههنا في غار سواه وتكرر المعدن لجميع المعدن كعدن  
الذهب والفضة والحديد والكميل ونحوها (ص) ولم يستحق وارثه بقسمة واقطعه الأهم  
وقيد عام بقد (ش) يعني اذا مات أحد الحافرين في المعدن بعد العمل فان وارثه لا يستحق  
بقية عمل مورثه في المعدن ولا إمام أن يقطعه لمن شاع وقيد الثاني عدم استحقاق  
الوارث بقية عمل مورثه بما إذا لم يبد النبل فان يبد العمل المورث ولم يخرج منه شيئا أو  
قارب بذومه عمله فانه يستحق الوارث بقية العمل الى أن يفرغ النبل الذي بدا أو قارب  
البدن وان مات بعد ان أخرجه فانه لا يستحق وارثه بقية العمل وان مات بعده ان  
أخرج بعضه فهل يستحق الوارث بقية العمل الى أن يفرغ النبل وان أخرج المورث منه  
ما يقابل عمله أو يزيد عليه وهو الظاهر ولا يستحق الوارث بقية العمل أو ان كان ما أخذه  
منه مورثه يقابل عمله لم يستحق الوارث بقية العمل ولا استحق قدر ما يحصل به مع ما  
أدركه المورث ما يقابل عمله (ص) ولزمه ما يقبله صاحبه وضمانه وان تفاصلا (ش) يعني  
ان أحد شريكي العمل اذا قبل شيئا يعمل فيه فانه يلزم شريكه أن يعمل فيه اذا لا يشترط  
فيما أن يعقد معا واذا تلف يكون ضمانه عليهما قبل المقابلة وبعد ما قال فيما يقبل  
أحد شريكي الصنع يلزم الآخر عمله وضمانه ويؤخذ بذلك وان اختلفا فقله وان تفاصلا  
راجع لقوله وضمانه وهذا حيث لم يقبله صاحبه بعد ان طالت غيبته أو طال مرضه فان  
قبل بعد طول غيبته أو مرضه فانه لا يلزم صاحبه العمل معه فيولا ضمان عليه نفسه  
قوله القضي (ص) والتي مرض كيومين وغيبته ما لان كثر (ش) يعني ان أحد شريكي  
العمل اذا مرض اليوم واليومين والثلاثة أو غاب ما ذكر كان ذلك باقي وفادته أن  
ما يعملها الحاضر الصحيح يشارك في عوضه الغائب والمرضى لان كثر زمان المرض أو زمان  
الغيبه وينبغي أن يراد بالكم كثر ما زاد على الخمسة فلا يلزم في شيء من العمل الذي عمله  
صاحبه في غيبته أو مرضه يعني أنه يربع عليه بأجر مقفله والامرة الاصلية بينهما  
والضمان منهما مثله لو عاقلا شخصا على شياطة قوب مثلا بعشر دراهم وغاب أحدهما

وينبغي الخ هذا غير ما افاده قوله اولانهما تقريران الاول الدمعي في كون الكفاف ادخلت الثالث وقوله  
وينبغي الثاني وأجج انهما استقصائية وهو موافق لما في المدونة بزما او يومين

(قوله رجع الخ) أي الذي خطبه على صاحبه يذره من أي مضافين له وهمة الأصلية أي قسم له فقهه إله أذ به ثم تقسم الستة بينهم على ثمانية (قوله وقصرية) هي العصة التي ينقل فيها الثياب (قوله في مطلق الفساد) وجهه جواز تباع كل لا تحر بعد العقد بشرط كمال المال إلا لتوقف العمل عليها كان اسقاط كثرها عند العقد منه شرط متفاوت حكما (قوله أي وفسد الخ) ويمكن عطفه عليه ويعتبر في المعطوف عليه القيد أو ٦٤ الموصوف وهو الشركة بدون قبده وصفته وهو العمل أي فقصد الغطان

أمر مرض كثير انطاطه الآخر فان العشرة دراهم بينهم أو يقال ما جرت مثله في خطبائه لهذا الثوب فاذا قل أربعة دراهم مثلا رجع على صاحبه يذره من وقول الشارح اختصر به أي شققة على الألبا عوض الأصلي كما هو صوابه (ص) وفسدت باشتراط ككثير إلا (ش) يعني أن شرى العمل إذا انعقدت بينهم على الغاء كثر الغيبة أو المرض فان الشركة تكون فاسدة ويكون ما جمعتا فيه بينهما وما انفرد به أحدهما يكون له على انفراده كأن الشركة تقصد إذا تباع أحدهما في صلب عقد الشركة بالة كثيرة لها بال وأمان تباع كالأخطب لها كدقة وقصرية فان ذلك معتقر بقوله باشتراط أي الكثير المتيقن من كثره وعلى حذف مضاف أي باشتراط القائه وفهم من قوله اشتراطه أنهم لا يثبت شرطه وأحب صاحبه أن يعطيه نصيبه من عمله تجاز وقوله ككثير إلا ككثيره في مطلق الفساد لا بقصد الاشتراط (ص) وهل ينافي اليونان كالعصبة ترد (ش) الثقل من خارج أن التردد في العصة إذا مرض أو غاب أحد الشريكين مدة طويلة هل ينافي منها اليونان كالمريض فيهما أو غابا فقط أولا ينافي منها شيء وأما القاسدة فلا ينافي منها شيء اتفاقا فكان من حق المؤلف أن يقدم قوله وهل الخ عند قوله لأن كثران التردد انما هو في العصة ويقول كالصغير قبل قوله كالعصبة أي وهل ينافي اليونان من المدة الطويلة كالتأني المدة القصيرة أو لا ينافيان الأول قاله بعض القرويين والثاني قاله المعنى (ص) واشترا كهما بالزم أن يشتر بالمال (ش) لا يصح عطف هذا على اشتراطه فساد المعنى لأن الصغير فسدت عاتده على شركة العمل والكلام هنا في شركة الوجه نصير المعنى وفسدت شركة العمل باشترا كهما بالزم فيقصد له عامل يتعلق به ويكون من عطف الجبل لأن عطف المفردات أي وفسدت شركة العمل باشتراط الغاء الكثير وفسدت الشركة لا بقصد شركة العمل أي الشركة المطلقة من حيث هي هي بسبب اشترا كهما في الزم من باب تحقيق المطلق في المقصد أو العام في الخاص والمعنى انفسه إذا اتفاقا على أن يشتريا شيئا بينهما في ذمتها بالمال يتجرجه من عندهما ثم يبعان ذلك فان الشركة تكون فاسدة وسواء اشتريا ذلك الشيء معا واشترى أحدهما دون صاحبه وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وانما فسدت لأنها من باب فعل عني وأتجهل عتك وأسأفني وأسأفك فهذه من باب ضمان ويجعل وصف برقعاه وهذا في غير المعين أموالا اشتريا شيئا معينا يعني معلوم في ذمتها بالمال الأولى جعل قوله (ص) وهو بينهما (ش) ينافي الحكم المستله لأن تمام تصويره انهم من الكلام الموجه ثم إن حقيقة

أمر مرض كثير انطاطه الآخر فان العشرة دراهم بينهم أو يقال ما جرت مثله في خطبائه لهذا الثوب فاذا قل أربعة دراهم مثلا رجع على صاحبه يذره من وقول الشارح اختصر به أي شققة على الألبا عوض الأصلي كما هو صوابه (ص) وفسدت باشتراط ككثير إلا (ش) يعني أن شرى العمل إذا انعقدت بينهم على الغاء كثر الغيبة أو المرض فان الشركة تكون فاسدة ويكون ما جمعتا فيه بينهما وما انفرد به أحدهما يكون له على انفراده كأن الشركة تقصد إذا تباع أحدهما في صلب عقد الشركة بالة كثيرة لها بال وأمان تباع كالأخطب لها كدقة وقصرية فان ذلك معتقر بقوله باشتراط أي الكثير المتيقن من كثره وعلى حذف مضاف أي باشتراط القائه وفهم من قوله اشتراطه أنهم لا يثبت شرطه وأحب صاحبه أن يعطيه نصيبه من عمله تجاز وقوله ككثير إلا ككثيره في مطلق الفساد لا بقصد الاشتراط (ص) وهل ينافي اليونان كالعصبة ترد (ش) الثقل من خارج أن التردد في العصة إذا مرض أو غاب أحد الشريكين مدة طويلة هل ينافي منها اليونان كالمريض فيهما أو غابا فقط أولا ينافي منها شيء وأما القاسدة فلا ينافي منها شيء اتفاقا فكان من حق المؤلف أن يقدم قوله وهل الخ عند قوله لأن كثران التردد انما هو في العصة ويقول كالصغير قبل قوله كالعصبة أي وهل ينافي اليونان من المدة الطويلة كالتأني المدة القصيرة أو لا ينافيان الأول قاله بعض القرويين والثاني قاله المعنى (ص) واشترا كهما بالزم أن يشتر بالمال (ش) لا يصح عطف هذا على اشتراطه فساد المعنى لأن الصغير فسدت عاتده على شركة العمل والكلام هنا في شركة الوجه نصير المعنى وفسدت شركة العمل باشترا كهما بالزم فيقصد له عامل يتعلق به ويكون من عطف الجبل لأن عطف المفردات أي وفسدت شركة العمل باشتراط الغاء الكثير وفسدت الشركة لا بقصد شركة العمل أي الشركة المطلقة من حيث هي هي بسبب اشترا كهما في الزم من باب تحقيق المطلق في المقصد أو العام في الخاص والمعنى انفسه إذا اتفاقا على أن يشتريا شيئا بينهما في ذمتها بالمال يتجرجه من عندهما ثم يبعان ذلك فان الشركة تكون فاسدة وسواء اشتريا ذلك الشيء معا واشترى أحدهما دون صاحبه وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وانما فسدت لأنها من باب فعل عني وأتجهل عتك وأسأفني وأسأفك فهذه من باب ضمان ويجعل وصف برقعاه وهذا في غير المعين أموالا اشتريا شيئا معينا يعني معلوم في ذمتها بالمال الأولى جعل قوله (ص) وهو بينهما (ش) ينافي الحكم المستله لأن تمام تصويره انهم من الكلام الموجه ثم إن حقيقة

الأمر (قوله أموالا اشتريا) أي تعاقدنا على شراء شيء معين بينهما ابتداء فهو جائز أي بشرط أن يكون فعل أحدهما عن الآخر مماثلا والمحصل أن المجتمع إذا تعاقد أول الأمر على شراء شيء يتحصل وسواء تساوى في ضمانهما لا ارتفاعا على شيء معين إلا أنهما تفاوتا في الضمان وإما على التساوي فلا ضرر بتدبير (قوله الأولى جعل الخ) أي لأن عقد الشركة مستلزما كثر ذلك بينهما فلما احتاج لبيان انما هو الحكم بعد الوقوع والنزول (قوله فهو من الكلام الموجه) أي الذي يقتل

في حد ذاته معنيين على حد سواء كقوله خاطى عمرو قما ليت عينيه سوا والماصل ان لفظ المصنف محتمل لان يكون من تمام المسئلة أو مستاقفا وان كان الاولى يجعله مستاقفا وانقر بع الذي هو قوله فهو الخ منطوقه لكون اللفظ في ذاته محتملا لقوله الاولى الخ فتدبر قوله وكيسع وجبه ٦٤ ظاهر المصنف وقول الشاوع معطوف على أن يشتري بالخ انه تفسير آخر

لشركة الذم وليس كذلك بل هو تفسير لشركة كالأجوه على أحد القوانين وأن ابن الحبيب ولا تصح شركة الأجوه وتفسير بان يبيع الوجه مال التامل جزء من ربحه وقيل هي شركة الذم يشتركان ويبيعان والربح بينهما من غير مال وكلما هما فاسدة ويمكن تقرير المصنف على ظاهره على وجه صحيح لكنه محال عن بيان كون التفسير من لشركة الوجود أى ونسبت الشركة حالة كونها ملتبسة بأشرا كهما بالذم الخ وبكيسع وجبه الخ فكيسع الخ معطوف على مدخول الباقي قوله بالذم الخ أقول سكت الشارح عن الحكم بعد الوقوع والنزول والحكم انه اذا وقع ذلك فهو وجبه جعل مثله بالغامبلغ وأما من اشترى من الوجهه فان قامت البسطة خبر على مقتضى الغش بين الرادواخذ الثمن او امضاء البيع بالتشأن وان فانت فقيما الاقل من الثمن أو القية قوله ان لم يتساوا الكراء أى تبين في نفس الامر ان الكراء لم يتساوا لانهم دخلوا على ذلك وفيهم منه أنه لو تساوى الكراء لم يتسد وهو كذلك قوله عطف على قوله وفسد الخ أى عطف على قوله بأشراطه

الهيئة التساوى وليس هو ادى وهو بينهما على حساب ما دخل عليه واذا وقع الشراء منهما أو من أحدهما فان لم يعلم البائع لهما بأشرا كهما فانه مطالب بمطوى الشراء ولا يؤخذ أحد عن أحد وان علم بأشرا كهما فان جهل فساد الحكم ما وقع منهما من الضمان يحكم الضمان الصحيح في غير هذا فان حضر اموسير لم يأخذ أحد منهما من صاحبه وبأخذ المالى عن المعدم والمضارع الغائب وان علم فسادها لم يأخذ أحدهما عن الآخر محال وانما يأخذ من اشترى فعله بفسادهما مع علمه بأشرا كهما كجهله بأشرا كهما (ص) وكيسع وجبه مال خامل يجوز من ربحه (ش) معطوف على أن يشتري بالسكاف للتشكيل فهو مثال ثان لشركة الذم والمعنى ان الرجل الوجهه الذي يرغب الناس في الشراء محسسه لا يجوز له أن يبيع مال ربحل خامل يجوز من ربحه لانه من باب الغش والتسليس على الناس وهذا لا يجوز ولا ايجابا ويجوز له الاجرة انظر الشرح الكبير (ص) وكذا ربحى وذى بيت وذى دابة ليعلم ان يتساوا الكراء وتساولوا في الغلة وترادوا الاكرية وان اشترط على رب الدابة فالغلة له وعليه كراءهما (ش) عطف على قوله وفسدت بأشراطه والمعنى انه اذا اشترى ثلاثة في العمل فانى أحدهم برحى وأنى الثاني بيت وضع فيه تلك الرحى وأنى الثالث دابة تدور في ذلك البيت بالرحى فان الشركة تكون فاسدة اذا لم يتساوا كراء الدابة فعملوا بالرحى على أن ما حصل من الغلة ينقسم بينهم أثلاثا واذا وقعت على هذا الوجه يرجع من فضل على عمل صاحبه واليه أشار بقوله وترادوا الاكرية فاذا كان كراء الدابة ثلاثة وكراء الدابة درهمين وذكروا الرحى درهموا احد اضع صاحب الرحى لصاحب البيت درهموا احد اضع وقوله وتساوا في الغلة بيان لقروض المسئلة كما أثبتناه اما لو دخلوا على أن كل واحد يأخذ من الغلة على قدر ماله بطاقت ومفهوم الشرط صحة الشركة اذا تساوا الكراء وما حصل ينقسم أثلاثا لان كل واحد اكرى متاعه بجماع صاحبه وجعله تحت تقرير الحكم المسئلة بعد الوقوع كما بعدد من قوله وترادوا الاكرية وبانما اشترط صاحب الرحى والبيت في عقد الشركة ان العمل على رب الدابة بمقدوره وعلى فان الغلة كلها تكون له وكان غدا لرب الدابة على صاحب الدابة كراء المنزل لصاحب الرحى ولصاحب البيت يريد وان لم يعمل له ربح ولا مفهوم لقوله وان اشترط على رب الدابة أى وان اشترط على أحدهم بمخصوصه وانما خص المؤلف الدابة بتعالل ورواية (ص) وقضى على شريك فيما لا ينقسم أن يعمر أو يبيع (ش) هذا شروع في الكلام على مسائل يقع فيها النزاع بين الشر كالمعنى ان الشريكين اذا كان بينهما على سمييل الشركة معطولا لا ينقسم كالجمام والبئر

وفسدت الشركة حالة كونها ملتبسة بأشراطه وفي حال كونها ملتبسة بكبرى ربحى وذى بيت وقوله وجعله والحاقوت تحت تقريره هذا بعدد (تنبيه) وهذه الطريقة طريقة ابن نونس وهى سهلة وذكر ابن رشد طريقة أخرى فراجعها (قوله) كالجمام والبئر فيه نظرقاته يقتضى عليه بان يعمر أو يبيع حاصل ما عندهم القضاء المتعلق بالعمار يقتضى الامر من غير حكم والمتعلق بالبيع القضاء بعنى الحكم والالتزوم ولا يتولى القاضي البيع والحاصل أنه ليس المراد أنه يقتضى بأحد الامرين



لا يبيعه بل يامرؤا بالاعازو الاجتره على البيع وظاهر كلام المصنف جبره على البيع وان كان له مال يعمر به منه وليس كذلك بل اذا كان له مال فانه يجبر على العمارة منه كما تقدمه ما نقله الخطيب عن البرزلي وهو ان اذا كان أحد الشريكين غائبا فان القاضي يحكم على الغائب بالبيع ان لم يجد له من ماله ما يعمر به نصيبه وانظر هل بان اراد العمارة اخذته بما وقف عليه أولا لاحتمال ان يكون اراد اخراج شريكه بفرق في ذلك بين من يفهم منه ارادة قتال أم لا أقول والظاهر الاول (تنبيه) يستثنى من كلام المصنف البر والعين خلافا لما احتج به ادخل البر فان من أي من العمارة لا يجبر عليها ويقال لظاهر ما عبران شئت ولك ما حصل من الماء بمعارك وهو ما كل الماء وما زاد منه بالعمارة وليس بان يعمر شئ بمساحل بالعمارة الا ان يدفع ما يخصه من الشقة سواء كان على المزرع أو شجر فيه ثم مؤبر أم لا كما قال ابن القاسم وقال ابن نافع والخزرجي يجبر الشريك اذا كان على المزرع أو شجر فيه ثم مؤبرا لان في عبارة عب ٦٥ و يظهر ان مرادهم باختصاصه بما حصل

والحائز وتكونها فاحتاج الى الاصلاح وأبى أحد هذان يصلح فانه بقضى عليه بان يعمر أو يبيع من يعمر أي يبيع جميع نصيبه لا بدد ما يعمر به واذا وقع البيع فأبى الثاني ان يعمر فانه بقضى عليه بثلث ما قضى به على الاول وشمل قوله ما لا يملكه الوقف فانه كالمالك فانه بقضى على المنع من العمارة به أو بالبيع كما هو ظاهره و يأتي في باب الوقف ما يقيد به مصرح به في الأخيرة وغيره من المتقدمين وما قيل في هذا من تعين العمارة كخصائص المشترك الموقوف عليها ففيه بطلان وبها ولو كانت إحدى الحمتين موقوفة والاخرى ملكا ولا غلظة لوقف فبعمرا الشريك ويد في الغلظة المتجددة ويؤخذ ذلك من قوله وان أقام أحدهم الخ ومفهوم قوله لا ينقسم ان ما يمكن قسمه اذا احتاج الى الاصلاح وأبى البعض من الشريك كانه لا يقضى عليه بذلك ولا بالبيع لان الضرر يزول بقسمه (ص) كذا سئل ان وهي (ش) أي كايه يقضى على صاحب السفل بالعمارة أو البيع حيث وهي اى ضعف لان صاحب الاعلى له الانتفاع بالسفل وقول البرزلي وقسمه (ص) ان كان الاشتراك في غير جدار الا اشتراك في السفل فلهذا أطلق الشريك في الغلظة والجواردة لوضوح ذلك واذا سقط الدلو على السفل فهدمه جبر رب السفل على ان يبنيه أو يبيع من يثق حتى يرب العلو لوجه فان باعه من يثقه فاستنع من يثقه جبر المبتاع ايضا ان يبنيه أو يبيع من يثقه والمراد بالسفل ما نزل عن الطول لا الماصق بالارض لانه قد يكون طباقا متعددة فالمراد بالسفل السفلى النسبي (ص) وعليه التعليق والسفل وكس من حاص (ش) يعني ان السفل اذا وهي وخلف على الاعلى ان يسقط فانه يقضى على صاحب السفل ان يعلى الاعلى لان التعليق بمنزلة البنان والبناء على صاحب السفل وكذلك يقضى على صاحب الاسفل بالسفل لانيته لانه أرض الداعي وانما كان يقضى على صاحب الاسفل لانه عند التنازع كما يأتي

بالعمارة انه يستوفى منها ما اتفق فقط قياسا على المسئلة الاثمة لادانها انتهى والظاهر خلافه و فرق بينهما ما بعد كني هذا وجدت ما يزيد أقول بسئل ما الفرق بين العين والبناء وغيرها كالجامدات ففرق بعض شيوخنا ان تقع العين يكتحق لان البنان يمكن بخلاف العين والبنان ما هما غير محقق قد يوجد وقد لا يوجد انتهى (قوله الوقف) أي ما كان بعضه وقفاً وبعضه مملوكاً فانه يقضى على ناظر الموقوف بالعمارة أو البيع ويخص قوله في الوقف لاعتقاد وان خرب جميعه وقف اسكن يتفق هنا على البيع منه بقدر الاصلاح لاجتماعه حيث لا يحتاج له وان عمله ان لم يكن فيه ريع يعمر منه ولا يدعيه على نفسه قطعاً او ما في مسئلة

٩ شئ من المالك اخذ فانه يساع جميع نصيب الاتي على ما رجح لما فيه من تعادل الشرائك (قوله) وبأقي في باب الوقف ما يقيد به (قوله) وبعبارة الخ) ههنا عبارتي عن القيل المردود على بقوله وما قيل الخ وحاصل تلك العبارة انه لا يبيع بل المالك الذي هو الشريك يعمر ويسدأ في الغلظة قياسا على ما يأتي في قوله وان الخ والحاصل ان العبارة اثباتية ضعيفة (قوله بالعمارة أو البيع) قال بعض الشيوخ وهو محمول على من لم يكن له سوى القاعة فلا يقدر على ان يكون بينهما وأما لو كان له مثل غيرها اجبر على البناء معه (نزع) لودهي العلو والسفل جميعاً أمر كل بالعمارة أو البيع عن يعمر (قوله غير جده) لا يخفى انه مراد ما كلامه ظاهر في الحيث لانه قال فان كان الاشتراك بان كان لاحدهما العلو ولا تخر السفل فانه يقضى على صاحب السفل (قوله والجواردة) عطف تفسير (قوله ما نزل عن الطول) أي من العلو

(قوله لانه يقضى) على الاتفاق أى لان الاعلى يقضى به بالاتفاق وقوله أى الاعلى ان يرتفع به فهو كسقف الاسفل أى فى الاتباع فهو لا وزن له قبله وهذا المعنى يدل عليه بعض الشراح (تنبيه) اختلاف فى كسيف الدار اكثر اذ فقال أذهب على وجهه وروى عن ابن القاسم ومع أبو زيد ابن القاسم على المكترى ابن عرفة وفيه دليل القولين أقول وفى عرف مصر انهما على يد الدار (قوله قاله ابن القاسم واشبه) ٦٦ وانظر هل معنى ذلك ان صاحب العلوى ينزل ويرى سقاطاته لمحاض الاسفل

وكذلك يقضى على صاحب الاسفل بكسيف الرماض الذى يلطى فيه صاحب الاعلى سقاطاته لانه يقضى به ذلك ولأن يرتفع به فهو كسقف السفل قاله ابن القاسم وأذهب وقال أصبغ وابن زهوب انما ذلك على الجميع بقدر وجاههم واستظهر (ص) لاسلم (ش) بالرفع عطف على التعليل أى ان السلم الذى يصعد عليه صاحب الاعلى الى علوه لا يقضى به على صاحب الاسفل بل هو على صاحب الاعلى على المشهور والسلم هو الدرج الذى يصعد عليها والمراد بالسفل بالنسبة لغيره فمثل المتوسط فليس عليه سلم بل فوقه فدخل فى ذلك فرع التوضيح (ص) وبعدم زيادة العلوا الانخفاض وبالسفل للاسفل وبالدابة لراكب لامتعلق بالجام (ش) يعنى ان صاحب العلوا ان أراد ان يزيد فى البناء على علوه الذى دخل عليه فانه يمنع من ذلك ويقضى عليه بعدم فعله لانه يضر ببناء الاسفل اللهم الا ان يزيد زيادة خفيفة لا يحصل منها ضرر ويرجع فى ذلك لاسلم المعرفة وكذلك يقضى فسد التنازع بالسقف لصاحب الاسفل لقوله تعالى وليؤمنهم سقما من فضة فأضاف السقف للسقف والبيت للاسفل وأما بلاط الاعلى فليس لصاحب الاسفل وكذلك يقضى بالدابة لراكبها ولاعبه بالمتعلق بطاها الاما الاقر شمة أو يئنة فيعمل عليها فان كانا راكبين عليها فانه يقضى بهما للمقدم وان كان كل فى جنب فهى لهما وان كان معهما ثالث كراكب على ظهرها فانظر ما الحكم فقولوه بعدم زيادة المعطوف على شريك أو معمول الفعل مقصور وليس معطوف على ان يعمر لان العامل المتقدم مقيد بالشريك وليست هذه المسئلة مقدمة بذلك قالها البساطى ولا مانع من ذلك ولا يلزم جريان القيد فى المعطوف (ص) وان أقام أحدهم رضى اذا يافا لفعله لهما ويستوفى منها ما وافق (ش) يعنى لو اشتركا ثلاثة فى رضى فاتفق دمت واحتاجت الى اصلاح فافهمها أحدهم بعد ان أسام ذلك أى من اصلاحها فالشبهة وان الفلة الحاصلة لهما بالسوية بعد ان يستوفى منهما ما اتفقه عليهما فى حمارتها اللهم الا ان يعطوه نقتضه فلا غلظة له وانما يرجع فى الفلة لانهما حصلت بسببه وانما يرجع فى النعمة لانه لم يوزن له فى ذلك فقولوه أحدهم أى أحدا مشتركين وقوله رضى أى مثلا أى أودار أو جاعلا وقوله اذا يسأى وقعت اداة توكيدية المفهومين عن السياق ومفهومه أنه لو مرجع الاذن لا يكون الحكم كذلك والحكم أنه يرجع عليهم ما فى ذمتها حصلت له غلة أو لا فان قلت قد مر وقضى على شريك الخ والرضى بحال يتقسم واذا قضى عليه بذلك فكيف يتأق قولوه اذا يسأى قلت ما ذكره المؤلف فى مسئلة الرضى انما هو اذا حصلت العمارة بعد ابايتها وقبل القضاء

وليس له فى علوه رقبة أو ولو كان له فى علوه رقبة وعلى الاول فاذا كان له فى علوه رقبة يكون كسيفه يئنه ما على قدر الجاهم كغيريها ولكل رقبة كما مصر من جعل رقبة مراض وبها على أيضا فتمت معاهم ما يحور ذلك كذا فى عب أقول والمظاهر الثانى الذى هو قوله أو ولو كان له فى العلو رقبة لانه لا يتجزأ لاسلم كما هو ظاهر بل تامل (قوله لاسلم) واذا كان الطلاق ثلاثة مثلا فالسلم من الاسفل الوسطى على صاحب الوسطى وما فوق ذلك على صاحب العلوا ولو كان يتقع بسم الوسط فلا تعلق عليه للوسط (قوله على المشهور) ومقابلة ما حكى ابن أبى زنسين عن بعض القرويين ان السلم على صاحب الاسفل كالسقف (قوله) فدخل فى ذلك فرع التوضيح أى الذى هو مسئلة المتوسط (قوله الاقر شمة) أى ما عجننا بمصرع من ركب مع حمارتها ويتنازع الراكب المتعلق بالعام (قوله فانظر ما الحكم) فى عب انها تكون لذى على ظهرها الاعرف أو قرنته وهو الظاهر

واستظهر بعض شعوخنا انها تقسم بينهم (قوله معطوف على شريك) لا يقتضى ان يحطه على شريك بعد من عليهما حيث عدم المناسبة فى متعلق القضاء والذى يتاسب انما هو عطائه على ان يعمر ولا تقول بجريان القيد فى المعطوف (قوله) فالمشهور وان الفلة الحاصلة لهما بالسوية (ومقابلة قول ابن القاسم ان الفلة كلها لمن عمر وعليه لمن يشاركه حصته من كراهما خبرا أى على ان لهما كبريت على أن تبقى (قوله المفهومين عن السياق) أى لان الكلام فى الشريك

(قوله بيان الحكم ابتدأ) أي ان المصنف بين الحكم الشرعي أولا ولا يفعل ذلك ان امتنع شر كالم من العمارة ثم انك لم ترفع  
أمرنا لخاصي بل عرت فالحكم ما قاله المصنف استشكل قوله ويستوفى الخ بل عليه ضررا اذا دفع جهته و يأخذ مقوما  
واجيب بأنه هو الذي ادخل نفسه في ذلك ان ذلوا شالوا فمهما التمسنا غيرهما على الاصلاح أو البيع ممن يصط (قوله سبع  
انظرها) فمنا انقول الاولى ان يعمر احداهما قبل علم صاحبه ولم يطلعهما على العمارة الا بعد تمامها فانه يكون مناسبا  
في العمارة في ذمتها او هل يعتبر مناسبا معاصرته في العمارة أو من قبة ما عجز مقولاه بغير اذنها تقرر ان الراجح  
الاول والثاني ان يعمر باذنها ما لم يحصل منها ما ينافي اذنها لا فضاء العمارة فانه يكون مناسبا معاصرته في العمارة في  
ذمتها الثالثة ان لا يعلمها بالعمارة الا بعد تمامها ويحيز ان ذلك وحكم هذه كالتى قبلها الرابعة ان يسكن حين يستأنفها  
وحيث عمارته وحكمها كالتى قبلها ايضا وفي هذه الصور كما تكون الاية ويؤتم على قدر حصصهم الخامسة ان يستأنفها  
فيا يوسمجران على ذلك حال العمارة ايضا وفي هذه الفلأهم بعد استيفائها ما اتفق السادسة ان يستأنفها فانيا يوسمجران  
عند رؤيتها بالعمارة وحكمها كالخامسة ولا يقال ان سكوتها محال العمارة ٦٧ وضامنها بقله فهو كذنه ما لان

من حتم ما ان يقولوا نحن انما  
سكننا لوقوع التصريح منها  
أو بالبيع كذا في بعض التقارير  
وهذان الصورتان يشملهما  
كلام المصنف مطوقا بالعبارة  
ان ياذن في العمارة وبعده امة بعد  
ذلك فان كان المانع قبل اشتراؤه  
ما بعده به فان حكم ذلك حكم  
عمرته بعد منعه مما ابتدأه  
او اشتراعهما على ذلك وان كان  
بعد اشتراعهما يعمر به فلا عبرة  
بمنعهما لما فيه من انكشافه  
كذا في بعض التقارير (قوله في  
دخول جهته) أي أو ابراء أو  
بنائين فقوله ونحوه أي نحو الجدار  
هذا فيقتلصط اصلاح على

عليها بالعمارة أو البيع وما مر بيان الحكم ابتدأ ومسائل هذه المسئلة سبع انظرها  
في الشرح الكبير (ص) والاذن في دخول جهته لا صلاح جدار ونحوه (ش) يعني انه  
يقضى على الجدار بان ياذن بجهته في الدخول لاداره لاجل اصلاح جداره او غرضه  
أو نحو ذلك ويكون هذا من باب ارتكاب أخف الضررين واذا سقطت الثوب  
في دار جارك فانه يقضى لك بالدخول لاخذها الا ان يخرجها لك فقوله ونحوه أي نحو  
الجدار كخشبته ونحو الاصلاح كتوب او دابة وهذا أحسن (ص) وبقضته ان طلبت  
(ش) يعني ان الجدار المشترك اذا طلب أحد الشرى بكن قسمته أي بالقرعة وأي الاخر  
من ذلك فان من طلب القسمه يجب ان ذلك اذا كان يمكن قسمه بلا خسر ارفان يمكن  
قسمه ان كان لاحدهما جذوع عليه من ناحية ولا يخرج جذوع عليه من الناحية  
ال اخرى فانما يتقاربانه كالذي لا يقسم من العروض والحيوان فن صار له اخص به  
وقوله (ص) لا بطوله عرضا (ش) عطف على مقدراى بقسمته طول لا بقسمته عرضا  
وعرضه ان نسبة محمول من المفعول وأصله لا بقسمه عرضه كقوله تعالى ويجزى الارض  
عبونا أي ويجزى ناعبون الارض أي لا يقسم عرضه منسوبا بطوله وانما يقسم طوله  
منسوبا لعرضه أي لا يجعل عرضه منقسم مع طوله وانما يقسم كل جهة بعرضها وطولها  
أي لا يقسم طولها ويكون العرض منصفانيتها ما والمراد بطوله امتدادها جانبا من المشرق

الخشبية وقوله أولا وعز خشبية منافيه حيث عطفه على الاصلاح (قوله لو يكون هذا من ارتكاب أخف الضررين)  
دخول دار الجار وضرورة الاصلاح ودخول دار الجار أخف (قوله وهذا أحسن) أي لعمومه وشموله ما ذكره ظاهره انه  
لا يؤمر ولا يقضى عليه بالدخول لتفقد جداره وهو ظاهر كلام ابن تونح وقال الشارح لذلك وان يمنع جاره من ادخال  
الحصن والطين ويقضى في حائطه كوة لاخذ ذلك فاذا تم العمل صد تلك الكوة وحصلها (قوله وان كان لاحدهما جذوع الخ أي  
ان احدهما واضع عليه جذوعه من جهته ولو في طول الحائط يتماهى والاخر كذلك هذا معناه (قوله عطف على مقدراى)  
فالمقدراى مجموع قسمته طولها ولا لا بقسمته مذ كروا المعطوف هو بقسمته عرضا فاما طوف ايضا مقدر (قوله لا لا يقسم  
عرضه منسوبا بطوله) لما كانت النسبة تتحمل نسبة الاصطحاب وتتحمل نسبة الاستعلاء والظرفية فمما لادان القصد  
نسبة الاصطحاب بقوله لا لا يجعل عرضه منقسم مع طوله أي مع بقا طوله أي وانما يقسم طوله منسوبا بعرضه أي لا يقسم  
عرضه مع بقا طوله وقوله وانما يقسم كل جهة أي شير كل جهة بعرضها وطولها فنظرنا لعل طول على حدة وقوله لا لا يقسم  
طولا ولا يكون العرض الخ ظاهر العباد ان المنفى قسمته طول لا مع المنفى انما هو قسمته عرضا

(قوله والمراد بعرضه تخلفه) أي الذي هو في العرض ولو باقى العرض على حقيقة تملأه لكان الطول إذا كان من الشرق للمغرب فيكون العرض من الشمال للجنوب واعلم انه لا موجب لهذا التكلف فلو جعل في العبارة تقدرا على أصل المتن وبقيته بطوله لا يضره لكان أحسن وفي من ولو قال المصنف ويقسم طوله لا يقسم عرضه واعلم ان المراد بالقسمة أما بالطول وأما العرض إنما هو مجرد تعليم ومحل كونه لا يقسم عرضه إذا كان القسم بالقرعة لان الكلام فيما يقضى به ولم يبدع على ان أماله انصبه في ناحية صاحب حبل ليجذوه لانه قد يقع لاحدهما الجهة التي تلي الآخر فيقوت المراد من القسمة وأما بالتراض فيجوز اذا تراضيا على ان كلا منهما ما يأخذ ما في جهته ٦٨ واعلم على انه يأخذ ما في جهة صاحبه لا لان قسمة المراضاة يبيع ونظرا للبيع

الى المغرب مثلا لان تقاضاه والمراد بعرضه تخلفه بان يقضى بقسمة (ص) وبإعادة السائر لغيره ان خدمه ضررا (ش) يعني ان الانسان اذا كان له جدار خاص به سائر على غيره فهدمه صاحبه ضررا فانه يقضى عليه بإعادة على ما كان عليه لاجل أن يستريح على جاره ثم ذكر مقابل قوله ضررا بقوله (ص) لا اصلاح أو هدم (ش) والمعنى ان الانسان اذا هدم جدار نفسه لاجل اصلاحه أي لوجه مصلحة ~~مكتوف~~ سقوطه وانما في تخلفه أو انه يهدم الجدار بنفسه من غير ان يهدمه أحد فانه لا يقضى على صاحبه ان يعيده في الخلفين على ما كان عليه ويقال للجار سائر على نفسه ان شئت وبعبارة لا اصلاح عطف على ضررا وهذا وما يليه نصير مع فهمه ما مر ولو قيده لكان التصريح به فائدة وفي المتن قيد ذلك بما ذكر عن اعادته وظاهر ما عند ابن القاسم تقيد الفرع الاول بذلك دون الثاني وهو قوله أو هدم وهو مقتضى حمل الشارح وتعلقنا كلام المؤلف على ما اذا كان السائر مختصا بأحدهما لانه اذا كان مشتركا وهدم يصير من افراد قوله وقضى على شريك فيصلا يقسم ان يعمر أو يشرع ولا يقال ان هدمه هدمه صارها ينقسم فانقول هذا غير مدبر بعيد له ما بين في معنى المقسم في باب الخيارات (ص) وبهم بناء بطريق ولو لم يضر (ش) يعني ان من بنى في طريق السباين شيئا لا يضرهم في مرورهم فانه يؤمر بهدمه بخلاف وان كان لا يضرهم فكذلك يهدم على المشهور وهذا ما لم تكن الطريق ملكا لأحد بان يكون أصلا دارا ملكا للعتلا وانهدمت حتى صارت طريقا فانه لا يزول ملكه عنها ذلك وقدمه هذا بعضهم بما إذا لم يطل الزمان وهو حاضر ساكت والاقضى به دمه فله في هذا أيضا إذا لم يطل الزمان (ص) ويجوز ببيعة بائنة الدور لبيع ان خف (ش) يعني انه يقضى لبائعة أي السوق بالجلوس في أبنية الدور لاجل البيع اذا ~~كان~~ ذلك شيئا خفيفا ولا لا يجوز فضلا عن ان يقضى به قال اصبح انما يصح الجلوس في الطريق أو ينعوا المارة ولا يضره بالناس واحترق بقوله لبيع من جلوس البائعة للصوت ونحوه فانهم يمشون وغير ان خف يصح عودهم للبيع والجلوس وسواء كان من واحد أو من متعدد في حمل بجواره الضرر فانه يقام وان لم يكن انما حصل الضرر بانضمام جلوسه بجلوس من قبله ولا يراهي

الاتقاع بالمبيع وكذا يجوز إذا كان بالقرعة ودخلا على ان من جابت حصته في جهة صاحبه حمل له دمه (قوله وانهم الجدار بنفسه) لا يجزى ان مقتضى ذلك ان يقرأهم بالناسم للفقاع يعني انهم والفقراء يهابون البائنة للفقرة وحل يقتضى ان يرد بهدمه مع انه اذا هدمه يقضى عليه بإعادته ويظهر من كلام المصنف ان المراد بالضرر ما لم يعمل قصده حقيقة أو حكما ان يهدمه عبثا يذلل قوله لا اصلاح أو هدم ثم انه يقرأ هدم فعلا مطلقا على مقدرا أي لان هدمه لاصلاح أو هدم بنفسه (قوله ولو قيده) أي بان يقول وهجر من اعادته وظاهر العبارة ان يقيد العتية في الاصلاح وانهم ضررا مع انه في الاصلاح وقوله وظاهر ما عند الخ المقعد عدم التقيد في الصورتين وقوله ويرعايد الخ لعله اراد بالمتقسم ما ~~كان~~ الاتقاع على شخص كالأول يقدم

ذلك في باب الخيارات (قوله بهدم بناء بطريق) ولو كان ذلك البناء مسجدا (قوله بما إذا لم يطل الزمان الخ) أي بحيث كل نطق أو يقابل على الظن انه اعرض عن اوصافها بطريقه بالمسلمين (قوله باعة) أصله سعة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألقا وهو جمع بايع (قوله بائنة الدور) جمع بناء قال ابن خرفة ثناء الدور ما بين بناءها فاضلا عن عمر الطريق المدللور وبنائها كان بين يدي بابهم أو غيره قال الآبي في شرح مسلم في باب أول مسجد وضع في الأرض مناهضة قالت الفتاوى ما يلي الحد من الشارع المتسع المشاذن لانه لا يقبل منه شيء من الملوثة وكذلك لا تقبل عليه المشاذن اه (قوله بانضمام جلوسه) أي من أن يكون بالانضمام مصاحبا لانضمامه بان يقدمه مقبلا وبعده كان يقدمه واحد من الصبيح لانه لم يتم وقدمه آخر

وحصل الضرر بقعوده لا يتوكلن بسبب كون الاول قد المدة المذكورة فان الثاني يقام وقوله ولا يراد على كل واحد باعتبار هذه  
 هذا اي في الصورتين المذكورتين وقوله بل بالانضمام امامية وابدلا كقوله (تبيينه) ه اراجح جواز كراهة الافتية واذا كراه  
 وبه فلهما كثرى منع من مجلس فيه تقرير وقد يقال يصير بمنزلة قربة قاله عجم وانظر فناء الحوائث وفناء المعبد كاندرا وأولى  
 لانه مباح في الجمله وفيه تقييد بما خاف كقوله ان الدار قال بعض شيوخنا والظاهر ان كراهة افتية المساجد لا يجوز لانهم مباحة  
 للمسلمين ثم ردان يقال حيث كان له الكراهة واجبه كونه لا يمنع الباعه الجلوس فيه لانه حيث كان المالك المتعمه قاله المبدل (قوله  
 أوتدريس) عطف خاص على عام فان قراءة العلم تحصل بالمطالعة (قوله ومعنى كونه احق استعسانا) أي ليس المراد بالقضاء  
 في السابق للمعبد ان القاضي يقضى به ذلك (قوله عند الله) بظاهره انه متعلق بالاولى فحينئذ يكون معناه ان المولى يطلبه  
 منك اجم الجالس ان يجلس في هذا المكان ولا تنقل منه وتمكن غيرك من الجلوس فيه وظاهر ان هذا الدس مراد وانما المراد  
 الاولى عند الله والحبوب له ان يكون المكان لك بحيث انه لا يشارك فيه احدا فالاولى لغرك ان لا يملكك للقيام منه ويجلس  
 موضعك حينئذ فالخاص أن لا يجعل قوله لك متعلقا بالاولى والاحسن ٦٩ بل في العبارة تقديم وتأخير والاصل

والاحسن والاولى عند الله  
 أن يكون هذا لك للغرك (قوله  
 من انتم) أي اشتهر حاصله ان  
 كون الاحتمية لسابق المعبد  
 معناها الاستحسان مالم يشتر  
 ذلك بالجلوس في ذلك الموضع فانه  
 يقضى له على المعبد (قوله وقيل  
 ان ذلك على سبيل الاستحسان)  
 أي فلا يقضى ولو اشتهر والمعبد  
 الاول والظاهر ان اختصاصه به  
 في الوقت الذي اعتاد فيه ما ذكر  
 فقط لا يوقت غيره له أو يزيد  
 منه ولا ما عاب عنه غيبة انقطاع  
 ولما اعتاده والده ابن ناسي

كل واحد باعتبار هذه الاله الضرر وقد وجدوا بالانضمام (ص) وللسابق كسجد  
 (ش) يعني ان من سبق الى مكان من الطريق يسبق فيه أو غيره فانه يقضى له به كأن  
 من سبق الى مكان من المعبد وجلس فيه لمقرا علم أوتدريس أو افتاء فانه يقضى له  
 على غيره به فوله وللسابق راجع لقوله ويجلس باعة أي وقضى للسابق منهم وقوله  
 كسجد تشبيه ومعنى كونه احق استعسانا يعني ان القاضي يقول له الاحسن والاولى  
 لك عند الله هذا فيكون خارجا عن الفتوى لا يخرج الحكم ابن عبد السلام من انتم  
 بالجلوس في موضع من المسجد لتعليم فلو شبهه فانه احق بذلك الموضع من غيره وقيل  
 ان ذلك على سبيل الاستحسان (ص) أو بسبب كونه فقت أريد سد خلفها (ش) أي يقضى  
 على من فتح كوة أو بابا وغرفة من داره يشرف منها على جاره ان يسد جميعها إذا زيد  
 سد خلفها فقط وتعلق العتمة من الباب لئلا يطول الزمن وتبقى جهة المحدث ويقول إنما  
 اغلقته لاحسده متى شئت والمراد بالخلف الداخل لان المراد بالخلف بالنسبة للخارج  
 وان كان الحكم واحدا في سد الداخل والخارج الا أنه لا يقال للخارج خلف هذا اعتبار  
 نسبة الخلف للخارج كما هو قضية كلام المؤلف (ص) وجميع دنان تكمام وراشحة كدباغ

ومواضع الطلبة عندنا يتوسق يقضى لهم بها (قوله كوة) بالقبح والضم والقبح اشتهر وهو عبارة عن الطاق قاله أبو الحسن  
 (قوله فقت) أي احدث فتحة لتشرف على جاره وامان كانت قديمة فلا يقضى بسدها (قوله سد خلفها) بالتوسق وليس  
 مضافا لخلف لانه من الظرف الا لزمت للظرفية (قوله على من فتح كوة) أي احدث فتحة (قوله أو غرفة) أي احدث غرفة  
 (قوله يشرف منها على جاره) أي بحيث يبين للرأي منها الوجوه فان لم تظهر الوجوه لم يكن ذلك ضررا ويفرض في سلك كلام  
 المستحسن من يقى مسجد أو شرف سطحه على دار اشخاص فان بابيه يجبر ان يسد على سطحه ويمنع الناس من الصلاة فيه حتى  
 يتم السد وكذا من بين صومعة تكشف الحيوان لهم منه فانه اشتهر (قوله اذا أريد سد خلفها) أي كائن في خلفها (قوله)  
 وتقطع الخ) إشارة الى أنه لا يكفي بسد الخارج والداخل فقط بل يسد أيضا ما يليه عليها كواجهة خشبية وعمية ولا يطول  
 الزمان غير يمدن احدتها أو غيرها عاداتها (قوله والمراد بالخلف) انظر من أين ذلك أنه يمكن أنه أريد بالخلف الخارج باعتبار  
 الداخل (قوله لان المراد بالخلف بالنسبة للخارج) أي الخارج من السكوة الى جهة الخارج وقوله بعدم متعلق بما قاله أي  
 لا يقال بسد ذلك الاعتبار للخارج خلف كما هو قضية الخ (قوله كما هو قضية كلام المؤلف) أي ان قضية المؤلف ان الخلف  
 بما كان خارجا ووجه ذلك ان القبح انما هو من داخل فذكر الخلف معه يؤذن بأنه جهة الخارج (قوله دنان تكمام) يجوز قرأته  
 بالاضافة أي اضافة دنان الحام بالتوسق وفي الكلام حذف مضاف والتقدير يتبع ذي دنان وذي راشحة

(قوله والمسط) اسم المكان اصلاح الاسقاط وازالة ما فيها من الفضلات (قوله والمصلق) يحمل على مضائق له الرخصة خفيفة والا  
 بمضائق القول والتمسك لارائحة خفيفة له (قوله الخياشيم) جمع خيشوم وهو اقصى الانقب (قوله الامعاء) أى المسارين (قوله  
 والكل دخان) أقول يكون الكل دخانا يتوقف على نقل (قوله والكل مشعوم) الاولى ان يقول والكل رائحة (قوله على  
 الوجه المذكور) أى اجمع بينهما الاولى الوجه الاول وهو ان الكل دخان يدل على قوله وعلى الثانى (قوله وبالرائحة مقدم)  
 أى المحسوس بمساحة الشم (قوله وان كان الكل دخانا خفيا) لا تظهر رائحته فيبادر كبحاسة البصر فالاولى ان يحذف قوله  
 خفيا وتقدم ان ما يدرك بحاسة الشم ٧٠ كونه يسمى دخانا يتوقف على نقل (قوله ان الدخان يحصل الخ) أى والرائحة

ما يحصل ضرره بالشم أقول ولو  
 حذف قوله على الوجه المذكور  
 وقوله وعلى الوجه الثانى وقال  
 قلت الفرق من وجهين الاول  
 انه على الدخان ما يدرك بحاسة  
 البصر وبالرائحة ما يدرك بحاسة  
 الشم الثانى انه على الدخان ما  
 يحصل ضرره بغير الشم كتسويد  
 الثياب وبالرائحة ما يحصل  
 ضرره بالشم كرائحة الطيبة  
 لكان احسن لتعيين الفرقين  
 بمقتلحان بكل من الاخيرين فتدبر  
 (قوله واندر الخ) فشرح شبه  
 والظاهر ان الضرر صرف لانه  
 ليس بعلم ولا حكمة وانما هو  
 اسم جنس فليس فيه من موانع  
 الصرف الا اللون وهو غير مستقل  
 بالمتع (قوله بل يحصل الضرر)  
 فيه شئ وذلك ان الجوزين اذا كان  
 من أى ناحية من البيت يقال له  
 قيل (قوله والضراب) عطفه  
 على ما قبله عطف عام على خاص  
 يدل قوله يؤذى وقع ضرره بما

(ش) يعنى ان الهجمات والافران وما شبه ذلك اذا كانت حادثة فانه يقضى بمنع دخانها  
 لانه يؤذى الناس برائحته وكذلك رائحة الدباغ وما شبهه اذا كانت حادثة فانه يقضى  
 بمنعها ومثل الدباغ المذبح والمسط والمصلق لان الرائحة المنقطة تحرق الخياشيم وتصل  
 الى الامعاء فتؤذى الانسان وقال الساطى ان قلت ما الفرق بين الرائحة والشم  
 والكل دخان والكل مشعوم قلت الفرق على الوجه المذكور انه على الدخان المحسوس  
 بالبصر وبالرائحة ضده وان كان الكل دخانا خفيا فعلى الوجه الثانى ان الدخان يحصل  
 ضرره بغير الشم كتسويد الثياب والحيطان وتحرق ذلك (ص) واندر قبلت (ش)  
 اندر هو الجوزين والمعنى ان من جعل اندره قبلت شخص او قبل حاقوته وما شبه ذلك  
 فانه يمنع لانه يضره بريق التذرية وقبلت بكسر القاف وفتح الباء أى يتجده ثم ان المؤلف  
 لو حذف قوله قبلت لم يسل عما ورد عليه من ان معناه لا يتعدى كونه في مقابلة البيت  
 بل يحصل الضرر وأما الغسل والضراب يؤذى وقع ضرره بما لا يمنع من ذلك ابن  
 حبيب ومن أراد ان ينقص حصره أو غيره على باب داره وهو يضره بغيره من غير  
 بالمر يعنى منع من ذلك ولا راحة له أن يقول انما فعلته على باب دارى (ص) ومضرب جدار  
 واصطبل أو حاوت قبالة باب (ش) يعنى اى هذه الاشياء يقضى بمنعها ان اراد ان  
 يحدث شيا يضر بجداره من هدنه أو وهنه كحفر بئر أو رعى فانه يمنع من ذلك أو اراد  
 ان يحدث اصطبل الخ لعله أو حاوت بالبيع أو غيره قبالة باب شخص فانه يمنع من ذلك لانه  
 يلزم منه ان يطلع على عورات جاره ولما فى الاصطبل من الضرر يول الفواب ويزيلها  
 وحرمت البلائنها واطاها مذكورة فى الحاوت قبالة الباب من المنع ولو كان بسكة نافذة  
 وهو ماضى به بعض القرويين وارتضاء ح وليس كباب بسكة تفذت لان الحاوت أشد  
 ضرر والتكرار الوارد عليه دون باب المنزل ومفهوم قبالة باب انه ان لم يكن كذلك لا يمنع  
 منه وهو كذلك (ص) وبقطع ما أضر من شجرة يجدران تجدد والاقول ان (ش)  
 يعنى ان من له شجرة يجوز جدلوا انسان واضرب بالجدل اربان امتدت اغصانها عليه فان

فيمنع الضرر اى الذى يدق الثياب مثلا والحداد والنحاس (قوله واصطبل) بفتح الهمزة لانه ليس من الامعاء كانت  
 الجدوة بمنزلة الوصل ولو حذف قوله واصطبل ماضى لانه باعتبار ما دخل في قوله ورائحة الخ وباعتبار مضرة الجيران  
 داخل في قوله ومضرب يجدر او باعتبار مجرد الضرر ملحق لقوله وصوت ككمد وهذا كله من حيث هو اعانة الاختصار فلا يرد  
 ان يقال هذه مسائل مخصوص عليها فاو اراد ان يبعها على ما كان (قوله ان يحدث شيا) اى ولا يدر من ثبوت ذلك بالبدنية فاذا ثبتت  
 ذلك لم يبق يقضى بهذا (قوله وسر كتم البلاوترا) اى فتنع النوم (قوله وارضاء ح) مقابل ما ذهب اليه ابن غالى من تقسيمه بغير  
 السكة النافذة واما الساندة فتسمى فيما بين الخافوت والباب وهو الذى اتى به ابن عرفة رجع كل منهما (قوله بان امتدت  
 اغصانها) فبما اشار الى أن قول المؤلف من شجرة على حذف مضاف اى من اغصان شجرة وقدره لانه المتقبل أو ما اذا أضر

جدوا هذا المذهب في الأرض جدوا غير ما لهما فكأن دخلوا في قوة ومضرب جدار (قوله لان صاحب الجدار) فبما هذا  
 انما يكون في الأرض الحماة (قوله والاربع الاول) انظر كيف يجاب عن تعليل المتقابل (قوله لان مع صوماؤشس أورشليم) ولو  
 الثلاثة كما هو ظاهر وكذا لا يمنع من أحداث ما ينقص الغلة كما حدث قرن قرب قرن آخر وأما قرب حام آخر (قوله عطفه  
 على مدخول الباء) أي وقد رخص ما عطف على مدخل لكان اصل (قوله من الاندر) أي في الاندر (قوله من  
 الشمس والريح) فان كان الضوء يتعمد من ربه (قوله على بناء الخ) أي سلم لأذى ٧١ فيمنع في المساواة قولان فنقل بجوار

وقبل لا واذا لم يكن ادراغالة  
 اقروا على هذا هو المذهب خلافا  
 لمن يقول هذا مذهب الشافعية  
 فقط (قوله والافسكال الخ) أي  
 وان لم تكن السكة نافذة وهذا  
 راجع لقوله السكة نافذة فقط لا  
 لقوله ساقيا بسكة نافذة والا  
 لاكتفي بواحدة واما قوله الابايا  
 ان تكسب فاعلم ان سبب مفهوم  
 الاولى فقط فهو باعتبار ما قلنا  
 استثناء منقطع لانه لم يكن داخل  
 قدس (قوله ومع من الضرر) أي  
 من كونه يتصلح بالفصل (قوله  
 اللام في لا يشرف لام العائبة)  
 أي لانه لم يكن داخل على قصد  
 الضرر وانما يؤول لذلك (قوله  
 فليس كسكة النار) أي لان  
 من أحدث مسجدا فانه يبيع على  
 أن يبقى فيها ما يخدمه من كان  
 على السطح لا ينظر الجيران (قوله  
 فان فيه) أي فان الشخص فيه  
 أي رغب البناء بامر مجاره أن  
 لا يشرف فقط أي لانه بامر بان  
 يحدث بناء لا يمنع من النظر وقوله  
 وان قوله معطوف على ان اقلته  
 وقوله يتصلح المدخول عليه  
 ابتداء أي كالنار والمسجد الذي

كانت حادثة عنه فانه يقتضي بقطع الزائد المضربا خلافا وان كان الجدار هو الحادث  
 عليها فهل يقتضي بقطع الزائد المضربا ولا لان صاحب الجدار أخذ من حريم الشجرة  
 في ذلك قولان الاول اطرف والثاني لابن الماجشون والاربع الاول (ص) لا مانع ضوء  
 أو شمس أو ريح الاندر (ش) عطف على مدخول الباء في قوله يمنع والمعنى ان من  
 رغب بناء على بناء مجاره حتى يمنع ماذكر فانه لا يمنع من ذلك أو لو نقص ماذكر الآن  
 يصح منع الشمس والريح من اندرافه يمنع من ذلك لان المقصود من الاندما ذكر  
 ومثله طاحون الريح فلا يستثناء من الشمس والريح واللام يعنى عن وجه صلة متعلق  
 محذوف كما ترى في التقرير (ص) ولو عوب بناء وصوت ككعد باب بسكة نافذة ور وشن  
 وسبابا لمن له الجانسان بسكة نافذة والافسكال الجلبية هم الابايا ان تكسب (ش) قال فيها  
 في آخر باب القسم ومن رفع بناءه لجواره فيان جواره لا يشرف عليه لم يمنع من رفع بناءه  
 ومنع من الضرر قال ابن غازي عن أبي الحسن اللام في لا يشرف لام العائبة انتهى  
 وهذا يقيدان ما آل الى الضرر ولم يدخل عليه ليس كالضرر المدخول عليه أي انه  
 أخف منه وله من جهة ان ازالته لا تنوق على ان يبقى ما يمنع أن يشرف على جواره  
 فليس كسكة النار فانه فيه بامر مجاره ان لا يشرف وان فعله جائزا ابتداء بخلاف  
 المدخول عليه ابتداء من كسكة لا يمنع من أحدث على جواره ما لا يضر به ضرر اتوا  
 كصوت الكعد وهو قنقار القماش وكذلك القصور والحداد ومثل ذلك صانع الآلات  
 المباحة عند فقير بها ومعلم الانعام عند الفحل ومعلم الصبيان عند رفع أصواتهم وما أشبه  
 ذلك ويعملوا ولا يمنع أحداث صوت ككعد من حيث هو فانه أضر بالجدار منع كما هو  
 وفي الموافق ما يشهد به تدويم والامتنع وكذلك لا يمنع من فتح باب في سكة نافذة الى القضاء  
 ولو مقابل الباب جاره عند ابن القاسم في المدونة كانت السكة واسعة أم لا واحتقر  
 بالنافذة من غير نافذة فانه لا يجوز له ان يفتح فيها بابا الارض ما يجيب الجيران كما يأتي  
 وكذلك لا يمنع من أحداث روشن وهو الجناح الذي يجرسه الشخص في حائطه اذا كان  
 لا يضر بالمارين وكانت السكة نافذة وكذلك لا يمنع من أحداث سبابا وهو جعل سقف  
 ونحوه على حائطين لرجل مكنتي الطريق بسكة نافذة حيث كان لا يضر بالمارين  
 فان لم تكن السكة نافذة الى القضاء فانه لا يجوز له ان يحدث روشنا أو سبابا لا يضر

يكشف سطوحه (قوله صانع الآلات المباحة) أي كالف (قوله الارض ما يجيب الجيران) هذا يقتضي ان قول المصنف وال  
 فكذلك راجع لقوله وباب بسكة نافذة وليس كذلك بل انما هو راجع للروشن والسبابا وذلك انه اذا لم تكن السكة نافذة  
 لا يمنع أصلا ان تكسبه عن باب جاره واما ان لم تكن فلا يشترط الارض ذلك الجار فقط (نافذة) السكة سبعة اذرع بزرع الاتح  
 الوسط وقيل بذرع البين المتعارف ومحله حرمان الامام في عمارته يوتا واختلاف طرقهم في المسائل لم يأت بطرق قديمة  
 دون سبعة بين يومهم ليوم محبتها (قوله فان لم تكن السكة نافذة) ضيف هذا التفصيل وان اشبهه به لانه لا فرق بين النافذة

وغيرها في التمكن من ذلك إذ لم يضر الروشن والسباط بأهل السكة الغير النافذة في ضوء ولا عراضا كسب نص على ذلك في المدونة وهو قول ابن القاسم وجماعة من الشياخ وافق به الشريف سدي عبد الغفور العمراني وهي أول مسألة من نوازل المبداء ٨١ (قوله لكن في الكافي الخ) اعقده عجم (قوله رابع لهما) أي السباط والروشن وقوله كما قال المؤلف أي من التفتيل بين النافذة وغيرها ٧٢ (قوله خلافا لابن عرفة) تقدم انه الذي مر عليه صاحب المبداء (قوله فيتم من

الضوء عليها) أي حتى يحصل بها سائر ائمة من الاطلاع على الجوانب من أي جهة حتى لا يتبين به أشخاص ولا هيآت ولا ذكور ولا نساء قرب دواهم وبعدت لتبكر رطلوها (قوله اغرز تشبها) أي لاستعداد عليها أو سقت (قوله وارفق بها) أي بفضل ماء اذا احتاج اليه المباد لشرب أو زرع أو غيره مما (قوله ويحويها) أي يحبر (قوله من فغ باب) أي كأن يكون باب من جهة أخرى يقصده فيخرج منه لقربه من السوق مثلا وقوله وجوانق طريق الخ معصوف على فتح باب في العبارة تتسع والمعنى من طريق يجوز فيها كالمكان خارجة طريق خاصة يذهب منها للسوق فيأخذ لانه بالمرور فيها لاجل قرب السوق مثلا (قوله وروى أيضا بصيغة الجمع الخ) فالجواب انه روايات ثلاثة والجمع بصيغتين ثم لا يفتي انه اذ اقرى بفحيتين يكون اسم جمع فتجوز في قوله جمع فتسدر (قوله فتسبل اربعون الخ) أي وتسبل ستون دارا عن يمينه

جميع أهل السكة ولو رفعه مارفعا شيا ولا يكتفي اذن بعضهم لانهم كالاشراك المالكين في الكافي ما يفيد ان الاعتبار من غير لفته من تحت الروشن والسباط عن منزله من أهل السكة دون من لم يرتحها فلا يعتبر اذ انتهت ولو أراد ان يفتح بابا في السكة الغير النافذة فلا يمنع ان نكبه من باب جاره بحيث لا يشرع على ما في دار جاره ولا قطع له مرفقا ومن باب أولى اذا كانت السكة نافذة الى القضاء وتقدم الحواجز فيها وان لم يشك بقوله بسكة بنفسه واسع لهما والرواية كما قال المؤلف خلافا لابن عرفة في انه لا فرق بين النافذة وغيرها والله عمن ذلك اذ لم يضر فان قيل لعل الضمير فكان يقول بها وأوجب بانه لو أتى بالضحية لاحتمل رجوعه للسكة لا بقصدها فلذلك أتى بالقاهر المقيد وقوله فكانت لجميعهم إشارة الى انها ليست ملكا تاما والاصح ان لهم أن يجرعوها على الناس بغلق والمذهب انه لا بد من اذن الجميع شيلا قلن فصل (ص) وصعدوا تحتها وانذر بطاوعه (ش) يجوز نصب وصعدوا على المستغنى ويجوز جوعه على مانع والمعنى ان من في داره فتحة أو شجرة فانه يجوز له ان يطلع على الهيئتها غيرها لأجل اصلاحها وما أشبه ذلك لكن يجب عليه ان يذبح جاره بطاوعه ايها خوف ان يشرع على عورة جاره وقيل باستصحاب الاذار بخلاف المنارة الجديدة أو القديعة حيث كانت تكشف على الجيران فيتم من الصعود عليها لان الصعود يوجب القرة ونحو ذلك نادر بخلاف الاذان (ص) ونوب اعادة جداره لغرض خشية ارفاق بها وفتح باب (ش) يعني ان الانسان يندب له ان يعرج جداره ليقرب فيه جاره خشية ونحوها وان رقبه بما فيه منفعة من فتح باب وارفاق وجوانق طريق وما أشبه ذلك لاسي الموطان من قوله عليه الصلاة والسلام لا يمنع أحدكم جاره خشية تغرز في جداره رواه ابن وهب خشية بقط الواحدة ورواه عبد الله بن خشية على الجمع وبعبارة خشية بصيغة الجمع وفتح الخاء والشين وضم الهاء وروى أيضا بصيغة الانفراد وروى أيضا بصيغة الجمع مع ضم الخاء والشين واختلاف في حيد البيرة فقيل اربعون دارا من كل ناحية والجار على ثلاثة أقسام جاره عليك حقان وهو الجار المسلم الاجنبى وجاره عليك ثلاثة حقوق وهو الجار المسلم الذي يملك منه قرابة وجاره عليك حق واحد وهو الجار الذي (ص) وله ان يرجع وفيما ان دفع ما انتفق اوقيته وفي موافقته وبخلافه تردد (ش) موضوع هذه المسئلة كما في المدونة انه اعاده عرضته ليني فيها أو يخرس فلما فعل ذلك أراد ان يرجع قبيل المدة المعتادة فليس له الا أن يدفع المعبر

وستون عن يساره وستون خلفه وستون امامه هكذا روى في الحديث وسند ضعيف (قوله وله ان يرجع الخ) للمستهبر أي رده الى الرجوع في عرسه لبناء أو عرس بجان أو غير محتم لم يقيد العار به يعمل ولا اجل ولا لزمت لاقتضائه كما يأتي في العارية وزلت المقيدة بعمل أو أجل لا يقتضاه ولا الاقتضاء (قوله وفيما ان دفع ما انتفق الخ) كلامه بقضى ان غير المدونة يقول بان الرجوع وان لم يدفع ما انتفق اوقيته وليس كذلك. بقضى أيضا أنه يخبر في دفع ما انتفق اوقيته وليس كذلك بل لو في كلامه للتبنيح لا للتغير فلا يقال وله ان يرجع ان دفع ما انتفق وفيما ايضا قيمته لمسلم من هذا



(قوله في الامد) أى من الامد أى الزمن (قوله او ما تنفق اذار جمع بالقرب الخ) هذا لامع فيه لانه انما يعطيه قيمة ما تنفق يوم المتاع فلا يراعى قرب زمان ولا بعد ولا يصح ما قاله الاول كان المتكلم له قيمة الدينار لقيمة المون الذى هو المتبادر من قوله اقيمة ما تنفق وقوله او ما تنفق اذ لم يكن فيه تغاير أى بان كان اشترى المون ٧٣ بالناسب من القيمة وقوله وقيمته ان تغاير

يأتى يكون اشترى المون براند من القيمة متفاحا (قوله قلت قد ذكر بعد الخ) أى انه قال ولا الاخراج فى كنهه وقوله او قيمته الخ هذا يقيد ان المراد قيمة الحائط وليس كذلك لما مر المقيد قيمة المون لقيمة الحائط ومثله عبارة شارة عبارة شبه وبه فالناسب حذفه

### • (باب المزارعة) •

(قوله ما خذ من الزرع) وعجابه جهرام أى خذ من الزرع وهو علاج ما تنقسه الارض وعسر بالخذ لانه اعم لان الاشتقاق لا يصح لان الزرع اسم للمزروع على ما قال واذا خذت مضافا كلام شارحا وافق كلام بهرام أى علاج وهو أسمن (قوله لقوله تعالى لا يفتى أى الشارح احدى دعوتين ولم يظهر من الآية دلالة لاحدهما فتدبر (قوله) ويشمونها فى بعض الصور) بان يكون لكل منهما العمل والبذر وقوله وطردت فى الباقي كان يكون من أحدهما العمل والاشتراك البذر (قوله ان عقد المزارعة أى عقدها والمزارعة (قوله فاه) كذا فى نسخة بالهاء ولعلها زائدة (قوله فلا تنزيم بالعمل الخ) فى كذا وأما العمل

للمستعبر ما تنفقه وفى باب آخر تمم الا ان تدفع له قيمة ما تنفق والاشتراك فى ما يربى الناس انما أعبرته الى من له الامد واختلاف الاشياء فيما وقع فى المدونة فى الموضوعين هل هو فاق أو خلاف فمن قال وفاق جعل معنى قول الامام ما تنفق على انه اخرج من عنده فشا أو صرفه فى المون وجعل قوله اقيمة على ان المون كانت موجودة عنده أو ما تنفق اذار جمع بالقرب وقيمته اذار جمع بالبذر وما تنفق على ما اذا لم يكن فيه تغاير وقيمته ان كان فيه تغاير ومن قال خلاف اكنفى بظاهر اللفظ والى ذلك أشار بالتعدد وأما بعد انقضاء الزمن أو العمل المعتاد فكما غاصب كما ذكره المؤلف فى باب العارية فان قلت يأتى للمؤلف فى باب العارية بوزن المقيدة بعمل أو جمل لانقضائه والا فاعتاد وهذا يقيد انما ليس له الرجوع فى العارية وهو خلاف ما هنا قلت قد ذكر بعد مما يفيد ان قوله روا لا فاعتاد مخصوص بما عبر به به البناء ونحوه وأما ما عبر به ذلك فله الرجوع فيه كما أشار به بقوله ولا الاخراج فى كنهه الخ فان قلت كلامه هذا يشمل ما عسر البلاء ويشمل غيره قلت لا نسلم ذلك اذ قوله فيها ان دفع ما تنفق الخ انما هو فيما عسر البلاء أو الفرس وأما بعد ذلك فلا يرد فيه المعتاد لانزاع وقوله اقيمة أى فاهما على التاميد • ولما كانت شركة المزارعة قسمين الشركة ناسب ان يعطى لها وانما افرد بها بقية لانه يزيد أحكام وشروط تخصموا الاشقة ان تدرج فى الشركة فقال

• (فصل لكل قسم المزارعة ان يذره (ش) المزارعة ما خذ من الزرع وهو ما تنقته الارض لقوله تعالى أنرايتم ما تخرجون أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون وصيغة المقابلة شأنها ان تكون من اثنين يقول كل واحد منهما لصاحبه ممثل ما يفعل الاخر به ممثل المضاربة وتتصور هنا فى بعض الصور وطردت فى الباقي لان أحدهما يزرع لنفسه ولصاحبه والاخر يزرع لنفسه ولصاحبه والمعنى ان عقد المزارعة لا يلزم بمجرد العقد بل بالشرع أى بالبذر اذ عقد هاجز القيدوم عليه وبشكل الرجوع عنه والبذر بذال مجبة فاه فى الصالح هو القاء الحب على الارض وظاهره تقدم البذر على ام لا فلا تنزيم بالعمل ولو كان بالبذر لم يحصل بذر وانظر لحصول البذر فى البه فقط فهل تنزيم فيه فقط أو فى الجميع أو ان بذرا لا كثره حكمه بذرا لجمع وان بذرا نصف فكل حكمه وان بذرا اقل فكل عدم وانما لم تنزيم العقد كشره الاموال لانه قد قبل المانع فيه مطلقا فضعف الامر فيه فالباقي لزومهما من امر قوى وهو البذر (ص) وصحت ان سأل من كراه الارض بمنوع (ش) هذا شرع فى شروط صحة الشركة والمعنى ان عقد الشركة يصح اذا سلم من كراه الارض بما يتبع كراؤها بان وقع الكراهية أو فضا أو بعرض لا بطعام ولو لم تنقته كالبشر ونحوه أو بما تنقته ولو لم يكن طعاما كقطن أو كان ويستثنى

١٥ شى س كثر من مثله فكل من أراد الفسخ له ذلك ومن لم يعمل برجعه على صاحبه أو يقسمان الارض ان كان العمل لهما (قوله فهل تنزيم الخ) فى شرح شبه والظاهر ان بذرا البعض كبشره الكل ولكن المتكلم ما ذكره محشى تمت من انه الفسخ فى البذر ينزوي ظاهره كثيرا أو قليلا (قوله مطلقا) أى وجدت الشروط أم لا

(قوله ونحوه) كالمردود المصدل والقصب القارضى فهو جائز (قوله لانه سلق) المناسب ان يقول لانه من التفاوت وكذا يقال فيما بعد (قوله فالساواة الخ) عبارة شيب وقابلها مساو معطوف على سلفها شرط وكل شرط عهده مانع فادفع قول الشارح رقى كون هذا شرط انظر وانما عهده مانع من العصة وليس وجوده من شرط ان تمت اجاب عن اعتراض الشارح وحاصل جوابه ان الفقهاء قد يستأجرون فيطلقون الشرط على عدم المانع فلا اعتراض على المصنف ثم ان شارحنا رد كلامه ثم وحاصل رده لانه لما ناع ٧٤ بل عدم المانع شرط حقيقى اذا كان كذلك فالمناسب ان يقول فلا يثبت ما قاله

ثم أو يقول فلا يرد ما قاله الشارح (قوله وقوله مساو الخ) هذا على آخره اقول المذکور في صدر العبارة وعلى المذکور في الصدر يكون مضمنا من قوله وتساو يا وعلى الآخر لا و شيب اقتصر على الحل الاخر وحصل قوله وتساو يا بما عاين كرى في الصدر ثم لا يفتى ان هذا الحل الثانى الذى يحصل على التشاخص انما هو فرض مسئلة ويكون المحول عليه محوم قوله وتساو يا وبعد فلا داعى لقوله وقابلها مساو مع قوله وتساو يا (قوله الا تبرع) يصح فى الاستثناء ان يكون متصلا أى وتساو يا فى جميع الاحوال الا ان تبرع بعد العقد وان يكون منقطعاً على وتساو يا فى الجمع فى حالة العقد الا تبرع بعد العقد (قوله بعد العقد) اى الا تبرع بالبدن ان تبرع على التساوى ويؤثر ان تبرع أحدهما (قوله اى من غير رأى) اى الفهم كفى شرح شيب ويعين ان يفسر بالوعد كما فى خط بعض شيوخنا فنعكون العطف مقاربا (قوله فلا تنعقد

من ذلك انقضب ونحوه كما يأتى فى باب الاجارة وأشار إلى الشرط الثانى بقوله (ص) وقابلها مساو (ش) يعنى ان الارض اذا قابلها مساو من غير البذر فان الشركة تكون صحيحة والمراد ان يقابلها مساو على قدر الربح الواقع بينهما فعلى هذا لو كانت أجرة الارض مائة والبقر والعمل خمسين ودخلا على ان الرب الارض الثلثين ولرب البقر والعمل الثلث جازوا ودخلا على النصف لم يجز لانه سلفه وان كان الامر بالعكس ودخلا على ان لرب البقر والعمل الثلثين ولرب الارض الثلث جازوا ودخلا على النصف فسد لانه سلفه وان كانت أجرة الارض خمسين والبقر والعمل خمسين ودخلا على الثلث والثلثين فسد فالمراد بالتساوى ان يكون الربح مائة بقا الخارج فلا بد أن يستويا فى الخارج والخارج جميعا وليس المراد بالتساوى أن يكون لكل منهما النصف وقوله وقابلها مساو معطوف على سلفها شرط وكل شرط عهده مانع فلا يرد ما قاله ثم من قوله فالساواة ان شرط وعهدها مانع وكثيرا ما يطلق الفقهاء الشرط على عدم المانع وقوله مساو من بقروا على ان تكون أجرة ما قد جازية الارض وأما من بذرة قد خرج بقوله ان سألما من كراء الارض بمجموع وأشار إلى الشرط الثالث بقوله (ص) وتساو يا (ش) أى فى الربح بأن يأخذ كل واحد منهما من الربح على حسب ما يفرجه فلا تصح الشركة اذا تساوى فى جميع ما خرج به بشرط ان يعقد الشركة ان جميع ما يحصل من الزرع على الثلث والثلثين أو كان ما خرجا على الثلث والثلثين وشرطان ما يحصل من الزرع على النصف الا ان تبرع أحدهما بزماء عمال لا تبرع بعد العقد اللازم وهو البذرة فلا يضر واليه اشار بقوله (ص) الا تبرع بعد العقد (ش) أى من غير رأى ولاعادة كما قاله مضمون وقوله بعد العقد لبيان الواقع لان التبرع لا يكون الا بعد العقد وأشار إلى الشرط الرابع بقوله (ص) وخلط بذران سكان (ش) كان تامة أى ان وجد فان لم يوجد كعض الخضر التى تنقل وتغرس كالصلب والكرات فلا تنعقد المزارعة الا بالقرس وكذلك القطن والذرة والخماني لا تنعقد المزارعة فيها الا بزرع الزريرة وأما قبل القرص أو قبل زرع الزريرة فلعل منهما الفصح أى فسخ الشركة وأما اجاره الارض فهى لازمة والمراد بالبذر الزريرة فشمش الذرة والدخن والقصب فانهم يسمونها فهاها ويضعونها فى الارض وليس المراد بالبذر حقيقة ومات قدسيران كان أى

الخ) أى لا تصح وليس المراد به الزوم (أقول) يمكن الخلط فيها وكذا يقال فى قوله والقطن فان زريعة القطن من الذرة وحسب المقتضى يمكن الخلط فيه فاذا ن الحسن ما أشار إليه بقوله والمراد بالبذر الزريرة الخ فهو حلى آخر (قوله وليس المراد بالبذر حقيقة) العرفية وهو ما يفرلانه لبشعل القصب ونحوه من كل ما يوضع باليد ولا يذبح كاهو المعتاد فى الرز ونحوه وانما قلنا عريفية أى لانواعية لان البذر لغة الفها الحب على الارض (قوله ومات قدسيران كان) الاولى ما قدمنا من ان كان فى المصنف تامة والمعنى ان وجد وقد ذكر محتمزا ومات قدسيران كان من عندهما حيث تكون ناقصة

(قوله وما الفرق بينهما) حذف قسمه لتوهم كان الخلط (قوله مشبهة للاجارة) أي من حيث أن كل واحد منهما استأجر صاحبه في نصف حصته (قوله كأن يخرجا البذر معا ويذراه) أي أو لو في موضعين معينين كما هو مذهب مالك وابن القاسم هذا ما حل عليه شارحنا وشب واما بما جعل كلام المصنف ذاهبا لكلام مصنفين كما علم من أن المعنى ولو باخرجهما للقدان أي ويرزعا في موضع واحد بحيث لا يتجزأ ويحل هذا من الخلط المحكي وأما على مذهب مالك وابن القاسم ثم إن عب ذ كرم قديور ومن الخلط الحقيقي ولأن المحكي والصواب ما حل به وب وإن لم يكن مذهب مالك وابن القاسم ثم إن عب ذ كرم قديور ومن أن العدول من كلام مالك وابن القاسم لا يتأبى قتال ولعل ما مالكا وابن القاسم في غير المدونة واللام تسع مخالفتها (قوله ولا يحتاج لزعموا شارح له) أي لصنوع وقوله وبعبارة هو أي أحد قولي ٧٥ مصنفون (قوله أو يخرجان في وقت واحد الخ) الظاهر أن المدار على زرعه

من عندهما فهذا يعني منه قوله خلط لأن الخلط يقتضي منه دأ فان قيل لم كان الخلط من شروط العصة في شركة الزرع دون شركة الاموال والفرق بينهما ما فالجواب أن شركة الزرع لما كانت مشبهة للاجارة وكان البذر فيها ميعينا المشبهة بالاجارة المعينة وهي لا بد من تجميعها في الجلة فطلب هنا الخلط لانه بمثابة التجميع فله بعض وقد ينزل غير الخلط منزلة كأن يخرجا البذر معا ويذراه وقوله (ص) ولو باخرجهما (ش) متى على قول مالك وابن القاسم واحد قولي مصنفون ولا يحتاج الى عزو والشارح لانه قول مالك وابن القاسم رد على مصنفون في أحد قولييه وهو انه لا بد أن لا يتجزأ بذرا أحدهما عن الآخر وبعبارة هو انه لا بد أن يخلط أحسا ويخرجان في وقت واحد ويذرا في وقت واحد في محل واحد فله مصنفون قولان أحدهما وافق فيه ما لكا وابن القاسم والآخر مخالفا لهما فيه وعلى قول مالك وابن القاسم فزع قوله فان لم يثبت الخ لاعلى قول مصنفون الذي رد عليه بالوجه على قول مالك وابن القاسم بعض أن يذركل واحد منهما ما يوافقا من عنده إذا استوى قدره يذركل واحد منهما ما على قدر حصته لانهما يشترطان الأخرج فقط لأعدم التميز فلا فرق في الأخرج بين أن يكون منهما مائة أو خمسة أو واحد أو من أحدهما في يوم من الأيام في يوم لا على قول مصنفون قوله فان لم يثبت الخ فريضة على قول مالك وابن القاسم أن معنى وعلم أي غنيت ناحيته وجهته وهذا لا يتأق على قول مصنفون لانه يقول أن لا يحصل خلط بأن زرع كل واحد ناحيته لاشرك بينهما أو يأخذ كل واحد ما أتت يذره ويتراجعا في الأكرية (ص) فان لم يثبت بذرا أحدهما وعلم لم يتسببه أن غرو عليه مثل نصف الثابت والأفعلى كل نصف بذرا لا خور الزرع بينهما (ش) يعني أن الشريكين إذا لم يخلطوا البذر وانما حل كل واحد يذره الى القدان بقية الشركة ويذركل يذره على حدة وغير موضع كل ولم يثبت بذرا أحدهما فان الذي لم يثبت يذره لا يخلط

بالبقية المدة على ولا يقر بأياهما للفاعل والا كان غارا قطعاً فلا يصح قول المصنف أن غر (قوله وعليه مثل نصف الثابت) أي في شركة المناصفة ومثل حصته في غيرها (قوله وعلى كل نصف بذرا لا آخر) أي في المناصفة وعلى كل من يذرا لا أخوة بقدر حصته في غيرها وبعلى المصنف شرأ آخر في البذر وهو عا لهما أو عا فان أخرج أحدهما قعلا أو أخر شعرا أو سلما أو صنفين من التظنة فقال مصنفون لكل واحد منهما أنته يذره ويتراجعا في الأكرية ويجوز إذا اعتدت القيمة القيمي يريدوا المكيبة وهذا إذا كان بدل الشعرة لا خلافا لما يقول القول والقمع يمنع قطعها (قائده) هذا المشرط في الحب الزرع على لم يثبت والبائع على ذلك أو شأله فان اشتري بيع عليه بجميع غنسه لأن البائع غروا المشر في إبان الزرع وبقي ما يزرع كالشعير وان اشترا ملاك كل زرعه لم يرجع بشئ الآن يكون ذلك ينقص من طعمه فيرجع بقيمة النقص أو اشترا ملاك زرعه قال معناه في الذخيرة له (قوله والزرع لهما) راجع للمستلتي أي ما قبل الإيجاب بعدهما

هذه العبارة للشيخ أحد واعترض  
عليه بيان الذي لا ين القاسم ان  
العمل المستتر هو الحرج  
والحصار والدراس وكلام ابن  
القاسم مقابل الاصح وصواب  
العبارة على مذهب بصنون  
وقد نص في شرح ابن الحاجب  
على ذلك قال ابن عبد السلام وما  
احتج به بصنون من الجواهر فظاهر  
باعتبار الدراس وفيه نظر باعتبار  
الحصاد الان عقد الشركة لا بد  
فيه من مساهمة في القرووليس  
هو في العمل (قوله يصح نصه)  
مستند فيكون من عطف  
المقررات وقوله ورفعه اى  
ويكون من عطف الجمل (قوله)  
ثم ان جعل الخ هذا هو الذي  
ينبغي ان يجعل عليه كلام  
المصنف (قوله ما شاعلى مختار  
بصنون) بالجواز قول ابن  
حبيب ومحمد المنع (قوله وفيها  
خلاف الخ) فظاهر خلاف فيها  
بالجواز والمنع وسبق ان ابن  
حرفه بتكميل المنع ومقابلة  
ان المصنف ما شاعلى في مسئلة  
الخص على طريقة القسبي مع  
انه ذاهب لطريقه ان زشد  
على ما فى ياه ويجاب بان قوله  
كانت مسئلة القسبي اى النظر  
لذاته لا يقبل النظر عن شرطها  
أو نظر التوفيق بينهما الا فى  
(قوله أو بعضه) اى أو قابل  
الارض وبعضه اى البذر على  
الاستر وبعض بذر ويهترى فى

امان بفر صاحبه أم لا فان غرو بان علم انه لا يثبت كان قديما أو موسو فانه لا يحتسب  
به فى الشركة والشركة باقية بينهما وبقرم الذى يثبت بذرهم مثل نصف الثابت أى قها  
بجذبا صحبا ابن عبد السلام وبقضى الرجوع على القاسم بنصف قيمة العمل قال المؤلف  
وبقضى ان يرجع عليه بنصف قيمة كراه الارض التى غرقها انتهى والمراد بنصف قيمة  
العمل وبنصف قيمة كراه الارض هو حصة القرو وكراهه فبصرف جميع حصته على الغار  
لان غرو وبالفعل وقوله وعلم أى علم انه بذر ولا يلزم منه الغرو فذا قال ان غرو ان  
لم يغرس بكه بان لم يكن عنده علم أنه لا يثبت أو يعلم ذلك وفيه لشر بكه فان الشركة  
بينهما أيضا ثابتة لكن يغرم كل واحد لدا حصة مثل نصف بذرهم فيقرم الذى يثبت بذرهم  
لا الذى لم يثبت بذرهم مثل نصف بذرهم الذى لم يثبت أى قها قديما مسو ساو يغرم الذى  
لم يثبت بذرهم الذى يثبت بذرهم مثل نصف بذرهم أى قها صحبا جديدا وهذا اذا ثبت الايمان  
فى الصورتين فان لم يثبت فعليا اذا غرس بركه زريقه التى انتهت من زريقه تثبت  
فبزرعهما فى ذلك القلب أى الناحية وهما على شركتهما وفيما لا يفر يخرج كل قدر  
حصته منه وينزعان ذلك القلب ان احبا وان لم يعلم من لم يثبت زريقه زريقه ما قاله  
ينظر ان ما ثبت بينهما على حسب ما خلا عليه وما ضاع كذلك ولا يرجع لاحدهما  
على الاستر بنسبة (ص) كأن تساوى فى الجيع (ش) هذه اولى الصور لما تروى فى خبر  
وأخرها قوله ولا لاحدهما الجيع الا العمل ان عقدا يلفظ الشركة ثم أشار الى الصور  
التي المنوعة بقوله لا الاجارة الى قوله وعلم وبقره هو قوله ان لم ينقص ما للعامل عن  
نسبة بذرهم وللعق ان المتراعين اذا تساوى فى جميع ما خرجاه فان الشركة تكون  
صحبة يأخذ كل واحد منهما من الربح بقدر ما خرج وهذا الثانى هو المارد من قوله  
سابقا وتساوى اى فى الربح كما مر وبعبارة أن حصة بذر لا شرطه والكاف ككاف  
التفصيل لا كاف التشبيه اى مثال ما استوفى جميع الشروط أن تساوى فى الجميع اى  
من ارض وغرها والعمل الذى يجوز اشتراطه هو الحرج دون الحصار والدراس فلا  
يجوز اشتراطهما على مذهب ابن القاسم وصحبه ابن الحاجب لانهم ما يحجولان لا يدري  
كيف يكونان وان ذلك قد يقل ويكثر (ص) أو قابل بذرا أحدهما عمل (ش) يعنى  
ان الارض اذا كانت بينهما ملك أو كراه وأخرج أحدهما البذر والاستر العمل وقيمة  
العمل مثل حصة البذر فان الشركة تكون صحبة أيضا (ص) أو أرضه وبذر (ش) يصح  
نصه عطف على بذراى أو قابل أرضه وبذر على ورقه أى أو قابل أرضه وبذر على  
أحدهما ثم ان جعل العمل على عمل اليد والبقر كانت مسئلة بصنون ومحمد وكان ما شاعلى  
على مختار بصنون وان جعل على عمل اليد فقط كانت مسئلة القسبي وفيها خلاف أيضا  
ويكون ما شاعلى على مختار القسبي أى أو قابل أرضه وبذر وبقره عمل بذر فقط والاولى  
جعل العمل على ما يشمل على اليد والبقر ويكون أشار الى مسئلة بصنون ومحمد الى  
مسئلة القسبي لا لا يتكرر مع قوله ولا أحدهما الجميع الا العمل ولثلاثا يزم الاطلاق  
فى عمل القسبي وهو مسئلة قياسا فى ما عدا ما يلفظ الشركة (ص) أو بعضه (ش)

(قوله بان زاد واساوى) فان قلت ان من شرط المزاوعة ان يأخذ كل واحد من الخارج بقدرته فما أخرج لا أثر بقدرته ولا ينقص  
وهو اذا أخذ ان يدفع زادهما أخرج فالحجاب ان يحمل جواز ذلك اذا كان مأخوذاً من العمل وثالث البذر تعدل ما أخرج  
الاستحسان من الأرض وثالث البذر (قوله جازت اتفاقاً) لظاهر من ابن القاسم ويحتمل بدليل ما بعده فلا يثاق ان فيها خلافاً المشايخ  
له بقوله سابقاً كانت مسئلة النقص وفيها خلاف أيضاً وانظر كيف رد ابن عرفة على ابن رشد والنقص ويقول بالنقص كون  
النقص عن ابن القاسم بطور ان عقد اياه بلفظ الشركة وكيف يقبل النقص عن هذا الشرط الذى هو العقد بلفظ الشركة  
وسرد ذلك الموضع (قوله باعتبار المعنى) واما باعتبار اللفظ فانه لا يصح لما فيه ٧٧ من عطف القصل على الاسم الذى

لا يشبه الفعل لان المصدر اسم جامد ولا يقال الذى يشبه الفعل الاسم الفاعل واسم المفعول وهو ذلك (قوله هو السواب) ومقابلها للنقص فانه يقول لا يصح الا اذا دخل على ان يأخذ العامل قدر عمله وان يكون العمل مضروباً في خمسة لاني عنه والافسدت الاجارة وان يكون البذر على ملكه وذلك يخرج من لاهى ملك يخرج منه فقط انتهى اى ان يعمل البذر على ملكه وذلك يخرج من ملكه على ملكه ولم يتكلم النقص على شرط العقد بلفظ الشركة ثم ان ابن عرفة رد ما ذكره وقال الموافق لا يقول المسد بها اجارة ولو وقعت بلفظ الشركة فاسد اما كونها اجارة لشركة فلا من خاصة الشركة ان يخرج كل مال الا لا يشترط فيها معرفة ما يتوهم من الخارج واما كونها فاسدة فلا من شروط الاجارة كونها في مقابله تعرض معلوم وهذا لا يعرف الخواص

أى وكذلك تصح الشركة اذا أخرج أحدهما الأرض وبعض البذر وأخرج الآخر العمل وبعض البذر أو شأوا بشرط الصحة في هذه بقوله (ص) ان لم ينقص مالهما عن نسبة بذره (ش) أى ان لم ينقص ما يأخذ العامل من الزرع عن نسبة بذره بان زاد أو ساوى كالأخرج ثلث الزرعة وأخذ النصف وأخرج النصف وأخذ النصف واما ان ينقص ما يأخذ العامل من الزرع عن نسبة بذره كما لو أخرج مع عمله ثلث البذر وأخرج صاحب الأرض ثلث البذر على ان الزرع لهما فاصح ان تصح الشركة لان زيادة البذر هنا كراء الأرض (ص) أو لأحدهما الجبيع الا العمل ان عقد بلفظ الشركة لا الاجارة أو اطلقاً (ش) هذه المسئلة تعرف بمسئلة الخماس وصورتها ان يخرج أحدهما البذر والأرض والبذر على الآخر عمل يد فقط ولهم الزرع جزو كربع أو غير من الاجزاء حاصل القول فيها انه ان عقد اياه بلفظ الشركة جازت اتفاقاً ان عقد اياه بلفظ الاجارة لم يثبت لانها اجارة جيز مجهول وان عرى عن ذلك بان اطلقا القول بعينه العقد فحملها ابن القاسم على الاجارة فنفى عن ذلك بان اطلقا القول بعينه والمشهور الاول واذا علمت هذا فافهم على كلام المؤلف في هذه المطالبة وانظر في كلام الشارح والمراد بالعمل الحرف لا الحصاد والدراس لانه مجهول حتى شرط عليه ازديت الحرف فسدت والعرف كالمشرط واما لو قطع بازديت الحرف بعينه العقد كالحفظ والسقي والتعقيب والحصاد فهو نافذ لا جازة وله حصصة من الثمن لانه شرط وقوله أو اطلقا معطوف على اجارة باعتبار المعنى كانه قال ان عقد بلفظ الشركة لان عقدا بلفظ الاجارة أو باطلاق فهو عطف راعى فيه المعنى لا الصناعة والافسد وما ذكره المؤلف في هذه المسئلة من التفصيل هو السوابي تعالى ابن رشد واعتراض ابن عرفة عليه مردود (ص) كالفاء أرض وتساو باعتبار (ش) التشبيه بالنقص وهو قوله لا الاجارة أو اطلقا والمعنى انه اذا أخرج أحدهما أرضاً او قدر وبالألفاظ صاحبه وتساو فيما عداهما من البذر والعمل فانه لا يجوز لما فيه من كراء الأرض بما يصير منها نعم ان دفع له صاحبه نصف كراء الأرض فانه يجوز حينئذ كافي المدونة واما الأرض التي

قال عجب ويمكن جعل كلام ابن رشد والنقص على الموافق وعليه تصح الشركة التي وقع فيها من عند أحدهما على يد فقط عندهما بشرطهما ان عقد اياه بلفظ الشركة ومنها ان يأخذ بقدر عمله لأقل ولا كذا ان يدخل على ذلك فاذا كانت قيمة عمله الثالث فلا بد ان لا يدخل على أقل ولا أكثر ومنها ان يعمل البذر على ملكه وذلك يخرج من ملكه على ملكه وان كان من أحد من الخارج فان عمل على ملكه يخرج منه فقط فسد ولو كان من الخارج بقدر عمله ومنها ان يكون العمل مضروباً في خمسة لاني عنه والافسدت حيثما يتنطبق شرط من هذه الشروط الاربعة فيكون تصح الشركة اجارة فاسدة فيها اجرة مثله (قوله لما فيه من كراء الأرض) فيه نظير المناسب ان يقول لما فيه من التفاوت

(قوله رخصة) أي بالنسبة لغيرها وإلّا فإنها تقدر بال وأما رخصة رخصا معا فتأوى التي لا خطب لها وبال فهي مسئلة  
للدفنة وهي جائزة فلا يعمل كلامه ٧٨ على ما يشاهد وما بعبارة أخرى رخصا نسبيا فلا تست هذه مقهور الأول كما رهم

لا قدر لها قالوا فما في القرض المذكور جاز (ص) أول أحدهما أرض رخصة وعلى  
على الأصح (ش) معطوف على المنوع أيضا وقد قدمت الصورة الخامسة في مفهوم  
قوله أن لم ينقص ما للمعامل عن نسبة بذره والمفاد أنه إذا أخرج أحدهما أرضا رخصة  
وعلاوا الآخر بذرا فإن ذلك لا يجوز على ما صوبه ابن ونوس فقوله على الأصح منه نظير  
كما في ابن غازی فان قلت تقصد الأرض بكونها الها بال في المسئلة التي قبل هذه بقيداتها  
إذا كانت بال مال لها فصح وهو كذلك لكن يخالف قوله هنا أول أحدهما أرض رخصة  
وعمل حسنت منعت هنا واجبرت فيما مر قلت لا يخالفه لأن الأرض في هذه وقعت  
في مقابلة البذر فلذا منعت وفي الأولى لم تقع كذلك فلذا اجبرت وأما عكس صورة  
المؤلف هذه وهو ما إذا كان العمل من عند أحدهما والبذر من الأرض من عند الآخر  
بما نزلو كانت الأرض لها خطب بال بشرط مساواة العمل للأرض والبذر كما مر  
وقد أشار المؤلف لهذه فيما مر بقوله أو أرضه وبذره والمراد بالعمل على السيد والبقر  
ولمذا كرم الزاوعة البضعة وشروطها علم أن الفساد إنما اختل منها بشرط فأنما لا ينجح  
لبسائها بل اقتصر على حكمها فقال (ص) وإن قدست وتكافأ فلا فيمنها ما وتراد غيره  
(ش) يعني أن المزارعة إذا وقعت فاسدة بآن اختل شرط من شروط صحتها فأنما لا ينجح  
قبل العمل فإن قامت بالعمل وتساوفا فيه فإن الزرع يكون بينهما على قدر عملهما لأنه  
تكون عنده وبقراءان غير العمل كما لو كانت الأرض من أحدهما والبذر من الآخر  
فيعرج صاحب البذر على صاحب الأرض بمثل نصف بذره ويرجع صاحب الأرض على  
صاحب البذر بأجرة نصف أرضه ولا يخاف في فساد هذه الصورة لقوله الأرض البذر  
(ص) أو ألقها على عليه الأجرة كأنه بذره على أرض أو كل لكل (ش) يعني أن  
المزارعة إذا وقعت فاسدة قولم بتكافأ في العمل بل كان العامل أحدهما فقط فالزرع كله  
يكون للعامل لأنه نشأ من عمله وعليه أجرة الأرض لصاحبها وأجرة البقر لصاحبه  
أو كلفه البذر لصاحبه إن كان العامل هو صاحب الأرض لكن بشرط اختصاص  
العامل بالزرع أن يكون له مع العمل إما بذرا الأرض لا آخر أو أرض والبذر لا آخر  
فقوله كان الخ حال أي حال كونه له مع عمله ما ذكره فبقوله مقصود ليخرج ما إذا لم ينضم  
إلى عمله من أرض أو بذرا أو بقر فليس له الأجرة ثمسله لأنه أجبر وليس له من الزرع شيء  
وهي مسئلة الخامس والضمير في قوله أو كل للأرض والبذر لكل من الشريرين والعمل  
من أحدهما فالزرع لصاحب العمل سواء كان يخرج البذر صاحب الأرض أو غيره  
وعليه أن كان هو يخرج البذر كما أرض صاحبها وإن كان صاحبها يخرج البذر فعليه  
بممثل بذره هكذا نقله أبو محمد عن ابن القاسم وتبعه المؤلف وبعادة أو كل لكل أي من  
الشريرين أو من الشريرين ووجه فسادها في الشريرين التبرع بالعمل في العقد وفي  
الشريرين كما وقع بعض البذر في مقابلة بعض الأرض وفي هذه لا بد أن ينضم إلى عمل بده

بعض له (قوله ولمذا) ذكر  
المزارعة البضعة الخ) فيه أنه  
ذكر أن صاحب البضعة وأقسامها  
من الناحية في جماعتها قوله يصح  
لبسائها مع أنه بن أقساما خمسة  
الآن يقال لم يصح لبسائها بجزئياتها  
كلها وقسمتها (قوله وتكافأ)  
علا) أي وجد العمل فيها سواء  
تساوفا فيه أم لا (قوله وعليه  
الأجرة) فيؤتى إطلاق الأجرة  
على ما يشغل البذر أي إذا كان  
لمع عمله الأرض وقوله وعليه  
الأجرة أي وعلى العامل كل  
الأجرة في المسئلة الأولى والبذر  
في الثانية وإطلاق الأجرة على  
البذر يجوز (قوله والضمير الخ)  
ليس هنا ضمير بل التنوين فأنما  
مقام المزدوف (قوله سواء)  
لا ينضم ورجوعه للأولى وللثانية  
فالمتناسب إسقاطها وقوله وعليه  
يظهر رجوعه للأولى التي هي  
قوله فلا يعمل وعليه الأجرة (قوله)  
أو كل لكل) أي مكان كل  
من الأرض والبذر لكل منهما  
والعمل من عند أحدهما فقط  
(تنبه) المراد بالعمل على  
السيد فقط ولذا قال مع قول  
المصنف فيبنيهما أي الزرع وأما  
يكون بينهما إذا انضم للعمل بد  
كل منهما صاحبهما بذرا وأرض  
أو على بقر أو بعض ذلك أو بعض  
واحد منها كما يأتي في قوله والا

فلا عمل فمن انضم لعمل بدمعا ذكر دون صاحبه فلا شيء لصاحبه من الزرع وأما له أجرة فمعه عمل (قوله وفي الشريرين) آله  
الخ) علم أنه إذا كان البذر بالأرض من كل منهما والعمل على أحدهما فالعلة انما هي التقاوت لا بما قاله أو على ما إذا كان

العمل على واحدوا الأرض على آخر والبذر على آخر فكلهما صحيح لكن لا يتناسب المثل. واعلم أنه تعرض على المصنفان صاحب الجواهر ذكر في المزاورة الفاسدة إذا قامت بالعمل سنة أقوال الراجح منها أن اجتمع شياطين من ثلاثة أصول البذر والأرض والعمل فإن كانوا ثلاثة واجتمع لكل واحد شياطين منها أو انظر لكل واحد بشي واحد منها كان بينهم الثلاثة وإن اجتمع لواحد شياطين من ادون صاحبها كان الزرع دونهما وهو مذهب ابن القاسم واختاره محمد ونقل شصتا عبد الله عن شيخه ابن عبيد أنه الحق به ومثله ذلك إذا اجتمع شياطين لشخصين منهم فالزرع لهم دون الثالث فالصواب وأبعد وريق المتطرفي ثلاث صور الأولى أن يجتمع الثلاثة لواحد منهم ولكل واحد من الآخرين اثنتان الثانية أن يجتمع الثلاثة لكل واحد من شخصين منهم ويجتمع للشخص الثالث اثنتان الثالثة أن يجتمع الثلاثة لواحد ويجمع اثنتان لواحد ويترك الثالث بواحد والظاهر أن من له اثنتان يساوي من له ثلاثة لأن من له ثلاثة يصدق عليه أنه اجتمع له اثنتان ١٥ من شرح عب

• (باب الوكالة) • (قوله فيه أو كالة) أي في الشركة والمزاورة لأن كلا وكل عن الآخر (قوله وقع أيضا على الحفظ) قال الله تعالى وكفى بالله وكذبا (قوله والوكيل الخ) ٥ هذا يناسب المعنى الأول ٧٩ وهو التقويض ويناسب الثاني أيضا (قوله نيابة ذي حق) من إضافة

المصدر للفاعل (قوله غير ذي) صفة لذي حق (قوله ولاعبادة) عطف على قوله امرأ (قوله لغيره) متعلق بعبادة (قوله نيابة فيه) أي الحق (قوله غير مشروطة) أي حالة كون تلك النيابة غير مشروطة بوجه (قوله وأما صاحب صلاة) فصفة اللطف وأنت قضى أنه محطوف على قوله أمرأ وهو مقادام ضبطه بعض الشيوخ رحمه الله تعالى فيكون الحق فيخرج نيابة أمام الطاعة صاحب صلاة أي أمام الصلاة أي أمام في صلاة ويحكون ساء كما

أله من بقرا محررات مثلاً والأفلس له الأجرة مثله وهي مسئلة الخامس • ولما كان بين الوكالة وبين الشركة والمزاورة مناسبة من جهة أن فيها وكالة انتهى ما يجب افعال

• (باب) في ذكر ما جمعه من مسائل الوكالة •

وهي بفتح الواو وكسرها التثنية يقال وكاله بأمير كذا أو كيلأى فوض إليه ووكلت امرأى إلى فلان أي فوضته إليه وكثفت به وتقع أيضا على الحفظ والوكيل الذي تكفل بجوار كل به فكأن موكله القيام بما أسند إليه وأما في الاصطلاح فقال ابن عرفة نيابة ذي حق غير ذي امرأ ولا عبادة لغيره في غير مشروطة بوجه (قوله نيابة أمام الطاعة) أمرا أو قاضيا وأما صاحب صلاة والوصية قوله غير ذي امرأ يخرج به الولاية العامة والخاصة كنيابة أمام أمير أو قاضيا وقوله ولاعبادة أخرج به أمام الصلاة وقوله لغيره متعلق بعبادة والغير عائد على المضاف إليه وقوله غير مشروطة بوجه أخرج به الوصي لأنه لا يقال فيه عرفا وكيل ولا فهو قو بين فلان وكيل ووصي (ص) هذه الوكالة في قابل النيابة (ص) هذا شروع منه في بيان محمل الوكالة والمعنى أن الوكالة تصح فيما يقبل النيابة بمعنى أن ما يجوز فيه النيابة تصح فيه الوكالة وما لا يجوز فيه النيابة لا تصح فيه الوكالة بناء على مساواة النيابة للوكالة لا على أن النيابة أهم وعبر بالعبادة دون الجواز لأجل الخرجات لأنه لا يلزم من عدم العبادة البطان ولا يلزم من عدم الجواز البطان

المناسب أن يقول وأما صاحب صلاة تعالى أخرج نيابة صاحب صلاة غيره في صلاته وقوله وأما غير مشروطة بوجه (قوله أخرج به الولاية العامة) أي أخرج به نيابة ذي الأمانة والخاصة وقوله كنيابة أمام أي كنيابة أمام أمرا أو قاضيا فثبت لنيابة ذي الأمانة العامة وسكت عن الخاصة أي كنيابة الباشا أمرا أو قاضيا (قوله أخرج به أمام الصلاة) أي نيابة أمام الصلاة (قوله أخرج به الوصي) أي أخرج به نيابة الوصي فلا يقال لها وكالة (قوله جهة) يقع في بعض النسخ فعلا وفي بعضها مصدرا وهي الأولى لأفادتها الحصر لأن صحة مضاق لقوله الوكالة وهي معرفة لائق واللام الجنسية وقد صرح علماء المعاني بأن المهرع باللائق واللام الجنسية إذا أخبر عنه نظرف أو جاور مجرورا فأد الحصر كالكرم في العرب والاعتمين قرئش (قوله في قابل النيابة) مالا يعين فيه المباشرة وفهم منه أن لا يقبل النيابة لأصح فيه الوكالة كالوضوء والصلاة والصوم ونحوها (قوله بمعنى أن ما يجوز) في له وأما أن قول المؤلف في قابل النيابة ليس به تعريف حتى يقال أن فيه دورا وأن سلم أنه تعريف تعديين قابل النيابة بقوله من عقد نسكاته قال صحة الوكالة في عقد (قوله لا على أن النيابة أهم) أي كما هو مقتضى تعريفها من عرفة (قوله لأجل الخرجات) أي في قوله لا في كين قائم بقصد فاعلم الصحة بالصراحة وعبر بالجواز فلم يشهد فيها لأجل أن ينطبق على قوله ويجوز فأن التوكيل على الحج ليس جائزا مستوى الطرفين بل أعمه نوع أو ضكروه بما سبق

قوله سواء كان كفاية هي الائمة في قوله أو يوكله على أن يتكفل الخ (قوله الغير) في نسخة كانا زارة قبل البذر (قوله في  
 الاخير) اي الذي هو القتل وقوله وفي الاول أراد به ما قبل الاخير الذي هو قوله حد أو تميز (قوله بغير علم) في العبارة حذف  
 اي ان ثبت موجب الحد وهو الزنا بغير علمه بأن لا يكون احدا للشهود (قوله ان تزوج بملكك) اي لان تزوج بجمرة أو ملك الغير  
 (قوله كما في الحاربة) اي التي هي قطع الطريق (قوله والغبية) اي التي هي قتل الانسان خشية لاخذ ماله (قوله يحصل غريمه  
 على ماله) في ذلك وقديما قال هذا اجل تحت قولهم من عداؤك كالهنا في عقد هو حوالة (قوله أو يوكله على أن يتكفل) زيد  
 مثلاً بالدين الذي له على عمرو اي يوكل شخصاً ٨٠ يتوجه يضمن مدين انسان لذلك الانسان ثابة عنه اي لان الموكل هنا

(ص) من عقد وفسخ وقبض حق وعقوبة وحوالة أو ابرام وان جهه الثلاثة ووج (ش)  
 انما بهذا الى ان محل قابل النيابة والماله في انه يجوز للانسان ان يوكل شخصاً بعقد  
 عنه عقد سواء كان كفاية أو ساعاً أو كاساً أو غير ذلك من العقود ولا بد من هذا المطلق  
 لانه فسخ فهو داخل في قوله وفسخ أي يجوز ان يوكل من يفسخ العقد الغير في شخصه  
 أو اهتم فسخه وذلك صريح ان يوكل شخصاً يقبض له حساباً وجب قبل آترو كذلك  
 يجوز له ان يوكل شخصاً يستوفيه عنه عقوبة بقبل شخص من حد أو تميز وقتل والموكل  
 في الاخير الولي وفي الاول الامام لان اقامة التعازير والحدود له لكن للسيد ان يقيم  
 الحد على عبده ان ثبت بغير علمه ان تزوج بملكه كما في وكذا في الاخير الحكم في الامام  
 في بعض الصور كما في الحاربة والغبية والردة وكذلك يجوز له ان يوكل شخصاً يحصل غريمه  
 على ماله أو يوكله على أن يتكفل عنه فقلان على قلان وكذلك يجوز له ان يوكل من  
 يبرئ من علمه حق منه سواء علواً قدر الحق المبرأ منه أو لا عليه أشار بقوله وان جهه  
 الثلاثة أي الوكيل والموكل ومن علمه الحق لانها هبة متجولة وهي جائزة وكذلك  
 يجوز له ان يوكل من يستيتب عنه في الحج أو يوكل من يخرج منه ان كلام المؤلف في بيان  
 ما خص فيه الوكالة في بيان ما يجوز فيه وهذا في الحقيقة استنباط لا ياتيه وتقدم الفرق  
 بينهما في الحج عند قول المصنف ومنع استنباطه صحيح في فرض (ص) وواحد في خصوصية  
 وان كره خصه لان قاعد خصه كثلاث الاعداد وحذف في كسفر (ش) اي لا يجوز  
 للشخص ان يوكل في الخصوصية كمن واحد الارضا المنظم واما وكبر أكثر من  
 واحد في غير خصوصية فيصور وليست التام في خصوصية للوحدة كما قبل فيصنع ان يوكل  
 الواحد في خصوصيات متعددة ويجوز للشخص ان يوكل في الخصوصية قبل الشروع فيها  
 وان كره خصه أو الفاضي ذلك الحق في التوكيل للموكل في حضور انصافه وأعيته  
 الآن بقا عبد الموكل خصه ثلاث مجاليس ولوى يوم واحد وتقدمه اقلات بينهما  
 فليس له ان يوكل من يخاصه عنه الا ان يحصل للموكل عذر من مرض أو سوء وجرح أو ما فله

يصح منه العقد وقد كان الموكل  
 التمر لرب الدين الذي على فلان  
 ان ياتيه بكفيل به عنه حتى  
 يكون الاتيان بالكفيل ساقطاً  
 على الموكل المذکور انتهى  
 الا اننا نشير بان قضية هذا ان  
 يكون الموكل كل من حقه ان  
 يكون هو المضمن فلذا نص  
 الوصالة ولم يظهر ذلك هنا  
 وقد يقال في قسم الشقة للدين  
 اقتضت ان يكون هو المضمن  
 له فامكن حيث كان يوكله في  
 المسان يضمن ذلك المدين لرب  
 الدين (قوله من يستيتب عنه  
 في الحج) اي يوكل انساناً  
 في كونه يتعاقد مع رجل على  
 ان يصح من الموكل بقدر معلوم  
 وقوله لان الحج هذا تعليل متوط  
 بالثانية التي هي الوكالة في  
 الحج فهو جواب عما يقال (قوله  
 استنباط) اي لا يلحق المتقدم  
 وحاصل ما أشير به هنا انه فرق  
 بين الاستنباط والنيابة فاستنباط

اقامة انسان من ماله في امر بحيث لا يسقط عنه الطلب به كان تكون امتناعاً في موضع فتأمر انساناً يوم بذلك حيث  
 والاستنباط اقامة انسان مقامك في امر بحيث لا يسقط عنه الطلب بذلك الامر كان تقيم انساناً يجمع عنك فذلك استنباط  
 لانيابة وهذا هو الفرق المتقدم في الحج (قوله استنباط) اي بالعلم الذي اشترطه قريباً (قوله وان كره خصه) اي الاعداد  
 (قوله كثر ثلاث) في ذلك والظاهر ان الكفاية استقصائية اذا دخل ما فوق الثلاثة بينهم من قوله لا ياتيه الا في وادونها ليس  
 حكمه حكمها (قوله قبل الشروع) اي وبعد الشروع لقوله لان قاعد (قوله الآن بقا عبد الموكل خصه) اي عفا عما حكم  
 دون غيره (قوله وتنفذ المقاتلات) المراد بصحمت الخصوصية بينهما بحيث لا يرجع رجوعاً أحدهما عما كان يصدره (قوله  
 وضوها) وانظر هل من العذر وماذا انظر له ان الخصوصية تقبل ويرى أي ذلك التي تخرج من رتبة



(قوله ومثله دعوى الخ) اى  
 فيصاف فان نكل في ذلك فلا يكل  
 (قوله احرجه) اى ضيق عليه  
 وقوله وشاقه اى شقه فالتعبد  
 ليست مرادة (قوله وشقي الا  
 لعذر) اى كلفه وتفرط من  
 الوكيل او يسبل مع نفسه او  
 مرض فلو كلفه عزله (قوله وكان  
 الاقرار من نوع تلك النصومة)  
 استقر ذلك اذا كان يصاحبه  
 في دين له عليه فمن سلعة مثلاً  
 فيقر بأنه كان استعاضة كتاباً  
 وادى ثلثه (قوله اضطاراه)  
 معناه انه يجمع من النصومة بعد  
 حقيق يجعل له الموكل الاقرار  
 (قوله لم يقع التوكيل في هذه  
 الصيغة) اى لان هذه الصيغة  
 لا تصدق من الموكل وسأصل ما  
 أشاء له في الطلاق فوكيل  
 في الصيغة ويلزم منها التوكيل  
 في وقوع الطلاق وانما قلنا  
 فوكيل في الصيغة لان الصيغة  
 الصادقة من الموكل هي الصادرة  
 من الوكيل واما في الظاهر فاعا  
 هو فوكيل في المعنى اى في وقوع  
 الظاهر لاني الصيغة الصادرة  
 من الموكل وهي أنت على موكل  
 كظهوره لان هذه الصيغة  
 ليست هي الصادرة من الموكل  
 فظهر ان في الظاهر صيغة الاية  
 ليس هنالك فوكيل في المعاملات  
 فتدبر

حينئذ ان يكل من خصامه عنه واذا ادعى ارادة سفر حلف انه ما قصد لموكل ومثله  
 ان يماطنه مرضاً ومثله دعوى انه كان قد ارتكب كافاً ودخل وقته فانه يحلف على جميع  
 ذلك وهمل من العذر حلقه ان لا يخاصمه وقد عزم له تت فقال قال محمد بن عزم  
 حلف ان لا يخاصم خصمه لانه احرجه وشاقه جازله ان يكل غيره وان حلف لا واجب  
 فلا وجب دخول هذا تحت الكاف فيصاف انه انما يكل ذلك انتمى اى لا حرجه  
 وشاقه عليه (ص) وليس لمحمد بن عزم ولا عزله نفسه ولا الاقرار ان لم يقوض له  
 او يجعل له (ش) اى ليس للموكل حين اذ قاعد الوكيل خصمه كشأن عزله وكيه  
 ولا للوكيل عزله نفسه ويبقى الالعذر وحلف في كسرة كما مر في الموكل وليس للوكيل  
 ان يقر على موكله بدين ولو وكره على الخصام الا ان يكون وكلمة مفوضة ويجعل  
 له عند عقد الوكيل ان يقر عنه فلو كبل حينئذ ان يقر على موكله بما يشبه ولم يقر ان يتم  
 عليه وكان الاقرار من نوع تلك النصومة وظاهر كلام المؤلف لتقييد بالثالث فأكبر  
 وعليه فله عزله في أقل من ذلك وهذا من نص كلام المتبقي اى اذا أعلن بمره واشهد  
 عليه ولم يكن منه تفرط في تأخير اعلام الوكيل بذلك وامان عزله من الايجوز عزله  
 ويلزم ما فعله الوكيل وما أقربه عليه ان كان جعل له الاقرار قال ابن رشد وابن الحاج  
 ومثله وم كلام المؤلف ان الوكيل كان في غير الخصام لكان للموكل عزله وللوكيل  
 عزله وهو كذا وقد صرح المؤلف قسم ذاتي آخر الباب بقوله وهل لا يلزم او ان  
 وقعت باسرة وجعل فكهما والالم تازم تردد (ص) وتخصمه اضطاراه اليه (ش) المراد  
 بانظم هناءه الذي عليه الدين والضمير في خصمه يرجع لصاحب الدين والضمير في  
 اضطاراه يرجع للوكيل والضمير المفقوض بالى يرجع الى الاقرار والمعنى ان من عليه  
 الحق له ان يضطر الوكيل الى ان يجعل له الموكل الاقرار غير خصامه بعد ذلك او ينظم  
 الموكل اضطاراه اى الموكل الى ان يجعل للوكيل الاقرار (ص) قال وان حال أقرض  
 بالفقير اقرار (ش) يعنى ان المازرى قال من عدة نفسه اذا قال الموكل للوكيل أقرض  
 بأفسر يذله يكون اقرار من الموكل زيد ولا يصح لانشاء الوكيل اقرار بذلك  
 ولا يقع الموكل الرجوع عن ذلك وعزل الوكيل عنه ويكون الوكيل شاهداً عليه ومثله  
 ذلك أبرئ فلان من الحق الذي عليه فانه أبرأ من الموكل كذا يظهر (ص) لاقى كمين  
 ومعهبة كلها (ش) يعنى ان الوكيل لا تصح في قابل النيابة كما مر في الايمان لانه  
 أعمال دينية وكذلك الوضوء والصلاة ولا على المعاصى كالظهار لانه متكر من القول  
 وتزوير مثله الغصب والقتل العدا وما أشبه ذلك من المعاصى فان قبل التوكيل على  
 الطلاق صحيح وعلى الظهار غير صحيح في الفراق قلت قال الساطي يمكن ان يقال لفرق  
 ابرأ التوكيل في الطلاق في الصيغة اى وكلمه ان يقول لها انت طالق اى وليس فيها  
 معصية - واما في الظهار فلا صيغة بل في المعنى فان قال لها انت على موكل كظهوره  
 لم يقع التوكيل في هذه الصيغة انتهى فان قيل التوكيل في الطلاق في الحديث معصية  
 كالظهار معصية ما ذكر قلت قد يفرق بان معصية الظهار أصلية بخلاف ايقاع

(قوله لا تختص بالصيغة) تجوز بالصيغة عن مطلق الامر الدال والباحق قوله بقول أو نعمل التصوير أى لا يختص بالامر الدال المصور بقول أو نعمل وأرسل ٨٢ أى واحد من هذه الأمور بل ما دل على أى واحد منها وقوله وأرسل

الطلاق في الحضانة انما هو لأمر خارج وإن كان الأصل وهو الطلاق غير معصية تأمل  
(ص) بما جيل عرفا (ش) هذا متعلق بقوله عصية الوكيل والمعنى أن الوكيل لا تقتصر  
بالصيغة الدالة بقوله وأفعل أو أزال وانما الحكم في ذلك المعروف والعادة ولا بدع  
الصيغة من القبول فار وقع بالقرب فواضح وإن طال فنعى الخلاف المتقدم في التحصيرة  
والمملوك و يدخل في قوله بجيل عرفا الإشارة من الآخر فلا يابل على الصيغة عرفا  
ويدل علم الفقه لا يكون من صيغة ولا أقال لا بمجرد وكذا فأن مثل علم الفقه لا عرفا  
وظاهر كلام المؤلف يشتمل الإشارة من الناطق في كلام الشارح مآظ هره خلافه (ص)  
لا بمجرد وكذا بل حتى يفرض (ش) يعني إن قول الموكل لو كيه وكذا أو فلان وكيلي  
لا يفهمه وتكون وكالة باطله بل حتى يقول فوضت اليك أموري في كل شيء أو أوقدت  
مقاهي أو نحو ذلك أو يقيد ابن عبد السلام اتفاق مالك والشافعي على عدم إغادة الوكيل  
المطلقة واختلاف الوصية المطلقة فقال الشافعي هي مثل الوكيل المطلقة وقال مالك  
هي معصية ويكون الوصي أن يتصرف في كل شيء بالتميم كوكالة التوزيع ولعل الفرق  
بينهما قرينة الموت فإن التميم يحتاج لأن يتصرف في كل شيء فإذا لم يوص عليه أو غيره  
هذا الوصي ولم يستغن عنه سبب الذي لأجله أوصى عليه وهو الحاجة إلى النظر  
عام وجب عموم السبب ولا كذلك الوكيل فإنه الموكل قادر على التصرف في كل شيء عماله  
التصرف فيه ولا بد أن يستبد به عادة فاحتج من ذلك إلى تقيد الوكيل بالتميز بين  
أو غيره فقول به بل حتى يفرض وقوله بسبب أو بعين الخ وقوله وتخصص وتقيد بالعرف  
أشهر إلى بيان الموكل فيه (ص) فيضي النظر لأن يقول وغيره نظر (ش) يعني أن  
الوكالة إذا وقعت المطلقة فموضوعة فإنه يضي من فعل الوكيل ما كان على وجه السداد  
والنظر إذا الوكيل انما يتصرف بما فيه الخط والمصلحة وأما الذي لا مصلحة في فعله فإن  
الوكيل معزول عنه بشره عا فلا يضي فعله فيه الآن بقول الموكل للوكيل أمضيت ما كان  
نظرا وما كان غير نظر فإن ذلك يضي والتعبد بالامضاء بالنسبة لقوله غير النظر إذ النظر  
بأنه ابتدأ بمصلحة غيره فلا يعمل إلا فقام عليه ابتداءه بعبارة معنى يضي غير النظر أنه  
ليس للموكل رد وتقصيده وقوله غير منصوب أي إلا أن يقول وأجرت غير النظر والرفع  
على الحكاية أي هذا اللفظ مثل بقائه إبراهيم ومعنى كونه غير نظري عند الموكل وهو  
في الواقع وعند العقلاء نظرا لأنه لا يلزم من كونه غير نظر عند الموكل أن يكون كذلك عند  
جميع الناس فهو بمنزلة محمد إذا جحد فاطما وليس المراده السفه لأنه لا يصح التوكيل  
فيه لأنه معصية وقد قال المؤلف لا في معصية وبعين ففهم المؤلف أن المواد بغير النظر  
في كلام ابن الحاجب السقه بأن يسع ما يساوى ما تجمعه من خلافا عن عرض وفهم غيره  
أن المواد بالنظر ما فيه نجية المال وبغير النظر ما لا تجمعه فيه للمال كالعقود والهبة

بأن جرت العادة أنه إذا أرسله  
 متاعه يكون القصد التوكيل  
 في بيعه (قوله والعامة عطف  
 تفسير (قوله في الابدل على  
 الحقيقة) المناسب الوكالة وذلك  
 أن الصفة ليست مدفوعة (قوله  
 فيدلى عليها الغم) بل قيد يقال يدل  
 عليها عرفاً ونفسية وإنما في عدم  
 التعرض للموكل عليه (قوله وفي  
 كلام الشارح ما ظاهره خلافه)  
 ذهب إليه ع في شرحه فقال  
 ولا تصح إشارة من ناطق ولكن  
 الظاهر أنه إذا كانت الإشارة  
 مفعلة للتوكيل فهو ما واصله  
 أنه لا مانع من صحة الوكالة ويدل  
 عليه ظاهر المسند (قوله وجب  
 عموم المسبب) وهو التصرف  
 في كل شئ (قوله الآن يقول  
 وأجرت فيه النظر) أي في सब  
 العقد (قوله على السكينة) أي  
 سكينة ماصدة من الموكل وقوله  
 عسل يقال له إبراهيم أي حكاية  
 لما وقع في النداء لكن مثل هذا  
 لا يقال له حكاية ثم إن كونه غير  
 حكاية إنما يتأخر على عمارة غير  
 بالرفع ولا لاحظ صدورهما من  
 الموكل مرفوعة كأن يقول  
 النظر وغيره نظر أحد ثم سها  
 (قوله بأن يبيع ما يساوي الخ)  
 أقول مقاد كلامه أنه إذا قال  
 أسرت النظر وغيره النظر وقمر

فإنه باع ما يباىء مائة بخصم بنان البيع والعضى والظاهر امضاؤه وان مجرد بيع السلعة التي تساوى والصدقة مائة بخصم بنان لا يكون مضمومة اليه بل يقع تمام المضاء والحاصل ان تفسيره المضمومة بذلك المعنى لا يمنع الاعضاء حيث يقول الموكل اجزمت ما كان نظروا كما كان غير نظروا أى فرق بن ذلك وبين المهمة التي راى فيها وجه المعطى فتدبر حق التدبر

(قوله أو انكاح بكره) انظره ذامع ملاذمه المصنف في باب النكاح من قوله وان اجاز يحرف ابن واخ وجسد فوض له امره  
بينة جاز فان ما في باب النكاح مخالف لما هنا وقد يجب بان هذا في غير الابن والاخر الجدوا ما هو لا فانهم جهتان جهة ولاية  
في الاصل وانضم لها وكافة فاعتقروا بخلاف من عداهم (قوله الا اذا نص) أي وكذا الواسطة ابا بعدد وسددها فقولته هنا  
لا يعنى أي استدلال بتوقف على امتناع (قوله ويحتمل) أي كانتا جميع اموره (قوله لو ما بالنص) أي بان يقول وكذلك  
على بيع وأبي وقوله أو بالقرينة كاذبا قال له أن يبيع دوايك فيقول له وكذلك قال السؤل قرينة على بيع الدواب فقولته أو  
بأمر أي اضريها أو بالقرينة (قوله ويقتضى الخ) لعل هذا لا يرجع لقوله حتى يفوض بل لما عده أي فان وكاه على البيع  
وكافة مقوضة وجوب العرف بتخصيص البيع في شيء خاص أو بشي خاص ٨٣ فانه لا يعتبر ذلك العرف في حق المقوض

والصدق أي ما اريد به ثواب الاسترة وحيدته فلا اعتراض على ابن الحاجب في قوله  
كلام ابن الحاجب بقرره بكلامه هنا ولا يلتفت الى ما فهمه المؤلف (ص) الاطلاق  
وانكاح بكره ويصح دارسكاه وعنده (ش) هذا مستثنى من مقدم بقوله وغير نظر الا  
أن يقول وغير نظر يقتضي النظر وغيره الا هذه الاربعة فان فعله لا يعنى في الا اذا نص  
الموكل لو كليل عليها بخصوصها قال به بعض ولعل المراد بالعبد الذي ليس له قنن القنن  
كان اجره وشعره أو الذي له من يد خدمة أو تقوه مما يقوى فرض السيد في بقائه على ملكه  
والاخي الفرق يشوب بين غيره وبينه وبين الامتنان كان المراد بخصوص الذكر انتهى  
(ص) أو يعنى بنص أو قرينة (ش) هذا قسم قوله حتى يفوض فيشترط في الموكل فيه  
أن يكون مع الواسطة أو القرينة أو العادة فلو قال وكذلك لم يشك كمرحى يقتضيه  
بالتفويض أو بأمر وفاء (ص) ويقتضى وتقدم بالعرف (ش) ضمير يعود على الشيء  
الموكل فيه أو على لفظ الموكل بالشيء انه اذا كان لفظ الموكل عام فانه يقتضيه بالعرف  
كما اذا قال وكذلك على بيع دوايك كان العرف يقتضي تخصص ذلك ببعض أنواع الدواب  
فانه يقتضيه وكذلك اذا قال وكذلك على بيع هذه السلعة فان هذا اللفظ عام في بيعها  
في كل مكان وزمان فاذا كان العرف انما يحاط هذه السلعة في سوق مخصوص أو في زمان  
مخصوص فيقتضى هذا العموم وكذلك اذا كان الشيء الموكل عليه مطلقا ولفظ الموكل  
فانه يقتضيه بالعرف كالقول اشترى فانه يقتضيه بما يليق به والعام هو اللفظ المستغرق  
الصالح له من غير حصر والمطلق هو اللفظ الذي لا على الملاحية بلا قيد والضمير في قوله  
(ص) فلا يعلم (ش) يرجع لما خصه العرف أو قيده أي فلا يتعداه الى غيره وهو تكرار  
مع قوله ويقتضى وتقدم بالعرف وليسكت عنه كأن أحسن لكن ذكره ليرتب عليه قوله  
(ص) الاعلى بيع فله طلب الثمن وقبضه واشترائه قبل قبض المبيع ورد المبيع ان لم يعينه  
موكاه (ش) يعنى ان الوكيل على بيعه أن يطلب المشتري بالثمن ويقبضه منه ويلقمه

اليه والمراد بالعرف ما يشهد  
القول والفعل وهل يصور  
معارضة القول والفعل في هذا  
الباب وهو الظاهر بقوله اشترى  
شعبا والعرف القولي فيه انه ما  
يخص على هيئة مخصوصة من فتح  
أو شعبا واصلت وعرفهم القلي  
خير للزمن مثلا وعنه فهل يقدم  
العرف القولي على الفعل وهو  
الظاهر أم لا (قوله يبيع  
دوايك) هذا اذا جعلت الاضافة  
للاستقرار أو بالموالاة فلهما الجنس  
فهو من قبيل المطلق (قوله  
وكان العرف يقتضي تخصص  
ذلك ببعض أنواع الدواب) هذا  
عرف قولي وقوله كالعرف  
انما اتعاه الخ هذا عرف فعلي  
(قوله ولفظ الخ) متناظر مع  
الذي قبله يلزم من أحدهما  
الاخر (قوله فانه يقتضيه بما يليق  
به) هذا عرف فعلي والتفاخران  
يؤيد بقوله كالوفاة اشترى فوا  
فانه يقتضيه بما يليق به من الانواع والاذا في قبيل الشراء اشياء كثيرة ولعل المراد بحسب الوقت المبيد نوعا مخصوصا فانه  
يتقيد به (قوله وهو تكرار) لا يخفى انه مرتب عليه ومثله لا يقال له تكرار فذكر (قوله فله طلب الثمن) أي وله الترتك وهو  
ضامن فلا يحتاج الى جعل الا لا يجمع على (قوله ويرد المبيع) ان لم يعلم به حال شرائه فلا رد له يلزمه الا ان يشاء الموكل  
اخذه لذلك أو يكون قليلا والشراء فرصة فهو لازم للثمن والحاصل على هذا انه متى قل المبيع وهو فرصة فانه يلزم  
الموكل الشيء المشتري سواء علمه الوكيل حين الشراء ام لا وسواء علمه الموكل ام لا وسواء كان الوكيل موقفا أو مخصصا  
وان لم يكن المبيع كذلك فان علمه الوكيل حين الشراء فان البيع يلزم الوكيل الا ان يشاء الاخر اخذته ولم يعلم به حين  
الشراء فله رد حيث لم يعلم الموكل المشتري مطلقا أو عينه أو الكيل مقبوض

(قوله العيب) أي الإشارة بقول المصنف ورثة العيب (قوله إذا كان العيب ظاهرا) يظهر بالتأمل لانه ظاهر للتأمل  
 وغيره والافلاحة قال بعض شيوخنا وهل تقصد اللغوي فضعف واذا لم يذكر ما بين معرفة ولا التام أم أقول ولا المصنف (قوله)  
 فلا تنس على الوكيل زاد في ذلك وأما لم يكن عليه ضمان لم يكن له أن يرد (قوله ولم يذكر الخ) لا يخفى أن عدم ذكر وكيل على ضعفه  
 فافهم (قوله ما يصرح بالبراءة) ٨٤ وأما لم يكن العرف عدم المطالبة بما كان العرف ذلك لم يطالب به ما والسماح

لوكله أو شرأله أن يشتريه ويقضيه من بانه وان ظهر به عيب ظاهر كما يأتي فله رده  
 على بانه يقر أن موكله وهذا إذا لم يكن الموكل للوكيل المبيع وأما أن عيبه بان قال  
 اشترى الشيء الثلاثي فانه ليس له رد وهذا في الوكيل الخصوص أما الوكيل المقوض اليه  
 فله أن يرد على بانه ولو عيبه له موكله وشعوه في المدونة وقصد اللغوي رد العيب بما إذا  
 كان العيب ظاهرا وأما أن كان خفيا كالبرص وشعوه فلا تنس على الوكيل ولم يذكر  
 ابن عرفة هذا التقيد ولا صاحب الشامل (ص) وطولب بشئ وعين ما لم يصرح بالبراءة  
 (ص) يعني أنه إذا وكله على شرائي فانه يطالب ببقته ما لم يصرح بالبراءة ثم دفع الثمن  
 وكذلك إذا وكله على بيع شئ فانه يطالب بالمقوض ما لم يصرح بالبراءة ثم دفع الثمن والا  
 فلا يطالب بذلك وإنما يطالب بما ذكر الموكل (ص) كبيع ثياب فلا تنس له لا لا تشتري منك  
 وبالله ههنا يعلم (ش) تشبيه بقوله ما يصرح بالبراءة أي فان صرح بالبراءة بان يقول  
 وينتقل فلا تنس دوى الاطالبة على الوكيل بالثمن كما نحن قال يعني فلا تنس له لا لا تشتري منك  
 لا مطالبة عليه ويحتمل أن يكون مثلا لاقتصر صريح البراءة بل وقال ببيع ثياب فلا تنس  
 لا تشتري منك أو لا تشتري منك أو ببيع ثياب يعني فان الثمن يكون على المشتري لا على  
 المرسل ولو أقر المرسل أنه أرسله فلا شئ عليه والأمن لازم للشرطي ولو قال الموكل لا  
 لا تشتري منك فافهم ما ذكره من الأول وكذلك يطالب الوكيل بهمة المبيع من خصب  
 أو أوسع ما قام به المبيع المشتري ان المقول للبيع وكيل فان علم فاعلمه لا تكون عليه  
 وتكون على من وكاله أي ندر عليه المبيع ويكون الثمن عليه وهذا في الوكيل  
 الخصوص وأما المقوض فيبيع كما يبيع البائع والعهد عليه كالميراث المقوض  
 والمقارض بخلاف القاضي والوصي (ص) وتعين في المطلق نقد البلد ولا تنس إلا أن  
 يبيع الثمن فتدرد (ش) يعني أنه إذا وكله على شرائي أو بيعه وكالة مفوضة مطلقة أي  
 لم يذكر فيها كمية الثمن ولا جنسه فانه يبيع على الوكيل أن يبيع بقدر بلد البيع أو الشراء  
 فان خالف وباع بغيره أو أوجب أو أن يقدسه ببلد البيع وفاتت السلطة فانه يضمن  
 حينئذ قهرا لتعديبه إلا أن يجبر الموكل فعله أو يفسد ما باع به وان نعت السلعة فانما  
 ثابت لا من شراء ما يبيع أو خصب ما يبيع وان شاء نفسه وأخذته وكذلك  
 يبيع على الوكيل شراء ما يبيع بالموكل حيث أطلق للوكيل فان خالف فله موكل الخيارات  
 كما إذا وكله على شرائي أو بعهده لهدم ما لم يسم الثمن فان صحت فبشرطه ما يبيع  
 بالموكل حيث لا يحصل به ما يبيع أو الاثني منعين وما سمى للوكيل الثمن أولا

كالوكيل في ذلك بخلاف العهدة فان الوكيل عليه العهدة ما لم  
 يصح المشتري بانه وكيل بخلاف  
 السماسر فانه لا عهدة عليه لان  
 الشأن فيه أن يبيع لغيره (قوله)  
 فانه يطالب ببقته (لو صرح بانه  
 وكيل (قوله كبيع ثياب) أي  
 فالثمن على فلان المرسل لا على  
 الرسول فان أنكر فلا تنس له  
 ثم الرسول (قوله) ويحتمل أن  
 يكون مثلا هذا بعد قوله  
 وأما المقوض فيبيع) التام  
 انه إذا كان مقوضا فيبيع في  
 ثلاث صور عدم علمه بانه وكيل  
 (١) وبانه وكيل وبانه مقوض  
 وغيره في صورة نقد وهو عدم علم  
 أنه وكيل (قوله والمقارض) يبيع  
 الرادى عامل القراض بخلاف  
 المقاضى والوصى إذا باع سلعة  
 من سلع الدييم فلا يطالبان  
 بالعهد فمما يليه والعهد  
 في مال الشئ فان هلك مال  
 الايمان ثم استحققت السلعة فلا  
 شئ على الايمان (قوله نقد البلد)  
 ثم انه يبيع المقالب من النقد  
 حيث كان فيه غالب فان لم يكن  
 فيه غالب فكل شئ في يده (ثم  
 قوله فتدرد) اعلم ان ابن القاسم

ذكر انه إذا اشترى غير الاثني لم يلزمه وخير في جازته ورده موطأ هرو ساسي الثمن أم لا عندنا شهب لا خياره اذا سماه وعليه  
 وكان ما اشترى ما يبيع به أم لا وان لم يسم فله الخيار فله بعض القرويين تقيد القول ابن القاسم فلهما متفقان وقال غيره قول  
 ابن القاسم على ظاهره لا يلزمه الا ما يسمه وان سمى له الثمن (قوله مطلقة) تفسير المقوض (قوله كمية الثمن) المناسب حذف كمية  
 (١) قوله وبانه كذا بالنسخ ولعل الصواب وعليه بانه لا يكرر

(قوله) فالاستثناء من المثل في الحقيقة الاستثناء من محذور وكما أنه قال وتعين لأن في كل حال إلا في حال ما إذا سمى الثمن  
(قوله) والآخر أي في الجائز فعل الوكيل رأى خذما يبيع به وفي نفسه واخذما يبعثه أن كانت فائضة فان خيرا أيضا في  
الجائز ففعله واخذما يبيع به وفي تضمينه قيمته المعبود به (قوله) يفتن المثل فلا يبيع بدونه عن المثل الا قدر ما يتعين الناس في  
مثله (قوله) لم الوكيل قيمتها أي ان شاء الموكل لانه ان يرضى بما قدم عليه ٨٥ المذهب من الثمن (قوله) وهذا الخارج أي

خارج من حكم التفسير بقوله  
وتعين في المطلق فقد البلد أي  
فلا حاجة لقوله الا ما شأنه ذلك  
تلفته واذا خرج من حكم  
التفسير فيكون دخلا في قوله  
المصنف وتعين في المطلق فقد  
البلد (قوله) قبل أن يقبض  
الوكيل بالطعام ساق في قول  
المصنف والرضا بمقتضى في سلم  
انه اذا حصل الاجل يجوز في غير  
الطعام لان مقتضى له فسخ ما في  
النسبة في مؤخرها وما في الطعام  
فلا لما يلزم عليه من بيع الطعام  
قبل قبضه فقيضه انه اذا اشترى  
طعاما فقد اعتدى أي على المجل  
ولم يقبضه الوكيل فلا يجوز  
للموكل الرضا لما يلزم عليه  
من بيع الطعام قبل قبضه  
والموضوع أن الموكل دفع له  
الثمن بقرينة ما ساق في حقه  
يكون التشبيه تاما واذا كان  
تاماً فالخيار انما يكون بعد قبض  
الوكيل للطعام (قوله) ما يسه  
من بيع الطعام قبل قبضه  
أي باع الوكيل قبل قبضه  
(قوله) وكان نظرا) الوارء أي أو  
أي أو كان نظرا (قوله) وكذا القصة  
مشترى عين أي في مشترى

وعليه ثبت مما تقدم من الاتفاق بالموكل فليس الوكيل أن يشتري ما لا يليق بالموكل  
فلا استثناء من المتطوق أي تعين لأن في المثل إلا أن يسمى الثمن في التعيين وعدمه تردد  
وبعبارة الاستثناء من مفهومه لائق فان حمل التأويلين في غير الاتفاق مع التسمية أي  
ولأن لا غيره إلا أن يسمى الثمن فقد تردد وكان ينبغي أن يقول تأويلان (ص) وعن المثل  
(ش) يعني أن الوكيل يبيع عليه أن يبيع أو يشتري ما يملكه بقرينة المثل اذا كان وكله وكالة  
مطلقة إلا أن يسمى الثمن والتعيين عليه أن يبيع أو يشتري ما يملكه بقرينة المثل اذا كان وكله وكالة  
أي والابان خائفين لم يبيع ولم يشتري فقد البلد ولم يشتري ما يليق بالموكل ويبيع بن المثل  
فان اخبارا مختلفين ثبت للموكل فان شاء مضى ففعله وان شاء رد موكله السلطة الوكيل  
(ص) كفيلوس الامانة ذلك نطقه (ش) فعمل المانة التفسير يسمى انه اذا اطلق  
للكوكل في البيع فباع بفيلوس فان اخبارا ثبتت للموكل في اجازة البيع واخذ الثمن  
أو رد به ياخذ ما ساءته ان كانت فائضة فان زاد الوكيل قيمتها يوم قبضه بالان الفيلوس  
مطلقة بالعرض إلا أن يصح كون الذي وكل على بيعه شأنه ان يباع بالفيلوس ففعله  
كالبقي وما أشبه ذلك فانه يلزم الموكل لان الفيلوس كالمعين بالنسبة له في السلطة القطعية  
الثن وهذا خارج بقوله وتعين في المطلق فقد البلد فقد البلد في مثل هذه السلطة  
الفيلوس (ص) كمرز ذهب بقصة (ش) التشبيه بما يليق في التفسير لكن غير تام لان  
التفسير فيما ساق ثابت للموكل قبل أن يقبض الوكيل الطعام أو بعده وهذا الخيار  
للموكل بعد قبض الوكيل الطعام لا قبله فاذا دفع اليه ذهبه بالملك في طعام فصرفه  
بقصة فان كان الوكيل قد قبض الطعام فالخيار للموكل ثابتين ان يأخذ الطعام  
أو ياخذ ذهبه وان لم يكن الوكيل قد قبض الطعام فهو متعد فليس للموكل خيار  
في أخذ الطعام لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه وانما له أخذ ذهبه والطعام لا يلزم  
للموكل إلا أن يكون سلم الفواهي في تلك السلطة هو الشأن وكان نظرا فانه جائز  
ولا خيار للموكل واليه أشار بقوله (ص) الآن يكون الشأن وكذا القصة مشترى عين  
أو سوق أو زمان (ش) هذا عطف على كفيلوس يعني ان الموكل اذا قال لو كذا اشتر  
ساعة كذا أو لايام الا في السوق القسلا أو الا في الزمن القسلا في ثقلان فان اختلفا  
ثبتت للموكل ان شاء اجازة ففعله وان شاء رد موكله وطاهره كالمعجب سواء كان محض اختلاف  
فيه الاغراض أم لا بخلاف ما عند ابن شاس واستقرى ابن عرفة الاول (ص) أو يبع  
بأقل أو اشترائه بأكثر كتره (ش) يعني ان الوكيل اذا خالف وباع بأقل مما جاءه موكله

عن بدل بل جرمانه والتعير بالافعال ليس هو اذ الان الخالف هو الوكيل وقال بعضهم اذا خالف الوكيل فقد خالف الموكل  
(قوله) بخلاف ما عند ابن شاس أي فانه يقول عمله اذا كان مما يختلف به الاغراض (قوله) واستقرى) الخالف في خط شيخنا  
وغيرهم ولعل المتأثر استقرى بالفتن كذا كتبت كتبت ثم ظهر الاول وجهه وذلك لان الاغراض وان لم يقتضها إلا ان الموكل  
المباذير ويحصل أن الحال تعين في بعض الاسواق وفي بعض الارضية حكما بالتفسير مطلقا

(قوله ولو بشئ يسير) ظاهر قوله عياضاً في ذلك مما يتبعه الخ ان هذا اليسير ولو كان مما يتبعه الناس في مثله عادة فقد كد على ما هنا الآن يقال ما يأتي في خصوص الشراء محرو (قوله وافعل التفضيل ليس على باه) أي لم يستعمل في حقيقة بل أراد به الزيادة الأولى أن يقول وافعل ٨٦ التفضيل لم يستعمل في معناه بل يجوز به عن الزيادة فلا يستعمل في حقيقة

ولو بشئ يسير فان الشراء ثبت للموكل ان شاء ودون شاء جاز لان البيع تطلب فيه الزيادة لا النقص كأنه يخبر اذا خالف واشترى من يادة على ما عساه له حيث كانت كثيرة وان كانت يسيرة فلا خيار للموكل سواء كانت السلعة معينة أم لا لقوله أو رجع الخ أي أو خالف التثنية في رجع بأقل ففي مقدوره وهي التسليم أي أو خالف التثنية بسبب رجع بأقل لان الخلف التثنية لا فيه وقوله واشترائه أي أو خالف التثنية في اشتراؤه با أكثر أي بسبب اشتراؤه بأكثر أو أكثره انيس على باه بل المراد به الزيادة سواء كان الاصل في نفسه كثيراً أو قليلاً ثم ان هذه الزيادة قد تكون كثيرة وقد تكون يسيرة فان كانت كثيرة فالتصغير وان كانت يسيرة فلا خيار والى ذلك أشار بقوله كثيراً فإذا كان الحكيمن بالملطوق وان فهم وفي الحقيقة ان قول المؤلف (ص) الا كد شارين في أربعين (ش) بيان لفهوم قوله كثيراً كأنه قال ان قلت ان الزيادة في الشراء كد شارين في أربعين فلا خيار للموكل بسبب ذلك لان ذلك مما يتبع الناس في مثله وفي بعض النسخ لا كد شارين بل الثانية وهي أصوب أو الأولى غير هذا أي من التصويب لانه اذا أمكن تصحيح العبارة من غير تصويب كان الأولى والكاف استقصائية (ص) وصدق في دفعه ما وان سلم عالم بطل (ص) يعني ان الوكيل اذا ادعى انه دفع المديارين من عنده قبل ان يسلم السلعة لموكله أو بعد ان سلمها لموكله بطل الزمن بل كان ذلك قرب التسليم فانه يصدق في ذلك مجتبه وأما ان سلم السلعة لموكله وطال الزمان ثم ادعى انه دفعه ما من عنده فانه لا يصدق فثمة عالم بطل أي من ما بين تسليم السلعة ودفعها أو دفعه ما من عنده أي الغير عذر فلا يصدق ثم ان تصديقه في الدفع يستلزم التصديق في كونه زاد فاذا ادعى انه زاد صدق عالم بطل وانما تعرض للدفع لئلا يشترهم انه كلفهم ان لا يرجع الا اذا ثبت الدفع (ص) وسحب خالف في اشتراط الزمة (ش) أي ان الوكيل على الشراء اذا خالف مخالفة فوجب للموكل الخيار كان زاد كثيراً في اشتراؤه أو اشترى غير لا تقاً وضو ذلك فانه الوكيل يلزمه ما اشتراه حيث لم يرعه موكله وكلام المؤلف قد عدا اذا كان البيع على البت أو على خيار البائع والمضى والا فلا يلزم الوكيل المبيع وله ردده وانظر اذا كان الخيار له وما اختار أحدهما الامضاء والاختيار له وقوله لم يوجب الاقادة أي حيث لم يخبر الوكيل البائع بذلك الا انه ردده ومثله اذا علم البائع بذلك واختاره الموكل فقد رجع بمسابق وقوله (ص) ان لم يرعه موكله (ش) أي حيث يجوز له الرضا بذلك بل في قوله والرضا بمخالفة في سلم (ص) كذا عيب الا انه يقول وهو فرصة (ش) التشبيه تلم والمعنى ان الوكيل على شرائه اذا اشتراه وهو عالم بعيبه عيابه رده شرعاً فانه يلزمه الا ان يرضى موكله بما اشتراه وكذا فقد قاله الا ان يكون العيب قليلاً والحال ان المبيع فيه عيبه فانه يلزم الموكل حينئذ وقوله كذا

لا تقتضي انه لا بد ان يكون الاصل كثيراً (قوله فاذا لم يكن) أي اللذين هما التصغير وعدمه (قوله وهي اصوب) أي صواب ولا يفتي ان هذا اذا جعل الاستثناء مثلاً ولا اوضح يجعله متقارفاً (قوله أو الاصح غير) أي مضمرة لقوله كثيراً أي كثيراً موصوفاً بأنه مفيد شارين في أربعين (قوله والكاف استقصائية) أي في أربعين يشارن فقط والثالثة في ستين وأربعة في ثمانين وواحد في عشرين ونصف واحد في عشرة ورابع في خمسة وهكذا ينبغي في الجميع (قوله بل كان ذلك بقرب التسليم) ولما ذكر ضابطاً يعرفه القرب والبعد والظاهر انه لو اذنا القرب ما يفهم منه صدق قوله وبالبعده ما يفهم منه عدم صدق قوله أي بحيث يقال لو دفع ما كان سكت تلك المدفن عليها ما لم (قوله وسحب خالف في اشتراط الزمة) يستثنى من ذلك ما اذا اشترى من غير ما عدا ولم يشعر بفساده وفان المبيع فتنهم القصة للموكل (قوله واختار أحدهما الامضاء والآخر الرد) أقول الظاهر اعتبار المتقدم وانظر لو اتعد زمن ما (قوله اذا علم البائع بذلك)

أي او ثبت بيمينه (قوله وسحب يجوز له الرضا) بان كان غير سلم والامتع الرضا ان دفعه الثمن (قوله الآن يضل) عيب وهو ما يفهم من عادة النظر لما استلزمه وان اشترى لغيره القليل ككثير اذ به مقتطوع عند بائني هيئة فلا يلزم ولو رخصه وان كان الموكل من علمه الناس فليهم ان يلزمه حيث كان الشراء فرصة

(قوله فادفع بالبعض الخ) كأن صورة البحث ان قول المصنف كذا عيب لا يشمل ما اذا كان غير لائق فلا يقدح بثبوت الحكم فيه مع ان الحكم فيه الزوم للوكيل كالعيب فاجاب الشارح بان المراد بالعيب ولو بالنسبة للموكل ويشمل ما كان غير لائق به فتدبر (قوله اذا خالف ما امر به موكله) بان باع ناقص مجامعي او عا اعد فخير موكله في اجازته واخذ الثمن وفي ردده واخذ سلخته او قيمته ان فانت (قوله او القيمة) تعتبر القيمة يوم القوت (قوله يبيع القمع بدرهم فباعه بقول) أي قد باع الروى وهو القمع بقوله فالتاثل بالجو لا نظر الى أن الخیار والحكمى ليس كالشرطى أي لان الخیار والحكمى غير مدخول عليه والشرطى مدخول عليه وقوله يتاعلى أن الخیار والحكمى ٨٧ كالشرطى أما الخیار فى الصرف اذا كان شرطيا أمر بظاهره والخيار هنا حكمى لا شرطى أى لأنه

يختص به من ارضى بمصرفه به ذنا غير اولا ولما فى بيع القمع بقول وقد قال ببعده بدرهم فلا يلهى اجازته الرضا باخذ القول لكان فى اخذه القول يبيع طعام بطعام فبسته ثم بعد كفى هذا وأيت فى كذا لبعض شسوخنا فبعض ذلك (قوله أو اشترا بالبيع الخ) علة التبع فى هذه الصرف المؤخر لشرح شيب المناسب بعد ذكر هذه المسئلة ههنا لانه متاقى فى كالم المصنف والقولان نفسه غير القوان هنا لان القوانين الاتية من اعمامها فى الزوم والتخير وههنا فى وجوب التسخى والتخير (قوله يتاعلى أن الخیار والحكمى كالشرطى اولا) لى ان هذه المسئلة فخرى فى الطعام بعينه ولو لم يكن روى فلو قال المصنف ولو طعاما بعينه لكان أحسن (قوله ان لم يلتمز الوكيل الخ) انظر ههنا التزام الاجنبى كذلك ام لا لان فيه

عيب اى بالنسبة له موكل بدليل قوله ولائق به فادفع بالبعض من البحث هنا (ص) أو فى بيع فخير موكله (ش) يعنى ان الوكيل على بيع اذا خالف ما امر به الموكل وما اقتضت العادة به فان موكله يتصرف فى اجازة البيع والردان كانت السلطة قائمة وفى الاجازة والتضمين ان فانت بصرف الموقوف فاعلى اى تضمين التسجبة ان شئى أو القيمة ان لم يسم (ص) ولو روى بعينه (ش) اى ان الخیار ثابت للموكل ولو كان المبيع روى بعينه اى ولو كان الموكل نفسه روى بعينه كالقول لبيع القمع بدرهم فباعه بقوله أو اشترا بالبيع سلامة تصرف العين بعين فان شاء اجازة فعل وكده وان شامره يتاعلى ان الخیار والحكمى ليس كالشرطى وهو قول ابن القاسم ومنع التخيير اشبه وقال لس الامر الامتثل طعامه شاء على ان الخیار والحكمى كالشرطى وكلام المؤرخة قد دعا الى لم يعلم المشتري بعدى الوكيل فان علم القاعد فاسد نقله ابن مرن عن المازنى (ص) ان لم يلتمز الوكيل الزائد على الاحسن (ش) يعنى ان عمل التخيير المذكور ولو لم يلم يلتمز الوكيل الزائد على ما سيجى له فى الشراء او على ما باع به فى البيع فعلى هذا تكون الزيادة مستعملة فى حقيقة تارة وبجاء لان الزائد فى البيع فى المعنى نقص والاولى انه من باب الاكتفاء اى ان لم يلتمز الوكيل الزائد أو الزائى على حد قوله تعالى سريلا تقبكم الحراى والبرقة تاتى على البيع والشراء (ص) لان زاد فى بيع أو نقص فى شراء (ش) يعنى ان الوكيل اذا زاد على ما امر به فى البيع أو نقص على ما امر به فى الشراء فانه لا خيار له موكله لان هذا غير رغب فيه وليس مطابقا للثقة فوجب خياري او انما وجبه مخالفة يتعلق بها عرض صحيح ويدخل فى قوله لان زاد فى بيع ما اذا قال له ببعده بعشرة لاجل فباعه بعشرة نقدا (ص) أو اشتريها فاشترى فى الذمة ونقدها وهكذا (ش) اى وكذلك لا خيار للموكل فيما اذا دفع له كده عشرة مثلا وقال له اشترها فاشترى الوكيل بعشرة فى ذمته ثم نقده بعشرة بعد ذلك بالبيع أو قال له اشترى فاشترى ثم نقده بعشرة فاشترى بها ابتداء فانه لا خيار للموكل ايضا لان

ثالث مستملا فى الحالين على كل حال وليس هذا بل حق تكون له حصنة من الثمن لان المراد بالذمة أن يصحكون الثمن غير معين وليس المراد بها التأجيل (ص) أو شافى بشارة بخلاف الوكيل لانه لم يعدى فكان ما التزمه لازمه (قوله والاولى الله من باب الاكتفاء) أى لا يحمل اتفاق (قوله ويدخل فى قوله الخ) أى حيث يزداد ولو حكما (قوله فاشترى فى الذمة) الا أن يقول الامر انما امرتك بالشراء بعينها لانه ربما فسح البيع لعيبها وليس عندي غيرها (قوله وعكسه) أى وعكسه كذلك أى وقال عكسه لانه هنا معنى بالجله فيبيع ان يعمل نفسه القول اللهم الا أن يقول أنا امرتك بالشراء فى الذمة خوفا ان يستحق الثمن فيبيع البائع فى البيع وغيره بقاؤه بقيد التبعين المستثنى التوضيح عن المازنى

(قوله فاشترى به الثمن) مقتضى قوله واشترى واخذت وعرضت ما فيها حقيقة واحدة لم يكن الحكم كذلك والحكم انه غير بين ان يرد  
 الجبيع أو يأخذ الجارية بصحة ما من الثمن (قوله لم يكن افرادهما) أى ولم يكنه الافراد في غيرهما ايضا لعدم وجود الصفة  
 المذلولية (قوله فانه يتبين مطلقا) ممكن ٨٨ افرادهما لم لا (قوله لكان اشمل) فى عب وكانه قصد التقيد بالتبع الغير لوارد

فى ذلك من الله صلى الله عليه وسلم  
 فاشترى به الثمن لم يكن افرادهما والاخرى الثانية (ش) يعنى انه اذا وكل على شراء  
 بدينار مثلا فاشترى به شاتين يند تارى عقد واحد فانه لا خيار له وكل حيث لم يمكن  
 افرادهما بان قال صاحبه ما لا يسعهما الامعاء الاخرى الموكل فى ثمانية الاثني فان شاء أخذ  
 واحدة بصحة ما من الثمن وان شاء أخذهما معا وليس المراد انى اشترى ثلثين لان  
 الموضوع ان العقد واحد ولا بد ان يكونا واحدا معا على الصفة فان لم تكن واحدة  
 على الصفة فانه يتجزع مطلقا واما ان اشتراهما مترقتين فان كانتا الاولى على الصفة لزم  
 الاولى وخبر فى الثانية وان كانت التى على الصفة هى الثانية فانه يضرب فى الاولى وتلزمه  
 الثانية وقوله واشتات النصب عطف على معمول اشترى وقال كذا لكان اشمل فلو تاف  
 الشاتان كان ضمهما من الموكل ان لم يكن افرادهما او لازم الوكيل واحدة (ص) أو  
 أخذ فى سلك جملا أو ورعنا وضعته قبل علكه ورضاك (ش) يعنى ان الوكيل اذا أخذ فى  
 سلم موكله جملا أو ورعنا الى حين وفاته فانه لا خيار للموكل فى ذلك لان هذا انما يادة توفيق  
 ومصلحة تعويذ على المسلم وقيد بما اذا أخذهما بعد العقد فان أخذهما فى عقد المسلم  
 كان لهما حصة فثبت للموكل الخيار واذا هلك الزهن قبل علم الموكل به ورضاه فضعاه  
 من الوكيل وان هلك بعد رضا الموكل فضعاه من الموكل وكلام الوافى الى الوكيل  
 الخصوص والافضاه من الموكل (ص) وفى ذهب فى يدراهم وعكسه قولان (ش) يعنى  
 ان الوكيل اذا باع أو اشترى بالذهب وقد نص له الموكل على الدراهم أو باع الوكيل  
 أو اشترى بالدراهم وقد نص له على الذهب هل ذلك لازم للموكل يشاء على انهما جنس  
 واحد أو له الخيار يشاء على انهما جنسان فيه قولان مشهوران ومجمل ما اذا كان الذهب  
 والدراهم نقد البلد وعن المثل والسلعة مما يتابع به واستوت قبة الذهب والدراهم  
 والاخير موكله قول واحد وفى بعض النسخ وفى ذهب بالياء وفى بعض ما ينظر الباقى  
 هذه الصفة فذهب مسقة لموصوف محدوف وعلى الاولى نفي الداخلة على قوله ذهب  
 مدخولها فى الحقيقة محدوف أى وفى بعضه طبع لا نحرط الجمل لا يدخل على مثله واما  
 مدخول فى الداخلة على قوله فى دراهم فاما ان يقال انه مدخول بمحذوف أى فى قوله  
 بدراهم أى به بدراهم واما ان يقال دخلت على بدراهم على سبيل الحكاية كما قاله ابن  
 غازى فكان المراد هذا اللفظ (ص) وحش فقه فى لانه انه الثانية (ش) يعنى ان  
 الموكل يحنث بمسك وكيله الثانية من الموكل انه لا يشعه بنفسه فانه لا يحنث بنفسه  
 ركيله فاذا حلف لا يشتري عبد فلان أو يضرب عبدا ولا يبيع مأمرا غير فاشترى أو  
 ضربه أو باعه فانه يحنث الا ان شوى انه لا يشعه بنفسه هذا اذا حلف بالقد تعالى أو بعنى

فى ذلك من الله صلى الله عليه وسلم  
 دفع دينار العروة البارقي بقتري  
 به شاة كانه يضحى بها فاشترى  
 له شاتين به ثم باع واحدة بدينار  
 وجاءه بالثانية والدينار قد جاءه  
 صلى الله عليه وسلم بالبركة فصار  
 مباركة فيما يعبر فيه ولو توبا  
 (قوله ورضاك) الرضا منه على  
 الرضا حقيقة والرضا حكاية كان  
 يعلم ويذكر طويلا كما ذكره  
 أو الحسن وينفى عن العلم  
 لنفسه له والحاصل انه اذا رضى  
 به ولو حكاية كالمسح وسكوته  
 طويلا فضعاه ضمان رهان من  
 الموكل فان لم يطل حلف انه لم  
 يرض به وضمه الوكيل فان رده  
 للوكيل نفسه عنده حتى تلفت  
 ضمته ضمان عدا كان مما يقاب  
 عليه الاول ويحل ضمان الوكيل فى  
 صورة من صور ما لم يلم البائع  
 انه وكيل فان لم يفتدى ان يكون  
 كلامين (قوله والافضاه من  
 الموكل) فى شرح شب هذا  
 بواضح اذا كان موضوعا فى النظر  
 وشبه واما ان لم يقوض فى  
 غير النظر فالظاهر ان ضمانه فيه  
 قبل رضا الموكل به يشرح شب  
 (قوله قولان) فى تقسيم الموكل  
 وهو الرابع (قوله هل ذلك لازم  
 الخ) أى ليس الخيار فى الجواز

فعدمه اذ هو ممنوع من مخالفة الآخر (قوله جنس واحد) أى تغاير بالبنوعية (قوله وعن المثل) المناسب اسقاطه غير  
 لان هذا انما يرجع للسكينة فربما بعض الشيوخ (قوله صفة لموصوف محدوف) وعليه فيقدر شاتين هما وفى بعض ما ذهب  
 (قوله على سبيل الحكاية) أى حكاية ما يدرس من الموكل (قوله وحش فقه) وكذا يبرر قله وكيله لانه لانه الثانية بنفسه  
 ثم ان هذا الظاهر فيما يقبل النيابة كالبائع والضرب والمضول وإما لا يقبل النيابة كالكل فلا يبرر بأكل وكيل فيما يظهر



(قوله وكان على غيبته) المراد الرفع للقاضي كلن بيئته واقتران (قوله أو يئنه) ارادها حقيقة بمبدأ بلس قوله واقتران (قوله) ومنع ذم من يسع أو شراء وقاض) ولو رضى به من بمقاضي منه لحق الله فليس كتركيل العدو على عدوه ولا به رعا غاظ على المسلم وشق عليه بالحث في الطلب (تنبه) اذ اوقع ونزل التوكيل المنوع وحصل البيع والشراء والقاضي فاطاها مضى ذلك كله قاله والى هب (قوله فيمتنع على المسلم أن يوكل) وأما توكيل ٨٩ الذي سلم فقد ذال البرزى عن بعضهم

الو كالات كالامانات فينبغي لاولى الامانات ان لا يوكلوا لاولى الخلفاء وان مال كفى بالمسرة شيانة ان يكون امنا الشؤنة انظر الشارح (قوله لا بضرة المسلم) يسان قوله الا ان لا يعقب الخ (قوله ولا احب) النفقة أحب على الوجوب جليل التعديل (قوله ان لا يذل نفسه) الظاهر انها ذلة توجب الكراهة لا العجز رجم قتاله وقوله لعله بالراي فيضدان المسلم اذا كان كذلك فيكون كالذى في التمتع هو كذلك (قوله ومعها مانع شرعي) كالاهاية كما اشار به بقوله ولا يجوز توكيل اليهودي والنصراني على مسلم (قوله ولا يجوز توكيل اليهودي على نصراني وعكسه) لان التمتع من ذلك الحق الله وظاهر قوله ومنع ذم في بيع الخ انه لا يمنع من التوكيل في غير ما ذكر كقبول النكاح للزوج وكدفع الهبة (ص) والرضا بمقتضى فيسلم ان دفعه الف (ش) معطوف على ذم والمعنى ان الموكل اذا أمر وكيله أن يسلم له ذمهم في طعام أو في عرض موصوف أو في غير ذلك بخالف واسلم في غير ما أمر به فلا يجوز للموكل ان يرضى بما فعله وكيله حيث دفع الدراهم للوكيل لان الرضا بما فعل يؤدي الى فسخ الدين في الدين لان الوكيل لم يتعدى على الدراهم لم تمت ذمته فلورضى الموكل بما فعل فقد فسخ ما تترتب على الوكيل في ذمته في شئ لا يتجمله الا زوا في أخذ الطعام يبعه قيل قبضه لا الوكيل انما أسلم نفسه فالطعام قد وجب له بعده فلا يجوز أن يبعه حتى يقبضه وأما ان يدفع للوكيل الدراهم فلا يمنع له الرضا بخالفه الوكيل فاذا أمر أن يسلم في طعام أو في حيوان موصوف أو في غير ذلك ولم تدفع اليه السه الخن الذي هو رأس المال بخالف واسلم في غير ما أمر به فانه يجوز أن ترضى بما فعل

غير معين وأما ان كان بطلاق أو عتق معين وكان على غيبته ذمة تشبه عليه بالحق فانه لا يتو في ذلك ان قال اني اردت ذلك تنسني ويقع عليه الطلاق ويلزمه العتق كما مر في باب الفين عند قوله الامر افعه أو يئنه أو اقر ارق طلاق وعتق فقط (ص) ومنع ذم في بيع أو شراء وقاض وعدو على عدوه (ش) يعني أن الكافر من حيث هو كان ذميا أو غيره فيمتنع على المسلم أن يوكله في بيع أو شراء لانه لا يتصر في معاملاته وكذلك فيمتنع على المسلم أن يوكل الكافر في قاضي دينه ولو على كافر لمعلمه الربا واستدلاله قال مالك وكذلك بعد النصراني لا يجوز له ان يأمره ببيع شئ أو بشرائه ولا اقتضائه ولا بيع المسلم عبده النصراني ان باقى الكسبية ولأن شرب الخمر أو أكل الخنزير قال ابن القاسم ولا يشاير المسلم ذميا لان لا يعقب على بيع أو شراء الا بضرة المسلم قال ولا بأس ان يساقه اذا كان الذي لا بعصر صحت محررا قال ولا احب لمسلم ان يدفع لذي قراض لعله بالراي لا يأخذ منه قراض الثلاث لئلا يتسبه وان وقع لم يفسخ وكذلك فيمتنع توكيل العدو على عدوه وسواء كانت العدو دنيوية او دينية ومعها مانع شرعي فيجوز توكيل المسلم على النصراني واليهودي الا ان يكون بينهما معاودة دينية ولا يجوز توكيل اليهودي او النصراني على مسلم ولا يجوز توكيل يهودي على نصراني وعكسه ويحصل المنع طامير من التوكيل عليه بخلاف منع توكيل الكافر على المسلم فانه مطلق لان التمتع من ذلك الحق الله وظاهر قوله ومنع ذم في بيع الخ انه لا يمنع من التوكيل في غير ما ذكر كقبول النكاح للزوج وكدفع الهبة (ص) والرضا بمقتضى فيسلم ان دفعه الف (ش) معطوف على ذم والمعنى ان الموكل اذا أمر وكيله أن يسلم له ذمهم في طعام أو في عرض موصوف أو في غير ذلك بخالف واسلم في غير ما أمر به فلا يجوز للموكل ان يرضى بما فعله وكيله حيث دفع الدراهم للوكيل لان الرضا بما فعل يؤدي الى فسخ الدين في الدين لان الوكيل لم يتعدى على الدراهم لم تمت ذمته فلورضى الموكل بما فعل فقد فسخ ما تترتب على الوكيل في ذمته في شئ لا يتجمله الا زوا في أخذ الطعام يبعه قيل قبضه لا الوكيل انما أسلم نفسه فالطعام قد وجب له بعده فلا يجوز أن يبعه حتى يقبضه وأما ان يدفع للوكيل الدراهم فلا يمنع له الرضا بخالفه الوكيل فاذا أمر أن يسلم في طعام أو في حيوان موصوف أو في غير ذلك ولم تدفع اليه السه الخن الذي هو رأس المال بخالف واسلم في غير ما أمر به فانه يجوز أن ترضى بما فعل

١٢ شئ من خلقه فهي اشد (قوله كقبول النكاح للزوج) اقول المصنف وصح توكيل زوج الجميع (قوله فانه يجوز ذلك ان ترضى) ولو طعنا ولا يقال ان فيه بيع الطعام قبل قبضه لان هذا قولية من الوكيل للموكل كما اشار به في المدونة وحاصل المسئلة على ما يستفاد من كلامهم كما قال عجم أن الوكيل اذا خالف واسلم في غير ما أمر به موكلا فان لم يطلق الموكل على ذلك الا بعد ان قبض الوكيل المسلم فانه يجوز له الرضا به مطلقا في سوا محل الاجل أم لا يدفعه الف وهو بما يعرف بعينه أم لا يروا كان المسلم فيسطة طعاما أم لا وان اطلع عليه قيل قبض المسلم فيه فان كان بعد ما حل الاجل جاز

الآن يكون المسلم نفسه طعاما وان كان قبل حلول الاجل فان كان لم يدفعه الثمن تجاوز الرضا بغيره ولو كان طعاما بشرط أن يجهل له الثمن فان آخره لم يمتنع لانه يسع دين دين (قوله وتذرع في الثمن) يحصل ذلك على ما اذا كان الوكيل قد دفع له رأس المال من عند يدا خذ بدله من الموكل أو يكون اطلع الموكل على المخالفة قبل مضي الثلاثة الايام التي يجوز تأخير رأس المال فيها ولو بشرط (قوله مما لا يعرف بعينه) ٩٠ فان كان مما يعرف بعينه فيجوز ظاهره ولو كان طعاما ما يوجب بأنه بمنزلة ما اذا

لم يقبضه وانما امران الطعام مما لا يعرف بعينه (قوله بخلاف زوجه) أى أو أخته البالغ الرشيد (تنبيه) اعلم انه اذا لم يسم له الثمن فلا يجوز له شراؤه بنفسه ولو بلغ أقصى الثمن كما أفاده مع ويحرم الموكل مع القوات ولو بوجوه السوق بين اخذه الا كثر من الثمن أو القيمة ولو باعه من نفسه ثم اعتقه فله موكل نقض العتق فلا يصح العتق مفترا كما في مع (قوله) فان كلام ابن مرفعة في هذا المعنى لا احتمال الرغبة فيه بما ذكر مما عسى فان تحقق علمها بأن قضاة الرضا فيه أو اشتراه بمحضرة زوجه أو اذن له في الشراء لنفسه جاز (قوله لا يجوز للوكيل أن يبيع ما وكل على بيعه من محجور) فان فعل خيره موكله في الرد والادخلة الا أن يقول بتغيره أو سوق فله من ذلك أكثر من الثمن أو القيمة وقبل تقسيم السوق فيه مبيت (قوله غير المأذون) دخل فيه الثمن ومن فيه ما يفسد من مديروا له ما لا ياذن لهم (قوله لانه

كف نفسه) فيه إشارة الى انه اشترى به مال الفاسدة وكذا ينبغي تقيده بشركة العنان فان اشترى بكل بغيره ما لا يجوز وعامل (قوله ويحرم البيع ويغرم ما حله) فيه نظر كما قال بعض الاشياخ بل يخبر في الرد والامتناع (قوله وعتق عليه) محل عتقه على الوكيل اذ المبيع وقت الشراء ان الشراء لموكله فان بين ولم يجزه الموكل فانه ينقض البيع كما قاله في التوضيح (قوله والا فعلى أمره) أى فعلى مجرد شراء الوكيل والاولاد أمر عتق عليه أو على الوكيل لانه كانه باعتقه عن الموكل وكذا يعتق على الموكل اذا لم يعلم الوكيل بالقرابة بعينه له الموكل أم لا

(قوله ومن أخذت) أي ودأق من أخذت في هذا أهيا قال روح الذي دفع له وجهته من يعتق عليها بمشابهة الوكيل يشتري من يعتق على موكله (قوله عتق ما فضل منه) أي بعد البيع (قوله ويكون الثمن كله للموكل) ٩١ ولا شيء عليه غير الثمن حيث كان عتقه

الذي يبيع به قدر عتقه الذي اشتري

به (تنبه) فان ادعى الموكل

علم الوكيل بقرابته للموكل حلف

الوكيل ويلزم الموكل الشراء

والعتق فان نكح حلف الموكل

وأقرمه الثمن وعتق على الوكيل

اتفاقا لأقاربه انه اشتراه غير

علم انه ممن يعتق على موكله فقد

أقر الوكيل بحريته على الموكل

وهو قد عده فان ادعى الوكيل

انه عتقه له وقال لا تحريل

عتق عبدا غيره فاقول قول

الوكيل على الراجح والعلم بدس

اتفاقا (قوله أو يكثر) معطوف

على لا يلبق (قوله لا يجوز له أن

يوكل غيره بمسئلة) فإذا تعدي

الوكيل ووكل وضاعت السلطة

فلا ضمان على الثاني حيث يعلم

بتعدي موكله والتمسك على

الاول وإذا علم الثاني بتعدي

موكله فينبغي أن يكون للموكل

ضمان (قوله أن يوكل غيره)

لكن لا يوكل الأمانة ولو أقر

أمانة (قوله مطلقا) أي سواء

كان كثيرا أو قليلا لا إقام لا

وعبارة شب وهذا في الوكيل

الخصوص الذي لم يؤذن في

التزكيل وأما المفوض فلا يمنع

إذا ذنت اتفاقا ولم يؤذن له على

المشهور (قوله فلا ينعزل الخ)

الفرق بين ذلك ونائب القاضى

وعامل القراض ومن أخذت في صدقها أقام من يعتق عليها (تنبيه) انما يعتق على الوكيل بشرطه اذا كان موسرا فان كان ميسرا يعضه عتق ما فضل منه والاول للموكل وان كان بكه يبيع كله وينبغي فيما اذا يبيع بعضه ولم يرد من يشتري شفعان يبيع كله ويكون الثمن كله للموكل ولو حصل فبيع لا الوكيل لا يرجع (قوله) لو اشتري الوكيل من يعتق على نفسه فانه لا يعتق لانه لا يملكه وسواقلنا ان العتقة تقع للموكل ابتداء والوكيل على ما ينظر من اعادة القول الآخر فانه بعض (ص) وقوله الا ان لا يلبق به أو يكثر (ش) يعني ان الوكيل لا يجوز له ان يوكل غيره بمسئلة على ما وكل فيه بغير رضاه موكله الا ان يوكله على بيع شيء لا يلبق به كبيع دابة في السوق ونحو ذلك وهو شرط ان النفس صاحب جلاله بين الناس لا يناسبه أن يتولى ذلك بنفسه أو يوكله على بيع شيء أو شرائه ولا يمكنه فعل ذلك بنفسه الا بمسئلة فيجوز له حينئذ ان يوكل غيره على فعل ما لا يلبق به أو على مساعدته في فعل ذلك المثل المسمى بالتزكيل لانه يوكله باستقلاله بخلاف الاول وهذا الوكيل المخصوص وأما المفوض فلا يمنع أن يوكل مطلقا على المشهور قوله الا أن لا يلبق وهذا واضح حيث علم الموكل ان الوكيل لا يلبق به ما وكل عليه أو يكون مستعظرا بذلك ويحمل الموكل على انه علم بذلك ولا يصدق في انه لم يعلم وأما ان لم يعلم الموكل ولا يشتر أن يوكل بذلك وكان الوكيل في نفس الامر لا يلبق به ذلك فانه ليس له التزكيل وهو ضامن للمال ورب المال يحول على انه لم يعلم (ص) فلا ينعزل الثاني بمنزل الاول (ش) أي فيسبب جواز تزكيل الوكيل كما هو لا ينعزل الوكيل الثاني بسبب عزل الوكيل الاول يرتد أمونه أيضا كالموكل وكما لا ينعزل الوكيل فانه لا ينعزل بموت الآخر ولا بعزله ولا ينعزل كل من ساجد الموكل الاول والموكل الاول عزل كل كان للوكيل الاول عزل ووكيله قوله فلا ينعزل الثاني بمنزل الاول وهذا اذا واكل بغير إذن الموكل أملا يذنه بأن قال وكل لك ان عزل الثاني بمنزل الاول وان قال وكل في فلا ينعزل الثاني بمنزل الاول اذا كلاهما اذا واكل للموكل (ص) وفي رضاء ان تعدي بتأويله (ش) يعني ان الشخص اذا وكل آخر على أن يعلم قد وكذا في طعام أو قسمة ودفع له وأمن المال رغب عليه وكان لا يعرف بعينه أو بما يعرف بعينه وفات فتعدي هذا الوكيل ووكيل غيره على فعل ذلك الموكل عليه فقه الوكيل الثاني وأطلع على ذلك قبل قبض السلم فيقبل يجوز للموكل الاول الرضا بانه له وكل ووكيله أو ليس له الرضا بذلك لانه يتعدي به بغير الثمن على الوكيل الاول دينا فيقضه في شيء لا يتجبه له الا ان وهو سلم الوكيل الثاني فهو قضى دين في الدين الا ان يكون السلم قد حل وقبض فانه يجوز للاسلام منه من البر بالدين فعمل بمأقرونا ان محل التأويلين حيث كان التعدي في سلم ودفع الثمن وغاب وكان محالا يعرف بعينه ولم يحصل قبض من الوكيل

حيث كان ينعزل بمنزل القاضى الذي استغفله ان القضاء أحسم وأحوط لتعلقه بمصالح المسلمين (قوله رضاء) أي الموكل بالسلم الذي اسلم فيه ووكيله لا بالتزكيل لانه لا تراعى نفسه (قوله الا ان يكون السلم قد حل وقبض) اقتضاه ان شرط القبض في الطعام وأما غير الطعام فيمكن فيه الحلزول كما يأتي ما يدل عليه (قوله حيث كان التعدي في سلم) أما في غير السلم وفيه قبل دفع الثمن أو بعده

وكان قائما هو مما يعرف بعينه او حصل قبض من الوكيل قبل الاطلاع فانه يجوز باتفاق التأويلين (قوله فان كان الثمن قائما) اي لم يغب عليه (قوله وبمعناه متعلق بمخالفته) اي والبالجمعي في وهو يدل كل وذلك لان قوله في سلم معناه في راس مال سلم وقوله ان دفع له الثمن من اقامة الظاهر مقام المضر (قوله لان المخالفة هنا الخ) واعلم انه يصح العكس (قوله وقد ذكره جمعا) اي مسئلة المخالفة ٩٢ في راس مال السلم والمخالفة في الجنس او النوع كايده عليه عبارة بعض

الشراح الا ان المخالفة في راس مال السلم التي هي الاولى لا بد فيها من كون الزيادة كثيرة لازداد مثلها كايستفاد ذلك من قوله او اشتراطه ما كثر كثيرا وتقرى بين المصنفين المسلمين مشكل فلو جبهههما كافي المدونة او استغنى بقوله او الا ورضا بمخالفته في سلم لكان احسن لان المخالفة تشمل جميع ذلك (قوله والتقييد المتقدم) هو قضى ما في التهمة في شي لا يتجه الا ان فهو فصيح ما في التهمة في مؤخر والتقييد المتقدم ان يبلغ على المخالفة قبل قبض الوكيل وكان الثمن المدفوع محلا يعرف بعينه او مما يعرف بعينه وفات الى آخر ما تقدم (قوله فان وفي) صادق بما اذا ساوى او زاد وجواب الشرط محذوف اي اخذ ذلك جميعه وبهذا التقرير يكون كلامه مقبدا لكون الزائد للموكل (قوله معطوف على جمعه) والاولى ان يكون معطوفا على قوله بمخالفته (قوله فصخر دين في دين) هذا باق فيهما اذا بيع بغير جنس الثمن كانت قيمته قليلة او كثيرة وفيها اذا بيع

قبل الاطلاع فان كان الثمن قائما او مما يعرف بعينه او حصل قبض من الوكيل قبل الاطلاع فانه يجوز باتفاق ووجه التأويل بل يجوز ان في موضوع المؤلفان المخالفة لم تقع فيها امر به الموكل والمخالفة في التعدد في الوكالة ووجه مقابله ان المخالفة الواقعة في وقوع السلم من غير الوكيل بمنزلة المخالفة الواقعة في السلم فيه (ص) ورضا بمخالفته في سلم ان دفع الثمن بجمعه (ش) حال ان غازى ورضاه عطف على نائب فاعل منع وبمخالفته متعلق برضاه وبمعناه متعلق بمخالفته فاما مخالفة عناني اسمي أي في قدر راس المال فليس يشكر ارمع وقوله قبل والرضا بمخالفته في سلم ان دفع له الثمن لان المخالفة هنا في الجنس او النوع وقد ذكره جمعا في السلم الثاني انتهى وباليق في جمعه للظرفية أي ومع رضاه الموكل بمخالفته وكيفية في الثمن الذي معناه المعنى ان الشخص اذا دفع لا يتقدم اياه ليعلمها في ثوب حررى مثلا فاسلم في الثوب المذكور ليكن زاد في الثمن ما لا يردعي مثله فلا يجوز للموكل ان يرضى به فله وتعليل المنع والتقييد المتقدم في قوله والرضا بمخالفته الخ يقال هنا (ص) او يدين ان فات ويسع فان وفي بالقيمة أو التسمية والاغرم (ش) معطوف على بجمعه والمعنى ان الموكل اذا اقال لوكيله بيع هذه السلعة بعشرة مثلاً نقداً او حال بها ولم يسم له فمما وكان شاعها انما الاتباع الا بالاختلاف الوكيل وبما عني في الصورتين بالدين وفات بما يقرب به البيع القاسم من حواله سوف فاعلى فانه يتنوع حيث نرضاه الموكل به هذا الدين لانه قد وجب له على الوكيل التسعة ان كان سمى له أو القيمة ان لم يسم له فرضاه بالدين المؤجل فصخر دين في دين وان كانت التسعة أو القيمة أقل من الثمن المؤجل كما هو الغالب لم منه بيع قليل ياكفره الى أجل وهو عين الرباع المشهور ومفهوم الشرط ان لم تمت السلعة لا يتنوع الرضا بفعل الوكيل بل الموكل بانذار ان شاء اجاز فعل الوكيل ويحق الدين لاجله وكانه ابتداء يسع منه لاجله وان شاء ردوا بخذ سلعة وعلى المشهور فلا يسع الدين بالنقد وحيث لا يخلو اما ان يساع بمثل القيمة أو التسعة وحيث لا يخلو للموكل واما ان يساع بأقل من ذلك وحيث لا يخلو فغرم الوكيل تمام القيمة أو التسمية واما ان يساع باكثر من ذلك وحيث لا يخلو فتكون الزيادة للموكل اذ لا يربح للمعهدي وهو الوكيل قوله او يدين أي غير خطاهم بدليل ما يأتي وقوله او يدين مضمرة محذوفة أي يا عبه قوله ان فات أي المبيع المستفاد من الصقة المقدرة أي ان فات المبيع الذي وقت فيه المخالفة ومحمل منع الرضا بالدين مع قوات المبيع حيث كان الدين الذي وقع به المبيع اكثر من الثمن أو القيمة كالموكل كانت عشرة وقال له بيع بعشرة فباعه بجمعة عشرة

بالجنس بكثر فقله وان كانت التفتت الى الثاني اشارة الى انه كما فسره فصخر دين في دين فيه يسع لاجل قليل ياكفره واما بغير الجنس فقد لا يتنوع ولو تفاضل وأن لا يكون فيه الا فصخر دين في دين (قوله على المشهور) مقابله له أن يرضى بالثمن المؤجل ويجوز تعدد ما في جوام (قوله حيث كان الدين الذي وقع به المبيع الخ) بشرط أن يكون أن يدين التسعة حيث سمى أو من القيمة حيث لم يسم أي أو كان من غير جنس ما سمى لان الرضا بذلك يؤدي الى فصخر ما في التهمة في مؤخر ايضا

وإنما كان يباع العنبر ولم يكن للموكل مطالبة الوكيل بالتسمية أو العينة دون بيع الدين لأنه يؤدي إلى وضع ونقل  
لاحتمال أن يكون رضى بالخسة عشر الموجهة ثم انتقل منها إلى عشرة القيمة أو القيمة أى لو فرضنا جواز إزلام ما ذكر  
قوله وأما لو كان الدين الواقع به البيع مثل التسمية (الخ) أى وكان ٩٣ البيع من جنس القيمة كان تكون القيمة

عشرة دنانير وباع بأكثر وأما لو  
باع بغير جنس العنبر ففتح على  
كل حال لما تقدم (قوله ويصير)  
معطوف على غرض من حقه قوله  
وليس عبادة وتقرعني (قوله)  
وباع السلعة بالدين) أى وفاتت  
(قوله لأن الموكل قد نسخ) فإذا  
وقع ذلك وجب ردوه وليس له إلا  
قيمة الدين وبقي للعوان شرط آخر  
وهو أن يكون الدين مما يباع فإن  
كان مما لا يباع كان هو من عليه  
وأقرب فالظاهر أن الوكيل  
يفرم القيمة أو التسمية (قوله)  
ويجبر الموكل على ذلك) فيه نظر  
بل يكون ذلك رضاهما معاً كما  
يفسده النقل النظر بحثت  
(قوله إذا كانت القيمة أكثر)  
المناسب إذا كانت القيمة أقل  
وبعد فظاهر أنه تعليل للأظهرية  
وليس كذلك إنما هو تعليل  
لقابله وحاصله أن اشتهب يقول  
إذا كانت قيمة الدين أقل من  
التسمية فما عزم التسمية ويصير  
ليقبضها فإنه لا يجوز لأنه سلب  
من الوكيل أى أن الوكيل  
سلف تلك العشرة للموكل  
وإذا أخذها إلى المستقبل من  
الدين وانقضى باسقاط الدرهم  
عنه الذين كان يفرضها على تقدير

لاجل وأما لو كان الدين الواقع به البيع مثل التسمية أو قيمة الشيء المبسح فإنه يجوز  
للموكل الرضا به ولعل المؤلف استغنى عن التقدمة المذكورة نظر إلى الغالب وهو أن  
البيع بالدين يكون بأكثر (ص) وإن سأل عزم التسمية أو القيمة ويصير ليه بها ويدفع  
الباقى جاز أن كانت قيمته مثلها فاقبل (ش) يعنى أن الوكيل إذا عدى وباع السلعة  
بالدين وكان الموكل أمراً أن يبيعها بالتقديراً وكان العرف وسأل الوكيل الموكل المذكور  
أن يفرم الآن التسمية أو القيمة ويصير إلى أجل الدين ليقض ما عزم منه ويدفع  
الباقى أن كان للموكل فإنه يجب إلى ذلك بشرط أن تكون قيمة الدين لو بيع الآن  
بالتقديراً كانت قدر التسمية أو قيمة السلعة فاقبل إذا لم يزد في ذلك إذا كانت التسمية أو  
قيمة السلعة أن لم يكن تسعة عشرة مثلاً وقيمة الدين لو بيع الآن كذلك فاقبل وأما  
لو كانت قيمة الدين لو بيع الآن بالتقديراً أكثر من المسمى أو من قيمة السلعة فإنه لا يجوز  
ولا يدين بيع الدين لأن الموكل قد دفع ما زاد على التسمية أو القيمة في الباقي كما لو باع  
السلعة بقيمة عشرة إلى أجل وكان أمراً أن يبيعها بعشرة تقديراً وقيمة الدين لو بيع الآن  
اثنا عشر فكانه قد مضى ثلث من ثلثه إلى أجل وهذا مفهوم الشرط في قوله أن كانت  
قيمتها مثلها فاقبل قوله التسمية أى المسمى فهو مسمى بمعنى اسم المفعول وأما الظاهر  
من قوله ليقبضها مؤناً باعتبار اللفظ قوله لا يجوز بيع الموكل على ذلك والحوال إلى الثاني  
الجواب عما يجادلون الرضى على أشبه القائل بعلمه إذا كانت القيمة أقل وذهب أشبه  
أظهر لأن السلف فيه يحقق إذا كانت القيمة أكثر (ص) وإن أمر ببيع سلعة فاسألها  
في طعام أغرم التسمية أو القيمة واستوفى بالطعام لاجله فيبيع وغرم النقص والزيادة  
للك (ش) يعنى أنه إذا وكله على بيع سلعة تقديراً بعشرة مثلاً فاسألها في طعام إلى أجل وفات  
المبيع وهو السلعة فإن الوكيل يفرم الآن لو وكله التسمية أو القيمة أن لم تكن التسمية  
ويستأنف بالطعام لاجله ثم يبيع بعد ذلك لأنه لا يجوز بيعه قبل قبضه بخلاف ما عرفنا  
بيع مثل القيمة أو التسمية بالكلام وإن يبيع بأكثر من ذلك فإن الزائد للموكل إذا لوجه  
لكنه لا يمتد إلى الأدرج وهو أن يبيع بأقل من ذلك فإن الوكيل يفرم النقص معناه  
عنى على ما كان عزمه للموكل حين تعديه وقولنا وفاتت المبيع احترازاً عما لو كان قائماً  
فإنه يجوز الرضا بما فعله الوكيل لأنه كأبد أعقد كما عرفنا قبل هذه المسئلة (ص)  
وهذه أن انقضت الدين ولم يشهد (ش) يعنى أن الوكيل إذا انقضت الدين الذي على موكله  
ولم يشهد على القايض وإنكر القايض فإن الوكيل يضمن ذلك لشتر يطمع به عدم الأشهاد  
ومثل الدين في ذلك البيع ككامله لو وكل على بيع شيء ولم يشهد على المشتري أنه قبضه

لو بيع الدين بثمانية فكان يفرم اثنين كالأ عشرة التي هي التسمية فهي زيادة ثمانية من أجل السلف وسأل الرضا أن لا يضمن  
تلك العشرة سلفاً إنما هو معروف وصفه الأناك خير بان الأظهرية تظاهرت كما قلنا (قوله فاسألها في طعام) أى وأما ما عزم  
لا يجوز بيعه لكونه صار على ميت وأغائب (قوله وإنكر القايض) أو لم يطمع منه أقروا ولا أنكره لو لم يطمع فيه فبعضه  
لتقر يطمع به عدم الأشهاد ولو وكله إبقاء الدين عليه فله بغيره غير أن النظر على

(قوله أودع) معطوف على يبيع شيء أي أو وكل على دفع وعن رب الدين فأنكر رب الدين أن يكون أعطاهمنا وقوله أو  
 ودعته أي أو وكله على إيداع ودعته فأنكر المدفوع له أن يكون تبعضها (قوله كانت العادة تجارية) وقبله إلا أن تجرى بخلافه  
 وعلى المشهور فيستثنى ذلك من قاعدة العمل بالعرف الذي هو أصل من أصول المذهب (قوله أي ولم يقم له شهود) لا يعني أنه  
 إذا قرئ بالبناء المفعول يكون من باب ٩٤ الحذف والايصال أي ولم يشهد عليه (قوله ما لم يكن الدفع بحضرة الموكل)

أي وما لم يشترط على الموكل عدم  
 الأ شاهد (قوله وهل ذلك الخ)  
 إلخ أصل أن المعنى أن الضمان  
 مطابقاً أي مع القيام ومع القوات  
 بمعنى أن مع القيام يصح بين  
 المبيع والثمن ومع القوات يصح  
 بين أخذ الثمن والقيمة (قوله  
 بالغبين الفاحش) أي الذي  
 الشان أن لا يتأمن بمشده هذا  
 يتألى ما قدمه في قومه كبيع  
 باقل فئام (قوله وما أنابع  
 بدين فتدسر) إذا ظلمت الماسر  
 فبعد هذا غير مناسب تشدد وقوله  
 ويضمن أي فإذا مات المبيع عند  
 المشتري للموكل أن يضره  
 القصة أي وله أن يرضى بالثمن  
 الذي يثبت به (قوله ومثل قيام  
 المينة الاقراو الخ) أي فإذا اقر  
 بالقبض بعد أن كان له ثم ادعى  
 تلفه الخ (قوله يعدو بالجهل)  
 انظر أي جهل في ذلك الأمر  
 البين المعين الضرورى فالظاهر أن  
 ادعاء الجهل لا يضره (قوله)  
 يستثنى من كلام المصنف هنا وفي  
 القضاء الانتكار المكذب المينة  
 في الأصول والحدود فإنه لا يضر  
 فإذا ادعى شخص على آخر أنه

قدف أو أن هذه الدار له فأنكر أن يكون مصلته قدف أو أن هذه الدار دخلت في ملكه فوجه ما قام المدعى بالسببية  
 بينه بما ادعاه وأقام الاستدلال به فأنه عني عن القذف أو أنه اشترى منه الدار أو وهبها له فتقبل منه في هذه من ولعل الفرق إن  
 الحدود يتساهل فيها لدرجتها بالشبهات والأصول يظهر فيها انتقال الملك فدعوى أنها ما دخلت في ملك المدعى لا تثبت لها  
 فكانه لا يحصل منه ما يكذب المينة التي أقامها وهذا في يظهر ملكه وحال غيره عليه سبباً لا تدعى الغالب (قوله له طه  
 بالبناء) عليه لعدم الاحتياج إلى ما عطف مؤذن يفهم ذلك المعنى فلا حاجة له بمقدراً في العبارة هذا معناه أو قبل دوران

كان مقهوراً من المعنى إلا أن ذلك المذهب من المعنى نظام الكلام على تقديره فلا يتم ما قاله وهذا ظاهر أن جعله على المعنى  
ويحتمل أن يجعله على المعنى الذي هو محتاج وحشة يكون مخلص الكلام أنه معطوف على قامت وليست السببية بالضرورة  
في العطف لاجتماعه إلى عطفه على المقدار المتسبب عنه (قوله فانه يبرأ) أي من ذكره وهو الوصي والوكيل لكن بشرط أن يكون  
ذلك في حال الإيصاء وأحوال الوكالة وأما بعد ذلك فلا يصدق كل منهما في دعوى التلق (قوله فانه لا يبرأ من الدين) لاحتفال أن  
يكون كاذباً في إقراره ويطاعه (قوله إلا أن يصح) فإن جهل في رجوعه ٩٥ عليه جلاله التقرير وعدم رجوعه  
عليه جلاله على عدمه قولان

بالسببية فهو مسبب عن اعترافه وقوله بالتلق أي أو الرد (ص) ولو قال غير المقوض  
قبضت وتلق برئ ولم يبرأ الغريم الأيمنية (ش) يعني أن إلى وكيل غير المقوض إذا وکیل  
على قبض حق فقال قبضته وتلقبني فانه يبرأ الموكل من ذلك لأنه أمين وأما الغريم  
الذي عليه الدين فانه لا يبرأ من الدين إلا إذا أقام بينة تثبت أنه دفع الدين إلى الوكيل  
المذكور ولو لا تنفعه شهادة الوكيل لانتهاها دعوى فعل نفسه وإذا غرم الغريم فانه يبرع  
بذلك على الوكيل إلا أن يصحقت تلغيم غير تربط منه وأما الوكيل المقوض اليه ومثله  
الوصي إذا اقر كل منهما بأنه قبض الحق لوكاه أو لتيقم ثم قال بعد ذلك تلقبني فانه يبرأ  
من ذلك وكذلك الغريم يبرأ من الدين ولا يحتاج إلى إقامة بينة لأن المقوض جعل  
له الإقرار والوصي مثله وقوله تلقبني أي وأوردته وللقريم تحليف الموكل على عدم العلم  
بدفعه إلى الوكيل وعدم دونه والمال اليه (ص) ولزم الموكل غرم الثمن إلى أن يصل إليه  
أن يدفعه له (ش) يعني أنه إذا وكله على شراء سلعة ولم يدفع عنها فاشترها له بما أمره ثم  
أخذ الوكيل الثمن من الموكل ليدفعه للبائع فضاء كان غنم بالزم الموكل ولو اضاع مراراً  
إلى أن يصل إليه أنه لا وکیل انما اشترى السلعة على ذمة الموكل فالغنم في ذمته إلى أن  
يصل إليه أنه لا يكون الموكل دفعه لوكيله عن السلعة قبل أن يشترج فانه إذا اضاع  
من الوكيل لا يلزم الموكل أن يغرم الثمن لأنه مال بعينه لا يلزمه غيره سواء تلف بعد  
قبض السلعة أو قبله ولزم السلعة الوكيل بالثمن الذي اشتراها به وهذا كله إذا لم يكن  
بمضرة فبه فقولنا لا يدفعه أي قبل الشراء فان دفعه له قبله لم يلزمه فخره أي حيث  
لم يأمره بأن يشتري له في الذمة ثم قبضه وفعل كذلك فانه حينئذ يلزمه فخره إلى أن يصل  
إليه (ص) وصدق في الرد كالدعوى فلا يؤخر ولا يشهد (ش) يعني أن من وكل على بيع شيء  
أو على شرائه فباعه وقبض غنمه وقال دفعته إلى موكلتي أو قال اشتريته ودفعته إلى  
موكلتي فانه يصدق بين كان المدعى إذا ادعى رد السلعة إلى صاحبها فانه يصدق بين أن  
كان قبضها بنفسه وبينه وأما أن كان قبضها بيمينته فصدور التوفيق فانه لا يبرأ إلا بيمينته كما  
يأتي في باب الدوينة فالتمشيه تام واليمين للصدور للتوفيق هي التي أقامها حقيقة دعوى  
الرد بأن يشهد أنه إذا ادعى رد الثمن أو السلعة أو رأس مال السلم أو دفع المسلم نفسه

كلام المصنف لا يؤخذ بنظره (قوله فانه يصدق) أي بين ولو غريم ثم (قوله فالتمشيه تام) أي من حيث أن المعنى وصدق  
في الرد لا يمين مقصود للتوفيق كالدعوى (قوله إذا ادعى رد الثمن الخ) أي ادعى أنه بعد أن أخذ الثمن من الموكل يشتري به نقد  
ورده عليه وقوله أو السلعة أي بأن يدعي أنه رد السلعة التي وكل على بيعها أي رد على الموكل وأنه لم يبعها وقوله أو رأس مال  
السلم بأن يدعي أنه رد مال السلم الذي وكل على دفعه للسلم إليه أي رد على الموكل (قوله أو دفع المسلم نفسه) أي إذا ادعى دفع المسلم  
فمنه إلا أن يشهد ببراءة سابق الكلام في الرد فالتمشيه له أن يحذف قوله أو دفع يقول أو السلم فيه أي إذا ادعى رد المسلم فيه بأنه  
وكله على دفع المسلم فيه للسلم فادعى أنه رد عليه لكونه لم يجد المسلم مثلاً

كلام المصنف لا يؤخذ بنظره (قوله فانه يصدق) أي بين ولو غريم ثم (قوله فالتمشيه تام) أي من حيث أن المعنى وصدق  
في الرد لا يمين مقصود للتوفيق كالدعوى (قوله إذا ادعى رد الثمن الخ) أي ادعى أنه بعد أن أخذ الثمن من الموكل يشتري به نقد  
ورده عليه وقوله أو السلعة أي بأن يدعي أنه رد السلعة التي وكل على بيعها أي رد على الموكل وأنه لم يبعها وقوله أو رأس مال  
السلم بأن يدعي أنه رد مال السلم الذي وكل على دفعه للسلم إليه أي رد على الموكل (قوله أو دفع المسلم نفسه) أي إذا ادعى دفع المسلم  
فمنه إلا أن يشهد ببراءة سابق الكلام في الرد فالتمشيه له أن يحذف قوله أو دفع يقول أو السلم فيه أي إذا ادعى رد المسلم فيه بأنه  
وكله على دفع المسلم فيه للسلم فادعى أنه رد عليه لكونه لم يجد المسلم مثلاً

(قوله ولو قال في الدفع الخ) لكن بقوة تصديقه ٩٦ في رد ما قبضه من الموكل له فلو قال وصدي في الرد والدفع لشكهما (قوله

فليس له أن يؤخر للأشهاد) والذي في الاسعة وقوله ابن عرفة وقال إنه المعقدان له التأخير فإذا أخر كل منهما وضاع لأخصان عليه لأن في التأخير للاشهاد فائدة يوهي في العين عنه في المستقبل (قوله اعلم الخ) لو اختلف في ترتيب وكالاتهما وعدم ترتيبها فاقول للموكل (قوله بشرط الخ) الحاصل أن الثاني أحق عند القبض حيث لم يعلم هو ولا يباعه يبيع الأول فان باع الثاني منهما وهو عالم يبيع الأول أو قبض المشتري الثاني السلعة وهو يبيع ذلك بقوة قبضه فالأول أولى (قوله وأما لو باع الخ) في عبخلقه وهو ظاهر وحاصل أن الوكيل والموكل إذا باعا معا من واحد فالبيع بينهما وأما ان جهل الزمن فالسلعة من قبض فان لم يقبض اشتركا ان وضيا والا اشتركا وكذلك حكم الوكيلين في أحوال الجهل فبما يظهر (قوله ولو انضم للثاني قبض) والفرق بينهما وبين الوكيل والموكل أن للموكل ضعف تصرفه في ماله يتوكل غيره عليه سواء بالكيلان متساويان في التصرف فاقسب عقد السابق منهما ما ملقا (قوله ولت قبض سلعة) لانه هو المسلم إذا ضمن والوديعة والعارية كذلك بإضافة مسلم للثاني (قوله ولا يكون المسلم له) هذا هو المعقد والقول الثاني يقول بقبول شهادة المسلم اليه لأنه قاضي على تفرغ دمه بالرفع للعلم ولعل وجه المعقد أن تفرغ الذمة بالدفع

منه



(قوله اذا صدقه على التوكيل) هذا يقتضي ان قوله اذا ادعى الاذن نزاعا في اصل التوكيل وسباق الشارح بما جازاه في آخر العادة فلهذا الكلام مرور على قول من الذي رده آخر (قوله والتوكيل ثابت) أي نادى الاذن بالبيع وادعت اثنا بالموكل الاذن في الاجازة لا في بيعه وهذا ما حله به عيب والمتبادر ما حله به أولا الذي هو كلام من فينبغي التعويل عليه حيث قد قوله وقال الوكيل يا بعتي اودعوا اموا القهوي باعتبار دعوى الموكل ليس بوكيل والحكم بعد ذلك ان مع قيام السلعة بتغير الموكل بين اخذ سلعته واجازة البيع واخذ الفتن ومع الفوات بتغير بين ان يغرم ٩٧ الوكيل القليلة او يأخذ الفتن (قوله

ان يدعى الاذن) في جعل ذلك من القيود نظر لانه موضوع المسئلة والتقدير الرابع ان يكون الموكل دفعه الفتن (قوله وان يكون الفتن مما يغيب عليه) اعترض بأنه لا دليل عليه (قوله وان يشبه الخ) بعد ان ذكر عيب تلك القيود قال مانعه كان الفتن باقيا بعد البيع أم لا الا اذا علم بالبيعة انه وكيل فالقول لا بين فيما يظهر ان كان الفتن باقيا فان كان سيد البائع فالقول للوكيل ايضا بعينه ومثله في ثب فهو مخالف لكلام شارحنا حيث يقول فان لم يفت الخ وقد عات ان قوله وان يكون الفتن مما يغيب عليه من غير فقوله لا يعرف بعينه موافق لقوله عما يغيب عليه لانه يلزم من كونه لا يعرف بعينه انه يغيب عليه فيكون هذا متعاضدا وتأمل قوله وهو لا يصح) أي لا يقع (قوله فان قيل ما معنى الاولى على تقدير رجوعها) واما اذا فسرت بالمنازعة في اصل الاذن في شيء من

منفعة له وهي قدر يغني عنه (ص) والقول لا ان ادعى الاذن وصفه (ش) يعنى ان من باع سلعة لشخص او اشتراها له وادعى أنه امره ببيعها او شرائها وخالقه الموكل في ذلك فان القول قول الموكل بلاعين وكذلك القول قول الموكل لكنه بين اذا صدقه على التوكيل ولكن خالقه في صفة الاذن بأن قال أمرتكم بها وقال الوكيل بل أمرتني ببيعها وكذلك اذا صدقه على البيع واختلفا في جنس الفتن فقال الموكل امرتك ان تبصعها بالتقدير وقال الوكيل بل أمرتني بطعام وكذلك اذا صدقه على أحدهما وقال الوكيل أمرتني بعشرة وقلت يا كثر وكذلك اذا صدقه على القدر وقلت أنت حالا وقال الوكيل بل من موجد فان القول في ذلك كله قول الموكل وعلى الوكيل البيان وهذا في الوكيل المخصوص واما المقتضى فالقول قوله وقوله ان ادعى الاذن أي في البيع والتوكيل ثابت لانه ادعى التوكيل خلافا لما في الكبير (ص) الا ان يستدعى بالفتن فزعمت انك أمرته بغضه وحلف (ش) هذا مستثنى مما قبله والمعنى أنه اذا دفع له غنا قال اشترى به قرا فاشترى به طعاما وقال بذلك امرتني وخالقه الاصر فان القول قول الوكيل بقوله أربعة ان يدعى الاذن وان يكون الفتن مما يغيب عليه وان يشبه وان يشبه والشبه نوعان من التشبيه الخلف من المشبه أو تشبه في المشبه وحذف من المشبه الخلف أو تشبه في المشبه فيحذف كل منهما مما قبله بالاشارة وقوله الفتن أي الذي لا يعرف بعينه اوقات فان لم يفت حلف الموكل وأخذه وقوله وحلف فلو نكل حلف الموكل وغرم الوكيل الفتن الذي تعدى عليه فان نكل فلا شيء على الوكيل وانزله السلعة المشتراة فان قبل الحاجة لقوله فزعمت انك أمرته بغيره لان الاستثناء مقيد له اذ هو من افراد قوله أو وصفه والجواب أنه لو أسقطه لاحتمال رجوع الاستثناء للمستثنى وهو لا يصح فان قبل ما عني الاولى على تقدير رجوعها فالجواب ان معناها ان شخص ما دفع لاشترى ما وادى المدفوع له انه دفعه فمنا السلعة بشرط او قد فعل ذلك وادى المدفع انه دفعه ودفعه فالقول قول المدفع وسبب هذا طلاق الفتن باعتبار قول المدفع له (ص) كقوله امرتني ببيع عشرة واشتريت وقلت يا كثر وفات المبيع من زوال عينه أو لم يفت ولم تصاب (ش) التشبيه في ان القول قول الوكيل والمعنى انك اذا أمرته ببيع شيء فباع

١٢ شيء من الاشياء وعدم الاذن رأسا فلا يعقل رجوع الاستثناء الى القول قول الوكيل بعينه فان حلف برئ وان نكل حلف الموكل وغرم الوكيل فان نكل فلا شيء عليه وهذا اذا لم يكن للموكل نيئة فان كانت فينتزاع الوكيل الغرم (قوله وفات المبيع) أي تحقق ثبوته فان قيل لم يلزم الامن قول مشتريه احلف ان سرق وجهها بجده فان اتهمه ففي ايان التهم فان حلف مع تحقق الدعوى عليه ثبت ما دعاه من الفوات وكذلك ان اتهمه حيث كان معجوا الا قبل قوله بلاعين فان نكل فيما يشبهه عليه بقوله منازعة من موكله أو وكيله مجرد نكوله في الاتهام وبعد حلفه في دعوى الحقيقة فينبغي أن يجري ذلك في منازعة الموكل والوكيل في الفوات

(قوله واشتبهت) استناد الشبه العشرة بحجاز على أى شبه الوكيل من أو شبه الموكل أم لا ومفهوما لو شبه الموكل وحده أم لا  
 وشبه واحد منهما لا يكون القول قول الوكيل وهو كذلك بل القول قول الموكل بينهما فان نكل قال القول قول الوكيل بينه  
 فان نكل فيغير ما ادعاء الموكل (قوله لم تفت) ولا راي في حالة البقاش ولا عذمة (قوله فبعثت) أى يجازى بغير الموكل  
 فيما هو كقول عندي درهم ونصفه (قوله فوطئت) أخذها ان لم يوطأ حيث لم تفت من غير بين واثم ان لم تفت بكونه لم يكن  
 له أخذها بين أم لا كما هو ظاهر المدونة فالاستثناء منقطع (قوله فان لم يكن) مفهوما لو بين انما ودعية وبغلة الرسول أخذها  
 أيضا بغير بين ووطئت أم لا وكذا يأخذها ٩٨ بغير بين ان لم يكن ولم يوطأ (قوله فتوت بكونه) مفهوما لا فتوت بالبيع

والهبة ونحوهما كما زيادة  
 والنقص وهو كذلك (قوله لا  
 لينة) أى اسم له اولى من غيرها حال  
 الارسل انما أخذها ولو أعتقها  
 الموكل أو أوفدها ويقوم قيمة  
 الوكيل والحكم وعبرة شب  
 اللينة للوكيل لشبهه بما قال  
 فانه يأخذها مطلقا بين أم لا لكن  
 ان بين أخذها ولو أوفدها وان لم يكن  
 أخذها وقيمة ولو أوفدها وتعتبر القيمة  
 يوم الحكم (قوله ولم تملك الاخرى)  
 أى الثانية حيث أخذ الوكيل  
 الاولى وذلك فيما اذا قام بينة  
 وفيما اذا لم يقم بينة وأخذها اما  
 بغير بينة أو بغير بين واما ان لم  
 يأخذ الوكيل الاولى قال الموكل  
 تخير في الثانية اشياء أخذها  
 وان شاء ردها مع لزوم الاولى  
 ثم هذا أى قوله ولم تملك تصريح  
 بما فهم مما تقدم بطريق التزوم  
 وذلك لان المستفاد مما تقدم انه  
 يقبل قوله واذا قبل لزوم ذات  
 ان الموكل يلزمه ما اشتراه فركه  
 (قوله ويدفع اليه الثانية) داخل  
 في حين تلقى والمضى لا تقول بانه  
 يأخذها ويدفع اليه الثانية بل تبقى عند المرسل اليه والحاصل ان الحكم ان الاولى حيث قامت ولو يقم الوكيل بينة فان  
 قائم تكون لازمة فلا حرج بالثمن ويغنى عن الثانية فان شاء أخذها وان شاء لم يأخذها هذا هو الصواب لا ما يراه مظهر  
 انه يراه من ان الثانية تلزم الا حرج حيث قامت الاولى ولم تملك (قوله فيصير عليه حكمه) اعلم انه اذا وطئها مع البان من غير  
 بينة في الجارية التي يحدو والفرق بين يأخذ مع أم من غير بين لان ما ودعته هو ما أفاده شرط حذا ورق بالرد والفرق ان  
 لا حرج عليه لاحتمال كذب المبلغ والفرق في قبول قول المأمور ان اشترائها لنفسه رها تان شتان يتبين عنه الحد ومقاد  
 غيره اعتمادا فيقول عليه والظاهر ان القول بمدى عدم البيان حديد عدم ثبوته وإيكال به لان الأصل عدم العداة

بشرقتشلا واشتبهت ان تكون ثمن ذلك المبيع وقلت أنت ما أمرتلك ان تبعها  
 الابا كهم من عشرة والحال ان المبيع قامت بيد المشتري من واليه لانه لان الفوات هنا  
 كالاستحقاق لا فتوت السلعة الا بالزوال عيم الفوات فتوت بعق ولا لينة وما شبه ذلك  
 اول فتت السلعة بيد المشتري ولم تحلف أنت يا موكل قال قول قول الوكيل أيضا بغير  
 لانه مدع عليه الضمان اما ان حلف الموكل مع قيام الالعة فانه يأخذها لان الأصل  
 بتمام ملكه على سلعة من أحب اخرجها عن ملكه فهو مدع ورب السلعة مدعى عليه  
 وقوله واشتبهت فقل مستد الى ضمير الثانية فلا يصح كونه مستد للموكل لقوله بعد  
 وقلت ما كثر اى واشتبهت العشرة ان تكون ثمن السلعة (ص) وان وكنه على أخذ جارية  
 فبعث بها فوطئت ثم قدم باخرى وقال هذه لك الاولى ودعية فان لم يكن وحلف أخذها  
 الا ان فتوت بكونه لو أوفدها لا لينة ولم تملك الاخرى (ش) يعنى ان من وكل شخصا على  
 شراء جارية فاشترها وبعت بها الى موكله موطئها الموكل ثم قدم الوكيل بجارية اخرى  
 فقال هذه لك والجارية الاولى ودعية عندك فان كان بين حين ارسل الجارية أى  
 لم يتسل هي ودعية ولا غيرها فان حلف العين الشريعة أخذها الا ان فتوت عند الآخر  
 بواو عتق أو كناية أو تدبير وما شبه ذلك فانه لا يأخذها عندئذ بدفع اليه الثانية  
 الا ان يقم بينة فتسده ان الاولى ودعية كما قال فانه يأخذها ولو قامت بعاذ كرولتلك  
 يا موكل الجارية الثانية وتلك أيضا فدعية الوالد ان كان ثم ودعوه حرسب للشبهة فتوله  
 فان لم يكن أى حين الارسل ان هذه ودعية ومثله ما اذا بين الرسول ولم يعلم الرسول بذلك  
 واحد ثم بذلك عما اذا بين فان المرسل اليه حينئذ متعدد بل واه فيصير عليه حكمه  
 وقوله وحلف اى على طبق الدعوى فيصالح ان هذه والاوى ودعية كما هو الواقع في  
 العين وقوله ولم تملك الاخرى راجع للمشتريين وهما اذا لم يكن وحلف وأخذها وما اذا  
 قامت بينة على دعواه (ص) وان أمرته بعاذ فقال أخذها بعاذ وخسبن فان لم تفت  
 خبرت في أخذها بما قال والام يترك الام الماقت (ش) يعنى ان من وكل شخصا على شراء  
 جارية بعاذ فاشترها وبعت بها اليه لم يقدم المأمور وقال أخذتها بعاذ وخسبن

فان قلت يولد منه الاثر اوتدبر وما أشبه ذلك فان الموكل يتعبرين أن يأخذها بما قال  
الأمور وهو المائة والنحوسن أو ردّها وأخذ المائة ولا شيء عليه في وطئها وان كانت  
بما صرف في المسئلة السابقة لم يلزم الاثر الا المائة ولا فرق بين أن يقيم الأمور منه على  
دعوى أم لا لانه فرط حيث لم يعلم فهو كمنطوع بالزيادة وقوله بما قال أى مالم يطل الزمن  
بعد قبضها كما صرف قوله وصدف دفعها وان سلم مالم يطل وقوله بما قال أى بعد ان يحلف  
الأمور لقد اشتراها بما تة وخمسين فان نكل فليس له الا المائة كبعد القوات بما مر (ص)  
وان وددت دراهمك لاني فان عرفها مأمورك لمعتك وهل وان قبضت تأويلان (ش)  
يعني ان الشخص اذا وكل شخص على ان يسلم له في طعام مثلا ثم أتى المسلم اليه بدراهم  
فأثقة وزعم أنم اداها منك فان عرفها مأمورك أى وقبلها لمعتك بما مر ايد الهم المسلم اليه  
وهل الزبوم المذكور سوا قبض الموكل المسلم فيه أم لا بناء على أن الوكيل لا يتعزل بمجرد  
قبض الشيء الموكل فيه وهو تأويل ابن وهب وهو هل للزبوم للموكل اذ لم يقبض الموكل  
فيه وعليه لو قبضه فلا يقبل قول الوكيل أن الدراهم بدراهم موكلتي بناء على انه يتعزل  
بمجرد قبض الموكل منه الشيء الموكل بنسبه فلا يسرى قوله عليه وهو تأويل لبعض  
الشيخ وعليه فهل لا يلزم الوكيل أيضا ايد الهم أو يلزمه ايد الهم كما اذا قبضها ولم يعرفها  
والاول هو المطلق للقول وهذا في الوكيل غير المقوض وأما هو فلا يتعزل بقبض الموكل  
فيه فيقبل قوله ولو بعد القبض (ص) والاولان قبلها حلفت (ش) الموضوع بجهالة  
وان لم يعرف الوكيل الدراهم المردودة فلا يجوز امان قبيلها أو لا فان قبضها حلفت  
يا موكل انك لم تعرفها انهم من دراهمك وما اعطيه الاجياد في علمك وتزعم الأمور لقبوله  
اياها وهل يحمل حلف الاثر اذا كان الامور عديما أى محصرا ولا غلايين على الاثر  
ويقرم الوكيل الدراهم لقبولها بما هو المسلم اليه أو حلف الاثر لا يتقبل بذلك بل يحلف  
مطلقا سواء كان الوكيل مليا او معدما والى هذا أشار بقوله (ص) وهل مطلقا او لعدم  
الأمور (ش) ثم ذكر المؤلف مقول حلفت وفيه صفة معينة فقال (ص) مادفعت  
الاجياد في ملكك (ش) بناء على ان المؤلف للاثر (ص) ولزمته تأويلان (ش)  
والاصفة معينة انه يقول مادفعت بناء على التسليم وظاهره يحلف على نفي العلم ولو صيرنا وهو  
كذلك تأويله يقول لا يعرفهم من دراهمه كما في المدونة في زيادة تطاهرة لانه قد يكون في علمه  
حين الدفع اجيادا ولكن لا يعرف الا ان هذه دراهمه فلذا طلبت منه هذه الزيادة  
(ص) والاحلف كذلك حلف البائع وفي المبدأ تأويلان (ش) أى وان لم يعرف  
الوكيل الدراهم الزائدة المردودة ولا قبلها فانه يحلف الاثر انه مادفع الاجياد  
في علمه للمسلم اليه وبرئ حيثئذ أي ويريد ولا يعلمها من دراهم موكله ويحلف البائع الاثر  
أيضا وضاعت على المسلم اليه وهل يسد البائع يحلف الوكيل لانه المباشر للدفع أو يسد  
بالموكل لانه صاحبه الدراهم تأويلان واذا بدأ البائع بين الاثر فشكل حلف البائع  
وعزم ولا حلف المأمور ان ادعى عليه انه ايد الهم واذا بدأ بين المأمور فشكل حلف  
البائع وعزم وهل تحليف الاثر قولان فقوله حلف البائع هو يتشديد لا م حلف

(قوله لو ادعى اى فليس له أخذها  
وتكون الواطئ بالتمس الذي  
سجد الاثر فان ادعى الامور  
زيادة يسير قبل قوله كاتقدم  
في قوله الا كيد ينارين واولي  
فواتها يذهب عينها لا يسير أو  
هبة أو صدقة (قوله مالم يطل)  
أى لغیر عذر وقوله بعد ان يحلف  
محمل حلقه ان لم تقم بنسبه بما  
اشترى والاخر الموكل من غير  
عين الوكيل في أخذها بما قال  
أوردّها (قوله وهل وان قبضت  
الخ) هو ظاهر المذهب كما افاده  
بعض الشراح فيظهر التعويل  
عليه (قوله وهل مطلقا) وهو  
ظاهر المدونة اى لاحقا لنكوله  
قفرم ولا يقرم الوكيل وهي بين  
ثمسة والا يقرم بمجرد نكوله  
واما على المقابل فلا تقدم من  
قوله لقبوله اياها (قوله وا بعدد  
المأمور) اى صيرها له صدم في  
نفس الامر (قوله وفيه صفة  
بمعينه) اى من حيث المعنى وانما  
كان من حيث المعنى لانه انما  
يقول في على ولا عرفها من  
دراهمى وبعض النساء اثنتان  
فوق (قوله أى وان لم يعرف الخ)  
المناسب أن يقول وان لم يقبلها

(قوله موت الخ) ومنه فلسفه الاخص لا تنقل الحق للغزاة (قوله قتاو بلان) في عزله بمجرد الموت أو حتى يسلغه قال الشارح وعلى الثاني جماعة الأشياخ وهو يفسد ترجمته كما في شرح شب وقد كان ظهري أنه أظهر القولين (قوله وعلى الأول لو اشترى) أي أو باع وعليه عمر الفين ١٠٠ هـ في الصورة التي قالها وما فيها خلافا فاعلمه دفع الفين (قوله وقيد بما إذا

والبايع فاعله والمفعول محذوف أي وحلف البايع الآخر (ص) والعزل موت موكله  
 انهم والائتاء وبلان (ش) يعني ان الوكيل اذا علم موت موكله فانه يعزل بمجرد علمه بذلك  
 ولم يفتوا لان ما نقله لا يغيره ولا يتصرف احد في مال الغير الا باذنه وان لم يعلم الوكيل  
 بموت موكله فهل يعزل بمجرد الموت أو حتى يسلغه الموت فأو بلان وعلى الأول لو اشترى  
 بعد موت الموكل ولم يعلم بموته فلا يلزم الورثة ذلك وعليه عمر الفين وقيد بما إذا كان المبتاع  
 من الوكيل حاضر املا الموت والا فسقط التأويلان على عدم العزل ومثل الشراء  
 البيع (ص) وفي عزله وعزله ولم يعلم بخلاف (ش) الضعيف في عزله يرجع للوكيل والضعيف في  
 عزله للموكل والمعنى ان الموكل اذا عزل وكيله ولم يعلم الوكيل بذلك هل يعزل بمجرد عزله  
 أولا يعزل الا بعد علمه بالعزل في ذلك خلاف وقائده لو تصرف الوكيل بعد العزل وقبل  
 العلم ببيع أو شراء أو فذو ذلك هل يلزم الموكل لان الوكيل معذوم بعدم العلم ولا يلزمه  
 لان الوكيل قد انعزل وهذا التخليل بمقتضى بيعه وكيل انضمام اذا فاعده خمسة كمثل  
 كاهن ومحمل القول بالعزل وان لم يصلم به حيث انشده الموكل بعزله واظهره وكان عدم  
 اعلامه بانه عزله لم يضر كعبه عنه وشهو والا فلا يعزل وان اشهد بذلك واعلمه وعلى هذا  
 فيفتق القولان على ان تصرف قبل علمه بالعزل ماض حيث ترك اعلامه بغير عذر وان  
 اشهد بذلك واعلمه وكذا اذا ترك اعلامه بالعزل معذوم وقصر قبل العلم حيث لم يشهد  
 ولم يعلمه ويظهر من كلام بعض ان المراد باعلان الاشهاد بعزله ان يعزله عند القضاء  
 (ص) وهل لا تلزم؟ وان وقعت باجرة او جعل فكهما والالتزام تردد (ش) أي وهل  
 لا تلزم الوكيل كافة لانهم ان العقود بائنة كالتفاسيس او مؤقتة باجرة او جعل أو لا وان  
 وقعت بعوض وكانت على وجه الاجارة لم تمت القرينة بمجرد العقد وان وقعت على وجه  
 الجعالة فلا تلزم واحد منهما قبل الشروع وكذا بعده بالنسبة للمجمل هو تلزم الجاعل  
 بالتسرع وان وقعت لاعى وجهه هذا ولا هذا بل وقعت بغير عوض لم تلزم فقوله والا  
 لم تلزم من جهة القول الثاني فليس تذكر او مع قوله وهل لا تلزم وصورة الاجارة ان يركله  
 على عمل باجرة متعاقبة كقولك وكلتك على تقاضى دفين من فلان وقدرة كذا وصورة  
 الجعالة ان يقول وكلتك على حالى من الذين من صغير معين قدره أو بعينه قدره ولكن  
 لا بعينه فمن هو عليه فقوله فكهما أي فكل الاجارة والجعالة وليس المراد انها وقعت بالفظ  
 الاجارة والجعالة وانما المراد انه عين فيها الرضى أو العمل اذا وقعت باجرة او ما يجعل  
 فظاهر انهما حيث لم تلزم على القول الاول مطلقا وعلى الثاني حيث لم تقع باجرة او جعل  
 وادعى الوكيل فيها ابتاعه انه انما اشترا لنفسه فاعلمه يعمل بقوله أشارة ذلك الملتصق  
 • ولما تقدم في أوائل هذا الباب ذكر الاقرار ناسب ان يقدمه بنا يقال

كان المبتاع من الوكيل) هذا  
 ناظر للصورة التي ذكرناها وما  
 بالنظر لما قاله فكأنه يقول وقيد  
 بما إذا كانت البائع للوكيل  
 وعبارة شب وعمل التأويلين  
 اذا كان البايع أو المشتري من  
 الوكيل حاضر املا الموكل حين  
 الموت وبين الوكيل انه وكيل أو  
 ثبت باليقين الا فتق على عدم  
 العزل حتى يعلم موته انتهى (قوله  
 وان اشهد الخ) لان المقصود ان  
 لم يتصنع ثبوت القبول والتمسكه  
 (قوله وكذلك الخ) أي يفتق  
 القولان (قوله الجعالة أي التي  
 ليست بلائمة وقوله كالتفاسيس  
 فان عقد القضاء من السلطان  
 ليس بلائمة لان امره متعبد  
 الا ان وصفت الوكيل بالموافق  
 بالنظر لاهلها بدون عوض واما  
 العوض فبسمعه (قوله وتلزم  
 الجاعل) أي الذي هو الموكل في  
 هذا المقام والمفعول هو الوكيل  
 (قوله وقدرة كذا) جعل صورة  
 الاجارة معينة بأمرين الاول  
 ان عينه القدرة وبين من عليه  
 الدين وذلك اما بيان القدرة فلا صر  
 ظاهر واما بيان من عليه الدين  
 فان من يكون عليه الدين تارة  
 يكون عديا وتارة يكون موسرا  
 واذا كان موسرا فتارة يكون

ملا وتارة لا يفتق العمل الذي هو القضاء كقوله بهذا المعنى والاجارة يشترط فيها اماقين الزمن (باب)  
 أو العمل وتعيين العمل لا يكون الاجعالة ولم يتكلم على تعيين الزمن وصورة ان يقول لك أو لك على ان تقضى ديني ثلاثة  
 أيام أي بان تذهب فيها القضاء الدين وليس يلزم ان يأتي بشي من الدين (قوله ناسب ان يقدمه بنا) أي بعده

«(باب الاقرار)» (قوله خير يوجب) في شرح شب يوجب حكم بالرفع فاعل يوجب ومفعوله محذوف اي سقا ولا يصح نفسه لان الخبر من حيث هو يحمل الصدق والكذب فلا يكون يوجب مدفعه على قائله اي حكم الصدق يوجب الحق فقط باطله اولفظ نائبه وقوله باطله اي وما في معناه قد دخل فيه الاشارة من الاخرس هذا ما في شرح شب (أقول) مقتضى قوله لانه وان اوجب حكماً ان يكون مفعولاً منصوباً والمفاعل ضمير يعود على الخبر وبفسر الحكم بمقتضى الصدق (قوله باطله) اي حالة كون ذلك الخبر متلباً باطله اولفظ نائبه اي من ١٠٦ التباس الكلبي بالخبر (قوله قد دخل)

اقرار الوكيل) اي بقوله اولفظ نائبه وقوله يخرج الانشآت اي بقوله خبر (قوله والرواية) المناسب لذلك انه كان يذكر الرواية مع الثلاثة فيقول ثم ان الاقرار والرواية والشهادة والدعوى (قوله وقوله زيدان فقط) اي بدون شهادة موجبة لحده (قوله فليس هو حكم مقتضى) الاضافة للسنان اي حكم هو مقتضى الصدق وكذا قوله حكم ما اقتضاه الصدق (قوله اوجب حكم صدقه) اي مقتضى صدقه (قوله جوابه عن سؤال سائل) لا يقتضي ان هذا السائل لو تأمل المسائل اي قد سأل قافلاً عن قوله مقتضى صدقه (قوله كالربض) قال بعضهم فبسه فظن لان الاقرار ليس من التبرعات (قوله بلاجر) اي حاله كونه بلاجر أو بالوصف بعدم الحجر وليس متعلقاً بكلف اي صبر تقديره كلف بعدم الحجر ولا معنى له (قوله أخرجه السرکان) فلا يؤخذ باقراره وكذا لا يلزمه عوده بخلاف جناباته فنزله

«(باب ذكر فيه الاقرار وما يتعلق به)» وهو لغة الاعتراف ثم ان الاقرار والدعوى والشهادة كلها اخبارات والفرق بينهما ان الاخبار ان كان يقتصر حكمه على قائله فهو الاقرار وان لم يقتصر فاما ان لا يكون للمعبر فيه نفع وهو الشهادة او يكون وهو الدعوى وعرفه ابن عرفة بأنه خبر يوجب حكم صدقه على قائله فقط باطله اولفظ نائبه فيدخل اقرار الوكيل ويخرج الانشآت كبعت وطلقت واسلمت وهود ذلك والرواية والشهادة وقوله زيدان فقط لانه وان اوجب حكماً على قائله فقط فليس هو حكم مقتضى صدقه اه وانما خرجت الرواية والشهادة بقوله يوجب حكم صدقه الخ لان القائل اذا قال الصدق واجبة فذلك خبر اوجب حكم صدقه على مخبره وغیره واذ ثبت على زيدان بحق فانه خبر اوجب حكم صدقه على غيره واذ قال في ذمّي ذنباً فهو خبر اوجب حكم صدقه على الخمر وحده وهو مقتضى قوله فقط وقول ابن عرفة وقوله زيدان الخ جواب عن سؤال سائل بان اخبار القائل زيدان فان احدى يصدق عليه انه خبر يوجب حكماً فيزعم ان يكون هذا اقرار ايجاباً بل ليس احدى صادقاً عليه لقوله لا يحكم صدقه وهذا اوجب حكماً على قائله فقط لكن ذلك ليس حكم ما اقتضاه الصدق لان ما اقتضاه الصدق جلد في بيع مائة والحكم المرتب على قائله فثابت ان لم يكن صادقه ولما كان اركان الاقرار اربعة المقر والمقر له والصيغة والمقر به اشارة الى القول بقوله (ص) يؤخذ المكلف بلاجر باقراره (ش) يعني ان المكلف الذي لا يجبر عليه وهو البالغ الماقل الطائع اذا اقر بحق فانه يؤخذ باقراره ويلزمه واحقر في المكلف من غير كالمسبي والمجنون والمكره فان اقراره غير لازم له واحقر بهدم الخبر من الجحور عليه كالربض والزوجة فيما زاد على الثالث فانه لا يصح اقرارهما وان اجتزعت عليه وقوله لا يجبر أخرجه السرکان وان دخل في قوله مكلف لانه مجبور عليه فيما يتعلق بالاموال والمرد والعيه الغير المأذون له والشيء والمغلس على قصده السابق وقوله باقر ابره يؤخذ منه ان المال المقر به لا يشترط فيه ان يكون معلوماً حيث لم يقل باقره بل معلوم (ص) لاهل لم يكن به ولم يهيم (ش) المراد لاهل القابل للمقر به كالأدعي وما في معناه كما اذا اقر رجل او جامع او مسجد فان الاقرار في ذلك كله لازم بشرط ان لا يكذب المقر به والمقر لا يبطل ولا رجوع له الا باقرار

على الصحيح ودخل في المكلف السقيم المهل على قول مالك وهو الرابع (قوله والمراد الخ) اي بعد ان اوقف الحاكم للاستئابة فان تاب صح اقراره واخذ به وان قتل على ذمته بطل اقراره او ما اقراره قبل ايقافه للاستئابة فصحيح (قوله لم يكن به) خبره المرفوع لاهل والمنصوب المكلف (قوله وما في معناه) اي معنى القابل (قوله الخ) اي من اوثرت به من شيء متلا من هبة أو صدقة عليه وقوله اوجامع أو مسجد الجامع اخص من المسجد لان الجامع ما تقام فيه البيعة وهو المسجد اعم والاقرار للجامع امان من شئ ترتب عليه من وقته أو من هبة أو صدقة لتقام مصالحه وهذا في المعنى اقراراً للمقتنعين بما

(قوله كما إذا اقر لصديقه الملاطف) والحال انه مريض او صريح بحجور عليه كمن احاط الدين بحاله الحاصل ان التهمة في حق الاجنبي بكونه صديقا ملاطفا والتمعة في الوارث بان يكون قريبا ومن معه بعد كالتب مع ابن العم وغيره من العمة فاما لو عكس فافترق بين المجمع البت القبل لنفي التهمة اذ لا يتم ان يزيد في نصيبه ويقيم ان يزيد في نصيبها (قوله فتكذيب الشبهة لغو) واولى الصبي (قوله لان فاعل الثاني) اي التماس في الثاني فلا ينافي انه من عطف الجمل (قوله كما اذا اقر) فاذا اقر بمرقة فانه يقطع ولا يؤخذ المسروق وان كان فاعلا لا يثبت انما له وان المأذون ثبت اقر فهو شذبا مسروق وان كان فاعلا فان التهمة غير مقبلة ان كان له مال ١٠٢ والام يتبع به (قوله عما في يد المأذون) وما زاد على مال التجارة في ذمة المأذون

وان وبشرط ايضا ان لا يتم المقر في اقراره كما اذا اقر لصديقه الملاطف وهو ذلك واستقر بالاهل عما اذا اقر بغير او بجهة فان الاقرار غير لازم وقوله لم يكذبه فان كذبه بحقيقة كما كذبه ليس في عياله شيء او غير تحقيق كقوله لاعلم بذلك فانه يسلط الاقرار حيث استقر على التكذيب فلا يرجع الى تصديق المقر في الثاني فانما يفسد اقراره غير راجع عنه صريح الاقرار وان يرجع الى تصديقه في الاول فانكر عقبه فهل يصح اقراره او يسلط قولان والثاني هو ظاهر كلام المؤلف وانما يعتبر التكذيب من الرشيد فتكذيب المشبه لغو وبعبارة قوله لم يكذبه صفة لاهل أي لاهل غير مكذب وقوله ولم يتم الواو والوالحال لا والواو العطف لان فاعل الثاني غير فاعل الاول فلو عطف عليه لا تقتضي ان فاعل الثاني هو فاعل الاول وليس كذلك (ص) كالتب في غير المال (ش) الخراب العبد هنا غير المأذون في التجارة والمكاتب والمعنى ان العبد أي الشخص العبد الذي لم يؤذن في التجارة وغيره المكاتب يؤخذ باقراره في غير المال كما اذا اقر بما يترقبه عليه عقوبة من نفس او قن معين او قطع يد وهو ذلك واما اقراره بالمال فانه غير صحيح لان المال السيد اما العبد المأذون له والمكاتب فانه يصح اقراره بالمال ويؤخذ عما في يد المأذون من غير خارج وكسب كامر في باب التجرة والمال يثبت العبد بغير المأذون لان قوله بلا حرج من عنه وقوله (واخرس) معطوف على قوله العبد وشبهه بما قبله مع انه داخل فيه لثلاث يتوهم انه لما كان مسلوب العبارة لا يصح اقراره فقبه على انه صحيح (ص) ومريض ان وريته ولد لا بعدد والملاطفه (ش) يعني ان المريض الذي يرثه ولدا وله ولد يصح اقراره لرجل بعد وراثته كم او لصديق ملاطف اذ لا تهمه حقيقته سواء كان الولد ذكرا او أنثى وهو كذلك واما ان كانت وراثته أو بن او زوجة أو عصة أو نحوهم لم يحجز اقراره وقوله مريض اي مرضا تخوفا وهو معطوف على آخرس او على المكاتب وهو من عطف انخاص على العام وكلام المؤلف في اقراره غير الزوج وبأن اقراره زوجته وبعبارة قوله لا يفسد أي لو اقرت بعده كم اقره وله بنت واما مكسبه فيمنع كما ينافي في قوله لا المساوي والاقر بومن البين ان عكس ما هنا هو المشار اليه بقوله والاقر

ولو حكا كالكتاب (قوله لمغن عنه) الاول ان يقول ان تشبده بغير المال يثبت انه غير المأذون لان المأذون كما يصح اقراره في غير المال يصح في المال والحاصل ان غير المأذون باعتبار غير المال غير بحجور عليه فصح ان يكون من افراد المشبه به او من افراد المشبه (قوله وشبهه بما قبله الخ) وهو المكاتب هذا يثبت منه على ان الكافي في قوله كالعبد تشبهه اي والمعلوف على المشبه مشبه اي من تشبيه الخاص بالعام (اقول) ولذا في ذلك بل يجعل عقدا ولا يشك ان العبد في اقراره بالجنائيات ليس بحجورا عليه من جهه افسد على قوله يؤخذ المكاتب باقراره بلا حرج وكذا يكتفى بالاشباة المقتمة من الناطق (قوله لم يحجز اقراره) ظاهر في الملاطف دون العبد فان الاقرار للعبد لا يشترط فيه الشرط المذكور وهو قوله وريته ولذا الحاصل انه لا تهمه

لقوله ولد بالنسبة لاقراره لا بعد فقط بل الشرط فيه ان يرثه اقرب سواء كان يستقر في المال كابن عم اقرب ولا لان عم ابيه أم لم يستغرق واما بالنسبة لثلاث مسائل الا تسمية لابن يرثه ولد وذلك لان التهمة ضعيفة في الاول بخلافها فحين لم يرثه كضاه وملاطفه فيمنعهم تخصيصها بالاقرار لهم ما دونهم فلا يشترط في صحة الاقرار لهم ما ومن بعدهما وجود الولد فان لم يرثه ولد بل اقراره بالكلية ولا يكون في الثلث على المعتقد (قوله معطوف على آخرس) جعل الكافي في قوله كالعبد لتشبهه أو القتل الا انك خبر بان المعطوفات بالواو يكون المعطوف عليه الاول والاول هنا هو العبد وقوله وعلى المكاتب اي على ما في التسمية او القتل (قوله ومن البين الخ) اي لا الاخيرين من غمالي الذين هما المساوي والاقر

(قوله ولا مضموم الخ) هذا هو الذي يظهر دون ما قدمنا أول العبارة كما قررنا (قوله وأما ما علقه من المسائل) أي التي هي  
قوله أو لا طرفة الخ (قوله لأن التهمة في الأول) أي أنه لا يكون محرراً من الأثر فيستحق عليه بذلك لأنه من أطراف الأمان نظر  
المستعمل به وهو، فيعمم إلا أن المسائل لا يختص بفعل الأقرب الأول (قوله أو لوجه حاله) فإن لم ير أنه قد قال في الشامل أن أصبح  
الأقوال أنه أن أوصى أن يوقف حتى يأتي طالبه جائز من رأس المال هذا إذا استقر الجهل فان تبين أن صحة الأقرار بتوقف على  
أن يرث المقر ولذا فإن الأقرار بطل وان أوصى أن يثبته عليه لم يجز من ثلث ولا من رأس ما لم تبين أنه واثق أو لم تبين  
شيئاً وأما أن تبين أنه اجتنبي غير مدين ملاحظ فإن الأقرار لا ينفذ من رأس المال (قوله سواء أوصى الخ) أي بان إعلان مائة  
درهم صدق أو أيم عليه وليس المراد أنها هبة حتى لا يلزم الأقرار حتى لا ينفذ من رأس المال (قوله أو جهل الخ) وأما لو علم أصلها وصاحبته  
لها فإنه لا يصح إقراره لها وسكت عنه الظهور (قوله بشرط أن يرثه ابن واحد الخ) ١٠٣ حاصل ذلك أن قول المصنف ورثه

أن أراد به الذكر لا فرق بين أن  
يكون كبيراً أو صغيراً أم أو من  
غيرها أنه ورثه أربع وحاشد  
فقوله إلا أن تنفرد بالصغير أم هو  
مستغنى من قوله أو بنون وقوله  
أو بنون أشاوبه إلى أنه أراد  
بالبنون ما يشعل البنات فيكون  
شاملاً لما إذا كانوا كلهم ذكورا  
أو إناثاً أو البعض ذكورا  
والبعض إناثاً بقول الشارح  
أو إناثاً وأما نعمة خلق فتصور الجمع  
فصدق بما إذا كان البعض  
ذكوراً والبعض إناثاً وحاصله أن  
قوله أو بنون شامل لما إذا كان  
الكل كباراً أو صغاراً أو البعض  
كباراً والبعض صغيراً كمنها أو  
من غيرها أو البعض منها والبعض  
من غيرها فهذه تسعة ولا فرق بين  
كون الكل ذكورا أو إناثاً أو  
البعض ذكورا والبعض إناثاً

ولا مضموم وقوله ولذا بل الشرط أن يرثه أقرب سواء كان يستغرق الميراث أم لا وهذا  
في الأقرار لا يبعد وأما فيما بعده من المسائل فلا بد من أن يرثه ولا كما قال المؤلف (ص)  
أو أن لم يرثه (ش) يعني وكذلك يصح إقرار المريض إذا ورثه ولذا وولد وأقرب ليرثه  
كفالأول يرثه إلا اجتنبي لأنه يوجب حشداً أنه يشترط في صحة إقراره أن يرثه ولد وليس  
كذلك فإن إقراره للأجنبي جائز مطلقاً كما أشار له ح فإن قلت لم اعتبر في صحة الأقرار  
للغريب غير الوراث أن يرثه ولد واعتبر في صحة الأقرار للوراث الإبهن أن يرثه وارث  
أقرب وإن لم يكن ولا قلت لأن التهمة في الأول أقوى من التهمة في الثاني (ص) أو لوجه  
حاله (ش) وسواء أوصى أن يتصدق به عن صاحبه أو يوقفه كافي البيان وبعبارة أو  
بجهل حاله أي لم يعلم هل هو قريب أو صديق مطلقاً أو اجتنبي فإنه لا يفي في صحة الأقرار  
من أن يرثه ولا فيكون حشداً إقراره من رأس المال سواء أوصى أن يثبته عليه  
أو يوقفه أو ما عينه معلومة كقول له لي أو حسن الذي عكس مثلاً ولا يبره حاله فهذا  
عنه معلومة حيث سأل لكن حاله غير معلومة (ص) كزوج علم بقضه لها (ش) يعني أن  
الزوج إذا أقر في حال مرضه لم يثبت بدين في ذمته وأنه قبض منها ديناً فإنه يأخذ  
بإقراره أن كان يقضها ولم يثبت أن يرثه في هذا خلافاً وأما أن كان يصحها ويميل إليها فإنه  
لا يقبل إقراره لها لأنه يتم في ذلك إلا أن يجيزه الورثة فعبقبة منهم لها وأما الزوج الصحيح  
فأقراره جائز من غير تفصيل (ص) أو جهل وورثه ابن أو بنون (ش) يعني وكذلك يؤخذ  
الزوج المريض بإقراره إذا أقر زوجته في حال مرضه بدين وأنه قبض منها ديناً بشرط  
أن يرثه ابن واحد كصغير أو كبير منها أو من غيرها أو بنون ذكورا أو إناثاً وهذا  
الشرط خاص بحالة الجهل فإن ورثه ثلاثة لم يجز إقراره وأقره ولو جمع ثلثاً إشارة

تسعة في ثلاثة تسعة وعشرين (قوله ذكورا أو إناثاً) كذا في نسخة ذكورا أو إناثاً فيكون مفاده أنه ليس المراد بالبنون  
خصوص الذكر بل المراد به يشمل الذكور والإناث أوهما تم إقراره بنحوي تبين حال ما حصله أن قوله أو بنون  
قاصرون على الذكور فقط وأما الإناث والأناث المخلص فهو ما أشار به قوله ومع الإناث والعصبه قولان (قوله خاص  
بصالة الجهل) فلذا قال حج وأما ما علقه البعض فيصيح إقراره لها ولو انفردت بالغيب كما يشبهه كلام الناصر للقاضي وابن رشد  
وغیرهما فلو قال كان جهل الخ لكان جارياً على قاعدة الإكراه من رجوع الاستئذان إلى الجاهل (قوله وأقره ولو أجمع  
ثلاثاً) كذا قال القاضي وقال حج أي بقوله بنون لأجل أن يستغنى منه قوله إلا أن تنفرد بالصغير لأنه رجمه خاصة وقوله فإن  
انفردت الخ يشير إلى أن قول المصنف إلا أن تنفرد الخ مستغنى من قوله أو بنون فقط كما شئنا إليه إلا أن قوله أو إناثاً يراض  
ما يأتي في قوله ومع الإناث والعصبه والخ ما يأتي أفاده محتمل تبين وحيداً فيصير قول المصنف أو بنون على ما إذا كانوا

كلهم كوراً والبعض ذكر والبعض أنثى واما اذا كانوا اكثرهم انثى فانه يراد بالانثى في قوله ومع الاناث والعصبة قولان وصفاً  
 شارحنا ان ذلك الصغير لا فرق بين كونه ١٠٤ ذكر او انثى وما ذكرنا من ان كلامه يقيد ان قوله الآن تنفرد مستثنى

من قوله او بنون فقط وهو مفاد  
 حج واقاد اللغتان ان قوله الان  
 تنفرد واجع لقوله ورثة ابن  
 وقوله وورثته بنون فانه قال  
 قوله ان أى كبير منها أو من  
 غيرها أو صغيراً تنفرد به ثم قال  
 قوله الآن تنفرد بالصغير كأن  
 معه كبير منها أو من غيرها أو  
 صغير منها أو من غيرها أو لا  
 له وما ذهب إليه حج جهله  
 المستفاد من كلامهم وهو غير  
 ظاهر فالحق ما ذهب إليه اللغتان  
 من ان الاستثناء جامع للثلاثين  
 لا لقوله او بنون فقط والى  
 الصغير الجنس الشامل للواحد  
 والمتعدد والكلافة التريضة  
 التى لا ولد فيها ولا ولد وقوله وبقة  
 الورثة أى الاولاد كبار هذا  
 يؤذن بان قول المصنف الآن  
 تنفرد مستثنى من قوله وبنون  
 فقط الذى هو قول عجم فخالق  
 قوله واقرء اولاداً والذى  
 هو كلام اللغتين الذى يظهر كلام  
 اللغتين فى لئ واقرارها الزوج  
 باقرارها لا يجزى فيه التفصيل  
 الان قوله الآن تنفرد بالصغير  
 لا يتأتى فى اقرارها كما هو معلوم  
 اه (قوله ومع الاناث الخ) أى  
 جنس الاناث والعصبة (قوله  
 ولو اختلفا بالذكورة الخ) أى لان  
 الأول شاملاً للذكر والانثى (قوله  
 اولان من الخ) ويجزى الخلق أيضاً اذا كان من لم يقر به بعضهم اقرب وبعضهم مساو قارءوا لاحد اشؤنه قوله  
 مع وجود أمه (قوله اذا كان المقرء اقرب وبعده) لا يخفى أن المعنى صحيح وهو عين المصنف فى المعنى الآن المناسب للشراح  
 ان يقول وكذلك يجزى القولان اذا كان من لم يقر به أبعد وأقرب (قوله وقد علم الخ) لم يعلم عاقبة وقد تقدم فإذ كرهنا قرياً

الى أنه لا فرق بين الواحد والجمع (ص) الآن تنفرد بالصغير (ش) يعنى ان يحمل صفة  
 اقرار الزوج المريض لزوجهه المجهول حاله معها بشرطه مقيد بان لا تنفرد بالولد  
 الصغير فان انفردت به أى بكثرة منها وبسبب الورثة كإقرارها أو من غيرها فان اقراره  
 حينئذ لا يصح اتفاقاً وامامه معلوم البعض فيصح اقرارها ولو انفردت بالصغير كما يبيده  
 كلام الناصر اللغتان وابن رشد وغيرهما (ص) ومع الاناث والعصبة قولان (ش) يعنى  
 ان الزوج المريض اذا اقر لزوجه التى جهل حالها لم يمكن له ان يولد بنون وانما كان  
 له بنت وعصبة كبنات متلا وعم هل يصح اقرارها لانها ابعد من البنت أو لا نظر الى  
 العصبة لان الزوجة اقرب منهم وسواء كانت البنت واحدة أو أكثر صفار أو كابر اذا  
 كن من غيرها وكابر أمها واما ان كن صفار أمها فلا يجوز اقرارها اقول لا واحد القول  
 أو لا الان تنفرد بالصغير وأراد بالعصبة الحسن أى غير الابن والان فهو قوله ورثة ابن  
 أو بنون ويجزى فى اقرار الزوجة الزوج من التفصيل ما جرى فى اقرارها لما من التفصيل  
 (ص) كما قرأه لولد العاق (ش) التشبيه فى القرابين المتقدمين والمعنى ان الزوج  
 المريض اذا اقر لولد العاق مع وجود البسار ولو اختلفا بالذكورة والاثنية فى جواز  
 اقراره ومنعه قولان فننظر الى عقوبه اجازة اقراره بدون نظر الى الولد منع  
 لانه اقر له مساوياً مع مساويه (ص) أو لانه لا من لم يقر به أبعد واقر (ش) أى ان  
 فى اقراره لأم ولده العاق قولين وكأنه مستثنى من قوله لانه يصح اقراره للزوجة التى جهل  
 بغضها اذا كان له ابن أو بنون كما قال الان يكون الولد ما فنى صحة اقراره للزوجة  
 قولان صححهما ابن رشد كإلى التوضيح الان المضاف قيد ذلك بقوله لانه وابن رشد  
 فرضه فى الزوجة كانت أمه أم لا فلو قال لزوجة معه لكان احسن لانه يقيد انطلق  
 لا يتخصص بالاقرار لأم العاق بل يكون فيها وفى زوجة غيرها فننظر لعقوبه منع اذ هو  
 بمنزلة العدم وشرط صحة اقراره للزوجة ان يرثه ولد ومن لم ينظر لوصف العقوق اجاز  
 لزوجه وصوب الارث وكذلك يجزى القولان اذا كان المقرء أبعد وأقرب مثلى الام  
 والاخت والعم واقر للاخت فهل يجوز اقراره نظر اللام لان الاخت ابعد منها ولا ننظر  
 الى الم لان الاخت اقرب منه وكذلك اذا اقر لأمه ولها بنتا فانه ابن رشد فننظر الى  
 البنت اجازة اقراره لأمها ابعد من نظرائها الا من لا لأمها الاقرب وهو واضح (ص) لا  
 المساوى (ش) يعنى اذا اقر شخص مساوياً لم يقر به فى الدرجة فانه لا يصح اقراره قولاً  
 واحداً كما اذا اقر لاحداً ولا دمه لا لقوله (ص) والاقرب (ش) كما اذا اقر لأمهم  
 وجود الم مستثنى عموا الوار يعنى او لا يصح جعل الوار على أى انه اذا كان من لم  
 يقر به مساوياً واقر بانه لا يصح اقراره وقد علم ان هذا احد قولين متساويين فاقتضاه  
 عليه ليس على ما يخفى (ص) كما ترى لسنة وانا اقر ورجع للضرورة (ش) التشبيه فى

أولان من الخ) ويجزى الخلق أيضاً اذا كان من لم يقر به بعضهم اقرب وبعضهم مساو قارءوا لاحد اشؤنه قوله  
 مع وجود أمه (قوله اذا كان المقرء اقرب وبعده) لا يخفى أن المعنى صحيح وهو عين المصنف فى المعنى الآن المناسب للشراح  
 ان يقول وكذلك يجزى القولان اذا كان من لم يقر به أبعد وأقرب (قوله وقد علم الخ) لم يعلم عاقبة وقد تقدم فإذ كرهنا قرياً



(قوله ولم يحمل الخ) محل هذا

التفصيل اذا كان الحمل غير ظاهر  
والا لزم الاصرار ما لقا (قوله)  
صحيح معمول به ولا بد من نزله  
حيثما نزل ميتا لم يكن له شيء  
وينظر فان لم يعين شيئا بطل  
اقراره لاحتمال كونه قصد  
لهبة وان بين انه من دين آية  
أو دعيته كان يثبت اقراره  
وانما (قوله) اي والاربع والخمسة  
لمن ولدته لستة أشهر الاخيرة  
أيام غيبته ما اذا ولدته قبل ستة أشهر  
كاملة وغيبته شب لها فاذا  
ولدت لا قبل من ستة أشهر  
بجسده أيام فهو بمنزلة ما اذا  
ولدت ستة أشهر ولا قبل منها  
بجسده أيام فهو بمنزلة ما اذا ولدته  
لستة أشهر وصح كذا في عب  
والحاصل أن نقص الستة أشهر  
خمس أيام بمنزلة كالمها دون الستة  
(قوله) وفي عصمة أولوح وأخرفة  
الخ) والظاهر أن مثل ذلك ما اذا  
نقض في حجر ذلك (قوله) وأشار  
بولرد قول ابن الموائذ لان ابن  
الموائذ قال لا يلزم شيء في انشاء  
الله أو قضى كما يفيد مبرام ولم  
يذكر مبرام خلافا في وقتها وبعبارة  
(قوله) وحمل بحذف المقوله أم لا  
وحكم قول ثالث وهو اذا كان  
المقر حائرا توجهت على المقر له  
والانطلاق التمسك في شرح  
ابن الحبيب وهو الظاهر من  
الاقوال (قوله) هي تنويه في  
دعوى المعروف اي كما اذا ادعى  
عليه انه تصدق عليه أو وهبه أو  
أنكر المدعى عليه لانه ان يحلفه أم لا خلاف

قوله لا المسأوى والاقر بغيره ان أخره فانه لا يلزم الاقرار مع التأخير  
كما يلزم اقرار المرء بالمسأوى والاقر بغيره الرجوع الى خصوصته متى شاع ويختلف  
المقر انه ما أرا عا دونه الاقرار (ص) ولم يحمل ان وطئت ووضع لاقله والا فلا كثره  
(ش) يعني ان الاقرار لحمل فانه مثلا صحيح معمول به ان وطئت أي ان كان لها زوج  
حاضرا أو غائبا بشرط ان تضع جلا دونه ستة أشهر من يوم الاقرار حتى يعلم ان  
الحمل كان موجودا يوم الاقرار فصولا قوله لاقله من أقل أي أقله أي أقله أي بال  
الزمان والثلاثة فلا فان الوضع لاقله حكمه حكم الاكثر وان لم يوطأ أي لم يكن وطؤها  
بان كان لها زوج أو غائبا من وعائها بان كان غائبا أو مسجونا أو أقر لها فان  
الاقرار يلزم ولو وضعته لأكثر الحمل وهو أربع سنين على المتصور هنا كما اقتصر عليه  
ابن الحبيب والافانباري على المذهب وأحسن على الخلاف في التمسك في كثره وإذا  
سأول أكثر لم يلزم والاكثر من يوم انقطاع الارسال عنها وهو تارة يكون يوم طلاقها  
أو يوم موته أو غيبته وتارة يكون قبل ذلك وقد أشار الى ذلك في الذخيرة (ص) وسوى  
بين نواقصه (ش) يعني ان الاقرار بالحمل اذا لزم فانه يسوي فيه بين نواقصه اذا وضعته ما  
وهما الولدان اللذان بينهما أقل من ستة أشهر فانه يسوي بينهما المذكور كالتي فان نزل  
أحدهما حيا والا ترحمها استعمل على لان الميت ليس أهلا للقبول أي لا يصح تحككه  
الآن بين المقر الفضل كما اذا قال في ذمى حمل فانه أنكر من دين لا يسهى فلا يسوي  
حبهما بينهما بل يكون لذلك مثل حفظ الاثنين أو يقول في ذمى أو عتدى وقال لذلك  
مثل حفظ الاثنين فانه يعمل على ذلك واليساء أشار بقوله (ص) الايبان الفضل به  
أو في ذمى أو عتدى أو أخذت منك (ش) هذه من صيغ الاقرار الاثرية فاذا قال له  
على ألف أو في ذمى ألف أو قال اعطيتني ألفا أو قال أخذت منك ألفا فان هذا وشبهه  
صرح في هذا الباب ويكون اقرارا والموال أخذت من فندى فلان مائة مثلا أو  
قال أخذت من جامه مائة أو قال أخذت من مجبده مائة فليس ذلك باقراره (تنبه)  
لو كتب في الارض ان فلان على كذا وقال شهدوا على زمة والا فلا وفي مصنفه أولوح  
أو خرفة يلزمه مطلقا ولو كتب على الماء أو في الهواء لا يلزمه (ص) ولو قال ان شاء الله  
أو قضى أو وهبته أو وهبته أو قضى (ش) يعني ان المكلف الذي لا يجرحه اذ اعقب  
اقراره بجاهدين الاقطنين بان قال فلان على ألف ان شاء الله أو قضى فان ذلك لا يلزم  
في الاقرار على المشهور ويلزمه لان له لفظ الاقرار على ان الله قد شاءه وقضاءه وان  
الاستثناء لا يثبت في غير المكلف فلو قال له على ألف ان شاء فلان فليس فلان فانه  
لا يلزم بذلك شيء لانه خطر وأشار ببولرد قول ابن الموائذ لا يلزم وفي بعض النسخ بدل  
قال زاد وهو أصرح واذا ادعى على شخص بحق فقال وهبته في فاته يلزمه الاقرار  
ويثبت الله وهبته وهل يحلف المقر له أم لا فانه خلاف معنى على الخلاف في العين هل  
تتوجه في دعوى المعروف أم لا وكذلك يلزمه الاقرار اذا ادعى عليه بحق فقال بهتني  
وسين اباعه لانه أنكر بالثأد وادعى خروجه عنه فاذا طلب المدعى عليه عين المدعى

(قوله وثمة) وهذا ما لم يترن بما يمنع دلالة على الاقرار كما تقدم في باب الضمان في قوله كقول الذي عليه اجابى الخ (قوله تكون الحجة الخ) لا يفتي ان الحجة ١٠٦ تختص مدتها باعتبار الاقرار والاجاب كما هو معلوم مما ساقى (قوله

والهبة فكما يصح) المناسب  
والهبة كالبراءة والمعنى صحيح  
أى فإذا ادعى الحجة انه باع له  
أو انه اشتراه منه والمعنى واحد  
أو وجهه بل يساقى في باب الحجة  
ان الحجة يكفيه دعوى الملكية  
وان لم يبين سببها (قوله بان قال  
نعم أو بلى) سببها في العبارة  
آخر ان الماد على الموافقة  
وان لم يأت بجواب (قوله قال  
ابن غازي الخ) هذا يقتضى ان  
قول المصنف أو اقرضنى على  
حذف الهـ موقوف على ان يكون  
المعنى على الاستفهام وفى شرح  
شبه ان اقرضنى بمجرد اقرار  
فلا يحتاج بلواب وهو ظاهر  
(قوله لان الاستفهام التقريرى)  
على هذا وظوف التقدير وما فى  
النسخ من حذف ذلك لا يظهر  
لان الاستفهام التقريرى أى  
العمل على الاقرار بما بعد التفتي  
(قوله أو سألنى) من المسألة  
وهى الملاحظة في الطلب (قوله  
لا قضيتك اليوم) اقرضنى بصيغة  
الماضى فلما يكون اقرارا ان  
يقدم اليوم كما قال وان لم يقدمه  
فلا يلزمه شئ لانه يمكن ان يكون  
نفي القضاء الذى لا يترن وان قرئ  
بصيغة المضارع المؤكسد  
بالتنوين التعلية فهو اقرار وان لم  
يقدمه اليوم لان وعده بالقضاء  
اقرار به (قوله وبعبارة متنى

فانه يحلف بلا خلاف وكذلك يلزم الاقرار من طلب منه دين فسال وقبته لا وبين  
انه وفاه ثم ان قوله أو وهبته أو بعته أى مقديها اذ لم يخصل الحجة المستبارة قال  
المصنف فصل من حاز شئاً بدينه تكون الحجة منه متبرة والمضى حاضر ساكت بالامانع  
يتردى على الحجة ان ما حاز له ما كان ادعى الحجة ان شراً كان القول قوله مع يمينه فى  
ذلك اه المراد منه والهبة كالبيع عند ابن القاسم على ما يظهر من آخر كلامه مختصر  
المنطقة (ص) أو اقرضنى أو اما اقرضنى أو لم تقرضنى (ش) يعنى انه اذا قال شخص  
لا شتر اقرضنى مائة درهم مثلاً فصدقه المقرض بان قال نعم أو بلى يلزمه الاقرار وكذلك  
يلزمه الاقرار اذا قال له شخص اما اقرضنى الالف فصدقه المقرض على ذلك أو قال له  
لم تقرضنى المائة فصدقه المقرض على ذلك فان ادعى الطالب المال فانه يلزم الاقرار وقوله  
أو اقرضنى قال ابن غازي فى بعض النسخ أو ليس اقرضنى وهو الموافق لما فى المدونة  
من كتاب ابن مفضل لان الاستفهام التقريرى لا يحد فذهبه الهبة وتو لاجزاف التنى  
وقوله أو اقرضنى أو اما اقرضنى أو لم تقرضنى مائة دينار مثلاً فسال المقرضهم وبعبارة  
وترك المؤلف الجواب فى هذه الاشياء من المقرض لان الاحتجاج الى ذلك والفرض موافقة  
المقرض على الاقرار وقد انه كلامه سابقاً حيث قال لم يكن به (ص) أو سألنى أو اقرضنى  
مضى أو لا قضيتك اليوم أو بلى أو أجل جواباً لا ليس على عندك (ش) يعنى انه اذا قال  
نخص لا شتر ليس على عندك عشر مثلاً فساله الاخر سألنى فيها أو اقرضنى سألنى  
أو لا قضيتك اليوم أو نعم أو بلى أو أجل فانه يلزمه الاقرار بذلك لكن لزوم بلى على ظاهر  
لانها واجب الكلام المتنى أى تسهره وجوابه ان كان متنيا وامام فائز لا يزمها  
الاقرار على عرف الناس لان الاقرارات مبنية على ذلك لا على مقتضى اللغة على الصحيح  
لانها تقر بالكلام الذى قبله انشياً كان أو ايحاً بالهـ اذا قال ابن عباس فى قوله تعالى  
الست بربكم لو قالو نعم لكنوا زواى لانهم قالوا الست بربنا وبعبارة متنى المؤلف فى نعم  
على القول الضعيف عند النحويين لا يقال ان الاستفهام فى معنى التنى وليس التنى ومعنى  
التنى اثبات فتكون نعم واقعة بعد اثبات لان عمل كون الاستفهام فى معنى التنى اذا  
كان انكاراً بالامانـ به كما اذا لا يكون فى معنى التنى باجماع (ص) أو ليستى بمسرة  
(ش) يعنى وكذلك يلزمه الاقرار اذا قال له فى عندك أو قال له جواباً بالذات ليستى  
بمسرة فهو بمنزلة من قال نعم وطلب المهلة فى ذلك لانه لا وعده عند الندين (ص) لا أقر أو  
على أو بلى فلا (ش) لا عطفة على على من قوله يعلى والواقع منه انما هو اقراراً بما يمكن  
هذا اقرارا لانه وعده وكذلك لا يلزمه شئ اذا قال على أو بلى فلا جواباً بالتو من قال لى  
عليك مائة التردى فى الكلام وسواء كان فلا تـ أو عبداً كبيراً أو صغيراً ابن المواز  
الأى يكون صغيراً اذا كان شرفه فانه يلزمه الاقرار كقوله على المائة أو على هذا الطبر  
فانه يلزمه الاقرار وقوله أو على الخ ظاهره قدم المقر به أو اخره فتكون الطريقة الفصل

الخ) فى التوفيق طيفي اذا سدرت من عارف بالغة انه لا يلزمه شئ (قوله أو على أو بلى أى ضعيفة  
وبعبارة (قوله الفصل) تقول ان قدم يكون اقراراً بالاذلة

ضبيعة (ص) أو من أي ضرب تأخذها ما أبعد منها (ش) يعني لو قال شخص من طاب له  
 جأته مثلاً من أي ضرب تأخذها أي من أي طاب أو من أي طاب ما أبعد منها إلا يكون  
 اقرا وامسده ولا يلزمه شيء لأن ذلك القول خرج بخرج الاستعزاء بحسب الدلالة العرفية  
 مع قرينة قوله ما أبعد منها ومنه لو اقتصر على الثاني وأما لو اقتصر على الأول فقال  
 ابن عبد السلام الأقرب أنه ليس باقرا أيضا لأنه يحلف أنه لم يد بالالانكار (ص)  
 وفي حق باقي وكيلي وشبهه أو اتزن وأخذ قولان (ش) يعني أنه إذا قال له إذا العشرة  
 التي على عليك فقال له جوا نحس باقي وكيلي أو قال له أقعد فاقضها أو قال اتزن أو خذ  
 أو قال أقعدا وما أشبه ذلك فهل يكون ذلك اقرا أو لا في ذلك قولان حيث لا قرينة  
 تبين أنه أراد الحقيقة أو الاستعزاء (ص) كذا على ألف فيما أعلم أو علم أو على (ش)  
 التشبيه في القربان والمعنى أنه إذا حلفه بالف عند فقال له في جوابه على ألف فيما أعلم  
 أو فيما أعلم أو على هل يكون ذلك اقرا أو لا في ذلك قولان والذي يفيد النقل أن  
 اختلاف فيما إذا قال فيما أعلم أو علم أو على فانه يلزمه قطعاً  
 (ص) ولزم أن نؤكد أن الف من غير (ش) أشار به هذا إلى أن القرا أعقب اقراوه  
 بما يرههم أنه رافع حكمه لا ينفعه ذلك ويلزمه ما أقربه فان قال له على الف من غير  
 أو شئ زبر وما أشبه ذلك وكذا القرية أي نكره وقال له بل الف من غير عبد وبر  
 أو شبهه فانه يلزمه ما أقربه لأنه لما قال له على ألف أقرب بعمارة فانه يقول بعد ذلك من غير  
 أو خبز روماً شيب، بعد ما سمعته وقوله ولزم أي الاقرار وقوله إن نكر شرط قلم على محله  
 ويجوز في قوله الف الرفع على الحكاية والمرجع أن التقدير في اقرا أو الف <sup>ب</sup>كنى  
 في الإضافة أدنى ملاحظة وقاع لزم مقدم أي ولزم ما أقربه أن نكر الخ ويحلف المقر  
 أنه ليس من غير خبر وهو واضح أن كان المقر مسلماً كان ذماً فان نكر المقر في ذلك  
 فكذلك وأما أن لم نكر فلا يلزمه ما أقربه من الثمن لأن شراء فاسد والظاهر أنه يلزمه  
 قبضته أن فونه وسره (ص) أو عبد ولم يقبضه (ش) يعني أنه إذا قال له على الف من غير  
 عبد بقبضه منه ولم يقبضه وقال المقر بل قبضته فان ذلك يكون اقرا ومنه ويلزمه  
 الألف وهو قول ابن القاسم ومعهون وهو المشهور لأن قوله ولم يقبضه بعد أن حو  
 ذمته بالثمن بعد ذمه ما له أعقب اقراوه بغير رفع حكمه ولا يمين على البائع الآن يقوم  
 عليه ما أقرب كما يجوز من فعل اختلاف المتبايعين فان قيل قد مر أنهم إذا اختلفا  
 في قبض الثمن فالأصل بقاءه فلم يكن الحكم هنا كذلك فالجواب أنهم نزلوا الاقرار  
 منزلة الانهيا وهو إذا ائتمد على نفسه بالقبض لا يقبل قوله بعد ذلك أنه لم يقبضه وكذا  
 في الاقرار وحده ففعل أن يحصل ذلك في غير الاقرار فان قلت هو لم يقرب به قبضه ونما  
 أن بان منه عليه فلا يكون الاقرار بمنزلة الانهيا بالقبض قلت اقراوه بان منه عليه  
 يتضمن قبضه فتأمل (ص) كدعواه الباوا تمامية أنه وبأن الف (ش) التشبيه  
 في لزوم الاقرار والمعنى أنه إذا ادعى عليه بالف فاقرب بذلك وقال عقب اقراوه على من ربا  
 وأقامينة بذلك أي شهدت البينة على اقراؤه المدعى أنه ربا المدعى عليه في الف فان هذه

(قوله إلا أنه يحلف أي والحلف  
 في هذه فقط كما يفيد عب قوله)  
 وفي حق باقي وكيلي وشبهه  
 المظاهر من القولين الزوم (قوله)  
 فيما أعلم أو علم أو على (ش)  
 أو أو علم فلا يلزمه اقراواتها  
 (قوله والذي يفيد النقل الخ)  
 رده بحسب ثب أن كتب المذهب  
 دالة على التسوية وهذا لعج  
 وشبهه من تبعه لا يقول عليه  
 لأن قوله فيما أعلم ضرب من  
 الشك (قوله ولزم أن نكر الخ)  
 نظام المذهب أنه لا يراعى حال  
 القرب من كونه مثله تعالى الخبر  
 أم لا (قوله قد مر على محله) لأن  
 محله بعد قوله في ألف والتقدير  
 ولزم في ألف من غير خبر الاقرار  
 وقوله ولزم أي الاقرار أي ما أقرب  
 به فوافق ما تقدم (قوله الرفع  
 على الحكاية) اعترضه الاتفاق  
 بأن فيه حكاية المقر بغير من  
 وهي شاذة انتهى (قوله وهو قول  
 ابن القاسم ومعهون) مقابله  
 أن يقول قوله وعلى البائع  
 البينة أنه سلم العبد عليه (قوله)  
 فلا يكون الاقرار (الألف فلا)  
 يكون اقراؤه بغير الانهيا أي  
 فلا يوجب الاقرار بالقبض ينزل  
 منزلة الانهيا (قوله يتضمن  
 قبضه أي يتضمن الاقرار بقبضه)

(قوله لعدم التعيين) أى لا يتناول ١٠٨ ان تكون ألفا أخرى (قوله وتلزمه الاتفاق باقراره على المشهور) أى شلافا

الدينه لا تقيد منه. لعدم التعيين وتلزمه الاتفاق باقراره على المشهور ولذلك لو ثبتت  
الدينه على اقرار الطالب انه لم يدفع يتم. حال التعامل الاعلى الربا فانه يعمل بها كما اشار  
اليه بقوله (ص) لان اقامها على اقرار المدينى انه لم يدفع منه. ما الا بالربا (ش) فلا يلزم  
التذور الزائد على الاصل ويرد اس المال قول واحد لعدم امكان الشيوع وفهم من  
كلامه انه اذا لم يكن يشبه وانما هو مجرد دعوى الرام بقبيل وهو كذلك (ص)  
أو اشترت خرايا بألف واشترت عبدا بألف ولم اقتضه (ش) عطف على اقامها والمعى  
انه اذا طالبه بألف مثلا فقال استر بثمانه خرايا بألف واشترت منه عبدا بألف  
ولم اقتضه فانه لا يلزمه شئ لانه لم يعترف به شئ فى الاول ولان ذكر الشراء مجرد لا يوجب  
عمارة القصة وانما تتم بالاعتراف بقبض المبيع والمقر لم يسترف بقبضه فى الثانية  
ولمصلحة فى عبده كان غايما ليكون الضمان من المانع والا وهو مشكل فان الضمان من  
المشترى مجرد العقد فلا يتم اقتبض (ص) أو اقترنت بكذا واناصى كانا بمرس ان علم  
تقدمه له او اقرا عذرا أو بقرض شكر على الاصح (ش) معطوف على ما قبله من عدم  
الزوم والمعنى اننا شخص اذا دعى على آخره ان اقر بالقبول اقام بينه على اقراره بالالف  
فقال نعم اقترنت بالالف واناصى وكان ذلك نسفا فانه لا يلزمه شئ على الاصح كما اذا قال  
لزيمته طلقتك واناصى فانه لا يلزمه شئ اذا قال ذلك نسفا وكما كاذ قال اقترنت بالالف  
واناصى بمرس وكان تقدمه من الراسم وعمل تقدمه ومثل دعواه الصبا دعواه النجوم  
وكذلك قبل ان اخلق فلوقال غصب لك ألف دينار واناصى فانه يلزمه ذلك بلا خلاف  
لان الصبي يلزمه ما أنسد فلوقال لا ادرى ا كنت حبيبا وبالفافانه لا يلزمه شئ حتى يثبت  
انه بالغ لان لاصل عدم البواغ بغير الاف مالوقال لا ادرى ا كنت عاقلا لم لا يلزمه لان  
الاصل العقل حتى يثبت انتفاؤه كما انتفؤه ح وكذلك لا يلزمه شئ اذا طالب منه شئ  
فقال هولاء ان اولادى مثلافان المقر له لا ياخذ الا بالدينه لكن بشرط ان يكون مثل  
المائل يعتذرون فى الشئ المقر به واما لو كان مثله لا يعتذرون له لانه اولادى مثلافان المقر  
له ياخذ المقر به وكذلك لا يلزمه شئ اذا اقر بشكروا بان قال اقرضنى فلان جزاء الله خيرا  
وقضيه قرضه أو زما كاذ قال اقرضنى وأسمع ما على وضيق على حتى قضيه لا يراه الله  
على خيرا فاصواب قوله أو شكر على الاصح ان يقول أو زما على الارجح لان الشكر محم  
اتفاق ورجح ابن يونس ان الذم كالشكر فى عدم الزوم طال الرضى ام لان لم يكن شكرا  
ولا ذما فقيهه فصل بين القرب والبعد كان اقرنه ان كان كسلف من فلان الميت حال القضاء  
ايافان كان ما يذكرو من ذلك حديثا لم يطل زمانه لم يتغير قوله قضيه الا ان يقسم بينه وان  
كان زمان ذلك طويلا لحلف المقر ويرى (ص) وقيل أجبل منه فى بيع لاقرض (ش)  
يعنى انه اذا دعى عليه بمال حال من بيع فاجاب بالاعتراف وانه مؤجل فان ادعى اجلا  
يشبهه ان ساع تلك السلعة مثله أو كانت العادة جارية بالاجل فان القول قول المقر  
بيمينه وان ادعى اجلا مستكرا فانه لا يصدق والقول قول المقر له بيمينه وهذا اذا قامت  
السلعة والاتفاق وتفاضل كما فى المدونة راقموا لقر بمال من قرض وادى تأجيله

(قوله قبله أو كثيرا) شائعا ومعه ما وقوله في الفارقة الخ والجواب ١٠٩ من طرف الأول ان يقال الكل يحرف

لجزئه هذا ما فهمته ولم أرو (قوله  
والاحسن الخ) ضعيف (قوله  
ومجن له) أي للتفسير المعبران  
لم يفسر أو فسر بفسر غير معبر  
كفسره ويجوز وباب في من  
هذه الدار (قوله نصاب الزكاة)  
هذه على صراحة النمرع وأما  
على صراحة اللغة فيلزمه أقل  
مقول ولودرهما محاسنا لان  
المال لغة ما يقول (قوله وقيل)  
نصاب السرقة ربع دينار وهذا  
القول ضعيف واعتبر مال أهل  
المقر حيث خالف مال أهل المقر له  
وإذا قلنا مال أهل من يعبر  
ماله لزمه أقل الانصاب كما في ت  
(قوله فيلزمه عشر ون دينار)  
ان كان من أهل الذنب هذا  
طاهر حيث لم يفسر المقر ما قريب  
فيعمل بفسره ولا يلزمه نصاب  
ما يخرج منه دينه فإذا كان من  
أهل الذنب وفسر نصاب من  
الفضة والأبل فيعمل بفسره  
ولو قال له على نصاب فيلزمه نصاب  
السرقة لأنه الحق لا نصاب  
الزكاة إلا أن يجوز عرفه  
(قوله فانه يفسره) ويحلف  
المقر إذا دعي الطالب أكثره  
فسره فلا تكل حلف المقر له  
واستحق ما حلف عليه (قوله لا)  
يقبل إلا أن فسر بواحد كامل)  
رداه ان عرفه فانه يقبل ولو أقله  
من واحد كالنصف وغيره من  
الاجزاء وانما يمنع ذلك إذا ذكر

وشائف المقر له وقال بل هو مال فان القول قول المقر له لان الاصل في القرض الحلول  
فقوله أجل مثله أي مثل ذلك الذي ادعى به (ص) وتفسير ألف في كالف ودرهم  
(ش) أي وكذا يقبل قوله في تفسير ألف والمعنى ان من قال على فقيها علم ألف ودرهم  
وأبهم الألف أو ألف وعبر أو ألف وقوب ونحو ذلك فانه يقبل تفسيره الألف أي شيء أراد  
ولو علم يقتر العاديه ولا يكون المعاف تفسيره للفظ طوف عليه ويحلف على ما ندره  
ان شائفه المدعي فالكاف في الحقيقة داخله على درهم (ص) وكذا تم فصله في شفا الألف  
غصب فقولان (ش) يعني انه إذا قرله بخاتم وقال ياخذك فسه في فانه يقبل قوله إذا قاله  
نسقا ولا يلزمه الانقضاء وان قاله بعد مهلة فانه لا يصدق في انصر يأخذ المقر له الخاتم  
بنصه ومنه في التفصيل إذا قال هذه الجارية لثلاثين ولها في وإذا قال هذا الخاتم  
غصبه من فلان وفصله في وقال ذلك نسقا فهل يصدق في النص أو لا في ذلك قولان وإلى  
ذلك أشار بقوله لا في غصب فقولان والمذهب الأول (ص) لا يجوز وباب في من هذه  
الدار والأرض كفي على الاحسن (ش) يعني انه إذا قال فلان في هذه الدار والأرض  
حتى أو قال لمن هذه الدار والأرض حق ثم فسر ذلك الحق بجذعه منها وفسر بياض  
منها فانه لا يقبل ذلك منه ولا بمن تفسيره يجوز من الدار والأرض قبله كان أو كثيرا  
ولا فرق بين من وفى على الاحسن عند حصون وقال ابن عبيد الحكم يقبل في الجذع  
وغيره والفرق عند من تقتضي التبعض وفي الفارقة فالنفي في الدار لا منها (ص)  
ونال نصاب والاحسن تفسيره كشيء وكذا ومجن له (ش) يعني ان الشخص إذا أقر  
لشخص بمال وسواء قال عظيم أم لا فان المقر يلزمه للمقر نصاب الزكاة على الشهر  
وقبل نصاب السرقة وعلى الأول فيلزمه أقل ما يسمى نصابا من جنس مال المقر فيلزمه  
عشرون دينار ان كان من أهل الذنب وما تنادى درهم ان كان من أهل الورق وخمس  
من الأبل ان كان من أهل الأبل وثلاثون من البقر ان كان من أهل البقر وربعون من  
الضأن والمعز ان كان من أهل الضأن أو المعز وخمسة وسق من الخب ان كان من أهل  
الحرث والاحسن على ما في كتاب ابن حصون أن يفسر قوله عندى مال ويقبل قوله فيما  
نفسه به ولو يصره بأدرهم مع مجنسه فان فسر فلا كلام وان أي فانه يجس حتى يفسر  
وكذا إذا قال عندى حق أو شيء أو كذا فانه يفسره ويقبل قوله فيما نفسه به لكن  
في كذا يقبل الا إذا نمر بواحد كمال بخلاف ما قيله فان أي أن يفسره مجس  
حتى يفسره واللام في لتهمل وللغاية أي السوء على كل حال لا يخرج من المجس  
حتى يفسر (ص) وكعشرة ونيف وسقط في كائة وشي (ش) النيف يحذف ويشد ويقال  
عشرة ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العقد فهو زان إلى مبلغ العقد الثاني والمعنى  
انه إذا قال له عندى عشرة ونيف فانه يقبل تفسيره النيف مع عينه والنيف من الواحد  
إلى التسعة وأما البضع فانه من الثلاثة إلى تسعة ابن عرفة عن ابن حصون من أقر بعشرة  
درهم ونيف يقبل قوله في النيف ولو قل نمره درهم أو داني ونقله المازى كائة المذهب

مضافا القرض كونه مفردا (قوله أو الغاية) وهي أولى (قوله عندى عشرة ونيف) يصح تقديمه وتأخير (قوله نمره درهم  
أوداني) في شرح شي خلافا حيث قالوا لا بد ان يفسره بنصف المخطوف عليه لا يفسره

(قوله لانه مجهول) فظاهره كابن الحبيب ولومع وجود القوم مكان تفسيره وقوله ولو قال على مائة الانثى الحاصل ان لشي  
ثلاثة احوال افراده امتناؤه وذكره بعد معلوم والفرق بين ذكره معطوفاً ذكره مقدراً ان القوم مقرر ان يورث الى افعال  
لفظ الحق به بالكتابة واذا كان معطوفاً سلم من الاهمال لاجل ما من المعطوف عليه ولهم السكتى لانه بمنزلة انثى المستقل  
ولانه يورث في المقتز (قوله وسطه الشيء الخ) أي المضموم وقوله لشي اي الذي لم يذكره متتابعه وقوله وكذا ونب لا سقط  
تأويل اذ انقضى داي المنف (قوله لانه درهم واحد) ١١٠ أي لان المعنى هو درهم (قوله فانه ابن القصار) عبارة فيها قصور

ونص تمت في كذا درهم اقل  
الجمع ثلاثة وكذا درهمها عشرون  
درهما وكذا درهمها بالخفض قال  
ابن القصار لان نص فيه ويجعل أن  
يريد به درهما قال وقال في بعض  
النسخ الخ (قوله يلزمه مائة  
درهم) لانها اقل عدد يضاف  
للمقدور ولو قال كذا درهم بالجمع  
والاضافة لزمه ثلاثة لانها أول  
عدد يضاف للجمع فانه ابن عبد  
الحكم وقال مصنفون لا يعرف  
هذا ويقل تفسيره ومقاله هو  
الحق لانه الجاردي على عرف  
الاستعمال لاي لغة كان وافق  
العرف اللغة فذلك والا فان سمر  
المتر كلامه بالعرف قبل منه والا  
لم يقبل (قوله لان المعطوف من  
العدد المركب) لانه لا يس  
في المعطوف تركب (قوله ولو زاد  
وكذا درهم ثلاثة) هذا يظهر في  
المعطوف ومثله يقال في المركب  
(قوله لاحتقال التاكيد) أي  
واحتقال التأسيس ويحمل  
بالتاكيد لانه الحق لان  
التأسيس فيه زيادة (قوله أو  
درهم) لان الصريح ان أول جمع  
الكثرة الثلاثة ويتناقص مع جمع الفقه في الاتمام (قوله المشهور الخ) مقابله يلزمه في درهم كثيرة فسه لان ذلك  
تضعف لاقال الجمع ثلاث مرات وقيل يلزمه تصاب الزكاة وقيل خمسة دراهم (قوله لان ولاقلية) أي لان مدسول لامن  
لاقلية الذي هو قلية أي تكون ولاقلية معناه انما ليست بثلاثة بل أربعة (أقول) يظهر من ذلك ان الثلاثة اقل مراتب  
القلية والأربعة أول مراتب الكثرة فيلزم من ذلك أن تكون الأربعة قلية كثره لانها ثاني مراتب القلية وأول مراتب  
الكثرة في أي التنافي ويمكن الجواب بان القلة والكثرة أمران نسبيان (قوله فلو جعل) الأولى أن يقول فلما جعل أي  
لاقلية مثبته لأول مراتب الكثرة لزم التناقض أي بين لاكثره ولاقلية

عن  
الكثرة الثلاثة ويتناقص مع جمع الفقه في الاتمام (قوله المشهور الخ) مقابله يلزمه في درهم كثيرة فسه لان ذلك  
تضعف لاقال الجمع ثلاث مرات وقيل يلزمه تصاب الزكاة وقيل خمسة دراهم (قوله لان ولاقلية) أي لان مدسول لامن  
لاقلية الذي هو قلية أي تكون ولاقلية معناه انما ليست بثلاثة بل أربعة (أقول) يظهر من ذلك ان الثلاثة اقل مراتب  
القلية والأربعة أول مراتب الكثرة فيلزم من ذلك أن تكون الأربعة قلية كثره لانها ثاني مراتب القلية وأول مراتب  
الكثرة في أي التنافي ويمكن الجواب بان القلة والكثرة أمران نسبيان (قوله فلو جعل) الأولى أن يقول فلما جعل أي  
لاقلية مثبته لأول مراتب الكثرة لزم التناقض أي بين لاكثره ولاقلية

(قوله ان وصل) هذا في غير الامامة واما فيها كالودعة فيقبل وان لم يصل كما اقتضاء كلام الناصر لان المودع أمين وانهم قوله غشه ونقصه انه لو سمر برصاص أو حديد لم يقبل متصلا كان أو لا هو كذلك حيث لم يكن ذلك متعارفا ويظهر بقوله في الامانات (قوله فلو سمر به درهم الخ) اي انه المتعارف في مصر واما بالشام ١١١ فالدرهم من القصة بدل ستة دراهم من

الفلوس بمصر (قوله من عطاس أو نغما) لاسلام أو رده أو تنهد (قوله حيث كان بطلس) أي المتعارف على كل من المغشوش والناقص هذا يظهر بالنسبة للدرهم عند عرف الشام فيعقل فيه كونه ناقصا ومغشوشا (قوله أو انقطاع ذكره) ومثل ذلك ألف (قوله ما يجبر العرف بخلافه) كأن يكون قوله درهم تحت درهم أي درهم في مقابلته درهم أخذته منك وقوله ودرهم مبتدأ محذوف انفسيرا على درهم وقوله درهمان فاعل بفعل محذوف أو خبر مبتدأ محذوف أي الألف درهمان وبالجملة خبر والتقدير ولو قال على درهم لزمه درهمان (قوله لا بل الخ) أي يسيل لان مذهب الجمهور واختار ابن مالك ان بل نافية عن الاول ولا تانا كسدة ومذهب غيرهم ان لالتني ما قبلها أو لا ثبات ما بعدها وهو ظاهر كلام المستنف (قوله لان الاضراب الخ) لعل هذا حيث تعدد سؤاله والاقل منه ما اداهم (قوله ولو سلفا ما ارادهم) لاحتمال حذف حرف العطف في الاولى والظرفية او الاصل في الثانية دون العوضية ومثل ذلك درهم في

عن مثل هذا (ص) ودرهم المتعارف والاخرى وقبل غشه ونقصه ان وصل (ش) يعني انه اذا قال له عندي درهم فانه يلزمه درهم بما تعامل به الناس وعلى هذا فلو سمر به درهم من الفلوس كفى واما ما قاله ابن شاس من انه لا يقبل تنقصه به الفلوس فلهذا يمتنع على عرفهم وان لم يكن عرف فانه يلزمه الدرهم الشرعي فلو قرأ به درهم مغشوش أو بدرهم ناقص ووصل ذلك بكلامه فانه يقبل قوله في ذلك والفصل اضر وضمن عطاس أو انغما ونحو ذلك ان هو فلو فصله لغير ضرورية لم يقبل قوله واخذ بما اقر به والشرط يرجع الشرعي ولا متعارف حيث كان يعلق على المغشوش والناقص ومثل ذلك ما اذا جعلهما والضمر في عشر مراع لشيء المقرب اعم من الدرهم ويكفي قول المترافص ويقبل تفسيره في قدر النقص (ص) ودرهم مع درهم او تحته أو فوقه وعليه أو قبله أو بعده أو ودرهم أو ودرهم درهمان (ش) يعني انه اذا قال للفلان عندي درهم مع درهم او لفظا محاذ كمر المصنف فانه يلزمه درهمان وقد نص في الجواهر على أكثر هذه المسائل ولم يمتنع فيها اخلافا على قوله درهم على درهم بخفي قوله آخر يلزم درهم ودرهم درهمين في جميعه والظاهر انه الشارح أي ما يجبر العرف بخلافه ولانه فهم الدرهم بل والمذاتير والعروض (ص) وسقط في لا بل ديناران (ش) يعني انه اذا قال له على درهم بل ديناران فان الدرهم يسقطه ويلزمه الدراهران وكذلك يسقط الدرهم اذا قال له على درهم بل دينار واحد وكذلك يسقط الدرهم اذا قال له على درهم لابل درهمان فيلزمه الدرهمان أي وسقط ما قبل بل لاني لا بل لربياتها وبعبارة أخرى لا قبل ان وصله كما يدل عليه قوله وقبل غشه ونقصه ان وصل واذا اضر به لسوا فالظاهر لزوم ما قبل بل وما بعدها لان بل حيفه إذ كانوا واقفا لان الاضراب هنا تعذر فلم يتبق الا مجرد العطف (ص) ودرهم درهم أو بدرهم درهم وحلف ما ارادهما (ش) يعني انه اذا قال للفلان عندي درهم درهم فاكذبا عاده لفظ الدرهم أو قال له عندي درهم درهم فانه يلزمه درهم واحد ويحلف المقر ما ارادهما ان قوله ودرهم درهم بالاضافة اليانية أي ودرهم هو درهم واما ما يقع فلا يترجم لان الثاني تنكيد الاول وانما المتوهم الاضافة لان المضاف غير المضاف اليه والباقي او بدرهم سببية أي هل على درهم بسبب درهم أي عاملته بدرهم فترجم درهم (ص) كأنه ادعى ذكر ما في آخر جملة (ش) يعني انه اذا شهد على نفسه في وثيقة ان الفلان عليه مائة ولم يذكريه ما أشهد في وثيقة أخرى بمائة وهما متساويان قد رافوا فانه يلزمه مائة واحدة والثانية تأكيلا لا وى ويحلف المقر على ذلك ان ادعاهما المقر له اما ان اختفاهما اذ رافقه فانه يلزمه المائتان معا فلو كأنه ادعى الخ مشبهة في لزوم مائة واحدة والخلف على الاخرى وقيل يلزمه المائتان وهو المذهب

درهم لاحتمال ان في طريقة لاسببية (قوله بالاضافة اليانية) لا يظهر كونه اضافة لاسببية ولا لاسبان لاتحاد اللفظين لاعي مذهب البصريين لانه لا يضاف اسم لما له ولا على مذهب الكوفيين لانه يشترط اختلاف اللفظ (قوله وهو المذهب) أي ان المذهب انه يلزمه المائتان اذا كتبنا الذكرين أو اضر بكتابتهم جميع الاشهاد فيهما

(قوله وأما الأقران الجرد الخ) أي شهد اشهاد الجرد ابن الكتب كالأشهاد المقر على نفسه قوماً شهدوا خبر فيه الخلاف جازي وقصة كلام بعض ترجيح قول أصبغ وبني صورتان إذا كتب المقر كل مائة وثيقة ولم يشهد له ما ولا شهد به ما عليه بل على خطه هل يكون معتزلة الأشهاد على الأقران من غير كتب ولا أثر فبازمة فيأخذ كرواحدة ويحذف على غيره أم لا والاول هو معةضى ما ذكره ابن غازي فانه ما في أثره بكتب ولم يشهد (قوله ان حل على الاذ كال) أي شهد على نفسه في وثيقة ان قلان عليه مائة ثم شهد في وثيقة أخرى بمائتين وقوله ورد على الذي قبله أي من أن المذهب لزوم ثلثائة وقوله وان حل على الأقران الجرد عن كتب كان ماضياً الخ والاصل ان الأقوال ثلاثة فبما إذا أقر في موطن بمائة أو شهد وفي موطن بمائتين أي وأشهد الاول يلزمه ثلثائة مطلقاً والثاني عن أصبغ ان كان الأقران بالقل أو لا صدق المطالب ان الأقل دخل في الأقل كثر وأما ان كان الأقران بالأكثر أو لا فانه ما ملان ١١٣ والثالث ان المقر يحذف ما ذك الامال واحد ولا يلزمه الا المائتان مطلقاً

قال بهرام واقصر المستصفى على قول أصبغ فإذا عانت ذلك فظاهر عبارة شرحنا ان الثاني في كلام ابن الحاجب هو قول أصبغ الثاني بالتفصيل لانه الذي مضى عليه المصنف عن مقدار كلامه في الشرح الكبير ان المنكر أن له الاكثر مطلقاً مضى عليه بحسبى نت وانه تقرير الشارح وظاهر كلام المصنف وهو المقتضى وما قرره أنكره ابن عرفة قال لا أعره الا لابن الحاجب يعني ثبوت أكثر الأقرانين مطلقاً وهو القول الثاني في قول ابن الحاجب ومائة ومائتين في موطنين فثالثها ان كان الأكثر أو لازمه ثلثائة (قوله بالاستحسان) أي باعتبار دليته وعدمها واعتبار عصره وبسره (قوله والاقول في قولين)

لانه خلاف بين ابن القاسم وأصبغ ان الاذ كالأموال وأما الأقران الجرد فعند ابن القاسم أموال وعند أصبغ مال واحد (ص) ومائة ومائتين الأكثر (ش) ان حل على الاذ كالركا وظاهره وود عليه ما ورد على ما قبله وان حل على الأقران الجرد كان ماضياً على القول الثاني في قول ابن الحاجب وقد انكر ابن عرفة ثبوت نفاق المذهب لكن لم يسل لأن عرفة انكار المذكو انظر الشرح الكبير (ص) وسيل المائة وقرب المائة أو نحوها الثلثان فأكثراً بالاستحسان (ش) يعني أنه اذا قاله على جل المائة أو قرب المائة أو نحو المائة فانه يلزمه ثلثائة بخلاف و يلزمه أيضاً زيادة على الثلثين بزيادة الحكم بآية حده فالاتحاد انما هو في الأكثر وقبل يقتصر على الثلثين ابن رشد وهذا الخلاف انما يحتاج اليه في المبت الذي يهدو الله عن مراده وأما المقر الحاضر فيستل عن نفسه عما اراد ويصدق في جميع ذلك مع عبته ان نازعه في ذلك المقر له وادعى أكثر ما قرره وحقق الدهوى في ذلك والاقول في قولين في إيجاب اليمين عليه انتهى وما قاله لظاهر انفسه المقر باكثر من النصف وأما انفسه بالنصف أو دونه فلا يقبل تفسيره وأعلم كأشارته ح (ص) وحل يلزمه في عشرة عشر وعشرون أو مائة قولان (ش) الصواب كما قاله ابن عرفة ان المنقول انه اذا قال عندى عشرة في عشرة حل يلزمه عشرة أو مائة قولان والقول بانه يلزمه عشرون لا عرفة ونسبى القولين ان في تحتل السبيبة وتحتل ان تتعلق مع مجرودها مجزؤف أي مضروبة في عشرة وبعبارة ابن عرفة لو قال عشرة دراهم في عشرة فبازمة مائة وقال ابن عبد الحكم انما يلزمه القدر الاول ويسقط ما بعده ان حلف المقر انه لم يرد بذلك التضعيف وضرب الحساب قلت قول غير واحد من شيوخنا ان كان المقر عالماً بالحساب يلزمه قول صدقون اتفاقاً وهو المائة صواب ان كان المقر

قال بهرام واقصر المستصفى على قول أصبغ فإذا عانت ذلك فظاهر عبارة شرحنا ان الثاني في كلام ابن الحاجب هو قول أصبغ الثاني بالتفصيل لانه الذي مضى عليه المصنف عن مقدار كلامه في الشرح الكبير ان المنكر أن له الاكثر مطلقاً مضى عليه بحسبى نت وانه تقرير الشارح وظاهر كلام المصنف وهو المقتضى وما قرره أنكره ابن عرفة قال لا أعره الا لابن الحاجب يعني ثبوت أكثر الأقرانين مطلقاً وهو القول الثاني في قول ابن الحاجب ومائة ومائتين في موطنين فثالثها ان كان الأكثر أو لازمه ثلثائة (قوله بالاستحسان) أي باعتبار دليته وعدمها واعتبار عصره وبسره (قوله والاقول في قولين)

أي بان يصدق الدعوى فيجوز على القولين في إيجاب عين التهمة (قوله في إيجاب اليمين عليه) أي كان اليمين على المبلغ لانه اختل هل توجه عين التهمة أم لا (قوله عشرة الخ) عشرة الاول يجوز فيه الرفع والحرفا رفع باعتبار القول المقدر أي في قوله كذا أو الجرد على تقدير مضاف أي في مسئلة عشرة ولا يجوز الجرد باعتبار دخول الجار عليه لانه داخل في الحقيقة على ذلك المقدر (قوله وصلى القولين الخ) اعلم ان القائل يلزم العشرة بوجوب عليه اليمين والقائل يلزم مائة لا بوجوبها (قوله صواب ان كان الخ) ولذلك قال بعض الشراح وحمل القولين اذ لم يكن المقر والمقر له عالين الحساب بان حكمنا بينهما لانه أو أحدهما وأما لو علم عليه ان يلزمه المائة اتفاقاً بحيث جرى بينهما فما اذا كانا من غير أهل أو كان المقر وحده من غير أهل بان المتعارف عند عوام مصر أن عشرة في عشرة بعشرين لا بآل وأما ان كان المقر وحده من أهل فالقولان قبل مائة نظراً لعله بالحساب وقبل عشرة على ما لا يعرفه أو بعشرين على ما لم يصنفه الا ابن الحاجب لان العالم انما يخاطب العاوى بما ينهم ويقبل قوله ويحذف ان نازعه المقر له الجاهل بالحساب وحقق عليه الدعوى والاقولان



(قوله صندوق) يضم الصادوقه فتح (قوله أو منديل) كذا في نسخة فيكون ١١٣ مخلوقا على قوله ثوب في الخ وكانه قال

وإذا قال عند منديل في صندوق

وفي شرح شب وأما لو قال ثوب

في منديل فيلزمه كل منهما انتهى

واظروا وجوبه (قوله لا دابة

في اصطبل) أي لأن قال له

عندي دابة في اصطبل فلا يلزم

الاصطبل اتفاقا (قوله أو أف

الخ) أي ولو علق إقراره على شرط

كذوله له على أف مثلا لأن استعمل

لم يلزم وإن وقع ما علق الإقرار

على وجوده (قوله وفي تعاضل

الناسطي الخ) لأنه قال عند

أن استعمله لا يلزم وقوله استعملت

قد يكذب فيه وقوله أن أعاد

اغوصم الكلام ووجه النظران

المقرم به يقع على ما في نفس الأمر

بل على قوله أن استعمل وقد وقع

الاعتاق عند كرمي له (قوله

ومطالبة الخ) أي وأما مطالبة

من يتبعه رب الحق بقوله في عند

فلان كذا فطلب السامع فلانا

من غير قول من رب الحق في

ذلك فانه بمنزلة عدم المطالبة كما

يفهم مما ذكره الزرقاني عن

التوضيح وظاهره ولو أجاز رب

الحق قوله بعدما حلف من عليه

الحق اه (قوله فشمادته مقبولة)

أي مع شاهد آخر أو مع الجين فيما

يتعلق بالمال (قوله فأنشأ

الإقرار المذكور) أي فأنشأ

قوله على ألف أن سمى فلان

العدل أي نظر الظاهر المصنف

ولو نظر لما قدره الشارح فلا يراد

سؤال (قوله حكم بما على مقتضى

الشرع) أي بالبينه أو بالشاهد واليمين

كذلك اه (ص) وثوب في صندوق زيت في صفي وفي لزوم طرده قولان (ش) يعني أن

الشخص إذا قال له عند ثوب في صندوق أو منديل أو قال له عند زيت في جرة فانه

يلزمه الثوب والزيت باختلاف ويقبل تفسيره في الثوب والزيت وأما الظرف وهو

الصندوق والجرة فهما يلزمه ذلك أو لا يلزمه فيه قولان أي في كل فرع قولان ومثل عثمان

إشاعة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الظرف يستعمل به في الثوب أو لا يراد به الثوب الثاني

على من قال يلزم الظرف فيه اتفاق لأن الخلاف موجود في المسئتين ثم في كلامه حذف

أي ولو قال ثوب في صندوق زيت في جرة ففي لزوم طرده قولان وإنما احتجنا إلى التقدير

بأنه لا يلزم الجواب بجملة أهمية يتعين فيها اتفاقا كما أشار به بعض (ص) لا دابة في اصطبل

(ش) يعني أنه إذا قال له عند دابة في اصطبل فانه يلزمه الدابة ولا يلزمه شيء من الاصطبل

باعتقاق لأنه لا يشترط وهو يقطع الهمزة لأنه ليس من الأصناف التي تبدأ بهمزة الوصل

(ص) وأنت إن استعمل أو أعاد لم يلزم (ش) يعني أنه إذا قال له على ألف أن استعمل ذلك

أو أعاد الشيء الثاني فقال المقر له استعملت ذلك أو أعادته فانه لا يلزم المقر شيء من ذلك

لأنه يقول ما فعلته بفعل ذلك أو يعبري كذا علوه وهو واضح وفي تعليل البساطي نظروا ولو

قال له على ألف أن حكم بها فلان لرجل صفة فيها كماله حكمكم بها عليه زمت به خلاف لو

قدمت شيئا زيدا فانه لا يلزم (ص) كان حلف في غير الدعوى (ش) يعني أنه إذا قال له على

ألف أن حلف على ما حلف عليه فانه لا يلزم المقر شيء إذا كان ذلك من غير دعوى بإجماع أهل

المذهب لأن المقر قول غلطت أنه لا يحلف بالبسطا وما لو قال ذلك بعد تقدم دعوى فانه

إذا حلف استحق ما حلف عليه والمرد بالدعوى المطالبة وإن لم تكن عنده حكم ومطالبة

الوكيل كما لا شبهة رب الحق ثم أنه يصح في أن تكون شرطية فهي مكروهة أي وقوله

له على ألف أن حلف ويصح أن تكون صددية أي وتختلف في قوله له على ألف أن حلف

(ص) أو شهد فلان غير العدل (ش) أي إذا قال قلت هل كذا إن شهد به فلان فانه لا يكون

إقرارا سواء كان عدلا أو غير عدل وأما العمل بشهادته فيعمل بها إن كان عدلا وإن

كان غير عدل فلو حذف قوله غير العدل لكان حسنا لأن كلامه يقتضي أنه إذا كان عدلا

فانه يكون إقرارا والألا لا يكون إقرارا وليس كذلك إن قيل إذا كان عدلا فشمادته

مقبولة سواء أتربى بذلك أم لا فانه كذا الإقرار المذكور فالجواب أنه إذا دل عليه لشهادته

فلا يحتاج فيه إلى اعتداله وقوله يقال ينبغي أن يكون له الاعتدال به يقول غلطت أنه لا يشهد

بعبارة غيره منسوب على الحال من مقدم معاملة أي فشمادته فلان حال كونه غير العدل

ولا يجوز حكمه كونه حال من فلان المذكور لأن هذا ليس من مقول المقر ولا رفعه على أنه

صفة فلان المقدران فلا يكتفي به عن العلم فهو معرفة وغيره تنكرة واتفاق المصنف

والموصوف في التعريف واجب بل يجوز رفعه على البدلية منه واستقر بقوله فشمادته

قال أن حكمهم فقلنا نعم اه فانه يلزمه ما حكم به فانه في التوضيح وظاهره كان عدلا

أو غير عدل وإن ذلك لازم بمجرد قوله حكمته وإن لم تكن بينة ولا يمين مع شاهد أو يمين

أن يكون عمل ذلك حيث حكم بما على مقتضى الشرع (ص) وهذه الشاة أو هذه الباقة

(قوله ولا يبين عليهم ما على قول ابن القاسم) ١١٤. مقابل ما قاله عيسى أي كما يفهم من بهرام وان كان وفق بينهما بعد ذلك (قوله

لزمته الشاة وحلف عليها (ش) يعني انه اذا قال له عندى هذه الشاة أو هذه الناقة فان الشاة تلتزمه ويحلف بتاعى الناقة والى ما يعود الفحص من قوله وحلف عليها أى يحلف ان الناقة ليست المقره به وقد زال الشك والافاضة في عينه فاقر فحلف فشكل ما قبلها لازم للمقر ومابعد ما عاقر لازم له ويحلف عليه وهذه أقول صحتون أو يقال أن أو يحلف الإيهام فلا شك حال حشد في الحلف على آت ولو عكس لزمته الناقة وحلف على الشاة فلو قال وكذا وكذا وكذا الزمه الاول وحلف على الثاني لكان أخضر واشتمل (ص) وعصته من قلات لا يل من آخره وللار وقضى للثاني بغيره (ش) يعني انه اذا قال قصبت الشيء القلاف من زيد ثم قال لا يل من جرو فو أى الشيء السلفا المقره للاول أى زيد لانه لما قره به أولا اتهم في اخراجه عنه ثانيا ويقضى للثاني وهو جرو بغيره يوم الغصب ان كان مقوما ومثله ان كان مثلا ولا يمين عليه ما على قول ابن القاسم قال عيسى الآن يدعيه الثاني انه العين على الاول فان حلفه فيكون للاول ويقضى للثاني بغيره وان تكلم الاول حلف الثاني وأخذ ولا شيء على المقر الاول ابن رشد وقول عيسى تفسيره قول ابن القاسم فان نكل الثاني أيضا فلا شيء لمن التقيه لانه ان نكل ان يكون فيه دعواه الشيء المقصوب والظاهر ان يشترط مع الاول لتساويهما في النكول والامتناع ومن لا كذلك وتغير بغيره يوم الغصب واعلم حديث علم والانيوم مقر (ص) لك أحد فو بين عين والافاضة عين المقر له أجودهما حلف وان قال لا أدري - الحاشي في العلم واشترط (ش) يعني ان من قال لنقص لك أحد - ذين الثوبين أو العبدتين مثلا فان المقر يومه تعيين ما قره به لان اقراره يحفل الإيهام والشك ولله دعوى زوال الشك وعلى كل حال له التعيين فان عينه أجودهما أخذ المقر وكذلك اذا عين له ادعاهما وصده المقر له في ذلك فان لم يصدق حلف المقر ودفعه فان نكل حلف المقر له في ما ادعاه من الاعلى وأخذ وان لم يمين المقر ما قره به بل لا لأدري أجمه ماله فان المقر له يمين أحدهما فان عين ادعاهما أخذ بغير عين الا التمسح حشدون عين اعلاهما حلف عليه لانه بينهما حشد وظاهر ان المقر له يمين بمذوق المقر لا أدري من غير عين منه انه لا يدري ان أجودهما المقر له وهو ما يقصده كلام ابن عرفة وابن شاس وان قال المقر له لا أدري أجمه ما متاهي والمثله بهما لمن كور المقر قال لا أدري أيضا حلفا على في العلم ويد المقر باليمين ويشترط حشد في ثاب بالنصف للاثالث والثلاثين لان المتبادر من الاشتراط التساوي والتصريح بتق العلم قصره عما علم التزاما ادعواهما عدم الدراية يلزم من ذلك الحلف على عدم العلم واعترض على الخوف بان ظاهره يشعل ما اذا أبى القر من التعيين مع انه انما هو فيما اذا قال لا أدري كما في ابن عرفة وابن الحاجب وهو ما شرحت عليه واما ان امتنع فخصص واما المقر اذا قال لا أدري وامتنع من التعيين فيكون له الادنى (ص) والاستغناء كما كفروا مع له الدار والبيت (ش) يعني ان الاستغناء في هذا الباب كنزهم من الاول التي يستغنى فيها كتاب المتن وباب الطلاق

عنه الخ) فإذا امتنع فبعض حتى  
يعين أي وأوعزت كمشة التفسير  
إذا امتنع منه (قوله فان نكل  
حلف المفسر على ما دأبوا من  
الاعلى وأخذته) وبني للمقر  
الادنى فان نكل فينبغي ان  
يشتر كائهما وظاهر هذا قوله  
لما إذا كانت الدعوى دعوى  
تحقيق أو اتهام وهو كذلك فان  
هذا الباب مبني على ان بين  
الهمة ترد كما يأتي فوه ان قال  
لا أدري ثم علم انه حيث قلنا وبني  
للمقر الأدنى هل ينفعه ان شاع  
المسالك يطوؤها ان كانت أمة  
ان أحب وبه المقره كالبايع  
والمقر كالشترى أو ساع وببعض  
المزعمها موضع قضية الأعلى  
انظر شب والظاهر الأول (قوله  
وان من اعلاما حلف عليه)  
فان نكل لم يأخذ شياً (قوله إذ  
دعواهما على عدم الدراية)  
لا ينبغي ان هذا الفاعل هو المرفق  
قول المفسر لا أدري وأما قول  
المتر لا أدري فهو من المصنف  
انما لم يمتنع بشيء قوله حلف  
على نفي العلم (قوله مع انه الخ)  
ويجب بان قوله حلف على نفي  
العلم يقيدان معنى قوله والأي  
بان قال لا أدري وقوله حلفا  
واشتر كذلكه إذ حلف أحدهما  
فقط على مقتضى ابن عرفة  
والشراح انه الراجح (قوله  
الاستفناء هذا الخ) أي في قصد

الاستئناس، والذائق به والاتصال الالهامى ضرورى كماله او عطاس او تنأوب وان لا يستغرق  
 أو باسأوى ولكن فى غير هذا الباب يمكن ان يتفق به وان يمر بمرحلة الى ان وهما الايدان يسمع نفسه لانه خلق مخلوق

(قوله قصر بالعين) أي التعيين (قوله وبغير الجنس) معطوف على معنى ما تقدم أي صريح بغير الأدوات المعلومة وبغير الجنس وإليه  
 للملابسة أي وضع الاستثناء لميلها بغير الجنس (قوله وسقطت قيمته) أي العبد يوم الاستثناء بيان ذلك أن يقال إذ سقطت  
 العبد ويقوم على الصفة التي يذكرها فإن ادعى جهله فحينئذ ينفي أن تسقط قيمة عبيد من أعلى العبد لأن المقر انما يؤخذ بالحق  
 وهذا في فرض المصنف وفي عكسه تعتبر قيمة عبيد من أدنى العبد وقوله وسقطت ١١٢ قيمة هذا في المقوم فإن كان المستثنى

منه بلاطة فحينئذ قال له في  
 ألف الا عشرة أفعز من الفصح  
 مثلاً فيقال بم تباع العشرة فإن  
 قبل بعشرة فإنها أسقطت من  
 الألف (قوله وإن أبرأ فلا نعامله  
 قبله) وإن أبرأ نعامله عليه فإنه  
 بغيراً من الدين لأن الأمانة إلا  
 أن لا يكون عنده دين فغيراً من  
 الأمانة كما قاله هـ من وابن رشد  
 وعند هـ هـ من أن عليه يثمل  
 الأمانة والدين وأما لفظ عندي  
 فذكر المازني أنه أهمل الدين  
 والأمانات ونسبها برأيه  
 اختصاصاً بالأمانة وحينئذ  
 فسكت المصنف عن عليه وقد  
 يحتمل أن مريض القولين عنده  
 ويحتمل أن مريضه كقبل ويحتمل  
 أنهما عنده كعم (قوله برئ مطلقاً)  
 ظاهر المصنف برأيه ولو لم  
 الاسترخاء أيضاً وهو كذلك على  
 أحد قولين حكاهما القرطبي  
 على مسلم والآخر لا تسقط عنه  
 مطالبة الله وغايره أيضاً شموله  
 غير امتنع العتبات كادر وهو  
 كذلك يعني سقوط طلبه بقيتها

وإلى التذرع مما أشبه ذلك يصح بشرط الاتصال بالأعراض كحال وشعره وبشرط عدم  
 الاستعراق كما كان على عبدة الأنسية فيلزمه واحد وكما يصح الاستثناء بدو أنه يصح بالعين  
 فإذا أحال هذه الدار فلان وفي هذا البيت فإن ذلك صحيح أو التلخيص والقص فإن تعددت  
 بيوتها ولم يعين البيت فإنه يعين ويجري نفسه ما جرى في قوله ولت أحد فوين وكذا يصح  
 الاستثناء إذا أتى بالدار القلانية الأربعة أو الأربعة عشر أرها وما أشبه ذلك (ص) وبغير  
 الجنس كالف العبد وسقطت قيمته (ش) يعني أن الاستثناء من غير الجنس صحيح فإذا أحال  
 له على أنفس درهم العبد أو الألف وما أشبه ذلك فإن ذلك يكون إقراراً بصحة ما كان المعنى  
 له على ألف درهم الألف عبيد أو الألف فوب وسقطت قيمة ما ذكر من الشيء المقر به بشرط  
 أن لا تستغرقه القيمة فإن استغرقت القيمة المقر به بطل الاستثناء والإقرار صحيح وكذلك  
 إذا أحال له عندي عبد الألف بطرح قيمة الثوب من قيمة العبد وكذلك في عندي ألف درهم  
 الا عشرة فإنها يطرع بل يستثنى من المستثنى منه بصرهما (ص) وإن أبرأ فلا نعامله  
 قبله أو من كل حق أبرأ برئ مطلقاً ومن القذف والسرقة (ش) يعني أن من أبرأ شخصاً  
 معناه عماله قبله برأه مطلقاً فإن قال أبرأت ذمة فلان عمالي قبله أو قال أبرأت من كل حق  
 أو قال أبرأت فقط وأطلق فإنه يرأى من كل حق في الذمة أو تمت البدن الأمانات معلومة  
 أو مجهولة ويرأى أيضاً من المطالبة من حد القذف ما لم يبلغ الأمام والأفلا يجوز له البراءة  
 إلا أن يراد بالقذف أن يستمر في نفسه فله ذلك بعد البلوغ ويرأى أيضاً من المطالبة بالبدن  
 المسروق وأما حد السرقة فهو حق الله فلا يجوز لأحد أن يستطه مطلقاً نقوله وإن أبرأ  
 فلا نأى شخصاً معناه كما قاله الشارح فإن كان مجهولاً فلا كونه أبرأت شخصاً أو بعبارة  
 في قبله وأما لو قال أبرأت كل رجل فهو معين لأن الاستعراق معين وظاهر قوله مطلقاً ولو  
 في غير ما يتعلق بالضرورة وقد قاله السامعي وإنما في بقوله ومن القذف الخ لرفع نوعهم  
 أن البراءة لا تكون إلا في محض حق لا دعي لأنه أعم أبرأ عما له من حق الله (تتمه) هـ  
 لا يجوز ولا يرضى أن يبرئ من المجهور بالبراءة العامة وإنما يبرئ من العتبات وكذلك  
 المجهور بقرب رشده لا يبرئ إلا من العتبات ولا تنفعه المبارأة العامة حتى يطول رشده  
 كسنة أشهر فأكرو من هذا لا يبرئ القاضي الناظر في الإحساس المبارأة العامة وإنما

أو برئ بعد عنها (قوله فهو معين) يقع الياء أي أن كل رجل معين أي أن كل فرد تعاقبه البراءة فلا إجماع نسيه كقول  
 أبرأت رجلاً لم يقل زيدو بكر وغيرهما قوله لأن الاستعراق معين بكسر الهمزة (قوله لأنه أعم أبرأ الخ) معناه يمحذوف أي وإما  
 صح الإبراء عما كان منه حق الله كالقذف والسرقة لأن الإبراء انما يتعلق بحق لا دعي فقط لا بحق المولى تعالى (قوله لأنه أعم  
 أبرأ) أي أبرأ الشخص القاذف عماله لا من حق الله فإذا دانه من حق الله (قوله لا يجوز لوصي أن يبرئ من المجهور) أي يبرئ  
 الناس من حق المجهور البراءة العامة أي كان يصح من عليه الحق للمجهور بالمساحة العامة وإنما يبرئ من المعين وكذا المجهور  
 أعم من كان مجهوراً وصار رشده لا يبرئ وليه براءة طامة الأبعد طول من رشده (قوله لا يبرئ القاضي الناظر في الإحساس) لأن  
 القاضي هو الذي له النظر في شأن الإحساس بالأمانة

(قوله من المعينات) أي ماعد البراءة العامة كان يبرئ من دواهم معلوم قدرها ولو كانت تقبلها الذمة لم يزدنا المعينات  
 ما لا تدخل في الذمة وكذا يقال فيما بعد (قوله فلا تقبل دعواه) حاصل كلامنا نحن أن كلام المصنف فيما إذا تقدم المدعى به  
 لقوله فلا تقبل دعواه عليه (قوله فلا تقبل دعواه) اعلم أن كلام المصنف شامل لما إذا علم تقدم البراءة على البراءة وأوجهل  
 هل هو مقدم عليها أم لا ولم يحق الطالب في حالة الجهل أنه بعد البراءة وقبلها وكذا أن حقق الطالب في حالة الجهل أنه بعد  
 البراءة ولم يكن بينهما خلطة فإن كانت ١١٦ بينهما خلطة فأنما توجه الدعوى وتقبل وتوجه العين على المطالب على العقد

ولا يبرئ عليه في الثالثة لعدم  
 توجهها في دعوى التحقيق حيث  
 لا خلطة على المذهب ويحلف في  
 الثانية لأن توجهها في دعوى  
 الإسم قوي فلا يبرئ فيه  
 خلطة على العقد ولا يبرئ عليه  
 في الأولى اتفاقا (قوله لا يبرئ) أو  
 جهلا) أي كنت أعلم المادة  
 الغائبة فتسبها ثم أبرأ  
 ناسبا لها أو كنت جاهلا فأبرأتك  
 فأخبرت بها جاعا فراجع ما سلك فلا  
 وجوع عليه (قوله أنه أراد  
 الخ) أي قال المبرئ أنا قصدت  
 البراءة من غير ذلك الذي ادعى به  
 وقوله وكذلك لوجهل التاخير  
 أي بان كتب لغيره قبل السبعين  
 بالسبعين والباقى بالتسعين  
 والسبعين أو سطر على التاريخ  
 مدادا أو قطب مع فصل الجهل  
 وقوله أو كان شراعه مؤرخ أي لم  
 يكتب فيه تاريخ فظهر الفرق  
 بين قوة أوجهل التاريخ وبين  
 قوله أو غير مؤرخ فظهر أن  
 الصور ثلاث (قوله وأما العين برئ هذه الدعوى) أي بأن يقول والله أن هذا المدعى به دخل في البراءة ثم أن الذي ذكره  
 الشارح مختاف لما ذكره عجم فأنكر أن كلام المصنف شامل لما إذا علم تقدم المبرأ منه على البراءة أو جهل هل هو مقدم عليها  
 أم لا ولم يحق الطالب في حالة الجهل أنه بعد البراءة وقبلها وكذا أن حقق الطالب في حالة الجهل أنه بعد البراءة ولم يكن بينهما  
 خلطة فإن كان بينهما خلطة فأنما توجه الدعوى وتقبل وتوجه العين على المطالب على العقد (باب الاستحقاق) هـ  
 (قوله واتبعه لا أقرار) أي واتبعه لا أقرار (قوله وان خالفه) في بعض الصور مفاده أن خالفه في بعض الصور وان خالفه في بعض الصور وان خالفه  
 وليس كذلك لأن الحقيقة مختصة بالاحسن أن يقول لو اختلفت في مطلق الأقرار في ذلك والاولى أن يقول أنه يشارك في مطلق  
 الاعتراف وان اختلف المتعلق (قوله يشعل ادعاءه للاجنبى) أي كقوله هذا أو نولان أي يشعل ادعاء الشخص للاجنبى وقوله والجد  
 والام أي ادعاء الجد للام أي ادعاء الجد لابن أبي والام هذا وليس والاولى أن يقول له ادعاء الابن أي ادعاء الابن أن هذا أبيه

ولا يبرئ من المعينات وأبرأه هو ما جحد من القضاة (ص) فلا تقبل دعواه وإن بعدت  
 بيعة أنه بعدد (ش) القاضية بغيره أي وإذا برئ من عليه الحق ببيعة من المبيع  
 المتقدمة ثم قام صاحب الحق وادعى على من أبرأ بحق فلا تقبل دعواه عليه بنسبته أو  
 جهل وأنه أراد به من تعلقات الأبرأ ولو أقر في كسحق وهو المراد بالصلح الآن في بيعة  
 تنبذ له أن المذكور المذكور رأى الحق المكتتب الحق بعد البراءة أي مصاد والتعامل بها  
 فيه بعد البراءة فحينئذ يعمل به وكذلك لوجهل التاخير أو كان غير مؤرخ فلا تقبل دعواه  
 به لا البيعة أنه بعدد الأبرأ به عبارة فلا تقبل دعواه أي قبول لا يلزم المبرئ الحق بمجرد  
 وأما العين برئ هذه الدعوى فنص ابن رشد على توجيهها أن لكل لزمه لأنه بمنزلة الأقرار هذا  
 إذا اتفقا على أنه قبيل البراءة واختلعا على دخل فيها لم لا وأما الذي أنه بعدد هو قال  
 المبرئ قبلها لم يقبل قوله لا البيعة أنه بعدد كقوله الشارح انظر المواق (ص) وأن أبرأ  
 عما مبه برئ من الأمانة لا الدين (ش) يعني أن من أبرأ شخصا معاملة معه أو ماله  
 بمعه فانه يبرأ من الأمانات فقط كالودائع والقراض والابضاع وما أشبه ذلك ولا يبرأ من  
 الدين لأنه لا يقال في عرف الضابط لما يتعلق بالتمسقه ولا عند بل عليه لأن معه  
 وعنده تقتضي الأمانة ولفظة عليه تقتضي الذمة وكلام المؤلف محمول على ما إذا كان  
 العرف كذلك فإن كان العرف جريا هذا اللفظ في الأمانة والدين برئ منهما وانظر إذا  
 لم يكن عرف واحد من الأصين فهل يبرأ من الأمانة فقط وهو الظاهر أم لا وظاهر كلام  
 المؤلف أنه لا يبرأ من الدين وإن لم يكن معه أمانة وله عليه دين ولكن قال الشارح على  
 سبيل البحث أنه يبرأ من الدين في هذه الحالة

• (باب ذكر فيه الاستحقاق) •

وهو الأقرار بالنسب واتبعه لا أقرار بالمال لشمه به وإن خالفه في بعض الصور ولم يبرره  
 المؤلف وعرفه ابن خزيمة وقوله هو ادعاء المدعى أنه أب لابنه فعرضه قوله هذا أي وهذا  
 أو قولان فقوله ادعاء المدعى جنس يشمل ادعاءه للاجنبى والجد والام وقوله أنه أب أخرج

الصور ثلاث (قوله وأما العين برئ هذه الدعوى) أي بأن يقول والله أن هذا المدعى به دخل في البراءة ثم أن الذي ذكره  
 الشارح مختاف لما ذكره عجم فأنكر أن كلام المصنف شامل لما إذا علم تقدم المبرأ منه على البراءة أو جهل هل هو مقدم عليها  
 أم لا ولم يحق الطالب في حالة الجهل أنه بعد البراءة وقبلها وكذا أن حقق الطالب في حالة الجهل أنه بعد البراءة ولم يكن بينهما  
 خلطة فإن كان بينهما خلطة فأنما توجه الدعوى وتقبل وتوجه العين على المطالب على العقد (باب الاستحقاق) هـ  
 (قوله واتبعه لا أقرار) أي واتبعه لا أقرار (قوله وان خالفه) في بعض الصور مفاده أن خالفه في بعض الصور وان خالفه  
 وليس كذلك لأن الحقيقة مختصة بالاحسن أن يقول لو اختلفت في مطلق الأقرار في ذلك والاولى أن يقول أنه يشارك في مطلق  
 الاعتراف وان اختلف المتعلق (قوله يشعل ادعاءه للاجنبى) أي كقوله هذا أو نولان أي يشعل ادعاء الشخص للاجنبى وقوله والجد  
 والام أي ادعاء الجد للام أي ادعاء الجد لابن أبي والام هذا وليس والاولى أن يقول له ادعاء الابن أي ادعاء الابن أن هذا أبيه

(قوله من ذلك خاص) أي الاستطاق خاص (قوله لأن ذلك) أي الاستطاق الخ ظاهر هذا ان القائل هذا أو فلان فانه في معروف القسب وكذا قوله هذا أي (أقول) وليس هذا بظاهر بل المناسب أن يجعل هذا في مجهول النسب أيضا كما هو الموضوع ويخرج من التعريف لأن الاستطاق الشرعي هو ادعاء الاب أنه أب لنفسه فيخرج ادعاء ١١٧ غيره من ذكروا الحاصل ان قوله ادعاء

المسمى بنفسه مثل جسيم من ذكر وقوله انه أب لغيره يخرج جسيم من ذكر ويقرر من في مجهول فاذا علمت ذلك فالاولي أن يقول لانه ليس باستطاق (قوله ولا الجدل في المجهول) أي خلافا لذهب لان الرجل انما يصدق في الحاف ولقد قرأه لاني الحاف يقرش غيره وهذا يعلم أن كون الجدل باستطاق اذا قال هذا ابن ولدي وأما ان قال أبو هذا ابني أو ولد هذا ابني فانه يصدق وانما كان الاب يستحق دون الأم لان الولد يثبت لايه دون أمه (قوله مجهول النسب) ولو كذب المستطاق أو أمه (قوله والقاعدة أغلبية) قد يقال المحصور فيه عبارة عن الاخيرين وكل منهما يقال انه مؤخر عن المحصور وهو الاستطاق وكأنه قال الاستطاق محصور وفي وقوعه من الاب هل مجهول النسب (قوله لصغير) أي لاستطافه أصغر منه أو ما به (قوله فمقتضى اختصار البراءة الخ) هو الظاهر لان الشارع مششوف (قوله يعني ان من احتج الخ)

به من ذلك خاص بالاب وقوله فيخرج الخ لانه ليس ادعاء لان الادعاء انما يكون فيما بهات الدعوى نسب وأشار المؤلف بقوله (ص) انما يستحق الاب مجهول النسب (ش) انما ان الاستطاق من خصائص الاب فغيره لا يصح استطافه كالأم انما قالوا الجدل في المجهول ولا غيرهما من الأقارب وأما ما في آخر الفصل اذا قرع فلان بنات ثبت النسب فهو اقرار لاستطاق واذا استطلق الاب فانه يستحق مجهول النسب تشوف الشارع للوقوع النسب ولو لان الشارع خصه بالاب لكان استطاق الأم أولى لانها اشتركت مع الاب في ما اولد وراحت عليه الجلب والراضع واشترط في مجهول النسب من معلومه أي الثابت النسب ويحد من استطافه هذا القسذف ومقطوعه كونه الزنا أي الثابت انه ولد ولذا لان الشارع قطع نسبته عن الزاني ويستثنى من قوله مجهول النسب اللقيط فانه لا يصح استطافه الابنية أو بوجه كما يأتي في باب اللقيط فالصبر منصب على الاب ومجهول النسب وهذا من غير الغالب لان الغالب ان المحصور فيه يتعاضب تأخيرهم والقاعدة أغلبية أي لا يستحق الا الاب ولا يكون استطاق من الاب اللمجهول النسب (ص) ان لم يكن كذبه العقل لصغره او العادة (ش) يعني ان شرط صحة الاستطاق أن لا يكذبه العقل والعادة فتان كذبه العقل أو العادة فانه لا يصح استطافه مثال الاول أن يستطاف الصغير الكبير أو لم يلم يمتع منه كاح ولا تسرأ به احب فرض العلم بذلك ومثال الثاني أن يستطاق من ولد له بعد بعده يعلم انه لم يدخله وأما ان شك هل دخل أم لا فمقتضى اختصار البراءة انه يصح استطافه ومقتضى كلام ابن يونس انه لا يصح استطافه ودخول المرأة بالزوج والشك في دخوله يجري فيه ما جرى في الرجل كذا ينبغي وأما تكذيب الشارع فقد خرج بقوله مجهول النسب (ص) ولم يكن رقالم كذبه (ش) يعني ان شرط صحة الاستطاق أن لا يكون المستطاق يفتق الحاف فالحان يكذب المستطاق بكسر هاء اما ان كان رقالم يكذبه فانه لا يصح استطافه لانه يتم على اخراج الرقة من الرق (ص) أم مولى (ش) يعني ان من أعتق شخصا وحاز ولا ثم استطافه شخص به ذلك وقال هذا ولدى وكذبه الحاف لانه لم يصدق في ذلك ومنطوق كلام المؤلف يشمل موردين ما اذا صدقه الحاف لرقه أو لا ثم ما اذا لم يكن لاحد عليه رق او لا وهذه المسئلة متروكة فيها اذا لم يكن المستطاق بكسر الحاء اذ لا يصح في قوله أو باع (ص) لكنه يلحق به (ش) يصح جوعه للمقهوم أي فان كان رقالم كذبه أو مولى فلا يلحق به ولو قال اما لا كذبه يلحق

سئل للمقهوم (قوله وهذه المسئلة الخ) يعني ان قوله أو باع الخ عماد حل تحت المباحة في قوله انما يستحق الاب مجهول النسب فكيف يصح هذا (قوله يصح رجوعه الخ) ويصح رجوعه لمنطوق أي اذا كان المستطاق بالقرع رق أو مولى لم يصدق المستطاق بكسر هاء فانه يلحق بنسبه فقط ويقرر على وقعه كونه عتق مالى له رق أو لا فانه ورأى بغيره بنسبه ويقرر مولى أو رقالم مالك في صورتين الاولى اذا صدق مالك أو عتقه المستطاق أو كسب ولم يتقدم المستطاق عليه وعلى أمه رق فانيما اذا كذبه وتقدم له مالك الصورة الثالثة يلحق بنسبه ويطلب مال له من ذلك أو لا اذا صدق المستطاق وتقدم له عليه أو على أمه مالك الرابعة لا يلحق بنسبه ولا يطلب حق السيد أو المعتق فيها اذا كذب المستطاق بالكسر ولم يتقدم له عليه ولا على أمه مالك

(قوله أي إذا علم تقدم ملك المستحق له أي أمه) أي أو عليه (قوله وكأني قال ولا يلحقه) أي إذا كان رد المالك بغيره أو موافق له  
 مراد لا يلحق به طوعاً أو نهيًا على المشهور لكن يلحق به كذلك عند أشبه أي بشرط تقدم الملك عليه أو على إمامه والمراد به حقوقاً  
 فائداً بدون ذلك الشرط (قوله وهذا أولى من جده على ضعف) وإن كان يشكر مع قوله الآتي وإن اشترى مستطعة والمالك  
 لنفسه متى تشككنا على الاستحقاق وهذا على العتق ولم يكتف بها هنا وإن كان مستثنى من ذلك وأما قوله كذا اشترى  
 شهادته (قوله وإن أمته الخ) فإن قلت مقتضى المباحة في قوله وإن أمته مشترية إن في المدونة الأخيرة العتق وعدمه مع  
 أن الذي فيها العتق فقط فكيف نسب لهذا ذلك فالجواب أن عدم العتق لما كان يستند منهم بالمرئى الأول فيغيبها  
 (قوله وليس معارضاً لقوله الخ) أي القوم ١١٨ قوله ولم يكن الخ (قوله لأنهم أوقعوا في المدونة) على أنه قوله فرق أي التمايز

نسبه به فقط أي إذا علم تقدم ملك المستحق له على إمامه أو الأهل بطريق نسبه به أيضاً وإما أن  
 صدقه سيده فإن علم تقدم الملك له سقط ما يصدق وصار بالأهل أن يعلم تقدم الملك له  
 خلق نسبه به فقط روي في الأصل أنه استدل بالمدونة في مقابلة فكون ما شاعني قول  
 أشبه ويكون مصدر بالمشمور حتى مقابلة وكأني قال ولا يلحق به على المشهور لكنه  
 يلحق به على قول ويحتمل أنه مستأنف أي لكن حكم هذا الذي كذب الخ لانه لم يرقه موقوفه به  
 إذا اشترى بعد ذلك ويكون راجعاً لقوله ولم يكن رد المالك بغيره لا لقوله أو موافق وهذا أولى  
 من جده على ضعف (ص) وفيها أيضاً يصدق وإن اعتقه مشترية إن لم يستدل على كذبه  
 (ش) يعني أن من يبيع عبداً وله عند نفسه عتقه المشتري ثم استطاعه البائع فانه يلحق به  
 ويصدق أن لم يستدل على كذبه بخلافه ويرد الفتن المشتري والولد للمشتري وليس  
 معارضاً لقوله ولم يكن رد المالك بغيره أو موافق لأن هذه مسألة أخرى غير السابقة وروى أبو  
 الحسن بينهما لأن ما عارض في المدونة بأنه في الأولى لم يعلل أم الولد الذي استطاعه فليس معه  
 قرينة تصدق بخلاف هذه وعلى هذا فقوله وفيها أيضاً الخ معناه وفيها مسألة أخرى  
 تشابه الأولى وقتلها أو وليست عينها يصدق فيها ولا يقال وفيها أيضاً قول آخر أنه يصدق  
 لأنها تصير معارضة للأولى وقد علمت أنه لا معارضة فردت على الشارح هنا وفي  
 قوله لكنه يلحق به فاسد وكان الأولى للموافق أن يسقط قولها أيضاً لأنه لا يقال إلا بين  
 مقابلين في الحكم فلا يقال جائز بدو قديمه وإيضاً والحكم هنا عتاقه فرق أي الحسن

للقسوق أو قومه في المدونة  
 الظاهر أن الفرق يحتاج ولو  
 فرض أن أحدهما لم يقع في  
 المدونة بل وقعت في كتاب أهل  
 المذهب (قوله لم يعلل أم الولد)  
 أي ولم يعلل الأم وقوله بخلاف  
 هذا أي تقدم ملك الأم وله عنده  
 كما أفاد ذلك بعض المشيوخ  
 وبعض الشراح حيث قال لا  
 هذا محمول على ما إذا تقدم  
 للمستحق بالكمس مطلقاً على  
 المستحق بالبيع أو على إمامه  
 قرينة صدقه وما قبله محمول على  
 ما إذا لم يتقدم له عليه ولا على إمامه  
 ملك (قوله فردت) أي القائل  
 وفيها قول آخر وحاصل كلام  
 الشارح أن قول المصنف وفيها

أيضا يصدق أي من حيث طرق النسب فلا ينافي أن عتقه ماض ولا يفتقر بدليل قول الشارح والولد للمشتري  
 وإن كان خلاف التباين من لفظ تصدق وقوله وفي فرق أي الحسن تقار حاصل ذلك أنه لم يحصل المعارضة على الوجه الذي جعل  
 عامساً راجحاً لأن حاصل كلام شارحنا أن المصنف قد أفاد فيما تقدم حيث قال ولم يكن رد المالك بغيره الخ أنه إذا كان قالاً أو موافقاً  
 للمالك بغيره استحقاق وهذا قد أفاد أنه يصح استحقاقه فقط به وحاصل الجواب أن فرق بين المثلين فما تقدم يحصل على  
 بما إذا لم يتقدم للمستحق ملك على الولد وعلى إمامه فلا ذلك كان عند التاكذيب لا يصح الاستحقاق رأساً ولا يصح نسبه بالمستحق  
 وهو ما عول على ما إذا تقدم للمستحق ملك على الولد أو على إمامه وهذا الاعتراض على أبي الحسن لم يفهم المعارضة على ذلك الوجه  
 بل فهم أن حاصل ما تقدم في قوله يلحق به أنه إذا وقع تكذيب للمستحق فانه يلحق به إذا تقدم له ملك علمه أو على إمامه يستقر  
 رداً أو موافقاً للمالك بغيره فيجب عليه ما كان له يصدق المستحق وإن أحدث فيه المشتري متفقاً أو يسيراً وشيخوها  
 فيمنع فله ويرجع للمستحق لحمل قوله يصدق على ظاهره وسينفذ فيصير التعديل بقول المصنف روي أن قول آخر معارض لما  
 تقدم فإذا علمت ذلك تعلم أنه لا يحسن قول الشارح وفي فرق أي الحسن مبيح على أن المعارضين في قوله هنا  
 وبين مفهوم قوله ولم يكن رد المالك بغيره الخ لا يشيخ به حقوق نسب قاله في هذا الاعتراض جميعاً لا بد عليه شيء الخ مذهب  
 إليه الشارح من أن المعارضة إنما هي على الوجه الذي أشار إليه أولاً ولا على الوجه الذي أشار إليه في قوله وفي فرق الخ

(قوله كبر) بكسر الهمزة في السن وفي المعاني كالجنم بالضم نحو كبر مقتنا (قوله ولو عبدا وكافرا) هذا هو المذهب وان كان لاجله (قوله وهذا تنكير اراخ) ولا يفرق بين ما هنا استلحاق لان لم يلائم فيه ١١٩ وما تقدم استلحاق لان لو غن فيه لانه

لا فرق بينهم من حيث الحكم المذكور على العقد (قوله او باعه ونقص) ذكره ذاتان علم من قوله ونقص ايضا المترتب عليه قوله ورجع بفقته قال بعض الشراح يؤخذ من مسئلة المصنف هذه ان من اتفق على صغير وقلناه الرجوع وكان له فيه خدمة انه يحاسب النفقة ولكنه في هذه يرجع عما زادته النفقة على الخدمة والفرق بينهما وبين مسئلة المصنف ان في هذه اتفق على الرجوع وفي مسئلة المصنف لم يتفق في ذلك (قوله وهو اعدل الاقوال) أي لان الاول ثلاثة القول الاول يرجع بالنفقة الثاني لا يرجع بها والثالث ان كان له فيه خدمة واقر المبتاع خدمته او ثبت انه اخدمه فلان نفقة والنفقة بالخدمة وان كان صغيرا لا خدمته يرجع بالنفقة ابن ونس وهو اعدل الله اشهره للخدمة والنفقة عليه ففسد فصل لغيره فلا تامة له (قوله فقولان) القولان جائزان فيما اذا باعهما سدا كما هو المتعارف منه أعقبه المشتري أم لا وفيها اذا باعهما حلقهما والراجح من القولين النقص وردها ان لم يتم

نظر الظاهر في الشرح الكبير (ص) وان حكمه أومات وورثه ان ورثه ابن (ش) يعني ان الاستلحاق يصح وان كان المستلحق يبيع الحاء ولا يشترط تصدقه هنا ومن باب أولى الصغير وكذلك يصح الاستلحاق وان مات الولد المستلحق يبيع الحاء كبيرا او صغيرا لكن المستلحق بكسر الحاء لا يرث المستلحق بفتحها الميت الا ان يرث الولد ابن أي أو قل المال والمرا بالابن الولد ولو اتى ولو عبدا وكافرا وهذا تنكير اراخ قوله في اللعان وورث المستلحق الميت ان كان له ولد مسلم أو لم يكن وقل المال لكن التقيد بصره لم خلاف المذهب كما يفهمه كلام ابن عارفي هناك وح هنا يوم ذابهم لم ينقل من قال ما عاين المواقف هنا بالاث استغنى عن ذكر الخيرة والاسلام بخلاف ما في اللعان فانه ما قال فيه ان كان له ولد احتاج الى ذكر الخيرة والاسلام حتى في ظاهره وقد علمت انه خلاف المذهب ثم ان هذا الشرط انما هو اذا استلحقه ميتا او امان استلحقه حيا فانه يرثه وان لم يكن للمستلحق يبيع الحاء ولا ومثل الاستلحاق بعد الموت الاستلحاق في المرض كما استظهره ابن عبد السلام وظاهر كلام المواقف ان هذا الشرط انما هو في اوفيته وما التمسب فلا يخفى به وهو كذلك (ص) او باعه ونقص ورجع بفقته ان لم تكن له خدمة على الاربع (ش) يعني ان الاستلحاق يصح ولو كان بعد البيع والمعاني ان من باع عبدا ثم استلحقه فانه يعلق به وينقص البيع ويرد الباقي الف للمشتري ورجع للمشتري بفقته على العبد ياخذها من باعته مدة إقامة العبد عند المشتري ان لم يكن للعبد خدمة على ما روي ابن ونس قوله هو اعدل الاقوال امان ان كان المشتري استخدم العبد بالفعل وثبت بينه او اقراره ان لا يرجع على البائع شي من النفقة وان لم يقبل النفقة وان زادت الخدمة على النفقة فلا يؤخذ منه ما زاد كما هو ظاهر كلام المؤلف والمواقف قوله ونقص أي البيع ويطبق نفسه به أي وصدقه المشتري على ذلك واما ان كذبه فانه يعلق به نفسه فقط (ص) وان ادعى استلحاها سابقا فقولان فيها (ش) يعني ان من باع أمة ولا ولد معها ثم ادعى انه كان استولها وبدا سبق على البيع فقولان أحدهما لا رد البيع والآخر برد ان لم يتم فيها عبادة ونحوها بما ياتي فان اتم فيها فحقق القولان على عدم الرد فالصحيح فيها ما عاين على الدونة لاعلى الأمة وهذه لا ولد معها والافيه ما عاين (ص) وان باعها فولدت فاستلحقه سبق ولم يصدق فيها ان اتم فيها عبادة او عدم ان اوجاهة وردتها سابقا به ولو لم يطق (ش) يعني ان من باع أمة وهي حامل وليست ظاهرة الحمل فولدت عند المشتري فاستلحق البائع الولد فانه يعلق به سواء اتم فيها أم لا أحدث فيه المشتري عقابا لمات أم لا وترد الأمة أم ولد كانت أو لوان لم يتم فيها عبادة او عدم وجوده حتى بان يكون عديا فيتمسك على أخذ الولد والأمة ويضيع الثمن على المشتري وهي أم ولد لا يباع او عدم كثره حتى بان باعها رخصة لكن قلته اطلق

فيها بحسبة أي لم يعلق (قوله فولدت) هل يؤخذ من قوله فولدت فاستلحقه انه لا يصح استلحاق على ولد حتى يولد الظاهر انه لا يتوقف ذلك على الولادة فان قوله هل ولو فسد قبل البيع هل هي واقعة حال أم لا (قوله ان اتم فيها بحسبة) أحسن وصباية بان يعرف الناس ذلك لانه لا يجوز دعوى المشتري (قوله وعدم كثره حتى) غير صواب بل المقول عدم الفهم قال ابن ونس ولا ترد حتى حتى يسلم من خصميتين من العلم والمصلحة فيها قال ابن القيم لو كان المستلحق عديا يعلق به واتبع بفقته الخ

(قوله وهو الجلال والعظمة الخ) كلها أفعال مترادفة (قوله فيخلق به الوجود ولو يستحق) فتدبر مع فقد قال مع وهذا تام يمكن ظاهره الجمل والافيلق بالاول ولم يستطع قال محنتي وت وفيه نظر كفى يخلق به اذ لم يستطع ومن المقرر ان اول الامة ينبغي بقوله ان ولما ذكر في المدونة ١٤٥ المسئلة كاذم المؤلف قال وكذلك الجواب ان ابا مع فهو حامل قولت

هذا المتنازع فاذ كذا فعدل كلامه على انه لا يمكن استلحاقه في الظاهر الجمل والافيلق وهو المذهب اه (قوله حيث لم يكن استبرأ بها بخصه) وأما لو كان استبرأه أي وأنت وولدت له أشهر من يوم الاستبراء فلا يلحق به وأما لدون ذلك بحيث يكون في بطنها يوم الاستبراء فيلحق به وقوله ولم يبطأها المشتري أي وأما لو بطنها المشتري أي وأنت به لستة أشهر فإفانفة (قوله لا قصي أمداً الجمل استحقاق بقوله فأنه أي ولأنه لا قصي أمداً الجمل أو أقل وأما لو وضعت له كثر من اقصى أمداً الجمل فلا يصح استلحاقه وبعبارة شب قولت فأنبشه وبين اقصى أمداً الجمل (قوله والمالك ليس بعق) أي بنفس المالك ولو بحث لم يكن علة في إعادته وأشرح والألم يعق بولم يلق به (قوله أوردق) وأما أوردت له أي فبين أن ينظر لوقت الشراء فإن كان يشتد وأعتد حسنة عتق عليه والافلا لأن العلة في عتقه اعتقاد حسنة في ساقه يكون الحق فيها بصفة

عائنه العدم أو وجاهة وهو الجلال والعظمة والارتفاع وعلو القدر والاهلية فلا ترد حيث تدل بانه ما وردت في المشتري لانه معترف بأنهم أؤلم ولم يخلق به الولد على حال يمكن الذي يقضيه الذقل ان البايع لا رد الحق للمشتري لا حيث وردت الامة حصة بان لم يقسم فيها أو حكما ما أت وأعتقها المشتري لان عتقه ماض فكانها ردت لبايعها وأما ان لم ترد الامة لانها مضمومة وجودها بالمشتري فانه لا رد عنها وانما في بقوله ولو خلق به الوجود فله من قوة خلق لاجل قوله مطلقاً أي انهم ضم أم لا كان الحق قائماً أو فأنما عتقاً أو أحدهما مالا ولم يولد واست ظاهرة الجمل احقر عتقاً اذا كانت ظاهرة للجمل حين البيع فيلحق به الولد ولو لم يستلحق وبعبارة كلام المؤلف حيث لم يكن استبرأها بخصه وليست ظاهرة الجمل ولم يبطأها المشتري ووردت بعد البيع وقبل اتمام ولو لا قصي أمداً الجمل (ص) وان اشترى مستطقة والمالك لغيره عتق (ش) يعني ان من استلحق عبد المالك غيره وكذبه في ذلك الجمل لرقه فان استلحقه لا يصح فان اشترى بعد ذلك فانه يعق عليه والواو في قوله والمالك أو الجمل أي والمالك ان المستلحق ملك لغير المستلحق أي سال ككون المستلحق ملكاً لغير المستلحق أي استلحقه أيام كان المالك لغيره ولا يصحوم للشراء فلو قال وان ملك مستطقة لكان أشمل وأخصر (ص) كشاهد ردت شهادة (ش) انتبشه في لزوم العتق فقط والمعنى ان من شهد بغيره بقصد في ملك غيره فاقبل شهادته أما لعدم غيام التصاب أو رقاً أو فسق ثم ان هذا الشاهد اشترى هذا العبد بعد ذلك فانه يعق عليه لانه مقرر بحريته ويكون ولاؤه لاسمه المشهود عليه ثم انه في هذه الصورة لا يكون حراً بمجرد ملكه قبل لا يمكن الحكم بذلك (ص) وان استلحق غيره لم ير ثم ان كان وارث والاختلاف (ش) يعني ان المستلحق يكسر الحياء اذا استلحق غيره ولم ينسخ أو عم أو نحوهما فان المستلحق يفتح الحياء لورث المقر والحال ان المقر وارث ثابت النسب حائزاً للمال من الاقارب والموا الى لانه بهم حيث قد على خروج الاثني الى غير من كان يرثه فان لم يكن لهذا المقر وارث حائزاً لمال ثابت النسب بان لم يكن له وارث أصلاً أو له وارث غير حائز فله يرث المستلحق يفتح الحياء لجميع في الاول والباقي في الثاني ولا يأخذ منه خلاف فن قال بالاول يشاء على ان يفت الحياء ليس كالوارث المعروف ومن قال بالثاني يشاء على انه كالوارث المعروف وهذا مطابق لما في باب التنازع في الزوجية من قوله والاقرار وارث وليس ثم وارث خلاف ثم ان اطلاق الاستلحاق على هذا فيجوز أي وان أقر انسان بغيره وكلام المؤلف شمل لما اذا استلحق ممة فأكسر التامان قال أعتقني فلان وليس بهاد ساقى المدونة من انه يقبل منه ذلك لانه اقرا على نفسه حيث يشاء بالاقرار

من يعق (قوله لانه مقرر بحريته) ومثل ذلك من شهد بغيره حتى وردت شهادته ثم ملكه بعد ذلك فانه يصدر وفقاً بالثبوت (قوله ويكون ولاؤه لاسمه الخ) أي لانه الذي أحدث فيه العتق بخصه شهادة الشاهد (قوله ان كان وارث الخ) أي من الاقارب أو الموا الى لايت المال لانه لا يعتبر لم بات قوله والاختلاف والمعتبر وجود الوارث يوم موت المقر لا يوم الاقرار فإذا كان يوم اقراره به له وارث فليعت المقر حتى مات وارثه في ارث القرية والاختلاف الا (قوله والاختلاف) والراجح القول بالارث (قوله لانه اقرار على نفسه) أي غير المقر به المقر من غير تفصيل لانه اقرا على نفسه فقط بخلاف الاقرار بالاشوة



(قوله حيث صدقه) فان كذبه فلا ارض ووقع التردد في سكوته هل هو كالتصديق فيوث كل الاستر بالشرط المذكور وهو ان يكن  
 الحيا ويرث المستطيق بالفتح الاستر فقط على تفصيل المصنف (قوله بعض السنين) واما السنة والسنة فلا (قوله وعلى ما ذكره  
 اللغوي) الى المشارة بقوله وخصه الخ (قوله هل يتوارثان كتوارث الخ) أي في مشارعنا كان وارثا حقيقة (قوله أو يتوارثان  
 توارث الاقرار فيعيرى) لاعتدائه لثمة فكان المناسبات يقول أو يتفق القولا على انه اذ لم يكن ثابتا بالنسب يجوز لجميع  
 المال يرث واما اذا كان ثابتا بالنسب فلا يرث ولكن التبادر من المصنف الاحتمال الثاني (نبيه) هاذن السنين جهة الاخوة  
 او العمومة جعل الاحتمال له الحق والزائد اثر يشك كالاثر في قوله هو وارث حيث مات قبل تعيين جهة الارث (قوله  
 وتعليل الشارح وت) وذلك التعليل لادقونة الحال مع الطول تدل على ١٢١ صدقه فيما قال غالبنا وهذا كما حدث

لم تقرر قرينة على عدم القرابة  
 الموجبة للارث ه (نبيه) ه قد  
 يقال الاولى للمصنف التعبير  
 بالفعل ويوجب له انه لا يتخرج  
 عن القوانين فكانت مختار من  
 الخلاف فقد وافق هذا تارة  
 وهذا تارة (قوله والذي في المواق)  
 عبارة غيب فان طال كل من كل  
 كما في ق أو من جانب مع سكوت  
 الاخر بناء على ما مر ومضى على  
 ذلك السنون على به حيث لم تقرر  
 قرينة على عدم القرابة الموجبة  
 للارث (قوله وان افرقت امهاتهم  
 فواحد بالقرعة) ولا ارث له  
 وأمه أم ولد فيما يظهر وصفة  
 القرعة حيث كانوا ثلاثة أن ينظر  
 لقيتهم وتعدل ثلاثة أمهات إذا  
 كانت قبة أحدهم عشر بنين والنائي  
 ثلاثين والثلاث أو بعين فانه  
 يجعل من قيمته عشرون مع ربع

بالبنوة بخلاف الاقرار بالاخ فانه اقرار على الفرض في هذه الحالة فلا يقبل منه انظر أبا  
 الحسن وشامل لولد الولد كما اذا قال هذا ابن ابني وأما لو قال أو هذا ولدي فانه يصح  
 الاستطابق وبعبارة الصغرى المرفوع في قوله لم يرته وراجع لغيره ولأي يرث المستطيق بالفتح  
 المستطيق بالكسر ان كان المستطيق بالكسر وارث معروف بالنسب باخذ جميع المال  
 ويصير زوج فعلم يرث المستتر للمستطيق بالكسر أي يرث المستطيق بالكسر  
 المستطيق بالفتح ان يكن للمستطيق بالفتح وارث باخذ جميع المال والاختلاف وذلك  
 لان المستطيق بالكسر مستطيق بالفتح حيث صدقه الاستر والمستطيق بالفتح حيث نشد  
 مستطيق بالكسر فكل منهما مستطيق بالفتح ومستطيق بالكسر فيعيرى في ارث كل منهما من  
 حيث كونه مستطيقا بالفتح التفصيل الذي ذكره المؤلف انظر ح (ص) وخصه المختار بما  
 اذا بطل الاقرار (ش) الصغرى في خصه بربع الخلاف والمعنى ان يحمل الخلاف المذكور  
 اذا لم يزل زمن اقرار المقر وهو من استطاع غير ذلك امان طال اقراره بذلك أي بان كان  
 المستطيق بفتح الحاء قربة فانه يرثه قولنا واحد الان قرينة الحال تدل على صدقه في ذلك  
 والطول يكون بعض السنين على ذلك كما في نقل المواق وعلى ما ذكره اللغوي فيما اذا طال  
 زمن الاقرار هل يتوارثان كتوارث ثابت بالنسب بالبيئة الشرعية أو يتوارثان توارث  
 الاقرار فيعيرى فيه التفصيل الذي ذكره المؤلف وتعليل الشارح وت بشهر بالاول  
 وانظر هل اختار اللغوي جازوا لو كان الاقرار من جانب واحد ويسكت الاستر والذي  
 في المواق يقيدانه فيما اذا حصل الاقرار من كل (ص) وان قال لولاد أمته أحدهم  
 ولدي عتق الاصغر وثلاثا الاوسط وثلاث الكبر وان افرقت امهاتهم فواحد بالقرعة  
 (ش) يعني ان من قال لولاد أمته الثلاثة أحدهم ولدي ومات ولم يعلم عين المقر به والام

١٦ شى من قيمته أربعون جزأ وثلاثة أنواع من قيمته أربعون جزأ آخر من قيمته ثلاثون جزأ آخر ويكتب  
 ثلاث رفا على واحد منها مرقى الاثنى رقيق ثم يجعل الادواق في كيس ويخوض ثم يقال لشخص أخرج واحدة فليز به قيمته فإذا  
 أخرج التي فيها الحرية فانه يعق من خرجت عليه ويرى من عداه وهكذا اذا خرجت على من قيمته عشرون عتق مع ربع من  
 قيمته أربعون وإذا خرجت على من قيمته أربعون عتق منه ثلاثة أرباعه كما يستفاد من كلام التوضيح قال يحيى تمت في جعلهم  
 هذا تقرير للقول الذي درج عليه المؤلف هم وقوله واحد بالقرعة وانما في هذا على غيره ابن عرفة ابن رشد وان كانوا امة فثلاث  
 فهو كقوله أحد عبيدي ومات قبل تعيينه في عتق أحدهم بالقرعة أو من كل منهم الجزء السمي لعددهم ان كانوا ثلاثة فثلث  
 أو أربعة فالربع فانها اثنين أحدهم لثلاث رابعه يمتقي منهم الجزء السمي لعددهم بالقرعة الثلاثة الاولى لأن القاسم ورابعها  
 لثلاث باخذ صار على هذا الرابع باقي ما قاله في حصة القرعة ولم يصرح عليه المؤلف بل على الاول من أقوال ابن القاسم ولذا حال  
 المواق انظر اختصاصا وشيلا على أحد أقوال ابن القاسم وتركه قول مالك (قوله ومات) فالقول فانه يقتل وحكمهم حينئذ على الرق



(قوله وان وضعته تامامتا) راجع للاول وقوله ونقل الصقلي الخ راجع للثاني (قوله ودهما) أى رد سماع ابن القاسم وما نقل عن  
محتونى الوفاق وحيد فلا يكون ما نقل عن محتون دلالة على عدم القاطنة فى الاحكام الاموات ان كان مرادوه لمن نزل  
ميتا فتدبر (قوله وان أقر عدلان) أى وكذلك عدلان أجنبيان لكن ١٢٣ قوله بثالث يشعر بانهم من النسب والا فلا

عرفه فقال وفى قصر على الولد سماعا وعموما سماع ابن القاسم ان وضعته تاما  
مستلزاما فى الاموات ونقل الصقلي عن محتون ان مات بعد وضعه مما دعى له القسافة  
قلت ويحفل بدهما الى وفاق لان السماع فقه ولعلمة او قول محتون فقه ولحسام ولم  
أفتى لاي رشد على نقل خلافهما اه وعمل الفقيه كلام محتون بان الموت لا يغير  
شخصه قال الا ان يموت الولد (ص) وان أقر عدلان بثالث ثبت النسب (ش) يقي ان  
العدلين اذا أقر اثنا ثلثانه ثبتت نسب وبرت كخون أقر اثنا ثلث ومراده بالاقرار  
الشهادة لان النسب لا يثبت بالاقرار لانه قد يكون بالظن ولا يشترط فيه العدالة  
والتامد ولا تكون الا باثباته بشرط فيها العدالة والنسب لا يثبت بالظن فان كانا غير عدلين  
فلهما قر به ما نقضه اقرارهما ولا يثبت نسبة فقير العدلين بمنزلة الواحد (ص) وعدل  
يختلف معه وبرت والنسب (ش) فاعل يخط المقر به وضمره له المقر به أى ان العدل  
اذا أقر بوارث فان المقر به يخطف مع المقر العدل وبرت من غير ثبوت نسب على خالها  
والظن طوشي وابن الخفاف وابن شاس والفخيرة وابن عبد السلام مع انه قال فى موضعه  
المذهب خلافة على ما نقله العلماء خديما وحديثا ان العدل كغيره فليس للمقر به الا  
ما نقض من محصة المقر بسبب الاقرار من غير خائب كما هو ظاهر كلام المؤلف فى باب  
القول اتفق حيث قال وان أقر أحد الورثة فقط بوارث فله ما نقضه الاقرار فاذا ذكر المؤلف هنا  
خلاف المذهب ومكرمه ما يأتى فى أقر وارت من يصبه اعطى جميع ماله كالأول أقر أخ  
باب (ص) والاخصه المقر (ش) أى وان لم يكن المقر عدلا فغير يثبت هذا المقر به من  
حصته المقر فقط فيشار الى المقر به اقراره بأخذ مته ما زاد على تقدير دخوله مع الورثة فلو  
ترك اثنين فأقر أحدهما وانكره الآخر فالانكار من اثنين والاقرار من ثلاثة تضرب  
الثاني فى ثلاثة وتقسم على الانكار لكل ابن منهم ثلاثة ثم على الاقرار لكل ابن اثنين  
يفضل عن المقر واحد بأخذ المقر به وهذا هو المذهب كان المقر عدلا أو غيره وهذا كله اذا  
كان المقر ردهم واما ان كان سقيا فلا يؤخذ من حصته شئ وقوله (ص) كالسالم (ش)  
أى كان المحصة اتى للمقره بالسالم بالمقر لو فاذا كانوا من أقر أحدهما بثالث الخصم المقر  
هى النسبة بين ثلاثة فينوب المقر به ثلثها وهو سدس جميع المال والسدس الا ستركه  
ظلمه به المتكرروا بنى قصصه فى باب المقر اتفق (ص) وهذا أتى بل هذا الاول نصف ارث  
أيه وثالثا نصف ما بقى (ش) أى ان من مات وترك ثلثا أو واحد انقال لاحد شخصين  
معين هذا أتى ثم قال لابل هذا الشخص آخر فان الذى أقر به أولا بأخذ نصف التركة  
لاعتراقه لى ذلك ان اضربه عنه لا يقطع حقه وبأخذ المقر به ثلثا نصف ما بدأ المقر وهو  
ربع التركة ولو قال لثالث بل هذا أتى لكان له ثمن ما يده وهذا التفصيل اذا أقر لثلاثى  
بعد الاول بهما والموال كان الاقرار فى ورواحدهم بيتهم ما ومثل الايمان بصرف

على اقرار المقر وقيمة نقل انكاره على اقراره فيما أخذت به فانه الشئ أحد (قوله ثمن ما يده) أى ثمن ما كان يده أو لا يأتى  
جميع المال (قوله بينهما) أى النصف بينهما لانهم جماعة واحدة ثم ان بعض الشيخ اذا كان هذا التفصيل فيه نظر فى الظاهر  
العموم وبذلك أسقط جميع ذلك وهذا اذا قصد الاضرب واما ان قصصها بيان ان كلامها أحوق فان كان أقر به قبل دفعه للاول

التعريف المال يكون بين الثلاثة اثلا وان كان بعد مادته الاول كان الثاني ثلثا وثاني وهو ستة من جميع المال هذا حاصل ما يقسمه حلولها وانما كان ثلث الباقي لان حصة المقران يقول للمقر له انك كواحد منا ذلك ثلث جميع المال فذا أخذ من حصتي ثمانية اذ يدل ثلثا فنقص عن السدس ويبقى السدس ظلك فيه الاخر على مقتضى اقرارى والظاهر انه اذ لم يقم واحد يحصل على قصد الاشراب ١٢٤ (قوله قسم المال بين الاولين أم لا) لا يفتى انه في ضرورة ما اذا أقر بشأن يديها ولين المقر والمقر له وما اذا أقر بالثالث يديها ولين المقر بهما أولا وثانيا في قسم

الاضراب ما اذا أقر بالثاني بعد اقراره الاول وقال كنت كذا في اقرارى أو لو ظاهره قسم المال بين الاولين ام لا فان قيل ما الفرق بين هذه وبين ما مر من أن من قال نصيبه من فلان لا يل من آخر فانه الاول والثاني قيمته وكان المناسب علمه أن يكون النصف جميعه للثاني فالجواب ان العاصب لما كان متعديا لم يعد بخصته بخلاف الوارث فانه عذرهما بالخطا وان ذلك للملكة وهذا مال اتفاقا (ص) وان تركا أو ما أضافت باخ فانهما السدس (ش) يعنى ان من مات وترك أمه وأخته فارت الام باخ لتسبب منها ومن غيرها وانكره الاخ فان المقر به يأخذ من الام نصف ما تابها هو السدس والسدس من الاخر يد الام لا غير افها ان لا تستحق مع الاخيرين الا السدس فقط لانها تتجسس بهم من الثلث الى السدس ولا شيء للآخر المشرك من السدس المقر به لا عرفا فان الام تترك حصه الثلث وانه لا يرت غير الثلثين وهذا مذهب الحوطا وعليه العمل وانكارا بين عرقه كونهم في الحوطا تعقب وظاهره ولو كان الاخ المقر به لاب والآخر ثابت شقيقا وهو كذلك لان الاخ الذى لا لب لم يأخذ له الا بالاقراء لا بالنسب ولوعده الاخ الثابت لم يكن المقر به شيء لان لها السدس من على كل حال فتمت قص شيا باقرارها تعطيه للمقر به (ص) وان أقرت بان فلانة جارية مملوكة ولدت منه فلانة ولها اثنتان أيضا ونسبتها الورثة والبيئة فان ذلك الورثة فهن احرار ولهن ميراث بنت والام يعنى شئ (ش) يعنى ان الرجل اذا أقر عند مملوكة ان فلانة جارية مملوكة ولدت منه فلانة وعينها باسمها والحال ان الجارية المقر بها بنتين أيضا من غيرهم ونسبت الورثة والبيئة اسم البنت اقربها لهن فانه ان اعترفت الورثة بمسماهن بدت به البيئة مع نسبتهن لاسمها فان اولاد الجارية الثلاثة احرار ولهن ميراث بنت يقسم بينهم ولا نسب لواحدة منهم به اين رشد اقرار الورثة بذلك قيام البيئة على قوله احدى هذه الثلاثة ابقي ولم يسمها فان الشهادة جارية اتفاقا ١٢٥ وان لم تعترف الورثة بمسماهن بدت به البيئة لم تعترف واحده منهم لان الشهادة حينئذ كالعدم لان الشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها ومعلوم ونسبتها البيئة أم الماتت نسبت البيئة الام هي فقط وقوله الميراث انكر الورثة أو اعترفوا وقوله وان أقرت أى من صارت مسماها اقرار ورثه ولها اثنتان أى من غيرهما وانما منه فاهن الميراث على كل حال قوله فان أقرت بذلك الورثة أى صدقوا انرا المقر مع نسبتهن لاسمها وانما يعتبر اقرار الورثة اذا كانوا ممن يعتبر اقرارهم فلا يعتبر اقرار نحو السبي

له وما اذا أقر بالثالث يديها ولين المقر بهما أولا وثانيا في قسم يتم ما بين المقر (قوله ان يكون النصف جميعه للثاني) أى لانصف الباقي فقط كما قال السامحى (قوله عذرهما بالخطا) فلذا اخذنا للثاني نصف الباقي (قوله وهذا مال اتفاقا) أى فلذا لا يفرق النصف بقوله لكونه مال كذا لا يتوزع من ملكه بحيث يذهب للثاني النصف الباقي واذا تأملت تجد الحكم واضحا بالاحاطة بالسؤال والجواب (قوله ولا شيء للآخر المشرك) مفهوما انه لو أقر بذلك ووافقها لكانت له الكل ماعدا سدس الام ولا شيء للمقر له (قوله ولهن ميراث بنت) قال حج الفرق بين هذه وما تقدمت في قوله وان قال اولاد امته احدثهم ولدى من أنه لا يرت لواحد منهم كما تقدم عن التوضيح ان الثلث هو السدس لابتدائها خارجا بعد التحمين قال بعضهم وانما كانوا هنا احرار لان البيئة والورثة عندهم نوع تفرط لانه لا يابى ما فيه من جهة المات وفي حصة

أحدثهم ولدى الابهام فيما من جهة ليس فيها تفرط وانما كان لهن ميراث بنت في هذه ولكن الميراث وانظر لاحدى قوله أحدثهم ولدى وان تحقق الولاية في المستثنين في شخص واحد لان كل من اجعل ثبوت الولاية لها في هذه المستثناة ليس بها مانع ميراث بخلاف سبلة أحدثهم ولدى فان يعرضهم المانع وهو الرق وبعضهم وهو من خص جميعه الشك في ولايته كما تقدم (قوله وان لم تعترف الورثة بمسماهن بدت به) ظاهر العبارة انه عند الاعتراف يكون العمل بشما البيئة مع ان العمل انما هو بقول الورثة (قوله لان الشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها) وذلك لان الشما اذ تضمنت شيئين الاول ان جارية مملوكة ومنه الثانى انه فلانة والحق ان الشما اذا لم تضمن بالتحمين الذى هو الثاني بطلت كلها فلا تقع الشهادة الاول

(قوله وان استلحق) هذه المسئلة يلغزها من وجهين أحدهما ان يقال شخص له ولد وليس بأحد هما من موانع الميراث وإذا مات الأب وورثه الولد دون العكس ثانياً ما شخص له مال توفي منه شيء وبأخذ موارثه وليس له التصرف فيه مع أنه غير محجور عليه  
 \* (باب الودعة) \* (قوله الودعة) بمعنى الوديعة وذلك انه عرف الوديعة (قوله وما يتعلق بها) هو نفس أحكامها (قوله من الودع) مصدر ودع بالتصريف فقد قرئ ما ودعك بالتصريف وجاء في بعض الأشعار (قوله ومنه قوله تعالى) أي ومن مادته وقوله قال تعالى ان قرئ بالتصريف فالأمر ظاهر وان قرئ بالتشديد فالمراد كما قلنا ١٢٥ أي من مادته ولا يخفى ان المادة واحدة

(قوله وهي لفظة الامانة) أي نفس الشيء الموثن عليه وقوله وتطلق الخ ظاهره إطلاق لغوي وقوله يحتمى تحت ان الودعة في استعمال الفقهاء المال بعينه ولذا حاد المؤلفان عن قول ابن الحجاب تبعاً لابن شامس الودعة استنباطاً في حفظ المال لان الودعة ليست بالاعتقابة الذي هو ممدود والمحصل ان الودعة لا تطلق

الأهل الذات المودعة لأهل الوديعة لانه لا اصطلاحاً (قوله وذلك حتى حق الله) ظاهره في الاول الذي هو الامانة وأما الثاني فلا يظهر فيه ان يقال وثنا استنباطاً في حفظ الامانة الا ان يجوز في حديثه ما يشل الطيب يحفظها المناسب للبارئ تعالى وسعد مضاف أي وثنا ليعم مضاف حتى الله وحتى الأدنى وحق الله

وانظر الحكم أو قرء بعض من الوردية (ص) وان استلحق ولما أنكروا ثم مات الولد فلا يرثه ووقف ماله فان مات مورثه وقضى به دينه وان قام غرماء وهو حي أخذوه (ش) يعني ان من استلحق ولداً فإنه يلحق به فان أنكره به. هذا بان قال ما هو ولي ثم مات الولد فان الاب لا يرث الولد المذكور لانه نشأ به ووقف ماله فان مات الاب المقر فيعطى المال الموقوف لورثة الاب لان انكاره للولد لا يقطع حق ورثة الاب ويقضى بحال الولد دين الاب المقر وان قامت الغرماء على الاب وهو حي فأنقسم بأخذون دينهم منه وما يبق يوقف حتى يموت الاب \* (تنبيه) \* فان مات الاب المستلحق قبل الابن وورثه الابن بالاقرار الاول والاستلحاق الذي سبق ولا يفسد ما نسب به بانكاره بعد استلحاقه ثم ان مات الاب بعد ذلك وورثه عينه من قبل أي المستلحق له قاله ابن رشد

\*(باب) ذكر رتبة الودعة وأحكامها وما يتعلق بها

وهي مأخوذة من الودع وهو التمسك ومنه قوله تعالى ما ردك ربك وما في أي ما تزل عانة احسانه في الوصي المذكور لان المشركون ادعوا ذلك لما تآخروا عنه الوصي وهي لفظة الامانة وتطلق على الاستنباطية في الحفظ وذلك ليعم حق الله وحتى الأدنى وعرفها المؤلفان بالعنى المصدري بقوله (ص) الوديعة توكيل بحفظ مال (ش) أي أن الوديعة توكيل ملتبس بحفظ مال أو على حفظ مال أي على مجرد حفظ مال أو استنباطية في حفظ مال وبعبارة ظاهر كلام المؤلفان من جازله أن يوكل جازله أن يودع ومن جازله أن يوكل جازله أن يقبل الوديعة ويرد عليه العبد المأذون له في التصاوة قائم بقبولها ولا يوكل وأجاب عنه ثم بتقدير خاص بعد توكيل أي ان الوديعة توكيل في الجمله فقبول العبد المأذون لانه من غير الغالب ثم ان ظاهر قوله توكيل انه لا يشترط الإيجاب والقبول وهو كذلك لأن ترك

كالصوات فتأمله (قوله وذلك) أي الاستنباطية في الحفظ (قوله وعرفها المؤلفان الخ) لا يخفى ان المصنف انما عرف الوديعة ولم يعرف الوديعة ولا يتكلم كلامه الا لو كان عرف الوديعة على اصطلاح الفقهاء ان الوديعة اسم لما ودع الوديعة (قوله ملتبس الخ) فيه إشارة الى ان الباء في قوة يحفظ مال للملاسة وقوله أو على الخ أي وأنها بمعنى على (قوله واستنباطية) إشارة الى تضمن توكيل معنى استنباطية والياء بمعنى في (قوله جازله أن يوكل الخ) الذي يجوز له أن يوكل العاقل البالغ الرشيد الا الصغرة في الوازم العصبة والذي يجوز له أن يوكل على ما قال ابن رشد المميز وحتى عليه الاتفاق وشافه القضي وقال لا بد أن يكون بالغاً رشيداً ووافقه القرافي وابن الحجاب وابن عبد السلام وذكره المصنف في التوضيح وقال ابن عرفة على بلدنا (قوله ويرد عليه العبد المأذون) ذكره حتى تمت انه لم يرد من قال ان المأذون لا يوكل الا بان سببه أقول لا يخفى ان التقدير الذي حصل به دفع الاشكال هو قوله في الجمله والمعلق ان الوديعة توكيل من بعض الوجوه لا من كل الوجوه فلا يرد ما ذكره الظاهر حذف قوله خاص لانه لا معنى له ان في قوله في الجمله استعمال ما لم يعمدنا في التعريف والاولى في الجواب ان معنى كلامه ان من فيه أهلية التوكيل والتوكيل فيه أهلية الوديعة والقبول لا يلزم العكس (قوله لا يجاب بالقبول) أي باللفظ فالإيجاب ان يقول رب الوديعة أضع عندك الوديعة والقبول بان يقول المودع بفتح الدال ثم

(قوله لا تبتاعوا ازم الوديعة من الضمان) ظاهره اذا فرط في حفظه حتى ذهب الوديعة لم يلزمه شيء ثم لا يفتي الله سبحانه اذا  
 فعل بالمرء فعلا أدى الى عدم رجوعه فانه يضمن دينه (قوله والامة المتواضعة) معطوف على قوله الاب اي ابداع الاب وابداع  
 الامة (قوله ويؤخذ من تعريفها بالامني ١٢٦ المصدرى تعريفها بالامني الاسمي) ظاهره انه عرف الوديعة وليس كذلك

متاعه عند حاس فسكت فضاخ كان ضامنا لان سكوت حزين وضعه عليه وضاب الابداع  
 ويدخل في قوله يحفظ مال ابداع ذكر الخلق وقيل يخرج ابداع الاب والولد لمن يحفظه لا يتلفه  
 ازم الوديعة من الضمان والامة المتواضعة لان القصد اخبار الامن بحالها الاحفظها  
 ويؤخذ من تعريفها بالامني المصدرى تعريفها بالامني الاسمي لانه اذا كان الابداع وكيفا  
 على مجرد حفظ مال علمه ان الوديعة مال وكل على حفظه اى على مجرد حفظه (ص)  
 فضعه بسقوط شيء عليها (ش) قد علمت ان الوديعة امانة الاصل فمعلم الضمان اذا  
 تملك الا ان يحصل تقريره فانضم فاذ سقط عليه شيء من يد المودع بغير اقبال فانقلها  
 او سقط شيء بسببه فانه يضمن لان ذلك جناية خطأ وهي والعقد في اموال الناس سواء  
 قال اشبه لوانى شخص صاحب ثياب زواج فقال له قلب ما يبيعك فاخذت ما يبعه  
 فسقط من يده فانكسر فلا ضمان عليه فله لانه ما دون ذلك ولو سقط شيء من ثيابه  
 فانه يضمن الاصل لانها جناية خطأ وهي كالعقد في اموال الناس وحيث عطف المؤلف  
 بالامني في هذا الباب فمراعاة ضمان الوديعة وحده اخرج بلا فراق عدم الضمان (ص) لان  
 انكسرت في نقل مثلها (ش) يعنى ان الوديعة اذا نقلها المودع بالقبض من مكان الى آخر  
 فمقتضى تقريره يضمنه فانه لا يضمنها ان نقلها مثلها حيث احتج بالامني والافتضاء  
 ونقل مثلها هو الذي يرى الناس انه ليس متعديا به (ص) ويجعلها الا كغيره بمثل او  
 دراهم بدنا (ش) يعنى ان المودع بالفتح اذا سخط الوديعة بغيرها بحيث يتعدى او يتعسر  
 غيرهما فانه يضمنه حيث لا يجزى وان لم يحصل فيه اتفاق فلو سخط فمقتضى جناية صفة او  
 دنائيد دراهم او مثلها فلا ضمان عليه اذا نقل ذلك (ص) لاجل الاسرار (ش) والرفق  
 والاذن لانه يمكن ان يلقى كل على حدة ان يوجد احداهما دون الاخر فله الاسرار  
 يرجع الاول على نص المدونة والثانية على ما قبله ان يزيد او يوعى المدونة (ص) ثم  
 ان تاف بعضه فبينما الان بتغير (ش) من جهة خلط ما لا يضمنه اى اذا خلط المودع بالفتح  
 فصار نحوه بمثل او دراهم او شبهها بمثل الاسرار وتلف بعض ذلك فان التالف بينهما على  
 قدر نصيب كل واحد منهما فاذا كان الذاهب واحدا من ثلاثة لاحدهما واحد ولا تفرق  
 اثنتان فلي صاحب الواحد ثلثه وعلى صاحب الاثنين ثلثاه على المعتقد ان بتغير التالف  
 ويعرف انه شخص معين متشكك فيصيبه من يده والاستثناء متصل اذا دراهم عين بتغيرها  
 كجاني المدونة حيث قال ولو عرفت كانت مصيبة كل واحد من ربحا (ص) وباتفاقها  
 او سقره ان قدر على امين الان ترسلها (ش) يعنى وكذلك يضمن الوديعة اذا انتفع بها  
 بغير اذن ربحا فله ملك كل قطعة كالها والباية ربحها فتملك قيمته وكذلك يضمن المودع

الضمان (قوله يضمن) اي على  
 بسقوط شيء عليها) اى على  
 الوديعة المتأخرة من تعريف  
 الابداع (تبينه) الشريك في  
 حصة شريك كالأودع في انه امين  
 الا ان يتعدى (قوله قال اشبه)  
 بتغيره المشاهدي قوله ولو سقط  
 على شيء الخ (قوله فقلت بغير  
 تقرير) لا يفتي انه اذا كان  
 ينقلها نقل مثلها حيث احتج  
 اليه يلزمه ان يكون من غير  
 تقرير (قوله والاضمين) اى  
 سوا نقلها نقل مثلها اتم لاسا له  
 ان المور أربع فاذا كان لا يضمن  
 له فالضمان مطلقا فان كان  
 يحتاج بعضه فليز ان ينقلها  
 نقل مثلها اولا فلا ضمان في  
 الاول والضمان في الثاني ومثل  
 النقل الراعى يضرر الشاة ان  
 ضربها بضرر مثلها لم يضمن (قوله)  
 ويجنطها) ظاهره انه بمجرد الخلط  
 يضمن وان لم يحصل تلف وهو  
 كذلك كما قاله اللغوي (قوله الا  
 كغيره بمثل) اى جناية صفة فلو  
 خلط بمزاجه لم يضمن فانه يضمن  
 (قوله والرفق) اى بان كان اذن  
 به من شغل محزون بملك وكرههما  
 (قوله على المعتقد) اى خلافان  
 يقول على كل واحد نصه (قوله)  
 الا ان ترسلها) زاد ثم فقال اذا كان يقربا به ليهلاف ما اذا قامت عليه بذلك بيته اى وعلى قول ابن  
 الموارديج المؤلف فيما ياتي في قوله ان اقر بالقل جعل كلامه ههنا في الاطلاق فوجب المخالفة بين كلاميه اى بمعنى تن  
 (قوله فتملك ثمنه) هذا اذا كانت قطعه بغير غارة وعلقت ولو يساوى فان انتفع به انتفاعا لا تطالب به عادة وتلت بسماوى  
 او بغيره فلا ضمان فان تساوى الاضران فالظاهر كايضيه اول كلام ابن ناجي الضمان ولو يساوى وكذا اذا جهل الحال فانه عجم

الان ترسلها) زاد ثم فقال اذا كان يقربا به ليهلاف ما اذا قامت عليه بذلك بيته اى وعلى قول ابن  
 الموارديج المؤلف فيما ياتي في قوله ان اقر بالقل جعل كلامه ههنا في الاطلاق فوجب المخالفة بين كلاميه اى بمعنى تن  
 (قوله فتملك ثمنه) هذا اذا كانت قطعه بغير غارة وعلقت ولو يساوى فان انتفع به انتفاعا لا تطالب به عادة وتلت بسماوى  
 او بغيره فلا ضمان فان تساوى الاضران فالظاهر كايضيه اول كلام ابن ناجي الضمان ولو يساوى وكذا اذا جهل الحال فانه عجم

(قوله وهو قادر على ايداعها) أي وقدر على رد مال بها كما يشيده قوله لا شيء وألحقه عند غير الرأى وعند عدم القدرة على أمين فبقه احتمال الخلف من الأول مادل عليه مفهوم الشاقي ومن الثاني مادل عليه مفهوم الأول (قوله ولها انظار) معناها أنه إذا أراد أن يأخذ أجره لحفظ الوديعة فذلك إذا كان مثله يليق بذلك ومن ذلك ما إذا ادعى المالك الاجارة والاختصاص المارية فالقول قول المالك كسابق (فوقه وسوم سلف مقوم) ومثل المقوم المثل الذي زوج وجوده ككبار الثؤن والذى لا يضبط لكثرة اختلافه كالسكان يكون طوله المارة حيرا وأبيض وأسود فاعا وغيره فاع ١٢٧ (قوله وكه النقد) ولم يصح لأن مثله كمنه فالتصرف الواقع فيه كالتصرف

الوديعة إذا سافر بها وهو قادر على ايداعها عند أمين فذلك لأن ترد المسألة إلى محلها إلى كانت فيه ثم تلف بعد ذلك فإنه لا ضمان عليه حيث قد القول قوله أنه رد المسألة إلى محلها ومفهوم الشرط أنه إذا لم يقدر على أمين وخاف عليها أن تركت فإنه لا ضمان عليه إذا صحها مع من تلفت ولا فرق في السبق بين سفر المقتلة لاهل أو سفر التجارة أو سفر الزيارة وقوله مسألة أي في ذاتها وصفتها وسوقها فان تغيرت في شيء من ذلك ساقى في كلامه وقوله الآن ترد مسألة راجع إلى انتفاع والسفر وإذا ردت مسألة من الانتفاع لم يأنزل عليه أجره لا سيما في ملح في أول باب الفسب ان عليه الاجارة ولكن ينبغي أن يقدح بما إذا كان ربحا يليق بذلك إلا فلا أجر فلو انظار (ص) وسوم سلف مقوم ومعدم وكه النقد والمثل (ش) يعني ان الوديعة إذا كانت مقومة بمعوم المودع أن يسلفها به فهاذا ربحا الاختلاف الاغراض في المقوم وسواء كان المودع يبيع المال أم يملكه ما وكذلك يصح على المودع بيع المال أن يسلف الوديعة حيث كان مدمسا سواء كانت مقومة أو مثله لأن ربحا ينصرف بعدم الواقع من حيث يدخل في المعدم من عده مثل الوديعة أو ما يزيد عليها وهو ينبغي أن يكون مثله سقي القضاء الظاهر ومن ماله سرام بكره للمودع الملى أن يسلف الوديعة إذا كانت من النقود أو من المثلثات وأما إذا كان قيم على مفقدها أنه يصح عليه أن يسلف منها مطلقا أي سواء كانت من المثليات أو من المقومات وعطف الملى على التقدم عطف العام على الخاص (ص) كالتجارة (ش) تشبيه في الكراهة أي بكره له مودع التجارة بالوديعة كانت مما يصح سلفها أو يكره والفرق بين السلف وبين الكراهة ان المسلف قد تعاظمه وان يصرفه انما يصرف فيه ماله والمخير انما قصد تصريفها إما أخذ ما حصل فيها من ربح وقوله (ص) والربح (ش) مستأنف أي وإذا قلنا ان التصرف بها مكروه فالربح الحاد بعد البيع له فان كانت دراهم أو فنانة فواضح وان كانت عرضا فان يباع بعرض ثم يباع العرض بعرض وهو لم يربح فلا ربح له وله الاجرة وان يباع بدراهم أو فنانة فان كان فنانا فغيره بين الاجارة وأخذ ما يبيع به والردون فأتى خبره بين الاجارة وأخذ ما يبيع به أو تفجسته القيمة وقوله والربح بخصلاف الموضع معه والمقارض والفرق ان الموضع مع المقارض انما دفع المال اليها على طلب الفضل فيه فليس لها أن يحملا ذلك لا تقسم ما دون رب المال والمودع لم يبدل على

وهذا التفصيل محل حيث جعل حال المودع بالكسر وأمان أباح ذلك أو كان المودع بالشح يعلم مساحته فله وجب أن يبيع وأما لو منع نفسه من ذلك أو كان المودع بالشح ولم يكن كراهية لذلك فهو غرور في الجميع (قوله من عده) مثل الوديعة (أي لا يقال ذهب ما يده أو نقصه عنها عند ارادته رد المسألة) (تبيينه) مثل المودع في تفصيل المنفعة ناظر الوقت وجايبه والربح لكل (قوله تشبيه في الكراهة) وجعله الناصر للقائ تشبها تاما وهو ظاهر لأن العلة في حرمه سلب المقوم اختلاف الاغراض وهو موجود في التجارة وما يذاه عن الفرق لا يظهر وما مشى عليه شارحنا هو الذي عليه ابن الحاجب ومصاب الرسالة ونرى عليه غيره في كلام المختص فتوبه والربح (أي والناسر ان عليه) (قوله لا ربح له) تأمل هذا الكلام فإنه مستبعد جدا ولم يذكر هج هذه المسئلة

كذا فانه بعض الشيوخ وحاصله ان هذه التفرقة لا تظهر بل الذي يظهر انه لا فرق بين أن يكون يبيع العرض بدراهم أو بدنانة أو بعروض من أنه يتخير ربحا في القسح وعنده يأخذ الثمن والقسح في القيام أخذ الساعة وفي القروات أخذ القيمة (قوله بخلاف الموضع والمقارض) انما الخبر التقسيم فلا يكون الربح لهما والظاهر ان الربح كله لرب المال في الموضع وله أجره مثله وأما المقارض فهو الربح لهما على ما دلل عليه أو يقال حيث نوى ذلك فالربح كله لرب المال وله أجره مثله والظاهر الاول ثم بعد كنى هذا رأيت عن بعض مشيوخنا ما يقويه فانه قال فان اتجر ان تقسم ما بينكون الربح في الاول أي الموضع لربها وفي الثاني أعنى المقارض لهما فانه دبر

(قوله فهو كالودع) أي ان الربح الوصى ١٢٨ اذا اتعبر في مال اليتيم بنفسه لكن الوصى ممنوع من ذلك ابتداء بكل حال

بخلاف الودع والفرق بينهما ان الوصى مطلوب بتعمال اليتيم له لانتسبه بخلاف الودع فانه ليس مالاً ياتى به الودعية (قوله ويرئ ان رد غير الحرم) أي ادعى الرذضاء فلا فرق بين ان يتعثر ذلك أو لا يعلم الا من قوله قال السامعي الاحسن ان يقال ويرئ ان ادعى الرد كما وقع لابن شعبان (قوله) يصدق فيما ادعاه يمينه) فان نكل لم يقبل دعواه الرذ (قوله وهو المقوم) سكت عن سلف المعدم مع ان قضية المصنف انه لا يبرأ وقد ترد في ذلك التوضيح وقضية نسخة الموافقة يبرأ فان نصت معان رد غير المقوم أقول وهو الظاهر (قوله لان القيمة لزمته) الاولى زيادة لوالو (قوله وهو هادواهم) أو يبدل القمع شعير أو عكسه (قوله أي وحرم سلف مقوم ومعدم) تبين لما قبله وحاصله ان اعادة فقط المصنف بشريه ان قوله بضم الماخوذ فقط منوط بالجميع (قوله ولا يبرئه دعوى الرد) بل لا يبرئه الرد في تحقق كما افاده محضى تمت وعبا يؤخذ مما تقدم (قوله أو يقل) يتحقق التام ويصح فيه الضم أيضاً وكذا يصح الوجهان في قتل الاقرب وقوله يمينه مفهومه لو قتل عام احب اليه يمينه فلا ضمان وانه لو تولى القتل عليه لمع عدم التمس وعدم الامر به لا ضمان (قوله فيدانه لا يضمن) وهو كذا في

طلب الفضل وانما اراد حفظ ماله اصل ماله دون ربح الوصى أيضاً انما عليه حفظ مال اليتيم فهو كالودع (ص) ويرئ ان رد غير الحرم (ش) يعني ان الودع اذا ساق الودعية ثم ادعى ومات نساقه الى محله ثم ضاعت بعد ذلك وخالفه صاحبها فان الودع يبرأ منها ويصدق فيما ادعاه يمينه حيث كان نساقه مكره وهو تسلف المثل والنقد للمثل وسواء أخذ الوالد قيمة من ربح يمينه أم لا أو أم لا تسلف الحرم وهو المقوم فانه اذا تسلفه المثل أو غيره وأذهب عينته ثم رد مثله الى موضعه فانه لا يبرأ لا بخلاف الاغراض فيه لان القيمة لزمته بمجردها كقولنا لا يضمن الشهادة على الرد فيه ولا تسكن الشهادة على رده لحمل الودعية وكلام المؤلف مقيد بما اذا ادعى وحسنت ما نساقه فان ادعى رد غير منصفه لم يبرأ قال ابن عرفة ولما ادعاه فانه يفسقها وردها لم يبرأ اتفاقا انظر تمت ولما كان غير الحرم شاملاً لمكرهه والباحث في المراءاة انما هو الاولى فقط وانما لم يأت كلاً أو يباين ربحاً لا يقبل قوله في رده قال (ص) الا باذن أو يقول ان احسنت فخذ (ش) أي ان صاحب الودعية اذا قال للودع اذنت لك في أخذها سلفاً أو قال ان احسنت الى شيء منها فخذ سلفاً فانه اذا نساقها أو تسلف منها شيئاً بعد الاذن ثم رد الى موضعه فضاء به فذلك لم يبرأ منه ولا يبرأ الا بردها الى صاحبها كالحرم لانه صار في الذمة كالدون الشائبة في الذم وانما تسلف بمثلين للاشارة الى انه لا فرق بين ان يكون الاذن مطلقاً ومقيداً بالخاصة ثم ان الاولى رجوع قوله الا باذن للجمع أي وحرم سلف مقوم ومعدم وكذا النقد والمثل كالتجارة الا باذن فلا يلزم أي مطلقاً ولا يكره ويرئ ان رد غير الحرم الا باذن فلا يبرأ الا بردها أخذها منه بالبر (ص) وضمن الماخوذ فقط (ش) أي حيث أخذ بغير إذن أو باذن وردده وضاع مع الباقي فانه لا يضمن الا الماخوذ فقط ولا يبرئه دعوى الرد ولا ضمان عليه فيما لم يأخذه ووجه التعرض له بالنسبة الى الاول انه ربحاً يتوهم من تعديه على البعض انه متعدد على الكل وبالنسبة للثاني انه لما تسلف البعض فكله تسلف الجميع فاذا تسلف مال يأخذه نساقه تاق على ملكه وبعبارة راجع للجمع وليس خاصاً بمثل الاذن ككافة فهمه الشارح أي حيث قلنا بانه يضمن فانه يضمن الماخوذ فقط أي وحرم سلف مقوم ومعدم وكذا النقد والمثل ويرئ ان رد غير الحرم الا باذن أو يقول ان احسنت فخذ من الماخوذ فقط (ص) أو يقبل بغيره أو يرضع بغيره في أمره بغيره لان راد قلاً أو عكس في التعداد (ش) يعني ان من أودع وديعة عند شخص وقال له اجعلها في ياولك أو في مسندك وقل لا تقبل عليها فقل لا تخالف وقبل عليها ثم سرقت بعد ذلك فانه يضمن لانه سارق عليها لانه اذا رأى القفل طمع في أخذها بالباطل مع مضمونه عدم الضمان ان لم يبرئه القفل والتعليل بالغيره السارق فيقيدانه لا يضمن في غير السرعة كالسرقة ونحوه وكذلك يضمن المودع في وضعها في قد ونحاس بعد أمر به الى أن يجعلها في قد ونحاس فضاءت لان السارق أطلع في النحاس واما ان قال له اجعلها في قد ونحاس فقل لا يضمن لانه لا ضمان عليه اذا ضاعت وكذلك لا ضمان على المودع اذا ادعى على الودعية فقل لا على ما أمره حيث لم

يحصل



(قوله متعلق بقدر رأي بوضعه في غفار) فيه اشارة الى ان التعلق بالمجرور فقط كما هو التصديق وان كان يطلق على الجارية متعلق وعلى كل منهما فسكانه قال غار متعلق بوضعه ولا ينافي ان هذه الباء داخله على المقدور ١٢٩ ويكون غار مجرور وايضا ويحذف انه

ارد متعلق بقدر والباء بمعنى في وهذا الثاني اهل (قوله القفل والغلق) يفتح الفان والغلق أي قفل القفل وغلق الباب والقفل يضم القاف على رب الودبعة ويقرئ على ذلك انه اذا حصل تشازع في الغلق يفتق على رب الودبعة انه الذي تفتق فلو تزك الغلق فضاء فاضحان منه (قوله فلا ضمان) وكذا الاضمان اذا جعلها في مثل ما امر به وكذا الاضمان اذا لم يصره بوضعه بشئ فوضعه يجعل بين وضع ما به والاضمن (قوله الا ان يكون اراد اضاها) انظر هل يقبل قول بها انه اراد ذلك بجسر دعواه او لا بد من قرينة تدفعه على ذلك (قوله وهو مقتضى كلام الشارح) وقال بعضهم هو مقتضى بيحه الذي في صدره كقول المضاربة واما يجنبه فالكلمة احفظ أي فيكون ضامعا اذا وضعه بجنبه وهو التصديق (قوله يظن له فضاءت) أي او يعتقد او يقال اطاع الظن على ما يشل الاعتقاد (قوله بان تكون غير مشنورة) بان تكون مرفوعة هذه في غير مشنورة والمشورة هي التي لم تكن مرفوعة وقال في ك على قوله او

بوجه بل يذل اغراء الص بقوله بقدر متعلق بقدر رأي بوضعه في غفار وقوله واعكس في الغفار الجار والمجرور متعلق بقدر رأي بوضعه في الغفار وهذا بيان للعكس واعلم ان القفل والغلق على رب الودبعة (ص) او امر رب بكم فاضح باليد يحكيه على الغفار (ش) معطوف على ما لا ضمان فيه والمعنى انه اذا قال المودع بكسر الهمزة والمودع بضمها اجعل الودبعة في كك قبلها في يده فضاءت او اخذها منه فاضح فانه لا ضمان عليه لان اليد احفظ من الحكم الا ان يكون اراد اضاها عن عين الفاضل فرأها لم يجعلها في يده فيضن كلفها ابن شاس وكذلك لا ضمان على المودع اذا امره المودع ان يربطها في كك قبلها في جيبه فضاءت على ما اختاره النحوي وظاهره هو ان الجيب بصدده او بجنبه وهو مقتضى كلام الشارح ولو جعلها في وسطه وقد امره ان يجعلها في حاشيته لم يضمن (ص) وبنيانها في موضع ايداعها ويرد قوله الجاهل او يفر وجهه بظن الة فضاءت (ش) معطوف على خافيه الضمان والمعنى ان المودع اذا نسى الة الودبعة في موضع ايداعها وأولى في غير فضاءت فانه يضمن الا ان يسهلها اجنبية عليها وكذلك يضمن المودع اذا دخل بها الجاهل فتلقا حيث يمكن وضعها بوضعه او عند أمين فاذا سأل السافر بها واحتاج للعمام لم يجد أمينا فدخل بها فلا ضمان عليه ولا منه هو العمام بل لوقبها وهو قادم السوق مثلا فضاءت لظن وبني ما لم يدر بها بانها ذاهب السوق والعمام وكذلك يضمن المودع ما عنده من الودبعة اذا خرج بها من منزلة يظن له فتلقا لانه جانية ومسته الجاهل تسعة فاد من هذا لا ربي (ض) لان نسى في كك فوقعت ولا ان شرط عليه الضمان (ش) يعني انه لا ضمان على المودع اذا امره صاحبها ان يجعلها في كك قبلها فانه يضمنه او فوقعت فضاءت وقيد بان تكون غير مشنورة في كك ولا ضمان لانه ليس بمجرز حيث ذك ذلك لا ضمان على المودع اذا شرط عليه ضمانها اذا تلفت في محل لالتمان عليه ولا يعمل بشرطه لساعات ان الودبعة من الامانات فشرط ضمانها يجوز ضمانها حقيقة او يخالف ما وجبه الحكم (ص) واما ايداعها وان يسفر لغير زوجة وأمة اعتدلا بذلك (ش) عطفت على ما فيه الضمان يعني ان المودع يضمن الة الودبعة اذا اودعها عند غيره في حضر او سافر من غير ضرورة فضاءت أو تلفت وان كان قد اخذها في سفر وان كان الغير أمينا اذا لم يرض ربه بالامانة قال فيها ان اودعت لسافر ما لا فاودعه في سفره يضمن اه وانما بالغ على السفر لثابتهم انه لم قبلها في السفر كان هذا مظنة الاذن في الابداع ويحل الضمان على المودع اذا اودعها الغير زوجته وأمة أو ما اذا اودعها لزوجته أو أمة المعتادتين الابداع فضاءت فلا ضمان عليه وان كانتا غير معتادتين للابداع بان اودعها عند زوجته با تزويجها او اودعها عند أمته با ترضعها فانها يضمن اذا تلفت أو

١٧ شئ من ربط بكم مانسه ولا منه هو لم قوله وربط بل ومثله لو قال له خذها بالكم فلو وضعها فيه من غير ربط او امان عليها الحكم فقط فالضمان اه لو قال له خذها بالكم فالظاهر لا ضمان (قوله اعتيدا) أي طاعت اتماما عند ودون بهما (قوله اذا اودعها عند غيره) داخل في الغير الزوجين ولعل الفرق ان شأن النساء الحفظ لعدم احتياجهم غالبا للنفقة على أنفسهم باستيفائهم بالقيام عليهم ولا كذلك الرجال لاحتياجهم لما يتقون منه فمن هذه الحيلة غير خاتبات

(قوله ومثلهما عبده وأجيره الخ) أي مع اعتبارهما ذلك (قوله الآن يكون معسرا) مستثنى من محذوف أي وليس للمودع بكسر الهمزة والفتح المثلث في حالة كونه أي المودع بشيخ الحال معسرا (قوله وسواء كانت

موسرة أو معسرة) ويرتقب على ذلك أن المودع لم يقرض عابلا أن كانت موسرة وإما أن كانت معسرة فبغيرها إذا لم يقرض (قوله فليس للمودع بالفتح) فإن أودع ضمن (قوله أو عند غيره) أي بان أودعها عند شخص آخر (قوله) وبالفتح الخ) حاصل معنى المصنف على كلامه أن المودع يفتح المال ضمن الوديعة إذا أودعها عند الغير وإن كان قبالة في السفر الالمورد حدث أو أراد سفر ويجوز عن رد المال أي في وجود المودع الحادثة أو إرادة السفر موسرة لا بداعها وإن كانت عنده في السفر الذي هو المبالغ عليه أو لا بداعها يتوهم من حذوه أن هذا الاستثناء مفسر على ما إذا كان أودع عنده في الحضر فأذا انفرد وحج فذكر والمصنف وإن سافر المتقدم خلاف ما قررنا من أنه حال وإن سافر أي لأجل سفر حديث يسوغ له السفر بها وذلك عند هجره به حالها وعدم التقيد على أمين وإما حيث لا يسوغ له السفر بها فلا ضمان عليه في إيداعها بل يجب عليه ذلك وعب ذهب إليه وعلى هذا نقول أو لسفر عند هجره لم يضمنه أي أنه إذا هجر عن فدخل بها ولم يرد على أيادها

ضاعت ومثلهما عبده وأجيره الذي في عبالة ويصدق في الرفع أن ذكر وحلف أو أنكرت الزبنة الرفع أن اتهم وقيل مطلقا فإن نكل فخرم الآن يكون معسرا فلا تخليقها كما في ذمت والغير في قوله فلا للمودع بالكسر لا لأزوج وسواء كانت موسرة أو معسرة (ص) الالمورد حدث أو أسقر عنده هجره الرد (ش) الاستثناء يجمع لقوله ويأدها وإن يسفر يعني أن المودع إذا أودع لأجل عذر حدث في منزله بهذا الإيداع لهدمه وما أشبه ذلك أي أو زاد على ما علم ربه ما فانه لا ضمان عليه إذا تلفت أو ضاعت ومن المودة الجار السوء ويحترز بقوله حدثت عما إذا كان قبيل الإيداع والمودع بكسر الهمزة فليس للمودع بالفتح أن يردعها غيره ولا ضمان عليه إن تلفت حيث يردعها وإن كان غير عالم بغيره المودع سواء ضاعت عنده أو عند غيره الآن يكون ضاميا مع عنده من غير ذلك السبب الذي خاف منه فقوله الالمورد في قوله لا لهذرو كذلك لا ضمان على من عنده الوديعة إذا طرأ له سقر ويجز عن رد المال ربه بان كان ربه مسافرا مثلا فانه يجوز له أن يردعها ولا ضمان عليه إذا تلفت أو ضاعت وبالفتح على جواز الإيداع عن غير عنده بقوله (ص) وإن أودع يسفر (ش) أي لا الإيداع لمورد حدثت أو أسقر عنده هجره الرد وإن كانت أودعت عنده في السفر وبالفتح على ذلك لئلا يتوهم أنها لما أودعت عنده في السفر لا يجوز له إيداعها إذا أراد السفر وإن وجد ما يسوغ الإيداع له لأن ربه مرضى أن تكون معه (ص) ويجب الشهاد بالعد (ش) يعني أن المودع لا يصدق أنه خاف عورته بمنزله وأنه أراد سفره بل لابد من ثبوت ذلك بالشهود بان يشهد بهم على العذر ولا يكتفي أن يقول شاهدوا أنني إنما أودعت العذر وكلام المؤلف يقتضي أنه يكتفي بذلك وليس كذلك وظاهره أيضا أنه لو شهدت ببنية العذر ولم يشهد بها أنه لا يكتفي بذلك مع أنه يكتفي بذلك لو قال ولا بد من ثبوت عذرا لا يذاع لكان أحسن فلا خطر من هي عنده وتعدى وأودعها عند غيره ثم رجعت سالمة من إيداعها أو ضاعت بعد ذلك فانه لا ضمان عليه والسياسة أشار بقوله (ص) وبرئ أن رجعت سالمة (ش) وحديث فليس مكررم قوله الآن ترسله إلى من السفر (ص) وعليه استرجاعها أن نوى الإياب (ش) يعني أن المودع يفتح المال إذا أودعها عنده من الوديعة لأمه سائعه فانه يجب عليه إذا عاد من سفره أن يأخذها من هي عنده حيث نوى الرجوع عند إيداعها لانه التزم حفظها بها ولا يسقط عنه إلا القدر الذي سافر فيه وإن لم يشو الإياب عند إيداعها بل سافر متعذرا ولا يضمنه فانه لا يجب عليه استرجاعها ممن هي عنده لكن يجب له أن يأخذها وإذا طلبها أو منعها منه حيث نوى الإياب قضى عليه بالفتح قاله بعض باطن يفتي وإذا تطلبها حيث نوى الإياب وثافت عندهم أودعها عنده ضمنه بمنزلة إيداعها ابتداء من غير ضرر ووقافي به وكلام المؤلف فيما إذا أودعها بوجه سائق والا فوجب عليه الاسترجاع سواء نوى الإياب أم لا (ص) ويقع بها أو بغيره

عليها

عند أمين ولم يرد على السفر بها فانه إذا أودعها عند غيره أمين لا ضمان عليه (قوله أن نوى

الإياب) أي أن يؤول إلى المانع وانظر إذا نوى في نية الإياب والمظاهر أنه ينظر في سفره فإن كان الغالب فيه الإياب فالتوكل قوله

قوله من الولادة) لو حذقه لشمل ما إذا ماتت من الولادة وفي وطئه اباهما الآن المصنف تكلم على الغالب وكذا يعنى الزوج ان علم به في الموضع وخبر بها في اتباع أمها ما شاء فان لم يعلم بالعدي حتى بالموضع لانه المصلحة عليه فان اعدم اتباع الزوج فيها يظهر وقوله كلمة افهم انه لو زوج البعد لاختصن عليه وهو كذلك والسيد يخبر بين أخذ وتضمنه القصة كذا قال عجب ورده محتج بثبوت النادر فيها ولو كذا كور اليفضن شيان للسيد ان يجزءة فلا يعنى وقد اورد جازة - له وان فسح يرجع المبدل الى حامل من غير نقص ويحتمل في التوضيح فقول ج سيد بن جبر ١٢١ في أخذ وتضمنه القصة غير صواب (قوله

والقول قول زوجها في عدم الاذن) أي بحسبه (قوله وأما لو ذهب بها) عبارة عيب خلافها وقوله ومنه في ضمانه ذهابه هو بغير إذن زوجها كافي للتوضيح وحسنه قالوا يجب الرجوع اليه (تبيينه) يستثنى من كونه من دفع له على السر لصده الى بلد فرفضته اعادة بغيرها فله ان يعينه مع غيره ولا ضمان ويبقى ان يصح في انه يعنها مع غيره كافي للدفع للزوج عمن اعتمد ذلك (قوله ثم أقام زوجها بنته الخ) وانظر له مثل ذلك الآثر ارجعصل ما في عيب القردة في ذلك (قوله أو بالتلف) يحتمل به بان جاهد الوديعه فاصب والغاصب يعين السجوى وخبثه فلا معنى لقبول بيته بالتلف والتعليل بان بعده تكذيب لبيته يقضى بان الفرق بين الشيعة الشافعية والتلف قبيل اطلاق الوديعه (قوله القضي وهو أسسن) انظر فانه يجرى في جميع لاذكر انه المشهور فكيف يقول المصنف خلاف أي في التشهير (قوله وهو المشهور الخ) أعلم انه

عليه الحق وان من الولادة كلمة زوجها فتم من الولادة (ش) يعني ان الموضع اذا بيعت بالوديعه مع غيره بغير إذن زوجها فانها لكت فوضامن لتعديه والقول قول زوجها في عدم الاذن وأما لو ذهب بها الموضع فلا يعين وكذلك يشعن الموضع اذا أنزى على الحيوان الصامت الموضع عند نفسه بغير إذن ربه فان بيعت الفعل أومات عند الولادة أو زوج الحيوان الناطق فبان من الولادة أوجب الفعل بخلاف الراعي اذا أنزى على الحيوان فبان ضمان عليه لانه كلما ذون في ذلك نقل في التوضيح عن ابن القاسم وأقره الفقيه وأولوا نظرا لائق لان الوديعه لفظه مقرر وجهه ثانيا نظرا لائقه لان معنى الوديعه بمصدق على متعدي وأق بقره كما في الخ لانه الست داخله في الأولى لان قوله انزاه يخرج لها (ص) ويحتمل ما في قبول بيته الرد خلاف (ش) يعني ان الموضع اذا أنكر أو أصل الوديعه بان قال ما ودعني شيئا أقام بيته ثم بدله أنه أودعه أو أقامه فان يكون ضمانا لها فلا أقام بيته ثم بدله ورد الموضع بكسر الدال فهل تقبل بيته بالرد أي أو بالتلف لانه يقول أردت أن لا أكشف بيته ولانه أمين القضي وهو أحسن أولا لانه اكذب ما يقوله ما ودعني شيئا وهو المشهور وقوله ويحتمل أي يعين أي يتسبب ويوجهه عليه الضمان فيجدها ولا يلزم منه الضمان بالفعل فلذلك قال ثم قبول الخ وأما لو قال ليس عدي الك ودية فلهذا تقبل بيته بالرد لانه لم يكن فيها بقوله كما في المديان (ص) ووجهه ولو بوس ولم توجد الك كسر ستنين (ش) يعني ان من أخذ ودية بغير بيته ثم ملئت فلم توجد في تركته ولم يرض بها عديمه فانه اقوخذ من تركته ويحمل على انه تسلفها وسواء كانت مينا أو عروشا أو طعاما الآن بطول الامر من يوم الابداع قدر عشر سنين فلا يعينها ويجعل على انه رد لها زوجها أو ما وصى بها فلا يكون ضمانا لها فان كانت باقية أخذها بها وان تلفت فلا ضمان ويدخل في ايصافها ما لو قال هي عوضك كذا الفات ولم توجد فانه لا يعينها ويجعل على الضمان لانه قد ذكر انه لم يسلفها أو ما ان أخذ الوديعه بيته مقصوده للترقي فانه اقوخذ من تركته اذا لم يرض بها ولم توجد ولو تقدم الامر كما نقله ابن عرفة واعترض على اطلاق ابن الحاجب (ص) واخذها فان ثبت بكتابة عليها انها له ان ذلك خطه أو خط الميت (ش) يعني ان من مات وعنده الوديعه مكتوب عليه اهذه ودية فلان من فلان فان صاحبها أخذها بشرط أن يثبت بالبيعة الشرعية ان ذلك خط صاحب الوديعه أو خط الميت فالقضي في أخذها في خطه يرجع الى صاحب الوديعه بقوله

أجرى الخلاف هنا ومن في الدين بعدم قبول بيته كما قال المصنف وان أنكر مطلوب المعاملة التي في الذمة والوديعه أمانة فيقاضيها بطرف ترجيح بخلاف حامل القراض فيجده ثم يقيم بيته على رد ما فانه تنفعه على المشهور (قوله أي يتسبب) هذا كلام لا يظهر اذ توجه الضمان ضمان بالنقل الخ ولو قيل انه جرى أولا على أحد القولين لانه محتار ومحتج الخلاف لكان أولى (قوله لا لكسر ستنين) الكافي استقصا في (قوله وما ان أخذ الوديعه بيته مقصوده فالتوقي) أي أو بيته عليه بما ابدان كاره فلا ينقض الضمان ولو لا زيد من العشرة (قوله فان صاحبها أخذها) أي ولو وجد في شخص مما كتب عليها حبس عين في البكابة فلهذا ويكون القبض في حاله وهذا اذا علم انه يتصرف في الوديعه واما ان يقبل ذلك فلا ضمان عليه

(قوله جله معترضة بين العامل) الذي هو أخذها ومعمولة الذي هو قوله بكتابة (قوله عليه صفة الكتابة) هذا ان أوله من كتابة المكتوب امان ان يزيد منه المصدر نفسه فيكون قوله عليه اعمه ولا الكتابة (قوله بدل من كتابة) أي ان يزيد من كتابة مكتوب وقوله أو معمولا ان يزيد من كتابة المصدر ١٤٣ (قوله فغير جيد) لا يقال قد يديعه العذر لا تقول اذا حصل له عذر فقله

أن يديعهما الغير مصادري الفسخ (قوله ولا يكون المرسل اليه شيء) لا يقتضي ان هذا محل من الشارح صلى ان المراد رسول رب المال الموصل له المال من المرسل له (قوله في الوديعه) أي التي هي وديعته وقوله ولا في المال الذي له أي المرسل اليه وقوله عليه أي على المرسل وقوله وتكون البضاعة أي بضاعة المرسل اليه وقوله عنده أي وصلت له أرسلها له المرسل والحاصل ان المرسل اذا كان رسول رب المال فان المرسل يبرأ بالذم اليه سواء مات المرسل قبل وصوله له أو بعده ويرجع الكلام حينئذ بين وديعة المرسل وبين أن أرسله فان مات قبل الوصول يرجع المرسل اليه على تركه المرسل وان مات بعده لم يرجع ويحمل على انه أوصله واما ان كان رسول مرسل المال فان المرسل لا يبرأ من حق المرسل اليه سواء مات المرسل قبل الوصول أو بعده ويرجع الكلام بين المرسل وورثة وديعة فان مات قبل الوصول يرجع على تركه وان مات بعده فلا يرجع على تركه ولو لم يمت المرسل وادى الذم

بكتابة معترضة في أخذها لا يثبت أي أخذها بسبب كتابة عليها وان ثبت جملة معترضة بين العامل ومعمولة عليه صفة الكتابة وقوله انه المبدل من كتابة ومعمول لها وقوله ان ذلك الخ فاعل ثبت (ص) وسعيه به المصادر (ش) عطف على ما منه الضمان يعني ان من عنده الوديعه اذا سمي به الظالم أو عشرين أو عشرة أو ما أشبه ذلك فانه يضمنه بقوله له مصادر يكسر الميم والظالم الذي هو اعم من المكاس ونحوه والمراد بالسعي هنا الاضمار والدلالة ويجوز فتح الدال ومعتاة ان رب الوديعه اذا صادره ظالم فحينئذ المصادر ذهب المودع وديعه ما يحضره الظالم على ما يثبت فاحذفها الظالم فانه يضمنها المودع بسبب ذلك لانه يجب عليه حفظها واما حمله على ما زاد فلهما لا يجزي مصادر تفسير جيد لانه يضمن بمجرد دفعه الا لا يجزي وان لم يصادر (ص) ويجوز المرسل معه لبلدان لم يزل اليه (ش) هذه المسئلة لا تتقيد بالوديعه في بلها وفي غيرها يعني ان من أرسل الى شخص وديعه عنده بانه أو ما لا عنده أو بضاعة يخرج فيها ثم ان المرسل مات قبل أن يصل الى بلد المرسل اليه فانما أرسل اليه يكون في تركه المرسل وان مات بعد الوصول الى بلد المرسل اليه وأنكر المرسل اليه أن يكون أوصله شيئا فانه لا يقبل منه ذلك ويحمل على انه دفع ما أرسل به اليه وانه أنه على ذلك ولا يكون للمرسل اليه شيء في تركه المرسل لكن له العين على من يظن به العدم من وديعة المرسل انه ما يعلم لها سبب وحينئذ لا كلام للمرسل اليه في الوديعه ولا في المال الذي له عليه وتكون البضاعة عنده هذا مقتضى كلامهم كذا أنه لا يضمنه ولو لم يمت المرسل وادى الذم على كذبه المرسل اليه لم يصدق المرسل الابينة (ص) ويكسب الثوب وركوب الدابة (ش) يعني ان المودع اذا لبس الثوب حتى أبلاه أو ركب الدابة حتى عطيت فانه يضمنها وتقدم انه قال وانما يضمنها فهو اعم من هذا وانما أعاد لم يرد عليه قوله (ص) والقوله انه ردها سائلة ان أقر بالقلع (ش) يعني ان المودع شفع الدال اذا ركب الدابة ثم قال ردها سائلة على الحافلة التي أودع عليها ثم هلكت فان القول قوله مع يمينه ان أقر بالقلع لانه لا يعلم الا من جهته وان لم يقر بالقلع بل أسرته البينة فانه يضمنها كلام المؤلف يخالفه قوله في غير برئ ان ردها الحرم أي وأمرها الحرم فلا يبرأ وهذا منه وبرئ الا ان يقال ما ردها مع يمينه اذا كان الحرم مما يملك بالزحم لا غيره كما هنا (ص) وان أكره المالكه وكبرجتها لها الا انه حسبها عن أسواقها ذلك قيمتها يوم كراهته ولا كراهة وأخذها وأخذها (ش) يعني ان من استودع بالامانة لا يضمنها على غيرها كراهة المالكه مثلا ولا رجعت بها الهائل ما كانت عليه

وأ كذبه المرسل اليه لم يصدق المرسل الابينة (قوله بالفضل) أي العدة أي لم يعرف ذلك الا بقوله (قوله الا أن يقال الخ) يوم أو ان ما هنا اتفق على حال كونها وديعة وما تقدم اتفق بها بعد ان تسلمها فانها باقية في امانته وما تقدم خرج عن امانته لنفسه (قوله وان كراهة المالكه) الحاصل انه اذا حبسها عن أسواقها فقد علمت كراهة المؤلف فيه وعلمت من الشارح ما اذا اتفقت بقص واما اذا عطلت فله قيمتها فقط يوم الكراهة سببها عن أسواقها لم لا وان شاء أخذ الكراهة ان رضى المودع بالذم حيث كان الكراهة في ثمنه (قوله وأخذها وأخذها) أي مع أخذها وفي حينئذ ان عليه انفقها وليس له ان يرد على الفقه أخذ الزنا يوم

(قوله سبحانه أسواقها) ومثل جميعها من أسواقها ما إذا حسم أشهر أو ما قاربها لأن حكم تغير السوق لاه متلفته لأن  
 يقال جميعها عن أسواقها حقيقة أو حكما (قوله بعد بيان المسافة المستمرة) أي تعلما كثيرا ولو سأل (قوله غيرهما) أي بين  
 ثلاثة أمور كذا ذهب شارحنا على الثاني والذي أوقفه عجم أنها لو نقصت ولم تتلف فكل لم ينقص يتغير بهما التغيير الذي قاله  
 المصنف في كونه يأخذ قيمته أو كراه أو يأخذها مع كراهها أو قال الشيخ أجد الزرطاني إذا حصل له انقاص يتغير بهما أن يأخذها وما  
 نقصها ولا كراه أو نقصه القيمة واعتبر على عجم بأنه لم يدع مستقل أقول واعتراضه بقوله أيضا على شارحنا الذي أوقفه على الثاني  
 وسند عجم أنه غايه أنه قال وان تغيرت بنقص سواء جميعها عن أسواقها أم لا ١٣٣ فإنه يتغير كالغير الذي ذكر المصنف

هنا كما يفهمه قوله في باب الغصب  
 وله في تعدد كسائر كراه الزائد  
 ان سلت والاخير وفي قيمتها  
 وقته وشروطه شيئا اه (قوله  
 بعين انها التجارية) في عب  
 خلافه وان المراد بجميعها عن  
 اسواقها حتى تغيرت بنقص وان  
 كانت القضية كايضه تشبه هذه  
 في المدة بمسئلة الكراه في د  
 والحواب مافي عب كما يعلم  
 من مجيئى تحت وفي صورته وهو  
 ما اذا لم يتغير جميعها عن اسواقها ولم  
 تتغير أصلا أو تغيرت بزيادة  
 وحكمه ان لا أكثر من المسمى  
 وكراه المثل (قوله الآن بقيه ينة  
 الخ) وحينئذ يرجع الأمر على  
 القبايض اذا ثبت ان القبايض  
 تعدى عليها (قوله أو رسونا) أي  
 بدون اماره بل بمجرد اختيار القضاة  
 بدون اماره فلا ينافي ان الامارة

يوم الايداع الا أنه جميعها عن أسواقها بان كانت ضمن غيرهما غايه فلا يربح بان يأخذ قيمتها  
 يوم كراهها يوم التمدد ولا كراهه وله ان يأخذ الكراه أو الداية وكذلك الحكم في المستعبر  
 وفي المكثري بعد بيان المسافة المستمرة فقوله أو كراهها أي الوديعة التي تصلح للاذكار كانت  
 داية أو بعدا أو مقينة أو غير ذلك ومفهوم بها انها لو حصل فيه التغير بنقصها غيرهما  
 بين أخذها وما نقصها أو أخذ الكراه أو نقصه قيمتها وقوله بجميعها عن أسواقها يعين انها  
 التجارية وأما لو كانت للقضية فليس له الا كراهها ان لم تتلف أو قيمتها يوم التمدد ان تلفت  
 (ص) وبدفعها لم يدمعها انك امر به وحلف والاحلف ويرى (ش) يمتنع ان من أخذ  
 وديعة مينة أو يغير مينة ثم أنه دفعها الزيد مثلا تلفت وقال وبها أخرى بذلك وكذا بهما  
 في ذلك وصاف انه لم يدمعها بذلك أي بدفعها الزيد فان المودع يضمه احبته فذات نكاح بها  
 حلف المودع ويرى (ص) وقوله (ص) الا يمتنع على الأمر ويرجع على القبايض (ش) مستغنى  
 من قوله بدفعها أي ضمن المودع بدفعها الآن بقيه ينة تشبه على وبها أنه أمر بذلك  
 فانه لا ضمان عليه وحيث ضمن المودع بفتح الدال وعزم فانه يرجع على القبايض قوله انك  
 أمر به لا واسطة بان يقول له أنت أمرتني بالدفع له أو بواسطة بان يقول خا من في كذا أو  
 رسولك أو امارتك وقوله وسلفت أي وعزم المودع ولا يرجع له على القبايض فيما اذا  
 ادعى انك أمر به بقولا واسدال انه يعلم ان الأمر قد ظله فلا يظلم هو القبايض ولا في  
 الكتاب والامارة حق وزعم الامارة ان صدق تصديق حقيقة بان يعلم ان الكتاب والامارة  
 حق أو ان الرسول على حق والمودع ظالم في انكاره وان صدق تصديق وكون وانما  
 أي حسن الظن بالكتاب أو الامارة أو الرسول يرجع عليه وقوله والاحلف ويرى يرجع

مع رسول (قوله وقوله وحلف) أي يا أمر (قوله أي وعزم المودع) أي وان شاء عزم القبايض في المسائل التي يرجع فيها المودع  
 بالفتح على تقدير اذا عزم أمافي المسائل التي لا يرجع فيها المودع بالفتح على القبايض فليس المودع بالكسبر يرجع على القبايض  
 الا اذا أتلفها او كانت باقية عنده او اذا عزم المودع بالكسبر الرسول في صورة علمه بدعوى المودع بالفتح عليه فهل يرجع على  
 المودع بالفتح عا عزم لربح المالم لا قولنا فالقول بالرجوع نظر الى ان للمودع بالفتح نوع عيب في عزم الرسول والقول بعده لان  
 من عزم المودع بالفتح ان يقول هذا ظلمك فليس لك ان تظلمني (قوله ولو لا الكتاب) معطوف على قوله ما اذا ادعى (قوله أو  
 ان الرسول على حق) أي الذي هو القبايض وقوله والاحلف أي وان لم يحلف يأمر حلف المودع بالفتح (قوله والاحلف ويرى)  
 أي وان نكل المودع بكسر الدال حلف المودع بالفتح ويرى وقوله ويرجع الأمر الخ لا يمتنع ان المودع بكسر الدال نكل  
 والمودع حلف فلا وجه لكون القبايض يرجع عليه المودع بالكسبر لان العرض انها تلفت بغيره فممن القبايض فالأمر مشكل  
 (تنبيه) اذا ثبت ان الخطأ المودع بالكسبر بطريقه الشرع أو ثبتت القرينة بطريقه الشرع كأن يثبت المودع  
 ان ربه الوديعة قاله اذا اذ لم يثبت من قطعيها اماره كذا افادته انه يدفعه بانك فهم من دفعه مينة على الأمر وقوله في جميع

المورد إلى المشارأة بقوله ولا يرجع على القاضى إلى آخر ما قاله الشارح وقوله فان نكل إلى المورد بالغض وقوله وتقدم الرجوع عنقه الزوج في قوله وان صدقته بقى ركون وعدمه فماذا ادعى أنك أنت به قولاً واحداً إلى آخر ما تقدم (قوله) وان كان المال سده) إى اوبن القولين وفاق يحصل كلام ابن القاسم على ما إذا كان المال موجوداً سده أى سده الرسول أو سده المرسل هو مسئله ١٣٤

واما اذا قدسدت ولم توجد به  
واحد ولم يكن هنالك بالرفع  
للمرسل اليه وانكر المرسل اليه  
فان الرسوق يضمن في الشهادة  
المذكورة للمرسل اليه لان  
لم يشهد به منكر المرسل اليه فيقرم  
فاذا شهد به فلا ينكر فلا يقرم  
شيئا وان علمت ذلك فخذ اذا انكر  
المرسل اليه بالرفع فشهاده الرسول  
مقبولة ولذا قال شيب في شرحه  
قوله يده اي اليه بدعوث اليه  
او ثبت الرفع للمرسل اليه باقرار  
او بينة والا فلا يقبل لانه يقرم  
انما شهد خوف الضمان  
والحاصل كما قال عجم انه على  
التأويل الثاني انما تقبل شهادة  
المرسل اذا لم يسم بالرفع انما شهد  
خوف ضمانه وذلك يشهد بان  
يكون النفي المرسل اليه يعرف  
بعينه وهو قائم بسيد المرسل او  
المرسل اليه او كان المرسل اليه  
ملما او ثبت الرفع للمرسل اليه

(قوله أو المرسل إليه المنكر) المراد بالمنكر من أنكر بالفعل أو لم يفعل (هل هو متروك أو متكره) أن كلام المصنف يشبهه إذا كان ذلك الرسول رسول المرسل إليه فقد عذب (قوله بما إذا كان لا نكاره تأنيدياً) أي بان كان معينا وقوله فان لم يكن له تأنيدياً بان كان غير معين (قوله لن يتصدق عنك بحال) أي ليقوم غير معين وذلك لانه لا يلزم منهم الإقرار فعلى تقدير أن أنكر بعض المقر أو لا أخذ نقول له لا يلزم الاعطائات (قوله والموافق في كلام المؤلف) ١٢٥ جواب عما يقال إن قوله أو المرسل إليه المنكر معطوف على وارثك

فيكون المعنى ويدعوى الرديء المرسل إليه المنكر مع أنه قد يكون في بعض الصور ويدفع وقد يكون دفعاً لا قول الشارح يعني أن من بعثه بشئ ليوصله إلى زيد صدق بان يكون المال ودية عند المرسل فيكون ذلك رداً صادقاً بان يكون صدقة من المرسل على زيد فيكون ذلك دفعاً ليس قول الشارح وحيداً فيصح تسلطه على من صور المرسل إليه قال في الأدب وتضمن بعثت مع ما عمل له دفعه إلى رجل صدقة أو وصلة أو سلفاً أو غير مبيع أو يتناع لثبته ساعة فقال قد دفعته اليه كذب الرجل لم يبرأ الرسول الابينة اه وكذا لومات المرسل إليه أو غاب ولم يعلم ما عند من أقرأ أو انكاره وكذا إن امر به بصدقته على قوم معينين فإن صدقه بعضهم وكذب بعضهم ضمن حصته من كذب وان كان غير معين صدق مع غيره (قوله وبقى) نفي حذنه المؤلف وهو للتوقف راجع للاشكالين لا للتوقيف فقط

أو المرسل إليه المنكر (ش) يعني أن من بعثه بشئ ليوصله إلى زيد صدق لا نقول دفعته إليه وأنكر المرسل إليه فان الرسول يعنى لتعريفه بعدم الاشهاد بذلك ما يشترط عدم الاشهاد وكلام المؤلف مع ما إذا كان لا نكاره تأنيدياً بان لم يكن له تأنيدياً في مسئلة من دفعه ما لأن يتصدق به على المقر أو المشار إليها في باب الهبة يقول المؤلف كان دفعه بان يتصدق عنك بحال ولم يشهد فلا ضمان والمراد بالرد في كلام المؤلف الإخراج من السداد الشامل للرد حقيقة ولدفع الرسول للمرسل إليه ما لا يتصدق به عن المرسل وبخلاف ذلك ويستثنى بتضع تسلطه على بعض صور المرسل إليه (ص) كملل ان كانت له بينة به مقصودة (ش) التشبيه في الضمان والمعنى ان من أخذ ودية سنة مقصودة فادى انه ردها إلى صاحبها فانه لا يصدق في ذلك لانه انما اتفق على حفظها لا على ردها وبعبارة الضمير في الإبداع واللام يعنى على والضمير في راجع للاشهاد المفهوم من بينة وهو متعلق بمقصودة ويحتمل أن يكون ضميرها المودع بالكسر على طريق الالتفات والضمير في لا يبداع وبقى شئ حذنه المؤلف وهو للتوقف والمراد بكونها مقصودة للتوقف أن يقصد المودع بالاشهاد انه لا يقبل دعواه الرد وما ان كان الاشهاد خوف الموت لباخذها من تركته أو يقول المودع أخاف أن أقول لى سلف فادى انها ودية وما أشبه ذلك مما يعلم انه يقصد بها التوقف فانه يصدق في دعواه الرد ويشترط أن يعلم المودع أن قصد المودع بالينة التوقف وأما البينة التي يقصد بها المودع على نفسه بذلك فكالعدم وبقبل دعواه الرد (ص) لا بدعوى التلف أو عدم العلم بالتلف أو الضياع (ش) يعنى ان من أشد ودية أو فراقاً فادى تلف ما ذكر فانه يصدق لانه مؤتمن على حفظه وكذلك لا ضمان على المودع إذا قال لا أدري أو تلفت أم ضاعت لانه ادعى امرين هو صدق فيهما وسواء ضمير ابينة مقصودة للتوقف أم لا والتلف والضياع شئ واحد ولذا قيل بعض المؤلفين جمل التلف على نوع خاص كالطرق والفرق والضياع إذا حقق الدعوى على نوع خاص كالسرقة أو ذهباً بآتم أو قرقه (ص) وحلف الهم (ش) في دعوى الرد أو التلف أو الضياع إذا حقق الدعوى بدليل قوله فان نكل حلفت ولا مفهوم للهمسم في تحقيق الدعوى فان لم يحقق الدعوى عليه فان كان غير معين لا يثبت في دعوى التلف أو الضياع ويثبت في دعوى الرد كل من سأل ما كانت دعوى تحقيق أو اتهام

(قوله والمراد بكونها مقصودة للتوقف) وإذا اتنا على التوقف وعدمه فالقول للمودع بالفتح لان الأصل عدمه كما في شرح شيب (قوله وكذلك لا ضمان على المودع الخ) وأما ان قال لا أدري تلفت أم ردته أو لا أدري أشاعت أم ردته فبعضهم فيها على الحق وان قبض بينة مقصودة للتوقف أو لا فلا يثبت مطلقاً إلا أن المسئلة مفروضة في ذلك وإذا قال ح في كلام المؤلف الصواب وعدم العلم بالرد وهو الموافق لكلام ابن الحاجب ولكن مع هذا يجب على ما إذا لم تكن بينة فكلهم يقول (قوله) ويثبت في دعوى الرد الخ) الحاصل ان الصورة غالبة أربعة في دعوى الرد أو أربعة في دعوى التلف أو الضياع فاما دعوى الرد فيثبت مطلقاً كان مع ما لم لا كانت الدعوى دعوى تحقيق أو اتهام فهو هذا أربعة وامادى دعوى الضياع أو الضياع في دعوى

التحقيق بحقيقة ما لم لا وهاتان صورتان في دعوى الاتهام بحلفت المقيم دون غيره هاتان صورتان ايضا فالجمله اربعة متمنه في دعوى التحقيق لا بد من ردعا عند ١٣٦ النكول ولا رد في دعوى الاتهام (قوله والموداع المقيم الخ) تسع في ذلكا بنساطي

وقوله فان نكل حلفت هذا اذا حلفت الدعوى عليه كان متهما لا لا فالصغير في نكل عائد على المودع لا يقيد كونه متهما لان في دعوى التحقيق لا ينظر لكونه متهما وما امان لم يحقق الدعوى غريم بمجرد النكول لان عين التهمة لا ترد على المذهب كما اشار له القاضي الطعفي والموداع المقيم من يظن به التساهل في الوديعه او كل أموال الناس لامن اتهمته بقتل (ص) ولم يقدم شرط قطعها فان نكل حلفت (ش) الصغير قطعها يرجع اليين والمعنى ان المودع اذا شرط على رب الوديعه عند اخذها ان لا يمين له في دعوى التلف او الرد فان ذلك لا يقيد لان هذا شرط يؤكد التهمة فان نكل المودع عن اليمين حلفه يارب الوديعه وقد حلفت ان هذا تفرقع على دعوى التحقيق فهو من ثقة قوله ولم يقدم شرط قطعها (ص) ولا ان شرط المدعى للمرسل اليه بلا بينة (ش) هذا اعطف على قوله لا بد دعوى التلف والمحق ان الرسول اذا شرط على رب المال انه يدفع المال الى من ارسل به اليه بلا بينة فانه يقدم بذلك و يقبل قوه في ذلك وانما عمل بشرطه هنا لم يعد بشرطه في قوله ان لا يمين عليه لان اليمين انما ينظر فيها حين وجوب اقامتها فخطوطها مستقطعة سقوطا و امر قبل وجوبه بخلاف شرط ترك الاشهاد (ص) ويقول تلفت قبل ان تلقاني بعد منعه دفعها (ش) يعني ان رب الوديعه اذا اطلبها عن هي عنده فامتنع من اعطائها واعتذر لربها ثم تقبض فطلبها منه فقال له ضاعا وتلفت قبل ان تلقاني فانه يضعها و يظهر ولو كان امتناعا من دفعها له مذروا بينه لان من يجب تورم ان يقول له سكرتلك على انها تلفت لاسماع اعتذاره لدليل على بقائها ثم ان يحصل كلام الموقوف المبدع انما اعلم بالتلف بعد ما قبله فان ادعى ذلك ان تلف حيث كان متهما ولا ضمان عليه (ص) كقوله بعده بالاعتذر (ش) يعني ان من عنده وديعه فطلبته منه فامتنع من اعطائها ولا اعتذر عنه من اعطائها الربا ثم تقبضه فقال له تلفت بعد ان تلقيت فانه يضعها فاقوله بالاعتذر متعلقا بغيره ولا بد من تقدير صفة اى وامتنع من المدعى بالاعتذر ثابت وهذا صادق بامتناعه لغيره عذر بالكتابة والاعتذر محقق ودل مفهوم هذا انه اذا كان امتناعه أولا باعتذر ثابت فانه لا ضمان عليه كإيدله كلام الشارح (ص) لان قال لا ادري متى تلفت (ش) اى لا ضمان على المودع اذا قال لا ادري متى تلفت سواء كان المنع لاعتذر أم لا ملحه على انها تلفت قبل ولم يعد بذلك لا بعد ويحلف المقيم وايضا فالتلف الجانب الامانة (ص) وبعنه ما حتى باقى الحاكم ان لم تكن بينة (ش) يعنى ان من دفع لنقص وديعه بغير بينة ثم طلبها منه فامتنع من دفعها له لا يضمنه القاضي انما امرضاعت بعد ذلك فانه يكون ضامنا لها لانه متسبب في ضاعها الا لا مذكوره لانه مصدق اذا ادعى ردها لربها اما ان كان اخذها منه بينة متصودة للتورق فلا يضمن لانه مدعو ولا يقبل قوله حينئذ في ردها بصلافى الاول والرحمن كالوديعه في ذلك فاذا اطلب به فسكا كوامتنع الرحمن من دفعه حتى باقى الحاكم ثم تلف قبل اتيانه فانه يضمنه (ص) لان قال

حيث قال وهو الذى شأنه التساهل الخ ورد مدعى تحت فقال ليس المراد به ما يفسره البساطى بل الذى لم يتحقق عليه الدعوى وليس الا بمجرد التهمة ثم ان تحت برجع فيه بكل المقيم فقال مدعى نفسه وهكذا في التوضيح وابن عبيد السلام وابن رشد انما يطلب عين التهمة فمات على المشهور وأصله له حسب البيان فقول الاجمورى هذا الخالف في دعوى الرد وفي دعوى التلف اذا سبق الدعوى وان كانت دعوى تهمه فانظروم بمجرد النكول غير ظاهر وان تابعه به ضمهم ام (قوله فان نكل) المودع عن اليمين حلفت يارب الوديعه فان لم يحلف المدعى حلفه مصدق المودع (قوله وايضا) تغلبه الجانب الامانة لعلمه فان الاول قوله الخ (قوله حتى باقى الحاكم) اى القاضي اى الذى لا يفتش عليه ما منه والانه يوقوه ويبيعهم مع العادة فاقى بمثل ان يقر بالامانة الخصم اولا وغيره المستقلة للمودع بالفتح فالحاكم بالنصب او بالنون اولا المانة على المشاركة ويجوز ان يقرأ الحاكم بالرفع فاعل ياقى اذا كان الحاكم ياقى من يلد (قوله اما ان كان انما) لا يقال يضمن حيث منها انطوى على الحاكم لانه يمكنه ان يشهد بغير الحاكم لاننا قول من حلفه ان يقول الخاف انه يحتاج لنسوة او تسبق المينة او نحو ذلك كما اشار له الجاني (قوله والرحمن كالوديعه الخ) اى اذا كان الرحمن بما لا يظن عليه فاذا اقر بقتله حتى باقى الحاكم وتلفت فلا ضمان

لا يمكنه ان يشهد بغير الحاكم لاننا قول من حلفه ان يقول الخاف انه يحتاج لنسوة او تسبق المينة او نحو ذلك كما اشار له الجاني (قوله والرحمن كالوديعه الخ) اى اذا كان الرحمن بما لا يظن عليه فاذا اقر بقتله حتى باقى الحاكم وتلفت فلا ضمان



(قوله وكنت أرجوها) انظر هل يقيده بقوله وكنت أرجوها أو وان لم يقل ذلك أو يقال اذ اتممت مدقة كنه فيها الاعلام ولم يعلمه فان قال انما سكت لاني كنت أرجوها قبل منه واللام يقبل وهذا هو الظاهر (قوله ويحتمل أن يكون الخ) الا أن جريان قوله وبقوله نلت الخ فيه انما يتأتى اذا فاض المال أو سكرم الحرام ثم وضوئه لطلب وبه فقال له ضاع من ستين وكنت أرجوه فلا ضمان وأما قبل ذلك فامتناع من قسم المال أو من أحضاره ١٣٧ لقسم وقوله نلت قبل ان تلقاني لا يوجب

ضاعت من ستين وكنت أرجوها ولو حصر صاحبها (ش) يعني ان من أخذ ودية من ربه ما يبينه ثم طلبها منه فقال ضاعت من ستين وأولى من أقل ولم يكن يذكر ذلك لاحد من خلق الله الا أنه قال كنت أرجوها وأطلبها فلم أجدها فانه لا ضمان عليه لانه أمين وسواء كان صاحب الدية معاصرا أو غائباً عن البلد وادى وكنت أرجوها وادى الخال أو وادى العطف وهو معطوف على ضاعت وقوله (ص) كالقراض (ش) تشبيه فيما قبله في عدم الضمان يعني ان من سدد مال القراض اذا ضاع ثم طلبه ربه فقال له ضاع من ستين وكنت أرجوه فلا ضمان عليه ويحتمل أن يكون مشبهاً بالسائل السابقة من قوله وبقوله نلت قبل ان تلقاني وكل صحيح (ص) وليس له الاخذ من المثل عليه مثلاً (ش) يعني ان من أودع عند شخص ودية أو باع شيئاً واشترى منه شيئاً أو عامله في شئ من الاشياء فخافه في نفسه أو في بعضه ثم ان هذا الخائن أودع ودية عند صاحبه الاول أو باع منه أو اشترى فهل يجوز له أن يأخذ من هذه الدية أو عامله له في نفسه نظير ما ظلمه الاول فيه أو لا يجوز له ذلك قال المؤلف ليس له ذلك لعدم قوله عليه الصلاة والسلام اذ الامانة الى من اتقته ولا تخن من تخنك وهذا هو الصحيح لان الاصح في اللفظ العام اذا ورد على سبب خاص أن يبقى على عومه ولا يصر على سببه كما ان الرمي في طواف القدوم اسكل حاج من الذي كروا وورد على سبب خاص قد زال وهو اغتاطة الكفار وحيث نسبوا لاصحاب الرسول الضيف بسبب جحى المديقة سواء كانت الدية عنفاً أو عرضاً عليه بينة بالدفع أم لا يمكن ان يطالع عليه أم لا قوله متهم الى ظلمه متهم لقان يأخذ ومعنى الخرفين مختلف لان الاول للتعويض والثاني للتعدي به مثله امتناع بظلمه واللام بمعنى من والباء سببية وبعد هذا مضاف محذوف أي وليس له الاخذ من المثل عليه أي بظلمه أي بسبب أخذ مثله وقوله بظلمه أي مثله في القدر والجنس والصفة فالمراد بظلمه ما ظلم مال

وأخرى غير مثله الا في الدية (ص) ولا أبرءة حقها بخلاف محلها (ش) يعني ان المودع بفتح الدال ليس له أن يأخذ من ربه الدية أجرة حقها لان العادة قاضية بذلك لان الحفظ من نوع المأخوذ هو لا يؤخذ عليه أجرة كالقراض والضمان الا أن يكون مثله من يكرى نفسه العراة فله أن يأخذ الاجرة ومثله اذا جرى العرف بذلك وأولى من اشترطه بخلاف أجرة محلها فله أن يأخذ اجرة ما شغلته من العمل ما لم يكن مثله لا يأخذ أو يجبر العرف بذلك ويستترع عدم الاخذ (ص) ولكل تركها (ش) أي

١٨ شى س  
وقوله وأخرى غير جنسها (١) أي نوعها فاذا كان لا يأخذ نوعها من ذهب أو فضة فلا يأخذ غير نوعها والآخر وبه جده باعتبار ما مشى عليه المصنف من عدم الاخذ (قوله بخلاف محلها) وكذا الواسق فيها في محل يجوز له السفر بها فاجرة نقلها على ربه (قوله لان الحفظ من نوع الجاه) المناسب ان يجعل لعل لا ثانياً (قوله لانه أن يأخذ الاجرة) وكان الاجرة حينئذ ليست من قبيل الجاه (١) قوله جنسها الذي في نسخ التبرج ومنه مثله تأمل مصنف

(قوله لان من حيث ذات امباحة) أي مع احادها وفسده ان اباحة التدوم على ذلك لاننا في الزوم بعدد كالمبيعات والابحار وان يمكن الجواب ان ما كان مباحا لا يلزم اذ لم يكن من المعاضدات وأما المعاضدات وان كانت مباحة فانها لا تلزم كما هو معلوم (قوله فاعل) أي المودع وقوله والقابل أي قابل الوديعة وهو المودع يتفق الدال (قوله وان باذن أهله) والاذن له في ذلك مكر وهو كأي التذنب وهذا الم نصيبه ١٣٨ وليه في حاقه فان نصيبه ضمن لانه انما نصيبه للبسح والشرع وقبول

القرض والوديعة فقد أطلق له التصرف فيه ضمن والمرايضن وليه الناصب لاهو (قوله وجعل) في العبارة حذف والتقدير ولا يجهل المسئلة هنا أهم فهو معطوف على لان العهد (قوله أعسم) لان الاول في خصوص الامانة التي هي الوديعة وما هنا أهم من ذلك (قوله بما صوب به الخ) أراد به الذي أصرفه بدليل قوله قبل بما اذ لم يصون به ماله وقوله وبما أصرفه فيه أنه عين ماصوب به ماله فهو مشكل الا ان يقال وبما أصرفه أي شأنه ان يصرفه (قوله في المال المصون) متعلق بقوله ضمن وأراد بالمال المصون الذي يملكه المصبي الذي يتحقق يتفق عليه منه (قوله حيث تلف) أي المال الذي يسه (قوله لانه من ضرورياته) أي لان الاذن في الابداع من لوازم الاذن في التصرف (قوله على الوديعة التي أخذها من غير اذن سيده) ظاهر تلك العبارة انه لو أخذها باذن السيد كان الضمان من سيده وفي عب سخلة حديث قال نواظر كلامه تعاقبها بزمة العبد

ولكل من المودع والمودع ترك الوديعة لان من حيث ذات امباحة للتعامل والقابل نلزم ان يأخذها متى شاء والمودع أن يرددها لم يمتق شئ (ص) وان أودع صميا أو صميا أو أقرضه أو باعها تلف لم يضمن وان باذن أهله (ش) يعني ان المصبي أو السمسرة اذا أخذ وديعة أو قرضا أو اشترى سلعة فالتلف ذلك كالأدب بعضا فانه لضمان عليه فيما تلف لان صاحبه هو الذي سلطه على هلاكه وسواء كان قوله بالما ذكر باذن وليه أن لا يراهذه مقصود من مفهوم الشرط المتقدم باب الخطر وضمن ما فسد ان لم يؤمن عليه وصرح به هنا لان العهد طال وتوسى وجعل المسئلة أهم مما سبق وعدم الضمان مقيد بما اذ لم يصون به ماله والافيه ضمن الاقل محاصون به ماله وبما أصرفه في المال المصون لاني غير محسب تلف أو فادغره (ص) وتعلق بزمة المأذون عاجلا وبزمة غيره اذا عتق ان لم يسقطه السيد (ش) يعني ان العبد المأذون له في التجارة اذا أخذ وديعة من آخر بغير اذن سيده فانه يكون فيها على الامانة كغيره ان لم يسهلها والا فاعضا وتكون في ذمته لاني رقبته و بغيرها الا ان كل طرف الاذن له في التصرف اذن في الابداع لانه من ضرورياته ونواظره في ذمته من ماله الخاص به وان سئل قوله كما في باب الخطر وبعبارة ومعنى تعلقها بزمته انها لا تؤخذ من خارج وكسبه وأمان عطية أو هبة فتؤخذ وأما غير المأذون له اذا تعدى على الوديعة التي أخذها من غير اذن سيده فانه يضمن وان تكون في ذمته اذا عتق بوما مالا ولا تكون في رقبته لانها ليست جنابة كسائر الجنابات الا ان يسقط ذلك عنه سيده فيسقط عنه بأن يقول سيده أسقط ذلك عن عبدي ولا يسمع شيء اذا عتق لانه يجب استقطعه عن عبده فان تلف ما الفرق بين العبد وبين السيد والمصبي فانها تتعلق بزمة الاول دون الاخرين فالجواب ان العبد محجور عليه ملحق بغيره بخلافهما فانهم محجور عليهم الحق الله هما فلذلك لم يلزمهما انظر أبا الحسن (ص) وان قال هي لاحد كما أوسيته فقالا رقت بينهما (ش) يعني ان الوديعة اذا ادعاها لربان فقال المودع يتفق الدال هي لاحد كما لا أدري من هو منكم كما كان ما يتصلقان وتقسيم بينهما وكذلك اذا انكلاو يقضى بينهما العاقل دون لنا كل بخلاف الذين يبيعون بربان فيقول من هو عليه هو لاحد هيا ولا أدري بعينه فانه يفرمه لكل منهما به مدحاهما لان الوديعة أمانة والدين في ذمته ولو قال ليست الوديعة لواحده منكم وقبل وصكك انيتم ما بعد حلفهما وشرع كلام المؤلف ان هذا الحكم مع بقاء المودع وهو كذلك ان لو قال رددتها لاحدهما فان لم يثبت أيهما هو ضمن قدرها لكل واحد منهما وهذا مع اتحاد

وان اذن سيده بالابداع وهو كذلك ولا يثنى على السيد ثم رأيت ما يقوى كلام عب والحقه (قوله قدروا بخلاف الدين الخ) بحث فيه البديان ذمته لم تتعلق بها الا الواحدة فكيف يفرم ما بين اثنين ان المسئلة ذات خلاف قال ابن رشد وفي كون الدين كالوديعة وعكسها ثلثها التفرقة المذكورة انتهى (قوله ضمن قدرها لكل واحد منهما) ما يوضح ذلك ما نقله ابن عرفة عن محمد بن قال دفعتم الاحد كاي وجهه وانكبر اقبضها احدا أو أخذها منه ما فاته أي لكل واحد منهما ومن نكل فلا

شيء فان تكلامها لم يكن على المقصر الامانة يقتضيان ادون عين عليه انتهى فاذا علمت ذلك فنعلم ان هذه التفرقة وان تسع فيها غير ما يستبصواب لان الخلاف بقرم مائة او مائتين جاري في المئتين ما اذا كانت بيده واسهلها واحد منهما اقول المصنف بقوله القاصد يبين ما اى وكذا لو خرجت من بيده كما به ذلك بالاطلاع على محشى ثم فاذا علمت ذلك فالعقد لا يفرم الامانة مطلقا خرجت من بيده او بقيت ويكون كلام محمد الذي اشار به بقوله اذ لو قال المصنف فندبر (قوله تبنى الخ) الصواب كما هو المعلوم من النقل ان القصة تقع في المائة والتسعين فقد نقل ابن عرفة عن الزوارق الفاعلى المائة واقتضاها مع التسعين وقال في الشامل و لو قال لا أدري صاحب التسعين من المائة حاقا واقتضاها كما هكذا يقتضي التضمن في اقتضاها العاشر على المائة والتسعين (قوله جعلت بيد العدل) اى جعلها الشرع قال ثم ويحتمل ان يجعلها الحاكم فان حصل فيها ما يقتضى الضمان كان بمن هي بيده ويحتمل من الاثر ايضا لكونه مودعا ليس من ربحه عب و اظهر المخرج الماول (قوله جعلت بيدهما) قال في الشامل ولا يخاف ان اقتضاها (قوله وان اودع فاسقين ١٣٩) لا تنزع منهما (هذا ما في قوله و ارامه) و هما قولان والمقالة الثانية قول

سعدون قال بهرام قات وقول سعدون سعدى هو الظاهر لان رب الوديعة لا يرضى بامانة أحدهما دون الاخر ولو رضى بذلك لم يطالب الاخر على الوديعة ولانه في الغالب يخص من حالهما و امانتهما بالقامع من عرف منهما اختيارا لا يترفع منه ما بيده وايضا فانه يعلم من حالهما ما لا يملكه غيره وليس فيها الا الحفظ بخلاف الوصية و اتفق مصنفون على قوله القاضى اسمعيل و اتفق يمكن الجمع فيصلى قول سعدون على ما اذا كان عالما بشقهما وقول غيره على ما اذا لم يكن عالما

قد رها اذ لو اختلفت بان اودعه واحد مائة واخر تسعين وادى من صاحب المائة وادعاهما كل منهما فقال مصنفون يخلفان على المائة يقتضيان او اما التمسكون بالباقية فتبقى بيد المودع اذ ليس لهما مدع وقال بعض اصحابنا يفرم لكل منهما مائة بعد حلقها انتهى و اظهر حكم هذا في المتن (ص) وان اودع اثنين جعلت بيد العدل (ش) يعنى ان الوديعة اذا جعلها صاحبهما بدرجةين فانها تكون بيد اعدلهما وكذلك اذا اضع معها ايضا عا فانها تكون بيد اعدلهما كمالا لكون بيد الوصيين فانه يجعل في يد اعدلهما فان لم يكن في الوصيين عدل فان الحاكم يعزلهما ويؤلف غيره قال ابن القاسم ولم يجمع من مالك في الوديعة والبيعة شيئا و ارامه قوله بيد العدل و اولى العدل مع القاص ولو استوفى اعدا الجمع بيدهما وان اودع فاسقين لا تنزع منهما ما وقوله جعل كذا في بعض النسخ اى الشئ المودع وفي بعض اجعلت اى الوديعة

#### \*(باب ذكر فيه العارية)\*

والاعارة مصدر اعارت المتاع اعارة الاسم منه عارية بتشديد الهمزة كانه منسوبة الى العار لان طلبها عارة وقد حذا ابن عرفة مصدر اواسعها كابر تعادتها اذا كان للعقبة العرفية معنيان فالهني المصدرى فليكن منفعة مؤقتة لا بعوض وقوله منفعة اخرى به فليكن الذوات وفليكن الانتفاع لان العارية فيها ملك المنفعة وهو اخص من الانتفاع كما سبق

#### \*(باب العارية)\*

ورقنا هو لو كانت منسوبة لفلان او لفلانة عارية لان العارية عارية بالاسم لا بالصفة الى العار يتعارفون من جاراتهم الا وانما اى يأخذون ويعطون والعارية عارية و مندوب اليها اه واصله لابن عبد السلام ويرقنا ايضا بما ساقى من ان الاستعارة وقعت منه صلى الله عليه وسلم والعصبي فلو كان طلبها عارية استعار النبي صلى الله عليه وسلم ولا العصبي فندبر (قوله وقتة) اى لفظا او عادة فاذا قال له اعركك هذا العبد مثلا ولم يؤت اطلاقه يلزم العقد (قوله وفليكن الانتفاع) اى يتنفع الشخص بذاته كان يوقف يوت على طلبة العلم يسكنون فيه فافعلك انتفاع اى يتنفعون بانفسهم لانك ملككم المنفعة بحيث يورثون ويأخذون اجرتها كما قلنا فان قلت فاذ حبست يوت على طلبة العلم لاجل ان يتنفعوا باجرتها هل من فليكن المنفعة او الانتفاع قلت الظاهر انه من فليكن الانتفاع فحينئذ يذير ادب الانتفاع ما يشعل الانتفاع بالبيوت او باجرتها (قوله وهو اخص من الانتفاع) اى ملكك المنفعة اخص من ملك الانتفاع ففي العبارة حذف مضاف اى فليكن من ملك المنفعة فليكن الانتفاع كما لو اكرى دوا او فقدمك المنفعة بحيث يجوز له كراؤها و ملك الانتفاع بان يتنفع نفسه ولا يلزم من ملكك الانتفاع ملكك المنفعة كما اذا اوقعت بيوت على طلبة العلم يسكنون فيها فليكن ملكك الانتفاع بها بانفسهم وليملكوا

منه فمما يغيب بكونها (قوله و هوها) عطف تفسير على ملك (قوله فانه يصدق عليه ذلك) أي وليس بما يرى وانظر هل ينفع من  
 يبعه أو يجوز وإذا قيل بالجواز فهل تلك الهبة سارية على المشتري فليس له أن يستعمله والظاهر أنه لا يمنع البيع وتكون  
 تلك الهبة سارية على المشتري ويكون عيبا يوجب للمشتري الخيار حيث لم يرد له ذلك وغرة الشراء أو البقاء نصحت الملك حيث  
 أخذها له بعد الموت أو انتزاعه في حال الحياة و هو ذلك ظاهرا (أي) قوله يخرج الحسب لأن فيه ملك الانتفاع (الخ) فيه شيء  
 لأن ما قاله ظاهره في بعض جزئيات الحسب كما إذا حبس دورا على طلبة العلم للسكنى فقط ولا يتناول ما إذا حبس دورا على طلبة  
 العلم لسكناهم بأنفسهم أو أجازهم أو أخذ جزئيات الانتفاع بها فهذا حبس نفسه ملك المنفعة فيخرج من غير دفعه يقتضي ذلك  
 (قوله يخرج به الإجارة) أي السكر إلا أن كلابه عوض وأورد على غير ما بين عرفه مما إذا أكثر رجل دارا سنة ثم وثق  
 وأرنا فان بادره ذلك يصدق عليه أنه ملك منفعة مؤقتة بغير عوض وأجاب بان عموم في العوض لأنه نكرة في سياق النفي  
 يخرج لأنه لا ينعوض مال ملك المنفعة من الميت انتهى وأورد على هذا الجواب بأنه يلزم على هذا أن يرد على من اشتري شيئا ثم  
 أعاد مع إعارته وهو ظاهر وأعلم أن الحسب يصح أن يكون مؤقتا ويصح أن يكون مؤبدا (قوله بتد الحكم) أراد به التنب  
 المزموم للصحة والحاصل أن ما من حيث ١٤٥ ذاتها مندوب إليها لأنها احسان والله يحب المحسنين ويعرض وجوبها

وقوله مؤقتة آخر يخرج به تعليق المنفعة الماطقة كما إذا ملك العبد منفعة نفسه ووجه ما به  
 فانه يصدق عليه ذلك وليس بما يرى (قوله يخرج الحسب لأن فيه ملك الانتفاع بالمنفعة  
 وقوله لا ينعوض يخرج به الإجارة) وأما هذا كما يقال وجهه الله مال ذو منفعة مؤقتة  
 ملكك بغير عوض انتهى وأركانها أربعة العجز المستعير والشيء المستعار وما به العارية  
 والمؤلف ابتداء حكمها فقال (ص) صح وينب إعاره مالك المنفعة (ش) يعني أن من ملك  
 منفعة يصح منه وينب له الإعارة لقوله تعالى وأفعلوا الخير لعلكم تفلحوا وقوله عليه  
 الصلاة والسلام كل معروف صدقة ولأنه عليه الصلاة والسلام استعاروا ذلك الصحابة  
 رضي الله تعالى عنهم وأجمعين وانما لم يقصر على التذنب وإن كان التذنب يستلزم الصحة  
 لا العسر لأجل الضرر حال الآتية بجمع بينهم باليقيد حكمه بالاملاصة وليصح بين القيود  
 والخرجات الآتية وقوله (ص) بالاجرة (ش) متعلق بمالك لا يصح ولا ينب وإن صح  
 وينب يتنازعان في إعاره فالحق أن مالك المنفعة بلا جهر يصح منه الإعارة وتذنب وقوله  
 (ص) وإن مستعيرا (ش) مبالغة في صحة الإعارة منه لا في جبرها منه إذ لا ينب مالك  
 المنفعة بإعارة إن يعمر به يعلم ما في كلام البساطي وقد ذكره ت وقوله (بلا جهر) شرى

كفسي عنها من ينشئ بعدهما  
 هلاكه وحرمتها لكونها لمنه  
 على معصية وكرهها لكونها  
 بقية على مكره وتباح أفنى منها  
 وقوله نظر لاحتمال كراهتها في  
 حقه انتهى قال سيدي أحمد  
 بابا ولولا وتباح لغنى عنها في  
 المال ولكن بعد الاحتياج  
 إليها لما لا تنفي النظر (قوله صح)  
 المراد بالصحة الاعتقاد فيخرج  
 إعاره القسوى ملك الضيق فانه  
 فهو معتقد كهيته ووقفه وسائر  
 بما أخرجه على غيره عوض لأعلى  
 عوض كيحه فتعقد ينوقف

لزمه على رضا ما ذكر (قوله ولأنه عليه الصلاة والسلام استعار) هذا يدل على الصحة (قوله لأجل  
 الضرر حال الآتية) فانه يخرج من الصحة لأن التذنب والاتوهم انما صحبة وليس كذلك (قوله لم يند حكمها بالاملاصة)  
 قد عرفت أنه التذنب وقوله وليصح بين القيود التي هي مالك المنفعة بلا جهر وقوله بلا جهر الخ أخرجه إعاره الشبهة والصبي  
 وكذا أخرجه إعاره المريض فصار على الثالث فهي باطله كلقضوى الآتية يستثنى من المقوم إعاره الزوجة فصار على الثالث  
 فهي صحبة ثم الذي يتناول كونه قدر الثالث أو أكثره المنفعة المعارة لاقعة ذي المنفعة فأفاده (ش) (قوله وإن صح وينب  
 يتنازعان الخ) والظاهر أنه يعمل واحدا لأنه لو أعمل واحد الآخر في الاتفر فيقول صحته وينب وسره (قوله أنه لا ينب الخ)  
 لا يعني أن عدم التذنب صادق بالكره وخلاف الأولى والمراد الأول فيكره المستعير بالأو كما بإعارة لغيره وكذا إذا استعار  
 ذبا للركوب كإلى الإجارة والصحة لا تنافي الكراهة (قوله وبه يعلم الخ) عبارة نت وإعاره فاعل صح لا نائب ينب فلا تنص من  
 عبد ولا صبي ولا حقة ولا يجنون البساطي وجه تعيين كونه فاعل صح أنه يحدث منه بالاملاصة وأيضا بلا جهر انما هو يقيد في الصحة  
 لا في التذنب وأيضا قوله وإن مستعيرا كذلك لم يقل أحد أنه ينب المستعير أن يعمر به بل الخلاف هل يصح أو لا انتهى ووجه  
 رده أن يقال إن قوله إعاره متنازع صح وينب فإذا كان كذلك فلا يتم ما قاله البساطي من تعيين كون إعاره فاعل صح

كانه

(قوله كالصبي والعبد) أي وجهر العبد فالعبد المأصول المجبور عليه لا تضع إعارته كبريى بأكثر من ثلثة (قوله فلا يجزى بحجر المال) أي فقط بل أراد حجر المال وغيره (قوله من مال المتفعة لعينه) أي ملك المتفعة لأنه أي لا يتحقق نفسه ولا يؤول بحجر ولا يجب ولا يعبر من ملك الانتفاع بوجبه من الوجوه وأراد أن يقع غيره فيسقط حقه منه وتلقبه وبأخذه الغير على أنه من أهله حيث كان من أهله (قوله كسكنى بيت المدارس) أراد بيت المدارس الواضع للمدارس بالخلاوى في عرف مصر وقوله الزوايا معلوف على بيت المدارس أو على المدارس أن كان في الزوايا يوت وقوله والربط كذلك وقوله والجalous معطوف على سكنى هو عتيل للانتفاع المشاركة بقوله وأما ملك الانتفاع ١٤١ أي مثل الانتفاع كسكنى (قوله والجalous في المساجد) بمعنى أن من كان معروفا بالجalous في موضع من السوق أو المسجد ليس له أن يعبره وهل إذا تلفظ بالعادية يكون ذلك باطلا وكذا لم يعر أو يكون ذلك غير لازم فإما الحق فيسقط حقه والظاهر الأول ثم إذا قلت قرينة على الثاني فيسقط حقه هذا ما ظهر (قوله المدارس) مع أن المأكل موضوع للضيف وأما غير من نحو الأوقاف الأهلية كالوقوف على زيد ونفسه فيجوز بخلاف بيت المدارس فإنه قاصر على كل مستحق في الحالة كما شئنا بعده (قوله فلا يجوز إسكان بيت المدارس دائما) يعارض مفهوم هذا مع مفهوم المسيرة والظاهر أنه أراد بالاروام المدة الكثيرة أي ما قابل المسيرة وإن كان خلاف المتن (قوله ولا يصح) أي لا يسكنى نفسه (قوله ولا يصح ماء الصهاريج) (قوله وليس للضيف سلع الطعام ولا طعامه) ثم له طعام الهرو والسائل كافي له (قوله ولا يصح بيت الاستصباح) أي الذي للوقوف ويجوز استعمال الطفل في غيره وأما (قوله معنى هبة) أراد المصدر قال في المصباح وهبت زيد بالهوا وهبة ١٤٣ انتهى (قوله وأن من يعنى الخ) قال الكرماني يعنى من يعنى اللام شاذ (قوله فلا يجوز إعارته) تقرير على المصنف (قوله نقبض المأقبلها) أي المقتضى ما قبلها كقوله تعالى فالتقطه فان العداوة والحزن نقبض مقتضى الالتقاط الذي هو الحمية والنقي وليس اللام لأنه لأن العلف في الذنب التواب الأخرى لا تنفع المعار هذا أصله ثم أقول أن في شرط كونه نقبضا لما قبلها خلاف وقوله وما شئت الخ في بقية هذا فذلك الشرط وقال بعض شيوخنا وجه الله لا يمنع من ثلث قوله المتفعة بإعارة

كالصبي والعبد ولما ذناه في التجارة لأنه إنما أذن له في التصرف بالاعراض ولم يؤذن له في تجارة العارية إلا ما كان استملاكه للتجارة وأما أكثر فلا وجع في من المالك فإنه إذا منع من العارية لا يدعيه ولا يريد حجر المال ولا فرق في الحجر الجملي بين أن يكون صريحا أو بقرينة كقوله لولا أخوتك أو صدقتك أو ديتك ما عرتك (ص) لا مال انتفاع (ش) تقدم أن ملك المتفعة له أن يعبره وأما ملك الانتفاع وهو من ملك المتفعة لعينه فليس له أن يعبر كسكنى بيت المدارس والزوايا والربط والجalous في المساجد والاسواق ويستثنى من ذلك ما جرت به العادة من إزالة الضيف المدارس والربط المدة اليسيرة فلا يجوز إسكان بيت المدارس دائما ولا بإيجاره إذا عدم الساكن ولا أنخرق فيه ولا يصح ماء الصهاريج ولا هبته ولا استعماله في غير العادة ويستثنى من ذلك الشيء اليسير وليس للضيف سلع الطعام ولا طعامه ولا يصح بيت الاستصباح ولا يتعطل بسقط الوقت ونحو ذلك (ص) من أهل التبرع عليه (ش) يعنى أنه يشترط في المستعبر أن يكون من أهل التبرع عليه بذلك الشيء المستعار خصوصا فلا يجوز إعارته المسلم للكافر وكذلك لا يجوز إعارته السلاح لمن يقا تل بها المسلمين وما في معنى ذلك مما لا زمة أمر مجوع وقوله من أهل التبرع عليه متعلق بإعارة وضمنه معنى هبة فمداه من تقول وهبت دارى من زيد والأقوال موضع اللام وأن من يعنى اللام (ص) عين المتفعة مباحة (ش) هذا هو المستعار وتقدم أن العارية تنزل تحتها الانتفاع به مع بقاء عينها فلا يجوز إعارته الأمانة لأجل الوطء قوله معنا معمول إعارته لأنه أضف إلى فاعله وقومالك وهذا مع قوله الثاني ومع قوله الأول من أهل التبرع عليه لا معمول ممالك خلا فالشارح سوء قرئ مالك بالتبني ونصب متفعة أو بالاضافة إذ مالك لا يتعدى إلى معقولين وقوله معنا أي ذات اللام في متفعة تشبيهه لأم العاقبة باعتبارها بالولة أي قول أمرها إلى استفادة المتفعة أي عاقبة إعارته العسين وما ل أمرها استفادة المتفعة وانما تمكن لأم العاقبة لأنها التي يكون ما بعدها نقبضا لما قبلها وهذا ليس فقيضا له

مناسب للامقام وليس من المقام لأن ماء الصهاريج المقصد منه الانتفاع (قوله وليس للضيف سلع الطعام ولا طعامه) ثم له طعام الهرو والسائل كافي له (قوله ولا يصح بيت الاستصباح) أي الذي للوقوف ويجوز استعمال الطفل في غيره وأما (قوله معنى هبة) أراد المصدر قال في المصباح وهبت زيد بالهوا وهبة ١٤٣ انتهى (قوله وأن من يعنى الخ) قال الكرماني يعنى من يعنى اللام شاذ (قوله فلا يجوز إعارته) تقرير على المصنف (قوله نقبض المأقبلها) أي المقتضى ما قبلها كقوله تعالى فالتقطه فان العداوة والحزن نقبض مقتضى الالتقاط الذي هو الحمية والنقي وليس اللام لأنه لأن العلف في الذنب التواب الأخرى لا تنفع المعار هذا أصله ثم أقول أن في شرط كونه نقبضا لما قبلها خلاف وقوله وما شئت الخ في بقية هذا فذلك الشرط وقال بعض شيوخنا وجه الله لا يمنع من ثلث قوله المتفعة بإعارة

(قوله لا كذبي الخ) الملقوق محذوف وقوله ~~فمن~~ كذبي مثال أي لا منقعة الخ (قوله لا تجوز اعارته الخ) أي وأما هبة العبد المسلم الكافر فيجوز على ظاهر المذونة والمضيق بين منع الاعارة له والهبة له صحيحة أن واجب الذات أن يقصد اذلال المسلم لكونه لم يصبر منقعة في الكافر وأيضا يصبر على اجرائه بخلاف من أعارها له انما قصد ان يقصده نقد ابداء الاذلال فاقترع قوله على ظاهر المدونة الخ قال أبو الحسن المراد بلوازا المضى (قوله فبني فيه الجواني) أي والموضوع انه في محله كجافه ولا يستدفعه له ولا يحكوه ككونه مقارضا ومساقيه وقد تكون محظورة كأن يكون في محله تيمم كالمقدمة في يمينه والارضاع لنفسه فيسحق ان وقعت فان قامت محضت وله الاجرة وسوا ما تحمل الخ وروى الخنزير فان قامت قصد في الاجرة وقال في المدونة وأكره المسلم ان يؤاجر ١٤٢ نفسه للذي طهرت أو بنه أو حراسه أو غير ذلك وقال ابن عرفة والابار على

بشأنه دورهم ان كانت لهم دسكاهم دون سبع الخمس في انكسار السافاة والافاكيناء ~~الكنيسة~~ كنيسة كذا والشرقة بين الخفسر والخمرمة اصطلاح لا ينرشد والانهما بمعنى كذا افاده بعض شيوخنا (أقول) ولعل المحظور ما كانت سره منه بشفقة واطمراحا كانت برهته شديدة (قوله لادائه الخ) اعارة القسروج أي أن اعارة المسرا ظلوطه يؤدي إلى أن الماعار نفس القسروج أي يكون الماعار المراد يؤدي إلى ~~الكون~~ كون الماعار نفس القسروج ويبقى كما أفاده فقهاء ن يكون اعارته بالوطه كصليلها له في عدم الملقوق في القسروج وان أيا وغيرهما (قوله أن الخدمة فرغ المثلث) أي وكلا لا يستقر ملكه على من يعق عليه لا يملك منقعة وكلا لا تجوز اعارة العبد أو الامه لمن يعق عليه لا تجوز اعارته

لانه يصاحبه فهي تشبه لام العاقبة باعتبار الابلولة كاسر (ص) لا كذبي مسلما (ش) يعني ان المسلم لا تجوز اعارته للذي يملكه من اذلال المسلم وقد قال تعالى ولن يجعل الله للكافر من على المؤمنين سبيلا فهو مثال أي لا منقعة غير مباحة كاعارته في مسلما أي لمنقعة أي خدمته الذي لان الكلام في المنقعة غير المباحة وأما اعارة الذي منقعة المسلم حيث كانت غير محرمة كأن يخطه مثلا فيبني فيه الجواز كالإجارة (ص) وإجارية للوطه (ش) يعني أن اعارة الجارية للوطه لا لا يقتضاه لا تجوز لادائه الخ اعارة القسروج (ص) أو خدمة الغير محرم (ش) أي لا تجوز اعارة الجارية للخدمة لغير محرمه لانه يؤدي إلى المنوع (ص) أو لن تعق عليه (ش) قد علمت ان الخدمة فرغ المثلث فلا تجوز اعارة الجارية لمن يعق عليه فان وقع ذلك بان اعبرت بان يعق عليه فان الخدمة تكون الجارية واليه أشار بقوله (وهي لها) أي فالتدسية الجارية لا لا يعبر وللا معار له وكذلك العبد لا تجوز اعارته لمن يعق عليه فقوله وهي لها خاص بالفرع الاخير وليس اسيد هامة من اعارة ففهم انها واهل النزاع الاجرة أم لا واستظهر كال مسئله الشهادة بقرقن ترجع عنها (ص) والاطعمة والنقود قرض (ش) فقدم ان شرط خدمة المارية الانتفاع بهامع بقائه فبالاطعمة مسمة والنقود اذا تنفع بها اتذهب أعيانها ولهذا كانت قرضا عارية وفائدة انه يضمن ولو قامت مسمة على هلاكه ولو وقع بلفظ العارية (ص) بما يدل (ش) هذا هو الركن الرابع من أركان العارية والمعنى أن العارية تنفع بما يدل عليها من قول أو فصل أو إشارة وتكني المعاطاة فيساق لا يشترط فيها صيغة مخصوصة كالبيع بل كل ما يدل على تملك المنقعة بالأعوض (ص) وجازأعني بفلا مكن لا عينك إجارة (ش) يعني انه يجوز للشخص أن يقول لا أستأجر أعني بفلا مكن اليوم مثلا على أن أعينك بفلا أي غدا ويكون ذلك إجارة لا عارية إجازة ذلك ابن القاسم لكل منهما انتهى (قوله واستظهر) أي قوله أم لا (قوله سطر) أي على حوائج شهودا على حوائج ورثة

وق ثم ربه وامن تلك الشهادة فان ذلك الذي شهد عليه بأنه رقيق يرجع على الشهود اربعين ببقية خدمته المشهود له ولا يجوز له المشهود له ان يتزوج تلك الاجرة من ذلك العبد لانه يعترف بان أخذ العبد له امان الشهود فظلم لكونه رقا (قوله تنقذ أي وتزلم ان قيدت بعمل أو أجل أو تم قدره ولم فيها العتاد والام تلزم (قوله أو فعل) أي غير اشارة ولا يجزئ ان الشغل غير الاشارة هي المعاطاة المشابهة بشروطه وتكني المعاطاة (قوله كالبيع) تشبيه في النقي (قوله ويكون ذلك إجارة) فيه اشارة إلى ان إجارة غير مستأجرة محذوف وبأنه يجهل حاله فان كان يكون اشارة إلى وجهين أو يعمل هذا على الفعل معنى ثم بعد كنى هذا رأيت مبرأ افادته على ارباب نقال ما يجهل ان يكون إجارة تشبيه كان المحذوف فهو بيع ان يكون حالا والاول اظهر وأعره البساطي على القيروا يستدعي ارباب على الجلالة

ورثة

(قوله بعد شهر) وأما شهر فإثر كاصرح به عب (قوله نقض في منافع الخ) أي أنه إذا قال له أعزني بهذا العمل لا أعزك  
بعد شهر فليعلم عليه أنه قد عطفه المتجمل في منافع متأخرة وهي المنافع التي بعد شهر وبإلحاق أن هذه العمل موجودة  
فيها إذا كان بين المقدو العمل أقل من ذلك لأننا نقول أنه انقضت ذلك وان ١٤٣ كانت العمل موجودا نقوله اجابة بالنسب  
الإشارة إلى الأصل الثاني وقوله معينة

أي بتعيين العبد الذي تعلقت  
به المنفعة (قوله يعني أن المستعير  
الخ) وإذا وجدت العارية بعد  
ضرم قيمتها أو عملها فإثباتها تكون  
للمستعير ولا يأخذها المعتبر كما  
أن الصانع إذا غرم قيمة المصنوع  
إذا ادعى ضلوعه ثم وجد بعد  
ضرم قيمته فإنه يكون للصانع  
التمس (قوله في ضمن ما نقصها  
الخ) مثلا قيمتها بعد التفتيش  
المأذون نفسه مما عطفه وبعد غيره  
مسئلة فإنه يضمن اثنين وقوله فإن  
أعطى الخ أي استعماله الزيد  
من المأذون نفسه فعطبت فإنه  
يضمن قيمتها بعد الخ مثلا إذا كانت  
قيمتها بدون استعمال أم لا  
عشرة وبالإستعمال المأذون  
نفسه بمائة فإنه يضمن مائة  
وقوله عليه أي لاجله وقوله  
على ما نقصها أي أتماعا على ما  
نقصها وقوله فإن أراد رب  
العارية الخ جازله أن قيمة ما  
استعملها نفسه عشرة وقمة  
ما ذن فيه اثنان وكانت قيمتها  
بعد المأذون قيمة ستة فلا شك أن  
قيمة ما استعملها فيه بعد إسقاط  
المأذون فيه ا كثران الثمانية  
أكثر من الستة فأراد أن يأخذ  
الثمانية ولا يأخذ الستة فهل

سواء من الرق ونحوه في الجواهر لكن بشرط أن يكون ما يقع به التعاون معلوما يتجمل  
وأن يقرب المقدم من زمن العمل لقول الله أعزني بغيرك أو يشورك مثلا لا على أن  
أعنيك بغيرك أو يشورك مثلا بعد شهر لا يجوز لأنه نقض في منافع معينة متأخرة. فلهذا  
لا يجوز فوسا أو قصد النوع كطحن أو اختلف كطحن والبنان مثلا وقوله اجارة  
بالنصب على أنه مال أي جازما فمحصو حال كونه اجارة أي بأن تستوفي شروطها للاحال  
كونها عارية وحذف الموائف متعلق أعنيك بالإشارة إلى التعميم فيه فيفسهم حيث أنه  
لا فرق بين الاتفاق والاختلاف في موائف التعاون ثم إن المؤلف ذكر هذه المسئلة هنا مع  
أنه ليست من العارية وإنما هي من الاجارة نظرا إلى قوله أعزني والاعانة معروف (ص)  
وضمن الغيب عليه (ش) يعني أن المستعير يضمن العارية إذا كانت مما يغيب عليها  
أي ما عكس أخفاؤه وتعيينه كالشباب والخيول والأعروش والسقنة الساترة وما العارية  
التي لا يغيب عليها كالأعناق والحيوانات والسقنة جعل المربي فإنه لا ضمان عليه وإذا لم  
يضمن الحيوان فإنه يضمن من ربحها وأصلها ما أشبه ذلك قاله النجاشي قال في المقدمات  
وإذا وجب على المستعير ضمان العارية فإنه يضمن قيمة الرقبة يوم انقضاء أجل العارية  
على ما ينقصها الاستعمال المأذون فيه بعد عينه فقد ضاعت ضياعا لا يقدر على ردالأنه  
يتعسر على أخذها فيتم بغير رضا صاحبها أن استعمالها في غير ما أذن له فيه فنقصها  
الاستعمال الذي استعمالها فيه أكثر من الاستعمال الذي أذن له فيه فيضمن ما نقصها  
الاستعمال بعد التقدير الذي نقصها الاستعمال المأذون فيه فإن أعطى ضمن قيمته يوم  
انقضاء أجل العارية على ما ينقصها الاستعمال الذي اجاره إياه عليه فإن أراد رب  
العارية أن يأخذ منه قيمة ما استعمالها فيه بعد أن يطر من ذلك قيمة اجارة ما كان أذن له  
فيه لم يكن له ذلك في قول أن كانت أكثر من قيمتها وفي قول يكون له ذلك وأما أن كان ذلك  
أقل من قيمته لم يمنع من ذلك (ص) الآية (ش) يعني أن الضمان في باب العارية  
ضمان تامة ينتهي بإتمامه المبنية على ما دعاه (ص) وهل وإن شرط نفيه تردد (ش)  
أي وهل الضمان ثابت على المستعير فيما يغيب عليه وإن شرط على المعتبر في الضمان  
في ذلك لأن الضمان عليه بطريق الأصل ولا ينعق مشروطه أو لا ضمان عليه وينقعه بشرطه  
لأنهم معروف وإسقاط الضمان معسوف عزز الأول في المذونة لابن القاسم وهو له  
ولا شبه في العتبية والثاني لابن القاسم وحكاما للشمي والمثوري وغيرهما وعلى كل  
حال لا يفسد العقد وقيل لا يفسد ما يكون للمعير بغيره ما أعاره (ص) لا غير ولو  
بشرط (ش) يعني أن العارية إذا استعملت على ما يغيب عليها كالواب ونحوها فإنه  
لا ضمان على المستعير فيما ولو بشرط المعتبر الضمان على المستعير والقول قوله

يجاب ذلك لقولنا والظاهر القول بالاجابة لأنه لو أني لمسا في في مسئلة الداية وما إذا كانت قيمة ما استعمالها فيه بعد  
إسقاط المأذون خمسة أو أقل وإراد ذلك فإنه يجاب بذلك قوله وهل وإن شرط نفيه أشار المصنف لشمي وربا هذا المبالغة كما  
أفاده بعض الشيوخ (قوله والثاني لابن القاسم) أي وجهه أي وأما الأول فقد عزي له مع أشهر

قوله في ثلثها بغير ينة) هذه نسخة الشارح وفي بعض النسخ بغير عين وليست بنسخة الشارح (قوله الا ان يظهر كذبه) كان  
 يدعي انها ضاعت يوم الاثنين فقرأ عنده يوم الثلاثاء (قوله كطريق) أي كشوف طريق الخ أي بان يقول المعبر المستعمر ان  
 الطريق مخوفة أو لا أما المعبر الذي لا يشترط الضمان فلا عبرة بذلك الشرط ولا يكون ضامنا لها (قوله لمع القيام) أي قبل  
 استيقاظ العمل المستعار له أو راداة اوقات استيقاظ العمل وقوله مع الشرط أي شرط الضمان فيما لا يقاب عليه قوله بلا  
 سببه) أي بلا صفة أي فان ثلثه حاصل بالسوس ليس من صنعه بل من صنع السوس ولا يفتني ان هذا قد يكون مع تفرقه  
 في الحفظ ومع عدمه فيصنف حديثه ١٤٤ ما نوط (قوله فانه يخاف ما فرط وبرا) يؤخذ منه انه يجب عليه تفقد العارية

في ثلثها بغير ينة الا ان يظهر كذبه ولا عبرة بشرطه ولو لاخر خافه كطريق او غير وشبهه  
 وتقلب العارية مع الشرط اجارة فيها البوة المثل مع القوات وتفسخ مع القيام لانها  
 اجارة قاسدة (ص) وحلف فيما له أنه بلا سببه كسوس انه ما فرط (ش) يعني ان ما هلك  
 من العارية بغير صنع المستعبر كالسوس في الثوب وقرض الفارس في الناقاة بخلاف  
 ما فرط فيه وبرا سواء كان مما يقاب عليه ام لا وان كل عن العين فانه يفرم ولا تراجين  
 لانما عين تسمية وحيث ضمن فيضمن ما بين فتيه سليما وفتيه بما حدث فيه سواء كان  
 ذلك كثيرا او قليلا (ص) ويرى في كسر كسيف ان شمله له معه في القاء او ضرب به  
 ضرب مثله (ش) يعني ان من استعار سيفا او رمحا او نحو ذلك مما هو من آلة الحرب ليقاثل  
 به العدو وفان كسر في القتال فانه يبرأ من ذلك ان شمله له البيعة انه كان معه في القاء  
 وان لم تشمله انه ضرب به ضرب مثله ومثل البيعة قيام القرينة به بان تفسد الفتي  
 ويرى على السيف أثر الدم وما أشبه ذلك واما ان كان المستعار غير آلة الحرب كالقاس  
 ونحوها واقيم بمكسورة فانه لا ضمان عليه فيها ان شمله بيعة انه ضرب به ضرب مثله او  
 فقله ويرى الى قوله في اللقاة فاما اذا كان المستعار آلة حرب وقوله او ضرب به ضرب مثله  
 فاما اذا كان المستعار غير آلة حرب فالضمان في الشيء المستعار لا لا يقابل لما دخلته  
 الحالك اذا السيف انما يستعار للحرب غايه اذ هو الممول عليه في تفرير كلام المؤلف  
 كما يستفاد من كلام المؤلف والشيخ عبد الرحمن واحقره بقوله كسر عن النظم والحفظ أي  
 مما لو أن في السيف مثله وما والرحى حقا فلا ضمان عليه (ص) وفعل الماذون ومثله ودونه  
 لا ضرر (ش) يعني ان المستعبر يفتل بالعارية ما اذا لم يفعل فعله وبفعل بهما ايضا مثل  
 ما استعاره له ودونه ولا يجوز له ان يفعل بهما الضرر مما استعاره له فانه يضمن ما حدث  
 اذا عطيت وظاهر قوله ومثله ولو في المساقاة وهو كذلك على الرجب كما يظهر من كلام آت  
 بخلاف الاجارة كما يأتي في قوله المعطوف على ما منع او يقتصر بالبدون ساوت الا بانه  
 لان فيه فسح في ذين في ذين قوله لا اضر أي لا فعل شي اضر دون او مثل أو كثر (ص)  
 وان زاد ما تعاب به فله قيمته او كراهه (ش) يعني ان من استعار لاجل العمل عليها شيئا

وكذا يجب على المرتن والمودع  
 بتقديم ما امانتهم مما يخاف بترك  
 تقديمه وحول العت وشيخه لان  
 هذا من باب صيانة المال فان لم  
 يفعل ذلك تفرضا ضمن وهذا  
 ظاهر وقد وقع التصريح به  
 (قوله وحيث ضمن) أي وحيث  
 تكل وضمن وقوله بما حدث أي  
 مله بما حدث فيه مثلا قيمته  
 تسليمه وحيث حدث فيه سمة  
 فيضمن اربعة قوله ومثل البيعة  
 الخ) فيه نظر اذا المول للبيعة  
 فقط كما يعلم من النقل (قوله هذا  
 هو الممول عليه) وخلافه يجعل  
 اربعة الواو أي ان البيعة شهدت  
 باصرين بأنه معه في القاء وانه  
 ضرب به ضرب مثله (قوله عن  
 النظم) خدش اطراف السيف  
 (قوله والرحى حقا) لا يفتني ان  
 الرجب مما دخل تحت الحكاف  
 (قوله وفعل الماذون) فيه أي ابيع  
 له فعله وانما قلنا ذلك لاجل  
 ما أخرجه بقوله لا اضر وايضا  
 فان المثل لا يطلب بفعله واصل

الماذون فيه بخلاف الجارة فمثل العبر واستقر بهذا سند فاما يقال انه حذف العدة أعني نائب معلوما  
 الفاعل (قوله ومثله) كقولهم مكان الحنطة وقوله ودونه أي كسعين (قوله لا اضر) يعني اذا كان دونه في الثقل مثلا الا انه اضر  
 مما استعاره فانه لا يباح كقولهم مكان الحنطة وقوله ودونه أي كسعين (قوله لا اضر) يعني اذا كان دونه في الثقل مثلا الا انه اضر  
 أو ازيد منه فيه (قوله وهو كذلك على الرجب) الرجب خلافه اشتق فيمن استعار دابة لموضع فركبها الى منزله في المنزلة واسهمولة  
 والبعده لم يكت فزوى على الاختلافان عليه وقاله عيسى بن دينار في المسنطة وقال ابن القاسم فيها ضمان قال يحيى بن ثابت  
 ترى ان الضمان هو قول ابن القاسم وهو الجاهلي على مذهب المدونة بفعل ج ومن تبعه كلام المؤلف شامل للامسافة



قوله الرابع غير ظاهر انتهى (قوله وبين أن يأخذ الخ) استشكل بأن الظاهر لزوم القيمة وكما أجمع لا الزائد فقط لعدم  
 فهو ظالم والظالم أحق بالجل عليه وأجيب بأنه لما كان لم يأخذ قيمته كانت خبرته نافية لضرره (قوله وما إذا تعيبت تعديها)  
 في سطر بعض التأملات الشارح أن هذا في زيادة المسافة ولا فرق في ذلك بين كونها تعيبت بذلك أم لا ونافية في زيادة الجمل فلا  
 تناقض وفي عب وشب أنه إذا تعيبت بزيادة المسافة فلا أكثر من كراه الزائد ١٤٥ وقية العيب وحاصل ما ذكره عب

أنه إذا زاد في الجمل ما تعطيه  
 وقعت فعله إلا أكثر من كراه  
 الزائد وقية العيب وإذا تعيبت  
 بزيادة المسافة كانت تعطيه  
 أم لا وتعيبت فالحكم كذلك من  
 أنه لا أكثر من كراه الزائد وقية  
 العيب فإن اتفقا أي العطب  
 والعيب فبكره الزائد قيا ساعلى  
 ما يأتي في الإجابة والظاهر تقييد  
 قوله ولا أكثر من كراه بما إذا تطل  
 المدة بحيث تكون مقننة تغير  
 الاسواق فإن طالت مدة الكراه  
 معها أو قيمته انتهى أقول فإذا  
 علمت ذلك فلا مانع من كون  
 الكلام ينفي على ظاهره ويرجع  
 قوله وأما إذا تعيبت الخ زيادة  
 الجمل ويكون هذا مع ما يأتي  
 أشار لتقريره في المسئلة أي  
 مسئلة زيادة الجمل ويكون  
 التقرير الثاني في شواحنه موافقا  
 لعب ويكون ساكنا للعيب  
 بزيادة المسافة ويرجع قيمته عليه  
 عب قوله ولا يتبع أن اعدم ولم  
 يفعل إلا إعادة) المناسب ولم يعلم  
 بالتعدي لأن مناط الضمان العلم  
 بالعدم وإذا فهم الرديف لم يرجع  
 على المردف لأن الرادف بقوله  
 انما توجه على القوم بسبب كافى

معلوم ما ذكره بعد ذلك قدرا تعطى بمشقة فعلية منه فربما يخفى ما ذهب إلى أن يعنى  
 المستعير قيمته يوم التعدي ولا شيء له غير ذلك وبين أن يأخذ كراه الزائد المتعدي فيه فقط  
 لأن خبرته تنفي ضرره معرفة ذلك أن يقال كم يساوى كراهها فما استعاره له فإن قبل  
 عشرة قبل ولم يساوى كراهها في حال علمه إذا قبل خمسة عشر دفع اليه الخمسة الزائدة  
 على كراهها استعاره له وإن كان ما جعلها لا تعطى في مشقة فليس له إلا كراه الزيادة لأن  
 عطاها من أمر القائلين من أجل الزيادة فقوله ما تعطيه أى وعطيت قالوا ومخدوقه  
 ما عطيت ولم تعرض المؤلف هنا لزيادة المسافة وقد ذكرها هنا في المذنبه وحاصلها أنها  
 إذا عطيت بذلك فلا فرق بين أن يكون مما تعطيه أم لا بخلاف زيادة الجمل ومعنى  
 العطب هنا التلف وأما إذا تعيبت فقيمته بما يشاء المقصود أو غير مشقة فانه يجري عليه  
 حكم التعدي المذكور فيهم من التغيير بحيث أفت المقصود منه بين أن يأخذ مع قصه  
 أو يأخذ قيمته وبين لزوم النقص فقط حيث لم يشأ (ص) كدفع (ش) يعنى أن من  
 استعاره لغيره لم يرضه وضع معلوم فتعدي وصل عليه معه رد فاعطى فأنكره  
 بخبر كافى قبلها فإن شاء أخذ كراه الرديف فقط في عدم المستعير وإن شاء ضمن الرديف  
 قوله الدية يوم ارداه فلما كان الرديف عبدا فانه لا شيء له من ذلك في رقبته ولا في ذمته لانه  
 وكه ما وجبه عليه فله ابن وبن فالحاصل أن الرديف إذا علم بالتعدي حكمه حكم المستعير  
 للمعير تعضين أعم ما شأوا ولم يرد بالتعدي فإن كان المستعير معذرا فإن الرديف يتبع  
 وإلى هذا أشار بقوله (ص) وأتبع أن اعدم ولم يرد إلا لإعادة (ش) لأن الخطأ والعمد  
 في أموال الناس سواء فاختار زيادة الأول مما إذا كان المردف ملداً فإن الرديف لا يتبع  
 وبالقصد الثاني مما إذا علم فإن حكمه حكم المردف فله أن يتبع من شاء منهما (ص) والآخر  
 فذكره (ش) يشعل ثلاث صور ما إذا ادعى على الرديف ما لا تعطى بمشقة  
 عطيت أم لا وإذا علم ما تعطى به ولم تعطى فليس له في هذه الأحوال إلا الحكم  
 الزائد فقط ولا شواحه وفي بعض النسخ والأفكر دفعه أي وإن كان الرديف عالما بالإعادة  
 فهو كدفعه فربما أن يعنى من شاء منهما أما القيمة وأما الكراه ومن غرم منهما لا يرجع  
 له على الآخر وبعبارة أخرى إذا ادعى ما تعطى به ولم تعطى لكن تعيبت فانه يلزمه الأكثر  
 من كراه الزائد وقية العيب كما ذكره القسسى وأما إذا ادعى ما لا تعطى به وتعيبت فانه  
 كراه الزائد لأنه لما أعطيت في هذه الحالة ليس قيمه إلا كراه الزائد فإلى إذا تعيبت (ص)  
 ولزم مقتضى عدمه بل أو أجل لا نقصا ثم لا الاعتداد (ش) يعنى أن العارية إذا كانت

١٩ شى من شىب أى وإذا غرم في صورة عدم العلم قوله أنه ان يتبع أعم ما شاء سواء أنشأه أو أعسر أو أوجس  
 أحدهما فقط ومن غرم منهما لا يرجع على الآخر كما يأتي (تنبيه) كان الأنسب تأخير مسئلة الرديف من قوله ولا أكثر  
 أى لأن الرديف يجري فيه ما جرى في زيادة الجمل فإن كان مما تعطى به وعطيت ضمن قيمته أو كراهها أو لا أكثر (قوله وبعبارة  
 الخ) هذا في زيادة الجمل تحقيقا (قوله ولم يرد الخ) ولم تعرض المحقق لحكم ما إذا انتهى التقييد بالعمل والاجل والله

وقد ذكرنا خلاف في ذلك القضي فقبل المعبر انما وافق تسليم ذلك وامساكه وان سلم فله استرداد وان قرب ولعل يلزمه القدر الذي يرى انه اعم منه (قوله الاخراج في كيناه) أي ولو بقرب الاعارة ثم ربطه حيث يشاء اعلان ابن غازي قال ان كلام المصنف متناقض فقرة والا فاعتاد خلاف ما فيها الا ان ابن ونس صوبه وقوله الاخراج وفاق لما في المدونة وقد عدهما ابن الحاجب قوبين وقوله ابن عبد السلام وابن عرفة والمصنف فوافقا وقالوا فالاعتدال على الاصح وفيها الاخراج في كيناه الخ لاجل اده وهو صحيح كما قاله المطالب وقال هج تنبيه قوله والا فاعتاد شجره لان الحاجب ودخل فيها ما استعمله البناء والغرس وما استعمله الغرس كما عاراه الله لار كوب والعبد للخدمة ولكن الذي يجب التفريق ان المعتدال يلزم فيما عدا الغرس البناء والغرس ولا فيما عدا البناء والغرس من قبل حصولهما واما بعد فليزمت المعتدال ان يدفع المعبر لاستعير ما أتفق في البناء والغرس او قيمة ما أتفق على ما ذكر في قوله وله الاخراج في كيناه الخ فظهر بما قررنا ان قوله والا فاعتاد ليس على غرضه بل في حق خاص وهو ما استعمله البناء والغرس ١٤٦ وحصله ان قوله وله الاخراج في قوة المستثنى منه اه وتبعه عب اذا

هلت ما قاله المطالب فلا يظهر بما قاله هج ولا ما قاله شارحنا فالواجب الرجوع لما قاله المطالب (تنبيه) ما قاله المصنف من ان قوله وله الاخراج الخ بخلاف من استاجر من شخص ارضاً راحدة لم يطوب له كسعين سنة على مذهب من يرى ذلك وغرس وبنى فيها ثم مضت تلك المدة وأراد المأجر اخراج المأجر ويدفع قيمة ما به منقوضا فانه لا يجب الى ذلك ويجب عليه ابقاء البناء والغرس في أرضه وله كسرا المثل في المستعير ومنع على هذا في التوضيح في باب الشفعة انتهى (قوله او ان طال الخ) لا يفتي ان

مستعير يعمل كزراعة ارض بطنافا كعمرها لا يختلف كقبح او ما يختلف كقص او باجل كسكني فان شهر او مثلاً فانها تكون لازمة الى انقضاء ذلك العمل او الاجل وان لم تكن مقدرة بعمل ولا باجل كقوله أعرتك هذه الارض أو هذه الدابة أو هذه الدار أو هذا الثوب وما أشبه ذلك فانها تلزم الى انقضاء مدة ينتفع فيها بعينها عادة لان العادة كالشرط ومحل لزوم المعتدال فيما عدا الغرس البناء والغرس او فيما قبل حصولها او بعد الحصول حيث لا يدفع المعبر للمستعير ما أتفق واما ان دفع ما أتفق في البناء والغرس فله الاخراج قبل المعتدال وفي هذا اشار بقوله (ص) وله الاخراج في كيناه ان دفع ما أتفق وفيها ايضا قيمته وهل خلاف او قيمته ان لم يشتره او ان طال واشتره يدفعين كثير تاو لات (ش) يفتي انه اذا عاراه أرضه يبنى فيها ببناء او يغرس فيها غرسا فالغرس او بئى أراد اخراجه بقرب ذلك فله ذلك بشرط ان يدفع للمستعير ما أتفق وكافه على ذلك البناء او الغرس وفي المدونة في موضع آخر ان دفع اليه قيمة ما أتفق فالقول ان المالك قيم او اختلف الاشياء هل ما وقع للمالك في هذين القولين خلاف او ليس بخلاف فمن قال خلاف اكتفى بظاهر القنط ومن قال وفاق قال بحمل اعطاء القيمة اذا اخرج المستعير للمؤن كالبيع والمجور ممن عنده واما لو اخرج عثمان من عنده فاستعير به المؤن فانه يدفع له ما أتفق وهذا ناول عبد الحق فانه قال يحق التوفيق بثلاثة اوجه وهذا احدها الثاني ان يحصل دفع القيمة اذا طال الزمان لان البناء يتغير بالتفتاح به اذا طال زمنه

والضهير باعتبار هذا التأويل يكون الضهير في قيمته ليس واجبا لما أتفق بل للمنفق عليه وهو والغرس والبناء وقوله وهو ناول بل عبد الحق (أي مع باقي التأويلات كما يدل عليه ما بعد) قوله فانه قال الخ) هذا صريح في ان الاحتمالات كلها بعيد الحق أقول كتب هذا وقد قال في توضيحه وقبل ما أتفق اذا يكن فيه تغاير او كان فيه تغاير ينسب يومه ورأى القيمة العدل الذي يسامح من فيها يشترى به وعمره يدفع فيه فانه أي عبد الحق في التمسك فهو على هذا خلاف لاعلى الاقرب اه فهذا صريح في ان عبد الحق ذكره على وجه الخلاف لاعلى الوفاق وانما ذكره على وجه الوفاق ابن رشد (قوله اذا طال الزمان الخ) أي فتعتبر قيمة البناء على تلك الحالة ولا يفتي ان القيمة على تلك الحالة تقلد وهذا كلام ظاهر لا يفتي غير ابن ونس ذكر ما يضاف ذلك فقال هذا التأويل خطأ والصواب عكسه لان القيمة تعتبر يوم البناء أي تسامحه ويوم الغرس ولاشك انهم الطول بعد معرفة عصفه البناء يتسرع مع الغرس لا يحصل ذلك فالواجب ان يدفع له مع الطول فمن اتفق مع عصفه القيمة عكس هذا التأويل ولوجب بمسألة تقدم كلام ابن رشد ان هذا اذا كان الحدار باقيا وحصل في حاله جديداً وهذا منسب لاعتناع معرفة عصفه جديداً او ابل اذا حصل فيه من الهدم ما يمنع عصفه جديداً

فالجوع لما ذكر ابن ريس اه (قوله على هذا ان لم يطل الزمن) عبارته في ترجمته في بيان ذلك وقيل ما اشق اذا كان بالقرب جدا اليوم واليومين وقيل ما اشق اذا طال الاعدلانه تغير بانتقاعه اه (قوله وأجاب بعض الخ) لا يفتق كما قال بعض الشيوخ ما في هذا الجواب اذا المستعير اذ دخل على مدة ثم يخرج ١٤٧ وأما مجوز لما ذكره ومن باب الملمع فلا

ينبغي اعتباره وقال مع ولعل الرواد بالتأيد المدة المعتادة في الدارية المطلقة (قوله في الغاصب) في كذا وجد عندى ما نصه فلو اشتراط المستعير ان المدة اذا انقضت لا يكون كالغاصب فالظاهر أنه يعمل بالشرط كالمستاجر اه (قوله ويدفع له قبة ذلك منقوضا) أي ان كان له قبة (قوله وان ادعاها الاخذ) في عكس كلام المؤلف وهو ما اذا اذى المالك الاعارة والاخر يدها الشرع اليها فالقول للمالك لان القول قول من ادعى عدم البيع كما ذكره في كذا (قوله ويعلى على ذلك) فان نكل فلم يستعير بهين فان نكل غرم الكراء فيكون له (قوله اما باعتبار لزوم العقد فلا كلام) أي في انه مصدق في كون العقد عقدا اجارة (قوله فان نكل فالقول قول لهب الدابة) هذا ذكره تذا ونحوه لبراء عن اشبه ولا يفتق ما فيه من البعد والاقرب ما ذكره فيه وهو انه اذا كان يفتق مثله فالقول بقول المستعير بهينه فان نكل حلف المالك واخذ ما ادعاه من الكراء الا ان يزيد على اجرة المثل فان نكل فلا شيء ثم بعد

وعلى هذا ان لم يطل الزمان فانه يدفع ما اشق الوجه الثالث ان يحل دفع القيمة اذا اشترى المون بعين كثير وعلى هذا ان لم يكن اشترى ذلك بعين أصلا او بعين يدرى فانه يدفع ما اشق اذا أعطاه فبهم يوم البناء فالحق ما عدا في التأيد واستشكل ذلك بان المستعير لم يدخل مع المعير على التأيد وأجاب بعض بان المستعير لما كان مجوزا أن لا يضر به منها كان له القيمة على التأيد (ص) وان انقضت مدة البناء او الفرس فكلما غصب (ش) يعني ان من أعار شخصاً أرضه ليدفن فيه او يفرس غرسا الى مدة معلومة ثم انقضت مدة البناء او الفرس المشتربة او المعتادة فان المستعير بهير حكمه حكم الغاصب فان شاربها اصره بقلع ثمراته او شجرة وتوسى الارض او اصره بابقاها فاعلى ويدفع له قبة ذلك منقوضا بعد أن يحاسبه بالجر من يسوى الارض ويستقط من القيمة الا أن يكون الغاصب من شأنه في هدم او قلع ذلك بنفسه او بعينه او بخلافه فانه ياخذ بهيمة كركلته من غير اسقاط من يسوى الارض وشبهه المواقف المستعير بقسلة الغاصب المشا والميا في باب الغصب بقوله وفي ثمراته في اخذها ودفع قبة منقوضه بنفسه سقط كماله وان لم يتقدم له اذ كرسه رتبها وانما كان المستعير كالغاصب مع أنه ماذون في البناء والفرس لانه دخل على ذلك لتعديده بين من الدانتقى (ص) وان ادعاها الاخذ والمالك الصكراه فالقول بهين الا ان يافتق مثله عنه (ش) يعني أن من ركب دابة لرجل الى مكان كذا ويصحبها فاقال اخذتم امثله على سبيل الدارية وقال ربه ابل اكرهتم ما في فالقول قول المالك انه اكرهه او يحلف على ذلك حال في التوضيح ما ناعه بالزوم المدة فلا كلام واما باعتبار الاجرة فان في ما يشبهه اجرة والاداء الى اجرة المثل انتهى الا ان يكون المالك مثله لا يكرى الدواب لثمرته وعاقبته فان القول بحسنه قول المستعير بهين فان نكل فالقول قول لهب الدابة بهين واخذ منه الكراء الذي رغب انه اكرهه فان نكل اخذ ما ادعاه او المان اسكنه بغيره عا فالقول قول لهب انه اكرهه او لا يراه كون مثله اذ قد روفعه ام لا ومثل دار سكنا في التفصيل المذكور والنتاب والائمة قاله ابن عرفة (ص) كراهه المسافة ان لم يزد (ش) التشبيه في ان القول قول المالك بهين والمعنى ان المعير قاله في المسافة ان قال المعير اكرهت مسافة دابتي مثلاً من مصر الى القبة وقال المستعير الى الان فان كان تنازعهما قبل ركوب النهاية فالقول قول المعير بهينه وان كان تنازعهما بعد ان ركوب المستعير النهاية او بعضه فالقول قوله بهينه في نفي الصكراه وان رجعت وفي نفي النجاس ان هلكت واليه أشار بقوله (ص)

كتبى هذا رأيت بحشى تمت صرح به في النوادر و ذكر نصه لكنه قال انظر قول اشبه بهل هو وفاقا وشلاف اه (قوله ان لم يزد) صادق بثلاث مجوزات اذ يحصل ركوب أصلاً واختلف في أثناء المسافة التي ادعاها المعير أو آخرها لكن ان كان اختلافهما قبل الركوب وفي أثناء سحر المستعير بين ان يركب الى الموضع الذي حلف عليه المعير أو يركب الى مكان خفي منه ان يتعدى المسافة فوقه قبل تسليها اليه لئلا يركب ما ادعاه

(قوله والافلام مستعبر الخ) ثم ان كان ما ادعاهما كثيرا فإدعاءه فلا يقبل قوله الا فيما زاد فقط ولا يقبل قوله في الباقي وانما يكون القول قوله في ثبتي الضمان والصكره ان أشبهه وحلف الاخر لا (قوله في ثبتي الضمان والكراه) صرح بذلك ودا  
 نقول أن ثبوت القول قوله في ثبتي الضمان فقط لا في ثبتي الكراه (قوله كلا أو بعضا) لكن اذا ركب البعض القول قوله المستعبر  
 فيما ركب فقط لا فيما بقي (قوله وان رسول الخ) قال لهم برام يردانه لا فرق في حكم هذه المسئلة بين ان يكون المعارضه رسول  
 المستعبر أو يقضيه المستعبر نفسه ولا فرق ٤٨ بين ان يكون الرسول مصداقا للمستعبر والمعبر ومكذبا له حاله انما هو

على فعل نفسه اه (قوله)  
 فهو مباغلة في المسلمين أقول  
 لا يخفى انه اذا كان رسول المستعبر  
 لا تظهر المباغلة الا بالنسبة  
 لكون القول قوله المستعبر  
 فتأمل (قوله بمعنى الخ) جواب  
 عما يقال ان فعل الرسول هو  
 اعانه بالمباغلة من المعبر لان فعله  
 الغير لا يزيد من المباغلة وأجاب  
 هج بان المراد بفعل نفسه التظن  
 الصادق منه وجاء فعلا لا فعل  
 اللسان (قوله بخلاف الوديعه)  
 أي فانه يشهد على الصفة وهي  
 كونها صدقة فلذا شهدت شهادته  
 وانما ماتت بعد الشاهد هنا  
 ثم ندفعه ولم يقبل وفي باب  
 الوديعه ثبت مدعيه وقبل مع  
 رسول في صورتين فقال ما  
 الفرق بين المستعبر فما جابه به  
 الشارح لا يقع أصلا لان قوله  
 انه شهد لنفسه لا يسلم لان  
 الموضوع ان الرسول يخالف  
 للمستعبر فليكن شاهدا له  
 (قوله بخلاف الرهن) أي شهادته  
 بانه باق الرهن قبل حصول  
 المانع (قوله والتعديل في هذه  
 الظاهر) أي مسئلة بخلاف مسئلة ما فلذا احتاج للتأويل المتقدم فتدبر (قوله الا ان يكون  
 وقبره الخ) هذا هو المعقد وما في الشامل من أنه لا يصدق بين في رد ما لم يضمن وان قبضه بيينة لا فيما يضمن ولو قبضه بلا بيينة  
 على المتصور ضيف (قوله ثم حلف الرسول ويرى) حاصل ما نقله محشي ت ان ما قاله ضعيف وان الرسول يضمن وكذا  
 قوله بعد فعله وعليهم العيين فتدلل وقوله عليه وعليهم العيين لا يأتي على المشهور سواء أنكر أو الأرسال ولا الأول ما تقدم  
 وأما الثاني فالرسول دفع اقرار السيد التي دفعت اليه بغير شهادة في يوم على المشهور ويرى به في معنى الحكم وقول الزرقاني ان

والافلام مستعبر في ثبتي الضمان والكراه (ش) أي والابان وركب المستعبر التامية أي ركب  
 المسافة التي فوق دعوى المعبر كلا أو بعضا (ص) وقوله (ص) وان رسول يخالف (ش) راجع  
 لما بعد الكافي فهو مباغلة في المسلمين أي القول قول المعبر ان لم يرد وان رسول يخالف  
 له وان زاد قال قول للمستعبر وان رسول يخالفه والفرق بينهما بين مسئلة ثبوت بعث  
 الله بهما لقال تصدقت به على وأكرت قال رسول شاهد ما أشار اليه بعض وهو انه في  
 العارية انما أشهد على فعل نفسه بمعنى ان الرسول لما قبض العارية يضمن المعبر فكانه  
 هو المستعبر القاض فقد شهد على فعل نفسه أي أنه شهد لنفسه بخلاف الوديعه  
 ومثلي ما هنا شهادة الامين بعد المانع يجوز الرهن في أم غم معتبره لان شهادة على  
 فعل نفسه والتعديل في هذه الظاهر (ص) كدعوا ودمالم يضمن (ش) تشبيهه في  
 تصديق دعوى المستعبر أيضا والمعنى انه اذا ادعى أنه رد العارية التي لا يغيب عليها الى  
 صاحبها فانه يصدق لان القاعدة ان من قبيل قوله في التسامح والتلف قيل قوله في  
 الرد الى من دفعه اليه الا ان يكون أشد بينة مقصودة للتوفيق فانه لا يقبل قوله في رده  
 الابينة ولورد العارية التي لا يغيب عليها مع عبده أو مع رسول أو نحوهما فنقلت فانه  
 لا ضمان عليه لان عادة الناس جارية بذلك ولولم يعلم ضمانها أو تلفها لا يقول الرسول  
 وأما الذي رد العارية التي لا يغيب عليها فانه لا يصدق في ذلك ولولم يطمع بينة وهذا  
 مفهوم قوله ما لم يضمن وهذا التقرير مستفاد من كلام المواقف من مطرف ونحوه في  
 شرحه وصريح في الشامل بانه يقبل لدعوى المستعبر وقبلم يضمنه ولو قبضه بيينة  
 فان قيل لم يضمن هنا ما لا يغيب عليه حيث قبضه بيينة كافي الوديعه وما شاهد بها قيل لما  
 كانت العارية معروفا واعتبر بها ما لم يضمن في غير ما قبله لا قبول قوله من قيام المعروف  
 (ص) وان نعم انه مرسل الاستعارة حل وتلف ضمنه مرسله ان صدقه والاحلف ويرى  
 ثم حلف الرسول ويرى (ش) يعني أن الرسول اذا أتى في قوم فقال لهم ارساني فلان  
 لا مستعبر لم يمتكم حلفا قصد قومه ودفعوا له ما طلبه منهم ثم اخاه تلف منه ثم قبل وصوله  
 اليوم بدل قوله بعد وان قال أو سلمته لهم فان صدقه من أرسله على ذلك فانه يضمنه ان  
 كان عارضا يضمن ويبرأ الرسول وان لم يصدقه انه أرسله لاستعارة ما ذكر كان الرسول يخلف  
 بالله الذي لا اله الا هو ما أرسله ويبرأ ثم يخلف الرسول بالله الذي لا اله الا هو لقد أرسله

ظاهر) أي مسئلة بخلاف مسئلة ما فلذا احتاج للتأويل المتقدم فتدبر (قوله الا ان يكون  
 وقبره الخ) هذا هو المعقد وما في الشامل من أنه لا يصدق بين في رد ما لم يضمن وان قبضه بيينة لا فيما يضمن ولو قبضه بلا بيينة  
 على المتصور ضيف (قوله ثم حلف الرسول ويرى) حاصل ما نقله محشي ت ان ما قاله ضعيف وان الرسول يضمن وكذا  
 قوله بعد فعله وعليهم العيين فتدلل وقوله عليه وعليهم العيين لا يأتي على المشهور سواء أنكر أو الأرسال ولا الأول ما تقدم  
 وأما الثاني فالرسول دفع اقرار السيد التي دفعت اليه بغير شهادة في يوم على المشهور ويرى به في معنى الحكم وقول الزرقاني ان



وقوله وتراية كذا في بعض النسخ والواو هي نسخة شيخنا عبد الله فيكون معطوفاً على قوله غيبة أي يخرج من قلبه غيبة  
 وحرابة الان غيبة خرج بقوله قهر اوسر ابقه خرج بقوله لا تلوف قتال ونسخة الشارح بدون واو عليه اي يكون حذف  
 الاعاطف وتحصل أن الملقب واحد على كلا النسختين (قوله أخرج التعدي) أي لان التعدي غصب المنفعة لا غصب الذات (قوله  
 أخرج به السرقة) لان القهر لا يلحق السرقة من حيث السرقة بل بعد ما تحصل ان خرج بقوله قهر ايشان الغلبة والسرقة  
 خلافاً لظاهر كلام ابن عرفة وقوله وظاهر كلام الشيخ أي ابن عرفة وقوله قال أي لان الشيخ الذي هو ابن عرفة قال وقوله وقد  
 اعترض على تعريض ابن الحاجب أي لان قضائه أن أخذ المنفعة يقال له غصب مع أنه إنما يقال له تعدد وسأني أن بعض الشراح  
 يقولون قول المصنف أو غصب منفعة قتلت الذات أن إطلاق الغصب يجوز أي لان الغصب أخذ الذات لا المنفعة (قوله  
 أخذ المال) يخرج لأخذ المروءة من إضافة المصدرة وقوله والفاعل محذوف أي أخذ أدى مالاً والمراد بالأخذ الاستيلاء  
 وقوله أخذ يشمل ما إذا كان الأخذ ١٥٠ حقيقة وهو ظاهر أو حكمياً دخل فيه ورفع قيد عبدك لا يأتى على أنه من أمته

الغصب لان جعل تشبيهاً لكن  
 يشترط في الأدبي الغاصب أن  
 يتناوله عقد الاسلام او الامنة  
 وإذا خال القرائن الغاصب كل  
 أدى تناوله عقد الاسلام أو  
 الذمة والقصد الاول قرض من  
 المهرية تلبيح جرح الجهاد  
 والآخر قرض من الخمر فإنه  
 لا يضمن الغاصب في النكاح أو ما  
 في التنازل فاشهر مخالفته  
 بقروع الشريعة وقهر حال  
 محرمه للعدو والسرقة الخيانة  
 والاختلاس لان القهر إنما  
 يحصل بعد لحال الأخذ والناظر  
 هو الذي يأتي جهراً فيذهب  
 جهرة والمختلس هو الذي يأتي  
 خفية ويذهب بهرة (قوله

وسراية قوله غير منفعة أخرج التعدي وقوله ظالم أخرج به أخذه عن طيب نفس  
 وقوله قهر أخرج به السرقة وقوله لا تلوف قتال أخرج به الحرابة وظاهر كلام الشيخ  
 أنه أخرج الغلبة بقوله قهر قال اذ لا قهر في قتال الغلبة لانه يوجب ملكه وقد اعترض  
 على تعريف ابن الحاجب بما علم بالوقوف عليه وقد تبع المؤلف ابن الحاجب بقوله (ص)  
 الغصب أخذ مال قهر التعدي بالحرابة (ص) قوله أخذ مال كالنفس وقوله قهر أخرج  
 به ما يؤخذ على وجه القهر والغلبة على بل سبيل الاختيار كأخذ الانسان وديته ونحو  
 ذلك فان ذلك لا يسمى غصباً وقوله تعدياً أخرج به ما إذا أخذ مالاً من الحراب ونحوه  
 فإنه وإن كان قهراً لكنه ليس تعدياً ولما كانت هذه القود تشمل الحرابة وتنطبق عليها  
 أخرجها بالتم أأخذ المال على وجه تعدد زعمه الغوث فافتقر فاحكامها مخالفة لأحكام  
 الغصب من حيث الجبله والافهمي الغصب بلا شك كلام المؤلف لا يشمل أخذ الاب مال  
 ولده وأمال ولده لان قيمة نسبه فلا يصدق عليه أنه أخذ تعدياً بالمعنى هو الذي  
 ليس له مستند شرعي (ص) وأدب بمنز (ص) يعني أن الغاصب إذا كان بمنز فانه يؤدب  
 ويؤجل ويحسن تلقى الله بأجمه ادالحاكم بعد أن يؤخفه منه ما غصبه وأدب لاجل القساد  
 فقط لا لاجل التمريم كما يؤدب على الزنا ونحوه متفقاً للاستصلاح وتم ذبياً لا خلاصاً  
 وكذلك تضرب البهائم استصلاحاً وتم ذبياً لا خلاصاً وفيه يوم غير عدم أدب غيره

ونحوه) أي كالفاسد (قوله على وجه تعدد زعمه الغوث) أي لان من يقطع الطريق لا يجرد من نفسه  
 بخلافه في الحضر فيجرد من حوائطه منه فيستغيب به فيحسب كائنات لا يجردون لانه لا يوجد من يستغيب به منهم (قوله من حيث  
 الجبله) أي في بعض الأحوال أي لان الحراب حاله معلوم من كونه يقتل أو يسلب بخلاف الغاصب يؤدب فقط (قوله والأدب  
 الغصب) أي وإن لم يقتل بخلافه من حيث الجبله بل لما مخالفة للغصب في جميع الأحوال فلا يصح لأن الغصب بلا شك أقول  
 إذا كانت الغصب بلا شك فهي مخالفة في جميع الوجوه فلا يصح قوله مخالفة والمحصل أن أراد الشارح بذلك عرفاً لا يصح  
 لأنه يغيبه وإن أراد فلسفه فهي من أفراد الغصب لغة ولا كلام لنافي للمعنى القوي (قوله أرمال ولده) أي فلا يكون من  
 الغصب كما في المقدّمات ونقص المسئلة أن الاب غير محتاج وقال الزرقاني يفتي بتمويل كلام المصنف لحيث لا حاجة فيكون  
 أخذ من الغصب وإن كان لا يؤدب على الآوبة ولا يفتي أن قوله أرمال ولده شامل للجد من جهة الاب ومن جهة الأم وقد  
 تت الأواله من ولده والجد الاب في حقه قد قيل لا يحكم به حكم الغصب ١٥ فقضيه ان الجد من جهة الأم غاصب وإن  
 كان لا يقطع للشبهه فلا يفتي أنه يؤدب كذا أفاد ابن عيب والمحصل أن قضية كلام شارحنا أنه لا يؤدب فيكون مخالفاً له  
 (قوله وأدب) أي وجوداً بجاهد ادالحاكم (قوله فانه يؤدب) أي يضرب ويحسن (قوله على الزنا ونحوه) أي كالسرقة

(قوله) وأما البالغ في ذوب انقطاعها) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وأدب جميعاً على المشهور إنما يوجب لا يوجب حكمي القولين في المقدمات (قوله من لا يشاء الله بالغه) وأن كان يشاء الله بغه ١٥١ (قوله) وأما المعروف بالعدل) أي كان غداً أو

وأما البالغ فيؤوب اتصافا فارقوله وأدب ولوعا فاعناه الغضب منه لأنه حتى فقد هذا القصد  
في الأرض (ص) كدعيه على صالح (ش) تشبيهه في الأدب والمعنى أن من ادعى الغضب  
على رجل صالح فإنه يؤدّب والمراغبة من لا يشتر إليه الغضب لا الصالح العربي وهو القائم  
بحقوق الله وحقوق العباد حسب الامكان (ص) وفي حاشي الجهور قولان (ش) يعنى  
أن الغاصب إذا كان مجهول الحال وهو الذى لا يعرف بجبر ولا بشر فهل يلزمه عين أنه  
اغضب به أولا يلزمه عين قولان والثاني اظهر لان القاعدة ان كل دعوى لا تثبت الا  
بمدعين فلا يلزم جبره هو الغضب من باب التبريح وهو لا يثبت الا بعدلين وأما المعروف  
بالمدعى فاعناه يضرب ويجهن ويطلب بحصنه بل قال بعض الأئمة يضل على السبب وحمل  
بؤاخذنا بقرارد على حال التمديد والضرب أم لا فانها أن عين السرقة أو خرج القتيل  
لكن المواقف متى على خلاف هذا في باب السرقة بحيث بلغ على علم الاخذ به ولو  
عين القتيل أو اخرج السرقة فعلى القول بحلف الجهور لو كان المدعى عليه منهم ما تكل  
فان كانت دعوى فلا يعنى عليه حتى يرد الميز على المدعى ويحلف وان كانت  
دعوى اتهام فلا يجرأه بغير جبر الذكول وسكت المؤقت فن أدب المدعى على مجهول  
الحال وقد ذكر ابن فارس على القول بحلفه لانهم راسية حتى يرفعهم منه انه على  
القول بأنه لا يحلف بمنزلة الصالح (ص) راسية بالغاصب الأدب (ص) ونحن بالاستيلاء  
(ش) فاعل من هو المذموم وغيره والمعنى أن الغاصب يعنى الذى الغصب بالاستيلاء  
ي يعنى الضمان به والمراد بالاستيلاء بمجرد حصول التنا الغصب في حوزة الغاصب  
ولكن لا يحصل الضمان بالقبل الا اذا حصل مقوت يوم الاستيلاء ولو لم يجرأوا واثباته  
تفسيره وقائده لقائل الفعان مجرد الاستيلاء انه يعنى نفسه حيث حصل المقوت يوم  
الاستيلاء لا يوم حصول المقوت والكلام هنا في ضمان الذات وأما ضمان الغلة فمسألة  
انه لا يضمن الا اذا استعمل وهذا في غاصب الذات وأما غصب المتفعة فمسألة انه يضمن  
المتفعة وان لم يستعمل فعلمنا البض والخمر وأما الذات فلا يضمن بمجرد الاستيلاء على  
ما يأتى في قوله وأغصب المتفعة فقلت الذات ومنفعة البض والخمر بالتقويت وغيرهما  
القوات (ص) والا فنتردد (ش) أى وان لم يكن الغاصب عمرا بل كان صبغرا أو مجنوناً فنتردد  
على طريقتان طريقتان الأولى صاحب تحكي ثلاثة أقوال فى ضمانه وطريقان فى ضمانه السلام  
تحكى الخلاف فى منه وهذا أحسن ما يقر به المتن وكلمة قال وأدب يعنى ضمانه والا  
يكن الغاصب عمرا فى ضمانه وعدمه وعلى ضمانه فحاشا ليعنى وعاسمه الذى يضمن به تردد  
المذهب من الخلاف الضمان وأنه يضمن المال والدم ان لم يبلغ الثلث فى ماله وان بلغ  
الثلث فعلى عاقله وان القيد لا يجب بسن وأنه الذى يقوم الخطاب ويرد الجواب ولا  
ينسب بسن بل يختلف باختلاف الانعام ونحوه والمراد بضم الخطاب الخ أنه اذا كلم  
شئ من متفادى الخطاب فمهمه وأحسن الجواب عنه لأنه اذا دعى أجاب وأفاد بقره

(سنة) قبل سنتان وقبل سنة ونصف وما ذكره الشارح كلام القائلين في ذلك عجم ان كلام البرزقي في هذه الآية ارجح القول بان  
القاضين يقتضون بالميزان ما عدا الميزان لا تضمن عليه (قوله وان التخيير) من المعلوم ان الكلام في عدم التمييز لكن يلزم من خذ  
التمييز خذ عليه الميزان (قوله ونحوه) اي نحو اختلاف الاقيام كالتمساحية (قوله لانه اذا جى اجاب) لانه موجود في بعض الطيور

(ص) كان مات (ش) اى الشئ المنصوب عند الغاصب فانه يضمنه الى ان الغاصب يضمن  
 السعوى وهذا يدل على ان معقوله هو ضمن بالاستيلاء اى شوطا بالغرم بالاستيلاء  
 (ص) او قتل عبد قصاصا (ش) يعنى ان الغاصب اذا غصب عبدا بقي على عبده فقتله  
 فاقص له من الخاني فان الغاصب يضمن قيمته له يوم الغصب لانه بقاءه بوضع العبد  
 وكذلك يضمن الغاصب قيادون النفس اذا كان القصاص ينقص الحقيقة ولو ابدل عبد  
 برقيق كان أولى وانظر لو كان القتل سابقا على الغصب وقتل به هل لا ضمان عليه أو  
 يضمن نظرا الى ان سيده ربما كان يشده لولم يغصب أو ربما كان وثى الدم يعرفه عنه  
 لاجل سيده فالقتل بسبب القصاص لا يثنى الضمان عن الغاصب للعلل المذكورة ومثل  
 القصاص الحاربه وما أشبهه ذلك وهذا هو الموافق لظاهر اطلاق الموافاة ولقولهم  
 الظالم أحق بالجلد عليه ولا يثنى أن من مدخول الكفاف بقوله كان مات وما عطف  
 عليه ما هو مثال الميت المقصود ومنه ما ليس من الغصب وانما هو مشارك له في  
 الضمان كجعد الوديعه والا كل بلا علم وفتح قيد العبد والفتح على غير ما عطف وغير ذلك  
 فتكون الكفاف بالنسبة لبعض هذه الامور كالوث والقتل لا يعتمد بالنسبة لبعضها  
 للتشبيه فهو من باب امتهال المشترك في معنيهما عند من أجاز له الان بقوله (ص) او  
 ركب (ش) مشكل لان الركوب مجرد وليس من مقتبات المنصوب فلا يصح انظر اطه الى  
 سائل أمثلة مقتبات المنصوب وليس موجب للضمان في غير المنصوب فلا يصلح ان يكون  
 مشاركا للغصب في الضمان ولا يصلح ان يكون يان التعلق الغصب بها اذ هو يحصل فيه مجرد  
 الاستيلاء وبما رواه وركب اى حلتك الدابة والا فلا شئ عليه ان جعلناه مقبولا اول  
 ثم ان جعلناه متظفرا اى ان من تعدى على دابة فركبها لم يمتثل فليس عليه الا الكراهه  
 (ص) او ذبح او يحدو دية أو كل بلا علم (ش) يعنى ان الشخص اذا غصب حيوانا  
 فذبحه فانه يضمن له لان الذبح موجب للضمان فهو من أمثله ما بقيت المنصوب كما هو  
 ظاهر كلام ابن الحاجب وكذلك يضمن المودع بفتح الدال اذ يحدو ما عطف من الوديعه ثم  
 أقربها او قامت عليه البيئه ثم حلتك به بسد ذلك ولو بأمر سعوى وثبت هلاكه لا للمسا  
 بجدها صار كالغاصب كما هو في باب الوديعه عند قوله ويجزئها ثم في قبول يضمن الرد  
 خلاف ذلك يعنى من كل من الغاصب بغيره اى وجبه ما غصبه من غيره عليه  
 منصوب استحققه بقدر ما كاله اذا كان الغاصب عديما او يشده عليه ثم لا يرجع  
 الموهوب على الواهب شئ فان كان الغاصب مليفا فانه يضمن ولا شئ على الاكل اما ان علم  
 الموهوب بالغصب فحقه حكم الغاصب فيجب رد الشئ في اتباع ابيه ما شاء فان كانا  
 معديين اتبع أقربهما يسارا ومن غرم منهما لا يرجع على صاحبه كائى في الحسن الا ان  
 المذهب في القرع الاول أن الذبح الشئ المنصوب ليس يثبت له ولرب الاختيار بين أخذ  
 قيمته يوم الغصب وبين أخذه مذبوا أو أخذ ما قصت قيمته مذبوا حين قيمته حيا بل  
 ظاهر كلام ابن رشد ان هذا صفة عليه (ص) أو أكرهه على التلف (ش) يعنى أن من  
 أكرهه على تلف شئ فانما يضمنان معا هذه التبيه وهذا الما يشره لكن نارة يضمنان

(قوله او يضمن) قال شيخنا هو  
 الموافق لظاهر اطلاقهم والطلاق  
 المنصوب لقولهم الظالم أحق  
 بالجلد عليه ووديعه شئ  
 بان القتل يقيدان المراد جنى  
 عند الغاصب كما هو ربه ابن  
 قرحون كلام ابن الحاجب (قوله  
 ان جعلناه متظفرا) اى يضمن  
 على غصب المنفعة لا الذات الا  
 ان يضمن شئ ناقض ذلك بما  
 ان يضمن شئ ناقض ذلك بما  
 خاصة ان شأن التردد ان يكون  
 الموضع لا يتردد معدا وليس  
 كذلك (قوله اذا كان الغاصب  
 عديما) فان كان الاستيلاء عديما  
 اتبع أقربهما يسارا ومن أخذ  
 منه لا يرجع على الآخر (قوله  
 ان الذبح الشئ المنصوب المتخ)  
 لا يثنى ان هذا ضعف والمعتقد  
 انه اما ان يأخذ القيمة أو يأخذ  
 الشئ المذبح بدون قيمة كما افاده  
 يضمن شئ (قوله أو أكرهه غيره  
 على التلف) ظاهره ان الضمان  
 على المكره بالكسر والمذهب  
 انه على كل منهما ولكن المكره  
 بالقض مقدم ومن غرم منهما  
 لا يرجع على الآخر فليشاركنا  
 نظرية الفقه من خارج



(قوله وهذا فهو قوله على التلق) وقرىبان هذه كلاما مباشرا بخلاف الاول لم يقع من المكروه بالكسر المحرم الا كراه  
فلذا قدم المباشر عليه (قوله أو حقر بئر تعديا) والظاهر ان حقرها بلحق الطريق بلا حائل كمنزلهما كافي عب وشب  
(قوله على أنه لو حقرها في ملكه) أي ولم يقصد ضرر أحد والا ضمن كقصه ١٥٣ وقوع سارة وان لم يقصد هلاكه لا وقوع  
محتم غير آذي ولو حقرها لم يحل  
يؤثر به يقصد من أدى أو محتم  
غيره من الوصول إلخ  
فقط ما من قصد منه وتلف  
هل لا ضمان عليه لأنه غير تعد  
أو يقضي كما يقصد منه قول  
ت لا يضمنه من وهذا من  
بالوصف لا بالتخصص وهل يصدق  
أنه لم يقصد يحقرها الا لئلا  
يسر ذلك أقول الظاهر  
التعدي (قوله وقد قدم عليه  
الردى) ظاهر كلامه من حيث  
الحاقه أيضا وليس كذلك بل  
الضمن مختص بالردى وحده  
على رواية ابن القاسم ولو خال  
وضمن الردى لم يضمن ذلك (قوله  
ففسان) أي إذا علم الردى يقصد  
الحاقه والا اقتصر من الردى  
فقط (قوله اما لو قيد لاجل تكاله)  
والظاهر ان القول قول السيد  
في اختلافهما كما إذا ادعى  
السيدانه قبله خرف الا باق  
وإدعى اتفاق النكاح لأنه لا يعلم  
الامن جهة السيد الا أن تقوم  
قرينة جملته لافه (قوله لأنه اسم  
للاشقة) المناصب انه متعلق  
بمعدن أي قصد ليتقيا باقته  
والقصاص غير ظاهر لان أسد  
على أن صاحب تعلقه به لكونه في  
قايول المشتق ويمكن الجواب

مترتين كافي الا كراهي التي فالباشر بقدمه على المتسبب فلا يوجب الا اذا كان المكروه  
بالفتح عديا وتارة يضمنان معا كالوا كرهه على ان ياتيه بحال القربان المكروه بالكسر  
والمكروه بالفتح سواء في دعوى الضمان به لمن غير ترتيب وهذا فهو قوله على التلق  
(ص) أو حقر بئر تعديا (ش) يعني أن من حقر بئر تعديا لم يضمنه شيء فانه يضمنه كالمو  
حقرها في أرض غيره أو في طريق المسلمين وثبه بذلك على أنه لو حقرها في ملكه أو لمصلحة  
فهذا يضمنه شيء فانه لا يضمنه (ص) وقد مر عليه الردى الا لمن قصد ان (ش) الضم في  
عليه يرجع للمعدن في حقر البئر والمعنى ان من حقر بئر تعديا ثم ان شخصا آخر أوقع  
شأنها في ملكه فان الردى يقدم في الضمان على الحاقه لأنه مباشر وهو مقدم على المتسبب  
الا ان يكون حقر البئر لثمن معين فردا منه انقص آخر فأنه ماسيان في الضمان أي  
حافر البئر والمردى وبعبارة فسدان فان كان الردى في حقل الدال انسا فمكنا للعارف  
والمردى فأنقصه اص عليه ما عاون كان غير انسان فضمنه معا كافي الشارح وهو يتبد  
أنه اذا كان أحد هدمه مكنا والاخر غير مكنا كما اذا حقرها حرم مسلم لعبد معين ورداه  
عبد منه فانه يقتل العبد والمردى ولا يقتل الحافر وهل عليه شيء من قيمة العبد أولا  
ويجوز مثل هذا في المتسبب مع المباشر وفي الجماعة اذا قتلوا شخصا وكان بعضهم مكنا  
والبعض الآخر غير مكنا (ص) أو فتح قد عديا فلا يضمن (ش) يعني أن من قد عديا  
خرفا باقته شخص خرف قد فأن فانه يضمنه له احببه وسواء كان اباقه عقب الفتح  
أو بعده فله اما لو قيد لاجل تكاله لم يوجب على من حقره ضمان فقوله لا يضمنه شيء  
يقصدون ان اسم عين لانه اسم لاد والمار والجر وريته على باسم العين فكأنه  
أسد على فلا يحتاج الى تعلقه به ذوف أي قد سلم له اباقه أي لعنه القيد من  
الباقي وانظر لو فتح قد عديا وذهب بحيث به ذوف رجوعه والظاهر انه يضمن ديتيه كما  
بأن في قوله كره به وتعد ذوف رجوعه من انه لا يضمنه قوله بانه على حيث ادخله في  
أمر به ذوف رجوعه فانه يضمن ديتيه (ص) أو على غير ما قلنا بالاحبة قوله (ش)  
يعني أن من فتح باعالي غير ما قلنا يضمن له عديا بفتح الباب الا ان يكون ربه  
مصابحه حين الفتح فان كان حاضر معه في الحقل الذي فتح عليه فيه فلا ضمان حينئذ  
واعلم انه يجب الضمان على الفاتح ولو حضره ربه غير ناظم حيث كان ربه لا يقدر على منع  
المقحوح عليه من الذهاب كما اذا كان طعوا او امان كان يشد ربه على رده فلا ضمان  
على الفاتح اذا كان الفتح بحضوره ولو ناظما حيث كان له شهوة ووقوله (ص) أو  
حررا (ش) أي على غير حيوان فلا تذكروا ولا تذكروا ولا تذكروا وبعبارة أخرى

٤٠ شيء من بان قيد بوقول بقيد به والمعنى أو فتح مقدما به العبد او ما قبله العبد الخ والوصلة والموصول كالق  
الواحد (قوله بالاحبة قوله) والظاهر ان المراد بالاحبة ان يكون بمكان هو مقنة شعور بمجر وجه وان بعده تسبيرا  
الملازمة فقط (قوله أو فتح حررا) أي أو تقيبه ويقدم أخذ المتاع حيث كان يضمن المالك ذلك فيما اذا لم يقطع مطلقا وقطع  
وأما من الاختلاف القطع على من فتح الحرة أو تقيبه لانه مباشر (قوله فلا تذكروا الخ) فقد يقال هذا لعدم ولا تكرر القصاص مع العلم

(قوله قربته المتقدم) وقد يقال لهم ما في مرتبة واحدة أي أو يقال أنه محذوف عن الثاني دلالة الأول (قوله زنا) وهو القرية التي يكون فيها العسل مثلا إذا فسخها الإنسان ورهبها حاضر فانه يضمن لانه لا يمكن ربه حفظه فهو بمنزلة الطائر وقوله قبله دأى تفوق أي وكان ربه لا يمكنه حفظه أما لو كان ١٥٤ يمكنه حفظه فلا يضمنه إذا كان ربه حاضرا (قوله وقوله) أي وقول

صاحب هذه العبارة الأولى ويعقل أنه الثقات على مذهب السكاكي لأن المقام مناسب ولأننا بضمير التكميل (قوله لأن طعام الغضب الخ) أي من جوارحه قبل قبضه (قوله لئلا يكون فيه فسح دين) أي المثل في دين الذي هو الثمن الذي فخر (قوله ويدل الخ) أي يقتل الحيوان لا كقصة فيه (قوله واعلم أن هذا أمرين) الفرق بين القوم والمثل أن المثل لما كان مثله يقوم مقامه اكتفى بمراديعه فلا يفتوت كما قال الأبقل فسه كافة (قوله بل يوجب التخيير) بين أن يأخذ نفسه أي أو يضمنه المصوب (قوله تقتصر فيه مريد) حتى يقال مريد إذا أمكن رده وعند الثقات لا (قوله ومنه الخ) أي ومن منع التصرف رده (قوله ومقتضى ما لا ين ناجي الخ) وعلمه فيجوز أن امرؤ ضايق مشوية ما أخذ تمكسا كسقية وليس سر موجه مصوب ثم لا أطراف فانه غضب من منعه بهذا النوع باتفاق ابن ناجي وقوله حيث لزمته القيمة أي علم أنه لا يردا لربها بشرط حصول الموت كما هو موضوع المسئلة وأعلم أن ما قاله ابن ناجي هو العقد كأي شدة المبادر كأي القيمة أو بعد الله القورى أن السلطان أنا الحسن (ش) المرفي بدفعه ووقته إلى ولية أو كانوا أهل علم ودين فكان منهم من قال أنا صائم ومنهم من كل وقتل ومنهم من كل الملات كالسفن فقط ومنهم من شر لا كل يكلمه ومنهم من قال هاتوا من طعام الأبرار ومنه البركة فاني صائم فإني أطلب الشج وأطلبه

معطوف على قيد قربته المتقدم على الحار والحرور وفروع الاستثناء له أيضا يعني أن من فتح حوزا فذهب ما فيه ضمنه تعديه بفتح الحوزة لأن يكون ذلك مصاحبه به ولو فتح زنا فأنه دما منه ضمنه (ص) المثل ولو يغلبه مثل (ش) هذا معمول ضمن والمعنى أن الغاصب إذا غضب مثليا مكذبا لا موزونا ومعدودا نفسه أو أطلقه فانه يضمن مثله ولو كان المثل وقت الغضب غالبا ووقت القضاء رخصا على المتهور (قوله ولو يغلبه أي ولو غلبه في زمن غلامه وقوله بمنزلة متعلق بضمير وقوله أو أطلقه أحقر أعان إذا كان المثل المصوب موجودا أو أورد ربه أخذه وأراد الغاصب إعطا مثله فله ربه أخذه (ص) وصبر لموجوده وأبطله ولو صاحبه (ش) يعني أن المصوب منه إذا اقتصد ربه وجود المثل فانه يجب عليه أن يصبر لموجود المثل المصوب بأن كان العمل إيانا فاقطع وإذا وجد المصوب منه الغاصب بغير بلد الغاصب فليس له أن يطالبه ببدل المثل الذي غصبه منه ولو كان المثل المصوب موجودا مع الغاصب لان غيره يقوم مقامه ويجوز للمصوب منه أن يأخذ في المثل فاعلى المذهب لان طعام الغاصب يجرى مجرى طعام القرض ويشترط التحجيل لئلا يكون فيه فسح دين في دين وأشار بالقول أشبه بغيره بين أخذه فيه وفي مكان الغضب وبعبارة ولو صاحبه فليس له مطالبة به مع وجوده مع الغاصب لان نقله فوت يوجب غرم مثله عليه لا غرم غيره وظاهر هذا أن النقل فوت وإن لم يكن فيه كافة وبطل ما نقله المواقف أن نقل الحيوان فوت وأعلم أن هذا أمرين الأول أن النقل في المثل فوت وإن لم يكن فيه كافة فاما في المقوم فاما يكون فواتا احتيج الكبير حل كأي في وعلى هذا فالمصوب بخلاف المبيع فاسدا إذا المبيع فاسدا انما يفتوت بقتل فيه كافة سواء كان مثليا أو مقوما الثاني أن فوت المثل يوجب غرم مثله وفوت المقوم لا يوجب غرم ففته بل يوجب التخيير (ص) ومنع منه التوفيق (ش) أي ولم يغصب منه منع الغاصب من التصرف في المثل الذي صاحبه حتى يتوفق منه برهن أو جعل خشية ضياع حتى ربه ومنه المقوم حيث احتاج الكبير ولم يأخذه فانه يمنع منه وإذا منع منه التوفيق فتصرفه فيه مريد إذا هو الأصل فيعاقب فلا يجوز أن يوجب له قبوله ولا التصرف فيه بأكل ونحوه ومنه يؤخذ ضمن كل ما وهب عائلات ولزمه قيمته حيث علم أنه لا يرد ربه قيمته مكملة من علم شاة بها وطبخ لها التخص فلا يجوز للموهوب له أن يبيع ما علم أن الغاصب لا يبيع في الشاة فتهابوه كان يفتي شيخنا القرافي ومنه يبين صحة ما قاله صاحب المدخل من منع كل أطراف الشاة ونحوها مما يؤخذ مكملة كان يفتي الناصر القرافي ومقتضى ما لا ين ناجي وقول المراف فيا ياتي أو غرم قيمته أنه يجوز لا كل إن وهب لشي من المصوب حيث لزمته القيمة (ص) ولا يرد له

أبو إبراهيم الأعرابي عن ذلك فقال الأول طعام شبع فسقطت عنه بالصوم وقال الثاني كنت أكل مقداراً ما تصدق لانه مجهول  
الأرباب والمباشر كالغاصب وقال الثالث اعتدت القول بان الغلات للغاصب اذا انخرج البصان وقال الرابع طعام مسبل  
ترتب القيمة في ذمة مسبله كغلى في تاوله وقد مكنتني منه غلى في قلت وهذا صريح الفقه وليا به وقال الخامس طعام مسحق  
للمساكين قدرت على استخلاص بعضه فاستخلصته وأوصلته الى أربابه فكان قد تصدق بها أخذ قلت وهذا أسرى بالصواب  
بلمعنيين الفقه والورع قاله إسبدي أحد زروق في شرح الارشاد (قوله وهذا يفتى عنه قوله) أي لانه يعلم منه انه لا يرده بل يصبر  
(قوله لانه مقصود) أي ان المصنف قصد النص في الاولى على الصبر ١٥٥ والثانية نص على عدم ردّها انما مشككتان

وان كانت الاولى تغنى عن  
الثانية وهذا الجواب بعيد لان  
المصنف شأنه الاختصار وقد  
يقال لا اعتناء لانه يمكن أن يقال  
وصبر لبلده ولو صاحبه ولكن  
يقول لهذا المتاع انى يلقى وقال  
بعض وأما مع تكرر مع صاحبه  
لشبهه بما يبعده فانه يشبهها  
تغنى عنه قوله لا يرده لمن أنه لا يلتفت  
لكلام ريب المصنوب (قوله حكم  
عليه القيمة) فيبقى لما تقدم من  
انه يصبر عند عده الى الوجود  
فلا يصح الحكم عليه بالقيمة (قوله  
بكون تكرار) المراد ان أحدهما  
يفنى عن الآخر والا فالتكرار  
حقيقة هو الثاني والاول وقع في  
موضع (قوله يبعده) كان  
العيب طارئاً متبذراً أو عند ربه  
قبل القصد (قوله زال) أي عند  
الغاصب الخ لكن المتبادر من  
المصنف انه زال عند المشتري  
والجواب أن يقال معيباً أي ولو  
باعتبار ما كان فيشلى زواله عند

(ش) يعنى ان من غصب مثلاً ما ان الغاصب منه وجد الغاصب في غير بلد المصنوب منه  
ومعه المثل المصنوب فقال رب المتاع للغاصب رد الى متاعه الى بلد الغصب فانه لا يجاب  
الى ذلك لان المثل غيره يقوم مقامه وهذا يفتى عنه قوله ولبلده ولو صاحبه الا ان  
مقصود التصديق على اعيان المسائل والانهو تكرار وجعله على ما اذا حكم عليه  
بالقيمة لعدم المثل ثم وجد المثل ان لا يرده لكون تكرار مع قوله فيما يلقى وممكن ان  
أشتره او الاولى حله على ما اذا زعم المصنوب منه ان ما وجد به الغاصب مثله وأراد ان  
يأخذوه وثأته الغاصب أي ولا ردان زعم ان ما به الغاصب مثله فانه بعض وقبضه  
لنهم هذا بطريق الاولى لانه اذا كان المصنوب منه لا يجاب لرد مثله الحق انه هو  
الموجود به الغاصب الى بلد الغصب لان غيره يقوم مقامه فأولى أن لا يجاب لرد ما وقع  
فيه التزاع انه هو ثم شبه في قوله ولا يرده (ص) كاجازته يبعده معي زال وقال اجزته  
لظن بقائه (ش) والماضى ان من غصب شاعياً وباعه وأجاز المالك البيع ثم علم المالك  
بذهاب العيب بعد الاجازة فقال انما أجزت البيع لظن أن العيب كن موجوداً حين  
الاجازة وأردان يرجع من اجازته فلا يلتفت الى قوله والبيع لازم فقوله اجازته مصدر  
مضاف للقاعدة يبعده معقوله وهو مضاف للقاعدة ومعيباً معقوله وشعر زال عائد على  
العيب المفهوم من معيباً على المعيب وقوله زال أي عند الغاصب أو المشتري لانه  
مقصر اولاً ما تلبت (ص) كقوله وصفت وطيرتين وقع طعن وينذر زرع (ش) هذا  
تشبيهاً لتعنه قوله ولا يرده فكما لا تسلط للمالك على عين المثل اذا وجده بغير بلده مع  
الغاصب كذلك لا تسلط له عليه اذا وجده على غيره فته والماضى ان من غصب من شخص  
تتروى القطعة المذابة من الذهب أو الفضة فسبكها أو صاغها حلياً أو دواهم فانه  
يقضى لصاحبها عليها حقها ووزن زواله بقضى له بيمينه بحيث لا دخول السنعة فيها لان  
القاعدة أن المثل اذا دخلته صنعة فانه يقضى فيه بالقيمة ويلحق بالمقومات ومثل الصياغة  
النحاس يضرب لخواصه بلزومه مثل النحاس لان مطلق الصياغة هنا مقبوت بخلاف

الغاصب (قوله وينذر) أي ما يذرك بترك زرع فيذر اسهم لا مصدر اذا هو مصدر الفاعل الحب على الارض وهو الزرع فلا معنى لقوله  
زرع ولا يعمل زرع على عطى لاقضائه ان ثوات المذوق يشوق على تقطيعه وليس كذلك (قوله المذابة) أي شاتم الذئاب والا  
فهى الا غير مذابة (قوله ولا يقضى) بمعنى هذه العبارات ان النقرة اذا صيغت فانه يلزم مثله فاذا أظفله الانسان بعد ذلك ضمن  
قيمته لقوله لان القاعدة له لمخوف أي وصارت من المقومات بعد الصنعة لان القاعدة الخ وهذا التقرير سقما الاعتراض بان  
قوله لان القاعدة الخ يقيدان الغاصب بغير القيمة فيقال في قوله ولا يقدر مثله (قوله لان القاعدة ان المثل اذا دخلته صنعة فانه  
يقضى فيه بالقيمة) أي على من أظفله بعد حصول الصنعة فيه وامن غصبه ومنعه فان صنعة تكون مقومة له ويلزم فيه  
المثل لا القيمة (قوله لا يمتانة) (قوله لا مطلق الصياغة هنا مقبوت) أي ليرد له لانه يصبر معقوماً لا يقال ان جعله معقوماً

يقدره بعض القمعة لا المثل (قوله والافقمة) قال الازرقاني استشكل هذا بعض شيوخنا بان لزوم القمعة في الجواز لا هو ب  
من ربا الفضل لو دفع مثله وهذا منتف في العين ويجب بان الامتناع من حيث الزانية وفي تكون في الطعام وغيره (قوله  
لان المثل) على لقوله والافقمة (قوله الجواز) أي لانه لم يعلم صارتا به الجواز وقوله لان العين على الجواز والتعديرتما  
قلنا مثلي لانه مما يكال بالقمعة (قوله لان العين مما يكال بالقمعة) فسه بحث لانه مما يكال بالقمعة ودفعه في القمعة قلنا من اجل لان  
(قوله كما لو فالت) أي ان ذات القمصوبة ١٥٦ لا يقدر كونها داجية (قوله او حسن تحتها غير بعضها) فقيده ولو كان البيض

لما لك الداجية وليس كذلك إذ  
في هذه الحالة التبرخ لما لك  
الداجية وعلمه أجرة مثله في ذهبه  
فيها فان كانا لخصين فزرب  
البعض مثله وزرب الداجية  
داجيته وكرامتها في حشمتها  
ومائة صمد الا ان في حاش فر بها  
غير بين أخذ قمت يوم الغصب  
ولا كراما بين أخذها مع كراه  
الحسن وبمثل قوله ان حسن  
ما استعمل بالخصن وأشار كره فيه  
غيره وهذا اذا كان الغصب  
أخف فان كان ذلك كراهي من أي  
عند الغاصب فقام عليه كراهه  
والظن لو غصب حامة من رجل  
وذكر من آخر وباشت وشاركها  
الذكر في الحسن وأقر فعمل  
على ربا الحامة أجرة في مقابلة  
حسن الذكرا لانه ليس للغاصب  
أولا (قوله في النص) أي نص  
أشبهه وأما قوله أي قول أشبه  
(قوله وان تفضل خير) أي تفضل  
العصير ابتداء وكذا بعد ضميره  
فما يظهر كما في شرحه (تثنيه)  
أشعر خصيصه الغير بالمالهي  
لو كرهها أو غيرها من حالها

يعني وهو كذلك نص عليه في الجواهر (قوله والمعنى على جميع النسخ) لا يخفى أنهم انقصوا منه ح  
وصنع والمتبادرا كثيرا لان يقال لاحظ اعتبارا قرأ اشبه بالمالهي المتاع والناقص لا يخفى ان كلام المصنف لا يقدر ذلك  
المعنى على التخصيص اما نسخة ضبع بالصاد المجهية قالوا صر فيها ظاهر وأما نسخة صنع فتشبهه بضم مثل الغزل وأصل اذ لم  
يحدث فيها اصنعة مع أنه لا يضمن ذلك (قوله وأما اصنعة الضعيفة فقلعو) أي ليس بالتألفين المتلقات الى المقومات فلا ينافي  
ما تقدم من انه يثبت على ربه فيضمن مثله والماسل ان كلامه في قوله عن المتلقات وما تقدم في قوله على ربه لا ينافي  
وان قوله يثبت على ربه يحصل بأي صفة كانت وأما قوله في المقومات فلا يحصل الا بالصنعة القوية

ما صر في قوله ونحاس شو رافلاوس وكذلك من غصب طينامة لوم الله والصفة فغصب به  
لشأنه يغرم لصاحبه مثله إن علم والافقمة لان المثل الجواز فيضمن بالقمة لان العين  
مما يكال بالقمعة ونحوها وكذلك من غصب قمعا فقلعه فان يغرم لصاحبه مثله والظاهر  
ان الحق في شوق العين واليمين بالخير ويدل ذلك جعل العين هنا ناقلا ولم يجره لوان  
باب الروبات العين ناقلا كالعين فتعوا التنازل بينهما حيا طاملا بالباوهنا احتملا طاملا  
للاغصاب فلم يرضعوا كافة طعمه وهو وان ظلم لظلم وكذلك من غصب شيئا من الطوب  
فزرعه فانه يلزمه لصاحبه مثله (ص) و يرضأ فخر الاما باض ان حسن (ش) يعني ان  
من غصب بصفة فحشمتها تحت داجيته يخرج منها داجية فعليه بصفة مثلهها والداجية  
للاغصاب الا ان يكون الغاصب غصب ما يرض من داجية أو غيرها ففاضت وحشمت  
ببعضها فان الداجية والقرار يرض بصفةها كالأول وفي بصفة فلو حسن فيها تحت داجية  
غيرها أو حسن تحتها غير بعضها فلا شيء من القرار يرض بالمتعلق وليس له الاداجية  
وأجرة مثلهها فيما حشمتها من يرض غيرها وتظهر كلام الخراف يشمل ما اذا ضاعت عصفه  
أو باشت عصفه بها وقصها أو يرضها وحشمت عصفه الغاصب وهو كذلك وأما قوله في  
النص ففاضت عصفه فالتعبد بالتلف غير معتبر (ص) وعصير يتجر وان تفضل خير  
كقوله الذي وتعين غيره (ش) يعني ان من غصب من شخص عصيرا وهو ماء العنب  
فصار جوارحه يرضي لصاحبه مثله ان علم كبد والافقمة وتظهر ولو كان لذي مع أنه  
على الجرف فيبقى في هذه الحالة ان يصير كما اذا تخطل خبره وان تخطل العصير فان ربه يصير في  
أخذ مثله أو أخذ خلا ان علم قدره والافقمة وسواء كان مسلم أو ذمي وان تخطل الخبر  
وكانت لذي غير في أخذ التخل أو قيمة الخبر يوم الغصب ويقومها من يعرف قيمتها من  
المسلم أو من أهل الغمة وان كانت لمسلم فانه يتعين ان يرد التخله وسواء تخطل بنفسها  
أم لا فالغصير في غيره راجع للذي يوصف الكفر لا يوصف كونه ذميا والافقمة ان  
المعاد والمسلمان والخبري كالمسلم في تعين أخذ التخل مع ان من ذكر كالأذي في الغصير كما  
صر (ص) وان منع كغزل وحلي (ش) والمعنى على جميع النسخ الا في سائر ان الغاصب  
يعني قيمة المقوم يوم غصبه كان مقوما أصالة أو مثله دخلته صفة قوية كغزل وحلي  
وأما الصنعة الضعيفة فقلعو كصنعة الفلوس كما مرث الإشارة اليه بقوله في البيع

يعني وهو كذلك نص عليه في الجواهر (قوله والمعنى على جميع النسخ) لا يخفى أنهم انقصوا منه ح  
وصنع والمتبادرا كثيرا لان يقال لاحظ اعتبارا قرأ اشبه بالمالهي المتاع والناقص لا يخفى ان كلام المصنف لا يقدر ذلك  
المعنى على التخصيص اما نسخة ضبع بالصاد المجهية قالوا صر فيها ظاهر وأما نسخة صنع فتشبهه بضم مثل الغزل وأصل اذ لم  
يحدث فيها اصنعة مع أنه لا يضمن ذلك (قوله وأما اصنعة الضعيفة فقلعو) أي ليس بالتألفين المتلقات الى المقومات فلا ينافي  
ما تقدم من انه يثبت على ربه فيضمن مثله والماسل ان كلامه في قوله عن المتلقات وما تقدم في قوله على ربه لا ينافي  
وان قوله يثبت على ربه يحصل بأي صفة كانت وأما قوله في المقومات فلا يحصل الا بالصنعة القوية

(قوله فان كان كذلك الخ) أي ولا بد ان تكون الصنعة قوية احترقا من صنعة القلوس كما اشار اليه المصنف في باب البيع  
ونحاس يور لا قلوب (قوله فيقوم به بعض مثلهما ان لم يحدث فيهما ١٥٧ صنعة) أي والحال انه ضاع مع انه اذا ضاع

والحال انه لم يحدث فيه صنعة  
فيه القيمة المثل أي ويروى ان  
القول والحال احدث فيه ما صنعة  
مع ان القصد منه نصب الغزل  
والحالي وثقله (قوله وكأنت من  
باب علقته الخ) هذا كله على نسخة  
صنع الصاد وأما على نسخة ضيع  
بالصاد المحضة فلا شك ولا  
يحتاج لجعله من باب علقته الخ  
(قوله لان صنع) أي ان شأن  
الصنعة انما تكون في الغزل  
لا في الحلي فان الشأن فيه ان لا  
يصنع (قوله كما اشار له ابن غازی  
الخ) أشار اليه كمن قوله وقوله  
وغير بالنصب على ان آخر  
العبارة (قوله وأمراسة) أي  
جواز زرع (قوله لا مذهب  
الخ) على القول بضمن قيمته يوم  
الغصب الخ ومقابل ابن القاسم  
ما يصحون من ان لا أخذ القيمة  
يوم القتل كالاجنبي فان من جهة  
ربه ان يقول لا أو أخذ وضع  
السد وانما أو أخذ بالقتل ابن  
رشد وهو اقبس (قوله تعدد  
الاسباب) أي كالقتل والغصب  
(قوله خلافا ليعضهم) أي جعل  
في كتاب الجائبة شارة في كتاب  
الصد أربعين درهما في كتاب  
الزروع فزعم طعما والمشرق  
يفضله انما بالمدة تسع تسعة  
عشر وطلاقه (قوله وخبر الخ) هذا

ولخاص بتور لا قلوب وبعبارة ان الغزل وان كان مما يؤخذ لكن أصله وهو المكان  
مثل والمثل اذا دخلته صنعة لزمست القيمة فقولهم المثل ما حصره كبر أو وزن أو  
عدو لم يتفاوت افراده بقصد ما اذا يكن أصله مثلهما دخلته صنعة فان كان كذلك  
فهو مقرر وأما ان نسخة ضيع بالصاد المحضة والمنشأة القيمة أولى من صنع بالصاد  
المحضة والنون لا فائدة الاولى ان الغاصب اذا غصب الغزل والحلي فضاعا عنه فانه  
يضمن قيمته وان لم يحدث فيه ما صنعة وأما الثانية فيروى انه يضمن مثلهما ان لم  
يحدث فيه ما صنعة (ص) وغير المثل قيمته يوم غصبه (ش) يعني ان من غصب شيئا من  
المقومات كحجر فانقلبه فبغير قيمته يوم غصبه أي ان غير المثل مثل المثل المصنوع  
في حكمه وعطفه على ما مضى يقتضي ان ما مر مثل وهو كذلك اذ هو مني باعتبار أصله  
لكن له حكم الموقوف عند ان القاسم وقوله وقصر بالنصب على ان صنع مبنى القاعل  
والرافع على ان سبق للثابت على حسب محل الكاف وكأنه من باب علقته بتنازعا  
باردا أي نوت غير مني لا يصنع لا يتأق الا في الغزل مثل علقته لا يتأق الا في التين كما  
أشاره ابن غازی على سبيل البعث (ص) وان جلد منسدة لم يدبغ وكذا (ش) هو باقية  
في ضمان القيمة والحسن ان من غصب جلد منسدة لم يدبغ فانقلبه فانه يلزمه قيمته يوم  
الغصب أي وان كان لا يجوز بيعه وبالغ على غير المدبغ لانه انما هوهم وكذلك يلزم  
الغاصب القيمة يوم الغصب اذا غصب مالا يجوز بيعه وانقلبه ككتاب مسيد او ماشية  
أو حرسه كما على القرعة في الجنتين وان كان لا يجوز بيع الجنتين وأما من قتل كلبا  
لم يؤذن فيه فانه لا يلزمه فيه شيء ولا يحتاج الى تقييد الكلب بكونه مأذونا لان غير متزوج  
بقوله أولا الغصب أخذ مال وغير المأذون غير مال ثم بالغ على قوله نقيض يوم غصبه بقوله  
(ص) ولو قلته فعليا (ش) والمعنى ان الشخص اذا قتل ما غصبه تعد بانته عليه فانه يضمن  
قيمه يوم الغصب لا يوم القتل بخلاف الاجنبي فان ربه يتخير كما يأتي في كلام المؤلف لان  
مذهب ابن القاسم عدم اعتبار تعدد الاسباب في الضمان اذا كانت من فاعل واحد والعبرة  
بالوفاة اذا قلنا بغير قيمته فعلى ما يؤوله أهل المعرفة بذلك ولا يتعد ذلك جسد خلافا  
لبعضهم وفي بعض النسخ وقوله بعد ايامه الجز ومدة انتموه بالغة حينئذ في قوله  
فقيمه أي اذا قتل الغاصب الشيء المغصوب بسبب عدمه عليه ولم يقدر على دفعه عنه  
الا بقله فانه يضمن قيمته وان كان يجب عليه دفعه لطلبه بغصبه فهو المسلط له على نفسه  
والنظام أحق بالجل عليه (ص) وغير في الاجنبي فان شفعه سبع هو الحلي فان أخذ ربه  
أقل ذلها الزائد من الغاصب فقط (ش) يعني ان من غصب شيئا من المقومات فتعدى عليه  
شخص أجنبي فأنقلبه فان المالك يتخير بين ان يأخذ قيمته من الغاصب يوم الغصب أو  
ياخذها من الجاني يوم الجناية لان كلا صدمته ما يقتضي الضمان وهو الغصب

اذ تعدى على الاجنبي وكان الاجنبي تعدى على دفعه بغير القتل والا فلا شيء لربه على الجاني وانما شفع الغاصب (قوله فان قلته)  
احترقا انما اذا غصبه فقط فيجوز بين ان يضمن الغاصب قيمة جميع المغصوب فدرج الغاصب على الجاني بارش الجناية يومها  
وبين أخذ الشيء المغصوب ويتبع الجاني بارش الجناية وليس لها أخذ أو أخذ بارش الجناية من الغاصب

(قوله ومع الأقل) أي ومع كون قيمته يوم الجنابة أقل أو كانت يوم الغصب أكثر فإنه يبيع الزائد (قوله ومع الأكثر الجميع للغاصب) لا يقال للغاصب لا يرجع فكيف يرجع هنا لا نقول لما عرفنا من قيمته بل يوم الغصب ملكه فلا كلام بل في الزيادة وقوله فقط راجع للغاصب أي أنه الزائد من الغاصب وهذه أي لامن الجنائي (قوله يعني أن من غصب أرضا الخ) يعني أن من غصب أرضا ويرثها فيما يجاوز ريب المصوب بين أن يأمر الغاصب بدم البناء أو دفع قيمة نفسه وهذا تأنيده ومثل شارحنا عبارة عب حيث قال ولا غصب منه أرضا وخشباً وقد تخلص من ذلك بت بقوله ولا أي للمصوب منه خشبة أو عودا هدم الخ فقصير وهي ذلك فيدخل الأرض ١٥٨ ثم أتى لما أدركت هذا التناقض الوارد في كلام شارحنا وعب قلت

والجنابة من الاجتناب هذا هو المشهور وكافي المدونة وغيرهما فان تبع الغاصب فأخذ منه قيمة المصوب يوم الغصب فان الغاصب حينئذ يبيع الجنائي بما أخذ منه القيمة يوم الجنابة ولو زادت على قيمته يوم الغصب لان الغاصب لما عرفنا من قيمته ملكه كما يأتي وان تبع الجنائي فأخذ منه القيمة يوم الجنابة وكانت أقل من القيمة يوم الغصب فان المالك يرجع على الغاصب فأخذ منه الزائد على القيمة يوم الجنابة وقوله وخبرني الاجنبي أي في جنابة أو في اتباع الاجنبي وهذا فيه السبب في فاعلين وقوله تبع هو أي الغاصب الجنائي فيمنع قيمة الساعة كانت مساوية لما أخذ منه أو أقل أو أكثر لكن مع التساوي لا إشكال ومع الأقل يضعف الزائد على الغاصب ومع الأكثر الجميع للغاصب وأبرز الضعيف بطر بان الجواب على غير من هو له أضعف لشرط ريب المصوب وغير الجواب للغاصب وقوله فقط واسم للغاصب فقوله فان أخذ منه أقل أي من الجنائي يدل على ذلك الزائد من الغاصب فقط وفهم منه أنه لو أخذ به أقل من الغاصب لارجع له على الجنائي (ص) وله هدم بناء عليه (ش) يعني أن من غصب أرضا وخشبة أو جرا فبقي على ذلك بناء فالملك ان يأمر به يدمه وله إبقاؤه وأخذ قيمته وكذلك ان غصب ثوبا فله ظهره بغيره أو أخذ أو فضبه قيمته قال أبو محمد تتفق الجنية يوم الغصب والفقير والههم على الغاصب وكان أقاتته ذلك رضاهم بالتزام قيمته فقوله عليه أي على الشيء المصوب وقوله عليه ومن باب أولى لو غصب انتقاضا فيناها فأتوا توقفه لم يحل له (ص) وغلة مستعمل (ش) يعني أن من غصب ربة عبدا أو دابة أو دارا وغير ذلك فاستعمله بنفسه أو أكرهه فإنه يقضي للمالك ما استعمله وسواء هل المصوب أم لا فبأخذ المصوب منه الغلة وقيمة الرقة ولا يخالف قوله فيما يأتي وأرجع من كان سقرو له بعد أن يحمل على نقي ضمان قيمته فقط فلا يثنى أنه يضمن العسكرة أو أنه استعمل ومفهوم مستعمل أنه لو يستعمل فلا يضمن شيئا كالأدوية يغلقها ولا يبيعها والارض يروها والعبد لا يستعمله ولا يثنى هذا قوله لا يخفى وغيرهما بالقرآن أي وان لم يستعمل لانه

يضم ما هنالك السابق فنزل الامر في الارض المصوبة التي بقي الغاصب عليها بما نال من التخصيم فيها بين ثلاثة أمور ثم أقول ان كان هذا العموم مقولا فذلك ظاهر وان لم يكن مقولا كما هو ظاهر اقتصار تلك فتكون زيادة الارض غير صواب والامر ظاهر ثم أتى بحدود بعض شيئا تنبيه لذلك وجعل التخصيم في الارض بين ثلاثة أمور كما قلنا الامر من الذين ذكرهم الشارح والنايات هو أخذ البناء ودفع قيمة التخصيم ثم ظاهره ان اختيار المصوب منه ولو رضى الغاصب بهدم بنائه وليس كذلك فان هذا مقيد بما إذا مرض الغاصب بهدم بنائه أما إذا رضى بهدم بنائه لم يلزمه القيمة ولو رضى المصوب منه فكيفه ان القصار كذا قال الثاني وظاهره أنه مقبدر في الشيء تلم الغاصب (قوله بغيره ظهره بغيره)

الظواهر المطابقة وكأنه أراد بالظواهر هذا البطانة التي تكون من أسفل ان كانت الجنية من العلو وان كانت من الأسفل فيما تكون الظواهر على حقيقته ما يكون من العلو (قوله وكان أقاتته ذلك) أي أقاتته المصوب أي بالناس عليه أي كان البناء عليه أقاتته على ربه وكأنه صار له ملكه ولو قال وكان غلة ذلك رضاهم بالتزام القيمة لكان أوضح (قوله وقيمة الرقة) هذا قول مالك وعليه جمهور أهل المدينة من أصحابه وغيرهم قيل وهو الصحيح ويرد علىه بت بقوله وغلة مستعمل لمدود دار ودابة وغيره بأسواه استعمل بنفسه أو أكرهه على المشهور وظاهره ان الغلة للمصوب من نفسه ولو هل المصوب وهو كذلك فما أخذ الغلة وقيمة المصوب اد وقال ابن القاسم لا كراهة إذا أخذ القيمة وحاصه ان على كون الغلة له أن أخذ شيئا أو هل لم يصغر نفسه وأما لو استأجر شخصه فلا غلة له إذ لا يجمع بين الغلة والقيمة ويصح القولان وهو المقتضى لواجب الرجوع إليه كما علم من كلام من حقق

(قوله وهناك جمع آخر) أي يحمل ما هنا على العقار فقط وهو الموافق لما في المدونة حيث قرر فيها بين الرباع والدور والارضين وبين الدواب والعبيد فيضن في الرباع والدور والارضين اذا سكن أو استغل أو زرع أو اقلع ولا يضمن في الدواب والعبيد ما كان ناشئاً عن تحريك حيث استعمل أو أكرى وأما ما هنا لأن تحريك كمن زرع أو زرع وصف فانه يكون للمغسوب منه والمظاهر ان الزاد كذلك وان كان تروجه يوقع معاملة وعليه فقوله أو يوقع به امن سفر يحمل على الله لا يضمن قتل ولا كراهي لهذا بهرام (أقول) وحل به ع كلام الله فيقتضي ترخصه الا ان بعضهم اذا نادى المشهور بأنه يضمن غلقة ما استعمل من رباع وحيوان فأتالوا بخلاف مذهب المدونة وأقر بحجتي ت كلام تن على العدم ولم يتعقبه فمقتضى وبهانه على مذهب المدونة وكذلك الثاني رحمه على مذهب المدونة فأتالوا بقوله مستعمل هذا هو المشهور والصواب انه يضمن مطلقاً ومذهب المدونة التفرقة بين الرباع والدور والارضين والدواب ١٥٩ والعبيد فيضن في الرباع والدور والارضين

فما اذا غصب المذمة فقط وحسنه فلا تعارض وهذا جميع آخر انظر الشرح الكبير  
(ص) وصيد عديد وجارح (ش) الجارح واحد الجوارح والجوارح من السباع والطير  
ذوات الصدف والمغني ان من غصب عبدا او جارا او كل ما عايشه ذلك فاصطابه صيدا  
فان الصيد يكون لما لا خلاف بالنسبة للعبد وعلى المشهور بالنسبة لغيره وامان  
غصب شبكة او سركا او حديلا او سيقا ورعها وما عايشه ذلك من الآلات التي لا تصرف فيها  
فاستطابه صيدا فانه يكون للغاصب وعليه الهالك بجره المثل ومثل الآلات القرم اذا  
غصبه وصاد عليه فتوقله صيد يعنى صيد قوته وصيد عدي الخ او يوقله كذا للغاصب واخذ  
أجرة العبد والجارح (ص) وكراه أرض ينبت (ش) يعنى ان من غصب أرضا ففيها  
بنة انا واستقله او سكنه فان علمه كراهها راحه ليطر لكره المثل ان نعمها كما في حسنة  
مركب خروا ونظر لكر الماعع قطع النظر عن ذلك وهو ظاهر كلامهم والفرق بينا  
وبين السفينة ان الارض ينقطع بها مع عدم الميثاق الفسنة مظنة لعدم الاتعاج بها  
حدث كانت خروا قوما كراه النافه فهو للغاصب (ص) تركب خروا واخذ مالا عين له فاقته  
(ش) يعنى ان من غصب مركبا خروا أى يحتاج للاصلاح فرمه واصطبه واستقله فان المالك  
ياخذ من الغاصب أجرة خروا وما زاد على ذلك فهو للغاصب وبأخذ المالك مركبا وماله  
ملا عين له فاقته كالتلفط وتغورها وامثل الصواري والخيال وما أشبه ذلك فانه يأخذ  
الغاصب فان كان الغاصب في موضع لا يد للمركب من ذلك في سفرها الى موضع الغصب  
قرب المركب يصح بين أيديهم فاقته ذلك عوضه كنف كان أو يسلمه للغاصب واخذت  
الكاف الدار الخراب والبئر الخراب والعين الخراب والبنان الخراب اذا فعله الغاصب  
ولو قال وتلفه مالا عين له بعد فعله لكان أحسن اذ هو الشاق والزفت القديم  
كراهها راجا) فلو كان ترسانه يقوم الاصل قبل اصلاحه فبنتلوما كان يؤاثر من يصلح فيغيره وما زاد على ذلك فبالغاصب  
(قوله أو ينظر لكر الماعع قطع النظر الخ) الفارق بينهما على الاول تكون القيمة قوبة بخلافه على الثاني (قوله أجرة خروا)  
أى فينظر فيما كان يؤاثر به من يصلحه فيغيره الغاصب لعدم الاتعاج به دون اصلاح (قوله ملا عين له فاقته) أى لا يمكن  
انقصا له عنه فلا يأتى انه مشاهد بحساسة البصر كزفت (قوله كالتلفط) الزفت والماشق فلا حاجة لقوله وغورها (قوله وما مثل  
الصواري والخيال) بنى فيما اذا كان مالا عين فاقته معمر اياها وكان هو الماسم يرب المركب ينظر في اعطائه قيمته منة عوضا  
وأمره بقلعه (قوله فان كاتب في موضع لا يد للمركب) مقتضى ذلك انه لو كانت تسير بدونه سيرا بطبا وبسريرة فليس رجا  
اخذ سيرا على الغاصب (قوله ولو قال الخ) والجواب ان المراد ملا عين له فاقته ماله يتقبح به بد انقصا له (قوله والزفت القديم)  
لا يفهم من دل المراد على المركب قديما لا

قوله وان كان له عين قائمة أى وأما جمل أولاً في قتله بما لا عين قد فعلها القاطعة فهو بيان لعدم إلامته بآثاره لملوكة والأناف هذا  
(قوله عطف على أرض الخ) أى قصد هذا ما يعنى المصدري وهو الفعل واستناد ما لا يشك بنحو إلامته آلة الصيد وانما الصائد  
الفصاح وليس من إضافة الصدد للنافع ولولا لامه لكانت في موضع نصب اليوم زيد والقرن بين هذو والعبد والجراح قوة فعلها على  
الصيد لهما (قوله وما أتقى الخ) قال قى ك وجدعنى ما نضره ولو لم يكن للشيء المصسوب عليه بيان عطل أو كان صغيراً فلا تعلق له  
في قتله اه (قوله قد همران الفصاح الخ) لا ينجى من حل الشارح هذا قدسية على حله أى قد تقدم في قوله وقلة مستعمل من  
العلوم في العقار والحيوان وقد عرفت قوله على التخصيص فيكون حل الشارح هنا هو الإزالة كجد الشارح فهو ما جعل قول  
المصنف فما أتقى في الفاعل هو المقتدر فرق بين الحيوان والعقار وما احتاجل الثاني المشاره فيما سبق اعترض على المصنف  
بأنه فقال لعلم أن كلامه من عرفة يفسد المعنى ليس للفصاح الرجوع بشيء إنما نقفه لآلى وبه المصسوب ولا في غلبته التي  
تكون له مصبوب منه أى التي هي قلة العقار وأما الفاعل التي تكون للفصاح أى كقوله الحيوان فلا يعلق بها رجوع لإلامه في  
حل كل واحد منهما فنقول المصنف وما أتقى في الفاعل ١٦٥ مشكك اه والمصنف أنه لا تشكك على حل شارحنا المصنف

فبما تقدم ولتوجه الاعتراض  
على شارحنا الالهي رحمه فيما  
سبق بين أخذ القيمة والخذل مع  
ان المعتدله اذا اخذت القيمة  
لا يأخذ القيمة وإذا أخذت القيمة  
لا يأخذ القيمة فقدر (قوله وما  
أشبهه ذلك) أي أشبهه الشهير  
وقوله بما لا يدخل فيه حذف أي  
من شيء لا يملكه الغصوب عنه  
من معانيها أي من كل شيء لا بد  
للمالك من اتفاقه عليه (قوله  
اقوله وخذل مستعمل) وجه  
الدلالة ان المستحق حكمه ان  
الخذل به يحجب حرمته المالك  
ثم انه اخرج منه الثقة فيكون  
الرائد على الثقة فانها للمالك



(قوله فلو تفرغ دافع) هذا مني قول عيسى أي ان القائل انه يأخذ أكثر من الثمن والقيمة ان العهد الثمن يظهر وأما لو اختلفت كان أعلى عشر وأعلى خمسة عشر قالوا كتر خمسة عشر فمعنى كثر من الخمسة عشر وهي الثمن ومن القيمة فالمراد بالثمن على هذا هو الكثر من العطاءين وأما على مذهب مالك فالمراد بالثمن هو الذي تعدد حصة أو حكا كما تقدم (قوله بطليل) أي ملتصقا (قوله بغيره) أي ليس معه الشيء المصوب سواء صاحبه غيره أم لا (قوله ملتصقا بغيره) أي المغايرة الملتصقة بقصد في الصورتين (قوله في معنى الملازمة) أي التسمية لقوله بغيره وقوله والفرقة أي ما ذهبت لقوله بغيره (قوله في معنى) أي الغصب (قوله وأفضا المتشلى براد لعينه) الألبس العكس وهو ان المتشلى لا يراد لعينه بخلاف المقوم وقد تنكف عب في تصحيحها فانه قار وأيضاً الذي أي صنف خاص منه براد لعينه كهدى صعدى ١٦١ دون يصير لا كل متشلى بخلاف المقوم أي

قيمه لا تراد لعنه لعدم اختلاف الاغراض في نفس القيمة هذا مراد صحيح بهذا الفرق فلا ينافي ما هو مقررى في غيره وضع من ان المتشلى لا يراد لعنه والمقوم يراد لعنه فوجه الفرق ان المراد بالمتشلى هنا صنفه وبالمقوم ذاته من حيث قيمته لا من حيث ذاته فقط أم (قوله لا يخذها) أي يصير زوايا يأخذها ولا يجوز له أخذ القيمة فقط ما قبل انه يغير بين ان يصير وبين أخذ القيمة فكيف هذا السؤال (قوله لا تقول) رجالو صير يصعد هاند تفسيرت أي قال الامر الى الرجوع بالقيمة (قوله انه لم ينجح لكبير جسد) أي ومكس او خوف طريق (قوله بين ان يأخذ متاعه) أي بدون أجر (قوله ولا فرق الخ) هذا التعميم يعارض قوله ولا الآن يكون ذلك الشيء

ذاته مد العطاء بطليل وكثير بحيث لو شاء ليعا بكل فنعني ان يعتبر الا كثر (ص) وان وجد غاصبه بغيره وغيره فله أنقصه (ش) أي وان وجد المصوب منه غاصبه ملتصقا بغير المصوب وفي غير محل الغصب فله القيمة وله ان يكلفه ان يخرج هو أو وكيله ليدفعه للمصوب منه فالباقي مستعمل في معنى الملازمة والفرقة وانما كان له نصيبه هنا بخلاف المتشلى فانه يصير له كما حرر لان المتشلى يفرم فيه المتشلى وربما يبدل في غير بلد الغصب والذي يفرم في المقوم هو القيمة يوم الغصب في محله ولا زيادة في الا بلد الغصب ولا في غيره وأيضاً المتشلى يراد لعينه بخلاف المقوم ولا يقال قصير لما أخذها بعينها لا تقول رجالو صير يصعد هاند تغيرت (ص) ومعناه أنه ان لم ينجح لكبير جسد (يعني ان الغصب منه اذا وجد الغاصب في غير محل الغصب والشيء المصوب معه فانه يأخذ منه في ذلك الموضع الآن يكون ذلك الشيء يحتاج الى كلفة وقوة كبيرة تصرف عليه حتى يصل الى محل الغصب فان المال لا يتغير حقيقة ذين أو يأخذ متاعه أو يضمن الغاصب قيمته يوم غصبه ولا فرق بين احتياجه لكبير جسد في ذهب الغاصبه وفي رجوعه فان قلت ما وجه قصيره اذا احتاج لكبير جسد قلت لما انضم لشدة الاحتياج الكبير صار غير حادث عيب فيه في الجسلة لانه ليس له اذا ارش ولا أجره جلد لان خبره تنفي ضرره وانما يجعلوا النقل هنا فلو تفرغ من القيمة بخلاف البيع الفاسد لانه في البيع الفاسد نقله في انه لم يملكه وهنا نقله على انه ماله الغيرة ومع ذلك نقل (ص) لان عزلت جارية أو نسي عبد صنعة ثم عاد (ش) تقدم انه قال وضمن بالاستيلاء فانخرج هذا صنعه والمضى ان من غصب عبد أو جارية فهزأت الجارية أو نسي العبد الصنعة التي كان يعرفه ثم عاد كل منهما الى مكان ما عليه بان منعت الجارية وعرف العبد الصنعة فانه لا شيء على الغاصب حينئذ وليس لماله الا عين شئته لمصلحة الجارية وأمره الصغير قوله ثم عاد لان العطف

٢١ شئ من يحتاج الى الصواب الاول كما ذهب اليه العجماء وبقاى الان يكون ذلك يحتاج الى كبرية نفقة في رجوعه فلا يقضى عليه بأخذه زاد غيره الا اذا احتمل الغاصب الخ (قوله لا ليس له اذا ارش) تعليل لقوله في الجسلة أي ليس عيباً حقيقة بل عيب في الجسلة من حيث انه لا ارش له ولا أجره جلد ولو كان عيباً حقيقة لكان فيه ارش وقوله لان خبره تنفي ضرره تعليل لقوله لا ارش ولا أجره الخ الا انه يلزم على كلامه الدور وذلك لانه يصعد وجهه التغيير أي انما خبره لذلك المعنى فصار ذلك المعنى هو المثلث التغيير ثم أتيت قوله لانه ليس له الخ المسوق في المثلث بكسر الباء وقوله لان خبره تنفي ضرره مع ان ذلك التغيير يضمن بصددها ثبانه (قوله وانما ليصيرها لانه لهما متاعاً) أي في حال احتياجه لكبير جسد أي اذا احتاج لكبير جسد لم يمتعه فمقتضى ان يضمن بحكم المزموم القيمة لا بالتغيير (قوله هزأت) يضمن الماهو فقه مع كسر الشاء فانه الشاذي (قوله ثم عاد كل منهما) المعقود ان الجارية لا يعتبر فيها عادة فيما أخذها رجوا ان لم تعد لستها

(قوله والتشهير) أي الذي هو معنى قول المصنف لأن هزلت لأن قوله لا أن هزلت في قوله لا أن تغترب والتشهير في الحادية  
 حسبي وفي العبد معنوى (قوله أو زادت قيمته) أي فلا رد له وهذا ما عتد ابن عبدوس وعنده ابن رشد أن زيادته كقصه  
 في التشهير لأنه نقص عند الأعراب ونحوهم الذين لا ورغبة لهم في الخصال دون أهل الطول ابن عبد السلام وهو أحسن من قول  
 ابن عبدوس أي يتخبر بن أن يأخذ ومما نقصه أو يأخذ قيمته فخلا فاطم لم عدل المصنف عن قول ابن رشد (قوله أو يؤخذ منه أن  
 الخصال الخ) ريدانه أنما يقتضى بالحكم ١٦٢ رقيقة أو رقيق رقيقه (قوله في صلاة) فرضاً أو تطلاخاً وهو لو كانت الصلاة

عاصياً بها كشتفى كل من مصلحها  
 وعليه فرفضه (قوله يجوز  
 الجلوس فيه) أي يباح الجلوس  
 فيه خروج الحرم وأما كرهه وهذا  
 بخلاف من وطئ على نعل غيره  
 فمضى صاحب النعل فاقطع فان  
 الواو يرضه ويقاس عليه  
 ما يقطعه حامل الخطب من  
 النسيب في الطريق والنسب  
 كذلك في مسئلة الخطب في  
 المدونة وشرحها ومعه الزم  
 يحصل من حامل الخطب انذار  
 يمكن معه التخلص والافلا  
 ضمان والذي ينبغي في مسئلة  
 النعل عدم الضمان من جلوس  
 على نوب غيره في صلاة خلافنا  
 فانه بعض الشيوخ (قوله أو أعاد  
 مصوغاً على حاله) وأما إيجابه  
 فكسره المشتري أو أعاده حاله  
 لم يأخذه به الإبارة الصياغة  
 أي والفرض أن المشتري غير عالم  
 ثم يرجع المصوب منه على  
 الغائب بالأجرة (قوله على حاله  
 التي كان عليها) أي من غير أن

يحصل فيه نقص ولا قيمة فلا شيء عليه ولا يرجع بقيمة الصياغة (قوله على المشهور مقابل ما لمحمد الصياغة  
 أنه يلزمه القيمة لأنه مجر د كسره ضخته (قوله بان أعاد على غير الحالة الخ) أي مغايرة لها أو مثلها لكن زيد أو أنقص كما كان قيمته  
 متعينة (قوله وظاهر هذا الخ) الظاهر أن المراد أنه يرجع على الدال إذا لم يكن الأخذ من الغائب (قوله ويرجع إليه) وفي  
 شب المذهب المرجوع عنه وهو أن ما عليه ما نقصت الصياغة (قوله وهذا إذا قدر الخ) راجع المرجوع إليه وفيه توقف  
 وتوقف فيه بعض تلامذة المؤلف ثم ذهب إلى أنه راجع المرجوع عنه أقول وفيه توقف أعظم والحاصل أن الظاهر من عبارة  
 الشارح أنه راجع المرجوع إليه وظاهره صحة تعيين أنه قيد لقول ثالث في المسئلة لم يذكر الشارح وهو لا تنهب وحاصله  
 أن أشبه بقول يلزمه أعاده أي إذا قدر على الصياغة فان لم يقدر على آخر ما قال (قوله فان قلت الخ) يرصد على كلام الخطاب

(قوله قلت نعم) أي لانه فيناسب في حكم ان ربه مخير في جنابة الغاصب بين أخذ قيمته وبين أخذ ما نقصه فمقيد هنا انه اذا أخذ الشيء المصروب فانه يأخذ قيمة أصباغة والحاصل انه فيناسب في حكم ان ربه يأخذ قيمة النص اذا أخذ شيئا وقيما من فيه أخذ شيئا فبأخذ قيمة الصباغة فاذ اعلم ذلك تعلم ان الخطاب اعتمد الرجوع عنه ١٦٢ قلت وذلك جعله بعضهم هو المذهب لان

كلام الخطاب لا يدل عنه عالم بخلافه (قوله وهذا واضح) أي أخذ قيمة الصباغة ووضوح (قوله أو غصب منفعة) اطلاق الغصب على التعدي على المنفعة بجزاز (قوله قيمة المنفعة) أي قيمة ما استولى عليه فيها وليس أيسرها من الزمن (قوله لا الرد) حاصل الإيراد انه فيناسب في المستاجر والمستعمر اذا تعدي بضم ولو كان يساوي وهذا قد قلنا لا يضمن بالساوي مع ان كلام المستاجر والمستعمر لم يقدح فيهما وانما قصد المانع كان الغاصب كذلك وحاصل الجواب انه في مشكلة الغاصب السامى لا سبب لقيمة بخلاف المستعمر والمستاجر (تبيينه) قال قلت وجد عندى مناصه لم يقل المتعدي انما ما تعدت الاعلى المانع وسالقه ربه فيمنظر للقرائن فان مرى من ذلك فانقول قول ربه انه انما غصب الذات وقادته اذ اهلك الذات يكون ضامنا بالاستدلاء (قوله والاخص منه) أي وانما كان كذلك لانه اذا كان لا يناسب حاله الشأن أن يصح له البيع أو نحو (قوله قاله ابن عبد السلام

الصباغة قلت نعم لكنه مستادم قوله أو اجنى هو أو اجنى خبر به وهذا واضح في الحل المباح وأما غيرهما فمذكور اذا الصباغة المحرمة لا يجوز بقاؤها كذا يعني (ص) أو غصب منة فقلت الذات (ش) يعني أن من غصب دابة أو دارا وما أشبه ذلك فاستعملها بأن وكب الدابة أو سكن الدار فقلت الذات بأمر مساوي فانه يدفع قيمة المنفعة فقط لانها هي التي تعدى عليها ولا شيء علمه في الذات وقولنا امر مساوي أي لا سبب للمتعدي فيه للاردمسلة تعدى المستعمر والمستاجر اذا راد في المسافة فلا بكل منهما يضمن قيمة الرقبة اذا اهلكت مع انه لم يفسد فذلك (ص) أو أكله مال كحماقة (ش) يعني أن من غصب طعاما فقدمه له به خافقه فأكله فان الغاصب يبرأ من ذلك وسواء عمل مال كاله أم لا لان ربه بأمر الخلفه والمباشر مقدم على المتسبب اذا ضعف السبب كما يصل لواركه الغاصب وبه على أكله لبرئ الغاصب وكذلك لو دخل المالك دار الغاصب فأكله بغير اذن الغاصب لبرئ الغاصب ثم ان هذا المثلثة مقيد بما اذا كان ذلك الطعام يناسب حال مال كاله والاخص منه الغاصب له به وسطه عنه من قيمته الذي انتفع به به أن لو كان ذلك من الطعام الذي شانه أكله فانه ابن عسد السلام يلفظ ينبغي كما اذا كان الطعام يساوي عشرة قضاير ويكفي مال كاله من الطعام الذي يليق به يتصرف بشارقان الغاصب يقرم له نسخة ونصفا ويبيد اذا أكله بغير اذن الغاصب ان يهدى بما اذا أكله قبل فوته وأما ان أكله بعد ما فات عند الغاصب ورزقه القيمة فانه يرجع عليه بقيمته لانه قد أكل ما هو ملك الغاصب ويرجع به على الغاصب بقيت وقد تحققت القيمة ان (ص) أو نقصت السوق (ش) المشهور ان النقص لاجل الاسواق في باب الغصب غير معتبر بخلافه في باب التعدي فانه معتبر والمحقق ان من غصب دابة مثلا ثم وجدها ربه او فترقت أسواقها فانه يأخذها ولا شيء له على الغاصب وسواء طال زمانها عند الغاصب أو لا فان زادت للاسواق عند الغاصب فلا كلام لرب من باب أولى وان كانت نقصت في يدها فاربها أن يقرم الغاصب قيمتها يوم الغصب بخلاف باب التعدي فان ربه اذا وجدها وقد نقصت في أسواقها فله أن يضمن المتعدي قيمتها يوم تعدي عليها لانه حسبها عن أسواقها ونقص السوق أي نقصت السلعة لاجل تغير سوقها لا شيء في يدها وفي بعض النسخ أو نقص سوق بلا لام على ان السوق فانه نقص أي نقص سوقها وفي بعضها أو نقصت للسوق بادخل لا النافعة على السوق المشكورا بجرور باللام والمعنى ان السلعة المقصودة نقصت في يدها لاجل سوقها ويكون معطوفا على ما يضمن فيه القيمة وهو قوله وعلى غيرها فقيمه ككسره (ص) أو

بلفظ ينبغي) أقول هذا ظاهر اذا أكله قهر عنه وما اذا أكله باستدائه فلا وجه للرجوع بقوى كلام ابن ناجي المتقدم (قوله المشهور وان النقص الخ) ومقابل المشهور ما نقل من ما قاله كنعن الذات يتصرف بها في أخذها أو أخذ قيمتها اه (قوله بخلافه في باب التعدي) وهو غصب المنفعة قوله على ان السوق فاعل) أي ربه من السوق القيمة أي أو نقصت القيمة وقول المشرح أي نقص سوقها نظر لفظ سوق فخذف التاليل لانه (قوله معطوفا على ما يضمن الخ) أي وهو كسر لكن بحسب المعنى وكأنه قال يكسره أو نقص السوق فهو عطف مسدود على مثله

(قوله وفي كلام تـ والشارح تـ) وذلك لان تـ قال لا يضمن قية ولا كراهة كذا في الشارح (قوله كراه الزائد الخ) هذا تقرير بان غير تقريره او لمن العموم ١٦٤ في المصنف والصواب التقرير الثاني (قوله فيها التفصيل الاتي في باب الخ) وهو

رجع بهما من سفر ولو بعد (ش) يعني ان من غصب رقبة دابة نساها عليها سفر او بعد اوقر بيا ثم رجع بها ولم تتغير في بدنها ثم ويدها بها قلها أخذها ولا شيء له على الغاصب من الحقيقة وأما الكراهة فيضمنه كما يشهره المأزوي وابن العربي وابن الحاجب كما مر عند قوله وغلة مستعمل وفي كلام تـ والشارح نظر انظر الشرح الكبير (ص) كسار (ش) يعني ان من سرق دابة فلم تتغير في بدنها فله بها أخذها ولا شيء له بعد ذلك على السارق ولو تفسر سوقها (ص) وفيه تعد كسائر كراه الزائد ان سلبت والاخر فيسوف وفي قيمتها وقته (ش) يعني ان من استأجر أو أواستعارة إلى مكان كذا أو يعمل عليها قدر ما معلوم إلى مكان كذا فتعذر وزاد عليها في المسافة المستعارة زيادة قيمة كالغير اليوم أو زاد قدر في الهيمول أي زاد شيئا سيرا ورجعت المنة فليس لربها عليه الا كراه الزائد مع الكراهة الاولى في حالة الكراهة أو كراه الزائد فقط في حالة العارية فان لم تسلم الدابة بل عطيته أو تعيبت أو كثر الزائد فان المسألة يصير بين أن يضمن قيمتها يوم التعذر ولا شيء لمن كراه الزيادة أو يأخذ كراه الزائد فقط مع الكراهة الاولى ولا شيء لمن القيمة فقوله كراه الزائد في المسافة اذا كان يسيرا وسواء كانت تعطي بذلك أم لا وأما الزيادة الكثيرة فبضم فيها مطلقا لم تأخذ في باب التفصيل الاتي في باب الاجارة أي من قوله وجد تعطي به والا لكراه وقوله فيه أي في كراه الزائد مع الدابة ان تعيبت ولم تملك والضعيف وقته للتعذر ثم انما اذا تعيبت واختار كراه الزائد فانه راحي في كراه الزائد ما هي عليه من العيب فبأخذ كراه الزائد على انه لعمري في بعض المسافة الزائدة اذا تعيبت في بعضها أو عمية كلها اذا تعيبت في أولها فبأنه الماك أو في هذه المسافة الزائدة على انه لعمري في كلها أو في بعضها مثلا (ص) وان تعيبت وان قل كسبر بدنها (ش) يعني ان من غصب شيئا فغصب عنه الغاصب باهر سماوي فقلنا وكثيرا كما اذا غصب امرأة فاهنة اثنتين فأنكسبر أعده فله ربه يتغير بين ان يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب أو يأخذ مبيعها ولا شيء له فقوله كسبر بدنها مثال لقل وما ذكر سماوي والكسبر هنا اسم مصدر يعني الانكسار اذ لم يقع على التهدي من كسبر بل حصل لهما انكسار وادار بالماضى لرد قول ابن الجلاب انه لا يضمن ذلك يحدث العيب القليل وان ربحه بعض المتأخرين من شيوخ عاص واما كل لا فرق بين السماوي وجناية الغاصب والاجنبي على مذهب المدونة قال (ص) أو جنى هو أو اجنبي (ش) والعنق ان الغاصب اذا جنى على الشيء المغصوب أو جنى عليه اجنبي بان قطع يده متلافا المسالك يتغير في جناية الغاصب بين أخذ قيمته يوم الغصب وفي أخذ شئ مع ارض النقص وفي جناية الاجنبي بين تضمين الغاصب

انه اذا راد في يد غيره فبقيها كراه الزائد تعيبت أم تعيبت أو سلبت وان كان كثيرا وعطيته غير بين أخذ القيمة وكراه الزائد وان زاد كثيرا وفسد فيه كراه الزائد فقط وان زاد كثيرا وتعيبت فله يوم الا سكنت من كراه الزائد وقية العيب فالخامس ان الصور ستة امانا تكون بسيرة لا تعطي به أو كثيرة تعطي به وفي كل امان تسلم أو تعيبت أو تعطي به (قوله تعطي) أي الشان ان تعطي به نصف الدابة أو كان الشان ان لا تعطي به فتورم والفرض انها جلت في صورتين (هـ) تنبيهه قال مع الرابع من التنبيهه القطر ما ذكره في زيادة المسافة من انما اذا كتمت وسلبت الدابة فانه يتغير كراه الزائد وفي قيمتها وقته مع ما يأتي في الاجارة من انما اذا سلبت ليس له الا كراه الزائد فيجب تقييد ما يأتي بها عافا كانت الزيادة قليلة ليؤاخذ بها المطابق للمدونة وغيره (قوله ان تعيبت) شرط في قوله مع الدابة أي وأما لو عطيته فلا يعلق ان يقال كراه الزائد مع الدابة بل كراه الزائد فقط أو القيمة (قوله وان تعيبت) المغصوب ذاته المقوم به من لاوى

أو غيره ومنه قيمته على العلية دون الخش ان لم يقل العيب بل وان قل (قوله على مذهب المدونة) بمقابل القيمة بدنها في الاول أي الذي هو قوله وان تعيبت الى آخر ما قاله بعض من انه لا يضمن ذلك يحدث العيب اليسر قد في الجلاب وحكي المأزوي قولاً لأن المغصوب منه في العيب الكثير أخذ السلعة وقية النقص ونص المدونة وما أصاب السلعة في يد الغاصب من عيب قل أو كثيرا من الله تعالى فهو باعتبار قيمته أخذها مبيعة وبضمنه قيمتها يوم الغصب الخ والمخالف في جناية الغاصب أشبهه بأنه يقول اذا جنى عليها الغاصب فليس له الا أخذها على حالها بغیر ارض جناية أو أخذ قيمتها يوم الغصب

(قوله كصبغة الخ) في وجده مندي مائه على قوله وقعة الصبغ مائه (١) بخلاف النفاطة فما أخذوا لاني عليه كانه لاوا الحسن في المذونة لانه كالقرويق ويغني ان ماشابهها كالكمد والقصر كذلك ١٦٥ وأعان الصفقة صفها ما تأثر في الذات

وشأنها حصول الزيادة فلذلك

وجب فيها ذات التصغير فلا

يتألف ما تقدم من احتياجها

للكبريل (قوله في قمته) أي في

أخذ قمته (قوله هذا تشبيه في

التصغير) أي تشبيهه بما تقدم في

التصغير وقول الشارح فيصاقي

ان معنى قوله كصبغة أي كصغيره

في مسئلة صبغة فهو محل معنى

فلا ياتي انه تشبيه في التصغير (قوله

كافي الجلاب) كلام ابن الحبيب

يقض ان اعتقاده (قوله غذف

حرف الجر) أي مع مجرور وهو

قوله في مسئلة (قوله لانه بمعنى

الخ) وهو التثنية وتظهر ان اجرة

العلاج تذهب هدرا والظاهر

ان المراد بالصبغ التثنية مع

العلاج فلا يضيع العلاج هدرا

(قوله نقضه) بضم النون أي

قبحه منقوضا ان كان له بعد

هدمه قيمة كحجر وخشب ومسامر

لا مالا قيمة له كبحر وحجرة

وتحوصها ودفع قيمة القروس

مقولة على أن يثبت ان امكن

والا فقمته سلبا (قوله لعلم له

أي لوضوحه في الخارج (قوله

لكن هذا مستفاد الخ) أي لم

يكن ساكنا عنه فهو مستدرك

على قوله وسكت عن الاجرة (قوله

ليس معطوف على قوله فسه الخ) أي

فلهذا المعنى لان المعنى ان تعيب خبري بانه

منفعة الخ) أراد حقيقة الخ مما يشي

ان قلت انه لا يشي الامه مستند فظهر ان

الخراخيشه خاص على عام لما علمت ان

يؤيدها الله و يضر ب انما ويحس سنة

كذلك الفعل به فسا عا تدرجوه وان لم

يؤيدها الله و يضر ب انما ويحس سنة

كذلك الفعل به فسا عا تدرجوه وان لم

يؤيدها الله و يضر ب انما ويحس سنة

كذلك الفعل به فسا عا تدرجوه وان لم

يؤيدها الله و يضر ب انما ويحس سنة

كذلك الفعل به فسا عا تدرجوه وان لم

يؤيدها الله و يضر ب انما ويحس سنة

كذلك الفعل به فسا عا تدرجوه وان لم

القيمة و يتبع الغاصب الحافي بارش الحناية وفي أخذ شئيه و يتبع الحافي بارش الحناية وليس له أخذ شئيه و يتبع الغاصب بارش الحناية بقوله (ص) خبره (ش) أي في المصوب المعرب وهو جواب عن قوله وان تعيب والتصغير على ما مضى فصبغة (ص) كصبغة في قمته وأخذتوه ودفع قيمة الصبغ (ش) هذا تشبيه في التصغير والمعنى ان من تهدي على فوب آخر فصعبه فيه بحجر بين ان يأخذ من المتعدي قمته أي من يوم التعدي أو يأخذه ويدفع للمتعدى قيمة صبغة يوم الحكم ولا يكون ان شر يكتن وهذا التصغير فيما اذا زاده الصبغ عن قمته أي من أول زده ولم يصبه اما ان نقصه الصبغ عن قمته أي من فقير في أخذ مجانا أو يأخذ قيمته كافي الجلاب وقال أبو جعفر ان تصغير على الوجه الذي ذكره المؤلف ولو نقصه الصبغ فقوله كصبغة أي كصغيره في مسئلة صبغة في قمته الخ غذف حرف الجر اتقدم نظره في قوله خبره وقوله في قمته بدل من قوله كصبغة بدل اشتمال والصبغ هنا بالمعنى المصدري وقوله ودفع قيمة الصبغ بالكسر لانه بمعنى المصبوغ به (ص) وفي بانه في أخذ ودفع قيمة قمته بعد سقوط كافة لم يتولها (ش) يعني ان من غصب عرصه أرض لشخص قريب في ما بناها فالأمانة العرصه ان يامر الغاصب بقطع بانه وتسوية الارض وله ان يدفع له قيمة بانه منقوضا ويقض من تلك القيمة ما يصرف في هدمه وتسوية محله ان لم يكن شأن الغاصب ان يتولى النقض والقبو ويقضه وأخذه والأخذ قيمة ما من كرم منقوضا من غراسه اطمعن يتولى النقض والتسوية بقوله في أخذ الخ وسكت عن الشئ الآخر وهو ان يامر ببقائه وتسوية محله لم يصره والقرص مثل البناء وسكت عن اجرة الارض قبل القيام على الغاصب والحكم انها تجب للمغصوب منه فتسقط ايضا من قيمة القصة عن المصوب منه لكن هذا مستفاد من قوله ونقضه مستعمل وكراه أرض بيت وأما الزرع فيأتي الكلام عليه في فصل الاستحقاق فقوله وفي بانه أي وخبري بانه فالخبر والمجور ومضاهي بفعل مقدور وهذه الجمله مستأنفة وليس الخبر والمجور ومضاهي معطوف على قوله فيه (ص) ومنفعة البضع والخربا تقويت (ش) لما تقدم ان الغاصب يضمن المثل على عطف هذا عليه والمعنى ان الغاصب يضمن منفعة الخربا بالثبوت أي بالاستيفاء فان غصب حرة وطعمها فعليه مهر مثلها بكرة أو ثيابا أو مالا امانة فعليه ما قصها امانة كانت أو نخشا فلا يلزم توقف المنفعة على البضغ بل حسب الحرة أو الأمانة ومنه امن التزويج فانه لا يثنى عليه من صداقتها وكذلك منفعة بدن الخربا لا يضمن الغاصب الا بالتقويت والمراد به الاستيفاء وهو طوط البضغ واستعمال الخربا بالاستخدام والعمل ولا يثنى عليه حيث عطله من العمل (ص) نحو باعه وتعدر رجوعه (ش) التشبيه في الضمان والمعنى ان من غصب حرا باعه وتعدر رجوعه فانه لم يرضه

ليس معطوف على قوله فسه الخ) أي فلهذا المعنى لان المعنى ان تعيب خبري بانه منفعة الخ) أراد حقيقة الخ مما يشي ان قلت انه لا يشي الامه مستند فظهر ان الخراخيشه خاص على عام لما علمت ان يؤيدها الله و يضر ب انما ويحس سنة كذلك الفعل به فسا عا تدرجوه وان لم يؤيدها الله و يضر ب انما ويحس سنة كذلك الفعل به فسا عا تدرجوه وان لم يؤيدها الله و يضر ب انما ويحس سنة كذلك الفعل به فسا عا تدرجوه وان لم

(١) قوله في ماله هكذا بالفتح التي بالياء نابت بكونه مائه

(قوله وشمل قوله الخ) اعلم ان اللغوي حتى فحين غضب دراهم او ذنان في كل يوم ما يرجع منها او ما كان يرجع فيها صاحب ثلاثة اقوال فقول لاشي المقصود منه الا ان مالها استغنى عنها الغائب او تجوزنا في الرجوع وهو قول مالك وابن القاسم وقيل ان تجر فيها وهو مفسر كان الرجوع وان كان مفسرا في الرجوع صاحب او هو قول ابن مسلة وابن حبيب في الولي تجر بمال يثقه لنفسه بعد ثلاثة ارجع ان كان مفسرا ولا يتيم ان كان مفسرا والقول ثالث ان لا مغصوب منه قد مر كابر يرجع منها ان لو كانت في يده وسكن صاحب المقدمات الاتفاق على ان يرجع الدرهم والذنان للغائب والحاصل ان الرجوع ان الرجوع للغائب مطلقا كما زاد بعض الشيوخ خصوصا وقد علمت ١٦٦ انه كلام مالك وابن القاسم وحتى الاتفاق عليه ابن رشد (قوله المعروف) يقع

الراء المشددة متعلقا ببعضين  
و يكسر هاء متعلقا بشا كاي  
انظروا الضمير في شا كاي للغائب  
لا يقال للغائب ظالم بنفسه  
فشا كاي غير ظالم فلا يصح جعل  
ضمير شا كاي للغائب لا نقول  
المرا بظلم في شكواه حيث قدور  
على انه يشتم عليه من دون شكواه  
فلا ينبغي كون شا كاي ظالما  
ولكن اصل المسئلة نص ابن  
يونس وهو وقالوا نحن اعتدي  
على رجل وقدمه السلطان  
والمعتدي يعلم انه اذا قدمه اليه  
يتجاوز في ظلمه فاغرمه ما لا يجب  
عليه فاستغنى في نفسه فقال  
شتم عليه الادب وقد اثم ولا غرم  
عليه وكان بعض شيوخنا يفتي  
ان كان الشاكي ظالما في شكواه  
غرم وان كان مغالوما لم يغرم  
ان يشتمه منه الابا السلطان

ان يؤدي الى اهله دينه فلا يرجع البائع فيما غرمه (ص) وغيرهما بالقوات (ش)  
يعني ان من اعتدى على منفعة غير منفعة الحر والبيع فلا يضمنه الا بالقوات سواء  
استعمل او عطل كاله ادبقتها والذات يضمنها والعقد لا يضمنه ولا يضمنه هذا ما مر  
من قوله وعلمه مسعمل لان الشاكي ياب غضب الذات وهذا من باب غضب المتنافع  
وشمل قوله وغيرهما بالقوات من غضب دراهم او ذنان لم يخص نفسه فاعلمه عدة فانه  
يضمن الرجوع لو اتجر بهما (ص) وهل يضمن شا كاي غرم فائد اعلى قدر الرسول ان ظلم  
او لم يبيع او لا نقول (ش) يعني ان من اعتدى على شخص فقدمه اظلم وهو يعلم انه  
يتجاوز في ظلمه ويغرمه ما لا يجب عليه فاستغنى في نفسه على ثلاثة اقوال فقال  
بعض شيوخ ابن يونس اذا كان الشاكي ظالما في شكواه فانه يغرم لامتكو القدر الزائد  
على اجرة الرسول المعتاد ان لو فرض ان الشاكي استاجر رجلا لا لاس هذا زولا  
بانه بل وان كان مغالوما فانه لا يغرم القدر الزائد على اجرة الرسول واما القدر الذي  
أخذ من الرسول فان المشكور يرجع على الشاكي سواء كان الشاكي ظالما ومظلوما وقال  
هذه الاشياخ ان كان الشاكي ظالما فانه يغرم الزائد على اجرة الرسول ويغرم أيضا  
اجرة الرسول وان كان مغالوما فانه لا يغرم شيئا وقال بعضهم لا يغرم الشاكي شيئا مطلقا أي  
لا من الزائد على اجرة الرسول ولا من اجرة الرسول ظالما كان في شكواه أو مغالوما وانما  
عامة الادب فقط ان كان ظالما في شكواه فقول فائد امهول يضمن وفاعل ظلم الشاكي  
ومفهوم الشرط ان لم يظلم لم يغرم الزائد بل يغرم قدر اجرة الرسول فقط وقوله والجميع  
أي ان يضمن ان ظلم جميع الغرم من قدر اجرة الرسول والزائد ومفهوم الشرط ان لم يظلم  
لم يغرم القدر زولا الزائد وبهذا ينضج الفرق بين القولين أي باعتبار المظالم وهو ان

فشكاه فاغرمه وهذا عليه لم يغرم لان الناس انما يطؤون في المظلة الى السلطان وعلى السلطان حق  
قدره عليه رد ما أخذ ظالما من المشكور وكذا ما اغرمته الرسل هو مثل ما اغرمه السلطان فيرق فيه بمن ظلم الشاكي  
وغيره وكان بعض اصحابنا يفتي بان يظلم قدر الذي يستأجره الشاكي في احضار المشكور فيكون عليه على كل حال وما زاد على  
ذلك مما اغرمته الرسل فيفرق بين الظالم والمظالم حسبما تقدم اه اقول اذا علمت ذلك وعلمت صدور عبارة شاذة تعرف  
انه اذا لم يعلم ان مجاوزة لا غرم على الشاكي باتفاق ولا يمكن قد يقال حيث فرض ان موضوع المسئلة انه اعتدى على ذلك  
الشخص فكيف يقال ان كان ظالما او غير ظالم انه متى انصف بالاعتداء لا يكون الا ظالما ثم اقول ولايس المراد بالشكوى ان  
يقول لظالم اشمكي للذات فاذن ساروا كدما تأخذ منه مائة كما يقع الات بل المراد ان يشكروا لانه وامام يقع من الناس  
الا ان يقول لظالم اشمكي لثلاثة ذنان الف أو كد ففهم من يلزم من ذلك ما لا يقدرون عليه ولا اناس الخ ليس ذلك بل ان  
بل قد يكون برسول كد ما يلزم من النص المتقدمه (تنبيه) قال الخطيب وانظر لوشي شخص لما تم جائرا لا يتوقف في قتل  
النفس فحرب المشكور حتى مات هل يلزم الشاكي شي أو لا اه والظاهر ضمان الدنيا لانه من باب تجر تهذو بهوهم

مفهوم

(قوله واقتصر ابن عرفه على طريقة المازري) كلام في غير محله لان ابن عرفه ذكر قول ابن قتيبة في ما أخفاه عنه هل  
يضمن أولاً ثم ذكر أقوال الثلاثة في مسألة الشاكي بالضمان مطلقاً عدمه مطلقاً الضمان ان ظلم (تنبيه) فعز ابن ونس القول  
الاشبه بالكثير قال عيج وهو يشترط بترجيحه مع أن الذي به القتيبي هو القول الثاني وقال الثاني أن أظهر الاقوال  
واصولها القول الاخير فكان ينبغي الاقتصار عليه (قوله ولو غاب الخ) هذا صريح في ضعف القول بأنه يشترط في صحة بيع  
المغصوب لاقصايه ان برذره وهو أحدث في التردد (قوله وأغرم قيمته) أي حكم الشرع عليه بذلك لحكم الحاكم (قوله ان لم  
يقوه) أي يكذب بأن قال أبي العبد أو وصل البعير أو وضعت السلمة ولم يتبين ١٦٧ خلاف ما قال فان دعوى تبين خلاف

ما قال فله الرجوع في عين شئته  
ان شاء ومن القوه بالاختلاف  
بالكوة والاثمة وأهل وجهه  
انما كثرة الاختلاف بين صفات  
الذكر والاثمة نزل ذلك منزلة  
الاختلاف في الذات (قوله ورجع  
عليه الخ) انه الرجوع لبقوته  
في الصفة فقط وقوله في عدم  
القوة أي في عدم القوه في  
الذات وحاصله اما ان يرد في  
الذات سواء موه في الصفة أو لا  
يموه في الصفة فان موه في الصفة  
فيعرج عليه بالصفة فان رصقه  
يرد في بقوته أن قيمته عشرة ثم  
تبين ان قيمته خمسة عشر فعرج  
عليه بخصه وانظر لوروصفه  
الغاصب ثم ظهر انه ادنى منه  
وصفه المغصوب منه ثم ظهر انه  
ادنى منه والظاهر ان كلامهما  
يرجع بالرائد الذي له وانظر  
تجلافي في الصفة قال أشهب فان

مفهوم الاول ان لم ينسل بقر أميرة الرسول فقط ومفهوم الثاني ان لم ينظم لاي ضمن  
القدس ولا رائد (قوله ولا أي ولا يفرم الشاكي الظالم شبه أخا حري ان لم ينظم فهو  
مفهوم موافقة للذات قبله مفهوم ما خلفه فقد أشكل كلامه مفهوم ما واصل على أقوال  
ابن ونس الثلاثة وهي التي عليها التبوخ وقصر ابن عرفه على طريقة المازري وليس  
فيها الاقوال انظر ابن غازي والعلم في شاكيه يرجع للغاصب وأخرى غيره لان الفرض  
انه ظلم في شيكواه (ص) واما ان اشتراه ولو غاب أو غرم قيمته ان لم يرد (ش) يعني أن  
الغصب يملك الشيء المغصوب اذا اشتراه من يده أو عن يقوم مقامه وسواء كان الشيء  
المغصوب حاضر أو غائباً وبذلك يملكه الغاصب اذا غرم قيمته لانه لا يملك ان لم يكذب  
في دعواه التلف فان ظهر كذبه بان تبين عدم تلفه بعد ادعائه التلف وغرم قيمته معناه  
لا يملكه وهو المراد بان يرد ويرجع في عين شئته ان شاء أو أمان لم يرد أي يكذب في دعوى  
عدمه فقد ما كذا الا ان ظاهره أن من الصفة التي ذكرها يرجع عليه بقسمها قوله  
(ويرجع عليه) أي على الغاصب (بعضه أناها) أي في عدم القوه فهو راجع  
للمطوق وأما في القوه فيرجع في عين شئته قوله ان اشتراه معلوم ان كل من اشتري شيئاً  
ملكه واتخذ كرهان يرب عليه قوله ولو غاب رد على أشهب القائل بأنه انما يجوز بيعه من  
الغاصب بشرط أن يعرف القيمة ويذلل ما يجوز منها أي بان يتقدر القيمة فاقبل ويحسب  
الرائد حتى يتحقق انه موجود لا يتردد بين السلفية والخفية وبدون هذا لا يتم رد على  
أشهب لانه لا يقول بجمع الشراء مطلقاً قوله وأغرم قيمته أي حكم عليه بها ولو لم يفرمها  
بالفعل وثل الشراء الهمة ونحوها وانما يخص الشراء بالرجل قوله ولو غاب (ص)  
واقول له في نفسه ونيته وقد رد وحاش (ش) يعني ان الغاصب اذا قال ان الشيء المغصوب

لم يشأ له ما صفة جعلت من أوضاع الجوارى ثم أغرم الغاصب قيمتها على ذلك يوم غصبها (قوله راجع للمطوق) أي لبعض موه  
المطوق لان قوله ان لم يرد أي في الذات وسواء في الصفة أم لا (قوله ويحسب الرائد) أي على القيمة أو الاقل منها فاذا علم  
الغاصب ان قيمته عشرة فقد اشترا بخصه عشر فلا يجوز الشراء الا اذا كان عالماً بان القيمة عشرة ثم وان يدفع العشرة فاقبل لأن  
يدفع خمسة عشر التي هي الثمن تجامه فلا يلزم عليه التردد بين السلفية والخفية وذلك أنه لو دفع الخمسة عشر وهي الثمن لزم عليه  
التردد بين الخفية على تقدير ان الشيء المغصوب يبيح لوقت الشراء بين السلفية على تقدير أن الشيء المغصوب يملك قبل الشراء  
فالتردد انما هو في الرائد على القيمة (قوله لانه لا يقول بجمع الشراء مطلقاً) أي نقد القيمة أو أكثر أو أقل أي وظاهر المصنف انه  
لا يملك عند الخفية وإذا كان لا يملك فيبيع الشراء مطلقاً لانه يلزم من عدم الملك منع البيع فيكون لظاهر المصنف المنع بحسب  
اللازم مطلقاً مع انه انما يمنع في موهوتها فقد أغرم من القيمة (قوله حكم عليه) أي حكم الشرع وان لم يحكم فاض (قوله في تلفه)  
أي اذا دعاه أو فكر المغصوب منه أي وفي ثمنه اذا باعه وقوله في نفسه أي صفته وتعيين الصفة بأحد أمرين ما وصفه الطول  
والعرض والصفاقة والخفة وغير ذلك وأما الثابتان الغاصب يملك ما غصب ويقول مثل (قوله وقدره) أي من كيل أو وزن أو عدد

(قوله ثم يمتنع بجنسه) فان تكل قال قول ثم يمتنع بجنسه (قوله بعداً عما علمنا) أي ونكوله ما حكمناهما وبفضي العاصف على التناكل (قوله وهو كذلك في حالة عدم شبهه) حاصله ان القول قول الغاصب ان أشبهه أشبهه المقصوب منه أم لا فإذا التزم رد المقصوب بعينه بالشبه القول قوله فان لم يشبهه واحد منهم ما قال قول الغاصب (قوله لأنه غارم) تعذر له قوله فان القول الخ وقوله اذ لا يتأتى لتعذر العمل على عاتقه وقوله بديان أشبهه راجع للاختلاف في النعت والقول لا في دعوى التلف (قوله وأما فعينه) أي تضمنه الثابت بتحقيقه وأما الثابت ٦٨ بالدعوى فهو والذي ذكره هنا (قوله سواء كان الخ) هذا من تمام التعميم المشار له بقوله وسواء علم المشتري أم لا

والأولى أن يضفه فيقول وسواء علم المشتري بالغصب أم لا وسواء كان الخ وقوله ثم غرم منتهذا وقوله فيما يغاب عليه خبر وهو مرتب على صدق المشتري فيما يغاب عليه بعد عينه بالله الذي لا اله الا هو لقد علمت ثم يغرم بقية لا آخر روية فان لم ير عند مدققه من قيمته يوم القبض وهذا في المقوم وأما المثلي فنضف من مثله سواء علم أم لا يقال كغيبه من غير مع كونه اشتراء لا لأنه قول وهو اشتراء من غير مال كغيب عليه غرم القيمة مال كغيبه ويرجع بقية على الغاصب البائع لأن وجهه الاضاع عليه الفسخ لأنه مقرر بعدم تشبهه في التبرع أصحت المشتري من الغاصب وإن كان البائع الغاصب موجوداً يصير له مقصوب منه غير مباح يتغير في اتباعه ما شاءه (قوله فيما يغاب عليه) أي وأما ما لا يغاب عليه فلا ضمان الآن يظهر كذبه وقوله ولم تقم على هلاكه منتهذا

إذا قامت على هلاكه منتهفاً لا ضمان (قوله وأما ما لا يغاب عليه) ومثله ما إذا كان يغاب عليه وقامت على هلاكه والا يمتنع (قوله والأفلا) أي بان كان يغاب عليه وقامت على هلاكه منتهفاً لا ضمان (قوله وظاهره الخ) هذا من رد فقد تمت المدونة فقالوا إذا باع الغاصب ما غصب من علم المتابع بالغصب والمقصوب منه غائب للمبتاع رد البيع بحجته انه يضمنه ويصير به مجبراً عليه إذا قدم وليس للغاصب أن يقول أنا أنشأت في رأي صاحبه ولو حضر المقصوب منه وأجاز البيع لم يكن للمبتاع رد وكذا من اقتدت عليه في بيع سلعة في غيبة فهو وحده وقرير الغيبة كالماضيه (قوله ويرجع بالنسخ الخ) الراجح خلافه وهو انه يتابع الغاصب وإن عسر وفي لزومه أمضاه معه ويؤخذ الفسخ حيث علم الغاصب لأنه وكيفية حذو فتؤلف بيده لا رجوعه على المشتري وعلى الغاصب غرمه وليس الرضا ببعضه وجب بحكم الإماقية في الفسخ (قوله ويرجع بجنسه) ولا يتبع الغاصب بقيته يوم الاستقبال ولو بائنه من الفسخ لأنه بائنه يبعه

إذا قامت على هلاكه منتهفاً لا ضمان (قوله وأما ما لا يغاب عليه) ومثله ما إذا كان يغاب عليه وقامت على هلاكه والا يمتنع (قوله والأفلا) أي بان كان يغاب عليه وقامت على هلاكه منتهفاً لا ضمان (قوله وظاهره الخ) هذا من رد فقد تمت المدونة فقالوا إذا باع الغاصب ما غصب من علم المتابع بالغصب والمقصوب منه غائب للمبتاع رد البيع بحجته انه يضمنه ويصير به مجبراً عليه إذا قدم وليس للغاصب أن يقول أنا أنشأت في رأي صاحبه ولو حضر المقصوب منه وأجاز البيع لم يكن للمبتاع رد وكذا من اقتدت عليه في بيع سلعة في غيبة فهو وحده وقرير الغيبة كالماضيه (قوله ويرجع بالنسخ الخ) الراجح خلافه وهو انه يتابع الغاصب وإن عسر وفي لزومه أمضاه معه ويؤخذ الفسخ حيث علم الغاصب لأنه وكيفية حذو فتؤلف بيده لا رجوعه على المشتري وعلى الغاصب غرمه وليس الرضا ببعضه وجب بحكم الإماقية في الفسخ (قوله ويرجع بجنسه) ولا يتبع الغاصب بقيته يوم الاستقبال ولو بائنه من الفسخ لأنه بائنه يبعه



يقدر كانه البائع وليس للمبتاع رد البيع حيث أمضى به قال القاضي الآن يكون المالك المجزئ فاسد الذمة بمجرد وقوعه ٨١  
ورد بمعنى ثبت بقوله وظاهر كلام المؤلف التزم المشتري ولو كان المصوب فيه فاسد الذمة بعد اتمام البيع وهو كذلك يتأصل  
علم انتقال العهدة اليه الخ بما قال (قوله وبأخذ الثمن) أي من الغائب ولو أعسر ولا يرجع على المشتري واما إذا أعقبه  
الغائب وأجاز ماله عتقه وبأخذ منه قيمته فلا يلزم عتقه إذا التفت ليس بقوت عند الغائب فليس له أخذ قيمته إلا برضا بل  
عين ميثقه واما أن يجازيه على أن لا يأخذ منه قيمته فإنه يلزمه العتق (قوله بعد ماض) أي من قوله له ماضاً معه (قوله مالم  
يحصل مقوت) المناسب أن يقول أن هرد البيع مالم يحصل عتق ويحذف ١٦٩ قوله مقوت لأن العتق ليس بقوت ولو كان  
مقوتاً لما كان له النقص (قوله

والاربع على المشتري (ص) ونقص عتق المشتري: إجازته (ش) يعني أن من غضب أمة  
فباعها فاعتقه لها ثم مات فباعها ثم أعتقها فأنقض هذه العتق وبأخذ أتمته وله أن يجيزه  
وبأخذ الثمن فإن أجاز البيع تم العتق بالعقد الاول وانما ذكر المؤلف هذا بعد ماض  
لاحتفال أن يقال أن هرد البيع مالم يحصل على مقوت فاشار إليه رد ما توعدهم ولكن قوله  
وأجازته نفى منه قوة ونقص عتق المشتري لأنه إذا كان له قتل العتق كان له إجازته فهو  
تصرف يقع على التراما فذا مع أنه يمكن أن يكون قوله وإجازته بالراء الممهلة أء وله نقص  
إجازته ولا يقال أن البيع ينقص عن الإجازة لثلاثة قول ربنا يوعدهم أن الإجازة ليست  
كالباع لأنها حصلت بوجه مشروع ولا تفرق على ذلك لأن إمامة ثمة تنقض ويمثل البيع  
الهيئة وسائر العقود (ص) وضمن مشتريه لم ينع في عهد (ش) يعني أن من اشتري من الغائب  
ما غصبه وهو غيب على الغائب فأنقضه هذا كالأكل الطعام أو ليس الثوب - سق الإله  
فانه يضمن المالك كمثل المثل وقيمة المقوم يوم وضع يده عليه أما لو علم المشتري أن يباعه  
غائب فإن حكمه - حكم الغائب لئلا يأن يتبع أي مما شاعى برد الغلة وقد يرد ذلك  
وبعد ما روي ضمن مشتري الخ ويكون غير مماثل لما لا يجوز رجوع على الغائب لا يرجع  
على المشتري وإن رجع على المشتري يرجع على الغائب بنفسه وقوله وضمن مشتريه ضمن  
من يوم التمهيد فإن قيل قد مر أن المشتري يضمن لا بتروية فلا تفرق قيل لأن المشتري هنا  
لما كان قاصداً للثمن من يوم وضع اليد عليه بثبوت التلف أفر من يوم التمهيد بخلاف  
المشتري السابق فإنه يحتمل أنه اشتراه فلا تفرق آخره من آخره وثبت في عنده (ص) لا مماوى  
وعنه (ش) يعني أن المشتري من الغائب الذي لم يعلم بالغيب إذا هلك عنده ما اشتراه من  
الغائب بامر - مماوى أى لا دخل لاحد نفسه فإنه لا ضمان عليه لئلا يملك ولا فهو ضمان  
لغائب وبعبارة مماوى أى لا ضمان عليه لئلا يملك أى لا يكون غير مماثل لغيره لاف  
العهدة فإنه يكون غير مماثل فامتناعا فبين قوله لا مماوى وبين قوله وعنه لا امتناعاً فيما

لأنها حصلت بوجه مشروع  
اعترض بأنه إن كان عالماً بالغيب  
فهو ممنوع في البيع والإجازة  
وإن كان من غير علم فلا ضمان في  
البيع والإجازة فنقد المتحدا  
فالاولى أن يقتصر على قوله  
تقوت على ربهما وقوله لأن الخ  
عنه لتقوت ولا تقوت الخ أى أن  
البيع في ذاته بقوت والإجازة  
لا تقوت لأنها ترجع لربه بعد  
المدة (قوله وضمن مشتريه لم ينع  
وحيث ضمن وكانت القيمة يوم  
ضمانه أقل منها يوم الغيب  
رجع المستحق على الغائب  
بشأن القيمة على مذهب ابن  
القاسم (قوله فانه يضمن المالك)  
أى فهو مع الغائب في هرنية  
واحدة في اتباع أي مما شاعى  
المشتري وقيمة المقوم (قوله يوم  
وضع يده) أى يوم وضع يده  
للاطلاع وهو يوم الاتفاق كما

٢٢ شى س في المدة وغيرها كذا قال بحيث نت أقول وهو يوم التمديد إلا في بعد ذلك فلا تخالفه على ذلك  
ويوافق عبارة شيب فانه قال بوقت ضمانه يوم التلف والاراق وهو يوم الاستعمال في الركوب واللاس وروم  
وضع اليد حيث لم يعلم يوم التلف ولا يوم الاستعمال ولا يأتى فيه قوله ثم غرم لا تخروية وقد يقال باقى هذا ذلك فبعد الضمان  
يوم وضع اليد حيث لم يعلم يوم التلف قال روى عنه بعد ذلك ضمانه يوم الرؤية أو آخر أيام الرؤية أن تكونت ويجري ذات  
في التلطاع في القول بأنه كالعهد (قوله مع ثبوت التلف) هذا روح الفرق (قوله وعنه) وكذلك الاضمان على الغائب أيضاً على  
المشهور ولا يثبت على وهذا مع قول المصنف وعنه مستعمل قوله والاضمان على الغائب (أى الثمن) (قوله  
فلا منافاة الخ) حاصله أنه استشكل بأن الحكم في الغلة يدل على أن الضمان منه وقوله لا ضمان عليه في البيع يدل على  
أن الضمان ليس منه فلو جبه الجمع وحصل الجمع أنه انما يضمنه الغيب من جهة المالك فلا يشاركه في ضمانه فغائب  
فقوله فلا منافاة الخ فيجوز على قوله أى لا ضمان عليه لئلا يملك

(قوله لانها في اموال الخ) لتعليل هذا القول بدون تعليل الثاني رجاؤي الى قوله (قوله ووارثه وموهوبه كهو) في ضمانها القيمة لكن الموهوب يضمنها يوم التلف ويضمن الفاعل قبل يوم التلف فلم يمتنع الرجوع بها على ابي ماشاء ولا يتصور بعد يوم التلف ويضمنان السامى ومثل وارثه ١٧٠ وموهوبه مستقره (قوله وان اولى لم يعلم وارثه) فيه اخذ ان قوله والاراجع

لوارث الفاعل وموهوبه وهو  
شذلاف الصواب والصواب  
العبارة الثانية القاصرة على  
ترجمته للموهوبه وذلك لان  
وارث الفاعل قد قام مقام  
الفاعل من كل وجه فلا تعلق  
كإثنين (قوله يؤخذ منه القيمة)  
أي بمعنى التبدل ان يؤخذ منه  
القيمة أي يؤخذ من الفاعل  
القيمة وقوله لان يتبادر أخذها  
أي لتكونها أكثر من القيمة وذلك  
إذا كان الفاعل جافا فان مات  
بدى بتركته واذ بدى بالفاعل  
لا يرجع على الموهوب وقوله وفي  
كلام الشارح نظر لانه أفاد أنه  
يجمع بين القيمة والقيمة (قوله)  
وهذا التقدير في مسئلة الهبة)  
هذا بما يقوى العبارة الثانية  
ويبطل العبارة الأولى وقوله ولا  
يرجع على الموهوب أي بالقيمة  
التي استعملها وقوله اما وارث  
الفاعل الخ أي لكونه قائم مقام  
الفاعل فيجري فيه ما جرى  
في الفاعل أي فإذا كانت السلعة  
قائمة ودعا وعظم التي استعملها  
هو وما إذا قامت فالرد انما  
يكون بإحدى الأمرين اما القيمة  
واما بالقيمة (قوله ورجع عليه

عنه) نوعا خاصا من الضمان وهو ضمان المالك والا فهو ضمان للفاعل يعني انه لا يرجع بثمنه  
عليه ان كان دفعه ويدفعه ان كان لم يدفعه المشتري (ص) وهل الخطأ كالمعد أو ولاء  
(ش) يعني ان المشتري من الفاعل ولم يعلم بالقيمة إذا جنى على الشيء الذي اشتراه  
جنبا خطأ وانقله أو عيبه هل يضمن في التلف قيمة المقوم ومثل في المثل ويصير كالمعد  
لانها في اموال الناس رواه فيكون غير عما ينال المالك أو لا ضمان في الجنابة الخطأ هي  
كالمساوي أي فلا يكون غير مما ينال المالك والنوع الخاص الثاني عنه من الضمان  
هو ضمان المالك (ص) ووارثه وموهوبه ان علما كهو (ش) يعني ان وارث الفاعل  
ومن وجهه الفاعل ضمانا علميا بالقيمة حكمها حكم الفاعل في القيمة المقدم  
ومثل المثل والمستحق الرجوع بالقيمة على أبي ماشاء (ص) والابدي بالفاعل (ش) أي  
وارثه وارث الفاعل بالقيمة ولا يعلم الموهوب بالقيمة فانه يبدى بالفاعل في  
القيمة فيقرم قيمة المقوم وعظمه ويطرحه فيقرم مثل المثل وبما وقوله يؤخذ منه القيمة فان  
السلعة ولا شيء لمن الفاعل التي استعملها هو وموهوبه لان يتبادر أخذها دون الضمين  
أي دون قيمته في الذات وان كانت قائمة أخذها أو أخذ الفاعل التي استعملها هو وموهوبه  
والحاصل انه لا يجمع بين الفاعل والقيمة وفي كلام الشارح نظر قوله والابدي بالفاعل  
أي ان كان ملبيد بل قوله فان أعسر وقوله والابدي بالفاعل أي لا يرجع على الموهوب  
وهذا التقدير في مسئلة الهبة اما وارث الفاعل فلا تعلق بالقيمة بانفاق سواء انتفع بنفسه  
أو كزى لغيره (ص) ورجع عليه بغيره وموهوبه (ش) يعني ان المستحق يرجع على الفاعل  
بالقيمة التي أخذها الموهوب من الشيء المقصوب ولا يرجع الفاعل بشئ من ذلك على  
أن موهوبه وإذا رجع عليه بغيره موهوبه فالوفاة مستقلة هو الرجوع على الفاعل بغيره  
موهوبه محله إذا كانت السلعة قائمة أو قامت ولم يمتنع ثمنه القيمة إذا يجمع بين القيمة  
والقيمة ويشهد من قوله موهوبه انه لا يرجع عليه بغيره ووارثه بل يرجع بها على الوارث وفي  
التوضيح لا تعلق للوارث حيث عدم العلم بالقيمة انما إذا أي حيث كانت السلعة قائمة  
واما وفات وضعته القيمة فان الفاعل لا وارث له لا يجمع للمعه وبثمنه بين القيمة والقيمة  
(ص) فان أعسر فعلى الموهوب (ش) أي فان كان الفاعل بمصر أو بقدر وعلمه فان  
المشتري يرجع بالقيمة على الموهوب لانه المستحق الثاني ولا يرجع الموهوب على الفاعل  
بشئ من ذلك لانه يقول وهبتك شأفا مستحق فان كان عدينا أتبع أو ما هيستاروا من غرم  
منه ما لا يرجع على صاحبها وقوله فعلى الموهوب يرجع عليه بما استعمله فقط ان كانت  
السلعة قائمة أو قامت واخذ أو أخذ الفاعل وان اخذ ثمنه قيمة أخذ القيمة فقط ولا شيء له

بغيره موهوبه يرجع لعق قوله والابدي بالفاعل أي حيث عدم العلم بالقيمة انما إذا أي حيث كانت السلعة قائمة  
وقوله بل يرجع بها على الوارث) لا يمتنع أن الفاعل لا وارث فلا معنى لقوله لا يرجع عليه بغيره ووارثه بل يرجع بها على الوارث (قوله)  
وفي التوضيح) موافق للذي قبله (قوله فيرجع عليه بما استعمله فقط) أي دون ما استعمله الوارث (قوله وان اخذ ثمنه) أي  
تضمن الموهوب اقيمة لعدم الوارث وقوله أخذ القيمة أي من الموهوب به (تنبيه) المشتري من الفاعل غير العالم فلا يرجع  
المشتري على الفاعل بغيره والحاصل انه لا يجمع بين القيمة وأخذ الفاعل وما قاله عيب من الجمع بينهما على المختار وهو مردود

(قوله وجعلت ذاب) وقرب على قوله وجعلت ذاب انه التصرف فيه باستقلال لا يبيع أو نكاح كذا في بعض الشروح وقد يقال اى داع للعين مع الشاهد من المذ كوين (قوله وعين القضاء) ولا يكتفى بالثانية وان كانت تعني الاول وهو ما جزم به ابن رشد وعند الشارحين بغيره واو عليها فيكتفى بعين القضاء وهو ما جزم به القاضي ١٧١ وعلى ما جزم به ابن رشد فهل لما يجمع بين العيني وبين واحد اولاً

من الغلة لانه لا يجمع له بيتما (ص) ولحق شاهد بالصعب لا شر على اقراره بالصعب كشاهد بكل ذلك انما يثبت وجعلت ذاب لا مالاً الا ان يختلف مع شاهد الملك وعين القضاء (ش) يعني ان من نصب شيئاً فشهد شاهد لماله لا لغيره بالصعب وشهد آخر على اقرار الغاصب بالصعب من المالاً وشهد شاهد بذلك الشيء المصوب لغيره لا وشهد شاهد آخر انه عين الغصب من زيد فان الشهادة تنق في المستلتم ويكون المستحق حينئذ سائر ذلك الشيء المصوب لماله الكائناً ما وانما كان ذاب في الثانية لان شاهد الغصب لم يثبت له ملكاً وشاهد الملك لم يثبت له نصيباً فلم يجزعهما في ملك ولا غيب قالة الشارح وانما في الاولى فلا لم يشهد له واحد منهما على ملكها الا ان يختلف بينهما كماله للصعب مع شاهده الملك فيكون حينئذ مالاً كائناً ثم يثبت بعد ذلك عين القضاء انك ما بعته ولا وهبته ولا تخرج من ملكك شاقل شري الى الا ان وفائدة جمعه ذاب انه لا يتصرف فيها يبيع ولا نكاح وانما في مسبقها فانه ياخذها ان كانت فاقعة وقيمتها ان كانت وانه يضمنها ولو بامر ماعوى وبعبارة وتظهر كلامه انه يتحصل كائناً بالعين وهو ظاهر والا فلا فائدة للتلفيق وقوله وجعلت ذاب في المستلتم فليس لاحد ان يشترط ما منه الا ان يشهد به ملكها (ص) وان ادعت استكرها (ش) كذا وجد باصل المؤلف وبعد يارض كله الاقضي بقطعه فقال (ص) على غيولتي بلا تعلق حدث له (ش) والمعاني ان المرأة اذا ادعت على رجل صالح انه اكرهها في الزنا ولم تات متعلقة باذناه فانه يتخذ حد القذف كانت من أهل الصون أم لا وحد الزنا ان ظهر بها حمل وكذا ان لم يظهر بها حمل ان ترجع عن قوله وان اتت متعلقة باذناه فان حد الزنا سقط عنها وان ظهر بها حمل لما بلغت من فضيحة نفسها وتحد حد القذف ولا عين لها عليه وان ادعت ذلك على فاسق ولم تات متعلقة به لم تحده حد القذف ولا حد عليها الزنا لان يظهر بها حمل وان اتت متعلقة به سقط عنها حد الزنا وان ظهر بها حمل ادعت ذلك على من يجهل حاله فان لم تعلق به حدث الزنا والقذف وان اتت متعلقة به لم تحده للقذف هو ان انتهى الكلام على الغصب وكان منه وبين التعدي مناسحة عقبه له فقال (ص) والمتعدي جان على بعض غالباً (ش) يعني ان التعدي هو الذي يجرى على بعض السبعة في أغلب أحواله كحرق الثوب باطلاً المجهمة وتكرس بعض العصبة بخلاف الغاصب فانه جان على مجموع السبعة وايضاً الفساد ليس من الغاصب يوجب له اخذ قيمته ان شاع الفساد السبيل

يظهر بها حمل ولم تنزع حين ظهورها الحمل وهذا كلبا على ان الحكم مسلم وقد وجد منقولاً عن المتقدمين فانه قوله لم تحده للقذف اى ولا الزنا لما بلغت من فضيحة نفسها وفي عب وشب تفصيل وهو ان كانت على مجهول حال فان كانت تخشى على نفسها الفضيحة ويأتى متعلقة به فلا تحده للقذف وان كانت لا تخشى الفضيحة ولم تعلق به حدثاً وامان تعلقته به ولا تخشى الفضيحة ولم تعلق به ولا تخشاهما فهل تحده للقذف أو لا قولان وامان الزنا فان تعلقته به سقط عنها والارجح عليها ولا صيداق لها على كل حال سواء كانت دعواها على صالح أو لا وما قاله تبعانيه مع وقد وجد منقولاً عن المتقدمين فانه قوله اذا شاك في هل تخشى الفضيحة أو لا

بقوله وايضا التعدي الخ) لا يعني ان هذا ١٧٢ الكلام انما ياتي في التعدي الذي هو جنابة على البعض كما قرأ بعض التوب

من المتعدي ليس لربه الا اخذ ارض النقص الحاصل به وايضا المتعدي لا يضمن السجوى  
 والنقص يضمنه وايضا المتعدي يضمن غلاما على خلاف الفاصب واحترق بقوله غلاما  
 من سرق التوب لخاله المهملة ومن مسئتي المستاجر والمستهير يزدان على المسافة  
 المسترطة فان ما ذكر وقوع التعدي على مجموع السلعة لاهل في بعض اموال ذلك جملوا ما ذكر  
 من باب التعدي لامن باب الغصب ثم اشار المرقا في ان المتعدي يضمن قيمة السلعة في  
 الفساد الكثير ان شاء المالك دون اليسر فانه يضمن قصصا فقط بقوله (ص) فان اقامت  
 المقصود كقطع ذنب دابة ذي هيئة او اذنتها او طيلعها (ش) يعني ان التعدي اذا تلف  
 المنفعة المقصود ومن الذات فكأنه ان تلف جميعها حكم ما اذا قطع ذنب دابة تنقص ذى  
 هيئة ومروية كقصاص وسير او قطع اذنها او قطع طيلعها فيضربه في جميع ذلك بين ان  
 ما خذ قيمته يوم التعدي او ما خذ قيمته وما تنقص كما ياتي فصيحا فان المتعدي وفي الكلام  
 حذف اى فان اقامت المقصود منه وفقدناه هذا الجبل عندنا القعل وهو قوله كقطع  
 وظاهر قوله اقامت في العدم مع انه لا فرق بينه وبين الخطا فلو قال فان اقامت بدون هـ مـ مـ  
 لكان اشمل كما قيل بما في شرح الحدود في تعريف التعدي ومفهوم ذى هيئة ان قطع  
 ذنب دابة غير ذى الهيئة لا يثبت المقصود ولو كانت هي ذات هيئة ولكن في التوضيح  
 من طريق وابن المجتهد انهم ثبت المقصود منها في هذه الحالة واعمال الغير اليه  
 للمسلم وبعبارة دابة ذي هيئة بالاضافة الى من شأنه ان تكون لاهى هيئة وان لم يكن  
 صاحبا اذ هيئة فالعبرة بما حاله لا بما حاله والتكوين ولا يرد عليه انه كان يجب عليه ان يقول  
 ذات لان في الحديث فاذا دابة اهل طويل الشعر وقبسه ايضا فان دابة اهل فـ فـ فوق  
 الجاودون البقل فذكر الوصف لان دابة معنى حيوان فراحى في الوصف المعنى  
 ومفهوم قطع ان تنقص شعرا او قطع بعض الذنب ليس حكمه كذلك والظاهر انه يرجع  
 في كون ما ذكر مقبولا للمقصود ام لا لاهل المعرفة (ص) وابنه ان هو المقصود وقلم عيني  
 عبد او يديه (ش) يعني ان من تعدي على شاة فعله في فعل قطع اشباهه او اكثره وكان  
 الذين هو المقصود منها فان ربهما يختار ان شاء اخذها وما تنقص الذين من قيمتها وان شاء اخذ  
 قيمتها يوم التعدي وكذلك من تعدي على رقيق شخص قطع عينه او قطع يديه فان المالك  
 يختار كما مر لان المتعدي ابطال المنفعة المقصود منه فقوله (ص) فله اخذ مرقعه او قيمته  
 (ش) جواب الشرط فان قلت لاساحة لقوله هو المقصود لا سقاده تمن قوله فان اقامت  
 المقصود قلت المقصود مقول بالتشكيك اذ يشمل المقصود الاعظم وغيره ولا شك ان لن  
 شأنه مقصود منها لكن تارة يكون معظم المقصود وتارة لا لا يكون معظم المقصود فله  
 اعتبار على الاول لا يقتضي ان الجنابة التي تشمل المالك الشاة سواء كان هو المقصود الاعظم  
 منه او دونه فوجب اضعاف القيمة وليس كذلك اذا لموجب لتعدي القيمة انما هو القعل  
 الفساد لاهل الشاة حيث كان معظم المقصود منها (ص) وان لم يفته نفسه كان يقر بـ

الشاة اذا كان المقصود يكون من جزئيات قول المصنف فان اقامت المقصود وان لم يكن الذين المقصود فلا يكون ذلك عبد  
 من جزئيات قول المصنف فان اقامت المقصود وقول الشارح مقول بالتشكيك فمجموع لان التعريف بال لا يقتضي الاثابة  
 مقصود اعظم ويدل على ذلك قوله ولا شك ان ابن شامة قد وردنا فيه بكرة اى يقال لاهل ان لا يضمنه بقيل مقصود بل قال المقصود  
 فندبر قوله كان يقره ولو لم يقصد او ضلها الباقية لان له ما ينافي غير ذلك

(قوله حيث لم يكن أعور) أي وأما إذا كان أعور فمكقطع العينين وما (قوله فعلا إذا كان مائعا) أي إن الصانع يضع قوته إذا عطل صنعه ولو قطع أفعله منسوخا والمجارية الوحش كالعبد في تعطيل المانع والعلية أن أنهد شيئا من محاسنها ليس بها أو نديا أو غيره مما حيث صارت لاتزالها كانت ترا دضعها كما قاله النسي (قوله حسباذ كره ابن عرفة) أي على اعتبار ما ذكر ابن عرفة وقوله أن قوم الخشب حاصل لما تقدم والأفوه عين قوله ويدخل في قوله أن قوم الخ ١٧٤ (قوله لأن النسيه عوضه) أي مع

الاتفات للمصاروة لأنهم ما هما  
القذان يقبضان الجيد (قوله وفي  
كلام البساطي نظر) حاصله أن  
البساطي يقول ولو أسقط  
المصنف الفاضل لكان أحسن  
وحاصل الاعتراض عليه  
أن ترجيح ابن ونس ابن عاصم  
الفاضل فقط وأما غير الفاضل  
فيقول فيه بالقيسرة قطع اليد  
الواحدة ولو ذهب كل مناهها  
وأما نص فت فقال عتق عليه  
أن قوم ما طلب سده فقيته وأما  
إذا أخذ وما نص في عتق وعلى  
هذا فهم جماعة كلام ابن القاسم  
وهو ظاهر كلام المؤلف ابن ونس  
وهذا الذي ذهبوا إليه خلاف  
كلام ابن القاسم فإنه قال ليس  
لسيده أصا كدبل يعتق عليه  
وهو الصواب أحب سده أم  
كره الظهور قصد الضرر بعدم  
حقه لأن قوته عوضا على هذا  
أشار بقوله ولا منع الخ عبارة  
الشيخ محمد بن الرجن وظاهر قوله  
ولا منع أي يجب على سده قبول  
القيمة ويعتق عليه وهو خلاف  
قوله أنه يخبر ويمكن أن يقال ذكر

عبد أو عبته (ش) يعني أن من تعدى على شيء تعديا يسيرا لم يذهب به المنفعة المقصودة من  
ذلك الشيء فإنه لا يعتق قيمته وإنما يعتق ما قصده فقط كما إذا تعدى على بقرة  
شخص فقتلها فاعلأذهب به لئلا يأن البقرة ترا دضعها للجن وكذلك إذا تعدى على عبد  
شخص فقتله عتقا واحدا حيث لم يكن أعورا وقطع له يدا واحدا حيث كان ذابدين لأنه  
لم يذوق على سببه جميع منافعه ولا فرق بين كون العبد صائغا أو غير صانع وسكن ابن  
رشدا لاتفاق على أنه يعتق قيمته فعلا إذا كان صائغا حسباذ كره ابن عرفة وأما قطع الرجل  
الواحدة فتقن الكثير (ص) ويعتق عليه أن قوم (ش) يعني أنه إذا كان المتعدي عليه عبدا  
وكان التعدي بقيت المقصود واختار السيد أخذ قيمته فإنه يعتق عليه بشرط أن تكون  
الجنسية عليه عدا مع قصد شيئا بالجنسية التي قوم بسببها وأما أن اختار السيد أخذ عبده  
مع ما قصده الجنسية فإنه لا يعتق على الجنائي ويدخل في قوله أن قوم ما إذا أقرضا على  
التقويم فعلا لا يجب عليه فيه القيمة كالجناية التي لا تقبض المقصود حيث كانت عدا  
وتشترط تلخ وقوله عتق أي بالحكم وقوله عليه أي على المتعدي وقوله أن قوم على  
المتعدي برضا صاحبه في المقتب للمقصود أرفى غير المقتب أن رضيا معا (ص) ولا منع  
لصاحبه في الفاضل على الأرجح (ش) يعني أن تعميم السيد حيث أفات المتعدي  
المقصود عليه عتق ابن ونس فعلا لا يعتق كالدابة وأما أن كان فمين يعتق كالعبد فإنه  
يقتن على سببه أخذ القيمة وليس له أخذ مع نفسه فغير الحاكم الجنائي على دفع القيمة  
ويعير السيد على قبولها لأن قيمته عوضه فهو مضار في ترك أخذ قيمته معهما وفي أخذ  
مالا لا يتنفع به وأحرار العبد العتق فهو مقابله قوله أنه أخذ وقصده أو قيمته لكن مذهب  
المهونة أن به يصير في الفاضل في العبد وغيره كما صدر به أولا وهو ضعيف في كلام  
البساطي وتوالتج عبد الرحمن نظر الظاهر شرح الكبير (ص) يورقا الثوب مطلقا  
(ش) يعني أن من تعدى على ثوب شخص فافده فدا كثيرا أو يسيرا فإنه يلزمه أن  
يرفوه ولو زاد على قيمته عما أخذ صاحبه بعد الرفو وما قصه أن كان فيه نقص وبعبارة  
مطلقا سواء كانت الجنسية لا تقبض المقصود أو قيمته واختار أخذ وقصده الذي قاله  
اختار ربه القيمة ليس على المتعدي رفوه وكلام المؤلف يشتمل السعد وانقطاع ثم ينظر  
إلى أرض النقص الحاصل بعد كونه رفو أو غير رفو (ص) وفي آجرة الطيب قولان

قولان الأول التخصيص ثم قال به ترجيح ابن ونس وهو ظاهر المدونة في آخر الجراح ونصها من فقاهي عبد لرسل وأقطع عليه  
جميعا فتد بظله ويعتق عليه ويضمن قيمته فالنظر في ذلك فإذا اختلفت ذلك للاعتراض على ما من جهة أنهم ما سبالا المدونة ما لم يكن  
لها لأن مذهب المدونة ما قلته من التخصيص لا مذهب إليه ابن ونس من أنه ظاهر المدونة وإذا اختلفت بين كذا فالحق يرجع هؤلاء لا مع  
شارحنا بل التخصيص تأويل على المدونة ولتظن المدونة فيتم دلالة ابن ونس وتوالتج عبد الرحمن (قوله يورقا الثوب) أي حمز  
ودونه وتكتب بالالف وقوله وما نقص أي بعد الرفو أي ينظر للنقص بعد الرفو لا قبله فإذا كان النقص قبل الرفو عشرة وبعدم  
بخسة وأجرة الرفو دهم فأما ما يلزم دهم أي جرة الرفو وخمسة أي شيء في بعضه بعد الرفو عشرة قال في أرضه قبله

(قوله على شخص) أي سوا عبد (قوله قولان) اتفاهم يتفق عليها كقول الثوب لان ما يتفق على المداوة غير معلوم ولا يعلم هل يرجع لما كان عليه أم لا ورفو وانما طمعه معلوم ما يتفق عليه ما في رجحان ما كانا عليه • (فصل في الاستحقاق) •  
 قوله اضافة الشيء إلى نسبة الشيء كالتوفيق قوله لمن يصلح به أي لمن يصلح ذلك الشيء بذلك الشخص أي يصلح أن يكون له نفسه استحقاق اشارة إلى انه لا يصلح أن يقال ان دأبني تستحق عندئذ سادرا وقوله فيه حق بالتقيد ولا يلزم من الاول الثاني (قوله مستعمل الخ) ظاهره ان الاستحقاق بوجه لفظه وليس كذلك فالمناسب أن يقول وفي عرف النسخ ما أشار إليه ابن عرفة بقوله أي ما ذكر ابن عرفة ويوجب بان المراد مستعمل دله (قوله لكن لا يثبت ملك نفسه) أي بل يثبت ملك بعده وقوله وبقوله قبله الخ لا يقتضي ان الخارج بذلك ١٧٤ هو من افراد ما تقدم أي ما كان يثبت ملك بعده (قوله وأورفع ملك بصرية)

لا يقتضي ان ابن عرفة أراد ذلك  
 لكان الاخصر أن يقول رفع  
 ملك بنبوت ملك وسري قبيله  
 والظاهر انه أراد استحقاق  
 مدعى سري فالتقدم أو رفع  
 حريه كذلك أي بنبوت ملك  
 قبله فان قلت يلزم على هذا انه لم  
 يذكر الاستحقاق بصرية فالجواب  
 كانه رأى انه ليس استحقاقا  
 حقيقيا بل اطلاقا عليه بحيث  
 لا يحتاج لإدخاله في التعريف  
 والاخلال به أولى من الإخلال  
 باستحقاق مدعى سري كذا قيل  
 وفيه انه يمكن أن يقول رفع ملك  
 أو سري بنبوت ملك قبله (قوله  
 يعني بنبوت سري) هذا أصل  
 لما حصل المعنى في لقوله كذلك  
 (قوله والظاهر حكمه) قال ابن

(ش) يعني ان من جنى على شخص بخرجه حرام خطأ ليس فيه مال مقرر أو هذه الا يقتصر  
 منه لتلافئه أو لعدم المساواة أو لعدم المثل وليس فيه مال مقرر أو اضافة هل يلزم الجاني  
 أجره الطبيب ثم اذا برئ ينظر فان برئ على غير شئ فليس عليه الا الادب ان كانت  
 الجناية بهذا وان برئ على شئ غير التخص أو ليس عليه ذلك بل يقرم التخص ان برئ  
 على شئ ولا يقرمه ان برئ على غير شئ قولان ومثل أجره الطبيب قيمة الهواء والراح  
 منه كما القول بان أجره الطبيب على الجاني ليس لان دفن الثوب عليه وما الموضوعة  
 ونحوها مما هي منى مقرر فاعلم على الجاني ما هو مقرر فقط  
 • (فصل في الاستحقاق) • وهو اضافة الشيء لمن يصلح به وقوله فيه حق كاستحقاق هذا  
 من الوقت مثلا بوصف الفقر أو العلم وفي عرف النسخ مستعمل في معنى ما أشار  
 إليه ابن عرفة بقوله ورفع ملك شيء بنبوت ملك قبله أو سري كذلك بغير عوض وخروج  
 بقوله بنبوت ملك قبله ورفع الملك بالهبة والعق وغيرهما من الاسباب الشرعية لانه  
 رفع ملك شيء لكن لا يثبت ملك قبله وبقوله قبله عاملا بالوقت فانه ورفع ملك شيء  
 بنبوت ملك بعده وقوله أو سري أي أو رفع ملك بصرية بخرجه يعطف على ملك من  
 قوله بنبوت ملك الخ وقوله كذلك يعني بنبوت سري قبيله وأشار به إلى دخول  
 الاستحقاق بالخرجه وقوله بغير عوض أخرج به ما وجد في المغام بعده وسريه وقسمه فانه  
 لا يؤخذ الا بغيره فالأول زيادة هذا القيد لكان الخد غير مطرد وانظر حكمه واسما به  
 ونحوه وموانعه في النسخ والكبير وذكر المؤلف في هذا الفصل كل ما كان مشتركا

عرفه حكمه الوجوب عند تيسر أسبابه في الرعي على عدم عين من مستحقه وعلى يمينه مباح كغيره لربع لان الحلف بين  
 مشقة اه وأما سري فهو قيام البيعة على الشيء المستحق انه ملك للمدعى لا يعلو خروجه ولا خروج شيء منه عن ملكه حتى  
 الان والتمهاده في أنهم يخرج من عنده ملكه انما يكون على نفي العلم في قول ابن القاسم المعلوم بطلان في الباب وأما شرطه  
 فثلاثة الاول الشهادة على عينه ان أمكن والبقية وهي أن يبعث القاضي عدلين وقيل أو عدد مع الشهود الذين شهدوا  
 بالملك فاذا كانت دلائل متلازمة أو ما هذا ارضى التي شهدنا فاعند القاضي فالتشهاد للبيعة أعلاء الذي الاعذار  
 في ذلك الجائر فان ادعى مدعا جله فيه بسبب ما يراه الثالث بين الاستبراء واختلاف في لزومها على ثلاثة أقوال الاول انه لا بد  
 منها في جميع الاشياء قاله ابن القاسم وابن وهب ومضنون الثاني لا يفي في الجميع أيضا قاله ابن كاتبة الثالث انه لا يخصص في  
 العقار ويخصص في غيره وهو المعلوم به عند المتقدمين وأما المانع من الاستحقاق فثلاثة وسكوت فانه هل أن يشتري ما داهاه  
 من عند خذ فيقول انا اشتريته تخوف أن يقيمه فاذا أتيته رجعت عليه بالنفي لم يكن له العقل وقال أصبح الآن تكون منة  
 بعدد بدأ أو شهد قبل الشراء انما اشترا ما ذلك فذلك يتبعه ولو اشترا وهو يرى أن لا يملكه فتم حاكمته بينة فله القيام وأخذ  
 الفين منه قاله أصبح وأقول قوله وأما السكوت فغلب أن يقر في القيام من غير مانع أمدا لم يزل قاله في الباب

(قوله بين الغاصب والخ) أي حاله الذات وقوله والمتعدى حاله المتعدي (قوله فان لم يقع بالزرع) أي لم يبلغ حد الانتفاع به  
سواء ظهر أم لا وهذا محتمل في وقت ما رادله الأفكار السنة وحينئذ نقول ان لم يثبت وقت ما راد يرجع له وهو لما بعده  
(قوله أخذ بلائح) أي في مقامه بذره وأجر ثمرته وأرضه (قوله وأما زراعته أن يقلعه) هذا يقتضي ان اختيار الزارع كما قلناه  
تت ولكن النص ان اختيار المستحق بين الأخذ والامس بالقطع فبالأرض أخذته ولو أراد الغاصب أخذ بدل ولو قلنا  
الغاصب بالكلية فزلب الأرض أخذها بالقطع (قوله لأنه يؤدي الى بيع الزرع قبل بدو صلاحه) أي على التيقن كما يشهد به ما بعده  
وظاهر العبارة أنه لو كان على القطع لما زرع أن شرط الجواز الانتفاع وهو مقفود ١٧٥ (قوله والانه الخ) أي بان يبلغ أن

بين الغاصب والمتعدى فقال (ص) وان زرع فاستحققت فان لم ينتفع بالزرع أخذ بلائح  
(ش) يعني ان الغاصب أو المتعدى المتقدم ذكرهما إذا زرع أرضا فامر به على الزارع  
فان لم ينتفع بالزرع بعد قطعه وروى ان كان إذا قطع لا منتفعة فيه لزراعته وأما زراعته أن يقلعه  
قضى به لزلب الأرض بغيره شيء ولا يجوز أن ينتفع على بقائه في الأرض بكونه لأنه يؤدي  
الى بيع الزرع قبل بدو الصلاح وذلك لأن المالك لما كان قادرا على أخذه بما نواهبه  
لزراعته بكونه كان ذلك السكرا موضوعا في المعنى فهو يبيع له على التيقن وهو مجموع  
ففعلا زرع الغاصب أو المتعدى وتقدم غرسهما وتأواها وسأنا الكلام على زرع ذي  
الشبهة وقوسه وبقائه وقوله فاستحققت أي فامر مالكها وليس المراد الاستحقاق المشهور  
وهو وقع بلائح يثبت ملكية له لا المالك فيرفع (ص) والانه قلعه ان لم يثبت وقت  
ما زراعته وله أخذ به بيقينه على المختار (ش) يعني فان قام المالك على الغاصب أو على  
المتعدى بعد ان يذر الزرع وصار يقطع به فله اختيار بين أن يامر الزارع بقطع زرعته أو  
بأخذ بيقينه من الجواز بعد سقوط كافة ما يتولها وهذا التخيير ان كان ما زرع فيه ما يقاها  
واعتاد له من أن يقول ان بقي وقت ما زراعته مع كونه أخضر ثلاثين يوما أنه لا بد من بقائه  
وقت جميع ما زرع فيه فخرج ما إذا بقي منه بر من فقال ان لم يثبت وعدم فوائده يصدق في بقائه  
بر منته (ص) والأفكار المسئلة (ش) يعني ان الغاصب أو المتعدى إذا زرع الأرض  
وصار الزرع ينتفع به وذات ابا ان ما زراعته تلك الأرض من جنس ما زرع فيها من عام يرب  
الأرض فليس له على الزارع الاكراه تلك السنة كلها (ص) كذا شبهة (ش) تشبيهه بغيره  
والمعنى ان من زرع أرضا وجه شبهة أو اكراه وجه شبهة فان كان وارثا أو كان اشراها  
من غصبها ولم يعلم بالغصب وما أشبه ذلك ثم يستحقها أخضر قبل فوات ابا ما زراعته تلك  
الأرض زراعته فليس للمستحق الاكراه تلك السنة وليس له قلع الزرع لأن الزارع زرع  
فيما وجه شبهة واما ان فوات الابان فليس للمستحق على الزارع شيء من كراهة تلك السنة  
لأنه قد استوفى منتهى ما اقله لذى الشبهة والجهول للحكم كما يأتي فهو تشبيه في لزوم  
كراهة السنة فقط لا ببقيد فوات الابان بل ببقيد بقائه وتقرير الشاوخ في نفسه نظر وهذا

ينتفع به ولو برى البهاق (قوله فله  
أخذ بيقينه) وكما أنه أخذ بيقينه  
له باقيا ما زراعته وأخذ كراه  
السنة منه في القرض المذكور  
أي بان بلغ أن ينتفع به ولم يثبت  
وقت ما رادله دون القسم الاول  
في المصنف وهو ما إذا لم ينتفع به  
(قوله على المختار الخ) وما قاله أنه  
لا يجوز لأنه لم يبد صلحه الفنى  
والقول بان ذلك يجوز أصوب  
لأنه عليه السلام عن بيع  
الشارع قبل بدو صلاحها على  
البناء انما هو لأنه زيد للباقيتنا  
ولا يدرى هل يسلم له لا وهذا يقع  
فيتمه مقولا (قوله بان يامر الزارع  
بقطع زرعته) أي وتسوية الأرض  
(قوله ثلاثين يوما الخ) فبه نظر لأنه  
يقال في وقت الظهور اذا كان باقيا  
منه بقية وقت الظهور باقيا مع أنه  
حاشي الأباضه (قوله من جنس  
ما زرع فيها) أي لا من كل ما يزرع  
فيها وهذا هو الرابع وما قبله يقول  
ان لم يثبت وقت ما رادله ما زرع  
فيها وغيره كما لو كانت من زرعته سبعا مثلا وأراد المستحق أن يزرعها مقنا (قوله بان كان وارثا) في عب أي وارثا غير  
الغاصب قال بعض المشووخ يعصم فرضها في وارث الغاصب سكن بالنسبة لعدم قلع زرعته في السنة لا بالنسبة القله فهو ذو  
شبهة بالنظر للاول دون الثاني وهذا الكلام كما ناعتار ان قوله بان كان الخ تراجع لزرع لا كثرى (قوله لم يستحقها) انقص قبل  
فوات ابا (أنه) أي ابا ما زرعته تلك الأرض زراعته وسواء بلغ الزرع حدا الانتفاع به أم لا (قوله) وظاهر هذا الخالفة المقنع ما تقدم  
لأنه فعليا تقدم اعتبار جنس ما زرع فيها وهذا الاعتبار وقت ما زرعته من جنس ما زرع فيها وغيره فإذا ملك ذلك فمقول وهل هو  
كذلك لا يجزى الخلاف الذي في الاول هنا فيكون كلامه هنا خلافا للراجح والراجح اعتبار جنس ما زرع فيها وهو الظاهر  
وجرد (قوله بتقرير الشاوخ في نفسه نظري) أي لأنه سهل التشبيه في جميع أحوال الغاصب

القول وبأن الخ) أي فكان المصنف ١٧٦ قال وهذا في البطن الواحد وما البطنون فسيأتي وأن المعنى وهذا في الأرض لم

تستأجر الأمانة واحدة وسأني  
خاذا استأجر بورت سنين ومثله  
نما اذا استأجر بورت سنة وتزرع  
بطونا وبمجانة بعضهم وامادا  
كانت تزرع بطونا بمجانة ابائه  
قبل الحكم فهو المستحق منه  
وما لم يفت ابائه فهو للمستحق  
(قوله لرب الأرض كراه المثل)  
ووجهه يرجوعه لكرام المثل  
ان الأرض هي التي خرجت من  
يدهم والقاعدة ان من أخذ عرضا  
في عرض واستحق ما أخذ فانه  
يرجع بعرضه ان أمكن والا  
فقيمه وقبلة الأرض هذا كراه  
المثل وحاشا ليقال لا شيء لم  
يرجع بقبلة ما استحق من يده  
هكذا انفصل عن تقرير الشارح  
بوجهه الله (قوله وأخرى يزرعها)  
قال عيب أي الذي لا يحتاج  
لثروت كالزبيب وكذا ما انما حلب  
عليها حيث لا يفتح ثمرها فيها  
يظهر لان احتاجت فلا تقوت  
الخ) (أقول) قوله وكذا ما انما  
الحلب أي لكونها غير ثمرة فلا  
يتكرر مع ما قبله كما أفاده بعض  
شيوخنا ثم أقول ان الظاهر ان  
القائم الحلب عليها موقوف كالثمر  
فقط لانه يلزم عليه تنفقه فاقول  
ناهناك ان يكون مثل الثمر  
(قوله وفي سنين الخ) أو اوداهة  
في الحقيقة هي يفتح لمطعمه ابائه  
على أخذ من ثمره والمستحق  
أخذها والمعنى وفي أي للمستحق

في أرض لا تزرع الا مرة في السنة وبأن يجر هذا القيد في قوله وفي سنين الخ فان المراد  
بالسنين البطنون (ص) أو جهل حاله (ش) عطف على ذي شبهة لا يشبهه الفعل لانه في  
فوقه منسوب الشبهة أي كما حسب شبهة أو يحجب حاله والمعنى ان من زرع أرضا وهو  
جهول الحال لأي لا يدري هل هو غاصب أم لا أو هو مشترع من غاصب أو من غير غاصب  
ثم استحقه الشخص في ايام الزرع فله كراهة تلك السنة فلا استحققت بعد فوات ايام الزرع  
فلا شيء المستحقه الا ان الزارع قد استوفى المنفعة والفائدة كما مر (ص) وفاتت بصرتها فاعيا  
بين مكره ومكروه والمستحق أخذها ودفع ثمنها لغيره فان لم يعط له اعطى كراهة سنة والا  
اسلمها بلا شيء (ش) يعني ان من أكره أرضا بعرض أو بما دون من ثمنها أو وحسب  
بعينه يعرفان وزنه ثم استحق ما ذكره فان كان الاستحقاق قبل أن يعثر بها أو قبل أن  
يزرعها المكترى فان الاجارة تنقضي من أصلها وان كان الاستحقاق لما ذكره من الاجارة  
بعد أن سره المكترى أو بعد أن زرعها فقد فاتت الأرض بذلك ومعنى فواتها ان  
الاجارة فيها لا تقضي وقبلة المنازعة حيث ذكره بين المكترى وهو دفع الشيء المكترى وهو  
الاجارة والمستحق لها فان أخذ المستحق شيئا ودفع إلى حال سبيله فان المكترى يدفع  
لرب الأرض كراه المثل في تلك المدة وان أجاز المستحق الاجارة ورضي ببيع شيئا فانه يدفع  
للمكترى اجارة ثمرة فان أقر قبل للمكترى اعطى كراهة سنة فان دفعه فلا كلام ولا يفتى  
عليه بتسليمها المستحق الاجارة بلا شيء فقولنا فوات أي الأرض التي استحق ما أكرهت به  
من الكراهة وقوله بصرتها أو أخرى يزرعها موقوفه ولو لم يقر ثمره لانه يقر وت يفتح الكراهة  
ولا يصح حل كلام المؤلف على استحقاق الأرض المكترى لانه اذا استحق ما يبيع للمكترى  
كلامه ثم المكترى الأرض أو لم يعثر بها ومقتضى كلام ابن خازن ان قوله والمستحق الخ  
في استحقاق الأرض والاولى جعله شاملا لهما فلو كان أول الكلام في استحقاق الكراهة  
وقوله والمستحق الخ في استحقاقه حيث أجاز ذلك المستحق أو في استحقاق الأرض (ص)  
وفي سنين يفتح أو يعنى ان عرف النسبة (ش) يعني ان صاحب الشبهة اذا أجزأ أرضا في  
مدة سنين وقدم معنى بعضها ثم استحقه شخص فانه يغير بين ان يفسخ ما بين من مدة الاجارة  
وبين ان يغير ما بين منها الى استأجرها ولا شيء له فبما عني من السنين وانما مضى ما بين  
ان يفسخ ان يعرف النسبة أي نسبة ما بين من الاجارة بما يقوله أهل المعرفة لما مضى من  
مدته المغير يقضي معلوم والا أدى الى يسع سبعة يغير مجهول وهو لا يجوز فقولنا وفي سنين  
الخ في حق ذي الشبهة فقط كما قاله الشيخ عبد الرحمن وكان بعض يقول الذي يظهر ان ذا  
الشبهة وغيره في هذه مستويان في الحكم الذي ذكره المؤلف وقوله ان عرف النسبة أي  
ما يتوهمها استحقه من قبلة المدمن الاجارة وهو شرط في قوله أو يعنى ثم ان معرفة النسبة  
أما ان تحصل من أهل المعرفة أو من كون المتكبرين من أهل المعرفة أو من كون الزرع  
في أجزاء المدة مستويا كما اذا كانت المدة ثلاث سنين والزرع في كل سنة مستويا وللزرع

في استحقاق الأرض اذا كانت مكررة فسيأتي أن يفسخ أو يفسخ ان عرف النسبة ولا مذهب لسنين أي سنين أو سنين في  
أو بطون والمواد أن يكرى الأرض عدة فتبعض الاجرة فيها ويفسخ بالزمن فانه في تاويل المصدر وان تحذفه وهذا ليس بشاذ  
واما ان انصبه مع حذف أن (قوله مستويان في الحكم الخ) أي الذي هو التمييز بين الفسخ والامضاء عند معرفة النسبة



(قوله للمهدة راجع المتيقن) قوله تقدم ان اختيار المستحق (الخ) لا يخفى ان الذي تقدم في أرض الإبراعة اذا استحققت الاجرة فلا تناسب قوله بعد لانه يسكن (قوله واما المكثرى (الخ) يستحق عنه بة وله فوات بجرها (الخ) قوله فاذا اعطيت الدار (الخ) رد انه ليس هناك الركن قد يقال على قياسه هنا فاذا تمسك زرع الارض وذو حساب ما زرع (قوله وبعبارة اخرى) هذه العبارة تقدم ان قول المصنف ولا خيار للمكثرى متعلق بقوله وفي سببين (الخ) لا الاول اني استحق في الاجرة قيم يصح جموعه لما اذا استحققت الارض بعد سرحها فخلص هذا ان قوله ولا خيار (الخ) فيه تقرير ان الاول انه راجع لقول المصنف وقامت بجرها (الخ) والثاني انه راجع لقول المصنف وفي سببين يسفخ (قوله فليس لانه يقول) ذكر ١٧٧ الحكم وليذكر علمه مع ان الحال يحتاج

لله (قوله وانتقد (الخ) من تحقه قوله وفي سببين (قوله) وأمن هو) أبرز الضمير بجرها (الخ) شقين هو له لان فاعل انتقد من قوله انتقد هو الاول وفاعل أمن ضميره ودعي الثاني ويمكن أن يكون جملة أمن حال من ضمير وانتقد أي وانتقد في حال كونه قد أمن وأبرز الضمير لتقني توهم العطف (قوله أريد الى المستحق (الخ) هذا يفيد ان المستحق ينتقد من المكثري وفي صحيح والفقهاء وانتقد المستحق محض من المكثري من باقي المدقات انتقد المكثري الاول الكرا كله بالفضل او اشترط نقده أو كان العرف نقده زاد الثاني ويرجع المكثري على الاول بما يخص السنين المستقبلة ان كان تقدمه مثلاً واما ما يخص السنين الماضية فهو له لان الغلة لذي الشبهة (قوله أي اذ ين وخبر) أي بان لا يكون عليه دين يحيط وان لا يخفى فرائها ما يخذ

في مثلها من الباقي (ص) ولا خيار للمكثري للمهدة (ش) تقدم ان اختيار المستحق في محل العقد وفي امضاءه واما المكثري وهو دافع المتقن المستحق فلا خيار له في امضاء العقد ولا في حلها عن نفسه لاجل ان يخلص من عهدتها لا ضرر وعليه لانه يسكن فاذا اعطيت الدار ودعي بحساب ما سكن وبعبارة قوله لا خيار للمكثري للمهدة أي حيث اعطى الكرا وقد كان المكثري نقد الكرا فخلص لانه يقول أنا لا أرضي الا بامانة الاول ثلاثة ولا أرضي للمستحق لانها اذا استحققت لا بد من ارجع عليه لعدم المستحق مثلاً فقوله للمهدة أي لاجل المهدة أي الاستحقاق المطاري بعد الاستحقاق الاول (ص) وانتقد ان انتقد الاول وامن هو (ش) يعني ان المستحق يقضي له باخذها بجرها من مدة الاجارة أي باخذها الا ان بشرط ان يكون المكثري وهو المراد بالاول انتقد جميع الاجرة من مدة الاجارة ويستند بانه ما يرد الى المستحق حصة ما بقي من المدة الثانية ان يكون المستحق ما وثق في قسمه أي ادين وخبر فان لم يكن كذلك فانه لا يقدر شيئا وتوضع حصة ما بقي من الاجارة عند الحاكم الى انتهاء المدة قال ابن نونس لعل هذا اذا ارتحاف عليها الهدم واما ان كانت حصصه فانه يقدر ولا حجة للمكثري من شرف الدين لانه أحق بالدار من جميع الفرع ما قوله ان انتقد الاول أي انتقد الكرا ما لفضل أو اشترط نقده أو كان العرف نقده وأما لو انتقد به من الباقي فان عهده المدة كان ان تلك المدة وان حله عن بعض مهم كان يتبعها على حسب ما كمل وكذا يقال فيما اذا اشترط نقده به أو كان العرف نقده به (ص) والغلة لذي الشبهة أو المجهول الحكم (ش) يعني ان من اشترى شأ أو استأجر أو وجب له ولم يزل ان اتهم أو مؤثراً أو وجب فاصب فانتقل ثم استحقه شخص فان الغلة لذي الشبهة أي يوم الحكم به لذلك المستحق وكذلك من جهل حاله أي لا يعلم هل هو قاصب أو غير قاصب وهل هو له أو وجب فاصب أو غير قاصب اذا استقل شأنه استحق فان الغلة له أي يوم الحكم به المستحق وكان القياس ان تكون النفقة عليه الحكم لكن المؤلف مشى على خلافه في باب القصاص حيث قال والنفقة على المقتضى فيه وما مشى عليه المؤلف هو مذهب الدولة وهو خلاف القياس (ص) كوارث وموهور ومشتري يعلموا (ش)

٢٤٠ شي من وطور واستحقاق عليه والا فلا يقدر الآن باقي بحسب ثقة فتبين ذلك كله ان المستحق التوسعي (قوله قال ابن نونس (الخ) أي ان محل اشترط الترمط الثاني ان كان هذا في دار (الخ) (أقول) وقضته ان مثل الدار العجصة الارض بل اولى الا انه يرد ان قال ان المكثري يخاف ان يستحق فيضرب عليه ما تقدم المستحق لاحتمال هدمه أو مطلقه فاذا لوجه لبعثان نونس (قوله والغلة لذي (الخ) الغلة متبداً وقوله لذي الشبهة حال وان لم يكن الحكم وقضته ان المجهول حاله ليس ذا شبهة وهو ما تقرر لبعض الشيوخ بعد ان حله عطف خاص ولزم الحكم الغاية يعني الى الغلة تكون لذي الشبهة أو المجهول من يوم وضعه الى يوم الحكم به لذلك المستحق (قوله وهو خلاف القياس) الا انك خبر بان قوله والنفقة على المقتضى له أي في زمن انضمام فقط لامتناعه فالا لشكل في كلامه مثال هو على القياس بل القياس ان تكون عليه ولو في زمن انضمامه فالا لشكل باقي (قوله كوارث) تشبههم المعتبر علم المشتري من القاصب واما الموهوب فاعتبره في الناس كاتبة ابن نونس وان كان خلاف ظاهر المصنف فينبغ

(قوله حيث لم يعلموا اذا اغتلبوا شيئا) يستلزم من قولهم المشتري العالم لا غلبه لمن اشترى حصته من وقت واشترى اهل من صنعها فانه يقول المشتري بقله تلك الحصص ما دام المشتري حيا ولو كان عالما وقسم تلك الحصص عليه ووجهه انه بمنزلة المشتري الوهاب متعمدة حتى يستحقه الشخص آخر (قوله ويمكن ان يجري في وارث غير الغاصب الخ) عبارة في كذا وقد يقال ان وارث غير الغاصب ياتي فيه العلم وعدمه كن ورث ما لا من ذي شبهة والوارث يعلم ان ذا الشبهة اشتراه من لا يعلم حاله والوارث يعلم حاله فتارة يعلم انه غاصب وتارة لا يعلم انه ١٧٨ غاصب فان علمه غاصب فلا غلبه له وان لم يعلم ذلك الغلبه وفي كلام الخطابي ما يدل

على ذلك (قوله على وارث) أي وارث غير الغاصب وهو ذو الشبهة ولا يقال له غاصب حاله (قوله لانه تسلف) ولا يقال له كشف الغيب ان المال للغير لم لا نقول الوصي المتجر به لنفسه أولى من غصب مالا وتجبر فيه مقره (قوله) وهذا بخلاف الخ أي لكشف الغيب انه لاحق له في التركة الا بعد ادائه الدين ولا يصحون التلف بأمر من الله بخلاف والفرق ان التركة في ضمان الورثة بخلاف الوصي بل يجرى الوارث لنفسه قال بعض شيوخنا لا يصح ان يجرى الوارث بغيره بغير الوصي بأمر انفسه (قوله فلا غلبه للوارث المطرقة عليه) هذا لما اذا قسم الورثة أحسن التركة واغتلبوها ثم طرأ صاحب حصه من الورثة أيضا فانهم لا يقرنون بالنسبة والمالواشترى أحد من الورثة تسلفه من التركة من حاله انما يصح به زيادة على نصيبه ثم اقل ما اشتراه فانه يقول بقله انظر مع (قوله الآن ينتفع المطرقة عليه

يعني ان وارث ذي الشبهة او وارث من جهل حاله وهو هو ذي الشبهة أو من جهل حاله أو موهوب الغاصب حيث كان الغاصب مليئا والمشتري من ذي الشبهة أو من جهل حاله أو المشتري من الغاصب حيث لم يعلموا اذا اغتلبوا شيئا ثم استحقه شخص فان الغلبه تكون لهم الى يوم الحكم به لذلك المتحقق فتقوله لم يعلموا ارجع او هو الغاصب الذي لم يعلم حيث أيسر الغاصب والمشتري منه مطلقا حيث لم يعلم ولا يصح رجوعه لانه كوارث لانه يجوز على وارث غير الغاصب وهو لا يتناقض فيه التفرقة بين العلم وعدمه وحدهم في ما جامع وان كان الموهوب والمشتري شئين نظر الى افرادهما ويمكن ان يجري التفرقة في وارث غير الغاصب انظره في الشرح الكبير (ص) بخلاف ذي دين على وارث (ش) يعني ان الوارث اذا استقل ثم طرأ عليه صاحب دين فعلى الميت فان الوارث لا غلبه ويضعها صاحب الدين الطارئ ولا غلبه للوارث المطرقة عليه فهو في قوة الاستعانة من ذي الشبهة وكأنه قال ولا غلبه لذي الشبهة الا في طرق ذي دين على وارث فلا يثنى للوارث مع الغاصب وسواء علم أم لا وظاهره انه لا غلبه للوارث المطرقة عليه والفرق ولو كانت شقة من غير الوارث أو الوصي وهو كذلك فاذا مات شخص وترك لثلاثة ديارم مالا وترك أيضا خذ شخص الوصية عليهم والتجبر بالقدرة المذكورة حتى صار سقاية مثلا فطر على الميت دين فقدر السقاية أو أكثر فانه يستحق جميع ذلك عند ابن القاسم بخلاف العزوي فقله الشيخ أبو الحسن في كتاب النكاح الثاني وهذا الظاهر ان لم يجر الوصي لنفسه وأما ان يجر لنفسه فالمرح به لانه متلف كما هو الظاهر وفي المدونة واذا أنفق الولي التركة على الطفل ثم طرأ دين على أبيه بغيره ولم يعلمه الوصي فلا يثنى عليه ولا على الصبي وان أيسر لانه اتفق بوجه جائز اه وهذا بخلاف انفاق الورثة نصيبهم من التركة لهم م. يرضون للغيرم الطارئ (ص) كوارث طرأ على مثله الآن يقتنع (ش) تشبيهه بالخرج أي لا غلبه للوارث المطرقة عليه والمال لا يختص بالغلبه بل يقاسم أخاه فبما وقع ان الوارث اذا اغتلب ثم طرأ عليه وارث مثله فانه يضمن حصته أخيه الطارئ عليه المساوي في الدرجة الآن يقتنع المطرقة عليه بنفسه وان لا يكون في نصيبه ما يكتفه وأن لا يعلم به وان لا يكون الطارئ صاحب المال طرقة عليه وان يقول الابان (ص) فان غرس أو بنى قبل المالك أعطه قيمته قائما

بنفسه هذا ما أخذ من المصنف وقوله وان لا يكون في نصيبه هذا ما أخذ من قوله استنفذ وقوله وان لا يعلم الخ هذا فان ما أخذ من قوله طرأ وقوله ان لا يكون الخ هذا ما أخذ من قوله على مثله ثم ان المتناهي للقول ان يقول وان يكون في نصيبه ما يكتفه يحدف لا يلا لانه يصح مستغنى عنه (قوله أو بنى) أو ما تعلقوا لانه لا مفهوم للقرص والبناء انما هو كذا والشبهة سقيمة لتكان الحكم كذلك وكذا الواشترى عرضا وصفه عليه مضافا في تفصيل وبخاصة ثم استحق (قوله اعطه قيمته قائما) على انه في أرض الغير بانه على التأييد ان استأجرها كذلك فان استأجرها مدة فقيمتها قائما في تلك المدة وبغيره يدفع استسكال الاشياء من هذه ايات مالكا أو بغيره قيمة البناء قائما واذا اقيم قائما فقد أعطى جزأ من الأرض وان قوم منكم كانوا صار منقولها اه بطرا وان تقبره قائما على الوجه المذكور فيسقط النذر عن الأرض وانه يقرم قائما لا يستغنى

(قوله يوم الحكم) هذا أحد قواين متساويين في المسئلة ولذا قال المواقف أنه لو اغتلب بعض الورثة وغيره ساكت ولو بالكرام لم يطل حقه ولا بدعية ثم يضاف ان حقق عليه الدعوى لان الشهم وانما تتوجه في دعوى المعروف ان حقق عليه الدعوى بخلاف دعوى التهمة فلا تتوجه في دعوى المعروف قال في الميعاد المتأخر في كون القيمة يوم بئانه او يوم الحكم قولان يشهر ابراهيم بن عرفته محقولا (قوله الا المصلحة فالتقص) يظهره انه لا يؤثر بتسوية الارض وليس له ان يعطى قيمة البقعة لانها حبس وعمل علم اعطاه قيمة بئانه ان لم يشترطه الواقف انه يشتري بغيره الحبس اعتبارا والا اشترى ذلك سيتردد في حقه ربع زائد على مسقطه ويشتري بقيته معقوضا بل قد يقال يشتري وان لم يشترطه الواقف حيث وجد ربع الوقت لان وقف الربع قد يؤول الى بيعه (قوله وليس لنا ابدال) هذا يقتضي ١٧٩ ان الوقوف عليه غير معين فيقال التعميم (قوله لم خلاف ما ذكره المحقق) كذا في نسخة بدون ابن لعلي

الذي ذكره ابن الحاج انه اذا كانوا معينين حكم الوقف حكم الملك (قوله يوم الحكم) أي بالاستحقاق وتقوم الامم بدون مالها وكذا الولد يقوم بدون ماله على المشهور ومقابل قولان قبل يوم الاستحقاق لان ذلك ضرر على المتابع وبأخذ قيمة الولد ايضا وقيل بأخذ قيمته يوم وطئها ولأتمه عليه في ولدها (قوله غير جسد) احبب منه بان قوله اوسع على حذف مضاف أي او عذري به أي اسقطت امارته خالص او عذري به كما يأتي تفصيله فان كان ولدها رقبة كان من غير سيدها المشتري لها او من سيدها العبد في اخذه وبأخذها اذا استحققت منه بغير بيعها ولدها المشتري اخذ مسقطها فتمت

فان أي قد دفع قيمة الارض فان أي فشرى كان بالقيمة يوم الحكم (ش) يعني أن صاحب الشبهة وهو المشتري أو المشتري وهو ذلك اذا غرس ارضا وفي بيع بائنا ثم اسقطتها فخصف فانه يقال المسقط وهو المراد بالمال اعطاه فقترسه أو بئانه قائما ولومن شاء المولك لانه وضعه وجه شبهة فان أي ان يدفع للباني قيمة بئانه قائما قبل للغارس أو الباني ادفع لهذا المشتري قيمة أرضه برأها أي بغير غرس ولا بئانه فان فعل فلا حكاية وان أفد فانه كما يكونان شريكين بهذا القيمة فترسه أو بئانه وهذا بقية أرضه والقيمة فيها معا تعتبر يوم الحكم بالشر كالا يوم الغرس والبئانه (ص) الا المصلحة فالتقص (ش) ماهر فما اذا استحققت الارض بمالك والكلام الآن فيما اذا استحققت الارض بجميع والمسقط أن من غرس في أرض وجه شبهة ثم استحققت بحبس فليس للباني أو الغارس الا التقصه اذ لا يجوز له ان يدفع قيمة البقعة لانه يؤدي الى بيع الحبس وليس لنا احد معين يطالبه بدفع قيمة البئانه أو الغرس قائما تبين التقص بضم الثون وظاهره سواء كان الحبس على معينين أو غير معينين بخلاف ما ذكره الحاج معين بعض الاصحاب (ص) وضمن قيمة المسقطه وولدها يوم الحكم (ش) يعني أن من اشترى امة فأولدها ثم اسقطت بالمال فان الواطي بضمن مسقطها قيمتها وقيمة ولدها يوم الحكم على المشهور ولا يوم الوطء والفرس يباع بانفاق فقوله وضمن أي ذوالشبهة وقوله المستحقه مضمومة لموصوف محذوف أي الامة المستحقة أي بالمقابل ليس ضمانها بالقيمة وقول الشايع برقي أو هو يتفرع جسد (تبيينه) قوله وضمن قيمة المسقطه الخ أي يرجع من استحققتها على بئانه وقنه ولو غاصبا وسواء زاد ما دفعه من القيمة على الثمن أم لا ويرجع ربحه على الغاصب بما بقي له من الثمن ان زاد على القيمة التي أخذت من المشتري منه كما هو قاعدة بيع النضوى

لا قيمه ولا قيمة ولها قين وكانت اولاد المسقط منه لان أمومة الولد أقوى من التبعية لفقها من رأس المال دونه انظر عب الا انه بعد هذا الجواب لا يناسب قول المصنف وضمن قيمته الخ لانه في الحالة هذه يفرم الثمن كما تبين (قوله ولو غاصبا) المعلقة قبله ظاهره اذا غاصب أحق بالرجوع عليه هكذا اعترض بعض الشيوخ وربما يتبعه شيوخنا فقالا انما بالغ على الغاصب لانه بما يقابل ما يجبر عليه بالقيمة لا بالثمن أي القول المصنف وضمن بالاستملاء قائل (قوله التي أخذت من المشتري منه) هذا ظاهره في كون القيمة اذا كانت أقل من الثمن لا يرجع المشتري الا بالقيمة التي هي أقل لكونه لها التي أخذت منه ولا ينافي ان يرجع المشتري على الغاصب بأخذ منه بقية الثمن وهذا ظاهره فقوله الشايع أم لا يضمن بما اذا كان مساويا كما قاله بعض الشيوخ وحيث قد علم في واضح ويكون ساعدان المشتري يرجع بما أخذه منه ان كان أكثر أو قليلا وهو المتيقن ولذا قال بعض شيوخنا ولا يرجع المشتري منه على الغاصب بالاربعين جديلا لا أخذه المشتري

وعبارة شب غير ظاهر فوضه ويرجع بثبته على باقعه سواء كان مثل القية أو أرق أو أكثر ويرجع دبرها على الغاصب بما يقى له من الثمن إن زاد على القية التي أخذته من المستحق منه كما هو كاسفة الخ والباقي هذا الغاصب ويوافق ما كان عليه أيضا عبد الله حيث يقول فإذا كانت قيمته عشرة مثلاً وأخذها من المستحق منه وكان الثمن الذي أخذته الغاصب خمسة عشر يرجع المستحق منه على باقعه الغاصب بقية وهو خمسة عشر ويرجع المستحق خمسة عشر على الغاصب فالغاصب يفرم خمسة عشر للمستحق منه وخمسة عشر للمستحق وهذا لا يصح (قوله إذا غاب الخ) يلزم البايع أكثر من الثمن والقية والبايع هذا الغاصب (قوله لو أخذ السيد من قديمته) أي يوم القتل والبايع أن المستحق في الخطأ الأقل من قيمة الوليد يوم القتل ومن دينة خطأ سواء أخذها أو أثر كها فلو قال ١٨٥ المذهب والاقول في قتله خطأ لم يجاز عليه من أن ظاهره أنه إنما يرجع

عليه بالاقول إذا أخذوا أنه أذترك لا يرجع عليه وليس كذلك (قوله الأقل من القية أو مما صالح به) وقته من القية يوم الصلح فإن عفا الأب عن الجاني في العدم لم يكن للمستحق طلب على الأب وله الرجوع على القاتل بالأقل من القية والدية وإذا أخذ المستحق من الأب ما صالح به وكان أقل من القية والدية كان للأب الرجوع على القاتل بالأقل من باقي القية وباقي الدية فإذا كانت القية عشرة والدية أكثر وصالحه بثمانية وأخذ المستحق من الأب ثمانية فإن الأب يرجع على الجاني بباقي العشرة لأن من جهته أن يقول إنما صالحت بثمانية لأنني اعتقدت أنها تبقى في وأما لو كان الصلح بقدر القية كالشتر في القرض المذكور فلا يرجع للأب بباقي الدية لأن الجاني يقول

إذا غابت (ص) والأقل أن أخذت (ش) تقدم إن المستحق يأخذ قيمة الأمة وقيمة ولدها فلو قتل الولد خطأ فالدية مضمومة وأخذ السيد ما قدر قيمته فإن زادت قيمته على الدية فإن الأب يفرم للسيد الأقل من القية ومما أخفق الذي وكذا لو صالح على الدية في قتل العدم فإن الأب يفرم أيضاً للسيد الأقل من القية ومما صالح به في قتل العدم وقوله إن أخذت يسهل دية الخطأ ودية العدم ودية الأطراف وفهم منه أنه لو انقضى في العدم لم يكن للمستحق شيء وهو كذلك كأي المدونة (ص) لصادق حرة أو غلها (ش) يعني أن من اشتري أمة فوطئها أو أضعفها أو أوجرها ثم انقضت بغيره فإنه لا شيء عليه لمستهقها لأن غلها لمصر أن القلة لذي الشبهة أو الجاهل للعكم ولا من صدق سواء كانت ثيباً أو بكر أو لا ما نقصها لأنها لو طئت على القلة بقوله حرة أي أمة تبين أنها حرة ومثلاً العبد إذا استحق بغيره فلا يرجع له على سيده بقية والفرق بين قوله لصادق حرة والفاظ بغيره عالته فإنه بغير صدقها أن الفاطم وعلى من هي محرمة عليه حال الوطء في نفس الأمر وإن كانت محرمة له بحسب اعتقاده وأما في مثلثا فقد حلت من هي مباحة له في اعتقاده وفي نفس الأمر حال الوطء وإن انكشف الأمر بخلاف ذلك بعد وإنما كان لا يضمن القلة وإن كان مستحق العبد يرجع بقلته لأن المقصود من الأمة الوطء والقلة تبع له وفي المسئلة الأولى المقصود الغلة (ص) وإن هدم مكرت تعدياً فالمستحق النقض وقية الهدم وإن أبرأ مكرته (ش) يعني أن من أكرى داراً أو نحوها من ذي شبهة فهدمها تعدياً بان كان بغير إذن المكرى ثم استحقها شخص فانه يأخذ النقض وإن جدد وقية ما نقصه الهدم إذا أخذها فأنما لو كان الهدم باع النقض فالمستحق بالخيار إن شاء أخذ منه الثمن أو قية النقض ملياً كان أو معدماً لو كان المكرى أبرأ المكرى من قية البناء قبل الاستحقاق فإن المستحق يأخذ ما نقصه الهدم لأن ذلك لم يضمنه بالتعدي ولا رجوع

المستحق

للاب إنما غرمت القيمة بعد وقد أخذت ما بقي فلا يرجع له على باقي الدية

أذهب عبد الله (قوله من هي مباحة في اعتقاده ونفس الأمر) فيه أنه ليست مباحة في نفس الأمر والأحسن ما في هب وهو أن الفاطم استند لعقد في زعمه فبين أن الاعتدال الكلية وهذا اعتدال لعقد بيع حقيقة وإن ثبت فساده بغيرها لأن الحقاني نطق على فاسدها كصحة ما والمعدوم شرعاً غير معدوم حساً وإنما هو كالتعديوم حساً (قوله وإن كان مستحق العبد) أي لا تقى قول المستحق بفساد مدعى حرة وإذا حلت ذلك ظهوره لا يصح من المشتكين حق بمحتاج للفرق (قوله وإن هدم الخ) أي أو قلع العرس مكرت كدار أو بيتان من ذي شبهة (قوله فانه يأخذ النقض إن وجدته) فالوجوده قالت بغير بيع بان فاته بغير سبب المكرى فأنما عليه نفس الهدم فانه فاته بسبب المكرى ضمن قيمته (قوله إن شاء أخذ منه الثمن) أي مع أخذ قيمة الهدم أي يقول المصنف وقية الهدم معناه قيمة ما نقصه الهدم

(قوله ان شاء الله) أي جمع نقص الهدم (قوله انه ان يبيع السبع) أي وليس له حينئذ الا بما يباعه ويريد به عليه ان اخذ من المشتري والاطالبية المشتري أو المكسري (قوله وله اخذ نفسه بعينه) أي جمع قيمة الهدم (قوله لو ان الخ) أي أو هدم ما يتحقق الهدم فانه لا يكون الحكم كذلك وأما لو كان الهدم خطايا بـ أن هدم غيره فقط فهدمه فان حكمه حكم ما لو هدمه فعليه (قوله وقته ان يباعه) أي وان كان فاقبل به بجزء الشئ أحد لانه ذو شئ أو قس من المكسري لان المكسري غير معدون المكسري وقال غيره انما اخذته اذا فلت عند المشتري والاخير ١٨١ فيه وفي غنمه (قوله فاقبله بوجه الخ) هذا

يسهل كونه تاما والمناسب ان يقول كساري عيدين المالك لبشر او نحو من كل ذي شئ فان المشتري يجمع بعينه ان يق والافقته وسواء أبراء المالك أم لا ولا رجوع للمشتري على المشتري (قوله يخرج من قوله الخ) أي فانما يناسب له فيه (قوله اذا نزل في بلد) أي ولو كان معه ما قد أتى وحديثه فقطد ما في باب القسم من نوات خدمة الحق بعينه حيث أتى بما اذا لم يستعمله أحد (قوله يجمع أجره وغلته) الا بره والغلة تنى واحد الا انه ان قبض الاجرة أو لم يقبضها أو كانت معينة فغيره بين اجرة الاجر وأخذته وبين دونه وأخذ أجره المثل (قوله على الاصغر) ومقابلته مالى الموازية انما يأخذ قيمة عمله اذا كان فاقما وأمان فان فلا شئ له (قوله الغريم مطلقا) طالبت اقامته أم لا ومقابلته يقول لا غريم اذا طالبت اقامته واستقامت حريته وان تطل اقامته غريم دافع الاجرة ثانية والحاصل ان

المشتري على المكسري لانه فعل ما يجوز له وبعبارة فالمشتري النقض وقيمة الهدم أي قيمة نقض الهدم أي قيمة ما نقضه الهدم وأنت خبر بان النقض وقيمة الهدم هو قيمة الجدار الذي هدم فيقال ما قيمة الدار لو كانت فاقمة فيقال خمسة عشر ومما قيمتها الا ان على حالها فية اية خمسة مثلاً فقد نقص الهدم عشرة فغير جمع عليه بما بعد أخذ النقض مع القيمة هذا ان لم يبيع المكسري النقض فان يباعه كان عليه المطالب ان شاء الله الذي قبض قيمه وقته هذا اذا فلت عند المشتري وأمان كان فاقما فله ان يبيع السبع وله اخذ نفسه بعينه ومفهومه ان المكسري لو أذن للمكسري في الهدم أو كان الهامد هو المكسري لم يكن للمشتري قيمة ما نقضه الهدم لان المكسري فعل ما يجوز له وانما يتحقق النقض ان وجدته وقته ان يباعه (ص) كساري عيدين استحق (ش) التسمية تام والمق ان من سرق عيدين ذي شئ فاقته بوجه من وجوده المقونات فأبراء المالك ذمة السارق من قيمة العيدين استحق فان من جنحة يتبع السارق بقيمة الهدم ولا يعبر ببراء المالك لان القيمة زمت ذمة السارق بمجرد التعدى ولا رجوع للمشتري على المكسري وانما رجوعه على السارق (ص) بخلاف ما مضى من جوبه الا القابل (ش) يخرج من قوله واغلتها والمق ان العبد اذا نزل في بلد فادى انه سرقه سجل لشخص عملا ثم استغفره به بالمال ثم ان يرجع على من استغفره بجميع اجره وغلته الا ان يكون العمل قليلا جدا فلا رجوع له به كقضاء حاجته من مكان قريب أو سقى دابة وما أشبه ذلك وسواء كان العبد حيا أو متاعا على الاصغر وظاهره استعمله بآخرة أو بغير آخرة ولو قبضها واتفقها وأنه لا فرق بين ان أطول اقامته وهو يدعى الحرية أم لا حينئذ فهو ماش على قول الشيخ عبيد الحق ان الاقيس الغريم مطلقا ثم ان نفقته تحسب على المشتري فان زادت على الفسلة لم يرجع بها على المشتري وان نقصت رجع المشتري بها زادتها على النفقة كذلك في بعض التقارير وسأني ان النفقة التي تكون على المشتري انما هي النفقة في زمن النكاح لا في اقبائيه كما يأتي في قول المؤلفات والنفقة على المقتضى له أي في زمن النكاح (ص) وله هدم مسجد (ش) يعني ان من بنى في أرضه مسجدا ثم استغفرها شخص فالمشتري ان هدمه المبدأ أي له طلب الباقي بان هدمه يتاحوه ابقاؤه مسجد او اذاه هدمه فانه يلزمه ان يجمعه في مسجد آخر لانه خرج عنه فله تعالى على

الاطلاق معناه طالبت اقامته أم لا كما يعلم من الاطلاع على كلام عبد الحق والاصغر المتقدم خارج عن الاطلاق (قوله وله هدم مسجد) ولو لم يزل فله ولو اشترى بالمسجد ولو اقيمت نفسه الجمعة (قوله وله ابقاؤه ومسجدا) أي وللمشتري الا ان يباشره مسجدا (قوله واذا هدمه) أي الباقي (قوله ان يجمعه في مسجد آخر) في عبارة من عرفه في حجب مطلقا قالوا ولا يجمعه على النقض في مسجد آخر فان لم يكن في الموضوع مسجد فنقل ذلك النقض الى أقرب المساجد اليه ويكون الكبر على نقله منه ويجوز ان اخذ في كراهة فليكنه

(قوله فلأخذ قيمته أي فلأخذ الباقى قيمته (قوله فلأخذ قيمته كان ذلك بيع العبيس) أى كان الباقى بأعمال العبيس وقضية ذلك أنه لو غير ذلك لانتفاع به لا يرجع الباقى بقيمة نفسه وحرره (قوله وليس له بأشياء موصداً) أى وليس لرب الأرض والمأوى حاصل ان رب الأرض امان يقيه موصداً وأما ١٨٢ ان وأمر الباقى به مدحه وأماناً بغير معلله ويحب له موضعاً لانتفاعه وليس له

أن يقيه موضعاً لانتفاعه بدون تغيير وإذا أمر به بمصلحة فليس لرب البناء يقيه ولا أخذ قيمته بل يقيه له في مسجد آخرى بصلح به مسجد آخرى البلد فان لم يكن في البلد فأقرب مسجد من بلد أخرى وليس المراد أن يقي مسجداً آخر يدل على ذلك قول أبي محمد السابق (قوله وان كان ضم وجه الصفقة) صادق بالنصف وأكثريه (قوله ولا يرجع فيه الى التسوية) وجبت ولو سكا الان ثم طال الرجوع للتسوية (قوله انه انما يباعه) أى جله ليعمل به نفسه وهو ما كان قيمته أكثر مما سعى له أى ما سعى له (قوله بعضاً) أى ما سعى له وكانت قيمته أقل (قوله وفى بعض النسخ وان استحق بعض فكالمعيب) هكذا فى نسخة أى فالاستحقاق كالمعيب (قوله وهذه الصفقة أقسب لانها من فى المصود) بخلاف نسخة فكالمبيع فانها ليست نصاً فى المقصود لانها متعاقباً لا يعل قدر بل فكالمبيع المذهب (قوله وهو رد أحد عبد بن الخ) ليست بهذه بضرورة الذى ذكره لانتفاعه بما قبلها (قوله فكانت به بيع مؤتلف بن مجهول)

النا بدفعاً لأخذ قيمته كان ذلك بيع العبيس وسواء بنى وجهه شمة أو غضب وليس له ابتداءه مسجد أو يفتقر به ثم ان غير صورته في الاستماع به (ص) وان استحق بعض فكالمبيع ورجع التقويم (ش) تقدم انه قال فى باب التبادل وتساوية أو استحقاقه كعيب به فذكرها هنا بطريق الاستطراد وهنا بطريق الاصالة والمعنى ان من اشترى سلماً متعدد صفقة واحدة فاستحق بعضاً فان ظهر له هو وجه الصفقة ام لا فان كان وجه الصفقة انتقصت من أصلها لا يجوز للمشتري ان يتكلم بتأنيق منها وان كان المستحق غير وجه الصفقة فانه يرجع الى التقويم ولا يرجع فيه الى التسوية لانه انما يباع ليعمل به نفسه بعضاً فغير المشتري ما استحق من الصفقة فلي باعها بما يقابلها من الثمن ويلزم المشتري تأنيق من الصفقة بما يقابلها من الثمن وفى بعض النسخ وان استحق بعض فكالمعيب أى اذا ظهر به عيب قديم وحقيقة ف يرجع فيه للتقويم أى اذا كان المستحق مما لا تنقص به الصفقة وهذه الصفقة أنسب لانها نص على المقصود (ص) وهو رد أحد عبد بن استحق أفضلها بجزء (ش) اعلم انه لا فرق فى الاستحقاق بين ان يكون بجزء أو بملك أو بشيء أو بولدائة والمعنى ان من اشترى عبد بن صفقة واحدة ثم استحق أفضلها بجزء وهو وجه الصفقة أى بان كانت قيمته تزيد على اصلها فاذى فى الامهات انه يلزمه رد العبد الباقى ولا يجوز له ان يتكلم به اذ لا تعلم حصة ذلك الا بعد التقويم والضم فكانه بيع مؤتلف بن مجهول فكلام المؤلف مشكل لان لفظة لا تقتضى التضمير فاما ان يقال له الرد فالحاشى الباقى بجميع الثمن فلا يلزم البيع بن مجهول واما ان يعمل على ما اذا كانت الباقى واما ان تكون الام بمعنى على (ص) كأن صالح عن عيباً يتنزه وعل يقوم الاول يوم الصلح أو يوم البيع فأولى ان (ش) يعنى ان من اشترى عبداً ثم اطلع فيه على عيب قديم فباعه الباقى مع ذلك العيب بعد اخذ دفعه فكانه اشتراه ماصفة واحدة ثم استحق أحداهما فانه يتكلم فيه هل هو وجه الصفقة أم لا فبقوم كل منهما وفى بعض النسخ عليه ما اذا خذ العيب يقوم يوم الصلح بخلاف وأما الاول فهل يقوم يوم الصلح أيضاً لانه يوم تمام القبض أو يقوم يوم البيع فى ذلك تأويلان ووجود فى بعض النسخ لان صالح عن عيباً يتنزه بلا الناقصة وهي فاسدة لان المعيب عليها ليس له الرد بل يجب عليه الفداء وهو فاسد لان هذه فى المدونة كالتى قبلها فى وجوب الرد اذا استحق الافضل والموافق ما تقدم ولا فرق فى هذا التقصيل بين استحقاق الاول والاخر بمنزلة ما لو اشترى ماصفة واحدة واحدة على مذهب ابن القاسم وقال أشبه اذا استحق الاول انتقص البيع (ص) وان صالح فاستحق ما يمدد عليه ورجع فى مقوله لم يفت والافق عوضه (ش) يعنى ان من

هذه العلة موجودة فى استحقاق الأقل (قوله يعمل على ما اذا كانت الباقى) فيه نظر لوجود العلة وأيضاً ادعى اذا كانت الباقى لم يبق ما يتكلم به (قوله تأويلان) والراجح منهما الاول لان الثاني عامه أو جراح (قوله ولا فرق فى هذا التقصيل) أى التفصيل بين استحقاق الجبل والأقل (قوله وان صالح) أى طلب الصلح لان المصلحة لا تكون الا بين اثنين بخلاف ما بين

فيكون من واحد (قوله أي يرجع بقيته ان كان مقوما) قال محشي تبعد قول المؤلف والافني عوضه المؤلف وجه الله في هذه المسائل كلها ارام اختصارا المدونة فلم تساعده العبارة فلو قال والافني قيمة عوضه لطابق قوله فان قلت بتغيير سوق أو بدين وهو عرض أو بوجوه أخذ بقيته اه ولما نقل المواقف لفظها قال انظر هاهنا مذهب قول خلد والافني عوضه اه وقال ابن غازي ان أراد بعوضه قيمة المقربة الثالثة ان كان من ذوات القيم ومثله ان كان من ذوات المثل فهذا اصح في نفسه ولكن لا يصح تشبيه مسئلة الانكار به وان أراد بعوضه عوض المستحق فليس يصح في نفسه ولكن تشبيه مسئلة الانكار به بجميع اه (قوله بدليل ما بعده) أي ان ما بعده من تنويع المستحق الى كونه قارة ١٨٣ يكون بيد المدي وقارة يكون بيد المدي عليه بقيته انه ليس الفاعل

ادى على شخص بشئ فاقترعه ثم حاله عنه بشئ مقوم أو مثلي ثم استحق ذلك الشيء المصالح به فان المدي يرجع حينئذ في عين شئته وهو ما اقربه المدي عليه ان لم يبق بحواله السوق فاعلى فان فات ذلك الشيء المقتصر به فان المدي يرجع في عوضه أي يرجع بقيته ان كان مقوما ومثله ان كان مثله اذ قوله وان صالح أي من وقع في خصومة كان مدعيا أو مدي عليه بدليل ما بعده وانما في قوله فاستحق تعني الفاء القصيدة عاطفة على مقصد رأى ثم طرأ استحقاق ويراد به هنا استحقاق يحمل عطف عليه الفصل وهذا القسم من جملة شرائع عرض بعرض ذكره تيسرا للاقسام وقوله مدعيه أي مدعي المصالح عنه وما بعده والمصالح به وقوله والافني عوضه أي في مقابل عوضه لان عوض المقرب هو المصالح به وقد استحق الرجوع فيه بحال ولا يقدّر قيمة عوضه لتلاخيص المثل ولا مثل عوضه لتلاخيص المثل المقوم فحاشي الان يقدّر مقابل ومقابل عوضه هو قيمة المقر به أو مثله (ص) كانكاره على الارجح لاني انقصوه (ش) الموضوع بحاله ادى عليه بشئ معلوم فافكره فبقيته ثم حاله عنه بشئ مقوم أو مثلي ثم استحق ذلك الشيء المصالح به فان المدي يرجع بعرض المصالح به من قيمة ومثلي فهو تشبيه في قوله في عوضه تقدير مضاف أي في قيمة عوضه ولكن في التشبيه به يرجع في قيمة عوض المصالح عنه وفي التشبيه به يرجع في عوض المصالح به فلا يحتاج الى جعله تشبيها في مطلق الرجوع بل هو تشبيه في الرجوع بقيمة العوض كالاول وليس ان استحق من يده ان يرجع الى الخصومة لاجل الفراغ لا يذير ما يصح له فلا يرجع من معلوم وهو عوض المصالح به الى مجهول (ص) وما يمد المدي عليه في الانكار يرجع بمدفعه والافني بقيته (ش) أي وان استحق ما يمد المدي عليه في حالة الصلح على الانكار يرجع المدي عليه بمدفعه لان ايقعت بحواله السوق فاعلى اما ان فات فانه يرجع عليه بقيمة ما دفعه للمدعي ان كان مقوما أو بوجوه ان كان مثله او قال المؤلف والافني هو بدل قيمته لكن انشمل (ص) وفي الاقرار لا يرجع (ش) أي فان وقع الصلح على اقرار فاستحق ما يمد المدي

لا حاجة له لان يذيعه ما شاء ان يكون فاعلم ما شاءه وهو قيمته ان كان مقوما ومثله ان كان مثله (قوله كانكاره على الارجح) ومقابل ان يرجع الى الخصومة قال ابن الباد المعروف من قوله اذا استحق ما يمد المدي والصلح على انكاره ما يرجع الى الخصومة وقوله أبو سعيد ابن أخي هشام وغيره (قوله فهو تشبيه في قوله في عوضه الخ) فالظاهر من المصنف انه يهو تشبيه في مطلق الرجوع وما قاله شارحنا تسع فيه الثاني وقد روي بعض الامام فان لا يقر سنة قوله لا الى الخصومة لانه اذا لم يرجع لخصومة لا يرجع لاي عوض المصالح به وكذلك الطنضي والشيخ عبد الرحمن الاجهوري وت جعلوه تشبيها في مطلق الرجوع (قوله في قيمة عوض المصالح عنه) أي في قيمة هي عوض المصالح عنه اذا كان كذلك فلا حاجة لتدقيق المضاف ويمكن الجواب بأنه انما قد ليس بين ان المدي اذ له عوض هو ثلث القيمة (أقول) نبي في آخر وهو انه لا ينظر من المصنف

(قوله له صحة ملكه) فيه إن مجرد الاقرار لا ينعين المالك لصحة ملكه (قوله في أولى من نسخة الام) الحسن رذعي نسخة الام ان الاقرار مطلق لا ينعين صحة ملك المالك الا ترى الى قوله داره فمقتضى ذلك بما اذا كان الاقرار مستقلا على صحة ملك المالك (قوله وان وقوع ذلك) أي قول المبتاع حاصل كلامه التفرقة بين قول الموثق وقول المبتاع فقوله المبتاع يمنع وقول الموثق لا يمنع وعبارته في ذلك وقال عجم أي لان قال المبتاع مثلا دار المالك فليس يمنع ذلك رجوعه بالثمن اذا استحق من يده وأولى اذا قال ذلك الموثق ومقتضى كلام ح ان وقوع ذلك من المبتاع يمنع رجوعه بالثمن على المقتد اه فظهر ان المقتد عند عجم هدم التفرقة خلاف ما في ح وانما ١٨٤ قلنا مقتضاى أنه قال بعد ان ذكرنا القول الى ساقها ما نصه فقد ظهر ان

معنى قول المستقل ان قال: اده لان قال الموثق في الوثقة داره أو اده اراثة له وقد علمت ان هذا هو الصحيح وأما المستقل الاول اعني اقرار المبتاع انها المانع فلا أشارا ما وقفنا الى القول الثاني بصح أو جعل به لكان حسنا والله أعلم وقوله فلما اشار الى أي ويكون إشارة لقول ابن عبيد السلام الاصم عدم الرجوع هكذا اخذ بعض من قدمه في ذلك فاذا علمت ذلك لم يصح قول ح منع مقتضى الخطاب انه لا يمنع بلا الثانية وحب تبع عجم في عدم التفرقة وان كلامهما لا يمنع الرجوع تبع تابع للشيخ أبي الحسن شارح المدونة والخطاب تابع للمدني وكلام اللقاني يقتدرا على اده والواجب الرجوع لكلام أبي الحسن لما في ح حيث قال لا مجرد دهر يحسه بالثمن مجردا من القول المذكور فافهم داره من ثباته أو من ثباته فديما

عليه فانه لا يرجع على المدعي بشئ لعله صحة ملكه وان ما أخذه المستحق منه كان غلما (ص) كعله صحة ملكه بالثمن (ش) التشبيه في عدم الرجوع والمعنى ان من اشترى شيئا من شخص والمشتري يده لصحة ملكه بالثمن عجم استحق ذلك الشيء المبتاع من يده المشتري فانه لا يرجع له على بالثمن به بشئ لعله ان المستحق غالم فيما أخذه من يده فعلى نسخة الكفاي تكون مسألة مستقلة فلو يكون يسكن عن تعديل الاول لوضوحه لان من المعلوم انه انما يرجع لعله صحة ملكه بالثمن أي في أولى من نسخة الام (ص) لان قال داره (ش) يخرج من قوله كعله صحة ملكه بالثمن أي لان أي بالفظ لا ينسجم بمسلم ملكه بالثمن كيب الموثق في الوثقة اشترى فلان من فلان داره وشهدت البيضة بذلك أو قال المبتاع مثلا دار المالك فانه ان يرجع على بالثمن بالثمن اذا استحق المبيع من يده ومقتضى كلام ح ان وقوع ذلك من المبتاع يمنع رجوعه بالثمن على المقتد (ص) وفي عرض بعرض يمانح منه أوقيته (ش) يعني ان من عارضه على عرض بعرض مقوما كان أو مثله ما مينا أو مضبوطا ثم استحق أحد ههما ملك أو سوية فان المستحق من يده يرجع يمانح من يده ان لم يثبت فان قاله يرجع يمانح ان كان مثله ما أو بقيقته ان كان مقوما ولا يرجع بقيقته العرض المستحق كل واحد بالعيب فاو في كلامه ففصل بديقه قوله وفي عرض متعالي محذوف أي وفي استحقاق عرض قوله أوقيته يوم الحقيقة وصراده بالعرض ما قابل النقد الذي لا يقضى فيه بالقيمة فالنقد الذي يقضى فيه بالقيمة من جهة العرض هنا كل في قوله وفي عرض أي معين قاله ابن عبيد البر وأما غير المعين فلا في الالمثل مطلقا (ص) الانسكاخ ولها وصلح عجم وقاطعاه من عجم أو كاتب أو عجمي (ش) يعني ان هذه المسائل لا يرجع فيها يمانح من يده أو عوضه والمعنى ان النقص اذا تكس امرأته بعد أو عاقر أو نحوها فاستحق من يدها فانما ترجع على الزوج ببقية ما ذكر لا بما خرج من يدها وهو البضع أوقيته وكذلك لو شاعته بما ذكر فاستحق من يده فانه يرجع

فلا يمنع الرجوع اذا استحق من يده كما عليه جع خلافت الصحيح ابن عبد السلام عدم الرجوع عليها أيضا انتهى (قوله أو مثله ما) أي المصنف فاصرح حيث اقتصر على قوله فقيقته (قوله أو مضبوطا) المناسب حذفه لانه في المضمون يرجع يمانح فلانما سب آخر العبارة (قوله متعالي محذوف) لا يخفى ان هذا التقدير لا يشهد دواه (قوله وصراده بالعرض ما قابل النقد) أي فيمثل المثل والنقد الذي يقضى فيه بالقيمة كالنقد (قوله الانسكاخ الخ) لا يخفى ان جعل البضع والصحة والمجازسة عوضا لغير الانسكاخ متصل والانهو منقطع (قوله وقاطعاه من عجم) اطلاق القطاعة على هذا مجازا وانما هو متوقف على حال سكان قبلي أن يقول أومة اطعمه عن كاتب أو عجمي ويكون صمدرا ولا يلفظ القطاعة حقيقة ثم في بالفظ القطاعة مجازا لانه يقتضون التواخي لا يقتضون في الاوائل (قوله وهو البضع أوقيته) بقيقه البضع صدق المثل



(قوله أوقعتها) أي العصة وقیمتھا مصادق المسئل (قوله اذ لا عن معلوم) أي ١٨٥ اذ لا قد تعاروا معلومه (قوله وكذلك اذا

طافع العبد سیده) أي اشتری نفسه من سیده (قوله واما المكاتب الخ) الفرق بين القن والمكاتب ان المكاتب أحوز نفسه وماله (قوله وكذلك من أعر دار اشخص مدته معلومة) لم يقيد القاني العصري بمدته معلومة فظاهره الاطلاق وكذلك غيره من رأيت من الشراح وهو الصواب كما يلم بما يأتي والحاصل انه يجوز للمعمر بالكسر أن يصلح للمعمر بفتح الميم على عهده فلا معان العصري مجعوله فبجاءه المعطى فاقطعه لذلك المعمر بالكسر واما الاجنبى فلا يجوز له أن يقر - راعن المعمر بالغنى واما بالاختار فغيره زنى المدة العينة وقوله نظاما ونظاما ثم قدم ذلك (قوله لم يضمن وصى) أي صرف المال فبما أمر بصرفه نفسه فاذا لم يصرفه أو صرفه في غيره ما أمر به ضمنه (قوله ولو في الولايات) كأن جعله في امرأة في نكاح (قوله ولم يظهر عليه علامات الرق) أي في جهل حاله فهو محمول على الحرية على المعقد كالإبى الحسن (قوله وصى بأن يبيع عنه) شاعل لما اذا بعته الميت أو وصيه ولكن يعمل على ما إذا كان الحاج عنه وصى الميت وأما اذا بعته الميت لا يضمن وإن لم يعرف الميت بالحرية ولعل الفرق أن الحج مقرر ولا بد

عليها بقيته لا يباحرج من يده وهو العصة أوقعتها وكذلك لو صالح عن دم العبد بعبد فاستحق من بدولى الحقول فانه يرجع على القاتل بقيمة العبد اذ لا عن معلوم معلومه ولا سبيل الى القتل واحترزه عن صلح الخطا فان العاقلة اذا صالحت بشئ ثم استحق فانه يرجع لذية وكذلك اذا طافع العبد سیده بعبد ليس في ملكه ثم استحق العبد من يد السيد فانه يرجع على عهده الذي طافعه بقيمة العبد الذي دفعه اليه من القطاعة ولا سبيل الى الرجوع في العتق وأما إذا طافعه بعبد في ملكه فان السيد لا يرجع على عهده بشئ اذا استحق العبد من يد سیده والعنق ماض ولا رد لانه كأنه مال انتزع من عهده ثم أعتقه ولو طافعه على عهده موصوف فاقب به فاقب به ثم استحق فان السيد يرجع على عهده بمنه واما المكاتب اذا طافعه سیده على عهده في ملكه أو في ملك الغنوي فظهر الكتابة ثم استحق ذلك العبد من يد السيد فانه يرجع على مكاتبه بقيمة العبد الذي أخذه منه وكذلك من أعر داره اشخص مدته معلومة ثم ان ربه الدار صالح المعمر على عهده ثم ربه الدار اليه في نظير منعه فانه استحق ذلك العبد من يد المعمر بفتح الميم فانه يرجع بقيمة العبد على صاحب الدار ولو يرجع فيما يرجع من يده وهي منافع الدار ولا بعوض ما يرجع من يده وورثه المعمر بالكسر تنزل منزلة في جوارحه ما عارضتهم على الشفعة وليس للاجنبي ذلك (تنبيه) تكلم المؤلف هنا على ما اذا استحق ما أخذه في هذه المسائل السبع وهي الخلع والنكاح و صلح المصدم عن اقرار أو انكار والقطاعة والكتابة والعمرى وسبكت عما اذا أخذه في الماشقة أو رد بعيب وسنكمه كلا استحقاق ومن هذا يعلم ان الصور الجارية في هذه المسائل إحدى وعشرون فائمة من ضرب السبع في ثلاث وهي الاستحقاق والاخذ بالشفعة والرد بالعيب وقد مر في باب الصلح نظاما ونظاما (ص) وان أنفذ وصية مستحق برق لم يضمن وصى وصاح ان عرف بالحرية وأخذ السيد ما سيع ولم يفت بالثمن (ش) فمضى ان من مات وأنفذ وصاياه ثم استحقه شخص برق فان كان مشهورا بالحرية بان ورث الوراثت وشهد الشهادات وولى الولايات ولم يظهر عليه علامات الرق ولا ارتبب في دعواه لم يضمن الوصى ما تصرف فيه من وصاياه الميت كوراذا تصرف في مصارفة الشرعية وكذلك اذا أوصى بان يبيع عنه لم يضمن من يبيع شيئا تصرفه في كتابة الحج ذهابا وإيابا فان لم يشتر الميت بالحرية فان الوصى والحاج يضمن كل منهما ما تصرف فيه من مال التركة المستحق لتصرفهما في مال الناس بغير حق ما باقى التركة بان كان لم يبيع فان السيد يأخذه بما نوان كان يبيع ولم يفت بوجه من وجوه القورث فان السيد يأخذه أيضا بالثمن الذي يبيع به ثم يرجع السيد على البائنه بذلك الثمن كما في المدونة فان وجد عده فلا شئ له على المشتري فان كان سيع وفات بزوال عهده أو تغير مضمته فليس للسيد الا الثمن يأخذه من باع ذلك كما يأتي فقوله ان عرف بالحرية وراجع للوصى وللحاج معا كما هو مقتضى عبارة تن الكبير والشارح (ص) كشده ووجهه ان عذرت بيته (ش) يعني ان العادل

٢٤ شئ من عليه فقوله وصاح يعمل على ما اذا بعته الوصى كما قررنا الامت وان عمل ظاهرا والامر من عليه تن ويجعل على تعيين الوصى ويصير لقوله وصاح بالنظر لمتهوم الشراطة في واقع في عمله خلافا لظن خلاف ذلك

(قوله وما وجد في بيع الخ) أي وبهم منه أنه لو أوصى بوصيا وكان في الوصية لم تفت فانما أتوا بخذ منه (قوله فالتصرف كالغاصب) أي فيكون ضاراً لو تلف بأمره ما وصى به ورجع على الحاج أيضاً كل من الوصى والحاج غريم (قوله لأن حكم من عنده الخ) أي فإذا كان عند المشتري فانه يؤخذ منه ويرجع المشتري بخذه على الوصى (قوله وترد إليه زوجته في القسمين) أي عذرت بنته أم لا (قوله فان قيل الخ) هذا كلام عجيب وسمه الشارح وغيره وهو كلام لا يصحله والحاصل ان معنى قول المصنف أو شواهد غيره عدلين معناه انه اذا شهد عدلين بوجوب النكاح ثم عذرت وتزوجت ثم فسخ النكاح لاجل كونها مغيرة عدلين ثم ثبت الموت فتزوجت ١٨٦ بثالث ثم تبين ان نكاح من فسخ نكاحه صحيح وان شهادة غير العدلين وافقت ما في نفس الامر فان

اذا شهدوا بوجوب شخص وبيعت تركته وتزوجت امرأته ثم جاء حيا فان عذرت بنته بان رأوه مصروعا على مكره القس على قتلوا انه ميت ونحو ذلك فانه يرد له ما عتق من عبيده وما وجد من تركته لم يبيع فانه ياخذ بها ما وجد قديس ويقت فانه ياخذها أيضا بالثمن الذي يبيع به ثم يرجع على البائع فان وجد منه ممد ما فلا شيء على المشتري وما وجد قد يبيع وفات عند المشتري يذهب بعينه أو يغير حاله في دينه أو يكتبه أو نحو ذلك فليس له الا القس ياخذ منه من باع ذلك (ص) والافتكا الغاصب (ش) هذا راجع للمستثنين أي وان لم يعرف بالحرية أو لم يهدر دينه فالتصرف كالغاصب قرب المتاع بالخيار حينئذ ان شاء أخذ الفن الذي يبيع به متاعه وان شاء أخذ متاعه حيث كان بما نأفلت أو لم يثبت لان حكم من عنده ثمن من متاعه حكم الغاصب وترد إليه زوجته في القسمين ولو دخل بها تزوج آخر فان قيل الديانة في حال العذراء بينات العادلة واذا شهدت بنته عذلة بوجوب شخص وتزوجت زوجته أخبر ودخل بها فانما أقوت بدخوله بها كما مر في آخر باب الفقد حيث قال عا طبا على ما لا يثبت فيه بالدخول أو شيئا من غير عدلين فان مفهومه أنه مالو كانا عدلين لقات بالدخول قلت لان الديانة هنا لم تجز بغيره وأيضا لاختلاف نوع الزوج فلذا كانت شهادتهم كالمعدم بخلافها هناك (ص) وما فات الفتن كالودير أو كغيره (ش) هذا أصح قوله لم يثبت فهو راجع لما قبله الا أي وما فات من متاع المعروف بالحرية أو المشهود به حيث عذرت بنته كالودير المشتري عدا استبراء من التركة أو كاتيه أو اعتقه أو كغيره عند المشتري فان لم يفسق الفتن من نولي ذلك كاه وأما ما بعد الان يرجع فالت أم لا ولهذا قال في كمال الغاصب

دخول الثالث لا يفيته على الثاني وما لو شهد عدلان بالموت ثم ادعوا قطعة واعدلت وتزوجت ثم دخل بها تزوجها ثم تبين حياة من شهد بوجوبه فان النكاح يفسخ بقول الشارح لان الديانة هنا لم تجز بغيره بدستقاده انه لو بيعت بغيره لا يفسخ وليس الامر كما قال بل يفسخ على كل حال حيث ثبت حياته ولو دخل بها الزوج وهذا يستقادهما تقدم في باب الفقد وما يأتي في باب النكاح في قول المصنف كجاء من قتل الخ

• (باب الشفعة) •

(قوله واسكان الفقه) عبارة شب بكون الفقه وضعها واعترضه محشى ثبت بان الظن سبق قلم وذكر المصنف قوله ما أخوذة من الزيادة أي من الشفع وهو الزيادة بما يفسده كلامه بعد وقوله الى نفسه أي حصته نفسه وقوله فيه صير شفعه أي ما يضره

(قوله ففي الشفعة) نطقة لما بينتم علو كانه حال فهي كالقائمة مشتقة من الشفع ضد الوتر الا انك خيبه بانه على ما قررنا يكون جعل الشفع بمعنى الزيادة لا بمعنى ضد الوتر فينتهي الكلام ويحاج بان الاول معنى على التسامح والحقيقة هذا (قوله القريب من تعريف ابن الحاجب) فسمه اشارة الى انه ليس تعريف ابن الحاجب بل قريب منه وقد عرفه ابن الحاجب بقوله أخذ التبريك حصته جبرائيل (قوله وقد اعترضه ابن عرفة) أي فقد تعقبه بانه انما يتناول أخذها لاحادها وهي غير أخذها لتمامها مرة واحدة فلهذا هو تركها والمعرض لشينين متنافيين ليس هو عين أحدهما والا لاجتماع النفيضان أي لان الشفعة هي استحقاق الاختصاص وهو يصدق بالترك لان الشفعين أن يأخذوا أن يتركوا لاخذوا والترك لما رضان

• (باب) ذكر فيه الشفعة وما ثبت فيه وما لا تثبت فيه •  
وهي يضم الشين واسكان الفاء وقع العين ما أخوذة من الزيادة لانه يضم ما شفع فيه الى نفسه فيصير شفعاً بعد ان كان وترا والشافع هو الجاعل للوتر شفعوا الشفع فعل بمعنى فاعل ففي افة مشتقة من الشفع ضد الوتر وفي الشرع لما أشار اليه المؤلف وقوله (ص) الشفعة أخذ شريك (ش) الخ القريب من تعريف ابن الحاجب وقد اعترضه ابن عرفة

(قوله ففي افة) نطقة لما بينتم علو كانه حال فهي كالقائمة مشتقة من الشفع ضد الوتر الا انك خيبه بانه على ما قررنا يكون جعل الشفع بمعنى الزيادة لا بمعنى ضد الوتر فينتهي الكلام ويحاج بان الاول معنى على التسامح والحقيقة هذا (قوله القريب من تعريف ابن الحاجب) فسمه اشارة الى انه ليس تعريف ابن الحاجب بل قريب منه وقد عرفه ابن الحاجب بقوله أخذ التبريك حصته جبرائيل (قوله وقد اعترضه ابن عرفة) أي فقد تعقبه بانه انما يتناول أخذها لاحادها وهي غير أخذها لتمامها مرة واحدة فلهذا هو تركها والمعرض لشينين متنافيين ليس هو عين أحدهما والا لاجتماع النفيضان أي لان الشفعة هي استحقاق الاختصاص وهو يصدق بالترك لان الشفعين أن يأخذوا أن يتركوا لاخذوا والترك لما رضان

للاستحقاق ولو كانت الشفعة هي الاخذ لزم اجتماع الشفعين وهو الاخذ والتملك واجب بهن من اطلاق اسم السبب وهو  
 الاخذ على سببه وهو الاستحقاق والقرينة على هذا استعمال النكاح فانهم يطلقون على استحقاق الاخذ كقولهم اسقط  
 فلان شفعته أو سقطت شفعته أو لا شفعته له وعلى الاخذ وعلى الشقص المأخوذ بالشفعة لكن هذه قرينة خارجية (قوله  
 استحقاق الخ) رداً به عن مانع الاقتضاء فهو متى اقي العروض وهي لاشعة فيها وبانه غير جامع لخروج ما يكون فيه الشفعة ببقية  
 الشقص أي أو ببقية الفئ (قوله لا يصح هنا أن يكون معنى الاخذ) لان المعنى لا يقال له اردنا منه معنى آخر انما اردنا من  
 اللفظ والمناسبات أن يقول والاستحقاق العرفي لا يصح ارادته ههنا بل الذي يصح ارادته ههنا المعنى القوي الذي هو الطلب أقول  
 الظاهر انه ليس المراد به الطلب بل المراد بالاستحقاق هنا الخصصة (قوله معنى ما ذكرناه) أي وهو الطلب وتتم تعريف المصنف  
 قوله بعد عن محمد بن مسلمة الا لازم اختياراً بما عاوضه عقاراً بغير الثمن أو قيمته أو قيمة الشقص اذ ان المصنف قطعه وهو أنه  
 كما أتى ركن من اركان التعريف بما استوفى شروطه ثم انتقل لما بعده وقوله أخذ شريك كان ينبغي أن يقول أو نائبه لانهم قد  
 انصاعوا إلى ان الوصي يأخذ بالشفعة والاب ومقدم القاضي وليس واحد ١٨٧ منهم بشر يكالاته انقص على الاصل

فان قلت التعريف بمقتضى يكونه  
 على وجه الجبر وقفاً على التسمية  
 إلى ذلك فالجواب ان ذلك مأخوذ  
 من تعديده بقوله أخذاً من معناه  
 الاخذ واذا كان له الاخذ قل ان  
 يجبر عليه وقوله بشر بك أي يجوز  
 شائع فلو كان شر بكذا ذرع غير  
 معنونة فقال مالك لاشفعة له  
 وأقبح ما بين شد وحكمه بصره  
 وابنه اشهب فان قلت كل من  
 الجزء كالثلث والذرع المذكورة  
 شائع فالجواب ان شمسهما  
 مختلفان فالجزء مشاع في كل جزء  
 ولو قل من أجزاء الشكل وليس  
 كذلك الذرع فان كانت الذرع

بما يعلم بالوقوف عليه وعرفها بقوله استحقاق شر بك أخذ مبيع شر بك بقية الخ قوله  
 استحقاق صريح بالشفعة والاستحقاق المعهود وهو رفع مالم يشي لا يصح هنا أن يكون  
 معنى الاخذ بل المراد الاستحقاق القوي أي طلب الشر بك وطلبه أعم من أخذ مبيعاً  
 الشفعة انما هي طلب الشر بك بحق أخذ مبيع شر بك فهي معروضة للاخذ وعدمه  
 ولهذا حدثت بالاستحقاق معنى ما ذكرناه لان الماهية قابلة للاخذ والتملك واركانها أربعة  
 أخذ وهو الشفع وماخوذ منه وهو المشتري وثني مأخوذ وهو الشقص المتباع وثني  
 ماخوذه وهو الفئ فاشار المؤلف إلى الاول بقوله أخذ شر بك وإلى الثاني بقوله من  
 تجدد ملك الخ وإلى الثالث بقوله عقاراً وإلى الرابع بقوله بشر بك ثم بالغ على  
 استحقاق الشر بك بالشفعة بقوله (ص) ولو نصابا مع المسلم الذي كذمين بها كوا المعنا  
 (ش) يعني ان العاقل اذا كان بين مسلم وذئ فباع المسلم حصته مسلم أو ذئ فشر بك  
 الذي ان يأخذ بالشفعة وأشار بولور بقوله أحد الحسن والشعي والأوزاعي فأنهم  
 يقولون لاشفعة لذئ وما لا بالمالفة ما اذا كان الشقص والبايع مسلمين باع المسلم أو ذئ  
 وما اذا كانا ذميين وباع الذي مسلم وقوله باع المسلم الذي وأخرى مسلم أو باع الذي مسلم  
 فهذه ست حور والسابعة قوله كذمين بها كوا النباي انه اذا كان كل من الباي

خسة مثلاً فأنما هي شائعة في قدر هانم الاذرع إلى أقل منها قال بعض الشيوخ وأقول كلام أهل المذهب على ما وافقه أشهب  
 لانهم انما قالوا الشر كبا لجوابه بغير نزاع عن الشر بك بالذرع وهذا ظاهر في كلام أشهب وأيضاً الله موجود وهو ضرر  
 الشر كحتى مع صاحب الذرع والحديث مع أشهب (قوله فباع المسلم حصته مسلم أو ذئ) الاولى قصره على الذي لا يملك  
 الخلاف والحاصل أنه انما يخص المصنف الذي لا يملك الخلاف كما في ثبوت وان كان أخذ الذي من المسلم هو المطلوب فعمه أكثر  
 (قوله وأشار بولور بقوله أحد) لا يعني ان لو اشارة للعلاف المذهبي فكان الاولى أن يقول وأشار بولور ابن القاسم في المجموعة  
 لاشفعة للمصري لان الخصم ينصر اياناً والمخاصمة ينتمى في الشفعة لا ينظر القاضي فيها (قريبه) ظاهر كلام المصنف ان  
 للمسلم الاخذ بالشفعة ولو باع الذي ذئ بجزء او خنزروه كذلك لكنه اختلف هل يأخذ ببقية الشقص أو ببقية الفئ فاولان  
 لأشهب وابن عبد الحكم (قوله باع المسلم أو ذئ) هاتان صورتان وقوله وباع الذي مسلم والمالوباع الذي ذئ فهي خارجة  
 لانها عن قول المصنف كذمين بها كوا النبا (قوله وأخرى مسلم) أي وانما خص المصنف على المنهج لانه لا يبيعونهم انه لو باع  
 المسلم لذئ وصار المشتري والشقص ذمين فخرج المسلم من ههنا أن لا تعرض لهم لانهم ذميون الا أن يتجاوزوا إلى الجليل  
 ما اذا باع المسلم المسلم بالشفعة تالفة (قوله فبذمت صور) بل مبيع كالمثل

(قوله تغليباً) أي بأن أطلق اللفظ الذي حققه ان يستعمل في اثنين في ثلاثة أي فائدة التصاك حقيقتهما ان تستعمل في اثنين فقط فاستعملت في الثلاثة تغليباً (قوله وظاهره كظواهر المدونة) معنى العبار وقوي اختيارها كفي الحكم بينهما سواء اتفقوا في الدين أو اختلفا فيه كظواهر المدونة ويشهد ١٨٨ كلام أبي الحسن والرافعي وقره في كلامه في نظري فإنه قال ان الحكم

وعلمه بينهما ان اتفقوا في الدين وان اختلفا لزمه الحكم بينهما لان اختلاف الدين له تأثير في الجلة (قوله فيجعله في مثل أي فيصبه ولو في غير ما حبس فيه الأول (قوله وقد وجبت له الشفعة) أي بان تكون دار بينه وبين غيره فيصنع عروصته في الدار فأخذ السلطان القائم مقام المرتبة أخذ بالشفعة (قوله المشهور) ومقابل المشهور ان الحبس عليه مثل الحبس أي اذا كان قصده الاخذ بحبس فله ذلك والافلا (قوله ومن باب أولى الشاظر) أي فلاحاجة للعصبة به ذلك ان ينس على الناظر (قوله ولولا ان اتفاقاً) أي بان أجرة له وأرتقه اياه (قوله بطريق الدار) أي بالطرف في التي في الدار بدليل ما بعده قال في المدونة ومن له طريق في دار فبيعت الدار فلا شفعة فيها (قوله وناظر وقف) ليس له الاخذ بالشفعة للحبس إذ له ملكه صورته ما دار نفسها موقوف وعليه ناظر والنصف الاخر محمول فاذا باع ما حبسه فليس لناظر الاخذ تلك الحصة المملوكة بالشفعة لأنه ليس بمالك ولا يأخذ بالشفعة الا المالكات (قوله لأنه ليس مالكاً) مفهومة ان المالك يأخذ بالاتفاق حبس آخر لانه يخرج عنه ولو ما الناظر فلا يأخذها وانظر ما الذي يأخذها والظاهر انه حينئذ يأخذها القاضي يجعلها في حبس آخر (قوله ولائذ ذلك) أي له الاخذ بالشفعة لحبسها كالحصة الاخرى لانه يأخذها للورثة ملكاً لنفسه لان الواقف نفسه ليس لذلك (قوله وتطرق في كلامه في) فان في يقول بعمل الواقف كلابس فليس له الاخذ بالشفعة

(قوله لأنه ليس مالكاً) مفهومة ان المالك يأخذ بالاتفاق حبس آخر لانه يخرج عنه ولو ما الناظر فلا يأخذها وانظر ما الذي يأخذها والظاهر انه حينئذ يأخذها القاضي يجعلها في حبس آخر (قوله ولائذ ذلك) أي له الاخذ بالشفعة لحبسها كالحصة الاخرى لانه يأخذها للورثة ملكاً لنفسه لان الواقف نفسه ليس لذلك (قوله وتطرق في كلامه في) فان في يقول بعمل الواقف كلابس فليس له الاخذ بالشفعة

الاولى

(قوله وهو المشهور) ونقلا لفاوواه ابن القاسم في شريكنا كثيرا أرضا ثم أكرى أحدهما حصته من غيره من شريكها وأولى بها (قوله ويجوز في الأعيان) أي وجوده متعلق بالعين لأن الثمار ما تحتها ١٨٩ وقوله ونحو في الإيدان أي غرق في بطنها أي غرق

ثاني من الانحصار متعلق ببيت الثمار أي بذات الثمار أي والقرض ان المسع القرض وحده فقه الشفعة كما يأتي (قوله وتامل ما الفرق) أي اذا سمعت الثمار مع الشجر ففيها الشفعة بخلاف الزرع اذا يسع مع الارض فالشفعة في الارض فقط والفرق بينهما ان الثمار جزء من الشفعة فقه الشفعة ولا كذلك الزرع فانه لم يقل أحد بان جزء من الارض فلذا لا شفعة فيه (قوله وفي ناظر الميراث) هو الناظر على بيت المال وهو المعروف اليوم بالناسم والظاهر الاخذ (قوله فلا شفعة لواحد على غيره) أي حال شرهما وأما لو باع أحدهما بعد ذلك حصته لأجنبي فلا شريكه بالشفعة (قوله وسواء كان اختيارا بالبيع الخ) اعترض بان المعقد ان الملك للبايع زمن التبايع فهو خارج بقوله عن تعبد ملكه ويحجب بان قوله عن تعبد ملكه أهم من أن يكون حالا أما لا أي كما يقول الابعص فيه ويأبى أن الملك للبايع (قوله عن بيع المحبوس وشرائه) أي فالتعدي من المحبوس ملكه غير لازم والمشتري المحبوس ملكه غير لازم (قوله فانه لا شفعة

الاولى خاصة وما اقتصر عليه المؤاخذ من عدم الشفعة في الكراء هو المذهب كما قال ابن رشد ونص المدونة قال ابن ناجي في شرحها وهو المشهور فان قبل ما الفرق بين الشفعة في الثمار وعدمها في الكراء في السكنى وكل منهما مائة مائة الشفعة قبل الفرق ان الثمار لما تفرزها وجود في الأعيان ونحو في الإيدان من الانحصار صارت كالجزء من الثمار فاعطيت حكم الأصول ولا كذلك السكنى وتامل ما الفرق بين الزرع والثمار والقول بان في الكراء الشفعة مقيدة بما لا يتقسم ويريد التقيع السكنى بنفسه والا فلا قال الأعمى (ص) وفي ناظر الميراث قولان (ش) أي ان ناظر الميراث في أخذها بالشفعة قولان ومحلها محبت وعلى في المصالح المتعلقة به والبيت المال وسكت عن أخذها بالشفعة وعدم أخذها ما ان جعل له الاخذ بالشفعة كأنه لا نزاع وان منع منه فليس له ذلك بلا نزاع (ص) عن تعبد ملكه (ش) تعبد الملك على الاخذ بالشفعة والكلام الآن على المأشور منه بالشفعة وهو الذي تعبد ملكه أي طرأ ملكه على غيره فلو ملكا العقار معا معاوضة فلا شفعة لأحدهما على صاحبه لعدم سبق ملك أحدهما للملك الآخر والتباين من الملك ملك الرقبة لا المنفعة وقوله (اللازم) صفة للملك احتج به على تعبد ملكه معاوضة لكونه لا غير لازم كبعض الخيار فانه لا شفعة فيه الابعص فيه وزعمه وسواء كان اختيارا بالبيع أو بالملك تسمى أو لا يبيعي واحتج به عن بيع المحبوس وشرائه بغيران عليه وقوله (اختيارا) حال فلو تعبد ملكه لا باختيار بل بغيره كالرث فانه لا شفعة فيه لصاحبه على المشهور وقوله (معاوضة) يعترض به على تعبد ملكه اختيارا لكن لا معاوضة بل بهيمة لغیر فوابأ وصدة أو وصية وما أشبه ذلك فانه لا شفعة لصاحبه عليه على المشهور ويدخل في قوله معاوضة البيع وهبة الثواب والمهر والخلع وجميع المعاوضات والصلى ولو كان عن انكار (ص) ولو موسى يبيع له مائة كين على الأصم والفقير (ش) هذا مما علة في الاخذ بالشفعة والمعنى ان الشخص اذا أوصى ببيع بر من عقار من الثلث لأجل أن يفرق عنه على الساكن فان الورثة يقضى لهم بالشفعة في ذلك العقار الموصى ببيعهم من الثلث على الأصم عند البابي واختار عند الشعبي قال البابي لان الموصى لهم وأن كانوا غير معينين فهم ائبر الثابتة بعد ملك الورثة بقية الدار وقد كذا ذلك عن ابن الموات وقال به ابن الهندي اه وقال بصحون لا شفعة لان بيع الوصي كبيع الميت فقوله له لسا كين ليس ملة لبيع لان هذا ليس فيه الشفعة والتماعه متعلق بمحذوف أي بغيره فتمت على المساكين (ص) لا موصى ببيع بر (ش) أي لا شفعة للورثة حينئذ والمعنى ان من أوصى لشخص ببيع بر من عقار من ثلثه والثلث يجعله فلا شفعة فيه

فيه لصاحبه الخ يوروى عن مالك ان في ذلك الشفعة لتعبد الملك وعلى هذا القول فلا يحتاج لتعبد الاخذ بالشفعة وقوله معاوضة الخ مقابل التهمير ان فيه الشفعة (قوله كبيع الميت) أي والميت اذا باع نصف داره لا يأخذ من المشتري بالشفعة وكذا ورثته بعده لا يأخذهم بالشفعة لانه لم يتعبد ملكه معهم بل ملكه سابق على ملكهم (قوله ليس ملة لبيع) أي لانه لو أوصى ببيع داره لهم فليس للورثة أخذها منهم بالشفعة ثم ان محل الخلاف حيث كانت الدار كالميت وأما لو كانت بينه وبين أجنبي أو بينه وبين وابنه بالشفعة ثابتة للشرى اتفاقا

(قوله لان الموصى قصد دفع الموصى له) أي سواء كان معناه أن لا يقول الشارع الشخص ليس يتقبل بشغل المساكين وسأقي ان الموصى له بالبيع يباع بها القيمة فان ١٩٠ أخذوا الأنقص له ذلكها فان أخذوا لأخر ظاهره الأبتائي ثم ترجع ملكا أو لم

اعتبه رجل الثالث من حيث احكامه لان قبضه بالقبض القبة (قوله فمصر - فانه على هذا المعنى فلا بد من أن يكون هناك المالك بشرى بكالهما في الموضعين (قوله لم يتم الخ) ليس في هذه ثالث واما المتقدم فمعه ثالث فانها ان صورتان فاما بالبيع مافوق الواحد (قوله أي يتقبل القصة) وليس المراد انه مقصود بالقبض ودل على ما قال ان شرط ان يكون مستقبلا (قوله فان لم يتقبل) أصلا أي لم يتقبل ان يقسم كالإيجار التي لا يمكن نشرها ولا يمكن كسرها مناصفة (قوله وان قوله وفيها الاطلاق) بكسر الهمزة ساق (قوله وفيها الاطلاق) ضعف والمعتد الاول (قوله وطاهر نظم ابن عاصم الخ) لانه قال والقرن والحام والرحى القضا بالاختيار الشفعة فمما قد عني (قوله بمثل الثمن) أواد بماتع العقد عليه دون ما تده هذا هو الرابع وقيل العبره بتعاقده وهو ما ذهب اليه الشارع (قوله ولو حل يوم قيام الشفعين) فإذا كان يوم قيام الشفعين في من الاجل شيء فالي مثل ما بقى من يوم الشر الا من يوم الاختيار الشفعة

لورثة لان الموصى قصد دفع الموصى له ويجب تقديمه اذا كانت الدار كاله المات أما لو كانت بينه وبين أجنبي أو بينه وبين الورث لوجب الأخذ بالشفعة لكونه بشرى كما لا راد (ص) عقارا (ش) هذا منصوب بالمعنى قوله لا أخذ بشرى وهو بيان لما أخذ بالشفعة والعقار هو الارض وما اتصل به من شاة وأشجر فلا يتعلق به عرض ولا بجدران الاتيما كما يأتي في قوله (ص) ولو منقلا (ش) المناقلة هي أن يعطى بعض الشر كامن شركائه فله من هذا الموضع يحفظ صاحب من الموضع الآخر فيصير حظه في الموضعين في موضع واحد وبعبارة وهو يسع المقاربتة ويصير بصورتهما إذا كان الشخص حصص من دار أو شخص آخر حصص من دار أخرى فنأقل كل منهما الاسترقاق بشرى بك كل واحد منهما أن يأخذ حصصه بشرى بك الشفعة ويخرجها جميعا من الدارين ثم أفاد ان شرط المقاربتة الذي فيه الشفعة قوله لا تقسم بقوله (ان تقسم) أي يقبل القصة فان لم يقبله أو قبله بغيره كالحام فلا شفعة وفي المدونة أيضا ما يدل على ان الاختيار بالشفعة ثابت في المقاربتة ما اتصل به سواء كان يقبل القصة أم لا كالحام والفضل ونحوهما وعلى به بعض النشاة والى هذا أشار المؤلف بقوله (ص) وفيها الاطلاق وعلى به (ش) والقولان لما دل على المدونة ما يدل على واحد منهما وطاهر كلام المؤلف يوم ان المدونة ليس فيها الا القول بالاطلاق وليس كذلك بل فيها القولان فلو قال وفيها ايضا الاطلاق لسلط من هذا ونحوه للشارح وان قوله وفيها الاطلاق جاري على كل ما لا يتقسم وقوله وعلى به خاص بالحام وطاهر نظم ابن عاصم ان العمل في غير الحام أيضا وقد تفرقه شارحه وانما اختصت الشفعة بالانقسام دون غيره على القول الاول لانه اذا طلب الشرى بك البيع فمما لا يتقسم أجبر بشرى بكه عليه معه بخلاف ما يتقسم فانتفى شره نقص الثمن فمما لا يتقسم بطريق الشرى بك على البيع معه فلذا لا يجب فيه الشفعة بخلاف ما يتقسم فلذا أوجب فيه لانها لو لم يجب فيه لحصل للشرى بك الضرر وفي بعض الاحوال (ص) بمثل الثمن (ش) وفيه ان الشفع لا يأخذ الشقص الا بعد أن يدفع لشره بمثل ما دفع قيمه من الثمن لباقيته ان كان مثلهما ووجدوا الانقصة وأشار به (ص) ولود ينأش الى ان الشفع يأخذ الشقص بمثل الثمن ولو كان الثمن المأخوذه الشقص دين الشفع في ذمة بائعه فان كان حالاً أخذه بمثل وان كان مؤجلاً يوم الشره أخذه كذلك ولحل يوم قيام الشفعين وطاهر كلام المؤلف انما أخذ بمثل الثمن حيث كان ديناً على بائع الشقص ولو قوماً ما عطفه أو قيمته عليه وهو كذلك على ما يجب به الفتوى وقيل يأخذ بقيته وبعبارة هو الباقي بقوله بمثل الثمن معدية وفي قوله برهنه للمعية وقولنا المأخوذه الشقص استغناء عن الثمن المشترى به فانه سباق في قوله والى اجله فيسكاه على المثلين ويستثنى من قوله بمثل الثمن الكتابية فانه

ويستثنى ان يقدم ضرب الاجل للشفعة بما اذا كان موصراً أو ضمنه على كانه انتماء بدين في ذمة المشتري يأخذ (قوله اعطيه أو قيمته الخ) لا يعني ان قوله أو قيمته معطوف على قوله بمثل الثمن وهو مخصوص بالمثلي فيكون قوله ولود يتامعناه في المثلي فلا يشغل المقوم (قوله والباقي) أي فلا يلزم له ان يرضى بغيره في المعنى ويعمل واحداً وهو هنا أخذ (قوله عن الثمن المشتري به) أي الشقص في أول الامر (قوله الكتابية الخ) صورتها بين بكره وزيدا رافعا شرى عروصة فزيد بكتابة عده مده واما ما كان يأخذ بقيته لان البائع للشقص دخل على آخره يجوز ان لا يردى ما قسم له هل العيوم فقط أو الرقبة وبعض العيوم فلما دخل على غير محقق نزلت الكتابة بالمثلي منزلة العرض

(قوله يوم الصدقة) متعلق بقوله فته أي فته يوم الصدقة (قوله هذا متعلق بثل) ليس كذلك بل متعلق بقوله أخذ (قوله فانه لا يأخذ الا بهما) أي اذا أراد الاخذ بهن وأما ان أراد أخذه بقوله فاعا (قوله على أن يرجع قول أنهب) والشايد أن الشفيع اذا كان املا من الشمن ومن المشتري أخذه بلا ضمان ولا رهن (قوله واختلف هل يلزم الشفيع الخ) واعتقد بعض الأئمة أن الشفيع أقول وهو ظاهر (قوله أوقية الشقص الخ) وتعتبر الأوقية يوم عقد الخلع والتكااح ١٩١ ويوم عقد بيقته الا يوم قيام الشفيع (قوله الا بيقته في جميع ذلك)

المفسد ان جواف التقد ليس كذلك بل لا يأخذ الا بيقته الخراف وان كان من المفسد أو من الخي ويمكن بحصة المصنف عليه يجعل قوله وجواف نقد عطفا على قوله الشقص أي وبقية جواف نقد (قوله اذ لا نحن) أي لا قدر (قوله كما قال ابن القاسم) قال بعضهم معناه تقوم الآن على أن تقبض إلى آجالها في الدين وبقيش القيمة الآن نقدا وهرا تأويل محسن وحكي هذه أيضا من يعني أنها تأخذ بمثل الأبل على آجالها ببقية لأنها استأن من لومة عوردة قالوا ولا يصح أن تقوم الآن على أن تؤخذ القيمة على آجالها قاله ابو الحسن وسكت عن جريان مثل ذلك في الدين لأنه اذا جعلت ذلك قطعي قوله بعد أخذه يذهب الخان القاس أن يؤخذ بمثل الأبل لا ببقية (قوله ويراه) فان قيل كان يمكنه ذلك في الاستحقاق غير ما هنا فاجواب انه بائنة شتمه دخل مجوز أن الشفيع يأخذ بخلاف الاستحقاق وفيه زهر ما يقصد

يأخذ ببقية (ص) أو فته (ش) يعني أن الشفيع يأخذ بقيمة الثمن الفعلي ان كان مقوما يوم الصدقة لا يوم القيام في ذلك وأما الذين فانه يأخذ به لونه وقوما (ص) برهنه وضامته وأجرة دلال وعقد شتر امو في المكس تردد (ش) هذا متعلق بثل والبالا المعنة والمعنى ان من اشترى شقصا بثل في أجل وأخذ الباقي من المشتري بذلك جلا وأوردها أو حسامه قام الشفيع فانه لا يأخذ ذلك الشقص الا بعد أن يعطى جلا مثل ذلك الجبل أو رهنه مثل ذلك الرهن ولو كان رهن وسجل فانه لا يأخذ الا بهما فان لم يرد على أحدهما دون الآخر فانه لا يشفع له وظاهر لزوم ما ذكره للشفيع ولو كان لا من المشتري وهو كذلك على أن يرجع قول أنهب وكذلك يلزم الشفيع أن يدفع للمشتري أجرة الدلال وأجرة كتاب الوثيقة ان كان المشتري دفع ذلك وكانت أجرة مثله واختلف هل يلزم الشفيع أن يدفع للمشتري ما غرمه في المكس وهو ما يؤخذ ظاهرا لأنه مدخول عليه ولأن المشتري لا يتوصل للشقص الا به ولا يفرض له لأنه ظلم بقوله وعقد شتر امو عطوف على دلال وقوله يكسر العين وقضه أي وأجرة كاتب عقد مثله غن المكتوب فيه أيضا (ص) أوقية الشقص في كلع وصلح عبد جواف نقد (ش) فالأخذ ما قبل الثمن أو فته كما مر أو ببقية الشقص فاما إذا خلع زوجته أو نسكها بشقص أو وقع الصلح من جرح العمد بشقص أو وقع البيع في الشقص بجزاف فقد صوغ أو سكتوا أو التماثل بالوزن فان الشفيع لا يأخذ الشقص بالشفعة الا ببقية في جميع ذلك لأن من لم يلزم لعوضه ولا يجوز الاستفاد الا بعد المعرفة ببقية واستقرت على المصنف صلح الخطا فان الشفيع لا يأخذ الشقص الا بالدية الواجبة فيه فان كانت الماكلة من أهل الأبل أخذه ببقية وان كانت من أهل الذبب أخذه بذهب بضم على الشفيع كالتمهيد على الماكلة كما قاله ابن القاسم (ص) وبما يخصه من صاحب غيره وزم المشتري الباقي (ش) هذا متعلق بقوله أخذ شتر وأنا وعطوف على بثل الثمن والمعنى ان من اشترى الشقص وعرضا آخر في صدقة واحدة فان الشفيع يتكبر في الشقص فقط بما يخصه من الثمن بان يقوم الشقص منفردا غير يقوم على أنه مبيع مع المصاحب فإذا كانت بقية وحده عشر ذومع المصاحب له بقية عشر فيقصه من الثمن الشان فيأخذ به ثلثي الثمن سواء زاد على العشرة أو لا وبقي الصدقة وان قل لأنه لا يشتري لأنه دخل على بعضها فان قيل ما وجه لزوم الباقي بما يتوبه من الثمن مع ان الصدقة استحقاقا وما استحقا كتر منه بما يحرم نفسه الشك الباقي بما يتوبه من الثمن الجبل بما يتوبه منه وجوابه انه اعلم بأخذ الباقي بما يتوبه من الثمن بعد معرفته بما يتوبه من الثمن (ص) وإلى آجله ان يسر أو فته على والاهل الثمن

ذلك واجب ويجوز آخر بان هذا منطبق على القول بان الشفيع من ناحية البيع لا من ناحية الاستحقاق واشترى قوله وزم المشتري الباقي أنه ليس له الزامه للشفيع ولا للشفيع أخذه جمعا على المشتري وهو كذلك (قوله ان يسر) أي الشفيع بالثمن يوم الاخذ ولا يمكن تحقيقه بيسر يوم حاول الاجل في المستقبل مراعاة خلق المشتري ولم يراع خوف طر وعسره قبل حاول الاجل الغاء الطر أو لوجه تصح العقد (قوله بمثل الثمن) أي عدده بان يباع الشقص لا ببقية فان لم يجعل بالمعنى المذكور سقط السلطان شفيعه ولا شفعة له ان وجد جلا بعد ذلك ثم إذا جعل للمشتري ليزنه ان يجعله حينئذ بالباقي

(قوله الآن يتساو بعد ما) فلا يلزم الشفيع حيلة الاتيان بغض من فان كان الشفيع أشد عذما لزمه أن ياتي بحميل فان أتى  
 ولم يأت بقدر الدين سقط السلطان شفيعه وأما إذا ضمن كلاً على واختلف على العاضدين للشفيع مع من أجل مثل ما للمشتري  
 (قوله وان ضمنه على) ولا يشترط أن يكون ملاً أو ميسراً أو بالمال المستترى على مذهب المدونة وهو المشهور ومثل الضامن الزهن  
 الثقة كما ذكر ابن عاصم فان قلت كيف يتصور كونه عديماً مع أن يده النقص الذي يشفع به فالجواب أن نفعه ذلك قد لا تفي  
 بتمن المشفوع فيه وقت الشفعة وان كانت ثني بذلك وقت فقد تغير الاسواق بالنقص قبل حلول الاجل فان قلت يلزم مثل  
 هذا في الشفيع والضامن لاحتمال ١٩٢ عدمهما عند الاجل والجواب أن هذا أمر نادٍ بخلاف تغير الاسواق فانه كثير

الآن يتساو بعد ما على المختار (ش) يعني أنه إذا اشترى الشخص بئس معلوم إلى أجل  
 معلوم ثم أراد الشفيع أن يأخذ الشفعة بالشفعة فانه يأخذ بمثل الثمن إلى أجله ان كان  
 موسراً أو لم يكن موسراً لكنه ضمنه شخص على فان لم يكن الشفيع موسراً ولا ضمنه على  
 فانه لا شفعة الآن يحصل الثمن على ما اختاره التخييم قوله هو الصواب اللهم لأن  
 يكون الشفيع مثل المشتري في العدم فانه يأخذ الشفعة بالنقص بالشفعة إلى ذلك الاجل فلو  
 تأخر الشفيع بالأخذ بالشفعة حتى حل الاجل هل يؤجل مثل ذلك الاجل أو لا في ذلك  
 خلاف والمذهب الاول لان الاجل له حصص الثمن وقد انتفع المشتري ببقائه الثمن في  
 ذمته فيجب أن ينتفع الشفيع بتأخير الثمن كما انتفع المشتري وكلام المؤلف يصور  
 بقرع الشارح وليس هو وإنما دعى كلام المؤلف (ص) ولا يجوز حالة البائع به (ش) هذا  
 من باب اضافة المصدر إلى مفعوله والمعنى ان المشتري للنقص لا يجوز له ان يحيل البائع  
 على ذمة الشفيع بالدين المؤجل لان شرطه الحوالة وزومها أن يكون الدين  
 المحال به حالاً كما سري بابها ثم شبه في عدم الجواز قوله (ص) كأن أخذ من أجنبي مالا  
 ليأخذ ويرجع (ش) والمعنى ان الشفيع إذا أخذ مالا من شخص أجنبي أي غير البائع  
 والمشتري ليأخذ بالشفعة بمثل الثمن الذي وقع به البيع ويرجع المال الذي أخذه فان  
 ذلك لا يجوز لانه من باب كل أموال الناس بالباطل فلو قام الشفيع ليأخذ بعد ذلك  
 لنفسه بالشفعة فانه لا يجب إلى ذلك لانه أسقط حقه منها حيث أخذ به غيره والسبب  
 أشار بقوله (ص) ثم لا أخذه (ش) أي على المشهور وبه بارة كأن أخذ مصحق  
 الشفعة من أجنبي مالا ليأخذ شفيعه ويرجع ويحصل صورا احدها ان يأخذ المال  
 وإذا أخذ بالشفعة دفع الاجني الثمن بأكمله وتكون الشفعة له ويرجع الشفيع  
 ما أخذه الثابتة ان يأخذ من الاجني مالا على أن يأخذ بالشفعة لنفسه ليس الاجني  
 غرض في دفع المال غير الضرر بالمشتري ويرجع الشفيع المال الثالثة ان يبيع النقص  
 به بشرط يقول الاجني للشفيع أنا أخذت من بائني عشر وأربعا اثنين وكلام المؤلف  
 ان اعتبر مفهومه جاز ان يأخذ الشفيع بالشفعة ويعطيه للاجنبي بغير ربح وان لم يعبر

(قوله على ما اختاره التخييم)  
 هذا يقتضي أن قول المصنف  
 على المختار راجع لقوله والاجل  
 وليس كذلك بل راجع لقوله لا  
 أن يتساو بعد ما قد قال التخييم  
 انهم اذا استوفوا في العدم فلا يلزم  
 الشفيع الاتيان بحميل ثم سكت  
 فيه قولاً آخر يلزم ذلك وهو  
 الاول وان استوفى الملاء يلزمه  
 جيل بالتفاق وان كان الشفيع  
 أقل ملاء فعلى الخلاف وان كان  
 أشد عذما لزمه جيل بالتفاق (قوله  
 وكلام المؤلف يصور بقرع  
 الشارح) فيه نظر لان قرع  
 الشارح هو ما أشار إليه بقوله  
 فلو تأخر (قوله حالة البائع) من  
 اضافة المصدر إلى مفعول (قوله  
 الدين المحال به) أي الذي على  
 المشتري ان يكون حالاً أي والا  
 أدى لبيع الدين بالدين فلو لم تقع  
 الحكومة لانه حلول المحال  
 به جازت الحوالة (قوله ويرجع)  
 لا مفهوم له لا يجوز ان يشفيع  
 الا ليقول التليب أو يتصدق أو

ويؤديه فانه فعلى سقطت شفيعته ولذا قال ثم لا أخذه وصريحه ان عدم الجواز لا يشهد (قوله ثم لا أخذه  
 أي على المشهور) سقاه ما نقل عن أبيه فقال إذا ثبت ذلك بينة أو أمر ثابت ان بردا المشتري عن ذلك ثم يكون له الأخذ بعد  
 ذلك (قوله احدها) هو عين ما حل به سابقا وعلما ان هذا الاحتمال هو المتصور عليه في جماع القرائن وعليه يترتب قوله  
 ثم لا أخذه اذ هو مفروض في ذلك ابن سهل فان أراد الأخذ لنفسه بعد فسخ أخذ ماله لم يكن لذلك والاحتمال الثاني يحتاج  
 للتصميم عليه وان كانت المدونة محكمة ويحتاج للتصميم على أنه لا أخذه منه اهـ والظاهر ان الشفعة صحيحة في الاحتمال  
 الثاني (قوله ان يأخذ من أجنبي مالا) ما قدره الثمن اواقل أو أكثر



(قوله قولان ياحصر) لم يجر هنا ولكن ذكره في كذا حيث قال وان شفع لبيع قولان ذكره ثم عن يوسف بن جحر اه  
 اذا علمت ذلك فاقول ان الشان في الذي اخذ لاجل البيع انما هو طلب الزيادة المساواة فاذن ايراد هذا الكلام اعني وان شفع  
 لبيع الخ هنا لا يظهر (قوله ارباع قبل اخذه) سواء باع له شترى او لا يجزي لان العلم بوجوده يوجب بيعه ما ليس عنده وفرض  
 المسئلة ان الشراء وقع في الموردين الا ان الشفيع باع الشقص قبل اخذه (قوله بخلاف اخذ مال بعده) يخرج من الحرمة  
 ومن عدم سقوط الشفعة فيصير سقوط شفعته في المخرج ويتبع في المخرج منه هو باق على شفعته وهو عدم السقوط اه  
 (قوله لا من ماله ان يملك) أي من كان له قدرته على الملك (قوله بخلاف ما لو اخذ مالا) ٩٣ - وانفق على اخذ ماع غيره بحيث

كان الواقع ان اخذه المالك  
 بعد الشراء فلا فرق بين ان يعلم  
 الشفيع بالشراء ام لا ولا فرق  
 بين ان ياتخذ ذلك المال من  
 المشتري أو من اجنبي (قوله بارض  
 حسن) بالاشارة الى البيان  
 (قوله المشهور الخ) مقابلة ما لا يجزى  
 الموار من انه لا شفعة في ذلك  
 (قوله ومسته في البناء الخ) استشكل  
 صاحب المسائل المتوقفة بقول  
 المبطل الاستحسان في العلم الغلب  
 من القياس وقال مالك انه تسعة  
 اعشار العلم وقال ابن خويزنبداد  
 في جامعهم عليه حول مالك وبني  
 عليه او ابان وصدا لن مذهبه  
 واذا كان كذلك فكيف يصح  
 قصر ذلك على اربع مسائل  
 واجاب بان المراد بذلك انه صرح  
 بلفظ الاستحسان في هذه المواضع  
 خاصة اه قلت ولا يخفى ضعفه  
 والجواب انه وان استحسن في  
 غيره المالك واقفه غيره وكان  
 له سلف فيه بخلاف هذه الاربعة  
 فانه استحسنه لمن عنده ولم يقفه

فهو مقهور وهو اقله فبمع ايضا وهما قولان ياحصر ان من شفع لبيع فقولان (ص) او باع  
 قبل اخذه بخلاف اخذ مال به بعد السقط (ش) معطوف على الممنوع والمعنى ان الشفيع  
 لا يجوز ان يبيع الشقص الذي اخذه بالشفعة قبل اخذه اياه بالشفعة لانه من باب بيع  
 ما ليس عند الانسان ولان من ماله ان يملك لا يرد مال الكاهو على شفعته بخلاف ما لو اخذ  
 المشتري للشفعة فلا يرد بعد الشراء من المشتري ليسقط حقهم من الشفعة فانه جائز  
 ويسقط شفعته لانه لا يسقط شيئا بعد وجوبه فقوله او باع الشقص المستشعر فيه وهو  
 الماخوذ بالشفعة لا المستشعر به لان هذا باق في قوله او باع حصته (ص) كشجر وشاة  
 بارض حسبي او غيره (ش) المشهور انه يجوز للمالك ان ياتخذ بالشفعة ما باعه مشركه من  
 البناء او الغرس الكائن ذلك بينهما في الارض المحسنة وفي الارض المستعمارة فقوله  
 كشجر الخ يشبه بقوله وقار اوليا كان هذا الشجر والبناء خاصا على تشبيهه بالعقار لا بد  
 من مغارة المشبه بالمشبه به والمغارة هنا بالخصوص والعموم ومسته البناءي احدى  
 مسائل الاستحسان الاربعة التي قال فيها مالك انه لشيء استحسنه وما علمت ان احدا قاله  
 قبل الثابتة بالشفعة في الغار الا التبعة عند قوله وكثرة ومقتضى الثالثة القصاص بالاشاهد  
 والعين وسأقي في باب الجراح عند قوله وقصاص في جرح الاربعة في الاغلة من الاجام خمس  
 من الابل وستأقي ايضا عند قوله الاجام فنقصه بخلاف كل اغلة من غيره فقير المثلث  
 مافي الاصبع (ص) وقدم المعبر بشفعة او غنمه ان مضى ما يعار والانتفاضا (ش) يعني ان  
 صاحب الارض وهو المعبر لها يقدم على المتعري وعلى الشفيع في اخذ البناء والغرس  
 الذي اذن له في وضعه بالاكل من قيمته منقوض او هو المراد بشفعه ومن الثمن الذي وقع به  
 البيع ويقيه بارضه وياخره بقلعه أي بقلع شاته وغرسه من أرضه فان أي ذلك يبيع  
 الاخذ في ذلك بالشفعة قاصر وهو اصل الشفعة وعلى اخذ المعبر الاقل مما صار اذا مضى  
 ومن قمار تلك الارض مثله فان لم يرض زمن تمار تلك الارض لمثله فانه لا ياتخذ الا ببقية  
 ما كان له وضعه بوجه شبه وهذا كله في العارية المطلقة وما المقتبذة فقال ابن راشد

٣٥ شى من غيره بذلك (قوله ان مضى ما يعار) فيقدم المعبر على الشفيع في اخذه بالشفعة بل يدفع الضرر (قوله ان  
 مضى ما يعار) أي ان مضى زمن تمار تلك الارض لمثله وهذا الظاهر في المطلقة ومثلها في المقتبذة اذا انقضت اجلها ومثله  
 مضى المدة اذا دخل الياء مع المشتري على انه لم يقبل انتهاء المدة فقوله الشارح وهذا كله في العارية المطلقة فقوله ومثله  
 المطلقة التي انقضت مآثرها المقتبذة التي انقضت اجلها على ما تقدم (قوله او باخره بقلعه) حاصله ان المعبر ما يأخذ  
 ذلك بالاكل المذكور او باخره من يريد بقلع ذلك المشتري ان كان الشفيع أو المشتري وكذا ما سبق ان الاولى حذف ذلك شى  
 لان شفعه قد قدم المعبر قوله فان أي فالشفيع الخ لان المعبر اذا امتنع من اخذه بقلع الحق لشره يتركه عن المعبر (قوله  
 الا ببقية قاله) أي وبقية أي يأخذ بالاكل من الثمن او بقية البناء فاما ما كتب بعض الاشياخ لعل المراد في المدة المعتادة

(قوله قبل انقضائها) رأيا بعد انقضائها أو قبل انقضائها على الهدم فقد علمت حكمه (قوله قبل البقاء) أي أو على السكوت (قوم ولا كلام لرب الأرض) حتى تنقضي مدته أنما أخذه بالأقل من قيمته منقوضا عنه والحاصل أن المهر يرمي في الإخذ بالقل من قيمته منقوضا لأعضى ما تعاراه مطلقا، فقيده ولم يخصص ودخل البائع مع المشتري على الهدم وأما إذا خلا على التبقية أو على السكوت ففي المصلحة ما أخذه المهر بالأقل من قيمته قائما أو ثمنه في القيمة يقدم الشفع حتى تنقضي المدة فأخذه المهر بالأقل من قيمته منقوضا عنه وقوله فكان ذلك بمنزلة صاحب الأرض) أي إذا شفع قبل الأرض وانما الشفعة للمشرى بها وقالوا في قوله أنه أن شرى في بلد في الالتزام ٩٤ بصرا لا حدهما الشفعة إذا باع الآخر حصته ناهل (قوله تشبيهه عقارا)

عبارته هنا كعبارته في كـ يحطه والمتناسب أن يقول معطوف على قوله كثير وبناء الذي جعلت السكاف فيه التشبيه وهو قائما تشبيه في الجواز لا ينظر ما قاله الشارح ثم بعد هذا كله لا داعي للتشبيه بل الكاف للقبول رشان المصنف رحمه الله أن يثل بالمثل انطى ويكون ما هو أجلي منه وما بالمرتين الأولى وهذه العبارة من تقرب القفاي نقلها بالمرط (قوله قد أجي) هذا الشرط انما يحتاج به إذا بيعت مفردة وأما إذا بيعت مع الأصول فسدوا أفزت أم لا بل ولو لم توجد (قوله) ولعله فيما يزرع أن يباع أخضر لعل هذا يبين والأهول من جله الزرع وسبب أن لا شفعة فيه وعادة الغمارى مطلقا لا تعارض ذلك فحين تقبيده بذلك القيد أقول وهو المتعين (قوله بل لما يكون فيه القضاء) المتبادر منه أنه إذا أداى الثمن المعلوم الذي ثبت فيه القضاء ولكن قوله بعد والمراد الخ يوجب أن المراد بها الأرض التي فيها الثمن المعلوم (قوله وبأنه) بقوله لا اله الا الله فمكرها هو ومن عاف هذا الخصاص على العام (قوله وبالفتح) حاصل ما أقاده الشارح بهرام أن الخلاف في غرة الثمن ثم ذكر أن المقاشي القامرا (قوله الان تيسر) قال ابن رشد معنى يسرها هو وحول وقت جذاذها ليس ان كانت تيسر أولا كل ان كانت لا تيسر اه وقال أبو الحسن الصغير المراد تيسر الثمن فاستغناها (قوله أن أفزت أو أرين) لو اقتصر على أرين لكان الالتزام مقهورا ما باطن في الأولى وأما إذا كانت غرة ما برة فلا يخط ضمن الثمن شيئا (قوله ما لم تيسر) حقه حذف لفظ تيسر ولفظ أو وزيد لفظ أيضا فيقول وفيها أيضا أخذها ما لم يجز ويكفر هذا أعفا في قوله أن تيسر ومعارضوا الحق لا خلاف وإن أخذها ما لم تيسر وبذلك على التصحيح وبالمقدم اقتصاره على ما لم يجز في حالة التوفيق

إذا باع قبل انقضائها على البقاء فشرى بك الشفعة ولا كلام لرب الأرض وإن باعه على التخصيص قدم رب الأرض وقال المؤلف من شبهه بقى أن يتق على الأحرار التي عندها بصرا أن يجب الشفعة في البناء القائم فيها لأن العادة عندها أن رب الأرض لا يصرح صاحب البناء أصلا فكان ذلك بمنزلة صاحب الأرض (ص) وكثرة ومقتضى (ش) تشبيهه في عقارا وكأنه قال عقارا حقيقة كالأرض أو البناء أو النهر أو سكا كثرة ومقتضى (ل) الجواز وتقدم ان هذه إحدى مسائل الأصحاب أن الرب قد باع أحدا النهر كأنه يبيع من ثمرة شجرة قد أرى قبل قسمه الأصل لهم أو يلبدهم في مسكافا أو حبس أرضه بمقتضى فشرى كانه الأخذ بالشفعة وشمل قوله كثرة الخ القول الأشهر كذا كره ابن مرة في بيده كلام المؤلف ولعله فيما يزرع ليعينه أخضر وذكر بعض أن الغمارى ذكر في شرح رسالة ان فيه الشفعة ونظيره ما قلنا ثم ان قوله ومقتضى عطف على مقدار أي غرة غيرة مائة ومقتضى إذا يضي أن المقاشي ليست اسم للثمن بل لا يكون فيه إقتضاه (ص) وبأنه كان (ش) يعني أن أحد الشرط كما إذا باع نصيب من الباذنجان فشرى كانه الأخذ بالشفعة وكذلك الشفعة ثابتة في كل مال أصل حتى ثمره وأصله ياق كالقطن والقرع وما أشبه ذلك وبالفتح (ص) ولو لم توجد (ش) لتشبيهه على خلاف ما صيغ المقاشي لعدم الشفعة ان يستبدون أصهارا ولا مانع من عودها إلى الغرة وقوله وما بعدها والمراد مفردة عن الأصول في الغرة وعن الأرض فيما يبعدها (ص) الان تيسر (ش) يعني أن الغرة إذا بيعت ويست بعد المقد وقيل الأخذ بالشفعة فإنه لا شفعة فيه أو منه إذا وقع البيع عليها وهي يابسة كما في المدونة ومقتضى هذا أن الخلف قبل البيع غير كمال وهو ظاهر إذ لو كان كافيا لمتأت الخلاف بين الموضعين إذ كل من اليس والجذاذ كاف في كليهما (ص) وحط حصتها أن أفزت أو أريت (ش) يعني أن الأصول إذا بيعت وعليها يوم البيع غرة ما برة أرقدها زهرت واشترطها المشتري ولم يأخذ الشفع مع الشفعة حتى يست الغرة وقيل لا شفعة فيها حصة فإنه يأخذ الأصل ويحط عن الشفع كما ينوب الغرة من الثمن لأن لها حصة خاصة من الثمن (ص) وفيها أخذها ما لم تيسر أو تجز وهل هو اختلاف أو بيلان (ش)

الخ يوجب أن المراد بها الأرض التي فيها الثمن المعلوم (قوله وبأنه) بقوله لا اله الا الله فمكرها هو ومن عاف هذا الخصاص على العام (قوله وبالفتح) حاصل ما أقاده الشارح بهرام أن الخلاف في غرة الثمن ثم ذكر أن المقاشي القامرا (قوله الان تيسر) قال ابن رشد معنى يسرها هو وحول وقت جذاذها ليس ان كانت تيسر أولا كل ان كانت لا تيسر اه وقال أبو الحسن الصغير المراد تيسر الثمن فاستغناها (قوله أن أفزت أو أرين) لو اقتصر على أرين لكان الالتزام مقهورا ما باطن في الأولى وأما إذا كانت غرة ما برة فلا يخط ضمن الثمن شيئا (قوله ما لم تيسر) حقه حذف لفظ تيسر ولفظ أو وزيد لفظ أيضا فيقول وفيها أيضا أخذها ما لم يجز ويكفر هذا أعفا في قوله أن تيسر ومعارضوا الحق لا خلاف وإن أخذها ما لم تيسر وبذلك على التصحيح وبالمقدم اقتصاره على ما لم يجز في حالة التوفيق

(قوله ورجع بالمؤنة) أى فى الغنة (قوله فان الشقيع يأخذ الثمرة مع أصلها) أى يجمع العن (قوله ماودة) أو قد أثرت وما إذا كانت غير ماودة فلا يحيط عنه من العن شيئا وقوله لم تبس أى أو ما لم يستفقد فأن بها المشتري (قوله وهذا هو المسمى ورد) مقابله ما قاله عبد الملك ويحتمل ليس على الشقيع غير العن لان المبتاع أنفق على مال نفسه فلا يرجع الإعياء عن طاعة (قوله) يعنى ان البئر والعين (الخ) إشارة إلى ان الكفاف أدخلت العين (قوله التى لم تقسم أرضها) أى المشتركة بينهما التى بقى بها لم تقمزع عليها وقوله أو مقررة أى باع حصته فى البئر والعين فقط (قوله المحدث البئر أو قد حدث) ٩٥ هذا العمود ليس مصرحاً به بل انما هو بصريح فهم القائلين والاول كان ذلك مصرحاً به بما يشاء وقاف (قوله وأرض مشتركة) قال بهرام وقال ابن لياينة معنى المدونة انما بئر لافئناهما ومعنى العينة انهما لهما فئنا وأرض مشتركة يكون فئنا القلدة اه اقول اذا كان الامر كذلك فلا يظهر التوفيق فالتقسيم اسقاط وأرض لهم جعل من باب العطف المرافف وان الماراد بارض الفئنا مقسلا اشكال يريد ان يقال ان من لوازم البسمة ان يكون لهما الفئنا لقول المصنف عفايلى وما لا يضيئ على وارث ولا يضر بمالك البئر (قوله) وأول أيضاً المتعده (اشارة لضعف هذا التأويل) (قوله فهو) اشارة للوفاق) أى والله فى وأولت بالتي تحدثت لم تعدد أو تحدثت أى انفردت عن الفئنا (قوله يعنى ان العرض (الخ) انما خص المصنف على ذلك لان بعض الشافعية سكت عن مالك الشقعة فى ذلك عسده الوهاب وغيره ولا يعرف ذلك أصحاب مالك (قوله والمعلق ان العرض والطعام) أى المشترك فان لم يبيع أحدهما ولكن وقع فى السوق لى غنى فبشر بكم لا حق

هذا واجمع لقوله ما لم تبس يعنى ان الشقيع يأخذ الثمرة بالشفعة ما لم تبس وقوع فى المدونة انه يأخذها بالشفعة ما لم تبس أو يتخذ فعمل بعض الأشياخ المدونة على الخلاف لانه قال فيها مصرع ما لم تبس وصحة ما يتخذ فهذا الخلاف وتأولها بعضهم على الوفاق فعمل قولها بالشفعة ما لم تبس اذا اشترى اهما فقد عتق أصلها فصار بالشفعة ما لم تبس فان جدت قبل البس فقد أخذها وحل قوله لهما اما يتخذ اذا اشترى اهما مع أصلها أى فصار أخذها بالشفعة ما لم يتخذ سوا ما أخذت قبل البس أو بعد (ص) وان اشترى أصلها انقطع أخذت وان أبرت ورجع بالمؤنة (ش) هذا القسم قوله سا بقا وسط حصته ان أثرت وأبرت والمعنى انه اذا اشترى الأصل فقط ولا عرق فيه أو فيه عرق لم تؤبر فان الشقيع يأخذ الثمرة مع أصلها بالشفعة ولو كانت الثمرة ماودة يوم الأخذ الشقعة فتقوله وان أبرت أى عسده المشتري أى أو أثرت ولم تبس ويحتمل يرجع المشتري على الأخذ بالشفعة بالمؤنة أى باجرته فى خدمته لا لاصول الثمرة حتى وتأخير وعلاج ولو زادت المؤنة على قيمة الثمرة قاله محمد وهذا هو المشهور والقول قوله فبما دعى من المؤنة ما لم تبس كذبه (ص) وكثر لم تقسم أرضها والا لال (ش) يعنى ان البئر والعين المشتركة التى لم تقسم أرضها اذا باع أحد الثمر كان نصيبه فيها مع الأرض أو مقررة فبشر بكم الاخذ بالشفعة وأما ان قبضت الأرض بالشفعة فبشر بكم الاخذ بالبئر أو تعددت طالة المدونة لان القسم يمنع الشفعة وقال فى العينة الشفعة ثابتة وهل مافى السكابين خلاف والله ذهب اليابس أو وقاف والله ذهب بصحون فقال معنى مافى المدونة بئرته بئرته مافى العينة أباركته وقال ابن لياينة معنى فى المدونة بئر لافئناهما ومعنى العينة لهما فئنا وأرض مشتركة وذلك التوفيقية قوله (ص) وأول أيضاً المتعده (ش) أى غير المتعددة وغير ذات الفئنا وأشار ايضا الى التأويل بالخلاف وهو ابقه المدونة على ظاهرها والمراد بارضها الأرض التى تسقى بها ويرزغ عليها فقوله وكثر لم تقسم أرضها أى فئنا الشفعة ولو قصد قوله والا فلا أى الا بان قسمت أرضها فلا شفعة فيها وظاهره ولو قصدت وهذا على حل ما وقع فى المدونة وما وقع فى غيرهما على الخلاف وقوله وأول أيضاً المتعده هو راجع لمقوله لم تقسم أرضها المشار اليه بقوله والا فلا فهو فيما ذهبت أرضها فهو إشارة الى الوفاق (ص) لا عرض وكذا به دمين (ش) معطوف على بئر المعنى ان العرض والطعام بالشفعة نفسه وكذلك بالشفعة فى الكفاية لا عسده اذا باع عسده الكفاية لا يجنبى ولو سكتا بشر بكم فى عسده كذا به مباع أحدهما نصيبه من الكفاية فانه بالشفعة لشر بكم فيها وكذلك صاحب الدين اذا باعه لغير من هو عليه فانه لا حق للمدين على من اشتراه

به ليدفع ضرر البئر بل بالشفعة لكن ان فرض ان باع لغير معنى فبشر بكم لشر بكم كما افاده محج (قوله الشفعة فى الكفاية لا عسده) أى لا يكون المسك أبى بى بكتابه والافليس هنالك لشر بكم حتى تنوع شفعة بقتنى وقوله لى كانا لى هذا الظاهر وكذا يقال فى قوله وكذلك صاحب الدين

(قوله ولعل على سفل الخ) لم يكتف المصنف عن هذه بقوله فيها صرح وجار لان شدة التصاق العلوي بالسفل وجابتهم منه الشركة بينهما الخ (قوله لان الحصى مقاربة) وهما جاربان كافي تن وفي برام لشيءهما بالجارين قال عب وهو أولى لان الجار حقيقة من هو على عينك أو يسارك أو أمامك أو خلفك اه أقول الظاهر ما قاله تن وكلام عب لا يظهر (قوله بعد يسه) لامفهوم قبل سواء كان بعد يسه أو وهو أخضر أو قبل ثباته كالويسع مع أرضه (قوله ونحوها) أى كالبسة والمولوخية (قوله فخراده) هذه لقوله ولا يدخل فيه القرع ٩٦ وقوله والقرع من المقاني أى يلحق بالمقاني قال ابن القاسم في العنية والمقاني كالشرا

وكذلك الباذنجان والقطن والقرع الباني يريوكل ماله أصل تخين قرنه مع بقائه فقيه الشعلة اه (قوله ولو قال قسم متبوعهما السكان اوضح) أى لان المتبوعين المصنفه عائد على المور وسد مع ان الامر ليس كذلك (قوله وسواء احتاج الحائط الخ) أى سواء احتاج الحائط الى الحيوان النعل أولا الا انه مجي للاحتياج اليه والحاصل ان المورايه ما يحتاج اليه سواء كان عاملا بالنعل أو متبأ له (قوله وأدخلت الكاف الخ) أى على القول بان الشعلة قد لا يقبل الضمور وأما على القول الآخر فالكاف اسية تصاغية (قوله والجبسة) موضع الجبس (قوله ونحوهما) كالطاحون (قوله والابيه بعده) أى وان كانت الجبسة بقواب فالشعلة بالقواب بعده لعدم لزومها الموروبه (قوله بسبب هبة بغير قواب) أى ويختلف انه ماوجب الجواب ان كان متبعا فلاشعلة حينئذ وظاهره ولو حصل الثواب فبعد ذلك لكونه لم يقصد (قوله

وهذا اذا كان الثواب غير معين) أى فلا يلزم رد العوض بمجرد القول بخلافه اذا كان معينا فليزعم بمجرد القول مضيه (قوله اذا اشترى الشخص على الخيار) لا يخفى ان هذا في الخيار الشرطي وأما الخيار الحكمي هل هو كالشرطي أو لا فادارد بهذا اطلاع على العيب فاما الشعلة ان قلنا ان الرد بالعيب ابتداء يسع ولاشعلة ان قلنا ان تقضى البيع (تنبيه) ه سكت الشارح عن مفهوم فاضى وثبتته فنقول انه لو دل لا يكون الحكم كذلك الحكم انما البائع الخيار فبما يسع تلاح حيث كان خيارا البتل لانه يبين انه على ملكه يتابعه على ان يسع الخيار فيجوز ان كان بائع البتل هو بائع الخيار فيكون للشعلة فيما يباعه بتلا

(قوله فهو مشهور) أي الأخذ بالشقة وقوله معنى على ضعف وهو الاعتقاد (قوله الآن يقولت قبالة) أي إذا كان متقفا على فساده والافقيض بالثمن (قوله بموا التسوق) فيه نظر كما يعلم مما تقدم في البيع وإذا قال في ثمن وجد عند من ماله والقوات بغير حواطة الاسواق بل بالبيع والهدم والبناء والشق غير المتأهلين أو الفلاسفة (قوله فاذ دفعها فقل ملك المبيع) لا يخفى أنه ماله للمبيع بمجرد اتمام القية (قوله سمع منهم جملوه) ٩٧ - أي أخذ الشقيع لا بقدر القاسد (قوله وان

استحق الثمن) أي المبيع من البائع وقوله وأورد يعيب أي رده البائع يعيب على المشتري بعد أخذ الشقيع بالشقة (قوله محسوس من قوله الآن يقولت الخ) في الحقيقة مستغنى عن حذفه والتقدير الآن يقولت فالحقة لازمة في أي دعوى أن يكون الثمن في بيع صحيح فأخذ الثمن (قوله ولا يأخذ بالقية) قال عجم بعد كلام طويل والحاصل أن الثمن قائم بغير البيع الصحيح فإنه يأخذ بالشقة بالقيمة إن كان متقفا على فساده فإن كان متقفاً على فسادها كان متقفاً على فسادها فالبائع يبيع الصحيح ولم يدفع للمشتري القيمة قبل قيام الشقيع فإنه يأخذ بالثمن في البيع الصحيح فإن دفع المشتري القيمة أو الثمن قبل تمام الشقيع فإنه يصير في الأخذ بالقيمة أو بالثمن في البيع الفاسد وبين الأخذ بالثمن في البيع الصحيح وأما إن قامت بغير البيع الصحيح ثم سئل فيه بيع صحيح كان فساده متقفاً على فساد الشقيع فإنه يأخذ بالقيمة أو بالثمن في البيع الصحيح وإن كان فساده متقفاً على فساد الشقيع فإنه يصير في الأخذ بالثمن في البيع

مضيقاً لزومه فيه الشقة حيث وجد مضيقاً من له الخيار حقه في إتياء المدة وأما بأن قضى المدعى أن يظهران الضعيف في مضيقه يرجع على بيع المقدور لأجل اختياره باعتباره فمعه لأن الزوم لا يتوقف على انقضاء الزمن خاصة بل يكون بغيره (ص) ووجب لمشتريه أن يبيع بضيقه خياراً ثم يتلاقى مضيقاً (ش) يعني أن من ماله داراً فباع فضيقه على الخيار لرجل شرع النصف الآخر لرجل آخر على البت ثم مضيقاً من له الخيار المبيع فإن الشقة يجب حيث تشتري الخيار على المشتري البت على قول ابن القاسم بناءً على أن بيع الخيار من عقد وقت صدوره وهو خلاف المشهور وهو مشهور بمعنى على ضعف وأما على أنه فصل فالشقة لأصاحب المبيع على صاحب الخيار والضعيف في المشتريه يرجع لمشتري المبيع بالخيار للمشتري الخيار لأن الخيار لا يشتري وفي بيع المالك الجميع الدار مثلاً وقوله قاضي أي مضيقاً من له الخيار يبيع الخيار بعد بيع البيت (ص) وبيع فسد الآن يقولت قبالة القيمة (ش) يعني أن البيع القاسد لا شقة فيه لأنه مفسد وخشعوا لوعده بعد أخذ الشقيع فبيع الشقة والمبيع الأول لأن الشقيع دخل مدخل المشتري إلا أن يقولت المبيع عاقداً بموا التسوق فاعلى فإنه لا يفسخ وتزعم فيه القيمة فاذ دفعها فقل ملك المبيع فإذا أراد المشتري أن يأخذ بالشقة فإنه يأخذ بالشقيع بالقيمة التي لزمت المشتري فقوله يبيع فسد أي ويبيع مع فسادها فساداً لم لا يلزمه الأخذ بالشقيع للقاسد وتامع أنهم جملوه فأتى قول المؤلف وإن استحق الثمن وأورد يعيب بعد ما حل ويجب أن المستحق وواحد العيب لو أجاز أجاز بغيره لاف البيع الفاسد لا يبيع ولو أجاز وقوله (ص) لا يبيع مع فساد الثمن فيه (ش) يخرج من قوله الآن يقولت قبالة القيمة والمه في أن البيع القاسد إذا قامت بسبب بيع صحيح أي بأن باعه الذي اشتراه من القاسد ببيع صحيح فإن هذا البيع الصحيح يكون موقوفاً عليه فإذا أراد الشقيع أن يأخذ بالشقة فإنه لا يأخذ إلا بالثمن الذي وقع في البيع الصحيح ولا يأخذ بالقيمة (ص) وتنافر في سبق ماله الآن بشكل أحدهما (ش) يعني أن الشريكين إذا تنازعا في سبقة المالك فقال أحدهما لا أستر ملكي سابق على ملكك وقال الآخر بل ملكي هو السابق فإنه لا شقة لأحدهما على الآخر حيث وجد لكل منهما أن يحلف صاحبه فإن حلفاً أو نكلاً فلا شقة لأحدهما على الآخر وإن حلف أحدهما أن ملكي سابق فالشقة لمن حلف على من تكلم وتبدلت أحدهما بالآخر (ص) وسقطت أن قام أو اشتري أو سام أو ساقى أو استاجر أو باع حصته (ش) يعني أن الشقيع إذا طلب مقاومة المشتري في الشقيع فإن شقعه فسد

الفساد أو بالثمن في البيع الصحيح فلم يفسد بقرائه إن قامت بالبيع الصحيح ثم حصل فيه مقوت بغيره لانه لا يلتصق اليه فتأمل (قوله يعني أن الشقيع) المناسب ابتداءً على ظاهره وإن المراد المقامه القهل لا الطلب وحده كما هو المثل (قوله يعني أن الشقيع إذا طلب الخ) الذي اعتمد على ثمن بالنقل أن قول المصنف أن قام على ظاهره وأما الذي حصل في قسم بالثمن فلا يرقى له أو يفتقر إلى الأرض للثمن أي المنفعة الراجعة للثمن أي الراجعة للثمن كما هو لا الراجعة للثمن كما هو

زعموا أو الدار للسكنى أى ومنفعة الدار الراجعة للسكنى استعوا من منفعة الدار الراجعة للدار من زجوع السكنى الى بعض  
نحو ثمانية (قوله المخرج) أى الراجعة ٩٨ لم يرهاى زعمها فيه وقوله أو الدار للسكنى أى الراجعة للسكنى (قوله عند ابن

القاسم) أى خلافا لما يشرب (قوله)  
وظاهره ولو كان جاهلا بجمك  
الشقة) أى جهل ان الشراء  
يسقط الشقة فيحكم الشقة  
الاسقاط عند الشراء (قوله)  
ومتضى حل المسألة (الخ) فى  
عب الجزم بهذا المتضى (قوله)  
وهو كالمصالح وهو المعتقد  
(قوله أنه الكامل) الاول أن  
يقول وله على قدر ما كان له  
(قوله وهو أظهر الاقوال) انما  
يجع لان المسئلة ذات أقوال ثلاثة  
قبل تسقط مطلقا وقبل لا مطلقا  
وقبل بالتسقط بالشارع (قوله)  
وقال آخر) هذا هو الذى ارتضاه  
جميع ذهب اليه مع فقال  
بهدم أو بناء أو غرس من المشتري  
ولوقبه أى أو كان الاولان لا صلاح  
فليست كسنة الحياة (قوله)  
وكتب خاتمه (أى ان شرطه يباع  
فصيه أى أو امر بالسكينة أو رضى  
بما بل المدار على ذلك ولو لم يضر  
فكان الاول لا يخرج أن يقول  
أراد بضره العبد الكتابة بضر  
العقد أولا ومنه لى ذلك الامر  
بالكتابة والرضا بها (قوله مع  
تلك) التكليف هو ما قدره  
بقوله وكتب خطه (قوله وما  
قادر بها) هو الشهر والشهران  
على ما قال ابن الهيثم أى وهو الرابع  
ومقابل قول أن أحدهما أنه على  
ثلاثة أشهر فثانيهما أربعة أشهر  
(قوله فان كتب شهادته) أى أو امر بالكتب (قوله فعنى) أى عن ذلك يامر بغيره ولا يهدم بينة أو يرفع سنة على  
ان ذلك لا يضره وقوله ان ذلك كافى

بذلك وان لم يضره بل مقامه بالفضل وسواء كانت المقاسمة فى الذات أو فى منفعة الارض  
المخرج أو الدار للسكنى وأما مقاسمة الفلأ فلا تسقطها عند ابن القاسم خلافا لما يشرب  
وكذلك تسقط الشقة إذا اشترى الشقيق الشقة من المشتري لان شراءه دليل على  
اسقاط شقته وظاهره ولو جاهلا بجمك الشقة وهو كذلك لان المذهب ان الشقة لا  
يهدم فيها بالجهل وقائمة تسقط الشقة بشراء الشقة مع ان الشقيق قد ملكه بالشراء  
فظاهره فيما إذا كان المثلن المشتريه أكثر من ثمن الشقة وأيضاً المثلن ان قد يقع بغير  
جنس الثمن الاول وكذلك تسقط الشقة اذا ساءم الشقيق فى الحصة المشتراة وأما لو  
أراد المثلن أو المساومة فانه لا تسقط شقته وكذلك تسقط الشقة اذا اخذ الشقيق  
الحصة التى لهنها الشقة مساواة أى جعل نفسه مساوى عند المشتري للحصة ومثله اذا  
استأجر الشقيق الحصة من المشتري ومتضى حل المسألة على هذا المعنى ان الشقيق  
لو دفع حصته للمشتري مساواة ان شقته لا تسقط ولا فرق بين أن يتأجر بالفضل أو بغيره  
الى وكذلك تسقط الشقة اذا باع الشقيق حصته كلها من البقاع بعد ثبوت الشقة  
لان الشقة انما شرعت لمنع الضرر واذا باع حصته لا ضرر وعليه بعد ذلك فلو باع بعض  
حصته فهو باق على شقته واستغنى عن الشقة بقدر ما بقى وهو كالمصالح فى المدونة  
اوله الكامل واختاره القسّم وقصره ثم انه يستفاد من هذا ان قول المؤلف وهى على  
الانحلال محل المراد به يوم الشراء أو يوم قيام الشقيق بالشقة وهذا ظاهر كلام المؤلف  
السقوط ولو باع حصته فمصرع عالم ببيع شرطه وهو ظاهر المدونة وقد كفى المبدان من روية  
عبى عن ابن القاسم انها لا تسقط ان باع فمصرع عالم قال وهو ظاهر الاقوال (ص) أو سكت  
بهدم أو بناء أو شهرين ان حضر العقد والاسنة (ش) أى وكذلك تسقط الشقة اذا  
سكت الشقيق والمشتري بهدم الذى اشتراه أو بينة له لان سكونه مع ذلك يدل  
على اسقاط شقته فى ذلك أى يهدم ما لا يهدم أو بينة ما لا بينة وأما لو هدم ما يهدم أو بينة ما  
يعنى فلا تسقط شقته فانه بعض وقال آخر وظاهره ولو كان الهدم والبناء لا صلاح فليس  
كسنة الحياة وظاهره ايضا ولو كان يسيرا وكذلك تسقط الشقة اذا حضر الشقيق  
عقد الشراء وكتب خطه فى الوثيقة ومضى بعد ذلك شهر وهو ساكت بلا مانع فمن  
القيام بصرته فى الشقة فان لم يضره عقد الشراء وحضر ولم يكتب شهادته فان شقته  
لا تسقط الا بعد مضى سنة بعد العقد ولو ادعى الجهل بالسكينة بان قال أنا جهلت بوجوب  
الشقة على وفاءنى عليه المرافع هو ما لا يضره مع تلك مذهب المدونة انه لا تسقط  
شقته الا السنة وما ظاهريه ولو كتب شهادته بقوله (ص) كان علم فغاب (ش) تنبيه تام  
أى ان من علم بوجوب شقته فغاب حكمه حكم الماخضر فان كتب شهادته بعد الوثيقة  
فدسقط شقته بمضى شهرين والا فمضى سنة على ما مر (ص) الا ان يظن الادوية قبلها  
فيعنى (ش) يعنى ان الشقيق اذا سافر وكان يظن انه يرجع قبل مضى المدونة لم يمانعه

امر  
ان ذلك لا يضره ولا يهدم بينة أو يرفع سنة على

(قوله وان جاء الخ) قال صح في

شرحه قلت ظاهر ما ذكره الخطاب

ان من نفس الاولية قبلها عبق

انه يحلف سواء قرب أو بعد

(قوله المسئلة المسئلة) وهو

الشهران في الاولى والسنة في

الثانية ولومع البيت أو القرية

(قوله انه لا يقرب منها) أي وان

غاب عنها فاعرها يدها الخ وهذا

من قوة التصوير (قوله وبه قال

بعض شيوخ الزرقاني) فيه

تطرقان الذي في الزرقاني وأما لو

خرج ريد غروا فاعرها العبد

والمسئلة بجهاها فاعها القسام

بشرطها فاعها في الطور وبه قال

جميع شيوخنا (قوله ثم ان يماها)

أي قياس مسئلة الاسر التي

لا قيام لها (قوله في هذه المسئلة)

أي مسئلة المصنف (قوله لان

كان غالب الخ) أي وغية النقص

المشتري كقيمة المبيع وغنيهما

من محل الشقص قيمة بمسئلة

وهذا يمكن كحضوره ولا نظر

اقيمة الشقص (قوله وكذلك لو لم

يعلم بالبيع) أي تحقيقا (قوله ان

اسقط لكذب في الثمن) أي أو

سكت قال صح بعد كلام ذكره

اعلم انه يستقار من هنا انه يسقط

شفعته فيما اذا أخبره بالاخذ فظهر

انه أشد الا أن تكون قيمة الاشء

أقل وان سلم فيما اذا أخبره بالاخذ

فظهر انه أخف من لزومه التسليم

والموزون أخف من المكيل والنقد

أخف منهما اه (قوله معطوف

على ما قبله) وهو قوله غاب

أمر أي حصل له امر عاقبة عن الاياب فانه باقى على شفعته ولو طال الزمان بعد ان يحلف أنه  
ما سافر من مقام الشفعة والسدة أشار بقوله (ص) وحلف ان بعد (ش) أي بعد الزمان في  
غنيته وان جاء بعد معنى المدة المسئلة بمن قريب يعلم بحلف والقرب والبعد المعروف بما  
هو الظاهر (تنبيه) أشد ان رشده من مسئلة الا أن يظن ان الزوج اذا شرط  
لامرأته أنه لا يقرب عنها أكثر من شهر مثلا ثم خرج مسافرا فاعرها العبد وأن لا قيام لها  
بشرطها اه وأما لو خرج بغير ذوا فاعرها العبد والمسئلة بجهاها فاعها القسام بشرطها  
فأله في الطور وبه قال بعض شيوخ الزرقاني ولعل الفرق ان الخروج للفرز ومصلحة الاسر  
فكانت مختارة في حصوله ولا كذلك الخروج للسفر في غيره ثم ان قياسها على هذه المسئلة  
يقضي ان الحبس وغرو كالاسر (ص) وصديق انكر عمله لان غاب أولا (ش) يعني  
أن الشفع ان غاب أكثر من سنة ثم جاء بطالب الشفعة فقال المشتري انت قلت بالبيع  
وغيب غيبه بعبد فلا شفعة لك وقال الشفع ما علمت بالبيع قال قولك مع عيبه  
ويأخذ شفعته لان كان غابا قبله فقد اشترى وهو امر وأما قوله باقى على شفعته اذا  
خرج يرجع ولو طال الزمان وكذلك لو لم يعلم بالبيع حتى غاب فانه باقى على شفعته ابدأ اذا  
رجع بعبد غيبه كان حكمه حكم الحاضر العالم بالبيع أي فلا تسقط شفعته الا بعد  
مضى سنتين يوم قدره أو يصرح باقائها فانه لا شفعة له بعد ذلك وظاهر كلام المؤلفين  
سواء بعدت الغيبة أو قربت وهو ظاهر كلام ابن القاسم وقيد بها بشب بالبيع سواء  
القرية التي لا كثرة على سبعه انكح الحاضر وهو الموافق لقول المؤلف آخر باب القضاء  
والقرب كالحاضر ولما كتبه الشيخ عبد الرحمن بطرة الشارح (ص) وأما سقط لكذب  
في الثمن وحذف أو في المشتري والمشتري أو انقراده أو أسقط وصى أو أبى بالنظر (ش)  
معطوف على ما قبله والمعنى ان الشفع اذا علم بالبيع فلما أخبر بالثمن اسقط شفعته  
لكثرته ثم ظهر بعد ذلك ان الثمن أقل مما أخبر به فله شفعته ولو طال الزمان قبل ذلك  
ويحلف انه انما اسقط لاجل الكذب في الثمن ولو أسقط لكذب في جنس الثمن قبله كما  
اذا أخبره باع بدرهم فاذا باع بمثل كتمه مثلا الا أن تكون قيمته اقل مما أخبر  
به وكذلك لا تسقط شفعته اذا اسقطها لاجل الكذب في الشقص المشتري بان  
قبل له فلان اشترى نصف نصيب بشر يكافئ ثم أخبره انه اشترى جميع نصيب بشر يكافئ  
القيام بالشفعة حيث أنه لا يقول لم يكن في عرضي فأخذ النصف لان الشركة بعد قاعة  
فلما علم انه اشترى النصف اسقطت لارتفاع الشركة وزوال الضرر ولا جلي الكذب  
في المشتري بكسر الراء بان قبل له فلان اشترى نصيب بشر يكافئ فاسقط لذلك ثم ظهر  
انه غير الذي صمى فانه ان يأخذ شفعته كان ما كان الشقص وسقطت شفعته  
شفعته اذا قبل له ان فلانا اشترى حصته بشر يكافئ في الشقص فرضى به وسلم شفعته  
لاجل حزن سيرة هذا المشتري ثم علم بعد ذلك ان الشقص اشترى هو وشخص آخر له  
القيام بشفعته لانه يقول انما رضى بشر يكافئ فلان وحده لا شركه مع غيره ولم يذكر  
في هذه الامور الثلاثة الحلف وينبغي أن يحلف فيها ايضا (تنبيه) لو أخبر به بعد

(قوله ومن في حجره ثيمان الخ)  
ولا يحتاج رفع (قوله وحلف)  
أي انه لم يشترط قوله أو اقرباته  
على ادعى باععه ومعه يوم  
أنكر المشتري انه لو أقر به مع  
أقاروا البائع قلت فبيع الأخذ  
(قوله وانظر ما يترتب على ذلك  
في ل) وما تقدم يظهر أن المعتقد  
هو القول الثاني وتظهر من ذلك  
فيما إذا باع بعض مستحق الشفعة  
بعض نصيبه بعد وقوع الشراء  
وقبل قيام الشفيع فإذا كانت  
داوين ثلاثة أو أكثر فباع أحدهم  
حصة ثم عد به وقيل تمام  
الشفيع باع أحد الباقيين نصف  
نصيبه فهل يشترط أن يأخذ  
الثالث المبيع أو لا بالشفعة نظرا  
إلى نصيب كل يوم وقيل يتابع في  
الثالث المبيع أولا أو أن يباع  
نصف نصيبه الثالث بالشفعة  
ومن لم يبيع له الثالثان فيما نظر إلى  
نصيب كل يوم القيام بخلاف ثم  
أن من لم يبيع يأخذ بالشفعة نصف  
نصيب صاحبه الذي باعه (قوله  
وطولب بالأخذ أي أو الاسقاط  
أي الشفيع لا يبعد كونه شريكا  
بما في الذي به أي انه المشتري  
عندما كان بالأخذ بالشفعة وقوله  
لا قبله الأولى اسقاطه لانه لا تصور  
المطالبة قبله لأن في الشيء نوع  
تصوره (قوله ولم يلزمه اسقاطه)  
أي ولو على وجهه التعليق كان  
اشترت أنت فقد اسقطت شفعي

المشتري فرضي ثم تبين انه واحد فانه يحق ما حصل منه الآن بكونه غرض في التعدد  
كذا ينبغي وعليه فيمكن ادخاله في قول المواق أو اقرا ده أي شأن اقرا ده وكذلك تكون  
الشفعة فيها إذا أسقط على المحصور شفعة محصوره بلا نظر في ذلك بل كان الاستدلال هو  
النظر للمحصور فانه إذا باع رشفة أنه يأخذ بها أو هو والقاضي كذلك بقوله بلا نظر أي  
أن ثبت أن اسقاطه لم على غيره وجه النظر وذلك لانهم مع ما هو لان على النظر عند الجهل  
بذلك علما واما لما لم فلا يحصل فعلة على النظر عند الجهل (ص) وشفيع لنفسه أو لغيره آخر  
(ص) يعني أن الوالي أو وصيها إذا كان يترك المحصور فباع حصة المحصور فله أخذها  
بالشفعة ولا يكون توليه البيع مانعا من ذلك وكذلك لو باع حصة نفسه فله أخذها  
بالشفعة للتيقن ولا بد من الرفع لما لم يتم ما لا خلاف له يبيع برخص لأخذ لنفسه أو لغيره  
لأخذ محصوره ومن في حجره ثيمان مشتركان في دار مثلا لو باع حصة أحدهما فله أن يأخذ  
للآخر بالشفعة ولا يكون توليه البيع مانعا من ذلك (ص) أو أنكر المشتري الشراء  
وسلف وأقر به بانه (ص) يعني أن الشفعة ماسة في هذا الآن الأخذ بالشفعة لا يكون  
الايه لا يثبت الملك للمشتري والمحال انه لم يترك للمشتري شفعة للشفيع عليه ولا يلزم  
من إقرار البائع بالبيع ثبوت الشراء لأنكار المشتري له فلو نكل المشتري حلف البائع  
وثبت البيع والشفعة وأولى لو أنكر البائع البيع (ص) وهي على الانضمام (ص) يعني  
أن الشفعة بمعنى الشفيع المأخوذ بالشفعة مستحقة ومقوضة على قدر الانضمام له  
الروى لأن الشفعة انما يجب لشركتهم لانه قد هم يجب قضاها لهم فيها بقاضى أصل  
الشركة فإذا كان العقاربين ثلاثة مثلا لأحدهم نصفه وللآخر ثلثه وللآخر سدس باع  
صاحب النصف نصيبه من أجنبي فلا يترك له أن يأخذ ذلك بالشفعة فيما أخذ صاحب  
الثلث باقي الثلث ويأخذ صاحب السدس ثلثه وكلام المواق فيما ينقسم وأما فيما لا  
ينقسم فبى على الرضى اتفاقا هل تعتبر الانضمام يوم الشراء أو يوم قيام الشفيع وانظر  
ما يترتب على ذلك في الكبير (ص) وترك لنا من حصة (ص) يعني أن الشريك إذا  
كان هو المشتري من أحد الشريكتين فله حصة ويأخذ بقية الشريكتين على قدر  
انضمامهم مثله دار بين أربعة لأحدهم الربع وللآخر اثنان وللآخر اثنان أيضا وللآخر  
النصف فباعه لصاحب الربع فان لصاحبي الثلثين أن يأخذ بالشفعة نصف المبيع وبقية  
المشتري به نصفه بالشفعة وقوله وترك للشريك أي لغيرك المشتري وفي بعض النسخ  
لأشفيع بدل الشريك وكل صحيح (ص) وطولب بالأخذ بعد اشتراؤه لا قبله (ص) المطالب  
بكمس الام هو المشتري أو وكيله والمطالب بفتح الام هو الشفيع أو وكيله والمعنى أن  
المبيع إذا وقع في الشفيع فان المشتري لمطالبة الشفيع امان أن يأخذ بشفيعته أو بغيرها  
أي بسقط حقه منها لما يطبق المشتري من الضرب بعدم التصرف في الحصة المبيعة وأما قبل  
صدور البيع في الشفيع فانه لا مطالبة له عليه بأخذ ولا بترك وإذا أسقط الشفيع شفعته  
في هذه الحصة لا يلزمه لأن من وهب ما لا يملك لا تصح هيبه أي لا يلزمه الأخذ بالشفعة إذا  
وقع البيع بعد ذلك واليه اشارة بقوله (ص) ولم يلزمه اسقاطه (ص) ولو باع في الجاهل الوار



(قوله ان هذا من الحق نعم الله تعالى) وشيئاً اذ كان حق الادعى مبنياً على التنازع (قوله في الخروج) يدل من قوله التنازع وكأنه قال وللاحتياط في الخروج تم أقول ولا يخفى ان الفرق الذي أشار به ايضا فهو توجيهه للفرق الاول الذي هو قوله ان هذا من الحق نعم الله (قوله مقدور عليه) أي من حيث ان سببه قبل ٢٠١ اختياري بخلاف عقد البيع الناشئ عنه الشفعة فليس باختياري

لكن أقول شراره وقوله اختياري له فافرق (قوله ولا يجب على البائع ترك) أي ترك البيع وقوله حتى وهو المستثنى المناسب أن يقول كما في حق قوله الشرىك أي بعهده ان غرضه البيع للشفص هل كان رغبة في شرائه (قوله وانما يستحب فقط) تابع في هذه العبارة للقبضي في شاقته وعلما به انه متعلق بالمستثنين ولكن ذكره في الاول التي هي قوله ولا يجب على المشتري ترك التصرف مقتصر اعلم والمزيد كالثانية التي هي قوله ولا يجب الخ قوله كعبة ومصدقة (أي وعقدي بان يشتري نصف حائط به بمختلفة منتهى المشتري واذ انقضى العتق والوقف ورد الثمن للمشتري فعل به ماشاء (قوله وظاهر الخ) في حجب وعمل المصنف ما لم يصحك بعدم ما ذكره من ان يرى ابطال الشفعة بذلك قاله الباسطى على سبيل التردد (قوله ان علم شفعه) فان لم يعمل فالنصف له لا لعطاء ويتصور ذلك بان يعتقد المشتري ان النصف الشاقلي باعه او اعطاه ان باعه حصل بينه وبين شريكه قسمة وان باع ما حصل له هذا (قوله أو المشتري) هو أولى (قوله

لنفه انه مقرر على قوله لا بد لكان احسن وهذا بخلاف من قال لم يعد ان ملكتك فانت سر او ان تزوجتك فانت طالق فيلزم مع انه قبل الجواب والفرق ان هذين لم يلزم مع ما في الشارح في العتق مشروط للبرية وللاحتياط في التنازع في الخروج وايضا لان كل من العتق والطلاق مقدور عليه بخلاف عقد البيع الناشئ عنه الشفعة وقوله وطوبى أي عذباكم ولا يجب على المشتري ترك التصرف حتى يعلم الشفعيع ولا يجب على البائع ترك حتى يعلم المشتري وانما يجب فقط خلافا لفتوى ابن رفق (١) (ص) وله نقض وقف كعبة ومصدقة (ش) يعني ان المشتري لا تنقص اذا وقفه او وهبه أو تصدقه به ثم غام الشفعيع فله نقض الوقف ولو كان مسجدا وكذلك نقض الهبة وياخذ الشفعين بالشفعة وله امضاء ذلك وظاهره ولو سلم بصفة الوقف والهبة والمصدقين يرى ان الشفعة تفوت بذلك (ص) والغنى لعطاء ان علم شفعه (ش) يعني ان الشفعيع اذا قام ونقض الهبة او الصدقة واخذ الشفعين بالشفعة فان الثمن الذي وقع به البيع يكون للمو حوب لان المشتري انقص لمسلم ان له شفعة وهو به التصرف كما يدل على هبة الثمن قوله ان علم شفعه أي ان علم الواهب أن له شفعه واين المراد علمه بعينه فاعلم الواهب والضعيف شفعه عاتده في الشفعين او المشتري وعلم به ومن عرف لا اشارة الى ان العلم متعلق بالكيان والمعرفة متعلقة بالجنس ثبات العلم لم يتعلق بامر كل واحد لا يدل على انه علم من شفعه (ص) لان وجه دارا فاستحق نصفها (ش) يعني ان من اشترى دارا فهو بها كمالها الشفعين ثم استحق نصف نصفها واخذ المستحق النصف الثاني بالشفعة فلا يكون غن النصف الماخوذ بالشفعة للمو حوب أو المستحق علمه لانه لا يثبت للمشتري ملك علمه ما ظهر فعيته كالمعلم واذا كان غن النصف الماخوذ بالشفعة لا الواهب فالوق المستحق الذي يرجع به المشتري على المباحث لانه اذا لم يكن لغن النصف الذي هو ذلك الواهب فالوق أن لا يكون له غن النصف الذي بينه لانه ليس ملكا للواهب ولا يعلم ما في كلام تمت وقوله فاستحق نصفها أي بملك سابق على الهبة ولا تقوم نصفها وشعره وبها عاتده على المشتري المقدور أي لان وجه المشتري دار الخ (ص) وملك يحكم او يدفع غن أو اشترا (ش) يعني ان الشفعيع عاتده الشفعين من المشتري باحدا هو او اياكم كما يانه هو اما دفع الثمن للمشتري سواء رضى بذلك أو يرض واما ما شهدا بالاخذ بالشفعة ولو في شعبة المشتري على ما علمه من معرفة خلافا لتقيد ابن عبيد السلام أن يحكون ذلك بحضور المشتري ولا يعرف اقهره وكلام الموافق في ذلك الشخص واما بالاخذ بالشفعة أي استحقاق الاخذ بها فقد قدمه المؤلف في قوله الشفعة اخذ من الخ (ص) واستعمل ان قصد اريته وانظر الامتري الكساعة

٢٦ شى من شفعه) أي ان علم بوجود شفعه (قوله به يعلم ما في كلام تمت) غلته جعل غن النصف الماخوذ بالشفعة لله وهو حق المصدق عليه (قوله اريته) من الراى وقوله واستعمل أي استعمله المشتري بالاخذ بالشفعة لا يطلب الثمن خلافا للتناق (قوله اريته) أي تروى في الاخيرة والترك (١) قوله في حق بعض الذين يادى بان يقولون

(ش) يعني ان الشقيع يطلب باخذ الشقة بعد عقد البيع ويستعمل في الطلب اذا قصد ان يماهى ان يتروى في نفسه او قصد ان ينظر الى الشقص المشتري ولا يعمل بل اما ان ياخذ بالشقة او يسقطها الا كساعة واحدة فانه يجهل اليها في النظر لما تسمى وهذا اذا وقفه الامام واما ان وقفه غيره فهو على شقته فلا استئناسا فادعى على قوله ونظره لا المشتري ومن وجبه لما قبله ايضا فقد خالف النقل والمراد بقوله الا كساعة ان تكون المسافة بين محل الشقيع ومحل الشقص كساعة وليس المراد ان تكون مدة النظر كساعة لان مدة النظر بعد مدة المسافة والنكاف استقصائية ~~كما يقصد النقل~~ والظاهر ان المراد بالساعة الساعة الثلجية (ص) ولزم ان اخذ وعرف الثمن (ش) يعني ان الشقيع اذا عرف الثمن الذي اشترى به المشتري الشقص من الثمن واخذ بالشقة فان هذا لا يخبره اي يلزمه حكم الشقة قالوا ومن قوله وعرف او اخلال فان لم يعرف الثمن فان ذلك لا يلزمه ويجبر الشقيع على رد ما قال صاحب النكاف وغيره انه لا يجوز له الاخذ الا بعد معرفة الثمن لئلا يكون ابتداء امره بمن يجهل اه لان الاخذ بالشقة بيع واذا اخذ قبل المعرفة وقتلنا به اذ وجب وده فله الاخذ بعد ذلك بالشقة (ص) فبيع الثمن (ش) القاسمية اي فبيع بالزوم وبيع الشقص او غيره من حال الشقيع لاجل الثمن الذي لا يشتري به وعادة فبيع الثمن اي فبيع عموما لا اخذ بالشقة لاجل زينة الثمن المشتري واي بالسادس وثم لا الإشارة الى انه لا يعمل ولا ساعة ولو قال فبيع كما كان الثمن وظاهر قوله فبيع الثمن من غير تأجيل وفي النقل لما يقصد ان البيع بعد التأجيل اي باجتهاد الامام (ص) والمشتري ان سلم (ش) يعني ان المشتري اذا قال سأت الشقص للشقيع عند قول الشقيع اخذت بالشقة فانه يلزمه ان يدعه له وليس له بعد ذلك رد وعقود المشتري الخ معطوف على معطوف لزم فان امتنع ولم يجهل له الشقص الثمن فان المالك يبطل شقته (ص) فان سكت فله نفسه (ش) اي فان سكت المشتري عند قول الشقيع اخذت بالشقة فريد لم يات الشقيع بالثمن فله المشتري حينئذ نقض البيع واخذت شقته وله بيع مع الشقيع في نفسه ولا خيار للشقيع وبعبارة فله نفسه اي بعد التأجيل باجتهاد المالك وهذا ان لم يات الشقيع بالثمن فان في به فلا كلام لم يعمل نفسه مالم يحصل ~~بكم~~ بكم بعدم نفسه ممن يرى ذلك والحاصل ان المسائل ثلاثة احدها ان يقول الشقيع اخذت وقد عرف الثمن وسلم المشتري وفي هذه ان لم يات بالثمن فان المالك لم يؤجله لم يبيع من حاله ثم يرد الثمن ويبيع ان المالك يبيع من متاع الشقيع ما هو اولى بالبيع الثانية ان يقول الشقيع اخذت ويسكت المشتري وفي هذه ان لم يات الشقيع بالثمن فان المالك لم يؤجله باجتهاده واذا مضى الاجل ولم يات فله ان يبيع على طلب الثمن فيبيع له من حال الشقيع بقدره وله ان يبطل اخذ الشقيع ويبقى الشقص لنفسه كما اشار اليه بقوله فان سكت الخ الثالثة ان يقول الشقيع اخذت وباتي المشتري ذلك فان يجهل له الشقيع الثمن جبر على اخذه وان لم يجهل له ذلك فان المالك يبطل شقته حيث اراد المشتري ذلك (ص) وان قال

(قوله الساعة الفلكية) هي خمسة عشر دحماً الا الزمانية التي تحققت باختلاف الزمن من مساواة الساعة نارة أو نقص أو زيادة عن نارة أخرى وانظر اذا كانت مسافة المشتري على أقل من ساعة لم يؤثر كساعة ومقدار مدة النظر ولا يؤثر الا بعد مدة المسافة وهذه النظر وقوله وطول وقوله واستعمل الخ مختصان لقوله قيل أو شترين ان حضر العقد والاشهاد ان محمل ذلك ما يطلبه المشتري ويستعمله المشتري بدفعه له الثمن (قوله لا يجوز له) أي لا يصح ولكن المشهور ان الاخذ به غير لازم حينئذ يكون له الردع (قوله يبيع الشقص) أي الماخوذ بالشقة وانت خبير بانه انما يبيع الثمن ان لم يات به الشقيع ويبيع من حاله ما هو اولى بالبيع من غيره كذا يقضي واذا اراد المشتري اخذ الشقص حيث يبيع لاجل الثمن فله ذلك ويترد على غيره (قوله فان امتنع) أي من التسليم أي بان لم يسلم (قوله عند قول الشقيع اخذت بالشقة) أي مع معرفة الثمن

أنا أخذت رجل ثلاثاً لنفسه والاصقة (ش) يعني ان الشفعة اذا طوأت بالاختذ فقال  
 أنا أخذت ذبباً وخمسة اشباع رطلين يقل انفاً له ويوجد ثلاثة أيام لاجل الاتيان بالقدوى  
 بالجن للمشتري فان افي به فلا كلام والاسقط الشفعة ورجع الشفعة للمشتري (ص)  
 وان اتحدت الصفة وتعددت الحصص والبايع لم يبيع (ش) يعني ان الصفة اذا  
 اتحدت والمشتري أيضاً تعدد والحصص متعددة والبايع أيضاً تعدد واولى اذ اتحدت فان  
 الشفعة لا تقبض ويقال للشفيع المتعدداً ان يأخذ حصص كلها او تركها كلها امثال  
 ذلك ان يكون الثلاثة مع واحد تركها او شاركه في دار وهذا يشاركه في حاقه وهذا  
 يشاركه في بيتان فباع الثلاثة انصباغهم في صفة واحدة وجب فقام الشرى وان اراد  
 أن يشفع في بعض المبيع دون بعض فليس له ذلك لانه يبيع على المشتري صفة واحدة وليس  
 له الاخذ بالجميع او تركه بالجميع الا ان رضى المشتري بالجميع قال ابن عبد السلام  
 ورضي الله عنه أيضاً فتوه وان اتحدت الصفة في الصفة كانت واحدة أي  
 والجن متعدد والامتن الصفة واحدة وقوله وتعددت الحصص واولى لو اتحدت فالدار  
 على اتحاد الصفة (ص) كعده المشتري على الاصنع (ش) اي والصفة واحدة  
 والتشبيه في عدم التبعيض والمعنى كعدم التبعيض في حال تعدد المشتري فليس  
 للشفيع الاخذ من البعض دون البعض ومعنى هذه المسئلة اذا وقع البيع لمجاعة في  
 صفة واحدة وقيل لكن مشترياً حصصه وسوا تعدد البايع او اتحدت الشفعة بغيره  
 ان يأخذ من الجميع او يبيع الجميع وليس له ان يأخذ من بعض دون بعض الا ان رضى  
 من يريد الاخذ منه (ص) وكان اسقط بعضهم (ش) التشبيه في عدم التبعيض والمعنى ان  
 احد الشفعة اذا اسقط شفته واراد بعضهم ان يأخذ بها فانه يقال له اما ان تترك الحصص  
 كلها او تأخذها كلها وقوله وكان اسقط بعضهم عطف على كعده المشتري والضمير  
 في بعضهم للشفيع والمعنى في قوله (أو غاب) لبعضهم والمعنى انه اذا كان بعض الشفعة  
 غائباً وبعضهم حاضراً واراد الحاضر ان يأخذ حصته فقط بالشفعة ويترك الباقي فليس له  
 ذلك وانما له ان يأخذ الحصص كلها او يتركها وان قال الشفع ان يأخذ حصته فياخذ حصته  
 اخصاً فان اخذوا شفعهم والاخذت لم يكن له ذلك وانما له ان يأخذ بالجميع او يبيع فان  
 سلم فلا يأخذ له مع اصحابهم ان قدموا ولهم ان يأخذوا بالجميع او يبيعوا وان ساءوا الا واحداً  
 قيل له اخذ بالجميع والادع ولواخذ الحاضر بالجميع ثم قدموا فلم يجدوا كلهم معه ان  
 اجبوا والصغار اذا لم يكن لهم ان يأخذوا الشفعة كالغائب وبوجه كعدم الغائب (ص)  
 او اراده المشتري (ش) اي اترجع للبعيض والمعنى ان المشتري اذا قال للشفيع خذ  
 بالشفعة بعض الحصص وترك بعضها واراد البعيض وحده فانه لا يجاب بذلك والقول  
 للشفيع في الاخذ لكل كما اذا اراد الشفع البعيض واي المشتري قال قول قوله  
 فخلص انه ان اراد الشفع والمشتري التبعيض حمل به والا فقول قول من دعا عليه  
 قاله في المدونة (ص) ولن حضر حصته (ش) اي ولن قدم حصته لامن كان حاضراً الا ان  
 مر انه يأخذ بالجميع وبعبارة ولن حضر حصته أي على تقدير ان لو كان حاضراً الا حصته

(قوله أنا أخذت) مضارعاً وانتم  
 قال ولم المشتري فان لم يزل لم  
 يقول الشفع ثلاثاً وكذا لو  
 صكت فليست كالاولى لان  
 ما حصل من الشفع ظاهر في  
 الوعد حتى في صيغة اسم الفاعل  
 لاحفال اطلاقه على ما يحصل  
 منه أخذ (قوله والاسقط)  
 كانه قال فان افي به الثلاثة  
 الايام ثبتت الشفعة والاسقط  
 (قوله كعده المشتري على الاصنع)  
 وهو مذهب ابن القاسم في المدونة  
 وانما زاد مع ذلك قوله على الاصنع  
 لقوله مقابلة بالتبعيض لا شعبة  
 ومعتون واختاره القسيمي  
 والنونسي (قوله والتشبيه في  
 عدم التبعيض والمعنى كعدم  
 التبعيض المناسب ان يقول  
 والمعنى اذ تعدد المشتري فانه  
 لا يتبعض الصفة الخ (قوله)  
 وكان اسقط بعضهم أي اسقط  
 حصصهم الشفعة قبل ان يأخذ  
 الباقيون شفعهم أو غاب بعضهم  
 قبل الاخذ اي وقوله قبل ان  
 يأخذ الباقيون احقر اذ اعترضه  
 جميعهم باثم اسقط بعضهم  
 للمشتري حصته وقبلها انفسه  
 الزامها لاحد الشفعة لان قوله  
 لحصة الاسقط وضمانه بتبعيض  
 الصفة

على تقدير حصة ورابح جميع فاذا كانت دارين أو أربعة لواحد اشباع عشر قبطا ولا تسر  
 ستة ولا تسر ثلاثة ولا تسر ثلاثة أيضا باع صاحب النصف مع حضور صاحب الفين  
 فاشتد ذلك ثم قدم صاحب الربع فان المأخوذ يقسم بينهم وبين الذي قبله على الثلث  
 والثلثين لصاحب الشفعة ثمانية وأصاحب الثلاثة أربعة فاذا قدم الشريك الآخر أخذ  
 من صاحب الشفعة اثنين ومن صاحب الأربعة واحدا انظر الى المسألة (ص) وهل  
 العهدة عليه أو على المشتري أو على المشتري فقط (ش) هكذا في بعض النسخ وفيه قطع  
 المسألة وأولى قوله أو على المشتري الأولى للتضييق وأولى الثانية لتوزيع الخلاف أي هل  
 عهدة هذا القيدام وهي ضمان ذلك المبيع من عيب أو استحقاق على الشفيع أو على  
 المشتري فهو غير كما قال شهب وقال ابن القاسم انما يكتب عهدة على المشتري الأول  
 فقط وفي بعض النسخ وهل العهدة عليه أو على المشتري وعليها يكون المواقطوى  
 التأويل الثاني أي أو على المشتري فقط تأويلان ولهما طرف كل واحد منهما أو قوله وهل يؤم  
 يده أو يرضعهما على الأرض وهذا تأويل واحد والثاني مطوى أي أو لا يفعل بهما  
 شيئا كما مر وقوله (كفره) أي كفر من حضر من غيبته وهو الحاضر ابتداء فإنه يكتب  
 عهدة على المشتري تشبيهه في التأويل الثاني فقط وانما ذكر المواقطوى كفره مع أنه  
 معلوم ان الشفيع لا يكتب عهدة إلا على المشتري ليرتب عليه قوله (ولو قاله) أي ولو  
 تقابل (البائع) والمشتري من السلعة اتى فيها الشفعة فان الشفيع يكتب عهدة على  
 المشتري لان الأقالمة في باب الشفعة تفوقست به ولا تقضوا بعبارة وكون الشفيع  
 يكتب عهدة على المشتري لا يثبت على أن الأقالمة ابتداء بيع والأل كان له الاختيار بين  
 شاء يكتب عهدة على من أخذ به أو لا على انما تقض للبيع والأل يمكن شفعة إذا كان  
 لم يحصل بيع وأجيب باختبار الثاني أي انما تقض للبيع لكن في الجمل أن يرى فيهما  
 ذلك وقد ألم باختباري بيع وانما ثبت لتمامه ما على ابطال حق الشفيع بالاختلاف وانما  
 يكتب العهدة على المشتري ولو حصلت الأقالمة الآن يقول الشفيع الشفعة للمشتري  
 قبل الأقالمة فاذا حصلت الأقالمة فاقامه الاختيار للشفيع من البائع يكتب عهدة عليه لانه  
 صار باعاً حالان الأقالمة بيع واليه الإشارة بقوله (الآن) يعلم قبلها ولا يلزم من استقاط  
 شفعته من المشتري استقاطها من البائع لانه لما استقط الاختص من المشتري صار شريكاً  
 فاذا باع البائع قبله الاخف عنه الشفعة لانه يجدد ملكه وهذا الوقت الأقالمة على الفين  
 الأول واماناً وقعت بن يادة أو نقص ولم يحصل من الشفيع تسليم للمشتري فانه يأخذ  
 بأبي البيعتين شامطاً فان الأقالمة بن يادة أو نقص بيع قطعاً وقوله (تأويلان) راجع لما  
 قبل الكافي لا لقوله ولو قاله وكلام الشارح فيه تقرر (ص) وقدم مشاركتي في السهم وان  
 كانت لاب أخذت سدساً (ش) المشهور وكذا في المدونة ان الشريك الاخص وهو المشاركة  
 في السهم يقدم على الشريك الاعم ويخص بالشفعة فاذا مات انسان وترك ورثة كزوجة  
 وحدثين وأختين لغير ام أو عاصياً وزوجتين وما أشبه ذلك فاذا باعته احدى الزوجتين  
 اراحدى البنتين نصيبا من العقار فان الزوجة أو البنت تختص بالشفعة دون غيرها

(قوله) وعليها يكون المواقطوى  
 التأويل الثاني لا يثبت ان  
 هذه النسخة يكون التشبيه بغير  
 مد كور (قوله) تأويلان في كونه  
 وفاطما قال ابن رشد الصواب  
 أن قول أشهب بالتضييق نفسه  
 لقول ابن القاسم أو لا فاطما  
 قال عبيد الحنفى فاذا علمت ذلك  
 فقول الشارح فقط لعل الصواب  
 استقاطها وانما لم تقع في كلام ابن  
 القاسم لانه على اثباتها لم يأت  
 وفاقيل بينهما خلاف وعلى  
 استقاطها يقول ابن القاسم على  
 المشتري أي ان شاء فلا يثبت ان  
 يكتب على الشفيع قوله وقدم  
 مشاركتي (الخ) أي حيث كان  
 نصيبا ما يقسم عليه ما لا  
 يقسم عليه ما لا شفعة فيه على  
 الذهب فالزوجات الثلاث لهن  
 الفين مع ابن اذا باعت واحدة  
 منهن فان كان نصيب من يقسم  
 عليهن فشفعة شرعية فالشفعة  
 لبقية الزوجات وان كان لا يقسم  
 عليهن كانت الشفعة للعاصب  
 حيث كان نصيب الولد مع  
 نصيب من يقسم فشفعة شرعية  
 على الفين فان كان جميع النصيبين  
 لا يقسم على الفين لم يكن له شفعة  
 (قوله) وقدم مشاركتي (ك) أي  
 البائنة لا الشفيع خلافاً لت  
 (قوله) وانما يكتب (خ)

واذا نالخت الجفلس فيه هل ما اذا تعددت الاخوات أو بنات الابن الذي ادخلهن المكاف فان قلت الاخت التي للاب ليست  
مشاركة في سهم اذ فرض الشقة النصف وأما السدس فهو فرض آخر ٢٠٥ فاجواب انه لا يكون فرضاً آخر الا اذا

كان مسبقاً كذا في المثل  
لان كان تركه له الثاني قوله  
فانت احدها من اولاد  
عبارة هي ماتت احدها من  
بنات وقسمه ولعل المراد بقوله  
باعت احدي اخوات الممة أي  
ما ورثته من الممة لامن أي البائع  
(أقول) العوالم من أي البائعة  
ثم وجدت عن بعض شيوخنا  
ما يرويه (قوله لانهم اقرب) على  
هذا المراد بالاخت الاقرب قوله  
ومثله الخ الا الذي شبهه لقوله أولاً  
ودخل الاخص من ذوى السهام  
الخ ويحتمل كافي شب أي يكون  
مثالاً وعليه يفرع بعضهم فانه  
قال ودخل على غيره أي يدخل  
الاخص على الاخص والمراة  
بالاخص من يرث بالفرض فانه  
اخص من يرث بالتعصيب ومن  
يرث وانه أسفل فان من يرث  
وارثه أعلى أهم منه (نقشه)  
كأن يدخل الاخص من ذوى السهام  
على الاخص منهم فكذلك يدخل  
الاخص من العصب على الاخص  
منهم كيت من ثلاثة بنين مات  
أحدهم من اثنين فباع أحدهما  
اثنين أخوة تصيبه ولا يدخل  
هاممه فان باع أحد العيين دخل  
معهم ما قال في كذا ويمكن ان  
يعمم في قوة ودخل على غيره بعدم  
اختصاصه بالوارث كالوارث في  
ثلاثة داراً مات أحدهم وترك

لناهي المشاركة في السهم وكذلك اذا باعت احدي الاختين فان الاخت تختص  
بالشقة دون غيرها لانهاهي المشاركة في السهم وان كان المشار في السهم اشتراكاً او  
بفت ابن أخذت كل منهم السدس فقدما من غير المشار في الشقة او  
البنات قال بنو من مات وترك ثلاثة بنين لاب فاختصت الشقة النصف  
والاخذان للاب السدس تركه الثاني فباعت احدي الاختين للاب فان الشقة بين  
الاخت التي للاب وبين الشقة اذ هم اهل سهم واحد ولا دخول لبقية الورثة معهما  
ومن اشبه ذلك التي للاب اوفى به القاضي وهذا أحسن ولو كانت التي للاب واحدة  
فباعت الشقة فان التي للاب تختص بغيرها وانما يقع على الاخت للاب دون الاخت  
الشقة والاختين للاب اذا باعت احدهما مع أنه يتوهم هنا انما يقع على الاخت  
الشقة على التي للاب لأن الشقة هي الأصل لا يتوهم فيها عدم الدخول كافي  
الاخت للاب لانها مكملة فهي أضعف فلذلك اعتنى بشأن ما ذكره وتركه هذا (ص)  
ودخل على غيره (ش) أي ودخل الاخص من ذوى السهام على غيره كيت عن بنات ماتت  
احدها من اولاد فاذا باع احدي البنين دخل مع الاخرى اولاد الممة واذا باع  
واحد من اولاد الممة لم يدخل في حصته واحدة من باقي الخالات وانما كان أصحاب  
الوارثة السفلى أخص لانهم اقرب للميت الثاني ومثله بقوله (ص) كذا سهم على وارث  
(ش) أي ليس ذاهب كيت عن ابنتين وعن باع احد العيين نصيبه فهو الجميع ولا يختص  
به العيم (ص) ووارث على موصى لهم (ش) أي ان الوارث يدخل على الموصى لهم بشئ  
من العقار فاذا أوصى لجماعة بثلث حائط ومات فباع أحدهم حصته بين أصحابه والورثة  
كلهم فقوله ووارث يعني عطفه على فاعل دخل أي على الضم المستقر به أي ودخل  
وارث ولا يصح عطفه على فاعل قدم لان الوارث لا يقع دم على الموصى لهم (ص) ثم  
الوارث ثم الاجنبي (ش) عطف على مشارك الوارث يشعلى من يرث بالفرض ومن يرث  
بالتعصيب وعليه فالمراتب الثلاثة المشار في السهم ثم الوارث ولو عاصباً أي فان لم يوجد  
المشار في السهم أخذ الوارث وهو اصحاب الفرض والعاصب ثم الاجنبي وهذا هو  
حاق المدونة وهو خلاف ما صاحب الجواهر وابن الحاجب والتوسيع من أن المراتب  
اربعة المشار في السهم ثم من يرث بالفرض غير المشار في السهم ثم من يرث بالتعصيب  
ثم الاجنبي فاذا كانت بقعة رجلين ماتت احدهما من زوجتين وعن اختين وعن من  
فاذا باعت احدي الزوجتين اختصت الاخرى باخذ نصيبها فاذا سقطت فالشقة  
للاختين فاذا سقطت فالشقة لعين فاذا سقطت فالاجنبي هذا على ان المراتب اربع  
واما على ان المراتب ثلاث فالشقة الزوجية كانت الشقة للاختين والعين على السواء  
فاذا سقطت اقصاهم كانت الشقة للاجنبي والحق ان المراتب ثلاث كذا في الناصر القساق  
ومافي الشارح والتوضيح معترض (ص) واخذ بنابيع شامو عهدته عليه (ش) يعني ان

ورثة فاذا باع أحد الورثة يختص بقية الورثة بخلاف لو باع أحد المتشاركين الاجنبي (قوله نصيبه بين أصحابه والورثة) فان  
أسقط الورثة حقهم اختص به بقية الموصى لهم دون الاجنبي (قوله عهدته عليه) أي يكتفي به على من أخذ يبيع الموقوف من أخيه

رتوله وان كان بالعكس) أي بان كان الثاني أكثر الفرض أنه أخذ بالاول واما لو أخذ بالثاني في الثاني فالامر ظاهر وهو انه يدفع في الاولى عشر فان الشقص ٢٠٦ يده ويدفع في الثانية عشر من ان الشقص يده (قوله وفي كلام الشارح وقت

نظر) أي لان الشارح قد قال وعنده على من أخذ الشقص الشقص عنه من المشتري له الذي يتناول الثمن من الشقص ويسلمه الشقص (قوله وجرم بالقيمة المذكورة هنا) وهو المذهب كما أفاده بعض وهو في شب وهو وجه (قوله ونقض ما بعده) ومعنى نقضه تراجع الثمن (قوله وله غلته) أي التي انقلها قبل أخذه منه بالشفعة (قوله وفي فسخ عقد كراهه) أي وفي جواز نسخ عقده كراهه فوافق النفل (قوله هل الشفعة كالبيع الخ) أي هل الأخذ بالشفعة كالبيع كالمبيع أي ان المشتري باع الشقص لشقيقه ولكن لا بد أن يكون مابق من مدة الكراهة لا يزيد على القدر الذي يورثه تأخرها اليه بقدر ما لا يورث من قوله في الاجارة عا طفا على ما يجوز بيع داره قبض بعد عام فان زاد على عام اتفق على الفسخ ثم انه على القول بالامضاء تكون الاجرة ولو بعد الأخذ بالشفعة للمشتري كما اشار الشارح آخره وانظر ههنا من الغلة الذي النسبة للحكم واجب بان هذا أقوى من ذي الشبهة فهو ردمه أخذ الشقيق وانه لما كان عقد الكراهة قبل الحكم كان مائتاً عنه كانه

حصل قبل الحكم (قوله والمذهب الخ) وليس المراد ان التردد الثاني هو المذهب فان تردد على حد سواء لا يلزم عبثاً من ضعف المبيع عليه هو كون الشفعة استحقاقاً فاصف المبيع كذا أفاده بعض شيوئاً (قوله ما حدث فيه باهر ما يرى) كان نزل عليه مطر فهدمه أو سقط برزقاً أو ما جوفه أو ما هيص فاصف المبيع فيه تغير بدون عدم (قوله اذا كان له مصلحة) أي الشقيق أم لا

(قوله لان الخطأ كالعهد) لا يقال هو لم يفعل الا في ملكه لا نقول لما أخذ الشفع بعلمه بالشفعة على ما شرع الامر له لم يكن تصرف في ملكه قوله ان لم يحصل هدم لبناء الاول حذف لا يقول ما لم يحصل هدم وبناء أي قبل ذلك ما لم يدم حصوله معاً (قوله وللشفيع النقص) يضم النون وبالضاد المعجمة الذي كان متبدياً وندعه المشتري ٢٠٧ ولم يعد في بناءه فيما أخذ ويدفع جميع

عينا اولة بمنفعة فبيع ان يكون في ذلك ضامناً لان الخطأ والعهد في اموال الناس سواء اتفق في قوله ولا يضمن نفسه اي ان لم يحصل هدم ولا بناء لم يل ما بعده (ص) فان هدم وبنى فله قيمته قائماً وللشفيع النقص (ش) الشفع يرى هدم وبنى وله لا يشتري يعني ان المشتري اذا هدم النقص وبناء ثم قام الشفع فانه يأخذ بالشفعة بقيمة البناء قائماً يوم الاخذ بالشفعة لان المتنازع هو الذي احدث البناء وهو غير متعدي ولا يأخذ بالشفعة كالاشترائه يدفع ارضا للامتنع شترى ما يخص العرصة من الثمن الذي دفعه المشتري للاتباع ووضع عن الشفع ما قابل للنقص من الثمن يوم الشراء بان يقال ما قيمة العرصة ببناءه وما قيمة النقص مهدوما وبض الثمن عليه ما مقابل العرصة من ذلك فانه يدفعه للمشتري وما قابل للنقص من ذلك فانه يحط عنه فان لم يفعل ذلك فلا شفعة له والنقص يضم النون وبالضاد المعجمة وبعبارة واشفع النقص اي ما يخصه من الثمن فيسدد الشفع للمشتري من الثمن ما يخص العرصة برسمية ويسقط عنه ما يخص النقص من الثمن ويدفع له قيمة البناء قائماً وذلك بان يقال ما قيمة النقص فاذا قبل خمسة قبل وما قيمة العرصة ببناء فاذا قبل خمسة ايضا فقد علم ان للنقص نصف الثمن الذي دفعه المتنازع فيسقط عن الشفع ما يقابل من الثمن (ص) اما القيمة شفيعه فقامم وكيله او قاض عنه او تركه كذبت في الثمن واستحق نصفها (ش) هذه اجوبة للاشياخ عن سؤال مقرر سأل بعض الاشياخ محمد بن الوائلي قال السائل كيف يمكن احداث بناء في شافع من ثبوت الشفعة والحكم بقيمة البناء قائماً لان الشفع اما ان يكون حاضراً ساكناً عاماً فاسقط شفيعته او غائباً فالباقي متعدي بناءه فليس له الا قيمة بناءه منقوضاً في الاجابة ان الامر محمول على ان الشفع كان غائباً والقرار شر كافياع احدهم حصته اخذ من اجنبي وترك الحاضر وان اخذ بالشفعة فطلبوا المقامعة مع المشتري فقامم وكيل الغائب عنه او القاضى بعد الاستعانة ونزب الاجل وذلك لاسقط شفعة الغائب فهدم المشتري وبنى ثم قدم الغائب فله الاخذ بالشفعة ويدفع قيمة البناء المشتري قائماً لانه غير متعدي وكون قسمة القاضى عن الغائب لاسقط شفيعته واضح حدث يمكن مذهبه برهان القسمة تسقط الشفعة وتظهر كالمؤلف انه لا فرق بين ان يكون الوكيل من محض صا ومقوضا ويؤخذ من كلام ابي الحسن ان مقامه المنصوص تسقط شفعة موكله لانه يستعمل منزلة موكل ومن الاجابة ان ترك الشفع شفيعته لاجل من اخبره بكرة الثمن فلما بقي هدم المشتري تبين الكذب في الثمن فانه يستمر على شفيعته ويدفع للمشتري قيمة البناء قائماً والسكاذب غير المشتري والافله قيمة بناءه

ابن العاص سأل بعض المصريين (قوله فقامم وكيل الغائب) أي وكيله على التصرف في امواله كما لا في خصوص النقص فقط أي ولم يل الوكيل الاخذ بالشفعة او وكاله على المقامعة شر كاته (قوله والقاضى) أي لانه وكيل الغائب يشهد به يمكن له وكيل بان يرفع المشتري للقاضى بطالب القسم وقسمه على الغائب جائز أي قام على ان المشتري شترى بلك غائب لا على ان الغائب وجبت له الشفعة التي علم لم يجر ان يرض عليه انزلوا جائز لتبطل شفيعته اذا قدم وان كان ظاهراً عبارة الشارح للجمهور

منقوضا وبما هو الكذب في الفن أي شأن الفن وذلك صادق بان يحصل الكذب في زيادة  
 أو في عدم وقوع المقدم عليه بان يقول مصل الشئ صبي بالانواب ويثبت ان يكون  
 الكذب في المشتري الشئ أو الكسر أو التفرقة كالكذب في الفن ومن الأجوبة ان  
 المشتري المشتري الذي ارتكبه أقدم وبقي ثم استحق شخص نصفه مثلاً ثم أخذ النصف الآخر  
 بالشفعة فانه يدفع للمشتري قيمة بانه قائماً لان المشتري غير متد (ص) وحط حاسط  
 أعيب اوله بانه حط عادة واشبهه الثمن بعده (ش) يعني ان الشئ اذا أخذ الشئ  
 بالشفعة فانه يحط عنه من الثمن الذي دفعه المشتري للبايع مقدماً وحطه البايع عن  
 المشتري من الثمن لاجل العيب الذي اطاع عليه المشتري في الشئ وكذلك يحط عن  
 الشئ حطه حطه البايع عن المشتري عما جرت العادة بحطه من الثمن بين الناس  
 وكذلك يحط عن الشئ حطه البايع عن المشتري من الثمن بغير عيب غير عادية اذا كان  
 البايع بعد الحط يحط به ان يكون مثلاً الشئ وعاد الاثم في قوله اوله بانه يرجع  
 الشرط فانه بعد حطه وقوله او شبهه فهو حط حطه عادته او حطه عادته واشبهه ان يكون  
 البايع عتاً فله في شبهه كون البايع عتاً لا يحط به (ص) وان استحق الثمن اورد بهيب  
 بعده رابع البايع بقيمة شئ صولو حكان الثمن مثلاً الا ان الشئ له في شئ فابن  
 الشئ والمشتري (ش) يعني ان الثمن الذي دفعه المشتري للبايع في الشئ ووقع  
 البيع على عيبه وهو مقوم او مثلي من غير الشئ اذا استحق من يد البايع به اذا أخذ  
 بالشفعة بقيمة المقوم او مثلي كما مر اورد البايع على المشتري لاجل عيب ظهر به  
 بعده الاخذ بالشفعة فان البايع يرجع على المشتري بقيمة شئ صولو الذي خرج من يده لان  
 الشئ ويده هو جامن يد البايع فاستحق الرجوع بقيمة شئ صولو لاجل انتفاض البيع  
 بين البايع والمشتري ولم ينتقض ما بين الشئ والمشتري بل يكون للمشتري ما اخذه  
 من الشئ وهو مثلي الثمن ان كان مثلاً وقيمه ان لم يكن كذلك وقولنا من غير الشئ قد  
 اتراهما اذا كان الثمن الذي استحق من يد البايع اورد على المشتري لاجل عيب ظهر  
 به فقد اذهب اوفضة مسكوكا فان البايع يرجع على المشتري به مثله وسواء كان ذلك قبل  
 الاخذ بالشفعة او بعده لانه لا يثبت وقولنا وقع البيع على عيبه اتراهما اذا لم يقع  
 البيع على عيب الثمن فانه يرجع مثله ولو تم ما ولا يرجع بقيمة شئ صولو وهذه المسئلة من  
 انفراد قوله وفي عرض بعض مما خرج من يده اوقفته اي ان قات وقد قلنا اننا اخذ  
 بالشفعة ونقد من ان المارء العرض ما قابل النقد المسكوك فامثل حكمه حكم العرض  
 لا النقد ولا البائع على المثلي وقوله ولم ينتقض الخ لكن ينبغي ان يرجع الشئ على المشتري  
 بارش العيب لانه دفع له قيمة العيب سلماً فثبت انه معيب وقبل ينتقض ما بين الشئ  
 والمشتري وعليه يرجع المشتري على الشئ بمثل ما دفعه في الشئ وهو قيمته (ص)  
 وان وقع قبلها بطلت (ش) يعني لو وقع الاستحقاق في الثمن اورد قيمته بعيب قبل ان اخذ  
 الشئ بالشفعة قائم لا يطل اي لا شفعة له لا انتفاض البيع حينئذ بين البايع والمشتري  
 والشفعة فرع صحة المالك ما لم يكن الثمن قد سد الكامر (ص) وان اخذ في الثمن قاله

(قوله وكذا يحط الخ) حله صح  
 وقوله عيب بشفعة فارجع  
 لانه منسوب الى شرح العلامة  
 فقال او شبهه الثمن الخ او  
 فنوع الخلاف على قول  
 ركوله في ما مضى بطلته بانه او  
 اثبت رجوعه في الواعي قول آخر  
 بان يكون ما في بعد الحط حطه  
 يتسببه ان يكون عتاً ولو قال  
 شبه عادته وفيه ايضاً ان شبهه  
 الثمن بعده وحل خلاف ما بولان  
 لكان احسن ولو اراد الاقتصاد  
 على التوفيق على ما قال العلامة  
 ابو الحسن فقال او شبهه ان  
 اشبهه الثمن بعده قاله العلامة  
 الاجمعي بقيمة شئ صولو ويمكن  
 بعد اوفى قوله او شبهه يعني  
 الاو او قاله وتكون نفسية  
 لو تكون اشارة للخلاف وهو  
 راجع لقوله رحمه الله تعالى اوله بانه  
 انه (قوله ولو كان الثمن مثلاً)  
 أي وقد اشرع به مسكوك (قوله ولم  
 ينتقض الخ) ظاهره لو كان قيمة  
 الشئ تزيد على قيمة الثمن  
 بغير او اوتتص منها كذلك لان  
 هذا امر طرأ



(قوله بين فيايشيه) أن يكون غنا عن جميع الناس وسواء أشبه الشفيع أم لا فان نكل فاقول للشفيع بين وياخذ بها  
 ادى فان نكل فلا يأخذ إلا بما أدى المشتري (قوله فانه لا يحلف على الأشهر) ومقابلته يحلف كافي شب ولا عين عليه أى حدث  
 لم يحقق عليه الشفيع الدعوى أو ما لو تحقق عليه الدعوى فيصالح كالتى قبله أو ما سواه (قوله فاقول قول الشفيع) أى  
 بين فان نكل فلا يأخذ إلا بما أدى المشتري أى ثم إن ذلك يقتضى ٢٠٩ أن قول المصنف يتقبل لاتشبيهة فى أى أول

المعارف ان لم يلاحظ التشبيه  
 بين العام والخاص (قوله فنى  
 الشبه الذى يدعيه غيره) أى  
 ان الشبه الذى جرت به العادة  
 بين الناس فإذ على المعتاد  
 خمسة فأنظر مثلا فادى هو  
 عشرين ففى ليست مشبهة  
 دعوى الناس وعادتهم وتشبه  
 ان يكون زادها ان الكبراه  
 يريدون بلوغ مقصودهم ولو  
 بشئ كمنى (قوله أو لا تشركه  
 الخ) هذا شئى كونه تشبها  
 (قوله لأن دعوا مشبهة) أى  
 دعوا من حيث كونه كبيرا  
 مشبهة فثبت قوله فياخذ مقدم  
 ان الكبير من بدون الكبير  
 (قوله وبعبارة المراد بالوسط  
 القية) هذا هو المقعد كايمل  
 من النقل (قوله ما تزد) فان  
 زادت على دعوى الشفيع  
 فله الشفيع الاخذ بدعوى  
 المشتري وان نكلت عن دعوى  
 الشفيع فالت فمجايله  
 الشفيع (قوله فنى الاخذ بها  
 ادى) المشتري لانه الذى اقرب  
 وادى ان البائع ظله فى الزائد  
 على المائة أو بما أدى به لان  
 المشتري يقول انما خلصت

للمشتري بين فيايشيه (ش) يعنى ان المشتري اذا تنازع مع الشفيع فى قدر  
 الثمن الذى وقع به البيع فى الشخص فاقول فى ذلك قول المشتري يمينه لانه مدعى  
 عليه وهذا الذى يمايشيه ان يكون غنا الشخص وانما يحلف المشتري حيث اشبه  
 ان حق الشفيع عليه الدعوى بان يقوله أما كنت حاضر البيع وان الثمن اقل مما  
 قلت فان لم يحقق عليه الدعوى فانه لا يحلف على الأشهر كفى الشامل الا اذا كان  
 متما وقوله (ص) ككبير يرغب فى مجاوره (ش) تشبه فى ان القول قول المشتري  
 والمدعى ان المالك المقتضى اذا رغبت فى دار مجاورة فادى فاشترى اهلها بوسع ما يشته  
 وما شبه ذلك فان القول قوله فاما اشترى اهاها اذا اتي بما يشبه ما يمكن ان يزيد فيها  
 ولا عين عليه فان لم يأت بما يشبه فاقول قول الشفيع فيايشيه وبعبارة تشبه بما  
 قبله فى قول قوله وان يأت بما يشبه لانه اذا اتي بما يشبه دخل فى الأول فان قيل  
 كيف يقول ان القول قوله وان لم يأت بما يشبه مع انه فى المدونة قبله قبول قوله بما  
 اذا اتي بما يشبه فالجواب ان الغرض هنا ان التشبه الذى يدعيه غيره لا تشبه مطلقا  
 بل لابد ان يكون ما يدعيه مما يمكن ان يزيد فيها كاشترى كلام المدونة ويصح  
 ان يكون قوله ككبير الخ فمجايله دعوى التشبه يعنى ان الكبير الذى يرغب فى الدار  
 المجاورة اذا اشترى شئاً لانه يشترى أو لا يشترى فانه قبل قوله فى الثمن لان دعواه  
 مشبهة (ص) والاخذ بالشفيع (ش) أى وان لم يأت المشتري بما يشبه فاقول قول  
 الشفيع اذا اتي بما يشبه بديل عليه قوله (ص) فان لم يشأه جلفا ورد الى الوسط (ش)  
 أى وان لم يأت واحد منهما بما يشبه فانه ما يتصافى ان وردا الشخص الى فن وسطه  
 فياخذ به ويقضى للبائع على الكل وبعبارة المراد بالوسط قيمة الشخص يوم البيع مالم  
 تزد على دعوى المشتري ومالم تنقص من دعوى الشفيع كذا ينبغي (ص) وان نكل  
 مشتري الاخذ بما أدى أو ادى قولان (ش) هذه المسئلة مستقلة فتنازع فيها البائع  
 والمشتري فى قدر الثمن بان قال البائع بعدك بمنته تمثلا وقال المشتري بل بخصه  
 وتوجهت العين على المشتري من دعوى البائع فتبطل منها وحلف البائع واخذ  
 العشرة ثم قام الشفيع ياخذ بالعشرة فقول ياخذها بما أدى به المشتري وهو العشرة  
 أو بما أدى للبائع وهو العشرة فى ذلك قولان والقروسة على ان التنازع بين البائع  
 والمشتري لا بين الشفيع والمشتري قوله فنى الاخذ بما أدى أو ادى اذ لا تصور  
 ذلك فى التنازع بين الشفيع والمشتري وفرع الشارح هو ان نكله ما قامه (ص)

٢٧ شئ من الشخص بهذه المائة الثانية نصرت كفى ابتدأت التبرع بما تنزهه وان قولان  
 متساويان (قوله لانه ما قامه) أى لكن الشارح ما قام كلام الثمن ويحتل لكن المصنف ما قام فرع الشارح ويتعين الثاني  
 لانه فى الواقع ان المصنف لم يتم فرع الشارح قال ك وجدته مندى ما منه هو ادى المشتري بما توى والبائع مما توى وقلنا  
 ياخذ الشفيع عما أدى المشتري البائع وهو المائتان فيكتب الشفيع عهدا المائة على المشتري والاخرى على البائع وفأذنه  
 انه اذا سبق الشفيع بربع على البائع بالمائة ثم رجع البائع على المشتري وتظهر الزائدة حينئذ فى فلس وأغنية

(قوله وان استاع أرضا بزعمها الاخر) أى لم يبلغ حل البيع (قوله نقط) لا الزرع فقوله فقط راجع للهامن من قوله نصفها  
أى الأرض فقط لا للنصف لانه لا يحتقره ٢١٠ فهو راجع للمضاف اليه لا للمضاف (قوله بطل البيع فى نصف الزرع)

وان ابتاع أرضا بزعمها الاخر فاستحق نصفه فقط واستشفع بطل البيع فى نصف  
الزرع بقائه بلا أرض (ش) يعنى ان من ابتاع أرضا بزعمها الاخر ثم استحق  
نصفه نصف الأرض دون الزرع وهو مراد به بقوله فقط فان أخذ هذا المستحق النصف  
الثانى بالشفعة فانه يرجع الزرع كله للبائع وعليه المستحق كراء النصف المستحق من  
الأرض دون ما أخذ بالشفعة اذا استحق فى امان الزراعة وبطل البيع فى نصف الزرع  
الساكن فى نصف الأرض المستحق لاجل بقائه بلا أرض وقد علمت ان الزرع الاخر  
لا يجوز فيه منفردا عن الأرض على البقاء لكن البطلان لا يتقيد بالاستشفاع كما هو  
كلام المؤلف كما يأتى بيانه ومفهوم الاخر انما هو كانه يابس لم يكن الحكم كذلك  
وهو كذلك لانه البيع فى الزرع حينئذ مستقل لا وكذا ان لم يحصل الاستحقاق حتى  
يبس ومفهوم النصف انه لو استحق جملها فانه يتعين الرد كما مر فى باب الخيال فان قل  
البيع يعال فى نصف الزرع سواء استشفع أم لا فصرح بقوله واستشفع فالجواب  
انه صرح لئلا يتوهم انه اذا استشفع بطل البيع فى الزرع جميعه كما هو ظاهر المدونة  
فبين انه اذا استشفع بطل فى نصف الزرع خاصة **ك** كما جلت عليه المدونة ثم شبه فى  
البطلان قوله (ص) كشتى قطعة من جنان بازاجنائه ليتوصل من جنان مشرقه  
ثم استحق جنان المشتري (ش) والمعنى ان من اشترى قطعة من جنان رجل بازاجنائه  
ليتوصل الى هذه القطعة المشتراة من جنانه أى من جنان المشتري وليس اياه هو الا من  
ثم استحق جنان المشتري فان البيع ينفع فى القطعة المشتراة لبقائها بما هو يتوصل  
اياه منه ويصح فى قوله كشتى قطعة الاضافة والتنوين وقوله لى لاشترى المشتري  
وفى بعض النسخ بدل المشتري البائع وهو غير صواب لان اذا استحق جنان البائع فلا  
يتوهم فى نقض البيع قول واحد اسواء اشترى القطعة على الصورة التى ذكرها  
او غير هان من جهة جنان البائع القطعة المبتاعة (ص) ورد اليها نصف الثمن وله  
نصف الزرع وغير الشفيع أولا بين ان يشفع أولا فيغير المبتاع فى رد ما بقى (ش) ثم  
بمزا الكلام على مسئلة الأرض المبيعة بزعمها الاخر والمعنى ان البائع رد على  
المشتري نصف الثمن لان الأرض لما استحق نصفها بطل البيع فى النصف المستحق  
وبطل أيضا فى نصف الزرع **ك** كما بيناه بقائه بلا أرض وهو لا ينافى وحيدة نصيب  
اشبع قبل المشتري وهو مراد به بقوله أولا بين ان يأخذ النصف الثانى من الأرض  
فقط أى دون الزرع بالشفعة أولا لان الزرع لا شفعة فيه ولو يبيع مع أرضه كما مر فان  
أخذ بالشفعة فلا كلام وصارت كلها المستحق وصار الزرع كله للبائع على قول مرجوح  
كما يأتى وصار الثمن كله للمشتري وان لم يأخذ بالشفعة فان المشتري يغيرى رد ما بقى فيه  
من الشفعة وهو النصف الآخر وبأخذ نصفه فانه قد استحق من نصفه ما له بال  
وعليه فيه ضرر او يتسلك نصف الأرض ونصف الزرع ويرجع نصف الثمن قال ابن

وبطل أيضا فى نصف الأرض  
المستحق وسكت عنه لوضوحه  
ونغفاه بطلان البيع فى نصف  
الزرع بينه بالتعليل بقوله  
لبقائه بلا أرض (قوله فانه  
يرجع الزرع كله للبائع) أى على  
ان الشفعة استحقاق وسباق  
ان هذا ضعيف (قوله اذا  
استحق) أى عليه اذا استحق  
وأما اذا كان قبل بلزسه  
كراء النصف (قوله وبطل  
البيع فى نصف الزرع) ظاهره  
انه لا بطل فى النصف الثانى  
فبناى قوله فعلى فانه يرجع  
الزرع كله اليه ولو كان هذا  
الاخير هو المعتمد (قوله وقد  
جاءت) أى لان قد علمت الخ  
(قوله لو كان يابسا) أى لو وقع  
عليه البيع وهو يابس (قوله  
وكذا الخ) فان قلت مقتضى  
قوله فيما مضى ومعنى يبيع جب  
أنه لا قبل بيبسه بقبضه ان يبعه  
قبيل الانزال لا يعضى بقبضه  
ولا يبيعه قلت يقيناً اذا بيع  
مقردا وأما لو يبيع براضه ثم  
استحق الأرض بعد ما يبس  
فان يبعه ماض نظر الوقت  
الاستحقاق فكان البيع انما  
وقع وقته (قوله فانه يتعين الرد  
الخ) نفسه فنظر لان الأرض من  
الثنى ولان المستحق شافع ولا  
يحرم فى ذلك التسلك بالاقل

(قوله فالجواب الخ) لا يخفى ان هذا الجواب مرده كلام المصنف لا لاقى فالاحسن الجواب بان المراد بقوله  
واستشفع أى استحق الاخذ بالشفعة لانه اخذ شفعة (قوله لان الزرع لا شفعة فيه) لتعليل قوله فبنا

(قوله ولم يضره في الحواشي) أي بل أو جوب عليه القسك مما يلي به الدائمة ولو قلنا (قوله والراجح أنه لا يشتري) ولا كذا في  
هذا المشتري نصف الذي فيه زرع وأخذ بالشفعة ولو كان الأمان بابا (قوله انظره) عبارة الشيخ عبد الرحمن قوله  
وغير التفسير أي فإذا اشتد فأناله الشفعة في نصف الأرض وأما نصف الزرع فلا شفعة له فيه قال بعض الأصحاب أن  
يملك المشتري نصف الزرع المقابل لنصف الشفعة لأنه لا يقتضيه البيع إذا أخذ بالشفعة كبيع مبتدأ وعليه جوا  
مذهب المدرسة اه أبو الحسن يشتمل على وأقول ظاهر هذا نصين أخذ هذا النص مع أنه إذا أخذ بالشفعة في الأرض  
يجوز المشتري اقتد (باب الشفعة) • (قوله وأما) عطف تفسير أي أن المراد بالشفعة أنهما لا يغير ذلك ولم يضره  
على حقيقة أن النص لا يذ كرهم بقا شاملا لهما (قوله والمقصور لهم) أي في قوله ولو يبيع مع غيره يبيع (قوله  
وما يتعلق بذلك جميعه) الظاهر أن ذلك يرجع لقوله من فروعه (قوله فاحمل المال الخ) الالتفات لثلاثة يعنى واحد مراده  
تصايف المائدة وقوله والمال أي الموروث فهو عين المطلوب عليه ٢١١ وقوله وقال في المغرب بالعين المحببة كتاب  
في الفقه (قوله لأنها في الميراث

والمال) أي فأنما باعتبار مقتضاها  
وليرجع العطف للشفعة لا للمال  
القديم بل يعنى القسوم لكان  
أقرب (قوله القسم بالفتح  
قسم القسام) أي مصدر قسم  
القسم المال (قوله وعين الخ)  
عطف مرادف وقوله ومنه

القسم أي ومن غير ثبات القسم  
من حيث هو القسم بين النساء  
(قوله تصرف فيه) أي المشاع  
وقوله بقرة أو أرض متعلق  
بقوله تصير أي تصغير معنا  
بسبب قرعة وقوله ولو كان غائبا  
دفع المالك هوهم من أنه لا يجوز  
ليكونه غائبا فيكون مجبوا ل حاله  
فلا يجوز دفعه ما عليه (قوله  
نقله الشيخ) أي دشول قسم  
مالي حديثه في ذمة العترة

نابج خبره ابن القاسم هنا ولم يضره في الجوامع لأنه من فهل الله والاستحقاق والعيوب  
من فعل البائع لأنه أدخل المتاع في ذلك فافترق الحكم فيه ما هو عبارة وليس من أن  
يكون الزرع الذي في نصف الأرض المأخوذا بالشفعة حيث أخذ من مقتضى ما قدمه  
المؤلف من التعليل أنه يصح كون كله للبائع لطلان البيع فيه أيضا لبقاءه بالأرض  
وهو قول مرجوح والراجح أنه لا يشتري كما فيه كلام الشيخ عبد الرحمن انظره  
ولما ورد ذكر الشفعة في سابق قوله ههنا وإن انقسم فليس أن يعقب باب الشفعة  
باب الشفعة فقال

• (باب ذكر فيه الشفعة) أو هو المقصود لهم والمقصود عليهم وعنه  
ذلك من فروعه وما يتعلق بذلك جميعه

قال الجوهري في معجمه المال وتقاسموا وأقسمته بينهم ما والاسم الشفعة مؤنثة وإنما  
ذكرت في قوله تعالى فاعرفوههم بعد قوله وإذا حضر الشفعة لأنها في الميراث والمال  
وقال في المغرب القسم بالفتح قسم القسام المال بين الأكر كاه فرقه بينهم وعين أنصباهم  
ومنه القسم بين الناس أو القسم بالأكبر النصيب وحدها بن صفة فقال الشفعة تصير  
مشاع من مملوك مالكين معنا ولو باختصاص تصرف فيه بقعة أو أرض فيدخل قسم  
مالي مدين ولو كان غائبا نقله الشيخ عن ابن حبيب ورواه ابن سم في طعام سلم الخ  
فتوله من مملوك مالكين آخره من تعيين المشاع في مملوك وفي بعض نسخ ابن عرفة  
فأكثره بصيرته ثمة بجمعا وقوله معنا أخرج ما ذا صيره غير معين وقوله من  
مملوك متعلق بمشاع ومعناه أنه لو كان قوله تصير والاول المضاف إليه وأخرج به

وقوله ورواه أبو روى ما ذكر في معلق مالي مدين بل في طعام سلم ورواه الشيخ ابن أبي زيد  
العلج ما يقيد منه وقوله آخره عن المشاع في ملك مالك كالأرضي بعد من شاعه ومات الكل ولم يبق إلا هذا السدد  
فلا يزال لذلك شفعة وقوله معنا أخرج به ما ذا صير غير معين أي ما ذا صير المشاع غير معين لا يختص في هاتين النهايات  
وقوله متعلق بمشاع أي متعلق بالشفعة الموصوف فلا شافى في الحق متعلق بمذوق التعاق الاجتماعي وقوله تقديره أي تقديره الحظ  
مشاع كات من مملوك مالكين فهذا المشاع بعض مملوك المالكين أي بعض الهيئة الاجتماعية وقوله تقديره أي تقديره الحظ  
ويكون المعنى تصير مشاع كات من مملوك كات معنا حال كونه تصغيرا معناه أي اختصاص كان أي كان بوجه الشفعة  
أو بغيره ولو كان ذلك اختصاصا تصير فيه أن الاختصاص ليس معينا في حيزه بل معينا على السبب الشفعة والاختصاص  
يحصل بعد هذا ولذا قال ابن عرفة بقرة أو أرض التبعين إنما يكون بالقرعة والتراضي ثم إنه يبحث عنه من وجه  
آخر وهو أنه إذا كان قوله بقرة أو أرض متعلقا بتصغير فلا تصح الجالبة لأن شرطها دخولها فيما قبلها ولم تدخل

(قوله تنقسم الى مكمل وموزون) أى ومنع ودود وهذه مثلثات وقوله ذكرايم محال القسمة أى وهو المقسوم وقوله لان أى  
 القسمة وقوله قدر مشترك أى انهما وجد في هذه الاصناف أى وليس المراد ظاهر اللفظ لان تلك الاصناف والانواع ليست  
 بنسب ثبات للقسمة وقوله فزاد في رصمه لا يعني ان الزيادة في الرسم انما هي متعلقة بكون القسمة تنقسم الى ثلاثة اقسام لانها  
 متعلقة بالتقسيم فلا يظهر ما قاله الشارح تمامه لان صاحب الحدود وقوله والانواع عطف مرادف أى ان الاصناف والانواع  
 واحد في المقام وقوله أى سواء كان التمييز بكلى أو وزن لا يعني ان هذا خلاف تصرف المصنف بقوله بقرة أو تراب  
 ويختلف ما تقدم من الحالة وقوله أى ولو كان تعيين كل شئ ينحصر لا يعني ان هذا ليس مدلول العبارة بل مدلولها أى  
 هذا اذا كان تصير المشاع مع بقرة أو تراب بل ولو كان تعيينه باشتصاص تصرف وقوله في المشاع المعين أى الذى صار  
 معينا لا يعني ان في قسمة الماهيات يمكن التصرف في المشاع بل في الجميع وأقول لان هذه العبارة المتعلقة بتفسير  
 التعريف انما هي عبارة الرصاع شاح الحدود لا يفرقة (قوله وليد كرايم) لا يعني انه لا حاجة ليراد ذلك من أصله لانه  
 لا يتوهم وقوله وهو منتهى الغاية يقتضى ان في الغاية امتداد اوليس كذلك والى جواب ان الاضافة للبيان وقوله تصرف أى  
 القسمة فمقتضى أى محتوى على يسع ٢١٢ مافى ذمة أى فزيد ثلاثا مافى ذمة عمرو وما صاحب خالف ذمة بكر

قسمة يسع دين دين وقوله  
 وليتبعوا ما على كل واحد  
 اذا كان غير طام قبل قسمة  
 لان كان طام قبل قسمة فلا  
 يجوز على ما تقدم في باب الصلح  
 وقوله ليس لورثة ان يقسموا  
 ظاهر كلامه أو لان محل عدم  
 الطوار اذا كان يراض بان  
 تقول لتساعلى زيد ما تان أنت  
 يا زيد تأخذ مائة وأنا كذلك  
 وعمره ذلك انه اذا قضى واحد  
 منهم ما تان فانه ينحصر بها وأما  
 بقرة فيوز وسما على عن  
 قريب ما يبدل الخلاف في ذلك

ما ذم امره غير معين كما مر وقوله ولو باشتصاص تصرف فيه بجملة معطوفة على حال  
 مقدرة قبلها اذ لم يصير باشتصاص أى اشتصاص كان ولو باشتصاص تصرف ولما  
 كانت القسمة تنقسم الى ثلاثة اقسام مهابا أو تراب وقرة وقسمة المقسوم تنقسم الى  
 مكمل وموزون والى عطف وعروض ذكرايم محال القسمة لانها قد مشتركة بين هذه  
 الاصناف والانواع فزاد في رصمه قوله ولو باشتصاص تصرف أى سواء كان التمييز  
 بكلى أو وزن ولو كان يتصرف أى ولو كان تعيين كل شئ ينحصر بالتصرف في المشاع  
 المعين وليذكر الشرح الثالث وهو الماهيات قلت بل ذكر وهو معنى قوله باشتصاص  
 تصرف وهو منتهى الغاية وقوله ويدخل فيه أى في القراض قسم ما على مدين الخ  
 هذا خلاف المذهب والمذهب ما ذكر في المدونة بقوله وان ترك دساعلى رجال لم يجز  
 للورثة ان يقسموا الرجال تصبى ذمة قديمة وليتبعوا ما على كل واحد انتهى ومن  
 المعلوم ان القسمة بالقرعة لا تدخل في ما على مدين واحد ولعل الشيخ رأى ان الرسم  
 يعم المضمور وقدره وأشار المؤلف الى الاولى منها وهي قسمة المنافع بقوله (ص) القسمة  
 تهابا وفي زمن (ش) أى حقيقة القسمة وطبيعة امر اضاعة وقرة وتما أو يقال

واعلم ان قضية كون ما قاله ابن عرفة مخالفا للمذهب ان مراده بالدين الجنس الصادق بالمتعدد وهو مهانة  
 يتناقض قوله ومن المعلوم ان قوله لان قوله ومن المعلوم تعقل لقوله ويدخل فيه أى القراض لافى القرعة قسم ما على مدين  
 واحد لانه لا يعقل القسم بالقرعة فيما على مدين واحد حيث اتحد الاجل والحامل ان قسمة القرعة تعقل فيما كان على  
 مدينين أو مدين وكان الاجل متعددا لان كان الاجل واحدا وهذا كله بالنظر للتعقل والجواز وعدمه حتى آخر قول  
 ولم أو واحد من الاثنين باخ أفصح عن ذلك العبارة واصل ما قلنا بقبول الامر لله تعالى (وأقول) بعد ذلك كله يتعين ان مراد  
 بالمدن في كلام ابن عرفة المدن الواحد وقوله أى حقيقة القسمة وطبيعة ما اشار الى أن القسمة الحقيقية والطبيعة  
 عطف الطبيعة على الحقيقة مرادف وقوله مراداف الخ تابع لان الحقيقة ليست هي الاقسام الثلاثة بل صادقة عليها  
 من صدق الكل على جزئيين (قوله وتما أو) بالوزن والمثاقاة العتبية مع الضم فتح ما والهمز لان كل واحد هنا صاحبه بما  
 دفع له أو بما عليه ويقر بالمال الموصوفه المذكور وبما له المناقصة كذا في عبارة بعض النحوا والماصل  
 انه يقر بالثمن ويقر بالمال على كل حال الهمز في الآخر وبما له المكسورة واليه المتنازع تحت الهمزة بضم  
 جعل الآخر من حيث ان قسمة ان يجعل من هاهنا باله واليه الموصوفه واليه المتنازع تحت

وقوله ودفعه له عطف نفسه وقوله عن شريكه تعالى بقوله اختصاص (قوله من مضاف الى) ان لقوله يشترك فيه (قوله عن مضاف) كان يقول لشريكه يتقدم عليه بعد ما يتقدم له شهورا وناشر او يوافقه على ذلك وقوله أو متعديا يقول له بعد يتقدمك شهرين وبكر يتقدمي كذلك وقوله ويجوز في نفس متقدمة أي كاسورنا وقوله لا في غلته أي كان يقول لا يخرج زيدو ابر نفسه في قطع الحطب يوما أو ياتي بما يخصه في ذلك اليوم من الاجرة وجر نفسه في يوم آخر في قطع الحطب ويأتي على ما يخصه في ذلك اليوم من الاجرة تلقا في ذلك من الغنم لانه يجوز ٢١٣ ان تتكرر اجرة في يوم دون يوم فتدبر

(قوله وكانت اجارة) أي اجر زيد بعد ما صاحبه في مقابلة مال صاحبه في العبد الذي يتقدم (قوله مثال لاجل التوعين) أي وهو المعين (قوله اشارة لتعقب كلام ابن الحاجب) أي لان هذا مضاف الى ابن الحاجب فما ورد على عياض من الاعراض يرد على ابن الحاجب وقوله مقابلة الزمان كعبد العبد يتقدمك شهر او يتقدمك شهرا وقوله ومقابلة الاعيان يتقدمك سبعين يوما يتقدمي واعدل ان جعل الخلاف في المتعدد وما المتعدد فلا يشترط تعيين الزمن نفسه والافادت (قوله ولما قارب الشهر) في كلام غيره الشهر فقط (قوله ولهذا سبب) ظاهره ولو كثرت (قوله بما يجوز فيه النقذ) بيان المأمونة أي من ذكر ما يجوز التقديف بان تكون الارض مأمونة فيجوز التنازع فيها ولو عشرين بل اكثر فيجوز لاحدهما ان يزوع اكثر من عشرين والآخر كذلك وهذا

مهانا لان كل واحد منهما صاحبه بما دفعه له ومهاية لان كل واحد منهما له ودفعه اليه ويقال بالياء لان كل واحد وهب لصاحبه الاستمتاع بنفسه في ذلك الشيء مقدمة لوجه وقال ابن عمر وقصة المهايأة هي اختصاص كل شريك بشركة نفسه عن شريكه زمنا متناهيان مضاف أو متعدد ويجوز في نفس متقدمة لا في غلته انتهى وسأله انه لا بد فيها من تعيين الزمن اتقدم اليوم منها كعبد أو تعدد كعبدين منها قال كل صاحبه يتقدمي أو يوما أو شهرا وأنت كذلك فان ذلك من المهايأة أو كانت الاجرة فلا تدخل قصة مقدمة عشرين على ان كل واحد منهما عبد حيث لم يتقدم ابر من معين وطريقه ابن الحاجب وابن رشد انه لا يشترط في المهايأة تعيين الزمان وأن ابن الحاجب المهايأة لازمة ان حدثت برز من معين سواء كانت في شيء واحد أو متعدد وغير لازمة كدارين أخذ كل واحد منهما دارا يسكنها من غير تعيين زمن فكل واحد منهما اتقدم على شئنا انتهى بالمعنى فيحصل ان يكون المؤلف اشارة لابل هو الظاهر من كلامه اذ قوله في زمن يشمل المعين وغيره وقوله مقدمة بعد شهر الخ مثال لاجل التوعين والظن بالمؤلف انه لا يرسل عما لابن الحاجب حيث ارضى كلامه في توضيحه ثم ان ابن عمر اشارة تعقب كلام ابن الحاجب فقال وقول عياض هي ضربان مقابلة الزمان ومقابلة الاعيان وهما والشأن في الزمان وليس كذلك (ص) مقدمة عياض شهر او سكني دارين (ش) أي مقدمة عياض متحرك بين اثني يتقدم هذا شهر او هذا شهر او كذا ركوب الدابة فالكاف مدخله لغير الخدمة ولما قارب الشهر وكذلك يجوز قصة التناهي في سكني الدار لهذا سبب ولهذا سبب ومثل الدار التي ائو في زراعة الارض حيث كانت مأمونة بما يجوز فيه النقذ والتشبه في قوله كالاجارة في الزرع وفي تعيين المدة لا في ذلك وفي ان قدر المدة هنا كالمنة في الاجارة اذ لا يجوز اجارة دار لتقبض بعد سبب ويجوز قصة الدار على ان يسكن أحد هاتين ويسكن الآخر قدرها اريد منها على ما تقدمت عليه (ص) لا في غلته ولو يوما (ش) المراد بالغلة الكرا أي انه لا يجوز التناهي في الغلة كتابا بهذا كرا من يوم يأخذ الآخر كذلك لان الغلة لا تضبط لانها تمل وتكثر في اليوم بخلاف الاستخدام وأشار بالورد قول محمد قديس في ذلك في اليوم الواحد ويستثنى من قوله لا في غلة الابن كاسيا في قبعة

في المأمونة وأما غير ما قاله الظاهر على المراد ولو في السنة لواحده كانه بعض شئ وخاضع بعض شئ (قوله وفي تعيين المادة أي المدة المقابلة بالتبضع المدة المستوفى فيها المتقدمة (قوله تقبض بعد سبب) الصواب بعد سبب والمحصل ان قصة المهايأة مقصودها ما المراد من القصة قصة رقاب ولكن يقسم من قوله كالاجارة ان قصة المهايأة إنما تكون براض وهو كذلك ولا ينافي سبب قصة الرضا فسياله الان ما بعد ان تعلق به الغلات والاهل المتعلقة بقول المانع (قوله لان الغلة لا تبسط) أي ما لم كانت تبسط فيجوز (قوله ويستثنى الخ) أي فان اردنا ان الغلة ما يشمل الابن

(قوله بعدة تقويم وتعديل) عطية مغارة المعدل كما إذا قيل نواع من هذه الأرض يعادل دراعين من الأرض الأخرى مع  
كونه لا يعرف قيمته وأما النقص فمثال قيمته عشرون مثلاً (قوله ولا درعها باعني) أي وتكون فيما قبل أو أختلف وفي  
الجزل وغيره ولا يبيع عليهم أباهما ويبيع فيها من حيث شاء فأكثر بخلاف القرعة (قوله لما جازلتك) لماسفه من رابطة الفضل  
(قوله ولا يفتخروا نسجهما) كسله ان يباع (كلا) كصيرت وقوله مع ما صلح ان يباع بما أي كعدان من الأرض أي فيفوز  
ان يأخذ هذا القدان وهذا الصبرة القمع وقد سرج كل على أصله لان الأصل في القمع الصكيل وفي الأرض الحزاف (قوله  
ويجوز قسم ما زاد) أي على أحد القولين ٢١٤ (قوله كالاجارة) أي ففى كالأجارة فتسجل في باب الاجارة وقوله

كالبعض أى فهمى كالبعض  
فقد مثل فى باب السبع فله بعض  
هذا الباب الالفرقة (قوله)  
ولذلك رديها بالغرب الخ أى  
والسبع لا رديها بالغرب الخ  
علم من أنه (قوله) ولا تكون  
الافهام (أنا) كصوف وصوف  
وقوله وتجايب كصوف وحور  
(قوله) ولا تجوز فى من مكمل  
وذلك لأنه يحتاج لتفسير وهو  
انما يكون فى القوم (قوله)  
وكفى قاسم أى يكفى فى تيسير  
الحق بقسم القرعة قاسم عدل  
جوان ضمه قاض فان ضمه  
الشركاء كنى ولو عددا وكانوا  
هذا يحصل الشايع وبهم من  
قوله كنى إن الأولى خلاف ذلك  
وهو كذلك فقد قال ابن حبيب  
الاشنان أو نى الواحد (قوله)  
كالقائب أى الذى يعرفان  
النا من فلان بالشمه (قوله)  
ولو كان الخ صالحة فى قوله  
يكفى أى إن القاسم الواحد

ما هما هاتان (ص) ومراضاة كاليبيع (ش) هذا ثاني أقسام القسمة فلا تكون  
الارض كاليبيع ولتختص بنوع دون نوع وسواء كانت بعد تقويم وتعديل أم لا ومعنى  
قوله كاليبيع انه انقلبت الذات بها ولا رد فيها بالبيع حيث لم يدخله وما كالياتي وانما  
شبه المراضاة قسمة التراضي البيع ولم يطق علم البيع حقيقة لما في من قوته وفي تقدير  
أخذ أحدهما فثلثه أو يأخذ الآخر كله بالتراضي منه ما لو كانت يده حقيقة لما جاز  
ذلك وأيضا فقصر قسمة ما عليه أن يباع مع ما عليه أن يباع عن أفاعم خروج  
كل عن أصله ويجوز أيضا قسم ما زاد على نفسه على الثلث ولم يجزوا بيعه وانما خصت هذه  
بالمراضاة السابقة عليها بدفع من الأولى فيها الرضا أيضا لان المقصود من الأولى التمايز  
وان كان مستلزما لارض اختلاف الثانية فان المقصود منها الرضا (ص) وقسمة وهي تغيير  
حق (ش) هذا ثالث أقسام القسمة وهي المقصودة من هذا الباب لان قسمة الهبات  
في المتافع كالاجارة وقسمة القراض في الرقاب كاليبيع والمحق ان قسمة القرعة تغيير حق  
لأنها يسع على المشهور ولذلك يدفعه المانفوع ويحبره عليا من اياه ولا تكون الا فيما  
غائلا أو جاسا فذهبوا في شيء من المكمل والموتون ولا يصح معهما حفظ اثنين (ص)  
وكفي قاسم لا يقوم (ش) يعني ان القاسم الواحد يكفي لان طريقه الخمر عن علم  
يختص به القلب بل من الناس كافة انفس المقتى والطيب ولو كافرا أو عبدا لأن يكون  
وجهه القاضى فيشترط فيه العدالة أو ما المقوم للمعترف وهو حيث يرغب على تقوية  
قطع أو غير ذلك فليس من التعدد ولا يكفي فيه الواحد وليس المراد المقوم للسلطة  
المقصومة فان الذي يظن بمن كلامه من ان القاسم هاتوا الذي يقوم القسوم ويدله  
انه لو كان المقنوم غيره لم يأت القول بأنه لابد من تعدده لان العمل حيث تدليس على قوله بل  
على قول المقنوم ثم ان الاجتياح للقاسم والمقنوم انما هو في قسمة القرعة كالياتني (ص)  
وأجره بالعدد (ش) يعني ان القاسم أجره على عدد الورش من طلب القسمة أو أربابا لان  
تعب الاقسام في تغيير النصيب اليسير كتعبه في تغيير النصيب الكثير وكذلك اجرة كاتب

يكنى ولوعبدنا وكانوا وقوله الآن يكون وجهه القاضي اى وانصبه (قوله فيستمرط

فيه العدالة) أى والخبر (قوله ونقوم) أى كالمسروق وقوله قطع يرجع للمسروق (قوله والافيقى فيه) أى وأن لم يكن  
يترتب على التلف وهو قطع أو غير فيبقى فيه الواحد أى بان يقوم بدون من حفظ المتاع أى كان يكون أحد عشر بكنى  
متاع اثنى أحد عشر أى يقوم لأجل أن ينصب على التملك والحاصل أن المقوم لا يكتفى فيه الواحد ولا بد من اثنين حيث  
كان يتعبد على التقوم حد أو غير كتقوم المسروق وأرض الجنابة والمغسوب والمتاع إذا وصفه والقوم بين القسم  
والمقوم أن القسم ثابت عن المتاع كما كتفى فيه الواحد والمقوم كما شاهد على القيمة فحجمه جانب الشهادة (قوله لأن  
تعب القسم) أى الف كفاجز وبخار قوله تعب القسم فى نصبة القابل وعلى نحو دفعه كعبه واضح أم مضى

1000

(قوله والباقي على) أي وإن في العبارة هذا والتقدير وأجره باعتبار العدد (قوله ويثني أن يكون المقوم الخ) لا يثني  
 إن المقوم والقسمة واحد فلا معنى لذلك وإن أراد مقوم المتكسفة لا معنى له (قوله ذكره) أي لأن ما كان من باب العلم لا يثني  
 عليه أجر (قوله من المتأخرين) أي فالمقسوم عليهم متأخر مع غيرهم وذلك قال بهدوليس معه يثني أي قال كراهة  
 حيات من انتهاء غير المتأخرين وهذا أحب إلي من ذلك لكون بيت المال بالأجر (قوله في الأجر) أي قسم  
 كانوا أي وغيرهم قلنا أقسام ستة كانت (قوله وإن استأجره) أي رثه أهل الرشد الرشد فهو مباح ولكن كرهه  
 ابن حبيب ورأى أن الأفضل قوله بلا أجر وهو ظاهر المدونة لقولها وقد كان خارجة ورثه بيمينه بسلامة بلا جرم ما كان من  
 باب العلم لا يثني عليه أجر ومدة عبد اعتماده ولكن ساقى الشراح أن ذلك جائز بلا خلاف (أقول) وهو الظاهر من النقل  
 ولكن خلاف الأولى (قوله اتفق) كذا أنت تسمي الباطن أي خلافا لظاهر القائل بأنه إذا اتفق البنان والشافع جائزه  
 بالمساحة (أقول) وقد اعتمد بهن الشراح وهو ظاهر ولا يخفى ٢١٥ أن معرفة تساوي الأجزاء لا تقو على

التقسيم إذ قد يعرف من  
 لا يعرف التقويم (قوله فانه  
 يقسم كدلالة) أي فوجه المنع  
 أنه إذا اكمل أورث فقد  
 استثنى عن الزعة لا معنى  
 لدخولها قالوا كذا لا ينص  
 في شرح قصه أي لا تقارب  
 ما بين المكملات والموروثات  
 قصه بل القسمة فيها على تساو  
 واعتدال من غير افتقار عرفة  
 وقوله كما عند ابن رشد  
 ووافقه الباجي وقوله وتروى  
 ابن عرفة مبتدأ وقوله وعزوه  
 للباجي لم يقع من ابن عرفة عزو  
 للباجي وقال يحيى بن تبة  
 ما قدم أي من قوله لا توافجه  
 المنع الخ ما منه فحصل منه أن  
 العرض إذا قسم بالاكمل  
 أو الوزن لا تدخل القرعة فيه

الوثيقة فالضريح أجره للقسمة والباقي على ويثني أن يكون المقوم كذلك للقسمة  
 المذكورة (ص) وذكره (ش) أي بذكره للقسمة أن يأخذ الأجرة من قسم لهم من المتأخرين  
 وغيرهم وإن كان يأخذ قسما أوليهم يقسم فهذا حرام وإن استأجره رثه لنفسه وليس معه  
 يثني فهو مباح وكذا إذا فرض له من بيت المال (ص) وقسم العقار وغيره بالقيمة  
 (ش) يعني أن العقار وما أشبهه من المقومات يقسم بالقيمة لا بالعدد ولا بالمساحة وسواء  
 اختلف البنان أو اتفق وسواء اتفق القوس أو اختلف إذ لا يعرف تساويه إلا بعرفة  
 فعمدة لا بد من التقويم وأما ما يكال أورث واتفقت صفته فانه يقسم كدلالة أورثنا  
 كما عند ابن رشد وتروى الشيبوي وتروى ابن عرفة وعزوه للباجي أن المكملات كالقومات  
 (ص) وأورد كل نوع (ش) يعني أن خمسة القرعة يفرضها كل نوع من أنواع  
 المقسوم أو كل صنف من أصناف المقسوم إذا كان متباعدا على حدته فلا يجمع فيها  
 بين نوعين ولا بين صنفين من المقسوم ابن رشد لا يجمع في القسمة بالسهم الموزع  
 الحواط ولا مع الأرضين ولا الحواط مع الأرضين وانما يقسم كل شيء من ذلك على  
 حدته انتهى وظاهر قوله وأورد كل نوع ولو لم يقسم القسمة غيره إنما يقسم القسمة ببيع  
 ويقسم غنمه إذا لم يتراضا على شيء لأن المراد بقراده عدم حصة في القسمة إلى غيره وأما  
 كونه يقسم أو يباع بشيء آخر وسواء في وأورد كل صنف كتفاح إن احتمل وصفه ووجه  
 أنه إذا لم يقسم رضى إلى غيره ويقسم فانه أو الحسن فقد بان أن حاله لا يقسم القسمة من  
 أنواع العقار والحيوان ببيع ويقسم غنمه كالنخاع والقران في كل نوع من أنواع  
 الحيوان والعقار مقصود ويختلف الرغبة فيه ما لا يختلف في أصناف النصار (ص)

وراد ابن زرقون إذا قسم بغير ما في القول بجواز القرعة قال ابن زرقون ما كان دينا ويرى ابن حبيب قد علم ما له وأصحابه  
 على جواز قسمه كدلالة أورثنا وعدد النصار ويرى ابن القاسم يجوز قسم القلم والخيل بالنصر وله شرطان في الموروثون  
 لا المكمل وفي التقليل دون الكثير في تسعة ما يجوز فيه التفاضل بغير ما ناله فيما يباع وزلا كدلالة انتهى (قوله إذا كان  
 متباعدة) الأصناف والأنواع في هذا المقام شيء واحد فالأصل نوع وصنف وكذا البقر وقوله إذا كان متباعدة أي لا يباع  
 البقر وكذا ومنع الحواط لأن كان متقاربا كالنخاع مع العراب والحاموس مع البقر والشان مع المعز فيجمعها في القسم  
 قال المواق به أن ذكران الرقيق يجمع أصنافه مائة وكذا تقسم الأبل وفي الأصناف والبقر وفيها أصناف فيجمع كل ما  
 في القسم على القيمة أي وكذا الأصناف البز كصوف وحولان الغنم من البرية تحذف نظر النضر وهو البقر واتفق الجمهور  
 والبرد (قوله إذا لم يتراضا) أي وأما الرضا على الجمع فلا يأس به (قوله مقصود) أي فيختلف الرغبة فيه أي يضم ما لا يتبع  
 إلى غيره وقد عرر بمخالف النصار فاختلاف الرغبة فيه ليس قويا

(قوله بفتح الشاف) في غيره بفتح الشاف وكسرهما (قوله ولا يبعد مضمواه ان مع) كذا رأيت في بعض شراح غيره ان بالنون لا اذ ونسخه جرم على ما عذري اذ مع تقدير ولعله الصواب بالذال المجهمة (قوله ولو وصف) أي ما يسم بالوصف لا بد من كونه غير بعد من محل القسم بحيث يؤمن تفسيره وقه وذاته وهذا غير قوله وتماثلت كليل اذ تقارب امكنتا بشرط في جمعه في القسمة ولو قسمت مهيئة بغير الوصف (قوله اربع الخ) أي ويلزم من ذلك ان يكون القسمين بالوصف وقوله وصح الخ أي ويلزم من ذلك ان يكون القسمين بالوصف ٢١٦ والحاصل انه امتلازمة فيلزم من تعيين بالوصف ان يكون القسم

والجمع بالوصف ويلزم من كون القسم بالوصف ان يكون الجمع والتعيين بالوصف ويلزم من الجمع بالوصف ان يكون القسم والتعيين بالوصف (قوله قيمة وروية) جمع فانها ما اعدم تلازمها اذ قد تساوى قيمة لا روية وبالعكس فان قلت تساوى القيمة واختلافها تابع لاتحاد الرقبة واختلافها فالتلازم حاصل والجواب ان الرقبة التي تتبعها القيمة روية أهل المعرفة بالتقويم والرقبة في كلام المصنف روية من بينهم القيمة وهذه تختلف وان لم تختلف روية أهل المعرفة وتبع المصنف في اشتراط تساوى الرقبة كلام المدونة ولكن مقتضى كلام ابن عرفة وابن ناجي انه انما يعتبر تساوى القيمة لا الرقبة وانما اشتراط التساوى في القيمة لتساوي في القياس في القيمة وذكر القسمة انه اذا كان الاختلاف يسيرا لا يضر كالمكانة كانت قيمة احدى

وجمع دور واقرحة (ش) يعني ان الدور يجتمع على حدثها في قصة القصة بشرط تقاربها كليل وكذلك الاقرحة جمع فراح بفتح الشاف فانه عاش كزمان واقرحة تجمع على حدثها والاقرحة هي المزرعة التي لا ينام فيها ولا تنبسط فانه الجوهرى وفي المدونة الاقرحة احدها فراح ولا يبعد مضمواه ان مع كقصة واقرحة بغير وابعة فتوله وجمع دوراى مع بعضها واقرحة أى مع بعضها فالواو عى أو كما هو في بعض النسخ لا الدورى الاقرحة أى القادى لانها ممتلئة بستان وقوله (ولو وصف) مبالغة في مسدداى ان كانت الدور او الاقرحة معينة ولو كان القسمين بالوصف ومقتضى حل الشارح ان قوله ولو وصف راح لقوله وقسم العقار وهو ظاهر ويصح ان يجمع قوله وجمع وذلك لانه يستقل من جمعه بالوصف انه يقسم به (ص) ان تساوى قيمة وروية وتماثلت كليل (ش) شرط المواثيق لجمع شرطين الاول التساوى في الناقص والراجح أى القيمة والرقبة الثاني التقارب في المسافة كليل والميلين فاكثر من ذلك لا يجوز الجمع فيه وقوله وتماثلت كليل أى تقارب امكنتا كليل أى ان يكون كليل جامعا لامكنتا جميعها لكن الجمع بالشرط المذكور انما يكون اذا دعا الى ذلك احداهما واليه أشار بقوله (ان دعا اليه احدهم) فالصحيح هو رواج في جميع الى القسم وبعبارة المعنى ان محل جمع الدور وغيره في القسم ان دعا اليه بعض الشركاء ليجمع له حظه في موضع واحد ولو ادى السابق من ذلك ويجوز على الجمع من ايمان الشركاء ثم بالغ على الضم بقوله (ص) ولو بعلا وسيا (ش) والبيع ما يشرب بعروقه من رطوبة الارض من شمسى مياه ولا غيرها والسج هو الذى يسقى بالعبون والانهار والمعنى ان القادى والبيع والسج اذا تساوت في القيمة والرقبة فانه يجوز جمع ذلك في القسم لانهم ما كان كل واحد وهو العشر بخلاف ما سبق بالضم وهو ما سبق بنص الثانية والا فانه ان كانه نصف العشر فيجمع على حد قوله لا يجمع مع واحد منها (ص) الامر وقتما يسكنى فالقول لمقردها (ش) أي ان الدار المعروفة بالسكنى العت والورثة اذا سكنت تحتل القسمة على انفرادها فمن طلب من الورثة قسمها على انفرادها فانه يجب له ذلك وان أبى غيره ذلك ويقسم مسواها من الدور على انفراد

الدارين مائة والاخرى تسعون واقسم بالقرعة على ان من صارت له الدار ذات المائة يدع خمسة ونونان محشيت ذكر ما حاصله ان الذى في النقل ان تكون كل واحدة في محل مرغوب فان كانت احدها في محل شره وبالاخرى مرغوب عنها لم يجمعها قال محشى تمت ولم أر من يعبر بالاستواء في القيمة فان اراد بالاستواء في القيمة القدر بان يكون منه وقيمة هذه كقيمة فلا سالهم بشرطونه (قوله ما يشرب بعروقه) أى بعد المرة الاولى كما يصر (قوله بخلاف ما سبق بالضم) أى بالمال الذى ينضج الناضج أى يجمع البعير من نهر أو بئر راسى زرع فهو ينضج والاخرى ناحية ويهين فاضباله ينضج العفش أى يله بالمال الذى يجمع



(قوله وتوالت بخلقه) رحمه حج على الاول لانه الذي يقيد بالثقل ٤١٧ (قوله واقر دكل صنف كتحاش) الاول عدم قلوب

صنف باضافته للفتح وليس  
مكرر اربع قوله واقر دكل نوع  
اذما تقدم اعدادان كل نوع من  
انواع العقار يقدر عن شيعه  
فالاستثمار تقدر عن البناء وعن  
الارض وما هائي افراد اصناف  
الاشجار هـ (تنبه) هـ الظاهر  
ان افراد كل صنف في القواكه  
وفي الدروع عند تقدير شرط الجمع  
سوى لله فليس لهما اعتراض على  
خلافه (قوله لكان احسن)  
انما لكان احسن لكونه اصرح  
في المقصوده (تنبه) هـ الظاهر  
اصناف لا يجمع في القسم  
(قوله ان يجر) اي دخل على جزء  
وان تخرج تمام جزء لنفسه  
واما الشرع فلا يجوز ان يتأخر  
أكثر من عشرة أيام (قوله  
وتحوا) لم يحصل الكاف  
استقامه وفي حج انما استقامه  
فالظاهر ان النجوه خمسة أيام وهو  
بيان للكاف في قوله خمسة عشر  
وظاهر النقل يقوى حج (قوله  
في قسمة المراضاة فقط) أي واما  
قسمة القرعة فيجوز ان يبعد من  
نصف شهر لانها تبيع لا يبيع كذا كره  
كريم الدين (أقول) وصحت كان  
الشيخ كريم الدين كالقلا فيتبع  
النقل والمصوم قاله الدمري  
وتبعه الشارح (قوله ودون ناعلي  
أقوام شق) ليس بشرط بل لو كان  
في بناو او احداه على وجيل (قوله  
وبين الغرماء) أراد بالغرماء من  
يتبع المدين من الورثة (قوله  
فاظنره) اعلم ان عقد النقل انه

وتوالت المدونة على ان القول لمن دال على ما وانما كغيرها واليه الاشارة بقوله (ص)  
وتوالت ايضا خلافا (ش) وهو ان القول ليس لفرد ما تجمع في القسم مع غيرها  
فالاستثناء من قوله وجمع دور واقر حجة وحيد لا يحتاج لقوله فالتقول لفرد ما اذ قد  
اشهر في الجمع الدعاء لذلك وقد استثنى منه هذا النوع فعمله ان اذا حصل الدعاء الى  
الجمع لا يعتبر بغيره من القول بل ان اود افرادها بالقسم أي ان احتلت والاضمت لغيرها  
ولا يباع ويقسم عنها فليست كغيرها مما لا يقسم من أنواع العقار والمراد باحتقال  
القسم ان يحصل لكل واحد من الشركاء واحد كامل أو أكثر كذلك في نحو الحيوان  
وسير معين فيقتطع به ارتفاعا بما يجانس الاتباع بكل المقسوم في نحو الدار (ص) وفي  
المعلو السفلى تاويلان (ش) أي هل يجوز ان يجمع بينهما في القسم بناء على انهما  
كائني الواحد أو لا يجوز ان يجمع بينهما في قسمة القرعة بناء على انهما كائني اثنين  
ولا يجمع بين ذلك فيما راعا مقابلة المراضة فيجوز ان يجمع بينهما في خلاف (ص) واقر  
كل صنف كذا فان احصل (ش) يعني ان كل صنف من اصناف المقسوم كالرمان  
والنوخ ونحوها اذا كان مفردا على حدة في حائط فانه يقسم وحده ان احصل القسمة  
والاضم مع غيره كاجر (ص) الا كالحائط فيه شجر مختلفة (ش) أي فانه لا يقدر ويقسم  
ما فيه بالقيمة ولا يلتفت الى ما يصير في حظه احدى من ألوان الخمار قال فيها واذا كانت  
الاشجار مثل تفاح ورمان واترخ وغيره وكاه في جنان واحد فانه يقسم كله بحسبها بالقيمة  
ويجمع لكل واحد حظه من الحائط في موضع واحدة قوله مختلفة يريد مختلفة لا طاعة  
اذ مع عدم الاختلاط يفرد كل صنف اتفاقا وانما جازت القرعة هنا مع انها لا تدخل  
في صنفين الضرورية (ص) أو ارض بشجر متفرقة (ش) معطوف على حائط والمعنى  
ان الارض التي فيها شجر مقسوم فانهما تقسم مع شجرها جاعلا اذ لو قسمت الارض على  
حدها والشجر على حدة ما دل لكل واحد شجرة في ارض صاحبه واليه الباء في بشجر بمعنى  
مع وكلامه شجر يكون الشجر فيها ولو قال أو ارض فيها شجر متفرقة لكان احسن  
(ص) وجال صوف على ظهر ران جز وان لك نصف شهر (ش) يعني انه يجوز قسم الصوف  
على ظهر الغنم على ان يجزى الا أن اولى أيام قسمة كائنة عشر يوما ونحوها وظاهره  
سواء كانت القسمة بالقطرة أو بالتراض عليه بعض الشراخ ونقل الشيخ كرم الدين ان  
هذه المسئلة والمستثنى بعدها في قسمة المراضاة فقط (ص) واخذوا رن عرضا واقر دينا  
ان تجازي به (ش) يعني ان من ترلع عرضا ودون ناعلي أقوام شق فانه يجوز لاحد الورثة  
أن يأخذ العرض ويأخذ الآخر المدين بشرط أن يجوز بيع الدين بان يكون الذي عليه  
المدين حاضر امقرا مليا تأخذما لاحكام وانظر هل حصول الاقرار كافي من الجمع بينه وبين  
القرع ما هو الظاهر ولكن ذكر ثبت عن ابن عباس ما يقيد انه لا يكفي ولا بد من الجمع  
واقر المدين فاقطعه وأشهر قوله واخذوا رن عرضا واقر دينا أن أخذ أحد هادينا  
والآخر دينا لا يجوز وهو كذا قال مالك وان ترلع دونا ناعلي وجال لم يميز للورثة أن  
يقسموا الرجال فتمت هذه مقيدة بل قسمها ما كان على كل رجل قال مالك سمعت بعض

٢٨ شى من لادين من الجمع (قوله ان يقتسموا الرجال) أي الدين التي على الرجال (قوله فتصير دمة) فاعلى أي يصير دين

في دمة سبعين في دمة أخرى (قوله من وجه الدين بالدين) أي من وجهه هو الدين بالدين أي من يسع الدين بالدين أي أراد به قوله ذلك يسع الدين بالدين والحاصل أن قسم الدين مع غيره هو منطوق المقصود حكمه كسبع الدين وقسم الدين على رجال لا يجوز بحال لأنه يسع دمة دمة وقسم ما على مدين ٢١٨ واحد جا نزولاً كان غائباً يقول ابن عرفة فيما تقدم قد دخل قسم ما على

مدين أي واحد لا يحسنه الصادق  
بالاكثر كما هو قضية الاعتراض  
والجواب قائم ذلك ولا تعدل  
عنه لأنه المنقول (قوله ويجوز  
قسم الدين إذا كان على واحد) أي  
بالتراضي (قوله وخياراً أحدهما  
كالبسج) هذا واضح في المراضاة  
وكذا القرعة على ظاهر المدونة  
وذكر بعض الروايات أنه فيها  
(قوله كالبسج) حصة لمقدراتي  
ويأخذ أحدهما جوفاً كالبسج  
أو طاح من خياراً أو غيرهما  
فثبت قوله كالبسج مكان أحدهما  
أنه لا بد أن تكون مدناً لغيرها  
كمدنة الخمار في البسج فإنها إذا  
فعل من ذلك لغير ما يدل على الرضا  
في خيار البسج يكون رضاهما  
أيضا (قوله ويغرس أخرى) أي  
ويجارتها برأى من غيره مدنة  
يألفظ وأما العرف لغير من بها شجر  
(قوله إن انقلعت) أي قبل تمام  
المدة المعقصة بالظن أو العادة  
وكلام المؤلف متعبداً إذا لم يكن  
الشجرة بحسبة عليهم والأفليس في  
غرض أخرى مكانها (قوله لأنها  
تضم بيباض الأرض) أي تضم  
بالأرض البضا أي بالأرض المشرفة  
فإنها أي التي ليست مستترة  
بالأضمان (قوله كأنه) أي طينه  
الذي يترشح منه (قوله ولم تطرح

أهل العلم يقولون أن المقصود من وجه الدين بالدين قال ابن حبيب ويجوز قسم الدين إذا  
كان على رجل واحد ولو كان الغريم غائباً لأنه لا غرض فيه اه (ص) وأخذ أحدهما قطعة  
والآخرهما (ش) أي وكذلك يجوز أن يقتسمه الخبث فيأخذ أحدهما قطعة فولا  
أو دما وما أشبه ذلك ويأخذ الآخر جملة أو مجموعاً برأى بيباض الأرض في المدونة والأفليس  
لأن فيه يسع طعام بدهامه غير يديد وكلام المؤلف في القضية بالتراضي لا في القضية  
بالقرعة لأنه لا يجوز الجمع فيما بين صنفين (ص) وخياراً أحدهما كالبسج (ش) أي وكذلك  
يجوز أن يقتسم أو يكون لأحدهما أو لهما الخيار وسواء خلا على ذلك أو فعلاً بعد  
القسم وسواء كان المقسم ومداو أو عرضاً أو يكون مقدراً مدناً لغيرها كما تقدم مدنة  
في البسج باعتبار الساع وما به في البسج رضا أو رداه هـ وارجع قوله كالبسج  
أيضا إلى قوله وأخذ أحدهما قطعة الخ فيمدن ذلك يديد يسد كاهراً ولا يرجع إلى قوله  
وأخذوا ث عرضاً الخ لأن قوله إن جاز به يعني عن ذلك (ص) وغرض أخرى أن  
انقلعت شجرة تلك من أرض غيره أن لم تكن أضر (ش) يعني أن كانت تحتها أو شجرة  
في أرض غيره فانقلعت بأرض ما أو وقعها صاحبها أو غيره فانه يجوز له أن يغرس  
بمكانها أخرى من جنس القلوعة ومن غير جنسها بشرط أن لا تكون أضر من الأولى  
سواء كانت زيادة شجرها من جهة عروقها لأنها تضم بيباض الأرض أو من جهة  
فروعها لأنها تظل الأرض أي تستر الشمس عنها فتصفق قوتهم وموتهم بها ولو احتاجت  
هذه الخلعة إلى تدعيم فليس له أن يدعها إلى سرحها قال ابن سراج وفهم من قوله أخرى  
أنه لا يغرس اثنين وكذلك في المدونة وظاهره ولو كانت الأولى شجرة تبيع (ص) كغرسه  
بجانب شجرة الخمار في أرضه (ش) التسمية في الجواز والمعنى أنه إذا كان الشخص شجر  
يترك أرض قوم فيجوز لهم أن يرسوا بجانبها شجراً وليس للشخص منهم من ذلك ولو  
كان قصر بالماء على ظاهر المدونة وقسمه الضمعي بعدم الضرر إن كانت عروق الشجر  
تغوص في الماء في جريه وهو يقتضي كونه الشمس تماماً بما فيه فقوله كغرسه  
أي كغرس غيره في الأرض فالضمر على الضمير المقدم لكنه مراد به غير ما يرد به  
أولاً إذا مراد به أولاً غرس مالك الشجرة أو نابعاً عن مالك الشجرة وهو مالك الأرض فهو من  
النوع المسجي في البدع بالاستخدام فلو قال كغرس ذي أرض بجانب شجرة ثم اتفق لكان  
أظهر وأخصر (ص) وجعلت في طرح كأنه على العرف ولم تطرح على حاقته أن وجدت  
سعة (ش) التائب المفاعل والمعنى أنك إذا كنت شجرة الخمار في أرض لغيرك فأنك  
تحمّل في طرح كأنه على عرف أهل البلد لأنه إذا جرى العرف بالطرح على حاقته  
التي بها الشجر فليس له الطرح بها أن وجد سعة أو لا طرح عليها فقوله ولم تطرح على  
حاقته أن وجدت سعة كالمستثنى مما قبله ومراده بمحاقته حاقته التي بها شجره وذلك

على حاقته أو في بعض النسخ ولم تطرح على شجره وعلى ما عول ابن عازي وهي الموافقة لقوله ما فإذا كنت شجرة  
جعلت على سعة البلد في طرح كأنه على سعة البلد فأن كان الطرح بمحاقته لم تطرح ذلك على شجره إن أصبت دونها من حاقته متسماً  
فإن لم يكن قبيل الشجر فإن ضاقت من ذلك طرح فوق شجره إذا كانت سعة بلدهم طرح طين النهر على حاقته اه

(قوله الاقسام) كذا جاز ونحوه (قوله ذلك جائز) أي فعل الامام جائز وقوله لا إله إلا الله لم يقسموا المكون أحد لم يطلب القسم  
وأما إذا طلب القسم منهم وامتنعوا فلا يجوز لهم وقوله وإن جعل الخ أي الامام (قوله وأما الشر) أي الورثة المرشدين (قوله  
لأن الأعلام الخ) وهذا كله ما لم يكن مقامان جانب القاضي والاجازت ٣١٩ شهادة على فعل نفسه عند من أمره وعند  
غيره كالنائبين بصير والمقروان

في بعض النسخ شعير يدل حاقته ولقال المؤلف بقوله على العرف بالإجماع التي بها  
شعيرات وبجدهم أو الأملح عليه لسان الظاهر (ص) وجاز ارتزاقه من بيت المال (ش)  
يعني أن الأقسام يجوز ارتزاقهم من بيت مال المسلمين كافة والعمال وكل ما يحتاج إليه  
المساكين وحاصله على ما في المدونة والتوضيح أن الأعلام إذا ارتزقوا الأقسام من بيت المال  
فذلك جائز بخلاف قسمه الماله وإن ارتزقهم الامام والقاضي على أن أهم في كل ترك أو  
شركة كذا وكذا قسموا الماله فلا تخلف مجموع بخلاف وإن جعل ذلك لهم على القسم  
وقسموا فلا تخلف مكروه وأما الشر كما في الورثة إذا ترأضوا على من يقسم لهم بأجر مصادم  
فذلك جائز بخلاف (ص) لا شاذ فيه (ش) يعني أن شر إذا ترأضوا على من قسم لهم أن  
كل واحد منهم وصل إليه نصيبه فإن ذلك لا يجوز ولو تعدد وكان عدلًا لأنه مادة في فعل  
نفسه وهذا إذا شهد عند غير القاضي الذي أرسله بان عزل أو مات وأما أن شهد عند من  
أرسله ولو بعد ذلك حيث توفي وشهد عند حال التولية فانه يعقد على ذلك ويحكم ورقة  
الحكم بها وقد يقال لا يحتاج كلامه إلى التقييد بذلك لأن الأعلام بها إذا كان عند من  
أرسله لا يسمى شهادة واقفاً على إشارته (ص) وفي قسمه أخذ أحدهما الثلثة (ص) في قسم  
معلق بجواز أخذ معطوف على ارتزاقه أي وجاز في شركة فقيرين معاً على حد سواء أخذ  
أحدهما الثلثة وأخذ الآخر الثلثة بقصد المعروف ولا يشك ذلك بأنه قد فصل بين الماطف  
والمعطوف فله باحتمال أن ذلك مقيد بمقاعد الطرف والمجار والجور وفي المسئلة تراخ  
وهذه قسمه تراخاً فقط بان تراخاً على قسمته على أن يأخذ هذا الثلثة ويأخذ الآخر باقية  
أو قسمه تراخاً فقرة بانه في دخول القصة في المثل كما عليه الباقى واتفق في ابن عرفة  
ورحمه صاحب المعاني بان تراخاً على أخذ أحدهما الثلث والآخر الباقي من غير تعيين  
من يأخذ الثلث من غير واقعة العتد منه وإما دخول قسمه القصة فيه فقط فلا لأدمن  
الرضا بينهما بالتفاضل ثم إن كلام المؤلف مقيد بما إذا استوى الثالث والثالثان في الجوده  
والرداءة والأفلا يجوز تركا بقوله لأن زاد عنهما أو كلاله نامة وبقية من كلام المؤلف  
أن زيادة العين أو الكيل مع استواء التقدير جميعه في الجوده والرداءة غير متجمع وهو ظاهر  
المدونة كما قاله ابن ناجي (ص) لأن زاد عنهما أو كلاله نامة (ش) معناه اقتسمها العين على  
حدة وزاد أحدهما عن صاحبه لأجل دأمة في نصيبه أو اقتسمها الطعام على حدة  
وزاد أحدهما طعاماً لصاحبه لأجل دأمة في طعامه فإن ذلك لا يجوز تركه وإن الفضل من  
الحاشين في الفرع وبطل التمسك إذا اختلف المقسوم بالجوده والرداءة وأما مع التساوي  
في الجوده فلا تنعكز إذا قد هو ما أشار إليه المؤلف بأول كلامه في قوله وفي قسمه أخذ  
أحدهما الخ (ص) وفي كلاله قسمه أو لا يزيد درهمه أخذ أحدهما عشرة دراهم

أو الطعام (قوله المتع الخ) هو صريح المصنف لأن المصنف صرح في ذلك (قوله وأما مع التساوي  
في الجوده) أي أو الراداة وقوله أو ما إليه المؤلف (ص) أي مع ملاحظة التقييد بالاستواء فيما تقدم وأما بدون التقييد فلا  
يقع منه ذلك (قوله أخذ أحدهما) إن عطف على قوله ارتزاقه كان مثل ما قبله في الفصل والخلاف فيه وإن عطف على أخذ  
الذي قبله كان قوله في كفاية مطلقاً على قوله في كفاية تكون إلى أو عطف في شين على شين فانه المميز

أو الطعام (قوله المتع الخ) هو صريح المصنف لأن المصنف صرح في ذلك (قوله وأما مع التساوي  
في الجوده) أي أو الراداة وقوله أو ما إليه المؤلف (ص) أي مع ملاحظة التقييد بالاستواء فيما تقدم وأما بدون التقييد فلا  
يقع منه ذلك (قوله أخذ أحدهما) إن عطف على قوله ارتزاقه كان مثل ما قبله في الفصل والخلاف فيه وإن عطف على أخذ  
الذي قبله كان قوله في كفاية مطلقاً على قوله في كفاية تكون إلى أو عطف في شين على شين فانه المميز

(قوله ولان عدولهما) المناسب حذف الواو ويجعل منه لاختلاف لان التعديل الثاني يرجع للاول لانه مغاير كما هو ظاهر وقوله وهذا التعديل الذي هو قوله لاختلاف الاغراض أى المذكور في جانب اتفاق صفة القمع وقوله هو أخذ كل واحد حصته من العين الاولى حذف تلك الزيادة لان سياق هذا في اتفاق صفة القمع فقط (قوله وهو كذلك) أى كما هو شأن ذلك من قول المصنف لان زاد عدلهما وكلاهما ٢٢٠ فيشيدان العين اشترط فيها الاتفاق في الوصف وأما لو اختلف فقد صدق عليه انه زاد عدلهما فهو حكم

عليه بالمنع أو لا زقول المصنف ان اتفاق القمع صفة يشيدانه لا يشترط في الدراهم فهذا اتفاق من المصنف والجواب انهما طريقتان تشديرا (قوله لاتراه أعينها بخلاف القمع) أى لان الدراهم المساءر على السائر بين الناس بخلاف القمع فلا يظفر فيه إلا وحده (قوله ان زاد عدلهما) أى تمنا أو غيره وكذلك الحشف البالي الذي لا حلاولته (قوله فلا يجب فيها مطلقا) أى فلا يقال انها يجب فيها مطلقا بل هذا التقصير المساو فيه بالبيع كما هو ظاهر كلام أبي الحسن وهو الراجح نقله عنه عن غيره الشايع ووجه احتمال وقوع كثر الغلث في نصب بعض دون آخر نفسه غير نسخة الامم صواب (قوله وظاهر كلام أبي الحسن) وهو المعتقد (قوله وجمع بن) أى جمع بعضه لبعض يختلف ولو اتفق في الاختلاف بان كان بعضه صوابا وبعضه جريا (قوله يجوز جمعه) المراد بالجو ان لا تذا فلا ينافي انه واجب ان دعا اليه أحدهما أو افعلا كما يطلب القسم وليد كراجمه ولا أفراد أو أفعال يطلب جميعهم (قوله بعد ان يقوم الخ) أى ظاهره انه يقوم كل على انفراد ولو جعل بعد ذلك الصوف والخزير قسما أو الكنان قسما أخرجهم لاجل احالة ذلك بل يمكن التوفيق بجمعه الصوف والخزير الذي يجعل قسما مستقلا مقابلا للكنان الخ (قوله لا كعل) تضمن منطوقه ثلاث صور متنوعة هي على مع ذات بشر بل مع ذات غريب بل معهما والجواز في صور ذات بشر مع ذات غريب (قوله يعنى ان البعل) أى الأرض البعل وقوله هو الذي يروى أى الأرض الخ (قوله بل مع ذات الغريب) أى الأرض ذات الغريب وقوله أو مع ذات البئر أى الأرض ذات البئر

وغيره من قضا ان اتفاق القمع صفة (ش) يعنى ان المشتركين في ثلاثين قمترا من الطعام وفي ثلاثين درهما من الفضة يجوز لهما ان يقتسما ذلك على التفاضل فيأخذ أحدهما عشرة دراهم ووزنوا عشرين قمترا من الطعام وكلا يأخذ الاخر عشرين درهما وعشرة أقتز من الطعام ووجه الجواز انهما قسما الدراهم على التفاضل والقمع على التفاضل كما عرفت فليس ذلك كالبيع المحض والامساك وزوج الجواز ان يكون القمع حصة في الصفة كسهما أو محولة تقبلا وثلاثان اختلفت مسقته لم يجز لاختلاف الاغراض فيقتنى المعروف ولان عدلهما كما هو الاصل الذي هو أخذ حصة واحدة حصته من العين والاقتز في غيره انما يكون لغرض وهو هنا المكايسة وهذا التعديل يقتضى انه لا بد من اتفاق صفة الدراهم أيضا وهو كذلك لكن ظاهر ما قدمناه من القمى انه لا يعتبر اتفاق صفة الدراهم أيضا وهو ظاهر لان الدراهم لاتراه أعينها بخلاف القمع ونحوه (ص) وجبت شرطه في بيع ان زاد غلثه على الثلث (ش) يعنى انه يجب على الشخص اذا أراد بيع حبة من قمح وغيرها ان يقر به ان زاد غلثه على الثلث لان يسعه على ما هو عليه من الغرور ان كان الثلث دون فتسحب الغر به وبالله اشارة بقوله (والا ثبت) فلا يقال حسب بل قد اشمل وفي بعض النسخ كبيع بالكاف بالالف والشرط راجع لما بهد الكاف وعليه يهضم منه اعتبار وفي الصفة بالاولى لانه اذا كان البيع انما يقبض فيه الغر به ان زاد الغلث على الثلث فالقسمة كذلك فلا يجب فيها مطلقا بل ان زاد على الثلث كما عرفت لكن يظهر من كلام جمع انه لا يجب الغر به في الصفة ولو زاد على الثلث لانها غير حق لا يبيع في غرة فاعلم لا يقتضيه وظاهر كلام أبي الحسن على المدونة مع او انما البيع (ص) وجمع يزدلو كصوف وخزير (ش) يعنى ان البزيجوز جمعه في صفة القرعة ولو كان كل صنف يحتمل القسمة على انفراد ولو كان بعضه بخطا وبعضه غير بخطا والبز يفتح الباء أطلقه في الكاف على كل ما ليس كان صوابا أو خيرا أو كائنا أو قطنا أو حرا أو غير ما خطا أو غير بخطا وقوله وجمع بن أى بعد ان يقوم المكان وحده وكذا الصوف والخزير أو نأشبه ذات ففيه يقوم على الانفراد وجميعه في القسم لانها عديم كائنا (ص) لا كعل وذات بشر أو غريب (ش) يعنى ان البعل وهو الذى لا يلقى فيه وأدخلت الكاف السبع وهو الذى يروى بالباء الواصل اليه من الاولوية والانهاد وزكتهما بالعبر لا يجوز جمعهما في قسمة القرعة مع ذات الغريب وهو الدلو الكبيرى أى الأرض التى تسمى بالغريب أو مع ذات البئر

وقوله أو الساتية تصغير للبئر أي أن المراد بالبئر الساتية أي الساقية أي الأرض ذات الساقية وقوله وبعبارة وذات الغرب أي الأرض ذات الغرب وقوله ولا تغاير ذات البئر أي الأرض ذات البئر وقوله لأنها لا تأمن ذات بئر أي أرض ذات بئر ملتبس بالاولاب أي الساقية وقوله وبذات غرب الا لا تأمن يقول وأرض ذات بئر بغرب أي دولاب كبحر وهو ظاهر لمن تأمل (قوله لا بئر) بالرفع أي لا يجوز قسمه بغير فاعله محذوف ولا يصح رفعه بالوجه عطف فاعله قوله كعب لأن سببه "الرب" فتمنع الجمع وهذا منع الفسحة فاختلف الموضع (قوله لا يجوز قسم الثمر) بالناس المثلثة لأنه قيل بوجه إصلاحه أي غير الخلل وأما غير ففتح ولو دخل على قطعه لأن الثمرى فيه متعذر كذا لعب ثعبا الحج وبدنه تحشى ثبث بالثقل مما حمله انه لا يقيد بغير الخلل بل التين والقصب وغيرهما باقسام الخبز قبل بدو السلاح على شرط الحنبل ولو بدو إصلاحه بالشرط المذكور إذا كان يجوز فيه ببالتناقض (قوله أن لم يدخل على قطعه) ومثل ذلك ما إذا دخل أحدهما على القطع والآخر على الجذا إذا دخل على قطعه فيجوز ببقية شرطه يعمه على القطع من النفع ٢٢١ والاضطرار وعدم التام لم يضمن

الجمع أصله البعري ولودخل على جمده بين جواز جمع حده بالبعري إذا دخل على جسده ان قسم الثمر مع أصله بذكره  
 ونظروهم ومثله فلذلك يصح بغير البعري فسه أو يتبدلوا كذلك قسم المرحوم وأما قسم الأصول فيها فثرون غيرها  
 بخلافه فإن المرحوم لا يورث (قوله تشبيهه في قسم الثمر بأصله) فسه أسهل لأن قسم الثمر بأصله هو المشبه لا الوجه التشبيه  
 فأنما سبب أن يقول تشبيهه في مطلق المنع والجواب أن في العبارة حذف أي تشبيهه من أجل التحقق منع الثمر من أم له (قوله وقتنا  
 أو ذمنا) وأما يقسم بعده فتصفيه بجهان البعري وهو الكيلة (تشبيهه في ذلك عن الشيخ أحد وقد وقع السؤال في البرسم  
 فكيف يقسم وأجاب بعض شيوخنا بأنه يباع ويقسم عنه أو يقسم على التفاضل وأما قسمه في غير ذلك فلا يجوز وكلامهم  
 يدل على ذلك (قوله أي أن قسم الزرع وقتنا) أي جميع أنواع الزرع حتى الكتان وقوله في ما تقدم كقوله بأصله شامل للثر  
 والزرع وقوله أو وقتنا أو ذمنا فاصير على الزرع والراجح أن البرسم المشترك يجوز قسمه بغير ما يثبتان لعدم حرمة التفاضل لكن  
 على التفاضل المبدع أو يباع ويقسم عنه والراجح أن الكتان لا يباع إلا بعد تهيئته للزرع بالذوق والتي تقتضيه حجج في شرحه  
 الكبير أن يجوز قسم البرسم في أرضه البعري لأنه ليس يعاظم فقهاء علمه كرم بعض ولا ملة الشارع (قوله بقصبة) يدل من

بالإضافة فساداً فالمدارة بقية أو غيرها (قوله كافتونة الخ) أي فالكاف الداخلة على بالقوتة أدخلت كل ما كان قد ساء  
والكاف الداخلة على جبر بالعكس (قوله كالباقوتة الخ) هذه أمثلة لما فسده الفساد الأقول والخطين والمصارعين فليس في  
قسمه فساد (قوله فشكل) وبالجواب ٢٢٢ اتفقت القسمة على سبيل الأجمال لكن بالنظر للمساوئ تنفي عامة المراداة

الزرع قسماً ويجازيه جوا فاقنا الكثرة هنا لأجل ما شرط وط الخاف هنا في كل من  
الطرفين بخلاف البيع قائم اتفقت به في طرف المبيع فقط وهو الوقت تامل (ص) أو  
فيه فساد كافتونة أو جبر (ش) هنا حذف موصوف أي وأسم فيه فساد وهو مطلق  
على المعنى والمعنى أنه لا يجوز قسم ما فيه فساد لا بالمراداة ولا بالقوتة لأنه إضاعة مال  
كالساقوتة والقص والذرة والخقين والمصرعين والخاتم والجهر وهو ماء السيف وما  
أشبه ذلك وكلام المؤلف لا إشكال فيه على نسخة كجبر بالجبر وأخبر ماء على نسخة  
كعقبن فنية خيف فشكل لأنه إن حصل على منع القسم مطلقاً اقتضى منع قسم الخقين  
مرضاة قسماً أنه جاز كالمصرعين وسائر كل من زوجين وإن حصل على منع القسم بالقوتة  
اقتضى جواز قسم الباقوتة باعتداف مع أنه ممنوع (ص) أو في أصله بالنظر (ش) عطف  
على قوله أن لا يجوز قسم الثمر والزرع على أصله بالنظر لأنه لا يورث والشرط في  
الصالح والمعنى أنه لا يجوز قسم الثمر والزرع على أصله بالنظر لأنه لا يورث والشرط في  
المتائل كحقيق التفاضل والنظر في فتح الخاء المجهمة وسكون الراء الموهلة الجزوى الصرى  
مصدر من ص باب قتل والامس الخصر بالنكسر وسكون الراء وأشار بقوله (ك بقل)  
إلى قول ابن القاسم فيه ما إذا ورث قوم بقتل فأما لا يجزي أن يقتسموا بالنظر وليعده  
وقسموا عنه لأن مالاً كرهه قسم ما فيه التفاضل من الثمار بالنظر في ذلك البقل أه  
قال أبو الحسن حل حصون المدونة على منع قسم البقل قسماً ولو كان على الخداج لا  
أي إلا أن يكون على التفصيل البين كاذ كره أبو الحسن قبله يسير وانكره ابن عديموس  
عليه وقال اتفقت ابن القاسم قسمه قسماً على التأخير وأما على البطل فيجوز وهو مذهب  
أشبه فكل كلام المؤلف ليس على الإطلاق بل يقتضي جبري (ص) إلا الثمر والعنب إذا  
اختلفت حاجته أهله وإن بكثرته كل قول وحل يعمه واتخذ من يسر أو وطب لآخر وقسم  
بالقربة الحزنى (ش) هذا مستثنى من قوله أي في أصله بالنظر والمعنى أن الثمر والعنب  
يجوز قسمهما على أصلهما بشرط خمسة لأنه رخصة للضرورة وبما لا رنة ما يمكن  
مردمها بخلاف قسمهما من الثمار فإنه يعطى بالورق والثرى كلام المؤلف أثناء المثلثة  
المراد به ثمر الخلل بدليل قوله واتخذ من يسر أو وطب الأولى أن تختلف حاجته  
أهله بأن كان بعضهم يأكل وآخر يبيع وهذا أصح لنا في كثير من هذه أمثلة على كل قليل وما  
أشبه ذلك الشرط الثاني أن يكون هذا المقسم شيئاً قليلاً لا يجوز قسمه بغير ضرورة على  
أصله إذا كان كثيراً ويرجع في الكثرة والقلة للعرف الشرط الثالث أن يكون قد حصل  
بعضه أي بدفعه الشرط الرابع أن يكون المقسم يسيراً على حدته أو طبعاً على حدته  
فإن كان بينهما يسيراً وطب وقسمه ذلك بأن يكون لأحدهما اليسر ولا يجوز الربح ليجوز

والضرورة والنظر لتعلقه بالمتقين  
تقسم على القربة وتجوز بالمراداة  
(قوله على أصله) فيه إشارة إلى  
أن في معنى (قوله لأنه يورث)  
لأن المراد بالثمر ثمر الخلل فقط  
(قوله كقل) أي من كراث وسلق  
وكز يرميها (قوله ولو كان  
على البطل عابلاً) هذا محل  
حصون وقوله إلا أن يكون الخ  
هذا من كلام الشارح أقوله  
كاذ كره أبو الحسن (قوله وأنكره)  
أي أنكره حل حصون الخ  
قوله ولو كان على البطل عابلاً  
وقوله أي إلا أن يكون أي فلا بد  
حاجته من أمرين الأول حصول  
الجدوا التفاضل البين والآخر هذا  
مع أن ما له حصون يظهر عبارة  
ابن القاسم (قوله وأما على البطل  
فيجوز) أي وإن لم يكن فيه  
تفاضل (قوله فكل كلام المؤلف  
ليس على إطلاقه) أي بل يقيد  
بأن يحصل المنع إذا لم يحصل على  
الجدوا خلاصة هذا اعتماد كلام  
أشبه قول المصنف وحل يعمه  
(الخ) أنه قوله بعد كالجبر الكبير  
أن هذا الشرط إنما هو في العنب  
فقط وقوله وقسم بالقربة أي  
بعدم يجوز ولا (قوله لأنه  
رخصة) أي إنما اشترط هذه  
الضرورة لأنه رخصة للضرورة

أي قد خرج عن الأصل فلذلك اشترط فيه هذه الشروط (قوله بأن كان هذا عاملاً) أي كل كثير الخ (هذا قيدان قوله وكذا  
وان بكثرته) كل يضبط بالمصدر والنسب اعده الساطع يقرأ باسمه الفاعل وأما قراءته بالمصدر بدون اختلاف كقوله لا على اسم  
فاعل فلا يعم (ويرجع في القلة والكثرة للعرف) كذا حال التصاقه في حجج أن الذي رتبنا عليه النقل أنه القدر الذي يكون

وكذا الوارث يابسا لان في قسمه بالثمن على أصله حيثما انقضى الامن البين وهو قسمه  
بالكيل الى الشك وهو قسمه بالثمن لانهم اقادوا ان على حذنه وقسمه كالأول معه  
وقسمه عنه فلا فائدة في تأخيرها وانما اعتقر ان المص في ما اذا كان المقصوم بسرا أو رطباً  
لانه يتي الشرط لانها من ان يقسم بالقرعة لانهم اقيموا في فلا يجوز ان المضافة لانها يسع  
بعض فلا يجوز في الطعوم الا ان يقبض بالبراء الشرط السادس ان يقسم بالتعري في  
الكيل لانه القبة ثم يقرع عليه ولا بالوزن فهذا الشرط لا يفيق عشرة قوله بالثمن  
لانه يشمل الوزن والكيل مع انه لا بد من ان الكيل لكونه أقل فترامن التعري بالوزن  
لتعلق الكيل بما يظهر للناظر بخلاف الوزن فان تعلقه منوط بالثقة والثقل وهما  
لا يظهران للناظر ولو كان في بلد ايس معيار فيه الا بالوزن كما هو عندنا بغير فلتما  
يتعري وزنه لانه معياره كذا ينبغي كما اشار له بعض وانما اجر الموزن قوله وحل يبعه  
عن قوله في أصله ليعلم مع قسمة الشروط وانما دخلت القرعة هنا في المثل للضرورة  
وقد يقال ليس هذا معيارا بل المقوم لانه يرا في التعري فهو من المقومات (ص) كالباع  
الكبير (ش) تشبيهه بالجواز وهو في قوة الاستئناس من قوله وحل يبعه كانه قال الا  
الباع الكبير فلا شرط ان يحل يبعه وبقي الشرط لا بد منه وهي ان يكون بالثمن  
وان يختلف حاجة أهله وان يقسم بالقرعة وان يكون بالتعري وانما اقتضاه من يسر  
أو رطب فلا ينافي وين شرط آخر وهو ان لا يدخل على الثقة والافسد والباع الكبير  
هو الراعي الذي لم يمدد صاحبه فهو كاليسر في تحريم التفاضل فيعززه بقسمه بالثمن وان  
كان زوايا الاختلاف حاجة أهله بان كان هذا ما كل بها وهذا يبعه بها (ص) وسق  
ذوالاصل (ش) تقدم ان الثمن والعيب يقسم على أصله بالثمن المتقدم فاذا اقتضاها ذلك  
كذلك ثم اقتسم الاصول وتوقع غرضه في أصله هذا وغرضه في أصله هذا فان صاحب  
الاصل يتي في نفسه وان كانت القرعة تقسيم وهذا مع التشاح وما صرف باب تناول البناء  
والشجر الارض في قوله والكيل ما السقي حيث لا مشاحة ولذلك عبره عن الشبان السقي له  
وهذا بانه عليه بما يفهم من الفعل (ص) كانه المستحق غرضه حتى يعلم (ش) يعني ان من  
باع اصول شجرة واستحق غرضها فان سقى الاصول على ياتمه حتى يسلمها لا يشترى وهو  
لا يسلمها له الا بعد هذا غرضه وهذا قول مالك وهو المشهور في الاستئناس فيجوز ان الحكم  
يرجع بالقرعة المأبورة للبايع ولو قال كانه الذي لغرضه لكان اخصر وسلم ان كتاب  
البناء (ص) او فيه تراجع الان يقبل (ش) تقدم انه قال لا كيل وذات برأ وغرب ثم  
عفا هذا عليه والمعنى ان قسمة القرعة لا تجوز اذا كان فيه تراجع ومعنى ذلك ان يكون  
بينهما عرضان قيمة أحدهما عشر وثلاثون والآخر عشرة وثلاثون ووقت القسمة بينهما  
على ان من صادرة الذي قيمته مشهور برده على صاحب خمسة دراهم لتعدل القسمة بذلك  
فانه لا يجوز ان لا يدور كل منهما على ربح أو ربح عليه فحصل الغرض ما لو كانت القسمة  
بالقرعة بل ان ذلك وحل منه التراجع ما لم يكن ما به التراجع قليلا كالأرواح في أربعين نفقة  
الامر في ذلك فانه جائز وبإعادة الفلانة كصف من (ص) وأول في ضرر الا تفضي بين

فيه اختلاف الحاجة (قوله لانه  
يبقى) أي يبقى على حاله بدون  
تقسيم ينقسم (قوله ولو كان في  
بلد ليس معياره الخ) أي في كلام  
المصنف فقاما اذا كان معياره  
الكيل فقط وهو هو الوزن ولو كان  
الوزن أكثر (قوله كالباع الكبير)  
الحاصل ان الباع الصغير هو  
المشار إليه ولا بقوله وغر وزرع  
في شرطه فيه المدخول على الجدة  
فقط ولا يراه فيه هذه الشروط  
بخلاف الباع الكبير فلا بد من  
هذه الشروط الا بشرط القلة  
والاقتداء من يسر أو رطب وحلية  
الباع (قوله من قوله وحل يبعه)  
الاستئناس من محذوف والتقدير  
وحل الباع فيما ذكر الا الباع  
(قوله وهي ان يكون بالثمن)  
عنده شرط السعي لانه الموضوع  
(قوله ان لا يدخل على التبعة)  
أي بان دخوله في الجدة والسكون  
(قوله وفي الاستئناس فيجوز الخ)  
هذا على قراءة الاستئناس بالبناء  
للفاع ولو قرئ بالبناء للمعزولي  
أي الذي استحق الشايع ثمرة  
لم يكن يجوز أي تسعي ويصح  
قراءة ما بالبناء للفاعل وتصل على  
ماله المأبوز (قوله المأبورة) وأما  
غير المأبورة فلا يجوز استئناسها  
(قوله الان يقبل) المعتمد المتع  
ولو قل وهذا في قسمة القرعة كما  
يشعر به التعليل وأما في المراضاة  
فيجوز ولو كثر

قصد وجه الامر وف بخلاف قوله وكان اذا لم يتقسم منه قبله الدرل في اسقاطه (قوله فالاولى رجوع الخ) وغير الاولى هو ما قبله بقوله سواء كان بالقرعة او بغيرها (قوله للمخرج) أي لا ينتقل المخرج بدليل ما بعده (قوله عنه) أي عن المخرج (قوله مع السكون عن الساحة) هذا لا يظهر لان الساحة في المخرج (قوله أي قسم الماء الجاري) أي بغير القلند كما سيأتي وأما بالقدر فيغير وقوله أي بطريق الجبر أي وما بطريق التراضي فيجوز وقوله ومضى المتاسب (قوله فاطلق الخ) المقرب على غيره صحيح والاولى قاردا بغيره معقل اسم فاعل وجعله من اضافته النسبة للموصوف كما هو المقوم من قوله الماء الجاري (قوله فالجواب ان قسمه الخ) هذا الجواب يضارب له أولا لان حاصله بقاء مجرى على حاله وليس من اضافته النسبة له موصوف (قوله وانما امتنع قسم العين) أي حراصة قرعة وقوله وانما يتقسم مجرى الماء أي بطريق الجبر لا بالترافعة فيجوز وقوله لا تتعلق بالعين أي مطلقا لا بطريق التراضي ولا بطريق الجبر وقوله ولا يحصل جرى الماء أي بطريق الجبر لا بطريق التراضي وقوله وسينفذ انما يتعلق بالماء

(ش) أي وكذلك لا يجوز قسم العين في شروع الغنم وغيرها بالقرعة ولا حراصة لانه محتاطة وقيل أي لانه بين من غير كبل وظاهر المنع سواء كان حقة كان يقربو بشر أو محتلفا كلبين وغيره وقيل لأن ينقض أحدهما الآخر باصين على وجه المعروف وكان اذا هلك ما يسهل هذا يرجع فيما يسهل صاحبه فذلك جاز لان أحدهما تركه لا تفضل لا بغير معنى التقسيم كالماء المدونة (ص) أو قسمه بالخراج مطلقا (ش) يعني ان القوم اذا قسموا دارا أو ساحة أو سفلا أو علوا بينهم بشرط ان لا يخرج لاحدهم على الاترافه لا يجوز قسمهم هذا سواء كانت بالقرعة أو بغيرها لان هذا ليس من قسم المسلمين ومحل المنع اذا لم يكن لصاحب الحصة الذي ليس له في المخرج شيء ما يمكن ان يجعله فيه مخربا وظاهر المنع ولو ترافعا بعد العقد على المخرج لوقوع العقد فاسد ابتداء فلا ينقلب محصاه وظاهر المقام والاولى رجوع قوله مطلقا للمخرج لان المقسم أي ان اتفق المخرج اتفاقا مطلقا أي قسمه كما لم يتسبب بشرط انتفاء مخرج مطلقا أي من أي جهة من الجهات لامن الماء الأصلي ولامن غيره الماء الذي جهة فان كان له موضع غير ما يصر في يابه جاز ولا فلا بد من المخرج المرحاض والمنافع (ص) وصحت ان سكنت عنه (ش) يعني ان القسمة اذا وقعت في اليوت مع السكون عن الساحة فانها تكون محصية لكل واحد من الشرب كان ينفع بالساحة اذا وقعت في نصيب أحدهم وليس له ان يمنع غيره من المرو ومضى واليه أشار بقوله (ص) ولشريكه الانتفاع به (ش) فقوله ان سكت عنه أي عن المخرج من الساحة (ص) ولا يجزى على قسم مجرى الماء (ش) يعني ان احد الشريكين لا يجزى على قسم مجرى الماء أي قسم الماء الجاري فاطلق المجري على الماء الجاري من باب التعيين باسم المجرى عن الحال اما ان ترافعا على ذلك فلا كلام في الجواب ومعنى قول المدونة ما علمت ان أحد الشريكين أي بطريق الجبر فان قيل قد فرض في المدونة المسئلة في العين وهي كما لا يمكن قسمه فكيف يقال انهم اتفقوا بالرضا فالجواب ان قسمها ينقسم الاماكن التي تجرى الى الشرب كما يكرهه الله كلام البساطي وانما امتنع قسم العين لما فيه من النقص والضرر لانه لا يمكن قسم ماء العين الا باصباح فيه لا بين التخصيص أو الانصاف ولا يؤدي لنقص مائمه وانما لم يقسم مجرى الماء أي يحصل جر به له دم غير نصيب كل بقسمه لانه قد سوى الجري في محل دون آخر فذهب ان القسم لا يتعلق بالعين ولا يجزى الماء كما يشاء وسينفذ انما يتعلق القسم بالماء نفسه ولا يكون فيه الا بالقدر الذي هو عبارة عن الاكراه التي توصل بها الاعطاء كل ذي حق حقه فلذا قال المؤلف (وقسمه بالقلند) وسينفذ فلا منافاة بين قوله ولا يجزى على قسم مجرى الماء وقوله وقسمه بالقلند وذلك ظاهر ان جعل مجرى الماء على حقيقةه وأما ان جعل على الماء الجاري أي الذي شأنه الجري فيقول الكلام بأنه لا يجزى على قسم الماء الجاري وظاهر هذا مع قوله وقسمه بالقلند التناهي اذ ظاهره ولو جبر وجب ان يراد بالاجزى على قسم الماء الجاري أي بغير القلند اذ لا يحصل بالقسيم بغير ما يختص به فكل واحد ويتفسير القلند المتقدم يعلم ان قول المؤلف في باب الموات وغيره من

بالماء نفسه ولا يكون الا بالقدر الذي بطريق الجبر هذا يرجع لقوله أولا فاطلق المجري الخ في عبارته لقوله قوله قابضون ان قسمها الخ فانه يفيد بقاء المجري على حقيقته (قوله وسينفذ) أي حين قررنا هذا التقرر وقوله وذلك ظاهر الخ أي الذي أشاره أولا بقوله فالجواب وقوله وأما ان جعل على الماء الجاري أي الذي أشاره أولا وأخر



(قوله مستدرك) أي لانه لا يحتاج إلى الأوسر القلدي القسدا الذي يشق وبلا ما لا قل هو ويحوي النهر له إلى أن ينفسد ثم كذلك غير فلما سمر بالا كذا كورة الشاملة له والمنسكاب يكون وغير مستدركا لا حاجة له (قوله الأبرضاهم الخ) اعلم أن مفاد النفل أنهم مع الزوجة فيجمعون برضاهم ولا يعتبر رضا الزوجة ٢٢٥ وإنما يعتبر وما يجتمع العصبية ونفهم

من منع الجمع بين العاصيين أن  
المنع في الشرطيين الاجنبيين  
أخرى وانما خص على العاصيين  
لثلاثتهم الجواز فيهم ما يشبهها  
بذي القرض فلا حاجة لقول  
الشارح ولوقال شرطي الخ  
(قوله فيجمعوا) بإسقاط الذون  
أما على اللغة قلده زاما هنا  
شرطا مقسدا وهو فان رضوا  
يجمعوا وليس الشرط مقسدا  
قبيل الفاء لان هذا الجواب  
لا تصحبه الفاء (قوله رضوا لا  
الخ) انظر ما وجه الجمع برضاهم  
حيث كان معهم صاحب فرض  
وعلمه حيث لم يكن معهم صاحب  
فرض والقريل ياب بقول الفرير مع  
وجود ذي القرض ويكثر مع  
فقدما لفيض وهذا التعميم فيه  
بحث لانه ان كان لورثهم شرك  
أجنبي جمعوا وان أبوا اراد لم  
يكن لشركه أجنبي في المقسوم  
بل كان كله لهم فلا يصح بيع  
جميعهم ولا معنى إلا ان يعمل  
على أنهم رضوا جميعهم مع  
كل اثنين منهم في سهم (قوله وان لم  
رضوا) أي لانهم كانوا الواحد  
(قوله لا على الدوام) أي وأما  
على الدوام فان شاءوا قسموا  
وان شاءوا لا وقوة فيهم الباقي  
لثالث أي في الورقة الأخيرة

قوله وان ملكا أولا قسم بقدا وغير مستدرك (ص) كسرة بينهم ما (ش) قال في الجموعة  
قال مالك في الجواز بين الرجلين يقطعان كان لاحدهما لم يصير على شانهو يقال للآخر  
استقر لي نفسك ان شئت وان كان بينهما أمر الا في ان يفي مع صاحبه ان طلب ذلك  
فقوله بينهم ما متعلق بكون خاص أي موضوعة بينهم ولا يصح ان يكون تقدير مستدرك  
بينهم اذا اشتراك المملوك بينهم ما يجبر الا في كاهات من النص (ص) ولا يجمع بين  
عاصيين الأبرضاهم الا مع كزوجة فيجمعوا أولا (ش) يعني أن تسعة اقرعة لا يجوز  
أن يجمع فيها بين عاصيين فاكرضوا أم لا الا ان يكون مع العصبية صاحب فرض  
زوجة فاكرضوا أم فان العصبية فيجمع أولا ثم يسهم بينهم وبين صاحب القرض ثانيا على  
هذا فالصواب إسقاط الاثنية لندوافق النفل والتقدير سينتد ولا يجمع بين عاصيين  
الأبرضاهم مع كزوجة لان كلام المؤلف على ظاهره لا يصح اذ ظاهره انهم يجمعون مع  
كزوجة وان لم يرضوا وان العصبية فقط لهم الجمع وليس كذلك وانما قال فيجمعون مع  
علمه من الاستثناء لاجل قوله ولا أي ان الجمع انما هو ابتداء لا على الدوام وانما في أولا  
وجع ثانيا لشارة انه لا فرق بين الاثنين والاكثرا الأبرضا جميع من العصبية ولوقال  
شرطي يكتفي أو كعاصيين كان أولى (ص) كذا سهم وورثة (ش) تشبيه في علق الجاع اذ هو  
في العصبية برضاهم وفي أصحاب السهم بقدر رضاهم والواو بمعنى أو اذ هما مستلزمان  
ومعنى الاولى ان أصحاب كل سهم يجمعون في القسم وان لم يرضوا ان مات عن زوجات  
وأخوات لام أو أخوات لغيرهم فان أهل كل سهم يجمعون في القسم ولا يعتبر قول من  
أراد منهم عدم الجمع فاذا طلبت واحد من الزوجات مثلا ان تقسم سهميهما فمردد  
يكن لهذا ذلك ويجمع مع بقية الزوجات ومعنى الثانية ما أشار له الشارح ونصه فاذا كانت  
الادار شر يكتفي مات أحدهما ورثه ورثة قسمت نصفين نصفها للشريك ثم نصفها للورثة  
ثم ان شاءوا قسم السهم ثانيا (ص) وكتب الشريك ثم يرى أو كتب المقسوم وأعطى كل  
احد (ش) هذا شروع منه في بيان صفة القرعة بين الشريك ولو ذكر لها صفتين الاولى ان  
القاسم يعيد المقسوم من دار أو غير ما القيمة على قدر مقام أقلامه برافاذا كان الواحد  
نصف دار ولا تشرها ولا تحسبها فتقبل ستة أجزاء يكتب أسماء الشريك كافي ثلاثة  
أوراق على اسم في ورقة ويجعل كل ورقة في صندوق من شمع أو غيره ثم يرى في صندوق على طرف  
معين من احد طرفي المقسوم الذي فيه ما عابدا الأجزاء وانما وها ثم يكمل أصحابها  
بما يلي ما دمت عليه ان في لثمن ثم يرى في صندوق على أول ما يلي مما يلي حصة الاول  
ثم يكمل لأصحابها بما يلي ما دمت عليه ان في لثمن ثم ينعين الباقي لثالث وجمدا يظهر  
أن كل واحد يأخذ جميع نصيبه متصلا ببعضه بعض من غير تفرق في النصيب الصفة  
الثانية أن القاسم يعيد المقسوم بالقيمة ثم يكتب أسماء الجهات في أوراق بعدد الأجزاء

٢٩ شى من غير محتاج اليه في غير نصيب من هي لم يحصل التبريرى ما قبلها فنقول المصنف ثم يرى ويجعل  
على هذا أي ان الرمي منه ما هو متعين ومنه ما ليس متعينا (قوله يكتب أسماء الجهات) بان يكتب اسم الجهة يزيد الجاورة  
للعمل المنصوص من مثلا كان يقول الجموعة الشريفة الملاصقة لداره لان مثلا كما أفاده بعض شيوخنا

قوله وعلى هذا قد يحصل الخ) قال الشيخ اجده لعل هذا غير مضر في القسمة لان الدفع ضرر الشركة وذلك حاصل مع التقري  
 ايضا قال بعض شيوخنا اه وفيه نظر في الجواهر وغيرهما فيد أنه لا بد من اتصال نصيب كل شخص وعدم تقرب وقوله عليه  
 فبعد العمل فيما لم يحصل فيه اتصال من الانصاف حتى يحصل لكل شخص نصيبه غير مفرق وبين من هذا التقدير ان الطريق  
 الثانية لا يتوقف حصول الغير على كسب اسماء الشركاء (قوله وهو ان القاسم يكتب اسماء الشركاء) أي في قسمة بقدر  
 الاجزاء فتقوله وكتب الخ فتدفع على النصف الثالثة والحاصل أنه على عطفه على ربي يكون اشارة لصفة الثالثة والمعنى وكتب  
 الشركاء ثم كتب المقسوم وأعطى كل لكل ورايدا لاعطاء المقابلة وان عطف قوله أو كتب الخ على قوله وكتب الشركاء كان  
 مشرا للصفة الثانية ورايدا لاعطاء حقيقته وشارحا لدفع المصنف على الصورة الثالثة فعمل عطفه على قوله كتب ثم اتقل  
 للتقرير الثاني بقوله أو كتب اشارة لطل ثمان وكأنه يقول ويمكن ان يعمل على الصورة الثالثة بان يقال ان قوله أو كتب  
 معطوف على الخ (تبيينه) اه اذا علمت ما تقدم من كلام الشارح من أن الطريق ثلاثة وأنه يلزم التقري في كل الطريقين الاخيرتين  
 مردودا كما تقدم محققا ثبت حيث قال عبارة غيره كصاحب الجواهر والقاضي وغيرهما من أهل المذهب أو كتب الجاهات  
 والمراد الجاهات التي يقع الرضى فيها ٢٢٦ فيكون مراده بالمقسوم الجاهات لا كل اجزاء المقسوم وعلى ذلك بعد كسب

على وجه يتميز به كل جزء فيكتب في المثال السابق اسم المقسوم في أوراق ستة لصاحب  
 النصف ثلاثة أوراق ولصاحب الثلث ووقتان واصحاب السدس ورقة وعلى هذا  
 قد يحصل تقري في كل نصيب الواحد وهذا لصفة ثلاثة وهو ان القاسم يكتب اسماء  
 الشركاء ويجعلها تحت سائر على حدة ثم يكتب اسماء الجاهات ويجعلها ايضا تحت سائر  
 آخر على حدة ثم يأخذوا احد من اسماء الشركاء وواحد من اسماء الجاهات فن ظهر  
 اسمهم في جهة ثم أخذ حظه في تلك الجهة فتقوله أو كتب الخ معطوف على ربي (ص) ومنع  
 اشتراء الخارج (ش) يعني أنه يمنع الشريك ولا يجزي ان يشتري ما يبيع بالسم لا احد  
 الشركاء لانه يسع مجهول العين وعلى السامعي المنع بأنه قد يضرح ما لاوافق غرضه  
 ويتعدى لفسده عند العقد بخلاف ما اذا اشترى حصه شائعة على أن يقاسم بقية الشركاء  
 فان ذلك جائز وقوله ومنع الخ أي على البت وأما على الخسار فلا يمنع على القول بان  
 الشرا ومحل (ص) ولزم (ش) أي القسم اذا وقع على وجه من الوجوه السابقة فن أراد  
 الرجوع منه ما يمكن لذلك لانه انتقال من معلوم الى مجهول (ص) ونظر في دعوى جور  
 أو غلط وعلت المنكر فان تقاضى أو ثبتا نقضت (ش) أي ونظر انما لم كل دعوى أحد

اسماء الشركاء اما ان ترمى هم  
 في الجاهات أو تكتب الجاهات  
 وتقابلها والسكسوا وذلك  
 قال ابن تائزي أو كتب المقسوم  
 عطف على ربي لاعي كسب  
 الشركاء او اتفقنا لا كل الاجزاء  
 لان الرضى يقع فيها كلها الا ترى  
 الى أن القسمة اذا وقعت على أهلهم  
 جزا كالسدس اذا كان فيها سدس  
 ونصف وثلاث فان الرضى يقع في  
 ثلاثة فقط بل الاثنان لان الاخير  
 لا يحتاج لضرب فان خرج اسم  
 صاحب النصف على جزأ يأخذ  
 وما يليه الى تمام حصته كما تقدم

وكذا صاحب الثلث وهذا واضح وجب ذاته لم يطلن قول من فسر المقسم بكتب جميع الاجزاء كالسنة المتقاسمين  
 في المثال المذكور فانه لا يكتب ستة أوراق في كل ورقة معناه السدس الذي كتب فيها ثم يعطى لصاحب النصف ثلاثة أوراق  
 ولصاحب الثلث ووقتين ولصاحب السدس ورقة ثم أو رد عليه انه قد يحصل تقري في كل نصيب الواحد وأجاب بما فيه خط  
 الخ وأشار الى ذلك أي ما وقع انطيط فيه عب بقوله قال الشيخ اجده لعل الخ أي التقري غير مضر في القسمة لانها رفع ضرر  
 الشركة وذلك حاصل مع التقري أيضا قال بعض شيوخنا اه وفيه نظر في الجواهر وغيرهما فيد أنه لا بد من اتصال نصيب  
 كل شخص وعدم تقرب ربه فبعد العمل فيما لم يحصل فيه اتصال من الانصاف حتى يحصل لكل شخص نصيبه غير مفرق اه  
 (قوله بخلاف ما اذا اشترى) الخارج اتفقنا لذلك لانه يمكن تسليحه لان الجزء الشائع تسليحه بالاستدعاء عليه أي على كل ولا ن  
 غرضه حاصل وهو الجاه الشائع (قوله فلا يمنع على الخ) وأما على أنه غير مفتح كصبره ب ش وهذا الثاني وأما عجب فقد  
 قال ظاهر كلام المصنف منع ذلك وتواشرا على التمييز (قوله ولزم) القسم بقرعة أي حيث وقع على الوجه الصحيح لانه كبيع  
 من السورع (قوله أو ثبتا) أفرد الضهير أولا مراعاة للمعنى وثناه تاسا مراعاة للفظ لان مرجع الضهير اذا كان نفسه المعطوف بالو  
 يجوز تدبره مراعاة للفظ ومراعاة المعنى تأمل ومعنى مراعاة المعنى أي ان المقصود أحدهما أو قوله نقضت ان قام بالقرب وحده  
 ابن سمل بالعام والظاهر ان ما جابه كهب وهذا ظاهر في تفسير التقاضى وأما الجواب فينبغي ان لا تنقض القسمة بدعوى مدعيه

ولو قام القريب حيث سكت عدة تبدل على الرضا وان لم تنقض مدة تبدل على ذلك حلف انه ما طاع على ذلك ورضى به واذ احلف  
كان له النقص (قوله) فيقسم ما حصل به الجور والغلط مثلاً لو كان حصه أحدهما تساو عشرة والاخرى خمسة عشر فالذي  
حصل به الجور ما قبل الخمسة فيقسم بينهما (قوله) ان ادخلهما قوماً وكذا لو قوماً لا تساو عشرة او قوماً يتبدل كوقوعها  
بتقوم والقريب بين التقوم والتبدل ان التبدل ان يقال هذه تسكني هذه من غير كراهية فان كان كذلك فهو هذه  
تسكني هذه اشارة الى التبدل فالاولى ان يقول وكذا اذا ادخلها عدداً ٢٢٧ كان يقول هذه تسكني هذه ويدل ذلك على

ما ذكرناه قوله بعد بلا تعدل ولا تقويم فهو يشير الى ان مثل التقوم والتبدل (قوله) لانها يسع أي كالبسيع (قوله) ويجيب (الخ) ولو كان حصه شريكه لا تنقص قيمته بسبب القسمة ولا يخالف هذا ما يلزم في جبراً أحدهم للبسيع أن تنقص حصه الآخر لان ما هنا حظه لم يخرج عن ملكه مع كونه في قسمة بينهما ما جازاً للآخر وما ياتي في خروج عن ملكه بالكلية انظر ص ١١٣ (قوله) بشرط أن يتفق كل (الخ) فإذا لم يتفق كل لا يجبر بل يقسم بالتراضي وأعلم أن المدعى على الاستفاد وان نقص الثمن (قوله) كالاتفاق قبل (الخ) أي وان لم يساو عند ابن القاسم ككراهة قبل القسم وبعده بخلاف عدم كراهة بعده بل يجبره فقط ولا يجبر حينئذ (قوله) كاتفهم المعترض) أي ان المعترض فهم أن كل من المتقاسمين يجبر على قسم القرعة بحيث لا يجوز القسم بالتراضي والمباة وهو لا يصح لجوارهما وحصل الجواب أن المراد كل مجتمع فلا ياتي جواز غيرهما عند الاتفاق على ذلك (قوله) والبسيع ان نقصت أي ما لم يلزمه النقص (قوله) كاتفعة (الخ) أي فانه اشترعت دفع الضرر (قوله) اذا ما يتفق (الخ) ولو فرض أنه ينقص لجسراً لا تجبره أيضاً والحاصل أن الجبر بشرط خمسة ان يكون عمالاً ينقسم كالبرهان تكون حصه شريكه تنقص اذا عرفت فزده وأن تكون الشر كاشرة جله وأن يكون المشتري يراد بالسكنى وهو هاون لا يلتزم شريكه بالقيمة التي ينقصه فان كان مما ينقسم او كانت الحصه لا تنقص اذا عرفت فزده أو كان طالب البسيع اشتري حصه مفردة أو كان مما يتخذ للسكره فهو هاون اشترى للصبرة أو التزيم أو التزيم (قوله) الذي يسع حصه شريكه فانه لا يجبر من أبي يان طالب اذ لم ينقص

المراد كل مجتمع فلا ياتي جواز غيرهما عند الاتفاق على ذلك (قوله) والبسيع ان نقصت أي ما لم يلزمه النقص (قوله) كاتفعة (الخ) أي فانه اشترعت دفع الضرر (قوله) اذا ما يتفق (الخ) ولو فرض أنه ينقص لجسراً لا تجبره أيضاً والحاصل أن الجبر بشرط خمسة ان يكون عمالاً ينقسم كالبرهان تكون حصه شريكه تنقص اذا عرفت فزده وأن تكون الشر كاشرة جله وأن يكون المشتري يراد بالسكنى وهو هاون لا يلتزم شريكه بالقيمة التي ينقصه فان كان مما ينقسم او كانت الحصه لا تنقص اذا عرفت فزده أو كان طالب البسيع اشتري حصه مفردة أو كان مما يتخذ للسكره فهو هاون اشترى للصبرة أو التزيم أو التزيم (قوله) الذي يسع حصه شريكه فانه لا يجبر من أبي يان طالب اذ لم ينقص

(قوله والفرق بينهما يتقسم الخ) أي الفرق بين كون الذي لا يتقسم إذا بيع مقردا يتقسم والذي يتقسم إذا بيع مقردا لا يتقسم (قوله لا كربع غله) سرحه ففهم الشرط للفرق فيعامل به وله عطف عليه ما بعده وأدخلت الكاف كل ما لا يتقسم كالجام والماحون وكان له التجارة (قوله لا أربع غله) لو سرح الخ فإن اعتد به فمما جبر (قوله وكذلك ليس أن اشترى بعض عقار) أي وكذا أن وهبه أو صدقه ٣٢٨ به عليه فأراد ملك بعضا (قوله وأراد أن يبيع أو يقسم) فرع زائد لأن

لا يحصل فيه تقسم إذا بيع مقردا والفرق بين ما يتقسم وما لا يتقسم أن ما لا يتقسم لا يرغب فيه المشتري لما يلحقه من الضرر بعدد جبر بشره على التسعة لبعض في ثمنه بخلاف ما يتقسم فإن المشتري يرغب فيه لأنه يتمكن من قسمه بعد الشراء فلا يفيض من ثمنه (ص) لا كربع غله أو اشترى بعضا (ش) يعني أن أحد الشركا إذا ادعى إلى بيع ربع الغلة أو في بعضهم من البيع فإنه لا يبيع من أبي البيع لأن ربع الغلة لو بيع بعه مقردا لم يتقسم عن يعه جله وكذلك ليس أن اشترى بعض عقار وأراد أن يبيع أو يقسم أن يبيع غيره من الشركا على البيع معه ولا على القسمة لأنه اشترى مشقة التجارة فيبيع كذلك والحاصل أنه يبيع من أبي البيع إن طاب قبل أن يتقسم بشرط أن يكون مما يفتقد للسكنى ونحوها لا للغة ولم يشتر للتجارة وإن يكون الشركا اشترى وبه جله ولم يلزم إلا في ما تنقص من حصة شريكه في بيعها مقردة بما ينوبها من غن يعه جله وأعلم أن الطارئ على القسمة ما عيب أو استحقاق أو غريم على ورثة أو موسى له بعدد على ورثة أو غريم على وارث وعلى موسى له بالثلث أو موسى له بعدد على ورثة وعلى موسى له بالثلث أو غريم على منسله أو وارث على منسله أو موسى على منسله أو موسى على يترى على وارث فهذه عشر مسائل وبها المؤلف بالكلام على الأولى منها على هذا الترتيب فقال (ص) وإن وجد عسيلا لا كثر فله ردها (ش) يعني أن أحد الشركا إذا وجد عسيلا أكثر نصيبه فله رد القسمة أي أنه لا يملكها أو نصيبه المشتركة كما كانت قبل القسمة وسواء كان المقسوم دورا أو أرضا أو زرقما أو عروضا أي وله القسمة ولا يرجع بشئ لأن خبرته تنفي ضرره وهذا المقرر يرتد فحق المعارضة بين هذا وبين قوله وحرم القسمة باقلا استحق أكثره لأن ذلك الحديث أراد أن يتعاسك بالخصه ويرجع عما ناب ما استحق من اثنين أو ثلاثة هتاجا على والمراد بالكثر الثلثان فقروا بالقلب والتصديق فدون ومثله إلا أكثر ما إذا كان المبيع وجه الصدقة ولو لم يكن أكثر (ص) فإن قامت ما يده صاحبه بكهدهم رد نصف قيمته يوم قبضه وما لم يبنه (ش) أي من صاحبه ترجع من نصيبه مبيع فاعل رده هو صاحب السلم والضمير في قيمته يرجع للميت السلم من العيب والضمير في سلم يرجع للميت السلم من القوت والمعن أن القسمة إذا وقعت ثم اطلع أحد الشركا على عيب في أكثر نصيبه والحال أن شريكه قد فلت نصيبه يسدها ما يهدم أو بناء أو صدقة أو حبس وما أشبه ذلك فإنه يرد نصف قيمة نصيبه وهو السلم من

كل ما نفي البيع (قوله لانه اشترى مشقة التجارة) الأولى حذف ذلك التعديل لانه قد عد الشراء جله بشرط على حصة ولم يشترط للتجارة بشرط على حصة كما يبين من كلامه (قوله ونحوها) كأن يفتقد للزئ (قوله على الأولى) أي أن يفتقد ما يشترطه هذا في حال كونها أنسفة على هذا الترتيب (قوله ما إذا كان المبيع وجه الصدقة) أي إن زاد على النصف ولم يصل للثلثين (أقول) ولو أراد بالكثر ما زاد على النصف لاستحق من ذلك ولو زاد على النصف وجرام الأكثر ما زاد على النصف وقد جعل مع النصف والثلث كالأكثر على المعتقد قالوا كافي نقل غ من متواترة العيب للاستحقاق لأن لا ما زاد على نصيبها فقط وإن قوله فله ردها أي القسمة للمبيعة أي يرد ما حصل فيه العيب فقط من نصيبه ويكون شريكه بقسطه فقط حيث كان نصف أو ثلثا لا ردها جميع نصيبه ورد القسمة بقسطها كما إذا كان أكثر من النصف والثلث الثاني هو

القاسم لا لشيء له بقا القسمة على ما هي عليه لأن خبرته تنفي ضرره إلا أنك خير بان تقريره وبهزام العيب موافق لنص المدونة فالعيب مخالف للاستحقاق ومال إليه بعض شيوخنا فالرجوع إليه أصحوب (قوله وما أشبه ذلك) أي إلا البيع فيجوز وأحد العيب في رده واجازه وأخذ ما يقابل نصيبه من ثمنه كذا حال عجم وسمه من سمه والصواب أن البيع مشتمل ذلك كما قاله محشي نت قائلا أنه إن الحاجب وإن شاس والمدونة (فتبينه) بق ما إذا فلت بعض ما يده وانه يظهر أنه يجري كل ما فلت وسلم على حكمه ومثل ذلك يجري فيما إذا فلت ما يده وأحد العيب

(قوله وما سلم من العيب والقوات) المناسب أن يقول وما سلم من القوات ٢٢٩ لان الحديث في السلامة منه فقط (قوله

العيب يوم قيمته صاحب العيب ويصير النصيب العيب السالم من القوات شركة بينهم وانما اعتبرتم القيمة يوم القبض وان كان الواجب اعتبارها يوم القسم لانها كالبيع الصحيح في هذا لما كان لواحد العيب نقضها في هذه الحالة أشبهت البيع الفاسد فاعتبرت القيمة يوم القبض سواء كان هو يوم القسم أو بعده وقوله زد نصف قيمة المناسب قيمة نفسه لان قيمة النصف أقل من نصف القيمة لانها ناقصة للتعويض (ص) وما يده رد نصف قيمته وما سلم بينهما (ش) الضمير المحرور وبالواو يرجع لصاحب العيب والمعنى أن النصيب العيب اذا قامت يد صاحبه فانه رد لصاحب السالم نصف قيمة العيب يوم قبضه وما سلم من العيب والقوات بينهم انصفين قال المؤلف وكذلك اذا قامت النسيبان معا فانه يرجع على من أخذ السالم نصف قيمة ما زاده قيمة السالم على قيمة العيب قوله زد نصف قيمته المناسب قيمة نفسه لانها أقل من نصف قيمته اذ هي قيمة بعض معيب نهى ناقصة للعيب والتعويض (ص) والارجع نصف العيب بما يدينه العيب والعيب بينهما (ش) أي وان لا يكن العيب في الاكثر من نصيب أحد الشر كابل وجدا ناهي النصف فاقول فان القسمة لا تنقض بل يرجع صاحب العيب على صاحب الصحيح بمثل قيمة نصف العيب من الصحيح ولا يرجع شريك في الصحيح ونصير الشركة بينهم في العيب بمعنى ان صاحب الصحيح يصير شريك في العيب بنسبة ما أخذ منه فاذا كان العيب مثلا سبع نصيب أحدهما فان صاحب العيب يرجع على صحيح الحصة بمثل بدل نصف السبع قيمة مما في يد صاحبه ويصير العيب شركة بينهم فلهما صاحب الحصة الصحيحة نسب نصف سبع فقوله مما في يده الضمير يرجع لصاحب الصحيح قاله ابن الحاجب والجارو والجرورو في محل الحال وقولنا أي قيمة وقوله ينصف لاقفه يوم له ولما نهى الكلام على طرؤ العيب بعده القسمة شرع في الكلام على ما اذا وقعت القسمة ثم استحق بعض نصيب أحدهما فان الحصة الحقيقية اما ان تكون جل نصيبه أو ربعه فاقول او ما بينهما وهو يشمل النصف والثلث وبأدب الكلام على استحقاق النصف والثلث فقال (ص) وان استحق نصف او ثلث خبر (ش) أي خبره استحق من يده بين بقية القسمة على حالها ولا يرجع شيء وبين ربيع وعشر يكافيهما يستحق بركة بقدر ما له قال ابن القاسم في المدونة ان اقتضاها عشرين فاخذ هذا عده او اقله اقتضاها استحق نصف عدا حدها وثلثه لقلدي استحق فثلثين يده ان يرجع على صاحبه بر بعم أو سدس العبد الذي في يده ان كان قائما وان قامت رجب على صاحبه بر سبع قيمة يوم قبضه ولا خيار له في غير هذا فلو كان المستحق ربيع ما يبدأ حدها فلا خيار له والقسمة باقية لا تنقض وليس له الا الرجوع ويتعيب قيمة ما استحق من يده ولا يرجع خبر شريكه نصف ما يقبضه واليه أشار بقوله (لاربع) فلو استحق جل ما يبدأ حدها فاقول القسمة تنفسخ وترجع الشركة كما كانت قبل القسمة كما اشار اليه بقوله (ص) ونصحت في الاكثر (ش) وما قرنا به معنى الضمير هو الواجب في تقرير كلام المؤلف وبه يده لما في تقرير ابن غازي واحسن تأويله لمن نصيب أحد الشر يكفى الخ اعذا كان الاستحقاق في النسيدين والأوصياء فانه لا كلام لواحد منهما

بنصف قيمة ما زاده قيمة السالم المناسب ان يقول بنصف قيمة ما زاده من قيمة السليم على قيمة العيب كاذبا كان السالم قيمة عشرون والعيب قيمة عشرة فانه يرجع بنصفه (قول المصنف الارجع الخ) لا يقتضي انه تعتبر القيمة في هذا القسم يوم القسم حصته لا يوم القبض وكذا حكم قوات السالم قوسنا القسم حكمه ما ذكره المصنف سواء حصل قوت في السالم والعيب أو لا (قوله بمثل قيمة نصف العيب الخ) المناسب حذف ذلك ويقول أي يرجع صاحب العيب على صاحب الصحيح بمثل القيمة يوم قبضه العيب من الصحيح ولا يرجع شريك في الصحيح ونصير الشركة بينهم في العيب بمعنى ان صاحب الصحيح يصير شريك في العيب بنسبة ما أخذ منه فاذا كان العيب مثلا سبع نصيب أحدهما فان صاحب العيب يرجع على صحيح الحصة بمثل بدل نصف السبع قيمة مما في يد صاحبه ويصير العيب شركة بينهم فلهما صاحب الحصة الصحيحة نسب نصف سبع فقوله مما في يده الضمير يرجع لصاحب الصحيح قاله ابن الحاجب والجارو والجرورو في محل الحال وقولنا أي قيمة وقوله ينصف لاقفه يوم له ولما نهى الكلام على طرؤ العيب بعده القسمة شرع في الكلام على ما اذا وقعت القسمة ثم استحق بعض نصيب أحدهما فان الحصة الحقيقية اما ان تكون جل نصيبه أو ربعه فاقول او ما بينهما وهو يشمل النصف والثلث وبأدب الكلام على استحقاق النصف والثلث فقال (ص) وان استحق نصف او ثلث خبر (ش) أي خبره استحق من يده بين بقية القسمة على حالها ولا يرجع شيء وبين ربيع وعشر يكافيهما يستحق بركة بقدر ما له قال ابن القاسم في المدونة ان اقتضاها عشرين فاخذ هذا عده او اقله اقتضاها استحق نصف عدا حدها وثلثه لقلدي استحق فثلثين يده ان يرجع على صاحبه بر بعم أو سدس العبد الذي في يده ان كان قائما وان قامت رجب على صاحبه بر سبع قيمة يوم قبضه ولا خيار له في غير هذا فلو كان المستحق ربيع ما يبدأ حدها فلا خيار له والقسمة باقية لا تنقض وليس له الا الرجوع ويتعيب قيمة ما استحق من يده ولا يرجع خبر شريكه نصف ما يقبضه واليه أشار بقوله (لاربع) فلو استحق جل ما يبدأ حدها فاقول القسمة تنفسخ وترجع الشركة كما كانت قبل القسمة كما اشار اليه بقوله (ص) ونصحت في الاكثر (ش) وما قرنا به معنى الضمير هو الواجب في تقرير كلام المؤلف وبه يده لما في تقرير ابن غازي واحسن تأويله لمن نصيب أحد الشر يكفى الخ اعذا كان الاستحقاق في النسيدين والأوصياء فانه لا كلام لواحد منهما

و يكون بدل الشئ بكذا يده صاحبه لا غير وليس هذا طرف آخر

(قوله وموصى له بالثالث) أي وأقريرم على موسى له بعدد أو نحوه وأطرأقريرم على ورثة وموصى له بعدد أو على وارث الخ بقيد طريق الوصية له بعدد على الورثة بما إذا كانوا أجازوا الوصية أي وصية الموصى له بعدد مع إصائه بالثالث لغيره هذا ما بعده نقل إجماع من المقدمات والأفليس في الرجوع الاعملى الموصى له بالثالث وقال الشيخ أحد الزنقاني ما يخالف ذلك فقال وقد قبل قال إن الوصية انما تعلقت بالثالث فكان القياس أن لا يرجع الموصى له بعدد الاعملى الموصى له بالثالث والجواب أن حق الموصى له بعدد متعلق بجميع التركة وقد يتألف ما يقضيه الموصى له بثلاث أو بقص الخ ولكن الظاهر انما مع مائة له الشارح عن المقدمات وسرر (قوله وقد خفت في الأكثر) من النصف ان شاء فيرجع شرب بكتا لجميع وان شاء أبى القسم على ناله وألا يرجع بشئ في الخصومة الخ ٢٣٠ ثابت وكذا عدم الفسخ فيه ما سئوفى عدم الرجوع بشئ وانما يختص لقان

في ارادة الفسخ ففي النصف أو الثالث يرجع شرب بكتا بصفه المفسق أو نكته وفي الأكثر يطل القسم من أصلها ويرجع شرب بكتا لجميع وظاهر المصنف سواء كانت قسمة تراعى أو قسمة (تبيسه) كالم المصنف كله في استحقاق برصه من أدلوا كان جزأ شاعلم تنقض لأنه استحق من نصيب أحدهما مثل ما استحق من نصيب الآخر (قوله علوا) أم لا لانهم متعدون في القسم لا يفتى أن هذا التعليل ظاهر في العلم لانه لمعه نعم ذكر بعض الشراح انه إذا طرأ القريرم على الوارث أنه يؤخذ المالى من المعدم وان لم يكن المالى عالما بالطارى أى مع اشتداد الميت بالدين فالأول وهل يقيد طريق الموصى له بعدد أو بجزء كتلت على الورثة ذلك القيد فان كان ذلك القيد مسلما فلا اعتراض لان الاشهاد ينزل منزلة العلم

واسكن محشى تمت لم يذكر ذلك المعدم والتصوص الذى ذكره ليس فيه ذلك القيد واعلم أن فائدة تقضها ولو كان حاله مثلبا في الضمان من جميعهم إذا تلف بضمائهم ولو كانت حصصه ما كانت منهم جميعا قال في المدونة قال مالك ومات ما يدبهم من حيوان أو دابة باهر من الله من عرض أو غيره فلا ضمان على من هلك ذلك بشئ وضمانه من جميعهم قال ابن القاسم لان القسم صار عليهم بالاطلا لادين (قوله وان دفع جميع الورثة ممت) وكذا أجنبي فحقا يظفر ومثل دفع جميعهم في مضيه اندفع بعضهم برضا الباقيين كباقيهم ان لم يرجع الله عليهم بشئ عماد دفعه قضى في هاتين الصورتين كاتفى في المصنفين فان لم يدفع أحد منهم للطارى أو دفع بعضهم مع إباة باقيهم وأراد الله أفع أن يرجع عليهم عماد دفع تنقض القسم

(قوله ونظائر كلام الشارح المتقدم) نسخة الشارح فيه المتقدمة والمناسبت حذفها (قوله وهو قول مالك في كتاب محمد) الأولى  
 حذفته كما هو مشهور لأن الذي في كتاب محمد عدم الصحة عند العلم (قوله إذا باعوا التركة) هذا بناء على أن إضافة المصدر في  
 المصنف للفاعل ويجوز أن تكون لا مفعول كما هو مقتضى المدونة أي بأن اشترى أحدهم من التركة (قوله ولو كانوا عاقلين) الخ  
 لا يتنازع قوله ثم طرأ الخ لأنه يفسر بجاء أي قدم من موضع لوضع فلا ينفق أن الدين قد يبيحكون مع مملوئته تقول أن هذا  
 مردود فقد فرضه ابن عرفة في الجهل بالدين أو ما عظم عليهم بتقديم الدين فباعوا فإن يبيعهم يرد قال في كتاب المدائن من المدونة  
 وإذا باع الورثة التركة فما كانوا ذلك واستلموه ثم طرأ دينون على الميت فإن كان الميت يعرف بالدين فباعوا مبادرته لم يبيح  
 يبيعهم والغرماء انزعاع عروضة عن هيئته ويبيع المشتري الورثة بالثمن وإن لم يعرف الميت بالدين وباعوا على ما يبيع الناس  
 اتبع الغرماء الورثة بالثمن كان فيه وفاء أو لم يكن ولا مدامة على من ذلك المال يده أو الحسن قوله على ما يبيع الناس أي من  
 غير محابة ابن حجر قوله للغرماء فسخ البيع بمقتضى أن يكون لانهم ما وجدوا ٢٣١

أهم فسخ البيع لأن بعضهم ليس  
 في أعيان السلم ومقتضى أنه رأى  
 فسخ البيع على رواية شاذية  
 أن الورثة أن باعوا بعض السلع  
 لأنفسهم وعن الولد بن أصفاه  
 أنه يفسخ لأنه لا مبررات إلا بعد  
 قضاء الدين فقبله فيفسخ البيع  
 على الله كبعض التفرقة ويوم  
 الجمعة والأول أشبهه بظاهر  
 الكتاب (قوله سواء كان يدين)  
 أي بالجملة لا لاحقة الفسخ قال  
 محمدي ثم وما أدري ما الحاصل  
 للمؤلف على أن كتاب الجواز  
 الخلفي عن القرض ولكن استشكل  
 القول بالرجوع على المشتري بأنه  
 يمارض قول المصنف ولا يدين  
 ولو خاف العادة الآن بعد ذلك  
 على ما إذا أخبر الوارث البائع

ماله من الدين فإن القصة تغني أدل من حق الأولى فإن امتنعوا ويعتصم فسخت  
 حيث أن الدين قد علم على المبررات فلا مكال للورثة إلا بعد أدائه ونظائر كلامه المتقدم  
 صحة القصة حيث دفعوا الغرماء ولو علم الورثة بالغرماء حين القصة وهو قول مالك  
 في كتاب محمد قوله (كبيعهم) تشبيه في عدم النقص والمعنى أن الورثة إذا باعوا التركة  
 بغير المثل وهو ما يدعيه (بالثمن) ثم طرأ ب الدين فإنه لا ينقض البيع ولا مكال له  
 ولو كانوا عاقلين به حين البيع ولا مفهوم لقوله بالثمن أي بيعهم ما من سواء كان يدين  
 أو بغيره لكن وقع الخلاف فيما إذا حصل البيع بغير هل يضمن البائع لما في فيه ولا  
 يرجع به الغرماء على المشتري أو اعتبار جمع به على المشتري قولان مستقاران من كلام  
 الشارح (ص) واستوفى بما وجدته من تراجم على (ش) هذا غير محقق في مسئلة البيع بل  
 هو باور فيما قبلها أيضا والمعنى أنه إذا طرأ من ذكر على الورثة فوجد بعضهم قد استوفى  
 وبعضهم لم يستوفى فله يفسخ بقية من وجده يده فأنما كايستوفى من لم يبيع لانه  
 لا اثر إلا بعد وفاء الدين وإذا استوفى من ذلك الموجود فإن الورثة يقر اجعون بعد ذلك  
 وقوله (من) ومن أعسر فعليه أن لم يعملوا (ش) فيما إذا باع الجميع كما قاله الشيخ  
 عيسى الرحمن وتقدم عن ح أنه في هذه يأخذ إلى من المعدم وإن كان غير عالم كأمري  
 قوله ومن أعسر فعليه أن لم يعملوا وجهه اللطيف فيما إذا استوفى الطارئ حظه من  
 وجده فالأمن أخذ منه الطارئ يرجع عن من وجده من أحبابه بحصته فقط وإن كان  
 غيره معه بما حيث لم يعملوا فإن باعوا فإنه يأخذ من وجده ملبا عن المعدم وهو مشكل

بوجهه واستلم المشتري وفيه بطلان عقدهم والاحسن أن يقال وجه رجوعهم على المشتري أنهم باعوا شيئا ليس ملكهم  
 فتدبر (قوله فوجد بعضهم قد استوفى) بعضهم لم يستوف (الاحسن ما ترويه عجب حيث قال واستوفى الطارئ) فما وجد من  
 التركة يدين أخذ من الورثة لم يبعه أو من غن ما يبيع حيث كان يعرف بعينه كمدون وعقار أو بما وجدته ولو لم يستوف لانه  
 لا اثر إلا بعد وفاء الدين دون ما استوفى عدا أو خطأ (قوله أن لم يعملوا) أي بالطارئ وإن دونه يقدم على الأثر فلهما يدين  
 الطارئ مع جعل تقدمه كعدم علمهم كايستوفى الموات (قوله فما إذا باع الجميع) أي أن الورثة جميعهم باع التركة والبعض من  
 والبعض معدم فإن المدين يستوفى حقه من الملى فإذا كانت تلك فلا يبيحكون فوجد من أعسر منه ما استوفى الذي هو قوله  
 واستوفى (قوله حيث لم يعملوا) أي أنهم إذا لم يعملوا أو أخذ الطالب من واحد منهم جميع الدين فإن من أخذ منه الطارئ إذا وجد  
 أحدا من الورثة يأخذ منه حصته فقط وأما باعوا فإنه يأخذ من وجده ملبا يأخذ منه حصته المعدم ثم انك خبير بأن أخذ  
 الطارئ جميع الدين من الذي لم يعمل على العقد الذي يبيعه عليه الخطاب وإداه على ما قاله الشيخ عبد الرحمن

قوله مع مساواة له في العلم أي ومقتضاه أنه يأخذ منه حصته وبتشاركه في الباقي فإذا كانوا ثلاثة أخذ الطائر من واحد  
فإذا وجدوا من غير مساواة ربع عليه حصته وبتشاركه في الباقي (أقول) إذا كانت ذلك فالواجب الرجوع لما قاله الشيخ  
أجد وهو أنه إذا كان من أخذ منه الطائر عالم فبقيني أن يأخذ من المال العلم حصته وبتشاركه في الباقي المعسر وقال  
عن بعض شيوخه ربع عليه حصته فقط وأما أن كان من أخذ منه الطائر غير عالم فانه ربع على المال العلم على عدم  
قوله لا دين لجل ولا يفتقر وضعه بخلافه أن المال فيسقط حق صاحب الدين من غير وجود منقعة في ذلك الورثة وقهز  
لقول ابن أبين أنه يؤثر قضاء الدين ٢٢٢ حتى يوضع الجمل كما ذكره عنه الجاهلي (قوله يعني أنا القسمة) ويحق أن

يكون الضمير في آخرت عالم على  
الوصية المفهومة من قوله أو  
موصى له أو موصى له بكونه موصى  
بأحد الطرفين أي أنهم حكمي الخلاف  
بعد ذلك والاولى ولي وان كان  
يلزم عليه الشكر (أقول) يمكن  
لهذا (أقول) لا يقال ان لو جعل  
نصيبها فيبيع المال فيحصل عين  
على بقية الورثة (قوله) ولا تنفذ  
الابسة الوضع (أقول) لا يقال  
شي من المال قبل وضع الجمل أو  
بعده قبل تنفيذ الوصية والمعتبر  
ثالث المال يوم التنفيذ (قوله)  
فان الورثة يرجعون أي نظروا  
للقول الثاني والاول نظر الاول  
في ذاته فكانوا يرجعون لان  
العبرة بيوم التنفيذ (قوله)  
وقسم أي بقرعة أو قرص (قوله)  
يقسم على ولده الصغير ومنزل  
الصغير النسبة (قوله) وكذلك  
وصيه أي وجدوا الاقدم  
القاضي ويجوز أن يكون  
المصنف أراد بالموصى ما يشع  
مقدم القاضي (قوله) ولا انتظر

لانه اذا كان من أخذ منه الطائر عالم فكيف يقال انه يأخذ من المال العلم من مقدم مع  
مساواة له في العلم وهذا البحث لا يتأق في تقرير الشيخ عبد الرحمن (ص) وان طرأ غير  
أو وارث أو موصى له على مثله أو موصى له بغيره على وارث اتبع كل حصته (ص) قوله  
على مثله ربع للمساائل الثلاث وكلام المؤلف فيما اذا كان المقسوم عندنا أو عندنا وأما  
ان كان المقسوم مقوما فان القسمة تنقض كإمارة القسمة على ذلك (ص) وأخرت لادين  
لجل وفي الوصية قولان (ش) يعني أن القسمة تؤثر لاجل الجمل الى وضعه فإذا كان للميت  
ولده فالتأخر وجته بجلو إلى متى انقضت لم يكن لها ذلك وسما في هذا آخر القرأض  
عند قوله ووقف القسم للعدل واعتذر وهما ذلك عن اعادته بأنه أعادها طول العهد خوفا  
القسمة فالضيم في قوله هذا وأخرت ربع للقسمة وأما الذين الذي على الميت فلا يخر  
قضاؤه لاجل وضع الجمل بل يجب قضاؤه عاجلا لاجل الوضع فلو كان الميت أو وصي وصية  
فهل تنفذ من الثلث قبل وضع الجمل أو لا تنفذ الا بعد الوضع وعلى الاول اذا انقضت بقية  
التركة فان الورثة يرجعون على الموصى لهم بثلاث ما سدهم وعلى القولين في الوصية  
حيث لم تكن بعد من دنائهم أو دأهم فان كانت بذلك وجب نهيها أو يؤثر بقية المال  
حتى يوضع الجمل قول واحد اذا خلا خلاف في أن الوصية بعد العدد كالدائن في وجوب  
انراجها من التركة قبل القسمة (ص) وقسم عن صغير أو وصي ومصلحة كقراض  
عن غائب (ش) يعني أن الأب يقسم على ولده الصغير وكذلك الأم اذا كانت وصية عليه  
وكذلك وصية يقسم عنه وكذلك يجوز للمصلحة أن يقسم على الطفل الذي النقطة  
وكذلك التفاضل عن الغائب ويعزل نصيبه وظاهره كانت القسمة في ذلك بالقرعة  
أو بالتراضي وقوله عن غائب أي بعد الغيبة والانتظار والكاف الداخلة على القاضى  
لتنبيه فلا تدخل شيئا ولا يقسم الوصى عن الأصغر حتى يقع ذلك الى الامام فيقسم  
بينهم اذا أظهروا ويستثنى من قوله الأب السكاقر ولكن التفاضل خمسة بالاتى ونصه وقسم  
عن صغير أب ما لم يكن كافرا فلا يقسم عن ابنه البكر كما لا يجوز له تزويجها اه المراد  
منه قائل (ص) لا ذي شرعة أو كنف أو أب عن صغير وان غاب (ش) معطوف  
على قاض والمعنى أن قاضى الشرطة لا يجوز له أن يقسم عن غيره من صغير أو غائب

(الح) هذا كلام القاضى أي وان كان قريب القسمة لم أبقه والقرب الظاهر كافي غير هذا الموضع أنه أراد به ثلاثة  
أيام مع الدين وهذا قيل أرسل ولا يتقرر وقال مع وظاهره ولو قربت قيمته والظاهر ما قاله مع لانه لا موجب الا لرسال  
وكذا ظاهر المدونة الاطلاق (قوله) ولكن نت خصه بالاتى (الح) مسلم لان بر امامية له ولنه فقال قال في المدونة لا يجوز  
قديم الأب عن ابنه الكبير وان غاب ولا الام عن ابنه الصغير الا أن تكون وصية ولا الكافر عن ابنه المسلم الا بذكر كالأب وتزويجها  
اه (قوله) والمعنى أن قاضى الشرطة كذا في نصه قاض من القضاء وله الأحسن صاحب الشرطة كالوالمعبر تهرام  
وقوله ولا ذي شرطة أي فليس له أن يقسم عن الغير قال في المدونة الا بأمر القاضى ابن يونس وقال ابن حبيب عن ابن القاسم



في صاحب الشرطة تقاسم على الصفوان ذلك جائز ان كان عدلا (قوله شرط في لبسهم) أي حاله مخصوصة (قوله احتسابا لله) أي لآلئهم (قوله وكذلك الاب ليس له ان يقسم عن ولده الكبير الرشد) أي وانما يقسم الولد الكبير الرشد وكله ان كان والا فالتقاضي وقوله ولو لم يبق له اهل واهل وان غابا لا يتوهم ان الابن اذا غاب يسوغ لذلك فتنسبه على عدم ذلك مطلقا (قوله في مثل هذا) أي في اذا كان الوصف حله وحذف الموصوف مما لا يمكن بعض اسم مجرور من اوفى واما اذا كان الموصوف بعض اسم مجرور من اوفى فلا يكون كذلك كما في قوله منطعن ومنافق أي منافق ينطق ومنافق في أقام فانتهى بعض مدلول الضمير وكما في قوله (وقلت ما في قومهم لم يتهمه) يفضلها في حسب وميسم أي أولقت ما في قومها أحد يفضلها (قوله ولذا نسب الممدونة) أي لاجل الورود نسبها أي لان المستفيد ككلام المدونة استشكل لا واستشهاد (قوله قسم فحله وزيوتونه) أي فحله من طرف وزيوتونه من طرف (قوله فيلذا ذكر) ٢٢٣ وهو ما اختلف فيه (قوله كما يمنع اذا كثرت أي كما يمنع دخولها فيها ذكر اذا كان كثر او قوله حفظا للقاعدة أي ان قسمة القرعة انما تكون فيما تامل وتجانس (قوله وهو فهم ابن وبنس) أي كونهما قسمة قرعة (قوله لقولها ان اعتدلا أي لان الاعتدال انما يكون في قسمة القرعة

الاباير القاضى وسعى بذلك لان جنده واعوانه ورسوله لم شرط في لبسهم وزيوتهم غيرهم عن غيرهم وبشرطه بغيره فبعض أوله وسكون ثابته وكذلك الاخ اذا كثرت أخذ أي صير في كنفه احتسابا لله تعالى فليس أن يقسم عليه وظاهره ولو عدم القاضى وظاهره كان المقسوم قليلا أو كثيرا وهو كذلك وكذلك الاب ليس له ان يقسم عن ولده الكبير الرشد ولو غابا ومثله الأم الآن تكون وصية وكف فعل صفة لموصوف محذوف أي أخ كنف أخا وحذف الموصوف في مثل هذا قليل بل قال الرضى انه ضروري والاولى أن يصحكون مصدره وانما على وزن ضرب فهو مصدر كنف يكنف كضرب يضرب وحينئذ فهو موقوف على شرطه أي لا ذي شرط ولا ذي كنف شأنه وقوله أو أبلغ بالمرحط على قوله ذي شرطه ثم ختم الباب بسئلة واردة على قوله وأورد كل نوع ولذا نسب الممدونة فقال (ص) وفيها قسم فحله وزيوتونه ان اعتدلا وهل هي قرعة لقوله أو امرضاة قاي بالان (ش) هنا حذف مضاف أي وفيها جزا وقسم فحله وزيوتونه ان اعتدلا في القسم وانما دخلت القرعة هنا فيما اختلف حسنه لانه وهي لا يمنع دخولها فيما ذكر حيث كان قليلا كما يمنع اذا كثر حفظ القاعدة وهذا فهم ابن وبنس لقولها ان اعتدلا واعتدروا عن قوله فيما اترضا أي بالاسم أم لقولها بعدوا تر كوهما لم يجبروا عليها ولقولها ان اعتدلا أو يجعل على أن القسمة الواقعة فيها امرضاة أو اعتدروا عن قولها اعتدلا بان التراضي لا يشترط فيه الاعتدال بانها ما دخل على سبع لا غير فيه تأويلان ومفهوم الشرط ان لم يعتدلا في القسم لم يجز وقوله اعتدلا أي نوعا لتجبر والواجب اعتدلا وقوله لانه على المحذوف أي واجيزت القلة

٣٠ ثم من بالاتجاه بان يقتسموا قسمة قرعة (قوله لقولها بعدوا تر كوهما لم يجبروا) أي فان نفي الجبر انما يكون فيما شانه الجبر وهو قسمة قرعة لانه يجبر الا في اللطاب كما تقدم وحسنه فيكون المعنى على هذا وان تركها بعضهم وطلما بعضهم لم يجبر الا في اللطاب فيكون قولهم يجبر الا في اللطاب في قسمة القرعة غير ما هنا لان هذا يتوقف على نص صريح وقوله ولقوله ان اعتدلا أي والاعتدال انما شانه في قسمة القرعة ثم أقول الأولى حذف قوله ان اعتدلا أي لانه الذي جعل موجبا للعمل على قسمة القرعة (قوله ويجعل على ان القسمة الواقعة فيها امرضاة) أي من قولها ترضاها بالمشعر بالرضامن الجائسين الذي يكون في قسمة المراضاة (قوله واعتدروا عن قولها اعتدلا) أي عن ايراد قولها اعتدلا وقوله بان التراضي تصور للورود وقوله بانها الخ متعلق باعتدروا وسكت عن ايراد قوله وان تركوها لم يجبروا لان ورودهم من حيث الاشعار المتقدم وهو خفي (قوله على سبع لا غير فيه) أي بما حاكما وان المراد كبس (قوله والواجب) أي لان الواجب أي انما احتجنا الى هذا التأويل لانه كان الواجب ان يعبر باعتدلا فاندفع ذلك بان التذكية باعتبار كبرها نوعا لشجر أي نوعين من انواع الشجر

**(باب القراض) هـ** (قوله على صفة القراض) أي حقيقة ولوعه به المكان أو (قوله وأحكامه) أي المسائل المتعلقة به (قوله مشتق من القرض) أي اشتق المصدر المزدحم المصدر الجرد وقوله يسمى بذلك أي يسمى العقد المذكور بالقراض (قوله أشد ذلك) أي هذه التسمية (قوله وذلك) أي ووجه الاشتقاق حاصله أن وجه الاشتقاق تلك العقدة أنشأت فيها أنهم محتاجة على سيرة في الأرض (قوله على هذا الشرط) يظهر من العبارة ينادي الرأي أنه متعلق بمتاع وظاهر أن ذلك ليس بمراد بل الظاهر أن قوله على هذا الشرط يدل من قوله على الخروج وكأنه قال كان يدفع الرجل ماله في شرط انطروح به إلى الشام وغيره فاشتاق المتاع وبما يحضر بأبواب المزايا بهذا الشرط أي شرط أن له من أن يرجع وهذه العبارة أصلها للعاطف وليس فيها ما يثبت بان المراد شرط ٢٣٤ يرجع من الربح فتأمل لعلك تطلع (قوله تحكيك مال) ظاهر العبارة

أنه لا يشرط لفظ بل يكفي  
المعاطاة (قوله لا يلفظ اجارة)  
وأما إذا كان لفظ اجارة تسكون  
اجارة فاسدة (قوله فيدخل  
بعض القاسد) ظاهره أنه  
لا يدخل ككل القاسد بل  
بعضه لأن الحاقه بثلث بعضها  
وقاسده ما عداه يترامى دخول  
جميع القاسد ويجب أن إذا  
كان بلفظ اجارة فهو وإن كان  
اجارة فاسدة هو قراض فاسد  
أيضا (قوله لا بأس به) أي في  
تلك الحالة وبما يقع في الوهم  
ابتداءً أنه إذا كان ضمان  
على العامل يكون بئس أي  
لا يكون جائزاً مع أنه جائز وأما  
المراد أن يقال أنه نص على  
التوهم وأما إذا كان عليه  
ضمان فلا مانع لأنه حينئذ يملكه  
القيم عليه القرض (قوله وسياق  
الخ) أي به إشارة إلى أن نفي

**هـ (باب) يتكلم فيه على صفة القراض وأحكامه**

وله مناسبت لما قبله لأن في القراض قسم الربح بين العامل ورب المال وهو يكسر  
القاف مشتق من القرض وهو القطع سمي بذلك لأن المالك قطع المال لقطعة من ماله  
يتصرف فيها بقطع من الربح هذا اسمه عند أهل اصطلاح أهل العراق لا يقولون قراضاً  
البتة ولا عندهم كلب القراض وإنما يقولون مضاربة وكاتب المضاربة أشد ذلك  
من قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض ومن قوله تعالى وآخرون يضربون في الأرض  
وذلك أن الرجل في الجاهلية كان يدفع إلى الرجل ماله على أن يخرجه إلى الشام  
وغيره فاشتاق المتاع على هذا الشرط ولا خلاف في جواز القراض بين المسلمين وكان  
في الجاهلية قافراً رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام لأن الضرر وردت إليه بلحاجة  
الناس إلى التصرف في أموالهم وليس كل أحد يقدر على التيقن بنفسه وسد ما بين معرفة  
بقوله تحكيك مال بل يتغير به يجوز من وجهه بلفظ اجارة فيدخل بعض القاسد كالقراض  
بالدين والوديعة ويخرج عنه قواها حال حال من أعطى رجلاً ماله ليعمل له على أن يرجع  
للعامل ولا ضمان على العامل لا بأس به هـ وسياق أن الضمان على العامل في الربح له أن  
لم يبقه ولم يسم قراضاً فسماه قراضاً أو نفي الضمان عنه فلا ضمان على العامل ونسبة  
المال المدفوع على أن يرجع لأحد هذا ولغيره مما راضا بمجاز لا حقيقة وعقد القراض  
غير لازم قبل العمل ولذا لم يقل عقد على تحكيك الخ وعرفه المؤلف بقوله (ص) القراض  
توكيل على تحريك قد مضى وبمسلم يجوز من وجهه أن عمل قدرهما (ش) علم من  
قوله توكيل أن رب المال والعامل لا بد أن يكونا من أهل التوكيل فعمل منه حرمة  
مقابلة المسلم الذي وهو قول المذهب الصريح إذا لم يعمل بمجرم كالربح المراد  
بالقراض المعنى المصدري لقوله توكيل وأما في باب الزكوات من قوله والقراض الحاضر

ربك

الضمان على العامل لا يتقيد به المصدر (قوله مجازاً) أما مجازاً استعاره أو مرسل علاقته  
الاطلاق والتشديد أو التقيد فقط فافهم (قوله غير لازم) أي فلا حرجاً مما أن يضل عن تلك العقدة وقوله قبل العمل  
أي الذي هو شراء الامتعة بمال القراض (قوله ولا يملك عقد على تحكيك) أي لأنه لو عير بقوله عقد فلا بد أن لا يملك العقد  
عند الإطلاق لا يتصرف إلا ما كان لازماً فإذا لم يكن لازماً يصرح بما يشهد عدم الزم كقوله في باب المزارعة لكل  
قسطهما أن لم يذخر (قوله في نقد) ظاهره أنه لا يجوز أن القراض بما يتعامل به من غير التقيد ولو أن الفرد المتعامل به كالودع في بلاد  
السودان وهو كذلك قصر الرخصة على موردها وقوله مضروب أي ضرباً يتعامل به في ذلك لا يضرب ولا يتعامل به كافي  
غالب بلاد السودان (قوله مسلم) أي يدرن أمين عليه لأن جعل عليه أمينا فان تساهل محيظه كالتسليم (قوله لم يمتعه حرمة)  
أي وأما عكسه فهو مكروه

(قوله فهو على حذف مضاف) أي مجازاة على ما هنا أن يراد من القراض الفعل والأصبع أن يراد بالقراض في باب الزكاة المال بل ويصح أن يراد بالقراض هنا المال ويكون على حذف مضاف أي ذوو كبل ثم انك خبير بأنك قد سبق حذف في عبارة الشارح لتسقيم العبارة وكأنه قال ثم المراد بالقراض المعنى المصدري ولا حذف وأما في باب الزكاة الخ قوله فخرجت الشركة أي لأن المعنى في نقد لا في غيره (قوله فالتقدير فخرج به لأنه) أي والمخرج به انما هو الممتنع من عرض وغيره وقسمه أن الصبر المسبح والشرف فكان الصبر يتعلق بالامتنع من حيث كونها ممتنعة قد يتعلق بالارهاق من حيث كونها متنا (قوله أو الأمانة) لا يتحقق أن ياء الأمانة هي ياء الاستعانة (قوله وبه سندفع) الأولى أن نقوله وبه يدين ما قاله الشيخ أحمد من أن المراد على فخرج مطلق (قوله فيخرج الصبر المتقيد) أي يتوعد فانه فاسد ما لم يوجد في كل العام ٢٣٥ (قوله وهو أولي) وذلك لأن تعلقه بشوكلي يؤذن

بأن ذلك الجزم مدخول عليه ابتداء بخلاف تعلقه بغير بل إذا تأملت تجد تعلقه بغير أولى وذلك لأن الجزم انما هو في مقابلة الجزم ويؤذن قطعاً بأن الجزم مدخول عليه ابتداء (قوله ولا بد أن يكون شائعاً) أي لا يقتدر مع من ربحه كعشرة ذات غير أي الآن نفسها بقدر ما علم من الربح كان عشرة ان كان الربح مائة دينار فيجوز لأنه بمنزلة عشرين الربح فتستدس (قوله فيخرج) فنرى ربح على قوله احتياج أن يزداد شائع (قوله لأن الجهل برأس المال الخ) جواب عما يقال أن اشتراط علم قدر رأس مظهر وأما اشتراط علم قدر رأس المال فلم يظهر وحاصل الجواب أن اشتراط علم قدر رأس المال ليس بقدر الربح (أقول) وهو غير خلافه وذلك لأن الربح ليس محددًا بحد محدد وبقا اعتبار رأس المال انما هو جزر الربح الذي

ين كبره ان أدار أو العمل فهو على حذف مضاف أي ومال القراض ويجوز أن يراد به هذا المعنى الاصمى بتقدير مضاف أي ذوو كبل أي مال ذوو كبل الخ وقوله على فخرج أخرج به ماعد الشركة والصبر المسبح والشرف المتحصل الربح وقوله في نقد خرجت الشركة بكونها ممتنعة أي هو متعلق بغير وفي معنى الباء فالتقدير فخرج به لافيه والباء ياء الاستعانة أو الأمانة مستعانة به على الصبر وهو آلة الصبر ومتعلق بغيره حذف أي في كل نوع وبه سندفع قول من قال ان المراد على فخرج مطلق كما هو ظاهره فيخرج الصبر المتقيد الفاسد واحتقر بقوله مضروب عن التبر والتأخر واحتقر بقوله لمسلم عالوا قارضه بالدين وهو كما يأتي وقوله فيخرج متعلق بغيره وأولى ولا بد أن يكون شائعاً ولما كان الجزم في المسألة فيخرج أن يكون من فخله أو عدد من فخلات احتياج إلى زيادة شائع والمراد في الحائط فيخرج ما قلناه فخصلاف الجزم هنا فانه لا يمكن معه تعيين واحتقر بقوله من ربحه مما إذا جعل للعامل جزأ من ربح غير المال التجريفة فانه لا يجوز أن نأخذ قوله فيخرج من ربحه يقتضي أن ما جعل فيه الربح لأحدهما أو لغيرهما ليس بقراض حقيقة وهو كذلك وقوله أنه قد قدمه ما أي قد والمال المدفوع والجزء المشتراط للعامل لأن الجهل برأس المال يؤدي إلى الجهل بالربح كالدفع له صبرة بمجهولة الوزن يعمل بها ثم بالغ على الجواز بقوله (ص) ولومعشوشا (ش) أي ولو كان النقد المقتضى بمعشوشا يريد به ما لم يذلل لأنه كالمرض ورتبوا قول ابن وهب بعدم الجواز ثم أن الجواز في المعشوش لا فرق فيه بين الواجب كالكامل أم لا بخلاف ما في باب الزكاة والقرض أن الاشتراط هنا انما هو لأجل الإخراج وعنده وأما هنا فافتراض التعامل وهو حاصل والظاهر أن رأس المال الذي يعطى عند المفاضلة من معشوشا (ص) لا يدين عليه (ش) يعني أن من يدين في ذمة شخص لا يجوز أن يقول له اعمل بالدين قراضاً أو ربح شيئاً لئلا يكون أخوه على أن يدينه فيه ومثله الواجب فأن وقع وعمل بمثل كره

يفصل عن المال الذي بشرى به كان كثيراً أو قليلاً وحسب عدا للعامل أميناً فيمكن أن يقال ان الصبرة وان جهلت باعتبار حالة المعقاة فالشرع المصغر من العامل بعد لا يكون التبعين في الربح على حسيبه (قوله ولومعشوشا) أي ولو كان النقد الموصوف بما تقدم انه يتعامل به معشوشا فهو ما افترق مقدراً من تمام الذمير في لا يدين أخذ الحكم به (قوله وقد بلغوا ابن وهب) المناسب أن يقول قول القاصي عبيد الوهاب (قوله انما هو لأجل الإخراج) أي الذي أوجبه الشارع والذي أوجبه الشارع لا يكون الإفصاح كالكامل لأنه بمثابة الكامل فإذا لم يرجع كالكامل فلا يكون بمثابة الكامل فلا يجب أن يكون النصاب لم يكمل (قوله لا يدين) أي على أن يكون أجره وقوله على أن لا يدين أن يدينه (قوله ومنه الواجب) أي في ذلك التعليل (قوله فان وقع وعمل الخ) هذا ما جمع لمصلحة الدين لا لمصلحة الواجب فانه

سكده هـ - سابق أي يتم على أنه في الواقع ليس قصد هذه التراض وإنما قصد هذا التأخير بزيادة (قوله ما لم يشمن) أي لانه إذا ضاع المال يكون المدين ضامنا له لكن قد يقال هلا قيل الربح له ويقتل الضمان عليه (قوله) أو يحضر ويشهد أي على راحة نفسه كما يشهد كلام الابن وكلام مرام والمكن الذي في المواق والحطاب ان المراد يشهد على زعمه وهو واضح فيما يتعامل به وزناوا ما لو كان عددا أو ميسما فالأشهاد على ما به التعامل وظاهر المصنف الصحة ولو أعاذه بالقر به وهو ظاهر المدونة فان قيل إذا قبض الدين انتهى كونه ٢٣٦ دينا فلا يحتاج الى إخراجيه فاجواب ان القابض لما كان يرد

فان قبضه بالحضر قرب ما يتوهم ان قبضه كالأقبض وان وقع بالدين فتهرض له انني هذا التوهم (قوله لا يتصور) أي انه لا يتم وإن يحضره ويقول واقفه اني برئت ذمتي وقوله فهو نظير الوكالة في أنها لا تكون بشاهد وعين أي لا يتصور أن يقول أشهد فلان على اني وكلته واقفه اني وكلته (قوله أي واستقر على حكم الدين) أي واستقر القراض على حكم الدين أي الحكم المتعلق بالدين ثم أقول لا ينبغي ان هذا يتصاف ما تقدمه من قوله واستقر الدين (قوله قال لا يخاف) هذا لا ينافي على تقدير ان يكون يدا أمين لأن يقال خاف ذلك عليه أخرى وهو ما اشار به بقوله لان رب المال اتفق الخ (قوله) في توهم فيها الجوازات الأولى أن يقول فقد قيل بالجواز بدليل قوله مع ان المشهور الخ (قوله) راجع للعامل أي الذي هو المرتين والمودع بالفتح (قوله) خلافا لابن غازي فإنه قال

وجه القراض فان الربح له وانسارته عليه ولا شيء من الربح لرب المال انتهى عن ربح ما لم يقبض ويستمر الدين في ذمة العامل على ما كان واليه أشار بقوله (ص) واستقر (ش) ويحل التهي ما لم يقبض أو يحضره ويشهد لانه قبل ما ذكر يحتمل ان يكون آخره لا يذمه فيه وأما بعد القبض ودفعه له أو احضاره مع الأشهاد على برائة ذمته منه فيصور لا اتفاقا انتهى فإذا قال للعامل قبل التفريق أو بعده ما عمل فيه قراضا صحيح وكان الربح على ما دخل عليه والى هذا أشار بقوله (ص) ما لم يقبض أو يحضره ويشهد (ش) والأشهاد برجلين أو برجل واحد لا يتصور ان يكون حشا شاهده عين فهو نظير الوكالة وقوله واستقر مستأنف وهو جواب عن سؤال المقدر كان قال قاله فقد قلت ان القراض بالدين لا يصح فالحكمه اذا وقع فاجاب بقوله واستقر اه أي واستقر على حكم الدين وهو المنع مدة اتفاق القبض واتفاق الاحضار للتدبيل بالشهاد فالتعقد مقيد باتفاقه هذين الأمرين معا فيكون الجواز وجوده أو وجود أحداهما على هذا كان المناسب التعبير بالواو لا بالواو فالجواب ان المراد الاحد الدائر وهو صادق بكل منهما فلا بد من اتفاقهما معا كما كونه تعالى ولا قطع منهم أعما وكقوله (ص) ولا برهن أو ردعية (ش) يعني ان الرهن لا يجوز ان يكون رأس مال القراض لانه شبه بالدين وكذلك الردعية قاله ابن القاسم قال لا يخاف ان يكون اتفقا فصارت عليه دينا والمنع ظاهر حيث كان كل في غير يد المرتين والمودع بالفتح بل يدا أمين لان رب المال اتفق بخصيص العامل الرهن أو الردعية من الأمين وأما لو كان كل بيد المرتين أو المودع فينبوهم فيها الجواز لكونه لا يحتاج فيه لخصيص فله فنتفع برب المال بخصيص العامل مع ان المشهور المنع فلذا بالغ على ذلك بقوله (ص) وان يده (ش) أي وان كان كل من الرهن والردعية بيد المرتين والمودع بالفتح وبعبارة الضمير راجع للعامل فلما بلغ في محلها خلافا لابن غازي ويصور كون الردعية يدا أمين بان أودع لسفر عجزه جزا الرد أو لعودته حدث ثم ان محل المنع في الرهن والردعية حيث لم يقبض وأما الاحضار مع الأشهاد فهما ينبغي أن يكون كالأقبض في الرهن دون الردعية لان ذمة المودع بالفتح برتبة اللهم إلا ان يكون قبضها بالأشهاد فان قلت مقتضى قول ابن القاسم في تحليل المنع لا ينافي أن يكون قد اتفق الردعية فتسكون عليه دينا ان الاحضار فيها كاف في الجواز وان لم يضم له القبض ولا انما ادلت هذا بـ

ظاهرا وانطبق الاضمار عليه ما عدا ما يحاصر جوابه في الرهن فيصير أيت ولو لم فاعلمنا فيني علة ان يجعل غاية ما يدا أمينه لا ما يده فيه معا وفي بعض الجوازي ان معناه ولو كان قائما بده لم يفت وقفه بعد اه فاذا علمت ذلك فقوله قال بالآفة نفريع على قوله وأما لو كان كل بيد المرتين الخ (قوله) لان ذمة المودع بالفتح برتبة أي وقد قلنا يتم به على العراة فلا يفتق ذلك إلا ان عجز ذكر أنه يكفي فيه الاحضار وان لم يضم له اشهاد لانما بعض أمانة (قوله هذا) أي قوله لا ينافي يده علة حاصله ان علة الجواز جوع أمرين في النكاح ونفي تسمية التواطي فاذا وجدنا خوف أولم

يوجد وانسكن وجد التواطى على انه ما حضرها الا لاجل صحة القراض فلا يجوز فاذا علمت ذلك في العبارة حذف  
والنقد بركات هذا الى في هذا جرحه على أي هذه الجواز وخلاصته ان هذه الجواز مجموع الامر من فالتنعيم يتحقق بانتفاءه  
واساقاؤه يتحقق في صورتين اما الخوف واما تهمة التواطى على ٢٣٧ نقسديران تكون موجودة (قوله في بلد

القراض) كذا يقصد بهرام  
أي بل يدفع المال الذي يقصد به  
الموافقا بما جاع لبلد العمل في  
القراض (قوله بما اذا لم يوجد)  
أي وأما لو وجد فلا يجوز  
وتظاهره ولو غلب التعامل به على  
التعامل بالمضروب وواحد هذا  
النقد يرجع مع يقصده التناقض  
وتظاهره ما قاله الأتاني (قوله  
والمذهب ان حكمه واحد)  
أي وخلاصة كلام بهرام ان  
الخلاص في الكل أي التبرر الخالي  
والنقد أي والقراض أنه لا يتعامل  
بالتبرر (قوله ولكن بعض العمل)  
أراد به شرايع القراض وإذا  
عمل بالنقد فة قال ابن حبيب  
رسمه لها عند المضاربة عرف  
وزنها ولم يعرف (قوله ولكن  
بعض العمل) الذي هو شرايع  
السلع أي ويفسخ قبل العمل  
(قوله كما في نقل الشارح) الأولى  
كما في الشارح لأنه في  
الشارح على ثلاث الكيفية  
(قوله والكساد) عطف تفسير  
(قوله وهذا هو المشهور والخ)  
وهو مذهب ابن القاسم وقال  
أشهب بالجواز وقيل ان كانت  
كثيرة فالتنعيم وان كانت قليلة  
فيجوز (قوله وتقييد التنعيم)  
أي فالنقص قيد المنع بما اذا كان

على والمال المأتمن على ذلك وانتهت تهمة توافقهما وإذا وقع عمل في الوديعة فان الربح  
لربها وليس له النقص كاذ كره ابن جرف عن ابن حارث عن ابن القاسم وأشهب ولا يقال  
هذا خلاصا للمصالح ان الموضع ان التجربة فيا عند من الوديعة ان الربح له لان رب الوديعة  
هذا أدن له في العمل بها على اعتقاد كل صحة القراض فكان العامل كالوكيل له بخلاف  
ما مر فانه هو يحض تقدمه وقد علم على ان الربح له وتظاهره ان الرهن كالوديعة في  
ذلك وأما الذين يقتضون قوله واستقر ما لم يقبض ان الربح على الدين وانفسار عليه  
(ص) ولا يتبرع بغيره بل يقصد (ش) يعني ان التبرر لا يجوز ان يكون رأس مال القراض  
إذا كان لا يتعامل به في بلد القراض والا فيصير زوقه بغيره ان رشدها بما اذا لم يوجد في بلد  
القراض مسكوك يتعامل به ومثل التبرر الخالي والنقد والمذهب ان حكمه واحد  
وتظاهره كلام المرافة انه لا يجوز ان ينداء القراض بذلك ولكن بعض العمل كما هو قول  
ابن القاسم في كتاب محمد وقال أصبغ لا يفسخ عمل به أم لا لقوله الاختلاف فيه كما في نقل  
الشارح والتعارف القطع الخالص من الذهب والفضة (ص) كذا هو وعرض ان تولى  
بغيره (ش) التثنية في المنع والمعنى ان الفلوس الجبلد لا يجوز ان تكون رأس مال  
القراض إذا كان يتعامل بها لانها تؤول الى الفساد والكساد وهذا هو المشهور وقال  
بعض وأهل العلم ما لم يتفرقا في التعامل بها وكذلك لا يجوز ان يكون رأس مال القراض  
هروا ويدخل فيه الفلوس التي لا يتعامل بها لان المراد به ما قبل النقد اذا كان  
السائل هو الذي يتولى بغيره لان القراض رخصة النقد الاجماع على جوازه بالنقد  
والدراهم بنى ماعداه على أصل المنع وسواء كان لبيعته خطيب بالأم لا وتقسيد  
النسبي ضعيف وتظاهره منع القراض بالعرض ولو يلد يتعامل فيه الا به لان  
القراض رخصة فيقتصر فيها على ما ورد وانظر النص الصريح في ذلك وكلام المؤلف  
فيما اذا جعل من العرض المبيع به هو القراض وأما ان جعل رأس المال نفس العرض  
أوقية الآن أو يوم المفاضلة فلا يجوز ولو تولى بغيره فغيره وحسنه فيصير في مفهومه ان  
تولى بغيره تفصيل (ص) كأن وكاه على دين أو يصرف ثم يعمل (ش) التثنية في المنع  
والمعنى أنه اذا وكاه على خلاص دين له على شخص فاذا خلاصه كان يدمه قراضا فان ذلك  
لا يجوز ولو كان الذي عليه الدين حاضر اضرا لم يأتأخذ به الاحكام ما لم يقبض بخصرة  
وبه وكذلك لا يجوز ان يدفع للعامل ذهباً ويستقر عليه ان يصرفها بفضة ثم يعمل بها  
قراضا (ص) فاجر مثله في توليه ثم قراض مثله في بخره (ش) هذا جواب عن المسائل  
الاربعة والمعنى ان العامل اذا أخذ هذه الاشياء ورأس مال القراض وعمل في ذلك فله  
أجر مثله في ذمة المالك في بخره بغير ذلك وقراض مثله في ربح المال اي لا في ذمته

ليسته خطيب وبال وعطف بال تفسير (قوله أن يصرفها بفضة) أطلق المصنف المنع ولم يعتبر تقييد المنع بما اذا كان للعرض  
بال (قوله فاجر مثله) أي للعامل لا المال وقوله ثم قراض مثله أي المال لا العامل (قوله هذا جواب الخ) هذا حيث باع  
الفلوس واشترى بفضة فان كان جعلها لغرض القراض فليس له أجر توليه وانما له قراض الخالي في الربح

(قوله أو معهم) أي كقراض منهم فهو لا يجزى عطف على مدخول المكاف (قوله أو ضمن) هذا حيث اشترط في العقد وأما لو طرقت به العامل بعد العقد في جهة القراض فسادته قولان (قوله وقوله أو جرمته) أي وأجر عمله في توليه في العداوة قلب (قوله في جرمهم) بالتصغير بمعنى أن الجزئية فلا ~~كرار~~ مع قوله كل شرك (قوله كما إذا قال الخ) أي فبئذ يكون قوله إلى أجل ~~كذا~~ أي من حيث الشروع والافتاتة ضابطا ليس به ودواجه وأما قوله أو أجل به سنة من وقت ~~كذا~~ أي أو سنة بدون قوله في وقت ٢٣٨ كذا بخلاف ما إذا قيل له أجل به في الصيف فقط أو في موسم

العهد أو نحو ذلك مما يعين فيه الزمن للعمل ففيه أجره المثل والفرق بينه وبين الذي قبله أن هذا أشد في التصغير وذلك لأن المال يده في هذا القسم وهو ممنوع من العمل به بخلاف ما إذا قال أجل به سنة من الآن أو أجل به سنة فإن المال الذي يده ليس ممنوعا عليه وأما قوله إذا جاز الوقت الفلاني فاعمل به فإنه وإن كان ممنوعا من العمل فيما يده فهو ملزم بالتصغير بعد ذلك فكان أيضا أحق مما يعمل به في الصيف (قوله وله قراض مثله في وجهه) ظاهر العبارة مع هذه السلطة وليس ~~كذلك~~ بل المراد ربح المال المتجر به بعد (قوله فإنه قراض مثله) أي والخسارة عليه (قوله فإن اشترى بالدين الخ) ومثله فإذا اشترط عليه الثمن بالنقد فاشترى بالدين فهذا ثلاث صور وأما أن أمره بالشراء بالنقد فاشترى به فليؤثر ظاهر فإن اشترط عليه أن لا يبيع إلا بدين فيباع بالنقد

حتى لو لم يحصل ربح لا تفي له كما يأتي في الفرق بين أجره المثل وقراضه (ص) كلك شرك ولاعادة أو مسلم أو أجل أو ضمن أو اشتراكية فلا تفي ثم يتجر في ثمنها أو بدين أو ما قبل (ش) أي كقراض قال لك فيه شرك فالتشبيه محذوف وجعله لك فيه شرك مقول قول محذوف وهذا تشبيهه بما فيه قراض المثل من أن مسددة اشتراكية فلا تفي ثم يتجر في ثمنها بما فيه أجر مثله في توليه وقراض مثله في عمله فالتشبيه بقوله ثم قراض مثله في ربحه وفي توليه أجر مثله وقولنا عمل به والربح مشترك فإنه جائز لأن الفرق يقسم بالتساوي فليس فيه جهل ولا غفلة يطلق على الكثير والقليل إلا أن يكون لهم عادة فيعمل عليها وكذلك لا يجوز للقراض على جرمهم كقوله أو عمل بهذا المال ولأن في ربحه جرم ولاعادة ويكون فاسدا وله قراض المثل وكذلك يكون القراض فاسدا إذا وقع إلى أجل معلوم لأن مقداره غير لازم وهو رخصة فلكل واحد منهم أن يفي عن نفسه متى شاء فإذا وقع إلى أجل معلوم فقد منع نفسه من تركه كما إذا قال إذا كان رأس العام الفلاني فاعمل بالمال أو أجل به سنة من وقت كذا فإنه لا يجوز للعامل قراض مثله وكذلك يكون القراض فاسدا إذا اشترط رب المال على العامل أن يضمن المال إذا تلف أي رأس المال لأن ذلك ليس من سنة القراض وله قراض المثل إذا عمل ولا يعمل بالشرط إذا تلف المال وأما لو دفع المال للعامل وطالب منه ضامنا بضمته فيما يتلف بعده فيقضي جوانه كما نقضه الزرقاني من بعض شيوخه وكذلك يكون القراض فاسدا فيما إذا دفع مالا لاخر على النصف مثلا على أن يشتري به فلان ثم يشتري به ما يده بقبضته فالتشبيه وأجبه شرائه ويده فلان أجر مثله في توليه وله قراض مثله في ربحه فقوله أو اشترى أي أو قراض قال فيه اشتراكية فلا تفي فاعطوف محذوف وجعله اشترى قول القول وكذلك يكون القراض فاسدا إذا اشترط رب المال على العامل أن يشتري بالدين فاشترى بالنقد فإنه له قراض مثله وأما أن اشترى بالدين فإن الربح والخسارة عليه لأن الثمن قرض في ذمته وكذلك يكون القراض فاسدا إذا عين رب المال للعامل نوعا وكان ذلك النوع في نفسه يؤول وجوده موهبا خالف واشترى سواء أو لم يتخالف واشترى موهبا وكلام قوت وهم أن الفساد مع الخافضة وأنه إذا اشترى ما اشترط عليه فإن القراض صحيح وهو خلاف العقد كما يظهر من كلام أبي الحسن والشيخ سألوني في شرح هذا المثل والمراد بما قبل ما يوجد تارة وبعد ما أخرى

فذكرت أن فيه قراض المثل وذكر المواقف أنه أجره المثل وقد تعرض ابن ناجي للخلاف في ذلك ولكن المطابق لقول المصنف وفيما نسده غير أجر مثله القول بأن فيه أجره المثل وأما لو باع بالدين ما اشترط عليه يبيعه أو يبيعه بالنقد بل يكون الربح والخسارة عليه وهو الظاهر أنه أجره المثل وأما أن اشترط عليه أن يبيع بالنقد ويأجبه فيه بشرط لا تأثيره

(قوله وليس المراد به ما وجدنا في الآلة قائل) أي لأن ذلك فيه بكرة المثل وهو ما أشار في المتن من قوله ما إذا فارتد  
 على أن لا يشتري الأسلحة كذا وأبى وجودها بأمر أن فيه بكرة المثل اه (قوله ولذلك فسح اه) أي كلام المواق وقوله  
 بعد اه أي كلام عم الناقل ذلك (قوله فالقول قول العامل) ظاهر عبارتهم بيد من في ذلك (قوله على ظاهر المدونة) أي  
 ما لم يكن الفساد لاشتراط عمل به كأن يشترط عليه أن يخطه فإنه حينئذ ٢٢٩ يكون أحق به من الغرامة لأنه ما منع وهل  
 أحق به فيما يقابل المسبعة

وليس المراد به ما وجدنا في الآلة قائل فالقول قول المواق ونص المدونة قال مالك لا ينبغي أن  
 يقارض رجلا على أن لا يشتري إلا العز إلا أن يكون موبودا في الشئ أو الصف فيصير  
 لا بدوه إلى غيره الباسي فان كان به ذلة قلته لم يجوز أن نزل فسح اه وفيه قراض المثل  
 كما ذكر المؤلف وذكره المواق قبل اه وبعبارة أخرى وما قيل أي وخالف فانفسارة  
 عليه وفي الربح قراض المثل وإن لم يخالف في مسئلة الدين الربح للعامل والخسارة عليه  
 وفي مسئلة ما قبل الخسارة عليه ما في الربح قراض المثل (ص) كاختلافه ما في الربح  
 وأدعيها ما لا يشبه (ش) ليست هذه الصورة فاسدة وإنما التشبيه في الرضا قراض المثل  
 ولذا استدعي عن العطف كالم الذي قبله للتشبيه والمعنى أنهما إذا اختلفا بعد العمل في جرح  
 الربح فقال العامل على النصف مثلاً وخالفه رب المال وادعى أقل من ذلك أو في كل  
 منهما ما لا يشبه فان العامل رد إلى قراض مثله فان ادعيها ما يشبه فالقول قول العامل  
 لأنه ترجح عليه بالعمل فادعى أحدها ما يشبه فالقول قوله وأما ان كان الاختلاف  
 بينهما قبل العمل فالقول قول رب المال أشبه أم لا كما يأتي للمواق (ص) وفيما قد  
 غيره ما لم يمتد في الذمة (ش) يعني ان القراض القاسم حال كونه غير الوجوه السابقة  
 ويأتي أمثله تكون فيه بكرة مثله في ذمة رب المال وسواء حصل ربح أم لا بخلاف  
 قراض المثل لا يكون إلا في الربح فان لم يحصل ربح فلا شيء فيه ويفرق بينهما أيضا بان  
 ما وجب فيه قراض المثل إذا عثر عليه في أثناء العمل لا يفسخ العقد ويتأدى العامل  
 كالمسألة القاسمة بخلاف ما لو وجب فيه بكرة المثل فان العقد يفسخ متى عثر عليه ولا  
 يمكن من التناهي وله بكرة مثله وبأنه أحق من الغرامة إذا وجب قراض المثل وهو  
 أدوم في بكرة المثل على ظاهر المدونة والموازاة وبعبارة ما هنا واقعة على القاسم من  
 غير المسائل المتقدمة فلا يصح رجوع ضمه إليه لاقضائه ان في المسائل المتقدمة  
 بكرة المثل وليس كذلك وهذا على أن غيره مرفوع على أنه فاعل فسده أو بدل من فاعله  
 والمخلص من هذا جعل ما صدقة فاعلي وفي فساد غيره بكرة مثله (ص) كما شرط به أو  
 مراجهته أو أمينا عليه بخلاف غلام غير مبيع (ش) هذا شروع في الكلام على  
 الامكان التي يرد العامل فيها إلى بكرة مثله والمعنى ان رب المثل إذا اشترط على العامل  
 أن تكون يدومه في البيع والشراء والاشتراط هنا فيما يتعلق بالقراض فإنه يكون  
 قاسدا لما فيه من التغيير ويرد العامل فيه إلى بكرة مثله فالشرط من رب المال والضمه  
 في يد رب المثل وصدق كلام العصف أيضا بما إذا اشترط العامل يدررب المال وهو

عائد على المسائل المتقدمة أقول ولا يصح أن يجعل غيره ضمير مبتدأ محذوف والضمة عائدة على ما قد مر من المسائل أو منصوب  
 على الحال من ما أو ضمير ما يصح الجرح على أنه صدقة لما أو بدل منه على أنها تركت ضمير غير عائد على المسائل المتقدمة ولا يصح  
 الجرح على أنه صدقة لما على أن ما موصولة لأن المعرفة لا توصف بالنكرة وغيره لا تعرف بالإضافة في مثل هذا الموضوع بانفاق  
 وإنما الخلاف فيها إذا وقعت بين ضدين

(قوله) لا يكون نصيب أصلا الخ) وانما خص على المتوهم لأنه ربما توهم عدم الجواز حيث اشترط للغلام لانه اشترط عليه قدر زاد (قوله) أن لا يقصد بذلك تعليمه أي بل قصد به اطاعة العامل (قوله) وكان المؤلف لم يعتبره) أو قول بعض الشراح اعتبره (قوله) أو يجوز) أي ما يتخير فيه من جلود ولو حذف المصنف قوله أو يجوز استغناء عنه بما قبله ما شرطه لأن الترخي في الناطقة تعالى الشاذلي يجوز بضم الزا وكسر ها ٢٤٠ ولا يكون مضارعه بفتح العين (قوله) واشترط عليه أن يشارك الخ) فان

قلت أي فرق بين الشرصة والمخالطة قلت في صورة المخالطة ما يخص حصصه مالم يعمل من الربح فكذلك أي العامل ولا يتقسم بينهما الاربع حصصا ب المثل وأما في صورة الشركة فيقسم بينهما مخرج الحصصين (قوله) أو يشترط عليه أن يخلط المال بما له أي عن قوله أو يشارك يخال من عند العامل فالأحسن أن يعمل قول المصنف أو يشارك أي يخال الغير وقوله أو يخلط أي يخال من عند العامل أو مال غيره قراضا لا صدقعه (قوله) وأما أن يشترط الخ) الحاصل أن المسائل ثلاث أما أن يشترط على شرط الإبزاع وهي مشقة المصنف وأما أن يقول له أبيع أن تشتت فهو إذن من رب المال وليس بشرط وأما أن يضع بغير إذن رب المال وإذا أبيع بغير إذن رب المال وثقل المال أو تسرع من التسلمة وإن ربح وكانت البضاعة باهرة كان للمبضع أجره في خمسة العامل وإذا كانت الأجرة أكثر من حظ العامل من الربح فيجب له حظ من الربح يدفعه فيما عليه من الأجر وقدر الزائد أن فضلها الربح فنقصه لرب المال للعامل لأنه لم يعمل شيا وإن أبيع مكانه دون أجره للعامل الأقل من حظه من الربح وأما لو تمثل الذي أبيع معه أن لو كان استأجره لأنه لم يتطوع إلا للعامل وذو المال رضى أن يعمل له بغير عوض فله ابن مرفوعة بعضه في أي الحسن (قوله) عن محلل للغير فيه) والتجرب الباع والشراء (قوله) عن محلل يشترط منه) أي فقط أي لا يقع فيه إلا الشراء فقط لا التجار الذي هو مجموع البيع والشراء

صحيح أيضا وكذلك يكون القراض فاسد أو يرد للعامل فيه إلى أجرة مثله إذا اشترط رب المال على العامل أن لا يبيع شيئا من سلع القراض ولا يشتري شيئا للقراض ولا يأخذ ولا يعطي للقراض إلا بمرأته أو اشترط رب المال أمينا على العامل لا يخرج بذلك عن سنة القراض ويرجع العامل إلى أجرة مثله لانه لما باقنه على القراض أشبهه بالاجر الآن يكون ربح المال دفع للعامل غلاما يعمل معه فيصور بشرطين الأول أن يكون غيبرين الثاني أن لا يكون نصيب للسيديان لا يكون نصيب أصلا أو نصيب للغلام أما إن كان نصيب للسيدي فانه يفسد القراض وكان للعامل أجرة مثله وإذا بعضهم شرط ما شاؤوا هو أن لا يقصد ربح الغلام بذلك تعليمه ولا يفسد القراض وكان المؤلف لم يعتبره فليذكره فقوله نصيب أي يجوز من الربح أي أن يجعل جزأ فلا بد أن يكون للغلام حقل التصيب غير شرط (ص) وكان يخط أو يجوز أو يشارك أو يخلط أو يضع أو يزوع أو لا يشترط إلى بلد كذا (ش) هذا معطوف على قوله كاشترطه والمحق أنه لا يجوز لرب المال أن يشترط عمل رب المال والقراض فاسد مع الشرط المذكور للعامل أجرة مثله كما إذا اشترط عليه أن يخط شيئا أو يجوز شيئا أو ما أشبه ذلك أو يشارك بماله من عند العامل أو اشترط عليه أن يشارك غيره وأما من غير شرط ففسد أي أن للعامل أن يشارك باذن رب المال أو يشترط عليه أن يخلط المال بماله أو يخال قراض عنده وأما من غير شرط فلا يأتى أو اشترط رب المال على العامل الإبزاع بمال القراض في عقد القراض أي أن يرسله أو بعضه مع غيره يشتري بما يتخير فيه وأما أن لم يشترط عليه الإبزاع فله ذلك باذن رب المال أو اشترط عليه أن يزعم من مال القراض لا ذلك زيادة فإدهاب المال على العامل وهو عمله في الزرع وأما أن كان على معنى أن يتفق المال في الزرع من غير أن يعمل بسد فلا يمنع الآن يكون العامل ممن هو جاحه أو يكون الزرع محايقل في تلك الناحية أو اشترط عليه أن لا يشتري للمال المدفوع شيئا إلا بعد ما يوافق البلد الفلاني ثم بعد ذلك يكون مطاقيه لا نفيه تجبره على العمل وهذا غير ممكن مع قوله أو محلا لا معناه أنه عن محلا التجير فيه ولا يشكر روادحه من سامع قوله كان أخذما لا يضر جليلدو يشتري لأن هذا عن محلا يشتري منه ويقوم من كلامه أن تعيين ما يتخير فيه من عوض أو وقت أو غيره ما غير مضر وقوله (ص) أو بعد اشتراؤه أن أخبره فقرض (ش) معطوف على قوله وكان يخط أو يجوز والمحق أن الشخص إذا اشترى سلعة ويجز عن نقدتها فقال لا آخر دفع إلى ما لا تقدره فيها يكون

قراضا من الأجر وقدر الزائد أن فضلها الربح فنقصه لرب المال للعامل لأنه لم يعمل شيا وإن أبيع مكانه دون أجره للعامل الأقل من حظه من الربح وأما لو تمثل الذي أبيع معه أن لو كان استأجره لأنه لم يتطوع إلا للعامل وذو المال رضى أن يعمل له بغير عوض فله ابن مرفوعة بعضه في أي الحسن (قوله) عن محلل للغير فيه) والتجرب الباع والشراء (قوله) عن محلل يشترط منه) أي فقط أي لا يقع فيه إلا الشراء فقط لا التجار الذي هو مجموع البيع والشراء



(قوله فانه جائز) عبر عن ذلك بعض النحاة بقوله فراض صحيح ٢٤١ ولكنه مكرره فاذا اريد بالمواعظ عدم الحرمة

فوافقت العبارتان (قوله ونسبة

الواو احسن) قال الشيخ اجد

الظرف معمول لتعلل بخلاف

معمول لشرط معتقد وجوابه

فترض وان اخبر شرط في

الجواب والتقدير وان افقد

أى القراض بعد اشتراء العامل

فهو قرض ان اشبهه بالشراء

(قوله بل ذكرها خاتمة شوش)

ظاهر العبادات لوجه آخر غير

الايام المذ كوروله انه يكون

في الكلام تناقض من حيث ان

مقاد آخره وهو قوله فترض

مناف لمقاد أوله وله وأشار الى

ذلك بقوله تامل (قوله لكن

الايام) مرتبط بقوله لا يابها

خاطم النظائر قوله بل ذكرها

مشوش (قوله يدفع الخ) أقول

لادفع بل ذلك محقق المتفاد على

ما أسأل اليه بقوله تامل (قوله

والشاركة الخ) في ذلك شئ لان

سوق الكلام يطل ذلك (قوله

بل المراد فترض فاسد) بل

وقراض فاسد والحاصل انه جمع

بين أمرين قرض فاسد وقراض

فاسد يلزمه رد به عاجلا ولا

يلزم به ان يتفقه به العامل مدة

كالقرض لانه لم يقع على القرض

والربح للعامل والمنفعة عليه

(قوله ويلزمه رد على القرض)

هذا مرة الفساد (قوله كالقرض)

الكلى اسم مبتدأ مؤخر بمعنى

مثل لاروف (قوله وجازجه

قل او كذا) ذكره لتعظيم صريحها

قراضا يتناول التصرف مشد لا فذلك لا يجوز ويكون قراضا لعله خرقه على السلف  
فيلزمه ان يرده اليه والربح للعامل وانفسارة عليه امالول يتغيره بشراء السامة بل قاله  
ادفع في مالو يكون قراضا يتناوله جائز قال بعض من حشأ ونسبة الواو احسن من  
نسبة ولا يابها انه من جهة ما تجب فيه اجرة المثل وانس كذلك بل ذكرها خاتمة شوش  
تامل ١١ لكن الايام المذ كورولا يكون الا في أول وهله واما انظر لآخر الكلام  
فلا اذ قوله فترض بذ نفسه والله تعالى اعلم ولذا قال بعض هو معطوف على ما مر  
والشاركة منه وبين ذلك في عدم جواز كونه قراضا لا في غير ذلك من الاجرة لتعريفه  
بقوله فترض وليس المراد بقوله فترض انه صحيح بل للرابية فترض فاسد فيلزمه مثل  
ذلك ليكون ما قبضه مثله او يلزمه رده على القرض (ص) أربعين شخصا وزمنا ردها  
(ش) هذا عطف على ما قبله من الفساد فيكون القراض فاسد في هذه المسائل منها  
اذا شرط للمال على العامل ان لا يشتري او لا يبيع الامن فلان القرض فان ترك كان  
فاسدا او للعامل اجرة مثله وعلة الفساد التعريف على العامل وكذلك اذا شرط عليه ان  
لا يشتري بالمال الا في أيام الصيف او في الشتاء فانه اجرة المثل كما مر اذا اجله وكذلك يكون  
القراض فاسدا اذا شرط للمال على العامل ان لا يشتري بالمال الا في اهل التلاقي للعامل  
اجرة مثله والربح وانفسار ثرب المال (تنبيه) ذكر ابن غزالي في قوله او زمنا ما منه  
فترض في ان تعين الزمان من قبل ما يترج فيه اجرة المثل كان القراض الى اجل  
من قبل ما يترج فيه قراض المثل ونصوا والفرق بينهما ما في اه اى اذا الاول عين فيه زمانا  
صادقا على متعدد كالقرض ترا الى الصيف والثاني عين فيه زمانا لا يصدق على متعدد  
كاهل في سنة كذا او سنة من يوم اخذه (ص) كان اخذ مال ليضرب ليلته فيشتري (ش)  
صورتها شخص دفع مالا لا يشتري به متفاد وجوده في الابد القرض في يبيع له في بلد  
القراض فانه لا يجوز ويكون للعامل اجرة مثله ويقولنا في يبيع له في بلد القراض يندفع  
تكرار هذه مع قوله سابقا ولا يشتري الى بلد كذا لان هذا يجر عليه في ابتداء التعريف  
محله وما سبق في جزمي ابتداء التعريف (ص) وعليه كالقرض والطى الخفيفين والاجران  
لستاجر (ش) الصكاف اسم لاروف والمعنى ان العامل يلزمه ان يعمل بنفسه الشئ  
انفق كالقرض والطى يلزمه ان العامل بذلك الواو استأجر على ذلك فان الاجرة تكون  
عليه لا في المالد ولا في غيره ومثل ما ذكر المثل الخفيف را ما ملجرت العادة ان لا يتولاه  
وتولاه وهو من محبة المال فله اجرة ان ادعى انه عليه ليد جرم باهره وخالفه رب المال  
بين لستاجر بوى بوى مروق فتوجه عليه الميز حيث كانت دعوى رب المال ان  
العامل نص على انه على وجه المعروف واما ان كان استكونه فلا يخلو (ص) وجزاء  
جزء قل او كذا ورضا ما به على ذلك (ش) اعلم ان القراض ليس من شرط محضه  
ان يكون مجزعه ود لا يشهد بل يجوز ان يكون الجزء المشتراط للعامل كثيرا او قليلا  
معلوم النسبة كالربح او الثلث وما أشبه ذلك من الاجزاء ويجوز ان يقراضه احد  
العمل على جزء قليل او كثير وهو المراد باسم الاشارة غير الجزء الذي دخل عليه

في قوله سابقا جزء لا يترك في سياق الايات فلا تفيد العموم وهذا أولى ما هم تكبراره

(قوله لان الرب) غير محقق بخلاف الهدية المأخوذة في باب القرض (قوله خلافا لابن حبيب الخ) أى فبعد عليه ثلاث العدة أى  
 التى هى قوله لان الرب الخ (قوله يرجع الرب) أى المفهوم من قوله يرجع (قوله على المشهور) ومقابلها على الاستدانة من أنه  
 لا يجوز اشتراط ذلك على واحد منهما (قوله ولا يؤذى ذلك) أى اشتراطه على كل واحد واحد منهما (قوله يرجع الرب) أى  
 يرجع الزكاة يرجع الرب مع ما لم واذر جمع من الزكاة أى الرب مع ما لم فبمعاملته القراض يجوز مع ما لم وهو نصف الرب مع ما لم  
 ربع عشرة (قوله وان لم يرجع) مثل صور ٢٤٤ مالو كل المشترب المال وقصر الجز وهو أسأله عن النصاب وهو مالو

تفادلا قبل الحصول سواء كان  
المستوطم العامل أوروب المال  
ونالو كان العامل من يتيق  
عليه ان كاتلر أو دين أو كتر  
(قوله وهو واحد من أو بعين)  
واغما كان رب المال ياخذ يتيار  
كاملا قبل الرجوع يوان كان  
التماس يقتضى أخذه نصف  
دينار من حصته فقط لانه لما  
اشترط على العامل صا حقه  
وليس لمن الرجوع الامعاء  
فان وجدت عليهم مال اشترطها  
على العامل دفعه لانه يتيار  
وحسب من حصته من الرجوع  
فله ثلثه عشر وثلثه عشر و  
وان وجدت على ربه فقط أخرج  
العامل نصف دينار لانه راجع  
وجبت على العامل فقط أخرج  
نصفه لانه راجع باقية له وكذا  
تجري هذه الصور الأربع  
اذا اشترطت على ربه (قوله  
والاول الخ) الضار الاول وهو  
انه يقسم الرجوع بينه مال عدم  
قوله صوة ثمانية اية الهما  
(قوله ان يتمه) بل اشترط عليه

الضمان أو سكت عنه (قوله ويكون قراضا فاسدا) لكن هل الربح كله للعامل أم لا  
شرطهما  
شرطه أوله فیه قراض المثل لقوله قراض فاسد كره عب والظاهر الأول (تنبيه) فهم من كلامه عدم ضمان العامل أن  
اشتراط الربح له وهو كذلك فإنه على الأماغة وكذا أن شرطه لا يحسن والظاهر أنه لا ينافي أن يكون مضافا إليه وأن  
لا يقصد تعليمه لأن المشتري هنا العامل والظاهر أنه يشترط في شرطه على الدابة أن يكون مجافا أيضا كافي عب (قوله مجافا) به  
يبدع تكرار هذه فقهه ليعتد بخلاف فقهه غير من نصيبه (قوله وأردت الرب المال) اعلم أنه لا فرق بين أن يكون كل من  
القلام الدابة معبئان أم لا وأن كانت الإضافة بعيد التعمين لأن غير المعين أحرى ولا يفتن شرط الخلف في المعين

(قوله وان به) ان كان مثلهما والمصلحة لاحد المالين غير مشقة وكان ذلك قبل شغل أحدهما ففتح خلط مقوم أو بعد شغل أحدهما أو وجب لمصلحة مشتركة (قوله أنه يجب أو ينبغي) أي بالنسبة لتقديم مال القراض على ماله أي فالوجوب والندب متعلق بتقديم مال القراض على ماله والمفهوم من كلام غيره ما عدا الوجوب وان خاف بتقديم مال القراض رخص ماله ليجب إذا ليجب عليه قيمة ماله (قوله مضبوطة) براجعة ما تقدم للسارح ٢٤٣ تعلم انما غيره مضبوطة (قوله وكلام

السايطي فيه نظر) أي قاله قال ولو نكر الصواب لكان أحسن لان كلامه يشعر بأنه مختار من خلاف أي لانهاء انما مضبوطة ترجيح (قوله تباع الآن بالنقد) فيه مع قوله بنسبة قيمته أي الذين الموجد ثمناف قال عبارة الثانية هي الصواب ويمكن ترجمتها بان راد بقوله تباع الآن بالنقد أي تقوم بالنقد بواسطة تقويمها بالعرض وقوله بنسبة قيمته أي قيمة الموجد المشاورة بقوله بالنقد وقوله والذين الموجد أي قيمة الدين الموجد وقوله فإذا بيعت أي قامت أي بواسطة تقويمها بالعرض (قوله يكون شيئا بعدئذ) أي كان يقولوا كل شيء دينار فبقدره وقع ابتداء على ذلك المعنى ويقوم بصحة قوله وحكم الزيادة مطلقا) شامل فيه فانه يرجع الغلط وهو جائز (ويعمل المشاركة الخ) أي سواء كانت المشاركة باعد أو باقية (قوله) بيان أن يكون شر يكامعه أي بنسبة الموجد إلى رأس المال وفيما لا يزيد مائة فائضة حالة

اشتراطهما ما وليس كذلك إذ يجوز اشتراطهما معا حيث كانا من بنسبة المال القراض والظاهر انه يتطرق في اليسارة والكثرة للعوق (ص) وخلطه وان به (ش) عطف على جزء أي وجب للعامل خلطه من غير شرط والافد كما مر (ص) وهو الصواب ان خاف بتقديم أحدهما وخصا (ش) أي وخلط مال القراض هو الصواب ان خاف العامل بتقديم أحد المالبين في البيع والشراء وخصا المال الآخر ويكون ما اشترى من السلع ينما على القراض وهل معنى الصواب انه يجب أو ينبغي قولان وفيه علم بالميل إلى بطلان أصل خبره في انه يجب بضم وعن انه ينبغي بالنقد في قوله رخصا أي أو غلا أي رخصا في البيع أو غلا في الشراء فلا فرق بين البيع والشراء فاقصاره على الرخص حكما المدونة يعلم منه مقابله وهو الغلاء ولا يتوهم منه صيغة ترجيح لان اصطلاح المؤلف في صيغة الترجيح مضبوطة ليس هذا منه ثم لو قال على الاصواب تأتت صيغة الترجيح وكلام السايطي فيه نظر (ص) وشاركه ان زاد موجد لا بقيته (ص) يعني ان العامل يشاركه في المبالاة بقيمة الدين الموجد فلا ذرأ من المال مائة فاشترى العامل سلعة بمائتين مائة حالة ومائة موجد فانه المائة الموجد تباع الآن بالنقد وشاركه العامل في المبالاة بنسبة قيمته من حال القراض والذين الموجد فإذا بيعت المائة الموجدية بمائتين بالنقد فانه يكون شريكا في المبالاة الثلث ابن المراز وإذا قامت المائة الموجدية فاعلمت تقوم بعرض ثم تقوم العرض بفقد فيكون شريكا بنسبته قال في التوضيح ومثل الموجد ما إذا كان الدين على الحلول ثم قراض على ان القبض يكون شيئا بعدئذ في قوله بقيته معناه يشارك أي يشارك بنسبة قيمته ومفهوم من جلالة اذا زاد حال لا يكون الحكم كذلك وهو كما فهم وذلك انه يشارك به دة وحكم الزيادة مطلقا لعدم الجواز في المشاركة إذا اشترى السلعة لنفسه وما إذا اشترى القراض فيضرب المالبين ان يكون شر يكامعه أو يدفع له قيمته ويكون جميع ما اشترى بالخال والموجد قبل قرضا (ص) وسفره ان لم يجر عليه قبل شغله (ش) يعني ان العامل يجوز ان يسافر بالمال قبل ان يجر عليه ربه فان جرح عليه قبل شغل المال فليس له ان يسافر به وليس له ان يجر عليه بعد شغل المال من السفر به وسواء كان المال قرض لا أو كتمه أو سواء كان السفر بعينه أو قرضه أو سواء كان العامل من شأنه السفر أم لا لزوم العمل بالشغل (ص) وأدفع إلى نقد وجددت رخصا اشترى (ش)

واختار رب المال ان يكون شر يكامعه فانه يكون شر يكامعه لا بالقيمة فالخامس ان التخصيص فيما اذا زاد أو كانت الزيادة قسرا أو بمحال ونعماء يقران فيما اذا اختاره ربه أن يكون شر يكامعه فاما إذا فاده بعض شره وصرح به بعض الشيوخ وقوله أو يدفع له قيمته أي فيما اذا كان موجد أو مباحل فبعدده (قوله ان لم يجر عليه) أي اتنى الجرح قبل الشغل بان لم يوجد أو وجد بعد الشغل (قوله وسواء كان السفر بعينه أو قرضه) ووجه ذلك الإطلاق ان أبي حنيفة يقول له المنع مطلقا ويحتمل ان يقول لا يسافر في القليل من الأعدا

(قوله فهل تكون السلعة الخ) أى ويصكون القراض فاسدا (قوله واذا عين البائع الخ) قد سبق فى قى تقرر بهذا الحل استظهاره ثم ظهر فى انه لا يصح لان مسئلة اشتراطه فلان قال فى الاشتراطه فلان ثم تجبر فيها القبر واقع بعد خلاف لما هنا فالجبر هو شر وأنها بيع بالخرج لانه واقع بعد وقوله فله أجره المثل محتمل لآخرين لان يكون قراضا فاسدا وله أى لاعامل أجره المثل وهذا هو الظاهر وأوان السلعة تكون لرب المال وعنده أجره المثل فى قوله الشراء وهو الطرف الاول حيث قال فهل تكون السلعة ٤٤٤ لرب المال وأقول الظاهر انه حيث كان العقد وقع على ان يدفع له المال قراضا

على ان يشتري ما ذكر ان يكون قراضا فاسدا ولا عام على أجره المثل لانه من غير المسائل التى حكم فيها بقراض المثل لان المصنف لم يحصر المسائل التى فيها أجره المثل وحصر المسائل التى فيها قراض المثل (قوله ورده ببيع) ظاهره ولوقل والشراء فرصة (قوله ان يبيع عروض القراض) لبيان الواقع لان البيع فى القراض لا يتعلق الا بالعروض (قوله ولا يضمن) نخصة الشارع فيها زيادة بعد هذه الكلمة وتلاها الزيادة على قوله وليس له البيع بالدين وحديثه يضح قول الشارع به وهو الجواز يبيعه بما أى بالعروض والدين (قوله وذكر صفته الخ) لا يقتضى ان الاولى ان يحصل المال للبيعة فلا يكون حصة (قوله وان كان غنى الخ) فيه إشارة الى ان اسم كان العائد على المبيع على سبغ مضاف أى ان كان غنى هذا المبيع وان ألقى بالبيع نائبة عن المضاف اليه أى جميع مال القراض أو ان آل العهد أى العهد الخارجى

عطف على فاعل جازى يعنى ان القراض يجوز فى هذه الصورة وهى ان يقول شخص لا اشتراذ فى مال قراضا فاقى قد وجدت سلعة رخصه اشترى به وبكون المال قراضا غنىنا اذا تهمه حينئذ بخلاف ما مر فى قوله أو بعد اشتراقه ان أخره ففرض فانه لا يجوز لدخوله على السلف وهذا حيث ليس السلعة ولا البائع فله الشارح قبل هذا الموضع والمواقع هنا فاذما هى السلعة أو البائع فهل تكون السلعة لرب المال وعنده للمشتري أجره قوله الشراء أو تكون للمشتري وما أخذ من القراض فاسدا واذا عين البائع فى بيعه كسئلة اشتراطه فلان تكون قراض المثل واذا عين السلعة فله أجر المثل (ص) وبيعه بعرض ورده ببيع (ش) يعنى ان العامل يجوز ان يبيع عرض القراض بعروض ولا يضمن اذا لم يجز فى ذلك وليس له البيع بالدين فليس العامل كالوكيل المخصوص واللامتنع ببيع العروض ولا كالمفوض والجواز يبيعه بما والجواب انه كالخصوص وانما جاز ببيع العروض لانه لما كان شرا يكتفى بآية وكذا يجوز للعامل ان يرد سلعة من سلخ القراض لاجل عيب فيها ولا كلام لرب المال فى ذلك لتعلق حق العامل بالزيادة فى السلعة نقوله ورده مصدر مضاف لتفاعله فذكر الفاعل وحذف المفعول وذكر صفته ابوة ن بالعموم كقوله تعالى واقم وجهك لى السلام أى ودا العمل مشتري كائنا يعيب بغراذ وب المال أى أى يشتري كان (ص) ولما لم يخلو انه كان المبيع والغنى عن (ش) يعنى ان المالك وهو رب المال ان يقبل المبيع كان غنى هذا المبيع بجميع مال القراض والخال ان الغنى الذى اشترى به المبيع وهو رأس المال عين لان من يشتري المال على العامل ان يقول له انت اذا وجدت ذلك نضض المال فى ان آخذ فان كان الغنى عرضا لم يكن له ذلك لان العامل يرجو ربحه اذا عاد له وانه زاد بعضهم قيدا آخر وهو ان يأخذ ربه لنفسه على وجه المقابلة للبيع ويفهم من كلامهم انه لو كان غنى المبيع عينا وهو بعض مال القراض وكان البعض الآخر فاضا ان المالك قبله أيضا (ص) ومقارضة عبده وأجير (ش) يعنى انه يجوز للانسان ان يقارض عبده وأجير الذى للخدمة أو للتجارة وهو مذهب ابن القاسم ومنع مصنفون من مقارضة أجده لمافهم من فسخ الخرين فى الدين لانه من مخرى ما ترتب له فى ضمنه المنفعة التى هى خدمته فى عمل القراض ثم انه على المذهب ان كان يعمل ما استقر عليه ولا يشقه ذلك عن العمل فى القراض فالامر واضح وان كان هذا فى القراض يضمنه من

المعامل من المقام (قوله لا للبيع) أى لا لكونه شراى بيبه وهو باق على القراض (قوله وأجده) أى المؤجر عنده على خدمة مدته معلومة بأجرة معلومة كسنة (قوله لانه من فسخ الخ) وأمل جوابه ان عقد القراض ناسخ للعقد الاول او كانهما متتابعين فقد التواجر بعقد القراض (قوله لانه فسخ) أى لان الغالب وقوع ذلك والافتقار يكون عدم الفسخ وذلك فيما اذا كان لا يشقه من على الخدمة أصلا (قوله ثم انه على المذهب) أى العقد الذى هو كلام ابن القاسم

(قوله بعمل في كل مال على حدة) هذا ليس يشهد على الصواب حسده المصحح قوله الا في الجزاء المختلف ان شرط ما خطا  
 (قوله ان شرط ما خطا) أي الا في قسمين الثاني ويكون له فيه أجرة المثل وأما ما ينوب الأول من الربح فهو على ما دخل عليه  
 له (قوله لا يمكن دفع الثاني الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف قبل شغل الأول متعلق بفعل محذوف لا بدفع المذکور  
 لاختصاصه ان هناك ثلاثة أمثال (قوله كما قاله الشارح) حاصلة ان مقدار الشارح انه واسبغ تحتللي الجزاء فقط وقوله خلافا  
 لتت فان حصل كلامه انه راجع تحتللي الجزاء ومنتهى (أقول) ماذا كرمنا ٢٤٥ تتبع فيه الفتيش في حاشيته وذكر

عج ما استؤجر عليه أو من بعضه فانه يتغير المستأجر بين ان يعطيه ما يعمل له من الربح  
 وقطعه جميع الصكوك التي استأجر به وبين ان يعطيه جزء الربح الذي شرط له  
 ويسقط من الاجرة ما يقابل المدة التي اشتغل فيها بعمل القراض عن عمل ما استؤجر  
 على عمله منها كمثل اجرة الخدمة اذا أجر نفسه (ص) ودفع ما بين (ش) يعني ان من  
 أراد القراض يجوز ان يدفع ما بين المعامل واحد في كل مال على حدة وسواء  
 كانت متقنين كالثمن من الذهب ومثلهما من الذهب أو مختلفين كالثمن من الذهب ومثلهما  
 الفضة وسواء كان الجزء فيه ما مضى كالثمن من ربح كل منهما أو مختلفا كالثمن  
 من ربح هذه والثمن من ربح الأخرى وسواء كان الربح فيهما لهما أو ربح احدهما  
 لاحدهما بعينه وربح الأخرى لهما معا أو ربح هذه الرب المال وربح الأخرى للمعامل  
 كل ذلك جائز ان شرط ما خطا المالين عند الدفع أي عند العقد دفعهما لان ذلك يرجع  
 إلى الجزاء واحدهما معلوم للاحقة حينئذ فان لم يشترط الخطا لم يجوز في المختلف الجزاء ويجوز  
 في المتفق الجزاء قاله ابن الحواز لا يتم في ان يعمل في أحد المالين الكون في الآخر  
 بخلاف المختلفين في الجزاء فانه يتعين ان يعمل فيهما كمثل الجزاء فيكون الآخر عملا كثيرا  
 (ص) أو متعاقبين قبل شغل الأول وان مختلفين ان شرط ما خطا (ش) معطوف على  
 مقدس وائى ما أو متعاقبين أي وكذلك يجوز لرب القراض أن يدفع ما بين متعاقبين أي  
 واحد بعد واحد أو واحد للمعامل واحد لكن دفع الثاني قبل شغل المال الأول لم يعمل في كل  
 حال على حدة وسواء اتفق رأس المال أو اختلف وسواء اتفق الجزاء أو اختلف على  
 ما صر ان شرط ما خطا المالين عند دفع الثاني لانه يرجع حينئذ إلى جزاء واحد معلوم  
 للاحقة فان لم يشترط الخطا لم يجوز في المختلف الجزاء ويجوز في المتفق كما صرح ابن  
 الحواز وهو ظاهر المدونة فتقوله ودفع ما بين أي ما يدل عليه وقوله وان مختلفين  
 راجع لهما وقوله ان شرط ما خطا راجع تحتللي لانه لو لم يتقنين كما قاله الشارح وهو ظاهر  
 المدونة خلافا لت (ص) أو شغل ان لم يشترط (ش) هذا مفهوم القرض وهو قبل شغل  
 الأول أي فلو كان دفع المال الثاني بعد شغل المال الأول فانه يجوز بشرط عدم الخطا  
 ولو لم يشرط خلاف الجزاء لانه حينئذ اذا خسر في أحدهما ليس عليه ان يجبره ربح  
 الآخر اما ان شرط ما خطا بعد شغل الأول فانه لا يجوز وسواء اتفق الجزاء أو اختلفا

عج ما استؤجر عليه أو من بعضه فانه يتغير المستأجر بين ان يعطيه ما يعمل له من الربح  
 وقطعه جميع الصكوك التي استأجر به وبين ان يعطيه جزء الربح الذي شرط له  
 ويسقط من الاجرة ما يقابل المدة التي اشتغل فيها بعمل القراض عن عمل ما استؤجر  
 على عمله منها كمثل اجرة الخدمة اذا أجر نفسه (ص) ودفع ما بين (ش) يعني ان من  
 أراد القراض يجوز ان يدفع ما بين المعامل واحد في كل مال على حدة وسواء  
 كانت متقنين كالثمن من الذهب ومثلهما من الذهب أو مختلفين كالثمن من الذهب ومثلهما  
 الفضة وسواء كان الجزء فيه ما مضى كالثمن من ربح كل منهما أو مختلفا كالثمن  
 من ربح هذه والثمن من ربح الأخرى وسواء كان الربح فيهما لهما أو ربح احدهما  
 لاحدهما بعينه وربح الأخرى لهما معا أو ربح هذه الرب المال وربح الأخرى للمعامل  
 كل ذلك جائز ان شرط ما خطا المالين عند الدفع أي عند العقد دفعهما لان ذلك يرجع  
 إلى الجزاء واحدهما معلوم للاحقة حينئذ فان لم يشترط الخطا لم يجوز في المختلف الجزاء ويجوز  
 في المتفق الجزاء قاله ابن الحواز لا يتم في ان يعمل في أحد المالين الكون في الآخر  
 بخلاف المختلفين في الجزاء فانه يتعين ان يعمل فيهما كمثل الجزاء فيكون الآخر عملا كثيرا  
 (ص) أو متعاقبين قبل شغل الأول وان مختلفين ان شرط ما خطا (ش) معطوف على  
 مقدس وائى ما أو متعاقبين أي وكذلك يجوز لرب القراض أن يدفع ما بين متعاقبين أي  
 واحد بعد واحد أو واحد للمعامل واحد لكن دفع الثاني قبل شغل المال الأول لم يعمل في كل  
 حال على حدة وسواء اتفق رأس المال أو اختلف وسواء اتفق الجزاء أو اختلف على  
 ما صر ان شرط ما خطا المالين عند دفع الثاني لانه يرجع حينئذ إلى جزاء واحد معلوم  
 للاحقة فان لم يشترط الخطا لم يجوز في المختلف الجزاء ويجوز في المتفق كما صرح ابن  
 الحواز وهو ظاهر المدونة فتقوله ودفع ما بين أي ما يدل عليه وقوله وان مختلفين  
 راجع لهما وقوله ان شرط ما خطا راجع تحتللي لانه لو لم يتقنين كما قاله الشارح وهو ظاهر  
 المدونة خلافا لت (ص) أو شغل ان لم يشترط (ش) هذا مفهوم القرض وهو قبل شغل  
 الأول أي فلو كان دفع المال الثاني بعد شغل المال الأول فانه يجوز بشرط عدم الخطا  
 ولو لم يشرط خلاف الجزاء لانه حينئذ اذا خسر في أحدهما ليس عليه ان يجبره ربح  
 الآخر اما ان شرط ما خطا بعد شغل الأول فانه لا يجوز وسواء اتفق الجزاء أو اختلفا

ما يفيد كلام المدونة حينئذ فان شرط أن لا يشترط الخطا وان لا يحصل خطا بالفعل  
 عج فانه قال فيما بين القاسم وان أخذ الأول على النصف فابتاع بملعه ثم أخذ الثاني على مثل جزاء الأول أو أقل أو أكثر  
 على أن يخطه بالاول لم يجز في فأما على ان لا يخطا فاجاز فان خسر في الأول وبيع في الآخر فليس عليه ان يجبره هذا انتهى  
 فان شئت في المدونة تعارضت في السكوت ثم ان قول عج وان لا يحصل خطا بالفعل لا يظهر لان ذلك أمر يحدث بعد العقد  
 فلا يدخل في صحة العقد ابتداء ولا يقيد المدونة

(قوله فتقوله أو شقة الخ) يفهم منه أن يقرأ قول المصنف أو شقة بالفعل الماضي وهو ما بدع الشراح ولكن المشاد من المصنف قراءته بالصدر أو ناضبا له كذلك وعلى ضبطه عن شقاق فعله يكون قوله عطف على معنى الخ أي مع مراعاة المعنى في المعطوف أيضا (قوله ومحل الخ) حاصل ذلك أنه إذا اتفق الجزم بوجوب اشتراط عدم الخلط أو بوجوب ما إذا اختلف الجزم فلا يجوز إلا أن الاشتراط الخلط لأن اشتراط بعدهم أو سكت فيكون جارا على أن شرط الخلط المنفوق يختلف الجزم وقد تقدم أن المعقدان شرط الخلط لا بد منه حتى في المتفق الجزم وإن ذلك ترى بعض الشراح حل المصنف بقوله كن ضرر الأول تضييق في أول المسئلة وهو دفع ٢٤٦ الثاني قبل شغل الأول فإذا دفع الثاني بعد فنقض الأول فإن اشتراط الخلط

واجب مطلقا اتفق الجزم أو اختلف وإن لم يشترط الخلط فالمنع حيث اختلف الجزم اتفاقا أو اتفق على الراجح فنقضه بعد فنقض الأول مسكده قبل شغل الأول والحاصل أن الزيادة بعد فنقض مناهية أو متعاقبين (قوله فنبين أن يكون كاشتراط) أي لعدم وقوله وذلك تقع أي والبقاء تقع (قوله لأجل أن) يفعل في الأول حتى يجر خبره) أي وجوبا ليس يرتفع أيضا وذلك مجتمع وقوله بالتالي أي سبب الثاني (قوله بأن لا يوصل) أي بأن كان يشترط منه كما يشترط من غيره أي بلغ بمحاذاة كان الشرع انقضاء أم لا زاد اللقائي فقال وهذا لا يعلم إلا الله إلا أن خبره بأن هذا المعنى لا يتوقف على العلم منه (قوله أن لا ينزل وأدبا) أي محلا متفصلا وأعلم محل ذلك حيث يمكن المتنى بغير الوادى والمتنى بالتهاد والمتنى بغير البحر (قوله أي وحصل التلقب بشرطه) هذا الكلام

وعلاو عدم الجواز بانه قد يفسر في الثاني فيلزمه أن يجبر برجح الأول فتقوله أو شقة الجزم هل معنى قبل شغل الأول أي أن لم يشغل الأول أو شقة (ص) كن ضرر الأول (ش) يعني أن العامل إذا نقص ما يده فانه يجوز لب المال أن يدفع إليه ما لا يتلوا لعمل فيه مع الأول بشرطين أشار لهما بقوله (ص) أن ساوى (ش) ما نقص رأس المال من غير زيادة ولا نقصان كالأول مائة ورجع اليها فقط وباقى مائة ومهه وأشار إلى الشرط الثاني بقوله (ص) واتفق جزؤها (ش) بأن كان الجزم للعامل في الثاني مثل الأول ومحل كلام المؤلف أن لم يشترط الخلط بأن اشتراط عدمه كما صرح به ابن يونس وأما أن سكت عن شرط عدمه فنبين أن يكون كاشتراطه وأما مع اشتراط الخلط فلا يشترط في الجواز كل من الشرطين المذكورين وإنما يشترط الأول دون الثاني فلو فرض الأول برجح أو خسر لم يجز دفع الثاني سواء كان على مثل الجزم الأول أو أقل أو أكثر وسواء وقع على الخلط أو على غيره الخلط كما قاله ابن القاسم في المدونة وذلك لأنه قد يفسر الأول فيغيره الثاني وبالعكس وهذا مع اشتراط الخلط أو السكوت وأما مع اشتراط عدم الخلط فلأن الأولى قد ينقض برجح غيره بالثاني فبعد البقاء وذلك تقع وقد ينقض بغيره بالثاني لأجل أن يعمل في الأول حتى يجبر خسر أو لا يجره بالثاني (ص) واشترط منه من ص (ش) يعني أنه يجوز لب المال أن يشترط من العامل سلعة من سلعة القراض نقدا أو إلى أجل بشرط أن يضع قصده في ذلك بأن لا يتوصل بالشراء إلى أخذ شيء من الربح قبل المناصلة وإن لا يشترط ذلك عند العقد (ص) واشترطه أن لا ينزل وأدبا أو يمشى ببلد أو يجر (ش) يعني أنه يجوز لب المال أن يشترط على العامل أن لا ينزل وأدبا ولا يمشى بالمال في الليل لما فيه من الخطر أو لا ينزل بالمال في البحر الملح أو الخلو لما فيه من الخطر (ص) أو يتناع سلعة (ش) عطف على ينزل مع تقدير لا أي أنه إذا اشترط وبالمال على العامل أن لا يتناع سلعة معينة فهو كان ذلك لغرض صحيح من قلة الربح فيها أو حصول الوضعية فيها فانه يعمل بشرطه لأنه شرط جائز (ص) وضمن أن خالف (ش) أي وضمن العامل المال أن خالف واحدا مما ذكر أي وحصل التلف بسبب المخالفة أو ما لو خاطروا ولم يتم تلف المال بعد ذلك

ظاهري في الثلاثة الأولى التي هي قوله واشترطه أن لا ينزل وأدبا أو يمشى ببلد أو يجر والحاصل أن في الثلاثة الأولى يضمن عند المخالفة إذا حصل غيب أو غرق أو حصى زمن المخالفة فقط ولا يضمن السباوي بعدهم ولا أن يفسر مطلقا بخلاف الرابعة فيضمن قيم النسيب والمساوى وضمنه وإن كان المصدى لا يضمنه بخلاف القاسم مع أن هذا شرط على قولنا ما لم يطلبه المال عد عند المخالفة كالمصائب لم توجه عن القيمة التي هي سعة القراض فلا بد أن التلف بعد الخروج من البحر أو الذهاب إلى بلد لا يضمن أن يكون القول قوله

(قوله كأن زرع اوره افي موضع جوره) ويضمن ولو بالسمادى (قوله وظاهر الشارح الخ) أى والمحال انه عالم بتأجيل عليه كلام لئ  
(قوله انه لا فرق) أى عند العلم والمحال انهما طر يقنان طر يقته الشارح وطريقته ثم انالك شيعيان الشارح كما ذكر من  
المدونة القائل فان علم العامل بموت رب المال وهو يده عينه لا يعمل به قال ٢٤٧ وقيد ابن بونس قوله فلا يعمل به بما اذا

كان العامل يلدرب المال وامان  
كان بغيره أو لعل منتهه فعل العمل  
به كما لو شمله اه فلاذن يعمل أن  
يكون بمرام متوقفا في اعتماده  
لأنه قائم باعتماده وبعد هذا كله  
لاظهار ان الواجب الرجوع  
لاطلاق المدونة لان القرض  
انه عالم بانوت ولم يثبت القاني  
لتقييد ابن بونس (قوله والاذا)  
ظاهر العبارة انه لا شيء له أصلا  
بل كالمالورثة وكذلك يشهد  
كلامهم ران قاله فال والربح له  
ان انصرف لنفسه والا فلاورثة  
وكذلك في شرح شب حيث بحث  
لقول المصنف لكل أحد الخ  
بقوله كن أخذا بقرضا ومات  
صاحب المال واتجربه العامل  
بعد عمله بموته فانه لا ربح له فتمام  
(قوله أى وكذلك يضمن الخ)  
هذا يفيدان الواو للعامل وليس  
بمعتدين والمعتق اوى وشارك  
العامل بمال القراض صاحب  
على آخر بل وان عسلا (قوله  
وكذلك يضمن العامل الخ) أى  
لان العمل في القراض يجب  
على الاطاعة وقد لا يرضى رب  
المال بالتأني بخلاف العامل في  
المساعة فانه أن يعمل عملا  
آخر لان العمل في مال باغب

فلا ضمان عليه (ص) كأن زرع أو ساقى موضع جوره (ش) هذا انقسم في ضمان العامل  
والمعنى ان العامل اذا زرع بان اشتغى بالمال طعاما أو لغيره أو كثرى ثلث الآلات  
والاجر أو زرع أو ساقى أى عمل بالمال في حائط شخص ساعاه أو اشتغى ساعاطم حال  
القرض وساقى فيه آخر موضع جور للعامل بان كان لحرمة له ولا جاه فانه يكون ضامنا  
للمال لانه عرضة للثقل فان كان للعامل حرمة وجاه فانه لا ضمان عليه ولو كان جورا لغيره  
(ص) أو حرمة بعد موته معناه (ش) يعنى وكذلك يضمن العامل في هذه الصورة وحى  
ما اذا مات رب المال والحال ان العامل يلدرب المال والمال يده عينه ثم حركة العامل  
بعد موت رب المال وعلمه فانه يكون ضامنا له لان المال انتقل الى الورثة بمجرد  
الموت أما لو كان المال عرضا لغيره فلا ضمان عليه وليس للورثة أن يمنعوا من التصرف  
فيه وهم في ذلك كآمرهم سواء وكذلك لا ضمان عليه اذا اتهم قبل علم موته وقوله عينه  
حال من الهاء أى حره كمال كون المال عتيا أى ضا وظاهر كلام الشارح عدم الضمان  
اذا لم يكن العامل في يد رب المال ولوقرب الغيبة وبني أن تكون الغيبة القرية  
كالخاضر وظاهر تقريره ان لا فرق بين كونه يلدرب المال أم لا اذا فعل به بعد عمله  
بموته فانه يضمن سواء اتهم لنفسه أو للقرض والربح له ان اتهم لنفسه والا فلا وامان  
اتهم به قبل العلم بخسره فانه يضمن نخطه على مال الوارث وقيل لا يضمن لان له شبهة وهذا  
هو الحق (ص) أو شاركة وان عملا (ش) أى وكذلك يضمن المال اذا شاركه عملا آخر  
رب المال أو غيره اذا كان ذلك بغير اذن رب المال لانه عرضة للضمان لان ربه لم يستأمن  
غيره وظاهره الضمان سواء كان من شاركه بغيره على شئ من المال أم لا وقال ابن القاسم  
لو شارك ربه لا يحمل الا بغيب عليه ولا يقتسمه ما جاز المقر به وهو قسمها انتهى (ص)  
أو باع بدين أو قارض بلاذن (ش) يعنى ان العامل يضمن اذا باع سلعة القراض بالتسوية  
من غير اذن ربه لانه عرض للمال للضمان والربح له ما واخره على العامل على المشهور  
وكذلك يضمن العامل اذا قارض في حال القراض بغير اذن ربه أى دفعه لعامل غيره  
يعمل فيه لتعديبه والربح حينئذ للعامل الثاني ولرب المال والربح للعامل الاول لما علت  
أن القراض جعل لا يستحق الا بتمام العمل والعامل الاول لم يعمل فلا ربح له فقوله  
بلاذن قد قيل المسائل الاربع الان الاذن في الاولى من الورثة ولتأني رجوعه  
للزروع والمسألة ثمانية موضع جوره لان رب المال لا يذن في تلف ماله في هذه الحالة (ص)  
وغرم للعامل الثاني ان يدخل على أحسكم (ش) يعنى ان عامل القراض اذا دفعه  
لعامل آخر يضمن عليه على كثره ما دخل عليه العامل الاول فان العامل الاول يضمن

عليه وأيضا لان العامل في المسافة أشبه الشريك (قوله وغرم للعامل الثاني الخ) وانظر لو لم يحصل ربح هل على العامل الاول  
لثاني قد مر ما دخل معه عليه من الربح مما انقلب حصوله في المال لوربح أم لا لان الاول يقول لو لم يحصل ربح لا تغرم رب  
المال في شفاعات كذلك وأمان قارض باذن الاول فلا عبرة به والثاني ما شرطه رب المال كذا في شرح شب واعتزضه اياه  
بانه لا وجه لهذا التعليل لعدم حصول الربح

(قوله قبله) راجع لقوله ثانياً (قوله اطلاق الخسر على ما قبل العمل مجازاً) أي مجازاً استعاراً ومجازاً مرسل تأمل  
(قوله ومثل التبادر الخ) الاولى اسماؤه ٢٤٨ لانه علم بما تقدم (قوله فقوله لهما) هذا التقرير لا يتناسب المتفرع

عليه (قوله فيشمل جميع صور الخافقة) أي الاستمالة المقارضة (قوله وعلى كل) أي ان حل على مسئلة المقارضة فانه مسئلتان مسئلة المشاركة والبيع بالدين وان جعل على مسئلتها فانه مسئلة المقارضة وقوله وأرب المال والعامل الخ على هذا يكون شاملاً لجميع الصور (قوله) واتقرر به فحل خسر أو تلف أقول حاصل هذا الكلام انه لو دكره على بيع شيء بشئ ثم تغير بذلك الشئ فربح فانه فلا شيء له منه بل ذلك الرب السالعة وانه لو دفع درهم لآخر فاشترى به ما بضاعة ثم صار يتغير بتلك الدرهم حتى حصل ربح فلا يكون له شيء من ذلك بل كل ذلك الرب المال ثم ان حج بذلك فاقبله وفي الغنم بل بالكيل والمبضع معه بحيث لا يتم له ياخذ المال للتخمين ثم افاد ان محل يكون الوكيل لا ربح له بفرض فيما يامه بالوكالة فانه لا يشتد ربحه إذا زاد امره ببيع ساعة بغيره قباعها ما كثر فلا ياخذ الكيل ذلك الاكثر بل الرب السالعة وأما لو باعها بما امر به ثم تغير في الشئ فربح فالربح له وكذا لو دفع له ثمناً يشتري به ساعة فغير به فالربح له لانه كالودع في صورتين اه وتبعه في ذلك

للعامل الثاني ان زيادة الربح للعامل الثاني مع رب المال والاول لا ربح له كالمزكاة لو دخل العامل الثاني على اقل مما دخل عليه الاول كما لو دخل الاول على النصف والثاني على الثلث فان العامل الاول لا ربح له أيضاً للعلل السابقة (ص) كخسر وان قيل عمله (ش) اطلاق الخسر على ما قبل العمل مجازاً وانما هو تلف والتشبيه في القرامة يعني ان العامل اذا تجر في المال خسر او تلف بعض المال المدفوع له قبل عمله فدفعه لا أثر بلا اذن من ربه فربح فيه فان رب المال يرجع على الثاني برأ من ماله وحصله من الربح ويرجع العامل الثاني على الاول بما خصه من الربح الذي اخذ به المال فان كان المال بشئين وعلى قيمته لا خسر أو ربحين ثم دفعه لشخص على نصف الربح والتغير فيه فصار مائة فان رب المال ياخذ منه ثمانين رأ من ماله وعشره فربح به واخذ العامل عشرة ويرجع على الاول بعشرين ولا يرجع الرب المال عليه لان خسر قد جبر ومثل التبادر تأت ذلك ما مر من افقه تعالى كضمان ذلك (ص) والربح لهما (ش) يعني ان الربح يكون الرب المال والعامل يربح في المسئلتين المتتبعين وعدهما قوله او شارك وان عملاً وقوله او باع يدين واما قوله او عارض فلا اذن حكمه بالاختلاف هذا الماهيات ان القراض جعل لا يستحق الا بالعمل فقوله اه ما اى الرب المال والعامل الثاني مسئلة ما اذا عارض بلا اذن ولا شيء للعامل المتعدي بالمقارضة اما المتعدي بالمشاركة والبيع بالدين فله الربح مع رب المال وبعبارة أي والربح لرب المال والعامل الخائف لكن يستثنى صورة واحدة وهي صورة المقارضة فانه لا ربح له قال في ترجمته فيشمل جميع صور الخافقة وأرب المال والعامل الثاني ويكون خاصاً بصورة المقارضة وكذا عن بقية الصور ويعلم حكمها من خارج وعلى كل يفوته الكلام على الاخرى وأرب المال والعامل وهذا كلام مجمل يعلم تفصيله من خارج وهو العامل الاول في المشاركة والعامل الثاني في المقارضة (ص) ككل أخذ ما لا يتجدي فتعدي (ش) هذا التنبيه في اللازم أي فيما خصه نفسه قوله والربح له ما اى والربح لرب المال والعامل الثاني ولا ربح للعامل الخائف لانه متعدد ككل الخ والمعنى ان كل من أخذ ما لا يتجدي له به فتمت في ذلك المال كالكيل على بيع شيء والمبضع معه والتاجر به فحل خسر أو تلف فيكون عليه وان حصل ربح فهو الرب المال وحده نظر المخل لا عليه ابتداء بخلاف عامل القراض اذا شارك في المال أو باع يدين أو نحو ذلك بغير اذنه فخساره عليه وحده والربح له ورب المال على ما دخل عليه ابتداء وكل من أخذ ما لا يعي وجهه التسمية كالودع والفاصل والوصى اذا شركوا المال الى ان غلبا لتعدي فان الربح لهم بتعديهم وانسأرت عليهم (ص) لان نهاية العمل قوله (ش) عطف على مقدور والربح لهما أي العامل الاول ورب المال ان لم يتم عن العمل ببله لا ربح لهما ان تمناه عن العمل قبله وجواب الشرط محذوف يدل عليه قوله والربح لهما أي لان تمناه عن العمل

المقادير وشب الان حج استعمله على ما ذكر من المقادير كما ياتي عن تن يخالفه وتبعه عيب قبل - فانظر (قوله لان تمناه) الضمير في تمناه للعامل لا بقيد كونه ثانياً



(قوله فليس قوله لان ثم اوجبا قوله والربح لهما) أى ليس معلوقا عليه أى بل معلوف على مقدرا رأى الذى هو قوله ان لم يبه فصار المعلوف عليه قوله ان لم يبه المقدور المعلوف قوله لان ثم اوجبا وقبه ان لا لا تعطف الجبل وعبارة الشيخ احمد احسن ونسبه قوله لان ثم اوجبا الخ المعلوف محذوف ونماتقدم حذف أى بنى الى الربح اهما ان لم يبه من العمل قبله لربح لهما ان ثم اوجبا وجعلنا المعلوف محذوف لا يلزم عطف الجبل بلا وهو قليل وقد ذكرنا الشرط لاجل الشرط المذكور اه (قوله فليس به فى ذمته) أى فليس لما بين وجهه متبعية فى ذمته أى بحيث يحسب عليه من الذى يخصصه وقوله لكن ان كانت قبله الخ المناسب اسقاط ذلك وما حصل الفقه انه لا يجوز سوا كان قبل العدل أو بعدهم ينزل جنابة العامل أو أخذها وجنابة الرب المال وأخذها من جنابة الاجنبى أو أخذها ومعلوم انه لو سبق اجنبى فلو أخذ منه ارض الجنابة يخصص لما بين من المال ويرجمو يعلى رب المال رأس ماله وما يخصه من الربح ويؤمطى للعامل ما يخصه من الربح فكذلك لو سبق رب المال أو العامل زعمى حكم ذلك فاذا أعطاه مائة فاستقرى بها عبدا أو مائتين بنفى عليه رب المال جنابة ٢٤٩ كقطع يده فنقصت من قيمته مائة وخمسين فباعه بمائة وخمسين وانما يصورت مائة وخمسين فانه يحسب على رب المال ما قصته جنابته فباخذ العامل فى القراض المذكور مائة ويدفع لرب المال خمسين فيكون رب المال أخذها مائة وس ماله وخمسة من الربح مائة وأخذ العامل حصته من الربح كذلك والمحصل ان فى عبارة الشارح تشافيا وذلك لان قوله وأما بعده الخ يعارض ما صدر به والمقول عليه ما صدر به (قوله بخلاف المعتل فاما يجبر بعدلا قبل) قد علمت ان المناسب خلافه لانه لا يجوز لاقبل ولا بعد والحاصل ان مفاد النقل أن ما تلفه واحد منه ما يخصص لما بين من المال فان

قبل أن يعمل فالربح للعامل فقط لان المال بده كالوديعة فليس قوله لان ثم اوجبا العمل قبله راجعا لقوله والربح لهما الذى ذكره المؤلف بل لما يفهم من كلامه (ص) أوجب على أو أخذ شيئا فكا جنى (ش) هذا مفهوما للتلف والخسران معنى ان العامل أو رب المال اذا جنى أو دهم على شيء من مال القراض أو أخذها شيئا سامنه فان حكمه حكم جنابة الاجنبى أى فيكون ما بين بعد الاخذ أو بعد الجنابة هو رأس مال القراض والربح لما بين وأما ما ذهب فليتبع به فى ذمته ولا فرق بين ان تكون الجنابة قبل العمل أو بعدهم لكن ان كانت قبله فيكون الباقي رأس المال وأما بعده فمقر رأس المال على أصله لان الربح يجبره ولا يصيرها إذا حصل ما ذكر قبله لانه مال من يختلف الخسران والتلف مطلقا فان الربح يجبرهما وأما ما حصل ان التلف والخسران مطلقا بخلاف المعتل فاما يجبر بعد لا قبل (ص) ولا يجوز اشتراط من ربه (ش) يعنى أن عامل القراض لا يجوز أنه يشتري من رب المال سلعة للتجارة سواء كان ذلك قبل العمل أو بعدهم كان ما يشتريه قبل أو كثيرا وعلاوة المنع لانه يؤدى الى قراض بعروض لان رأس المال يرجع الى ربه وكما دفع المال عروضاً وأما شرطه سلعة لتفقه لا للتجارة فانه جائز (ص) أو ينسبة وان أذن (ش) تقدم أن العامل يجوز أنه يبيع بثمنه اذا أذن له رب المال وذكرنا انه لا يجوز أنه يشتري ما ولو أذن له رب المال فى ذلك والفرق بينهما بالربح فيه تميز لالتلافى للمال وهو من حق ربه فاذا أذن جاز له ذلك

٢٢ شى من كان حاله لربح قسم بينهما والا فلا فى مسئلة العبد يخصص ما تلفه رب المال الباقي وكاله مال حاصل ويقسم بينهما ما على ما شرطنا بخصوصنا طابق المدونة وليس ما استعمل من المال مثل ما ذهب أو خسر لان ما استعمل قد قصته ولا حصته ان ذلك من الربح وان تنافى العامل نصف المال وا كله فانصف الباقي رأس المال ويرجمو يعلى رب المال على ما بشرط طاعى العامل غرم النصف فقط أو لربح ذلك النصف وفى المدونة ايضا واذا كان القراض مائة فاستقرى بها عبدا أو مائتين بنفى على رب المال جنابة تقسمه مائة وخمسين ثم باعه العامل بخمسين فعلى ما اقرح ما لا يمكن ذلك من رب المال قبضت رأس ماله ويرجمو حتى يحاسبوه ويقاضوه بحسب عليه فاذا لم يفعل ذلك على رب المال المضاف الى هذا المال انتهى فالتلف لاقتفت لما عليه هو ولا الشراخ (قوله لا يجوز اشتراط من ربه) المنقول فى هذا المسئلة الكراهية حيث كان يشتري السلعة للقراض واما اذا اشترى لنفسه جائز وقوله أو بخسبة وان أذن اعلم ان عمل منع شراء العامل بدين ولو باذن اذا كان يقوم مدير ما هو فيصور فله ابن رشد ابن مرقا ابن رشد اما المدونة فله الشراعى القراض بالدين حسيماضى فى جماع ابن القاسم قلت لان عروض المدير كالصين فى الزكوة كاي يجب أن يتصدق بذلك يكون عن ما يشتري بالدين ينفى به مال القراض واللام يجب اه

فهو لان العامل يضمن ما زاد في ذمته بمقادير اشتراط الاجل وقوله فان فعل كان له اجر مثله اي ان رب المال يغمر له قيمة ذلك كما تقدم وبكون المشتري كما للقراض ويغرم للعامل اجر مثله هذا حاصله ثم اقول بان ذلك ينافي ما تقدم له في حل قوله او شارك الخ حيث قال ويحل المشاركة اذا اشترى السلعة لنفسه واما اذا اشترى للقراض فيغربب المال بين ان يكون شريكا معه او يدفع له قيمته ويكون جميع ما اشتراهما حال والمؤجل قراضا ويمكن الجواب بان ما ذكره هنا حقيقى التغيير المشار به بقوله او يدفع له قيمته الخ ثم ان يخفى تت ذكر ان الصواب ان ما تقدم تبين لما يعمل اذا اشترى بالقسيمة سواء اشترى لنفسه او للقراض وهناتين يلزم الحكم الشراء ٢٥٠ ثم يخص ما هنا من عدم الجواز بما اذا اشترى للقراض قوله وعدم الجواز

اذا كان الثاني يشغله عن الاول) واما شرطه بالدين فانه يكون ضامنا قال رحمه الله ولا يثنى منه الرب للمال لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن ربح مالم يضمن فكيف يأخذ الرب المال ربحا يضمنه العامل في ذمته وقوله او يثبت له أى للقراض وأما ان كان لنفسه فهو ماصر في قوله وشاؤه ان زاد مؤجلا بقيته وقوله او يثبت له فان وقع ضمن والربح له وهذا حدث كان الرب للمال حصته من الرب ولو كان الربح كله للعامل جازا فذلكم حقيقى من غلب عليه الصلاة والسلام من ربح مالم يضمن (ص) واما بكم (ش) يبقى وكذلك لا يجوز للعامل ان يشترى سلعا للقراض بأكثر من مال القراض للثبوت عن ربح مالم يضمن وذلك لان العامل يضمن ما زاد في ذمته يكون في القراض وسينفذ بقوى ما ذكره فان فعل كان له اجر مثله واما اذا اشترى بالزائد لنفسه فانه يكون شريكا فيسببه ذلك كما مر (ص) ولا أخذه من غيره ان كان الثاني يشغله عن الاول (ش) الضمير في أخذه مضع عوده على العامل أو على القراض والمعنى ان العامل لا يجوز ان يأخذ قرضا ثانيا من غير رب المال وعدم الجواز ان كان الثاني يشغله عن العمل في القراض الاول لان رب المال استحققت منفعة العامل فان لم يشغله عن العمل فيه جاز له ان يأخذ قرضا ثانيا ثالثا ورابعا وهو من غيره جواز منه وان كان الثاني يشغله عن الاول (ص) ولا يصح فيه ساعة الاذن (ش) يعنى انه لا يجوز للرب المال بيع سلعة من سلعة القراض بغير اذن العامل واذا منع في سلعة فارى في الجميع لان العامل هو الذى يجرى المال ويضمنه وله حق فيما يربوه من الربح فاذا اذن العامل للرب المال في البيع فقد رضى باسقاط حقه (ص) وجبر خسره وما تلف وان قبل بحمله الا ان يقبض (ش) يعنى ان ربح المال يجبر خسره وما تلف منه وان حصل منه التلف ما ربح ما ربح من قبل العمل فيه مادام المال تحت يده العامل بالعقد الاول فلو قال للرب المال لا عمل حتى يجعل ما بقي رأس المال فعلى وأسقط الخسارة وما تلف فهو ادى القراض الاول والثانية الخ فيبقى اليها الجبر بالربح يقبض به المال المال حبايان قبضه منه واعطاه له فيصير حقة قراضا مؤثما لا يجبر ما تلف او خسره بالربح وظاهر المدونة ان ما أخذ من رأس المال يجرى به الربح ولو عملا

وأعطاه) أى قبضا صحيحا على وجه البراءة كما قال اصبح يعنى من غير واطى وظاهر المدونة ان القبض ولو كان صورة يكون كافيا في قطع حكم القراض الاول (أقول) والظاهر الرجوع لاطى المدونة كما هو ظاهر المصنف والافتقار كفى هو ما به الفتوى (قوله وظاهر المدونة الخ) أى لان المدونة قالت واذا ضاع بعض المال بعد العمل قبل العمل أو بعده أو خسره وأخذت النصوص أو العاشر ظاهرا يضمنه العامل الا انه ان عمل ببيعة المال جبر ماصر في نفسه أصل المتل وما بقي بعد تمام رأس المال الاول كان يتم ما عمل ما شرطنا انتهى قال الشيخ احمد بن حنبل والفتاوى من كلام المدونة ان أخذ النصوص ليس من الجنائيات لان الحكم في الجنائيات كما تقدم ان الباقي رأس المال فلا يجبر وحينئذ فالمدونة ثابتة غير ما ذكرنا انتهى

(قوله ولا يضمن ان يقال الخ) هذا بامراض قوله ولا أى فان تلفت جعته الخ وانظار الاول لانه لا يلزم من كون ذلك الرب المال ان يلزم العامل القبول (قوله وفى كلام البساطى فظهر) حاصل ما أعاده البساطى أنه حل قوله وله الخلف على تلف البعض وقوله لم يلزم الخلف أى لارب المال ولا العامل وأما أنه حيث قال المصنف قوله الخلف أى عند تلف البعض أنه يلزم العامل القبول فالاعتراض على البساطى من حيث أنه عمم في قوله لم يلزم الخلف لارب المال ولا العامل (أقول) وقد علمت ما فى ذلك (قوله جبر الاول) أى جبر خسر الاول برجع الثاني (قوله وزمته الساعة) ظاهره ٢٥١ كالدوة علم البائع ان الشراء لقراض

أولاً بقصد أو الحسن بالثاني وأما الاول فلا يلزمه وفى الوكالة ما يناسبه ككلام فت من العتيقنى في طرود التمسيد يقتضى عنده ارضاءه لا يقيد المذكور وحديث الساعة زمته فان لم يكن له مال بيعت عليه وما ربح فهو ما وضع عليه (قوله وان تعدد قال ربح كالعمل) المناسب فالعمل ككلام ربح وذلك لان العمل مستقيل مجهول وبيان الربح حال معلوم والمناسب ان يصل المستقيل المجهول على الحال معلوم فإذا دفع القراض على ان لو احدث نصف الربح ولا تخسر السدس فعلى صاحب السدس ربح على القراض وعلى صاحب النصف ثلاثة ارباعه لان النصف ثلاثة أسداس يضم لها السدس الرابع ثم ينسب واحد مجموع الاربعه فالعمل كله عليهم يتلف النسبة وليس على رب المال عمل (قوله فلا يجوز الخ) وله ما يستند اجر مثله ما على الرابع وقوله على المنهوى ومقابلته جواز ذلك كما يعلم من

وقد روى التمسك منهم بما ومن المعلوم ان الجبر انما يصح كون اذا بقى من المال وأما لو ذهب جميعه ثم أخلفه فان الربح لا يجبره وهذا يقيد قول المؤلف الا ان يقتضى وصرح به ابن الحاجب (ص) وله الخلف (ش) أى فان تلف جميعه أو بعضه قبل العمل نفسه أو بعده فرب المال ان يتلفه وله ان لا يتلفه وان تلفت جميعه لم يلزم العامل قبول الخلف والسما الاشارة بقوله (ص) فان تلفت جميعه لم يلزم الخلف (ش) أى لم يلزم العامل قبول الخلف ولا يضمن ان يتلف الرب المال الخلف لا قاذرة أن ذلك سمع انه اذا كان له قبله العامل القبول وليس كذلك وفى كلام البساطى هنا نظر وان تلف البعض زمه وفى بعض النسخ لم يلزمه الجبر أى لم يلزم العامل جبر المال الاول بالثاني ومفهومة ان تلف البعض لم يلزمه الجبر وعلى كل يصدر ما كان حكم الاخرى وعلى كل فالضمير على العامل والحاصل ان رب المال لا يلزمه الخلف تلف الكل أو البعض فان أخلف رب المال لم يلزم العامل القبول في تلف البعض لا الكل ان كان التلف بعد العمل وفى تلف الجميع يكون الثاني قراضاً وتثاق ولا يجبر خسر الاول بالثاني وفى تلف البعض يكون رأس المال الاول ويجبر خسر الاول بالثاني (ص) وزمته الساعة (ش) أى وزمته العمل الساعة التى اشتراها ان تلف الجميع حيث لم يتلف رب المال ما تلف أو أخلفه وأبى العامل من قبوله فيكون له ربحه أو خسارته وأما اذا أخلف رب المال ما تلف وقبضه العامل فانها تكون على القراض وأما اذا اشترى بجميع المال سلعة وتلف بعض المال قبل اقتضاه وبعد الشراء لم يتلف ما تلف رب المال وأخلفه العامل فانه يقضى الربح على ما دفع العامل من ثمن السلعة وعلى ما دفع قيمه من رأس المال فاناب ما دفع فيه من رأس المال فانه يجبره الخسار فان فضلت منه فضلة كانت بينهما على ما شرطوا وأما ما شوب ما دفعه العامل فيخص به (ص) وان تعدد قال ربح كالعمل (ش) يضمن أن عامل القراض اذا تعدد فان الربح يقضى عليهم على قدر العمل كشركاؤه الا ان أى يأخذ كل واحد من الربح بقدر عمله فلا يجوز ان يتساوى في العمل ويتلفا في الربح أو ان العكس بل الربح على قدر العمل على المشهور فالضمير في تعدد على العامل لا على القراض لانه قد يمدد العامل واحد (ص) وأنفق ان سافر ولم يبرز وجهه واحتل المال (ش) ومعنى أن العامل اذا سافر لتجارة وقتية المال فانه يتيقن من حال القراض جميع فقرته بالمهر وفى مدة سفره ومدة إقامة يولد بغير فيه الى أن يرجع الى بلده فتقبل مدة الخروج

جرام (قوله وانفق) في طعام وشراب وركوب وسكن وحمام وخلق رأس ان سافر في ذهابه وإقامته ورجوعه حتى يصل لبلده وظاهره ولو سكن سائر دون مسافة القصر وهو كذلك في الدوة (قوله فانه يتيقن من حال القراض) أى لاني ذمة ربه فان اتفق في سفره من مال نفسه ورجع في حال القراض فان هلك أو زاد انفاقه عليه لم يلزمه ربحه ويغني ان اتفق مير فان يكون له القدر المعتاد (قوله والمهر وفيه) أى يحسب ما يناسبه حاله قاله الثاني

(قوله تقييد القسبي ضعيف) الحاصل ان القسبي وكذا أبو الحسن يقول انه اذا اشبه التزويج من الوجوه التي يقتضات منها فانه يتفق (أقول) وهو تقييد ظاهر وعليه عول عب الآن الذي في المدونة وغيره لا إطلاق فلذا اضفناه الشارح (قوله فان تزويج وبقبها) أي في البلد التي أراد أن يصير فيها بالمال لان النقل يدل على ان المسقط للنفقة البناء بما يحصل الذي ذهب له لتغير الشرع بالبلد بين (قوله وهل الكفوة والاجتهاد) وهو الصواب (قوله ووقع له السبعون يسير) أي السبعون ديناراً كما هو مصرح به أي يفتق في غير زاد على السبعين كما هو مصرح به غيره وقوله وان يتفق من التحسين أي لا في أقل وقوله وجمع الخ لا يعني ان هذا الجوع يرجع الأمر الى الاجتهاد (قوله ان له النفقة في سفره ذهاباً) أي على نفسه لانه يتفق على زوجته أيضاً كما قاله الثاني واعلم ان السرية كل زوجة ٣٥٢ والظاهر كذا كروا انه اذا طلقها حالاً ثبات له نفقة ولو كانت حاملاً

للمرأة نفقة له وظاهره ولو انفسه التزويج من الوجوه التي يقتضات منها وتقييد القسبي ضعيف وهذا ما لم يتزوج في حال سفره فان تزويج وبقبها أو دعى للدخول فانه لا نفقة له من مال القراض حينئذ وهذا غير قوله لتغير لانه في هذه الحالة لا سفر لعل ليس له زوجة ثم تزويج به وسئل عن رجل سافر لعل له زوجة وجبت نفقة ما عليه ومن شروط النفقة أن يكون المال بحملها بان كان له مال فلا نفقة في المال اليسير وهل الكفوة والاجتهاد كافي الموازية للمالك ووقع له السبعون يسير وله أن يتفق في التحسين وجمع بينهما جعل الأول على السقوط البعيد والثاني على القريب وفهم من قوله ولا بين تزويجه وقوله لتغير لعل انه لو سافر من زوجته أن له النفقة في سفره ذهاباً وإياباً وأما إقامته في البلد فهل له النفقة أم لا بحجة بلدين في غير زوجة بناء على أن الدوام كالابتداء وظاهر كلامهم أن الدوام ليس كالابتداء (ص) غير أنه وجب وخروج (ش) هذا متعلق بقوله سافر والمعنى أن العامل يتفق اذا سافر في التجارة لان سافر لاجل هذه الثلاثة فانه لا نفقة له ولا كسوة لا في ذهابه ولا في إياه لان ما قبله لا يشترط له سفره والاراد بالاحصل الزوجية المدخول به لا الاطوار ومثل سفر الحج والقر والسفر لاسم القريب كصلة الرحم ثم ان كل من سافر لغيره لا نفقة له حتى في رجوعه للبلد ليس بقاقر به بخلاف من سافر لاجله فله النفقة في رجوعه للبلد ليس به أهله والقرق أن سفر القربة الرجوع فيه لله تعالى ولا كذلك الرجوع من عند الأهل ويؤخذ من هذا التعليل أن من سافر للبلد ومعه كذا كونهما بطريقه وقصد الحج أيضاً فان له النفقة بعد فراغه من ذلك وتوجهه للبلد التجارة وقوله (بالعرف) لغير متعلق بأنفق أي انفق اتفاقاً ما لم يتسبب بالعرف ونفقه في المال حال أي حال كون الاتفاق في المال يعني أن نفقة العامل بالعرف أي النفقة الجارية بها العادة أي التسمية لما يتسبب حاله وهذه النفقة تكون في مال القراض لا في ذمة عيب المال فلما اتفق في سفره من مال نفسه ثم هل حال القراض فلا شيء له على

لان النفقة لا عمل لا لزوجه (قوله بناء على ان الدوام كالابتداء) أي دوام التزويج كالابتداء أي فينتق وقوله وظاهر كلامهم ان الدوام ليس كالابتداء أي فلا يتفق كذا مقامه عيب أي داومه لتزويج هذه المرأة كابتدائه له وقد اتفق في حال الابتداء فكذا في حالة الانتهاء وقوله لا أي ليس دوامه لتزويج هذه المرأة كما يشهد به أي فلا يتفق وفي شرح شب ما يقيد له لف ونشر مشروح وان قوله بناء على الرجوع لقوله لا أي دوامه لتزويج كابتداء التزويج في معنى سفره أي فلا يتفق وقوله وظاهر كلامهم الخ أي فينتق في العبارة عليه أنه ونشر مشروح فصل كلام عيب يكون ظاهر كلامهم الاتفاق وفهم بعض شيوخنا ان المعنى ان دوام السفر كابتدائه أي فينتق وقوله ليس كالابتداء

أي دوام السفر ليس كابتدائه فلا يتفق وهو معنى آخر للعبارة على فهم عب غير ما ذكرنا وأولاه هو معنى صحيح وبالحاصل انه لما عرض التهمان فهم عب وفهم شب وما لم يحل عليه منهما أو الأقرب ما ذهب اليه شب اذ لو كانا قد نشرا من متلفين وأولوهم ظاهر كلامهم والحاصل كذا كروا انه على فهم شب يكون ظاهر كلامهم الاتفاق ويؤيده ما نقله شارحنا في لث من التقرير حيث قال وجد عددي ماله فلو سافر من زوجته يتفق ذهاباً وإياباً فاعلم على نفسه انتهى (قوله لتغير لعل) فلو سافر لواحداً من الثلاثة سقط الاتفاق قصد المال أم لا وبعبارة أخرى سواء كانت هذه الأمور تابعة أو مستبوعة (قوله لاجل هذه الثلاثة) أي الا لا في ذهابه فانه يتفق في الرجوع (قوله لا الاطوار) أي ما لم يقصد صله الرحم (قوله ويؤخذ من هذا التعليل) أي من هذا القرق فانه في هذا التعليل (قوله متعلق بأنفق) أي من يتبع معنى فلا يتفق في قوله أي اتفاقاً ما لم يتسبب بالعرف

(قوله من يخدمه في حال ستره) أي لافي الحضر لان رضاه يعمل نفسه في القراض يقتضي عدم استخداه (قوله لو لم يزوجته) تبع فيه الشيخ أحد ورد عيج وتبعه عيب بأنه خلاف ظاهر كلامهم قائلا وأما عدم البناء بزوجته وكونه لغير عيج وغزو وقوله فلا يعتبر في الاستخدام خلافه لاي الشيخ أحد (قوله فيؤخذ باعتبارها لازمة) أي فيراد اللزوم فيكون قوله ان هذه كناية من الإطلاق اسم اللزوم واردة اللزوم الذي هو طول الزمن أي بحيث يمتحن عليه من الثياب (قوله لان ما كان مكان شرطاً في الالام) أي وهو الثقة فهو شرط في الاخص أي وهو الكسوة أي ويكون قول المصنفوا كئسي ان بعد في معنى الاستدراك أي ولكن ما يكتسب الا اذا بعد دفع المأثية وهم من انه ٢٥٣ يكتسب مطلقاً لان الكسوة من افراد

الاتفاق وجهه في تصحيح العباة وقد ذكرنا اعتراضاً سابقاً بأنه لا سلم أن الكسوة من افراد الاتفاق (قوله فان الثقة تزوج) الفرق بين الخروج للحاجة فزوج الثقة عليها والخروج لاهل البيت لان الثقة لا تزوج لاهل البيت من سائر زوجته يكون جمل مهارة الزوجة لا اقراض بخلاف الحاجة وأيضا الحاجة يمكنه ان يוכל فيها (قوله تزوج الخ) قال عيج الذي تقتضيه القواعد ان التوفيق انما يكون على قدر الثقة في الحاجة وعدمها الثقة من مال القراض لانفس مال القراض قال ابن عبد السلام وفي هذا التوزيع عندى نظير أي لانه ذكر في العنينة و لا يفي ان تكون الخاصة بقدر ثقته في حاجته مع مبلغ مال القراض فان ثقته في حاجته من آثار حاجته كمال ثقته من مال القراض من آثار القراض

رب المال وكذا ان زادت الثقة على حال القراض لم يرجع بالرائد على رب المال (ص) واستخدم ان تاهل (ش) يعني أن العامل اذا كان أهلاً للخدمة فانه يستأجر من مال القراض من يخدمه في حال ستره ان كان المال كثيراً وكان مثله لا يخدم نفسه وقال بعض ان تاهل للخدمة مع الشروط السابقة وهي ان ساو لو لم يزوجته واحقل المال وأن يكون المستقر للمال (ص) لا دواء (ش) بالجرع عطف على مقدراى واتفق في كل وشرب وضرة شرعية لا ينفق في عياله الا في دواء والرفع عطف على المعنى أي وله الاتفاق لا دواء وعلى انه اسم لا على انها عاملة عمل ليس وانفسه يحذف أي لا لدواء أي ليس له دواء والجملة حيث ذكرها متفقة استثنائياً بما تأنهى جواباً لسؤال اقتضته الجملة الاولى أي انه لما ذكر ان الثقة من مال القراض بشرطه اقتضى ذلك السؤال من الدواء هل هو كذلك أم لا هذا ولا يفتى أن لا العاطفة غير العاملة اذا الاولى تقتضي مشاركة ما بعد هذا الملقب في اعزابه بخلاف الثانية وليس من الدواء الجملة والتصدق على الراس والجملة ان احتيج فهو اعطى من الثقة (ص) واكتسب ان بعد (ش) يعني ان عامل القراض يكتسب ان بعد مقره يلزم من البعد طول الزمن فيؤخذ باعتبار لازمه فلا يكتسب في الزمن القصير قوله ان بعد أي مع بقية الشروط السابقة وانما استكت عنه لوضوحه لان شرط في الاخص وهو شرط في الاخص واليهذا تد على الاتفاق (ص) ووزع ان خرج حاجة وان بعد ان أكثرى وتزوج (ش) يعني ان الانسان اذا خرج حاجة تتعلق به أي غير ما عرف قوله لغير أهل وعيج وغزو فاعطاه انسان قراضاً ولو بعد ان أكثرى وتزوج لحاجته فان الثقة تزوج على قدمها بثقة في خروجه للحاجة على قدر مال القراض فاذا كان قدوماً بثقة في حاجته مائة ومال القراض مائة كان على كل نصفها بثقة وما ذكره المؤلف من المدونة فقوله وان بعد ان أكثرى وتزوج وأي الحاجة كما قاله الشارح وفيه رد على القسمي القائل بسقوط الثقة في هذه الحالة الذي خرج لاهله وعزاه المعروف من المذهب وعزاه في اختصار التبعية المشهور وارتضاه ابن عرفة بقوله ومعروف المذهب خلاف نصها وأما على حله انه

وكان يدعي أن تكون المحاسن في الاثار بحسب مؤثراتها وعليها لا يحسب أحد الاثر مع المؤثر ووجهه في العنينة بما قال ابن عرفة وفي الموازنة يجعل في حاجته رأس مال ثقته في حاجته عليه وعلى القراض وفي المدونة في خصوص ما لو ائتمنت فيها وان خرج حاجة نفسه فاعطاه رجل قراضاً انه ان يقض الثقة على مبلغ قيمة ثقته في سقر يقض نفسه ومبلغ مال القراض (قوله قدوماً بثقة في خروجه) أي على نفسه (قوله وعزاه في اختصار التبعية المشهور) أقول لاصل ما ذكره بعضهم ان مذهب اليه المصنف مذهب المدونة ولكنه خلاف المشهور لان المشهور ما ذكره في اختصاص التبعية من انه لا شيء في كائني خرج الى أهله وحيث كان كذلك فالواجب الرجوع للمشهور

١٢ قوله وأما الرجاء للقراض) اعلم ان المذمة كانت وان خرج لحاجة نفسه فاعطاه رجل قراضا فاذن لصاحبه لقول من يقول وان بعد ان اكثرو وتزود للقراض ولا يظهر ان يضا قول شارحنا وان بعد ان اكثرو وتزود للحاجة لانه تحصيل الحاصل لان المذمة العاجلة يستلزم التزود لها اذ لا يكون الا بعده بل في المدونة اتخاذ كرهنا فبين اخفنا وان وقعهم او من تجهز للسفر بما لا اخذ قراضا من رجل واكثرو وتزود ثم اخذ قراضا ثانيا من غيره فليصيب نفسه وركوبه على المأني بالتحصيل اذ لو قال المؤقت ووقع ان خرج لحاجة أو اخذ ثانيا ٢٥٤ وان بعد ان اكثرو وتزود لكان احسن (قوله عتق عليه) أي على العامل

اكثرو وتزود للقراض فيكون ساكنا من محل الخلاف (ص) وان اشترى من يعتق على ربه عا ما عتق عليه ان أيسر (ش) يعني ان عامل القراض اذا اشترى بمال القراض من يعتق على ربه المال حال كون العامل عالما بان الرقيق قرب لرب المال كالابوة مثلا فانه يعتق على العامل ان أيسر وسواء علم العامل بالحكم أي بانه يعتق على ربه المال أم لا اذ اظهر له لا أثره عندهم هنا كما قال ابن عبد السلام واذ عتق العبد على العامل فان ولاه ربه المال لا للعامل و يفرم عنه لرب المال و يفرم له أي ان يرضه السكاني في العبد قبل الشراء ويجعل ذلك في القراض مثله لو اعطاه مائة رأس مال يقرب بمقصود مائة وخمسين فاشتريه من يعتق على ربه المال عالما اقترابه فانه يعتق على العامل و يفرم لرب المال مائة وخمسة وعشرين حيث كان العامل نصف الربح وكون الضعيف على نفسه عائد على العامل بقيله قوله ان أيسر وما بعده وقوله وغيره عالم فعمل ربه (ص) والابيع بقدره ووجه قبلة وعتق بقيقه (ش) أي وان لم يكن العامل موسرا والموضوع بماله فانه يباع من العبد بقدره أي الذي اشترى به ووجه أي ربح مال السكاني في المال قبل الشراء يعتق بقيقه هذا اذا تيسر بيع بعضه والابيع كله لاجل حق ربه المال وأما ربح السكاني في العبد بعد الشراء فانه لا شيء لرب المال منه لان القاعدة ان الانسان لا يربح في بيع مما عتق ثم اشترى بالمائة من ربح ربه المال وكان هذا القريب يساوي ثلثمائة وقت الشراء وقد علمت انه لا تلافيم بين الفتن والقيمة فانه يباع منه حينئذ النصف بمائة رأس المال وخمسين حصصا لرب المال قبل الشراء يعتق منه النصف لان حصصه العامل قبيل الشراء خمسون أقصد على نفسه بعلمه والمائة الربح في نفس العبد هدر (ص) وغيره عالم فعمل ربه وللعامل و ربحه قبلة (ش) يعني ان العامل اذا اشترى من يعتق على ربه المال والحال انه في بيعه عالم بقربته لرب المال حين الشراء فانه يعتق على ربه المال لدخوله في ملكه والعامل معذور لعدم علمه بالقرباة وللعامل و ربحه قبلة ان كان فيه ربحا ولى و ربحه قبلة الضعيف في نفسه يرجع الى العبد المشتري والحال ان ربح المال موسر وأما لو كان معسرا والحال ما ذكر فالحكم ان حصصه لرب المال فتعق عليه أي ما يقابل حصته

بمجرد الشراء ولا يحتاج لحكم كما افاده المواق (قوله فان ولاه لرب المال) أي لان العامل كانه التزام عتقه عن ربه المال (قوله ويفرم عنه لرب المال) والمناسب ويقوم رأس المال لربه (قوله السكاني في العبد قبل الشراء) الاحسن السكاني في المال قبل الشراء (قوله ويجعل ذلك في القراض) اعترضه معني تمت بان مراد الائمة يفرم حصصه لرب المال من الربح عند الحاجة لانه يجعل الربح في القراض وفي بعض الشروح ان المعنى ويجعل ذلك في القراض ان شاعرا ويكون قراضا مؤثقا (قوله بقدره الخ) المناسب ان يقول بقدر رأس ماله و ربحه السكاني قبل الشراء فان اشتراه بمال القراض قبل حصول الربح فيه يبيع منه بقدر نفسه فقط (قوله والابيع كله الخ) أي أو اكتمره والحاصل انه اذا لم يوجد الا من يشتريه كله أو اكتمره يبيع كله في الاول

وأ كتمه في الثاني وباخذ العمل حصته من الربح قبلة ونفسه وكذا ربح المال وقوله لاربح الشخص من حين يعتق عليه معناه حيث عتق (قوله الا في صورة تأتي) هي المشار اليه بقوله ومن يعتق عليه الخ (قوله والحال انه في بيعه عالم) واذ انما تعافى العلم وعدمه فالقول قول العامل (قوله فانه يعتق على ربه المال الخ) أي يوم الشراء بمجرد الشراء لدخوله في ملكه (قوله واولى ربحه قبلة الخ) هذا خلاف المتقول والمقول و ربحه قبلة لاقية بالحاصل ان المناسب والعباب ان المراد حصول الربح السكاني قبل الشراء

٣ قول الجعفي قوله وأما الرجاء للقراض الخ كذا بالنسخ ولتنظر النسخة التي وقعت به من نسخ الشرح ١٥ مصحح

(قوله عتق بالاكثر) أى يحكم  
بأنه على الله أجرة (قوله والمال  
أنه على الله هذا العبد يعق عليه)  
المناسبت كفى مائة غيره وهو عالم  
بأنه والله (قوله بالاكثر من قيمته  
يوم الحكم وغنه) هذا هو الصواب  
وقول عب قال فى التوضيح يوم  
الحكم وابن عرفة يوم الشراء  
أو الحكم معترض كما يعلم من  
محمى تمت (قوله ولولم يكن فى  
المال الخ) الذى اعتمد محمى تمت  
أن المولى بالمال فى قول المحمى تمت  
المال العبد المقتى ولوقال ولولم  
يكن فيه فضل لكان ابن (قوله  
على من يقول) أى وهو المبيعة  
(قوله بقبضته) أى يعق يوم  
الحكم فى مقابلة قيمته التى يفرمها  
لرب المال وظاهر أن ما إذا كانت  
يوم الحكم أقل من رأس المال  
فإنه يفرم ذلك فقط فإذا كان يده  
مائة والتجرب انصارت مائة من  
واشتري ما قرىبه غيره على قيمته  
يوم الحكم خمسون فإنه يفرم  
الخمسين فقط وهو ظاهر لأنه يعخذ  
(قوله والافلا يعق منى وتباع  
ويدفع لرب المال مائة) أى سواء  
كان موصرا أو موصرا (قوله والا  
يباع بما وجب الخ) على البيع ان  
شارب المال وان شله اتبعه به  
دينارى ثمت وعق جمعة فالة  
ابن رزيق (قوله من الاكثر من  
قيمه الخ) لا يخفى أن كلامه الاق  
مصرح بأنه يباع منه بما وجب  
إذا كانت القيمة أكثر (قوله يوم  
الشراء) المناسبت يوم الحكم

من رأس المال ومن الربح وتبقى حصة العامل من الربح فى العبد لمكاته ولا يعق عليه  
لان الحكم حصة المبيع بين اثنين اعق احدهما حصته وهو موصر فلا يقوم عليه  
وتبقى حصة الشريك الاخر على ملكه (ص) ومن يعق عليه وعق بالاكثر من قيمته  
وغنه (ش) يعنى ان العامل إذا كان موصرا اشتري من يعق عليه والمال أنه عالم بان  
هذا العبد يعق عليه كانه موقا فانه يعق عليه بالاكثر من قيمته يوم الحكم وغنه الذى  
اشتراه ويسقط عن العامل حصته من الربح المصروف فى العبد فإذا كان الفتن  
أكثر وفى قيمة العبد دفعا إذا كانت القيمة أكثر ليقال أنه ربح فى قيمته لا نقول هو لم  
ياخذ شيئا والامتناع حيث أخذ فاذا دفع له مائة رأس مال فرم فيه ما اشتري بها  
ولدت منه علما فانه يعق عليه فان كان غنه أكثر فرم مائة حصته من الربح فى الفتن  
وان كانت قيمته يوم الحكم أكثر فرمها مائة حصته من الربح (ص) ولولم يكن فى المال  
فضل (ش) يعنى أن العبد يعق على العامل ولولم يكن فى المال الذى اشتري به من يعق  
عليه ربح يوم الحكم بان كان مساويا أو كانت خسارته لا يجرد قبض المال لتعلقه  
حق به فصار شرى بكاره وبالباغصة على من يقول انه إذا لم يكن فى المال ربح لا يعق لانه  
لا يتعلق حقه بالمال ويكون شرى بكاره يحصل ربح (ص) والافلا قيمته (ش) أى وان  
لم يكن العامل على المحين شرى لانه لم يبد له أبومثلا والمال أنه موصر فانه يعق عليه بقيته  
يوم الحكم أى يعق عليه فى مقابل ما باع مائة حصته العامل من الربح منها (قوله بقيته  
فيه مائة) إذا لم يدر منه أنه يفرم لرب المال كل القيمة وليس كذلك كما علمه ويحل غنه  
حيث كان فى المال فضل والافلا يعق منى وتباع ويدفع لرب المال مائة لانه انما اعق على  
العامل لكونه شرى بكاره وإذا لم يكن فى المال فضل لا شرى ولا يتصور عتق جزئى يقوم  
عليه حصة شرى بكاره وانما حالة السلم فلا يراى فضل ولا حصة منه لانه انما اعق فى العلم  
بالتعدي وقد يكون فى المال فضل يفيد كلام المؤلف حيث قدم قوله ولولم يكن  
فى المال فضل على هذا وقوله (ص) ان لا يشرى بها (ش) أى فى حالة العلم وعدمه (ص)  
والا يبيع بما وجب (ش) أى وان لم يكن العامل موصرا فانه يباع من العبد بما وجب  
لرب المال الذى وجب على العامل فى حالة علمه ورأس المال وحصة ربه من الربح من  
الاكثر من قيمته وغنه حيث كان فى المال فضل قبل الشراء والاكثر من قيمته وغنه حيث  
لم يكن فى المال فضل وفى حالة عدم العلم بقيته يوم الشراء مائة حصته من الربح وهذا  
حيث حصل فى المال ربح قبل الشراء وأما ان لم يحصل ذلك فلا يعق كفى التوضيح مثال  
ما إذا كان موصرا وفى المال فضل ان يشتري بمائة ورأس المال مائة وقيته يوم  
الحكم مائة وخمسون فإنه يبيع بمائة وخمسة وعشرين يعق الباقي وبقية فى ذمته  
بمائة وعشرين لان العامل قد جنى على المال أى بشرائه من يعق عليه فتلزمه حصة  
رب المال التى جنى عليها واما ان يبيع لرب المال بعد رأس مائة وحصة من الربح  
المحصل قبل الشراء وهو فى المثال المذكور خمسون لتصرف الشارع للربح وحيث نفذ  
فيقيد قوله بما وجب اذا لم يدر غنه الذى اشتري به على قيمته يوم الحكم فان زاد فانه يباع

(قوله ويرقم أيضا ما يخصه من الربح الكائن فيه قبل الشراء) وأما ما في العبد من الربح فلا يضمه هذا هو الموافق لتفعل  
فأجل به حب وشب من أن المراد ٢٥٦ الربح الحاصل قبله ليس بصواب (قوله وهي فاسدة) أي لأنه يقتضي أنه

يقوم القية وشيا آخر وهو ربحه مثلا لو كان رأس المال مائة واشترى العبد بها وهو يساوي مائة وخمسة فظهر هذه النصفة أنه يفرم مائة وخمسة وخمسة وعشر من लाभ القية وربع ربح المال (قوله وهما الصواب) ويشتد فالق يفرم قيمته الأربع العامل ولو الكائن في العبد فلا يفرمه كما أفاده كلامهم وقوله لأنه مستدلل بالاولى حدثه لأنه لا معنى له (قوله) فإنه يساع من العبد (الخ) مثلا لو كان الثمن مائة والعبد يساوي مائتين فإنه يساع من العبد برب المال وهو مائة وخمسون وقوله أن كان في المال فضل أو ادية العبد كالصورة التي قلناها وقوله أن لم يكن في العبد فضل بان يكون يساع مائة كما اشترى ثم لا ينجي أن هذا إنما هو على حال البساطي لقوله فيما تقدم فرم عنه وربه لاسل الشارع فإن البساطي قد غير قول المصنف فرم نفسه وربه بقوة فرم عنه الذي اشتراه ودفعه فيه وربه أي الربح الحاصل في العبد أن كان فيه ربح لشرائه للعتق لا يسط حق ربح المال من الربح وعليه تغير وجهه يعود على العبد والمعتد بربحها شارحا فالق على ما قال شارحنا ما لا يهـ

له بقدر رأس ماله وحصة من الربح الحاصل في قيمته يوم الحكم أي ويبيع رب المال العامل بما بقي لمن ربحه من الثمن ان اشتراه العامل عالما فلا يلزم بفساد عالما في المثال المذكور فإنه يبيع منه بمائة وخمسة وعشرين ويقتن باقيه لاتباع العامل (ش) (ص) وان اعتق مشتري للعتق فرم عنه وربه (ش) يعني ان عامل القراض اذا كان موسرا فاشتري من مال القراض عبدا بصد العتق ثم اعتقه فإنه يفرم لرب المال عنه الذي هو رأس ماله ويرقم له أيضا ما يخصه من الربح الكائن فيه قبل الشراء وأما ما في العبد من الربح فلا يضمه اذ هو متسلف لما اشترى به وهذا ظاهر فان قيل لم أر بد في ثمن رأس المال فالجواب انه لو بقي على ظاهره لانتفى الربح الحاصل في العبد وليس كذلك (ص) والقرض قيمته يومئذ (ص) يعني ان العامل اذا اشترى عبدا القراض ثم اعتقه وهو موسر فإنه يعتق عليه ويفرم لرب المال قيمته فقط يوم العتق وهو مراده يومئذ قاله الشارع ونحوه في المواقيع ان يشترى وفي البساطي يوم الشراء بمه ثبت والضمير في (ور بجه) على هذه النصفة عائدا على رب المال وهي فاسدة وعلى نسخة الاربعه بالا الاستثنائية ونسفة لاربعه بالا الثانية وهما الصواب عائدا على الممل لانه مستدلل بالاربعة لان كل من أخذ مالا للقيمة وتعدى لاربعة فيقال ما قيمته ودون ربح العامل (ص) فان اعسر بيع منه برباله (ش) أي فان كان العامل معسرا في الحالين أي في حالة اشتراؤه العبد للعتق وفي حالة اشتراؤه للقراض ثم اعتقه في الحالين فإنه يساع من العبد برب المال في العبد وهو عتقه الذي اشتراه وماله نفسه من الربح ان كان في المال فضل وبعث على العامل ما بقي فان لم يكن في العبد فضل فإنه لا يعتق منه شيء (ص) وان وطئ أمه تقوم ربه أو أوطئ ان لم تجعل (ش) يعني ان عامل القراض اذا وطئ امه من اما القراض طلبا ولم تجعل فان دبر القراض بغيره حديثين ان يقومها على العامل أي يفرمه قيمتها يوم الوطء أو يقيها للقراض فان أجازها فلا كلام وان اشتد تقوم بها فان كان العامل موسرا أخذ منه قيمتها يوم الوطء وان كان معسرا فانها يتابع على العامل في تلك القية فان لم يوفق منها بالقية فإنه يبيعها بقي ديال نفسه فإنه يملك في الموازية وكلام المؤلف شمل ان اشتراه بالوطء وان اشتراه بالقراض وهو مطابق لما ذكره البيهقي ودل عليه ظاهر كلام ابن عرفة وأما ان جلت فقدا شارحنا ليه بقوله (ص) فان اعسر اجهسها وبهصة الولد أو باع به قدر ماله (ش) يعني ان عامل القراض اذا تعدى على أمه من مال القراض فوطئها فالحملات منه وهو موسر أي وقد اشتراها للقراض فإنه يؤخذ عنه قيمتها يوم الوطء ويجعل في القراض وهي له أو ولد له من وطء شبهة فهو حرة نسب فان كان معسرا فان رب المال يصير بين ان يبيع العامل بثلاث القية يوم الوطء على المشهور كما يقيد كلام ابن الحاجب لا يوم الحمل ولا شيء لمن قيمة

الثن وحصة من الربح قبل الشراء في الاول وقيته الاربع العامل في الثانية وبذلك ان الشارع سكت عن المسئلة الوجه الثانية عند الاصا (قوله أو ربه الخ) هذا وان كان التبادر من المصنف الا ان يعرفه نازع في وقتيه التامر بأنه غير متقول والمقول ان المراد اياهما والواحي الثمن الذي اشتراه ليه (قوله لا يوم الحمل) هذا القول أي ان القية يوم الحمل خلاف المشهور





أو انفسه فله مال على أنه القراض وليصدقه فتياع وصدقه ابن القاسم فلا يباع عنده ابن رشد هذا محل الخلاف وأما ان قامت حنة على شرائها الوطء لم تبسع قولاً واحداً اه كذا ذكرت واعترض عليه محشي تحت بان هذا طريقة ابن رشد وطريقة غيره هذا الحكم على الشراء ٣٥٤ لاحد الاخرين بيته ويجرد قول العامل فلما أطلق المؤلف دل على أنه ليس ذلك

الرخص بالبيع لغريب المال وعلمه وقارب المال (ص) وان اقبل مشتركة للوطء فان اتبع به ان اعسر (ش) يعني ان عمل القراض اذا اشترى جاريته من مال القراض للوطء ونظم او اقبلها فان كان موسراً فانه يفهم له انتم اقط أي الذي اشترى بها وان كان معسراً فانه يتبع به ولا يباع ما شئ من لرب المال فان لم يقبل فانه يصغر بين ان يتبعه بغيره يوم الوطء وبين ان يتبعه للوطء بالثمن هذا هو النقل وقد مر ان قول المؤلف وان وطئ أمة قوم ربها أو أبقى انه شامل لما اذا اشترىها للوطء والقراض وكلام في فيه نظر (ص) ولكل فوضعه قبله كرهه وان تزودا فهو ولم يظن والا فوضعه (ش) قد علمت ان عقد القراض غير لازم لاحدهما على المشهور فلكل واحد منهما ما لم يفسخ يعني التزول والرجوع كما أن لرب المال ان يتزول ويرجع وان تزود العامل للسفر ولم يشرع في السير وأما التزود بالنسبة للعامل فعمل يلزمه ان يباعه ما لم يفرغ من ما اشترى به الزاد لرب المال فان التزم ذلك كان له رد المال فان ظن العامل بالمال بان شرع في السير أو عمل به وان لم يظن فانه يلزم لرب المال بقاء المال تحت يده الى ان يفسخه أي يخلو منه في ان سرقه وليس لاحدهما مال قالوا بمعنى ان لا يخلو لرب المال حذفت واوانسكاه من قوله وان تزودا صوب للتلا يكون فيه بعض تكرار مع قوله ولكل فوضعه قبله أي على النسبة لما قبل المبالغة وأيضاً شئتم يقتضي انه ان لم يتزود ولم يظن فان له الرجوع دون العامل كما هو كذلك بعد التزود وليس كذلك وأجاب بعض بان الواو للطالع (ص) وان استغنى فالخام (ص) الصهر المرفوع راجع لكل على سبيل البدلية والمذهب للمال أي ان طلب لرب المال العامل بشئ من المال أو في العامل لا لرب له ربح متزوق وأطلب العامل لرب المال أو في ربح المال لا لرب المال يتفق بسوق المال فالخام يتظر في ذلك من فصيل أو تأخير فما كان صواباً قبله ويجوز قسمة العروض اذا تراضوا عليها وتكون بها (ص) وان ملك فلوارثه الامين أن يكمه والأبقى بأمين كالاول والاسلواهدرا (ش) يعني ان عامل القراض اذا مات قبل نضوض المال فلوارثه الامين ولو أقل أمانة من وارثه ان يكمه على حكمه ما كان موردته وأما ان يكون اميناً فان عليه ان يأتى بأمين كالاول في انه نفقة يكمه فان لم يأت الوارث بأمين فانه يعلم المال له عليه هذا رأى من غير ربح لما علمت ان القراض كالبيع لا يستحق الاقامة العمل وظاهر المدونة ان الوارث يحملون على غير الامانة وتقوم في القضية بخلاف ورثة المساقاة اذا مات العامل فانهم يحملون على الامانة حتى يقيم خلافها والفرق بين المساقاة يستاجر من التركة من يعمل فيها وفي القراض يسلم لربه هذا ان عمل المساقاة في الخدمة بخلاف القراض فان المقصد في فيه عين العامل وايضاً هي أشبه بالاجارة من القراض لازماً وبها بالعقد (ص)

طريقة ابن رشد اه (قوله) وكلام في فيه نظر وذلك ان الزرقاني حل قول المصنف وان وطئ أمة على ما اذا اشترى بها للوطء الذي حصل به الشارع ساقا فاقلا وأما اذا اشترى بها للوطء ولم يبيعها فيبني أن يكون حكمه حكم الشريك ووجهه ان نظر ان كلام الزرقاني مخالف لاه نقول (قوله قبله) أي وسفره والمراد بالمال تحريك المال (قوله يعني التزول) أشاد بذلك الى انه ليس المراد حقيقة الفسخ الذي لا يكون الا في العقد الاثني بل أراد به التزول والرجوع (قوله وأما التزود) الخ ظاهره ان العامل تزود من ربح المال (قوله) فان التزود الخ وكذا اذا كان المصروف من عند العامل (قوله الى انفسه) أي يستقر حتى ترجع الابع عنها واذا انفس فقد تم عمل القراض فليس للعامل تحريك المال انفسه يملك القراض وأما ان نفس بغيره فله تحريكه (قوله لا لرب المال) يعني هو بمعنى ربح متزوق (قوله فما كان صواباً أمضاه) فان لم يكن حاكم جماعة المسلمين وانظر هل يصح في منها شأن أم لا شب (قوله كالاول) في عب كالاول

في الامانة والثقة يصحرا بالبيع والشراء اقول وهو ظاهر المصنف بخلاف أمانة الوارث فلا يشترط والاقول فيها ما هو موردته والفرق أنه يمتط للاجنبي ما لا يمتط في الوارث لكن قال معج ظاهر كلامهم أن مطلق الامانة في الثاني مكافؤ لثقة العلامة الشرخسني رحمه الله تعالى اقول وهو ظاهر نقل المواق

(قوله والقول للعامل في نفسه) قال العلامة بهرام واستحلفه جاعل إيمانهم وفيها ثلاثة أقوال يقرق الثالث بين المتهم وغيره والمشهور جميعها مطلقا ويحل تصديقه ان لم تقم قرينة على كذبه (قوله على المشهور) أي تتوجه على المشهور وان لم يكن ممتما إلى خلافه فيقول انما لا تتوجه اذ لم يكن ممتما وفي شب والقول أيضا ١٥٩ في خسره مع يمينه ان كان ممتما سواء

حق عليه رب المال الدعوى  
أم لا وان كان خسرته ثم كان حقيق  
عليه الدعوى فاليمين والا فلا  
(قوله والا) أي بان يقضه يمينه  
(قوله خوف الخلود) المناسب  
خوف دعوى الرد بدل خوف  
الخلود كذا أقاد بعض شيوخنا  
عن بعض شيوخه (قوله ولا بد  
ان تكون بحضوره الدافع  
والقاضي) أي لا بد ان تكون  
تعمل المينة الشهادة بحضوره  
الدافع الخ (قوله انما أي  
لان رب المال حقيق عليه الدعوى  
انه لم يقض ولهذا انقلب عليه  
اذا نكل عنها العامل بخلاف  
ما تقدم لانه اتهمه (قوله وخسره  
من الرب) أي خسرته رب المال  
واعلم أن ما ذكره المصنف  
من التلف والخسر يعبري في  
الصحيح والعاسد (قوله ونظائر  
المدونة الخ) إشارة إلى أن المسئلة  
المشار إليها بقوله أو ادعى الخ  
ذات خلاف كلام ابن رشد  
يقضي اعتقاد الاول (قوله أو  
قال قراض الخ) بشروط خمسة  
ان تكون المنازعة بينه وبين العمل  
الوجب لازوم القراض وان  
يكون مثله يعمل في قراض  
ومثل المال يدفع قراضا وان

والقول للعامل في نفسه وخسره ورد ان قض بالادعنة (ش) يعني ان العامل اذا ادعى  
تلف مال القراض أو انه خسر فيه فانه يقول قوله في ذلك مع عبته ولو كان غيرا معني في نفسه  
لان رب المال رضى بامانة ومسئلة التلف كسئلة الخسر في ان العي تتوجه على العامل  
وان لم يكن ممتما على المشهور وقيد القضي بقول قوله في الخسر بما اذا أتى بما يشبه  
ويعرف ذلك بنسأل التجار في تلك السلع هل يخسر مثل هذا أم لا وكذلك القول  
قول العامل انه رد مال القراض الى ربه حيث قضه بغير يمينه والا فلا بد من يمينه تشهد  
له بالدعى المشهور لان القاعدة ان كل شيء أخذنا من الايمان لا يبرأ منه الا بانتهاد ولا بد ان  
تكون المينة مقصودة لتوفيق وهي التي يشهد بها الدافع على القاض خوف الخلود فكما  
فلما شهد بها القاض بغير حضور رب المال أو شهد بها رب المال لخوف الخلود فكما  
لو كان القضي بلا يمينه والقضائه يقبل قول الدافع في ان اشهاد خوف الخلود ثم انه  
لا بد من حلفه على دعوى الرد وان لم يكن ممتما اتفاقا (قضية) كلام المؤلف هنا  
فيما اذا ادعى العامل رد رأس المال وربحه أو ادعى رد رأس المال وخسرته من الرب  
حيث كان فيه ربح وأما ان ادعى رد رأس المال دون ربح حيث كان فيه ربح مع نكل  
القضي يقبل قوله وقال القاضي لا يقبل قوله وظاهر المدونة عدم قبول قوله ولو أتى  
العامل بتقديم خسرته من الرب فقط (ص) أو قال قراض ورب به بضاعة باجر وعكسه  
(ش) أي وكذلك القول قول العامل مع يمينه وبأخذ الجزاء اذا اختلفا فقال العامل  
المال يدي قراض وقال ربه بل هو يدي بضاعة باجر معلومة فان نكل العامل حلف  
رب المال ودفع الاجرة واليمين مقسدة عما اذا كانت الاجرة أقل من ربح الرب وأما ان  
صككت مثله فاعلم ان لا يمين وكذلك القول قول العامل اذا نكل المال يدي بضاعة  
باجرة وقال رب المال بل هو يدي بضاعة قراض يجوز مع لوم لان اختلافهما يرجع الى  
الاختلاف في جزاء الرب ولهذا اذا كانت الاجرة مثل الجزء الذي ادعى على القراض فلا  
يعين لانهم اختلفا في المعنى ولا يضر اختلافهما في اللفظ كما قاله الشارح واستشكل  
هذا بان الاجرة اذا كانت مثل الجزء لا اتفاق لان الجزء في المال والاجرة في الذمة فبان  
الاتفاق والجواب بعض بان فرض المسئلة فيما اذا حصل ربح لا يذيد به انه بضاعة باجر  
ويذكر العامل انه قراض حيث لم يحصل ربح أي فليس هذا الاجرة في الذمة لكن في  
عكسه وهو دعوى العامل انه بضاعة باجر ووجه انه قراض فيحصل التنازع حيث  
لا يصح ثم ان كلام المؤلف حيث صحت الذمة بعد العمل الموجب لازوم القراض لهما  
كما يقيد به من الاختلاف في الجزاء أو ما قبله لازوم فلا فائدة في أن القول قول العامل

يزيد زعمه على جزء البضاعة وان يشبهه ان يفاضل بما ادعاه من نصف الرب والخامس ان لا يطابق العرف دعوى ربه فان  
احتل شرط أو نكل لم يقبل قوله فإذا نكل حلف ربه ودفع اجرة البضاعة الذائقة من جزاء القراض وتجزئ الشروط  
الذكر في قوله او عكسه (قوله واليمين) أي بين العمل في الصورة الاولى (قوله لان الاثمة هي ارجع الاول) كما يدل عليه  
وتية الكلام (قوله أي نكست هذا الاجرة في الذمة) أي كأنها ليست في الذمة

(قوله هذا إذا حال بضاعة بغير أجر) والظاهر أنه لا يتأق دعوى العامل أنه بضاعة بغير أجر لاستحالة ذلك عادة إلا أن بقصد منته  
 على ربه (قوله وبهذا) أي بقولنا نقاشة وقوله يندفع هذا لا يتم إلا بتقدير في العبارة والتقدير ما يتأق إذا كان القول قول  
 رب المال فينتهي أن لا يكون والا فلا ٢٦٠ ثمرة ذلك وحاصل الجواب منع قوله والافلا ثمرة ما حصلته أنه ثمرة وهو عدم

لأن ربه القسم واحتقره بقوله بغير أجر إذا حال بضاعة بغير أجر وقال العامل أنه قراض فإن  
 القول حينئذ قول رب المال بعينه أنه ليس بقراض ويكون للعامل أجر مثله ما لم يزد على  
 ما ادعاه فلا يزداد نقاشة كون القول قوله عدم غرامة الجزء الذي ادعاه العامل وبهذا  
 يندفع ما يقال إذا كان القول قول رب المال فينتهي أن لا يكون له أجر مثله وبأن ذلك أن  
 رب المال قبضت دعواه أن العامل تبرع له بالعمل وهو يشكر ذلك ويدينه بغير أجر  
 مثله وبعبارة أن جعلت مفهوم قوله بغير أجر مفهوم موافقة كال كلام ابن عرفة وإن جعلته  
 مفهوم مخالفة كان كلام الشيوخ لكنه مشكل (ص) وأردى عليه الغصب أو قال  
 انفق من غيره (ش) يعني أن العامل إذا قال المال يدين قراض أو ودعية وقال ربه  
 بل غصبته متى أوسر قسمه متى قال القول قول العامل مع عبثه والبيئة على رب المال  
 لأنه مدع ولأن الأصل عدم الغصب والسرقة ولو كان مثله يشبه أن يغصب أو يسرق  
 وكذلك يكون القول قول العامل إذا قال قبل المفاضلة انفق من غير مال القراض  
 وسواء حصل ربح أم لا يريد أن يبيح نفسه وظاهره سواء كان المال يمكن منه الاتفاق  
 لكونه عن أم لا لا يكون له سلبا وهو كذلك على ظاهر كلام المتقدمين فلما قال ذلك بعد  
 المفاضلة فإنه لا يصدق (ص) وفي جزء الربح أن ادعى مشيئا أو المال يدينه أو ودعية وأن  
 ربه (ش) يعني أنهما إذا اختلفا بعد العمل في جزء الربح فالقول قول العامل بشرط أن  
 يدين مشيئا ويحلف سواء أنشبهه رب المال أم لا فإن نكل صدق رب المال ويحلف فإن  
 نكل صدق مدعى الأنشبه فإن ادعاه ما لا يشبهه فالحلف وجب للقراض المثل وكذا لو نكل  
 وبشرط أن يكون المال يدينه أو ودعية عند أجنبي أو عند رب المال فقول في جزء الخ  
 عطف على لفظ في تلف وقوله والمال يدينه بالجهة حالية أي والحال أن المال يدينه  
 حسا أو معنى ككونه ودعية عند أجنبي بل وإن عند ربه فالإمام يعنى عند ومثل كون  
 المال يدينه كون الربح أو الخصة التي يدينه يدينه ومفهومه أنه لو سأل ربه لا يكون القول  
 قوله بل القول لربه ولو وقع وجود شبه العامل وهو كذلك أن بعد دقياقه وأما أن قرب  
 فالقول قوله قاله أو الحسن وقوله أن ادعى مشيئا أو المال يدينه بشرط في غرضه الاتفاق  
 وما بعدها (ص) قوله إن ادعى الشبهه فقط أو قال قرض في قراض أو ودعية أو جزء  
 قبل العمل مطلقا (ش) هذا شروع منه في ذكر مسائل يقبل فيها قول رب المال مع عبثه  
 منها إذا اختلفا في جزء الربح بعد العمل فادعى رب المال الشبهه وحده وكذلك يكون  
 القول قول رب المال مع عبثه إذا قال رب المال قرض وقال لذي عند بل قراض

غرامة الجزء الذي ادعاه العامل  
 وقوله ويدين ذلك أي يدين  
 للعامل أجر المثل قوله دعواه أن  
 العامل الخ أي والأصل عدم  
 التبرع ثم إن ظاهر عبارة الشارح  
 أنه لا فرق بين كون مشيئا يأخذ  
 أجر أم لا فني عب ولعل وجهه  
 أنه لم يوافق ربه على دعواه وأدعى  
 أن عمله دعوى قراضا لا يجازا  
 (قوله لكنه مشكل) لأنه معلوم  
 عليه ووجه الاشكال أنه إذا كان  
 القول قول العامل مع دعوى  
 رب المال البضاعة بغير فلا أن  
 يكون القول قوله مع دعوى  
 رب المال البضاعة بغير فلا أن  
 انتهى وجوابه أنه إنما يكون أولى  
 لو كان رب المال لا يعرف شيئا  
 ولو اتفق أن عليه أجر مثله كذا  
 فعب وتأمّل ذلك الجواب  
 (قوله ولأن الأصل الخ) عطف  
 صلبه على معلول (قوله وكذلك  
 يكون القول قول العامل إذا  
 قال الخ) أي مجرد دعواه (قوله  
 إذا ادعى بعبثه) أي أن الشبهه  
 ففقه مشله كان النقص من  
 رأس المال كذلك (قوله لا يكون  
 سلبا) أي اشترطه بعبث رأس  
 المال التقدير فلا يتأق ما من

قوله في تقدير (قوله على ظاهر كلام المتقدمين) كذا في حج وليد كما قال المتأخرون ~~كما هو المتبادر منه~~ أو  
 أنه مقابل قاله المتأخرون (قوله وإن ربه) أي وافق على الإيداع عنده وأما لو قال العامل هو يدينك ودعيته وقال ربه  
 بل قبضته على المفاضلة فينتهي أن يكون القول قول رب المال (قوله وكذلك لو نكل) أي وبقي للمخالف على الناكل  
 (قوله وكذلك يكون) أي قول قول رب المال مع عبثه إذا قال رب المال قرض الخ في حج وبعبه شب أن القول قول  
 رب المال بالإيجاب لأن ربه يد المال أقول وهو ظاهر وقوله وقال العامل بل قراض صدق العامل وبعبارة غيره

فأقول العامل عكس ذلك لكان القول قوله كما في المدونة انتهى أقول ونظيره بغير عين وهو ظاهر مما تقدم (قوله لما جات ان عقد القراض الخ) وأما ما يحصل به لزوم العمل فقط فهو بمنزلة العدم (قوله وان قال ودية الخ) وعكس المستنفذ وهو قوله به قراض والعامل ودية فأقول للعامل لأن به مدع على العامل الربح أي إذا كان التنازع بعد العمل والا فقول ربه وتظهر فائدة فيما إذا كان التنازع قبل العمل وبعد التردد للسفر (قوله لأن هذا الباب) هذا يقتضي بان القاعدة المقررة هي ان القول قول مدعى الحق في القضاة بخلافه ٢٦١ بما إذا كان الباب يقابله في نفسه القضاة

أو دية وإنما كان القول قول ربه المال لأن العامل مدعى عدم الضمان فيما وضع يده عليه وسواء كان تنازعهما قبل العمل أو بعده ولو قال ربه المال دفعته اليك قراضاً وقال العامل بل قرض صدق العامل لأن ربه المال هتلمدع في الربح فلا يصدق وبالحاصل ان القول قول من ادعى القرض منه ما وكذلك يكون القول قول ربه المال لكن بلا عين إذا اختلفت معاملة في جزء الربح قبل العمل لأنه قادر على انتزاع المال من العامل لما علمت ان عقد القراض محتمل قبل العمل ومعنى الاطلاق سواء ادعى ربه المال النسبة أم لا (ص) وان قال ودية فمضته العامل ان عمل (ش) يعني ان ربه المال إذا قال ودية ودية وقال من هو عنده هو يدي قراض فعمل فيه بعد ذلك فإنه يضمنه إذا كافى لتعديبه وانما مضته لأنه مدع على ربه أنه اذن له في تصرفه والاصل عدمه فلو وضع قبل العمل فإنه لا ضمان لاتفاق دعواه على أنه امانة فقوله وان قال الخ جواب ان محذوف وقوله مضته العامل جواب شرط محذوف والتقدير وان قال ودية وعافه الاخر وقال قراضاً فقول ربه وان كان حركه مضته وقوله ان عمل دليل على هذا التقدير ولما تقدم ما يصدق في نفسه العامل وما يصدق فيه ربه المال ذكرهما أولاً ثم فقال (ص) ومدعى الحق (ش) يعني أنه إذا ادعى أحدهما صحة القراض وادعى الآخر نكاحه فقول ربه مدعى الحق إن قال ربه المال عقدت القراض على النصف ومائة فتعني وقال العامل على النصف فقط فاقول للعامل وعكس لم يرب المال ونظيره ولو غلب الفساد لان هذا الباب ليس من الأبواب التي يغلب فيها الفساد (ص) ومن ههنا وثقه كقراض أخذ وان لم يوجد (ش) يعني ان من مات وعنده قراض أو ودية ولم يوص بذلك ولم يوجد ذلك في تركته ولم يعلم أنه دفعه الى ربه ولا دى تلقاه ولا ماسة قط فإنه يؤخذ من ماله لا احتمال ان يكون انتفعه أو وضعه منه يتصرف به ان كان يحفظه ربه المال أنه لم يحصل اليه ولا قبض منه شيئاً وهذا ما لم يتقدم الامر كشره من فإنه يعمل على رد ربه في كافر في الودية ويقال ههنا ما استسواء كان كافراً أو عسماً قال الله تعالى ان إذا هلك قتل من ربح الله من بعده رسولا وقوله بكسر القاف وقصر اليه أي جهته وادخلت الكاف الودية والبيعة والبيعة ويحاص صاحب القراض أو الودية غرماء الميت واليه الاشارة بقوله (ص) وحاص غرماء وتعين بوضعية وقدم في الحق والمرض (ش) يعني ان من أقر في مرضه أو في صحة بقران لزيد

(قوله يعني ان من أقر في مرضه أو في صحة الخ) المراد اقرضه شخصه وعينه كهدا قراضاً زيدا وهذا ببيعة أو هداه ودية ومعنى المستعنى كلامه وتعين بوضعية في الحق والمرض وقدم على غرماء الميت فاحت بنية باصله أم لا حيث لم يكن مقصداً فان كان مثلاً الخ فقوله في الحق أو المرض متعلق بقوله وصية (١) أي ان الوصية سواء كانت في الصحة أو في المرض والحاصل (١) قوله أي ان الوصية الخ كذا بالاصل بايد يتلو كأنه محض حذف خبر ان لغيره من المقام تأمل اهـ مصحح

ان الجور على كلام الشارع تحلية وذلك لانك تقول التعيين انما في الصحة او المرض وفي كل امان تقوم بنبذة باصله لا وفي كل امانه امان ام لا فان قامت بنبذة باصله قبل التعيين مطلقا قلنا ام لا في الصحة او المرض فهذه اربعة وامان لم تقوم بنبذة باصله فان كان غير مطلق فيقبل مطلقا في الصحة او المرض والا فلا يقبل مطلقا فهذه اربعة وحاصل ما افاده بحثي ان انا اذا كان الاثر في المرض بان حال في مرضه هذا اقراض فلان او بوجهه فيقبل اقراضه او يقدم على الذين الذي عليه الشايت في الصحة او المرض اذا كان غير متمم بظاهره ٢٢٢ سواء كان مطلقا ام لا واما ان كان في الصحة فيقبل مطلقا ام لا اذا كان غير مطلق واما ان كان مطلقا فلا يقبل مطلقا ومن المعلوم انه مجرد اقراض حال في نبذة والا فقبل مطلقا (قوله وظاهره الكراهة) ضعف (قوله معناه التبريم) وهو المحذور (قوله واما البسيط) فبان اي لسماع ابن القاسم لا يابس على العامل في اعطاء الكسرة للثالث وكذا اقراض الماله ابن وسئلنا من البسيط الذي يتقاضى عنه الاثني قال في كبريه فيحصل على البسيط ذوات الكسرة (قوله افضل) اي أكثر كثره لها بال والاي ان لم يكن له بال فهو بمنزلة العبد ولا يبقى ان صاحب به المستغنى حل مراد ليس بظاهر العبارة لان ظاهرها انه لا يصح الا اذا كثر وقصد به التفضيل وانما قلنا كثر لان قصد التفضيل لا يكون الا بمقتضى الكثرة (قوله فان قلت الخ) وادع بقطع النظر عن الحل المتقدم فهو وارد بسبب ظاهر المصنف (قوله ولو قال عقب قوله الخ) اي بالنظر بظاهر لفظه والافتقار له بما قدمه (قوله

او بوجهه) فانه يؤخذ ذلك بعينه ويقدم على غيره المقتضى سواء كان على اصل ذلك القراض او لو بنبذة بنبذة ام لا حيث كان غير مطلق فان كان مطلقا فلا يقبل تعيينه القراض ولو بنبذة الا ان قامت بنبذة باصله سواء كان مريضاً او صحيحاً (ص) ولا يبقى لعامل هبة او زينة (ش) يعني ان عامل القراض لا ينبغي له ان يبيع شأماً من مال القراض بغير ثواب هكذا وقع في المردونة لا ينبغي وظاهر الكراهة وقال ابن وسمي معناه التبريم وكذلك ابن ناجي قال ومعناه في الكثير واما البسيط فلان وكذا لا يصح لعماله ان يولي سلع القراض بغيره بمثل ما اشتراه به لاجل تعاقب حتى رب المال ياربح فيها ويبيعها اذا لم يرض الوضعية وظاهره ولو فعل ما ذكر استغلا فلا يجوز له ان يبيعها في السوق او يبيعها في الامم لانهم جعلوا البيع بالكثير ان استأنف لانه قد ربح فيه انه ابيع واما جعله في الامم المأذون في التجارة ان يضع ويضيف ويؤخر ان استأنف لانه اقوى ايضا من العامل لان المال امان ان يكون له المأذون والاسيدو على له ربحه مقصود فيه اقوى (ص) ووسع ان ياتي بطعام كغيره ان لم يقصد التفضل (ش) يعني ان الامام ماله كسرة لعامل القراض ان ياتي بطعام من مال القراض كما ياتي غيره بطعام يشتركون في كاله ان لم يقصد التفضل بذلك على غيره اي ان ياتي بطعام افضل مما ياتي به غيره من رفقائه امان ان ياتي بطعام افضل مما ياتي به غيره فان الامام لم يوسع في ذلك ويضع العامل حينئذ فعله ان يتحلل صاحبه فان فعل فواضع وان ابي ان يحاله من ذلك فان العامل يكافئه فيما يخصه من ذلك اي يعوضه نظيره واليه الاشارة بقوله (ص) والا فله ان ياتي في ملكه فان (ش) فان قلت التوسع حيث كان مماثل لقوله كغيره فلا يبقى الشرط فالحق ان العامل في الاتيان في الطعام اي ان ياتي بكثيره بطعام فاشترط بظاهره ولو قال عقب قوله كغيره ما نصه لا أكثر كان له بال والا فله ان ياتي في ملكه فان (ص) فليكنه ما طابق العقل من انه يتمتع ان ياتي بالزيدان كان له بال سواء قصد التفضل ام لم يوسع بالبناء لما شاعل اي رخص بالبناء لانه مفعول اي يوسع في الشرع وهذا احسن

(باب) في الكلام على احكام المساقاة صحفة وفاداً

وهذه اللفظة مشتقة من سقى الخمرة اذ هو عظيم عملها او سقى من سقى وهي مشتقة من اصول اربعة كل واحد منها يدل على المنع الاول الاجارة بالجهول الثاني كراهة الارض

والا اي والابان كان أكثر بشرطه وهو ان يكون له بال (قوله وهذا احسن) الحاصل انه اذا قرئ البناء لفظا حل بما فالجميع على ذلك ما لم ينصح به غيره ووجه قوله احسن ان التوجه وظنية الشارع لا الامام وان كان المنقول عنه انه قال أرجو ان يكون ذلك ولسما (باب المساقاة) (قوله من سقى الخمرة) من اشتقاق المصدر والمزبد من المصدر المجرى وقوله اذ هو عظيم عملها اي انما ياتي به بلفظ المساقاة للشيء من سقى الخمرة الخ (قوله من اصول اربعة) اثنان قواعد اربعة وقوله الاجارة بالجهول اي ان نصف الثمرة يجهول وقوله كراهة الارض على تخرج منها بظهور في البياض حيث يكون بذور على العامل

(قوله وعلى تقدير سلامتها الخ) لا يعني ان هذا يرجع الى الاجارة بل الى المجهول وقوله والاصل فيها أى جوازها أى الحكمة به (قوله ولما عسي الضرورة) الاشارة الى ما عطف على معنى ما تقدم أى وانما جازت للمعاملة ولما عسي الضرورة أى ولما عسي الضرورة فلا خلافاً بان (قوله وامان المفاعلة التي تكون من الواحد) هذا بالنظر للفظ مسافة فانه نظروا فيه لعناء القوي والافراد المانع على عمل مؤنة النبات (قوله وعافاء الله) أى لان الله هو الذي يعفون الشخص لان الشخص يعفون الله وقوله أو بلا حظ العقد أى الذي هو المرام من الاث ٢٦٣ وقوله فيكون من التعير بالمتعلق ظاهره وقوله على الثاني فقط وذلك لتساقلنا انه على الاول

منظور فيه لاصل مدلوله القوي واماهذا فلم يتغير فيه لادله القوي ثم بعد هذا كما به بدات كون المفاعلة قد تكون من الواحد مع ما يخص عليه معنى ثم فلا يقال ضارب به في ضرب ولا حتى بمعنى سقى (قوله وهو) لا يكون الا من اثنين) فيه ان المفاعلة شرط لها ان الفعل يتحقق من كل منهما كما في ضرب فان الضرب يتحقق من كل واحد واما العقد فلا يتحقق الا منهما معاً فمما تقدم (قوله عمل مؤنة النبات) الاشارة الى ان اخرج به العقد على حفظ المال والتعير وقوله النبات اخرج به مؤنة المال وعم النبات لظاهره اعني نبات كان مستقيا وبهلا وقوله بقدره ما به عوض وقوله لامن غير غلته عطف على مقدري عوض من غلته لامن غير غلته أى وقيل من المقدرة مستقلة في التعير والبين كما هو ظاهر

بما يخرج منها الثالث مع القرعة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها الرابع القرولان العامل لا يدري ان سلم القرعة أم لا وعلى تقدير سلامتها لا يدري كيف يكون مقدارها والاصل فيه امالة التي سبى الله عليه وسلم أهل خيبر ولما عسي الضرورة الى ذلك ونظفه امالة امان المفاعلة التي تكون من الواحد وهو قليل خصوصاً وعافاء الله أو بلا حظ العقد وهو من غير ما فيكون من التعير بالمتعلق بالفتح وهو المسافة من المتعلق بالكسر وهو العقد ولا يكون الا من اثنين والافهمه الصيغة تقتضي ان كل واحد من العامل والمال يسبى لصاحبه كالمضاربة والمفاعلة ونحوهما وقد عرف ان معرفة حقيقتهم العربية فقال هل قد تدلى على مؤنة النبات بقدر لامن غير غلته لا بل على بيع أو اجارة أو جعل فيدخل قوله الا بالامن بالمسافة على ان كل غرة للعامل ومسافة ليعمل انتهى ويطلب طرده على قول ابن القاسم باله قد عليها بالحق عاملت لانها ليست بمسافة عند ابن القاسم وقوله لامن غير غلته يشمل ما اذا كان العقد لكل القرعة وبعضها قلنا قال فيدخل الخلاف قولنا بل قد مد من غلته لم تدخل ضرورة ما اذا جعل كل القرعة للعامل في التعير وأركانها اربعة الاول متعني العقد وهو الشجر وسائر الاصول المشتقة على الشروط الا في سياتها الثاني الجزء المشتق للعامل من القرعة الثالث لعمل الرابع ما تعتد به وهي الصيغة وانما تعتد بالمسافة وهو قول ابن القاسم وقوله يمتنون واختاره ابن الحاجب وابن شاس وابن عرفة انما تعتد به بلغة ساقبت وعاملت وهو المذهب والمسافة جائزة لازمة عند جمهور الفقهاء ومذهب الحنفية في قول المؤلف (ص) انما تصنع مسافة شجر (ش) ويندرج فيه القتل قوله ذى غراخ ولا يصح ان يكون منسباً على شجر لانها صيغة المؤلف ان المسافة تصنع في غيره من زرع وغيره كالورد ويصح ان يكون منسباً بساقبت وهو متعلق بصنع أى انما تصنع بساقبت لكن على قول ابن القاسم وقوله (وان بهلا) مبالغة في جواز مسافة الشجر لان ما فيه من المؤن والسكفة يقوم مقام السقى والبعل هو الذي لا سقى فيه بل يسقى من عروقه من غير سقى ولا عين وزكى الشجر كشجر افرقية والشام (ص) ذى غراخ ليعمل بهه (ش) وعلى ان من شروط مسافة الاشجار ان يكون بلغ حد الاشجار أى اوانه كان فيه شجر باقل

(قوله واركانها) لم يدركها كمن كان داخل الماهية بل اراد به ما يوقف حصول العقد المعلوم عليه (قوله انما تعتد بساقبت الخ) أى ان البادى منهما كالنكاح ويكنى في الجانب الآخر ضمت أو قبلت وقصود ذلك ولا تعتد بالظ الاجارة لانها اصل مستقلة كاللاعتد الاجارة بلغة ساقبت قاله ابن رشد (قوله عند جمهور الفقهاء) ومقابل للجمهور أو حقه فانه معهما اما تلازمه كما في سفر محمد بن قدامة وافوا بالجمهور (قوله ويندرج فيه القتل) لما كان القتل بحسب العرف خارجاً عن الشجر فأعاد المراد بالشجر ما يشمل القتل (قوله من غير سقى ولا عين) السقي الماء الذي يكون في الاربة فيخرج الى الزرع فيسقى منه أو الى الارض ترعى منه وارض مصر بل قال القفا وبه الزرع كعمل الشجر ان اجتراح الى عمل والا فلا

(قوله وعطف الجبل) أي كونه ولم يصف على المقدر وهو قوله في غير مكان ذلك في صفات وأعيانها كالأشجار وقوله ويجوز عطف الصفات أعيانها على بعض (قوله ويراعى مذهب الكوفيين) أي لأن الملبس لأن عدم الاختلاف من أوصاف الشجر لا (قوله الأصول) أي فيشمل البقل ٢٤ وغيره وقوله لا الشجر المتعارف أي لو أريد الشجر المتعارف لم يصح قوله

ولم يصف لأن الشجر المتعارف لا يصف (قوله وهذه المسألة) أصول الأولى ان يقول وهذه المسألة أصول (قوله كالمرور) الكفا انقضاء ثم ان هذا يشك على قوله سابقا كان جارا على مذهب الكوفيين (قوله والتسعة في المسائل الثلاث) الثالث خادون الخ وقال حج انظر ما الذي تظهر لكونه الثالث خادون فيما لا يفرق حل قصة الأصول التي لا تفرق فإذا كانت قوتها الثلثين فمعها مع قصة القوة جائز المساقاة والأندلاو المعتمدين عليها لا يفرق من عدد ما يفرق (قوله فلا يصح أن يكون الخ) أي كان بقوله ذلك النصف مثلا ولكن تأخذ من الانبعاث التي في ناحية الجنوب مثلا (قوله ان يكون معلوم النسبة) استعرازا مما اذا قاله للجزء قليل وقوله فلا يجوز الخ تفريع لا يظهر وقوله فالمراد الخ المناسب ان يقول من أول الامر المواد بالجزم ما قابل المصنف الخ ثم ان هذا الجزم يشترط فيه ان يكون شائعا الخ (قوله لأنه يجوز ان تكون القوة كلها عامل الخ) أي ولا يضي كما خص عليه حج (قوله وانما ذكر الخ) والحاصل

أم لا فلا تصح مساقاة من يبلغ حد الاطعام كالودي وسياق ذلك في قوله أو شجر لم يبلغ خمس سنين وهي تبلغ اثنا عشر شهرا في شجرة هذه ومن شرهه أيضا ان لا يدوم صلاحه وهو مراده بعدم حلية البيع ويدوم صلاح كل شيء بحسبه كما مر في فصل تناول البناء والشجر الأرض وقوله (ولم يصف) عطف على ذي غير رئيس معطوفا على لم يصل به كما هو ظاهره لأن جزمه لم يصل به معه صفة القدر وعدم الاختلاف انما هو من أوصاف الشجر والعطف يقتضي أن يكون من أوصاف الشجر أيضا وليس كذلك فلذلك كان معطوفا على ذي غير ويجوز عطف الصفات وعطف الجبل على المقدر جائز. يحمل عطفه على لم يصل به على أنه نعت جرى على غير من هو له ولم يبرز الشجر بمرأى مذهب الكوفيين ويقوم من قوله ولم يصف أن مراده بالشجر في قوله شجر الأصول لا الشجر المتعارف وبعبارة أن جعل الضم في قوله ولم يصف راجعا للشجر استعرازا من الشجر الذي يصف كالبل والقصب بالبناء المجهدة والقرط بالطاء الممهدة والمراد بالمراد بالمراد بالشجر الأصول وهذه المسألة عليها كان ساكنا من اشتراط عدم اختلاف القوة كالمزجاة انما يصف غيره أي اذا انتهى أخلف فلا يبرح حكمه وان جعل راجعا للقرط كان ساكنا من اشتراط عدم اختلاف الشجر والأولى أن الغيرة راجع للقدم أي من غير أن يبرح أي ولم يصف شجرة أو غيره وانما لم يصفه ولا ساقاة البقل ومعهما بعد عن محل النص وهو الشجر (ص) الاتعاض (ش) هو مستثنى من المفهوم وهو عايد للمسائل الثلاث كما ذكره ح عن الباسي وليس خاصا بالثلاثين قبله كما قال ابن غازي يمكن رجوعه للثانية أعني مفهوم لم يصل به انما يصح فيما اذا كان في الحائط أو كثر من نوع والذي حل به من غير جنس ما يصل وأما ان كان الحائط كله نوعا واحدا فهو محل البعض يصل الجميع فلا ينافي تسعة لما تقرر من أن يدوم صلاح البعض كاف في جنسه والتسعة في المسائل الثلاث الثالث خادون (ص) يجوز قل أو كثر (ش) يعني أن المساقاة يجوز بجزء طامعا قليل أو كثره ويشترط فيه أن يكون شائعا في جميع الحائط فلا يصح أن يكون من غير شجرة من الحائط ويشترط فيه أن يكون معلوم النسبة كما التصف وهو لا ينافي الاجزاء فلا يتوقى بكيل معلوم من القوة كعشرة أصع فالمراد بالجزء ما قابل المصنف كقوة نخلة معتد أو أصع أو أوسق لا ما قابل السهل لأنه يجوز أن تكون القوة كلها عامل أو لب الحائط وانما ذكر الجزم ليتوصل به الى قوله (ص) شاع وعلم (ش) ويشترط في الجزم ما هو أن لا يكون مختلفا لكونه في الحائط أصنافا من الثمر وشروط أن يأخذ من صنف منها النصف ومن صنف آخر الثالث يجوز وكذلك لو كان فيه أنواع من الثمر انما قام

أن المعنى انه لا يشترط أن تكون المساقاة بجزء ولكن لو وقع وزل وجعل له جزأ يشترط أن يكون الجزم شائعا معلوما في وقديقال أن كلامه في المساقاة خفية فلا بد من استنبط ذكر الجزم (قوله أصناف من الثمر) أي كصيفي وورني وغير ذلك من أنواع الثمر بالثلاثة المتفاوتة وقوله أي كيل وعين وغير ذلك



(قوله لانه أهم منه) أي لانه يصدق بقوله لا يبرر قليل أو كثير وهذا لا يصبغ فلذلك احتج بقوله وعلى أن يقول ذلك النصف  
(قوله كالنسكاح الخ) أي كالذي في النسكاح الذي هو البادئ كما هو الأصل (قوله ولا تنقص من في الحائط) قال تزل ذلك كان العامل  
مسافة المثل ووقع ذلك من غير شرط فلا يضر لك (قوله ولا تنقص الخ) فلو شرط رب المال إخراج ما ذكر من الحائط أو شرط  
العامل ما لم يكن فيه على ربه لم يبرر فان وقع وتزل كان العامل أبر مثله وانقر له وأما قوله ما ذكر من غير شرط فلا يضر  
(قوله أي خارجة) إنما قال أي خارجة إشارة إلى جواب عما ساءل يقال لا حاجة لقوله ولا يبرر بقوله ولا يتعبد فإجاب  
المراد من أحدهما غير المراد من الآخر (قوله أي خارجة عن الحائط) ٢٦٥ أي كان يشترط أحدهما على الآخر أن

يكسبه مؤنة حائط آخر ويحده  
أو نحو ذلك (قوله وأصح أو  
أو أوسق) لا يدخل هذا وقوله  
لكن يفتي عنه قول شاع وعلم  
روح الاختلاف في شاع وأما قوله  
وعلم فلا يدخل (قوله يفتي أي  
المساق عليه كان شعرا أو زعما  
ولا يقال إن الكلام هنا في الشعر  
لأنه قول الكلام في المسافة أي  
في مسافة من قوله مسافة تنصر  
مع قطع النظر عن شعر وإذا  
كان ذلك تعلم أن الصفة أو الصلة  
برت على غير من هي له ويمكن  
أن يقال أنه منى على مذهب  
المكوفين واللبس ما مر لأن  
من المعلوم أن الذي يفتقر للعمل  
بالحائط الحائط (قوله أو دواب  
وأجرام) ككل منهما مذكور  
الصرف (قوله لا تنقصه معنى لزوم)  
لا يفتي أنه إذا ضمن معنى لزوم أن  
يقول العامل بالنسب مفعول عمل  
وقوله جميع بألف فاعل عمل أو  
يحمل ذلك على المعنى لا التضمن  
الاصطلاح وهذا لا ينافي أن  
يكون قوله العامل فاعل عمل  
وجميع مفعول فاعل قلت من أين

في نوع من الشجر بالنسب وقد نوع بالثلاث لم يبرر ذلك فقوله وعلم أي قدره ولو جهل  
قد روى في الحائط وقوله وعلم لا يبرر قل أو كثر لانه أهم منه والأعم لا يبرر أن يصدق  
بأخص معين (ص) بساقت (ش) هذه هي السبعة وقد قدم أن مذهب ابن القمام أنها  
لأنه قد لا يلفظ ساقت قوله بساقت أي من البادئ منهم كما كان النسكاح ويكني  
من الجانب الآخر حيث أوفيت وأفتقر ذلك (ص) ولا تنقص من في الحائط ولا يتعبد  
ولا زيادة لأحدهما (ش) لا يفتي أنه يشترط في صحة المسافة أن لا يشترط رب الحائط إخراج  
ما كان فيه من دواب وصيد أو أجرام أو أنه يوم عقدها فان شرط ذلك فسدت لأنه يصير  
كزيادة بشرطها الآن يكون قد تقرر مع قبل عقدها ولو أراد المسافة وليس كإزالة  
يخرجها وزوجها وهو يراد فلا يجوز ولا يجوز ويقضى عليه به ودواها يفتقرها لا تنقصه  
وكذلك لا يجوز للعامل أن يشترط على رب الحائط أن يصدق به ما لم يكن فيه يوم عقد  
المسافة كذلك لا يجوز لأحدهما أن يشترط زيادة شيء على صاحبه يخص به جاعته أي  
خارجة عن الحائط فهو شعر وقوله ولا يتعبد يفتي أن يقرأ ولا يتعبد بالحائط المهمة الأولى  
تعديد على العامل في الجزع كثر فخلات معينة وأصح أو أوسق لكن يفتي عنه قوله شاع  
وعلم (ص) وعمل العامل جميع ما يقتصر السهم بها كأجرام وتنقية ودواب وأجرام  
(ش) لا يصح تسلط عمل على قوة ودواب وأجرام المتضمنه معنى لزوم أي يلزمه الاتيان بهما  
إذا لم يكونا في الحائط وفي بعض النسخ وعلى العامل جميع الخ وهي ظاهرة لا تحتاج  
لتضمن أي وعمل العامل وحويا جميع ما أي عمل أو العمل الذي يفتقر إليه أي الحائط  
المفهوم من السباق فاعلم أن ما روي حصاد ودواب ومكبله وما أشبه ذلك والمراد بالآباء  
تعلق طلع المذكور على الاتي وكذلك ما قلغ به على المذهب وتنقصة منافع الشجر قال  
فيما روي العامل إقامة الأدوات كاللآء والماسح والأجرام والدواب (ص) أو أنفق  
وكسا (ش) يعني أن العامل يلزمه من يوم عقد المسافة أن يفتي ويكسوعلى من كان  
في الحائط قبل عقدها وبعد عقد هاسوا كان لرب الحائط أو للعامل حال فيها ويلزمه  
تنقية نفسه وفتق دواب الحائط وتنقيته كالزوال ورب الحائط انتهى وأما ما رتب  
في ذم رب الحائط قبل عقد المسافة فانه عليه لا على العامل (ص) لا يبرر من كان فيه

٣٤ شيء من الزرع قلت وجه ذلك كما أفاد في أن القضايا المطلقة في القواعد العامة محمولة على الوجوب أم  
(قوله وتنقصة منافع الشجر) أي تنقصة الحياض التي حول الشجر وأما تنقية العين فهو على رب الحائط على مذهب المدونة  
ويجوز فاشترطها على العامل (قوله لا يبرر من كان فيه) كان الكرام وحبيبا ومشاهرة قال اللقاني وهو المذهب وقال القسبي  
اختلاف إذا كان الكرام وحبيبا وأما إذا كان ذلك مشاهرة فاختلاف على العامل كما أن عليه الجرة فيبذل على مدته الوجوبية  
قاله البساطي وينبغي أن يقول على ما ذكره القسبي (قوله لا يبرر) معطوف على المعنى أي على العامل بل ذكره أجرة كذا

(قوله) واشتقت من مات أو مرض (ش) فلا يلزم العامل بل على قرب الحائط وظاهره ولو شرط ذلك على العامل وهو كذلك لخالفه السنة ولأنه يوم مات أو مرض من أذن غلبه أو باق أو سرق كذلك (تنبيه) وهو أن ما كان على العامل لا ينبغي اشتراطه على رب المال ويجوز اشتراط ما على رب المال على العامل حيث كان قليلا (قوله) كارت على الأصح) فهو منه وسرقت الدلاء فان خلفها على رب الحائط ويقنع بها العامل إلى قدر ما ينهي إليه الاتضاع بالسرق ثم أخذها صاحب الحائط ويتحققه حيث يثق العامل على الصبيح لا خلف ما رث على العامل وعلى مقابله يستقر العامل على الاتضاع به وهذا إذا خلف جديدا (قوله) اعتمادا على اتضاعه أي اعتمادا على ٢٦٦ على أن اعتمادها لم يوجب العادة وتورث العادة بتعدي ذلك عليه هذا

أولها من مات أو مرض (ش) يعني أن حكم الأجرة يخالف حكم النفقة والكسوة فانه انما يلزم العامل أجرة من استأجره وهو أمان كان في الحائط عنه فعند المساقاة فاجزى على ربه وكذلك لا يلزم العامل أن يتخلف ما مات أو مرض من الرقيق والدواب التي في الحائط يوم عقد المساقاة وخلف ذلك على رب الحائط وقوله (ص) كارت على الأصح (ش) التشبيه راجع لما قبل لا وهو قوله وأتفق وكسا للمعنى أن العامل عليه خلف ما رث من الحبال والدلاء وما أشبه ذلك ومعنى رث بلى وإنما كان على العامل على الأصح من القولين لانه اعتمادا على اتضاعه حتى تم له أعيانه وتوجب بذلك معلوم بالعادة بخلاف العبيد والدواب وفي بعض النسخ لا ما رث بلى التأسيسه وهو مخير من المنقضى قبله أي ليس على العامل خلف ما مات أو مرض من كان فيه وعليه خلف ما رث واعتراض ابن غازی على هذه النسخة مردود بما يلي من الوقوف عليه في الشرح الكبير (ص) سكوزع وقصب واصل ومقتنا أن يهز به وخسف موته وبرؤ لم يد صلاحه (ش) هذا أخف رتبة من المشبه وهو قوله اعتمادا على مساقاة شهر الخافه يصح مساقاة بهز منه ربه أم لا كما مر بخلاف هذا لأن السنة أغوار ودت في الثمار لم يملك الزرع وماله أخف رتبة من الثمار فلم يجز مساقاة لا بشرط أو زرع العاشر الأول أن يهز به عن غمام له الذي يهز به كان بهز أو أصليا وأعرضا الثاني أن يخاف عليه الهالكين أن يكون له مؤنة لو تركت له ولا يلزم من يهز به خوف موته لأن ربه قد يهز به ونفسه السعيا الثالث أن يبرز من الأرض لصبر مشايه الشجر والا كان سوادا وبشارة الجوهر بدل وبرز واستقل ولا ينبغي اشتغالها على قيد شخص ولا بد منه أن قبل لاصق لا شترط ويزلان التسمية بالزرع وماله اعتمادا تكون بعد البرز ورواها قبل فلا يصح بهذا الاسم حقيقة فالجواب أنه أطلق الاسم المذكور على البذر باعتبار ما يؤول إليه بمجرد أن لا يشترط الشرط المذكور لدفع ما يتوهم أن المراد بالزرع ما يشمل البذر الرابع أن لا يدوم صلاحه إذ لو بدأ صلاحه لم يجز مساقاة وهذا يشترط فيه الزرع والخمر وخرج بهذا القيد أيضا القصب والبقل فانها إذا برز بدأ صلاحها وما البروف مشترط

هو المراد (قوله) بخلاف العبيد والدواب أي التي كانت فيه قبل عقد المساقاة فهي على رب الحائط (قوله) واعتراض ابن غازی) يظهر العبارة أن ابن غازی هو المعترض وليس كذلك والحاصل أن ابن غازی قال وفي بعض النسخ لا ما رث فاعترض عليه بأن لا يعطيه ما بعد التي وأجيب عن ذلك الاعتراض بأن محل منع العطف بلا بدد التي حيث كان معطوقها إذا خلا فصار قبلها من التي وهذا بخلافه (قوله) كوزع) منته المذهب والبيان والحاصل أن الزرع لم يصح مساقاة ولو به صلاحه كان يحتاج إلى عمل غير الحصاد والهداس وأما لو سكت لا يحتاج إلا إلى الماء والدراس فقط فلا تصح المساقاة فيه وما إذا تكون أجرة فاسدة لا ينافي فيه بهز به كما فانه السجوخ (قوله) واصل أي وبجل ونفق ويجوز ربه ومقتنا ومنها البذر بختان والقرع

(قوله) وخسف موته) استظهر محج أن المراد بخوف موته أن ينظر ذلك (قوله) لأن السنة اعتمادا ودت في الشجر (ص) فيه أن الزرع وقع في مساقاة هل شير والجواب اعتمادا كما نفع المصنف كذا إذا فاده بعض شيوخنا (قوله) باعتبار ما يؤول إليه) أي فالحق كذا راجع وقوله لدفع ما يتوهم الخ ينافي قوله باعتبار ما يؤول إليه (قوله) فانها إذا برز بدأ صلاحها) فيه نظر لقول المصنف في تقدم البقول ما طعنها (قوله) البروف مشترط أي والحال أن البروف مشترط وحاصله أنه يقول أن قول المصنف ولم يسد بلا حجة به سلمته خروج البقل وذلك أن المصنف اشتراط البروف وبدوم صلاح البقول يبروز فحينئذ لا تصح المساقاة البقل بوجه وكان قال وخرج بهذا القيد جميع القصب والبقل لا يجزى برونه بدأ صلاحه

(قوله يعني ان الورد والباميين) ذكر انهم شهد انه لا يعتري في حياطة الورد والباميين الهز انما اوان الراجح ان القطن كالزرع  
فالاولى الاقتصار على الثاني (قوله قد ادهم القطن الخ) فقرر بيع على قوله القطن ما يجني غمرته أي يرق امسده وقوله في غمره  
أخرى أي غمرته وان كان من بين انهم ما قارن وقوله واما ما يجني الامرة واحدة والظاهر ان مثله ما يجني غمرته ولكن  
ما عاين في التلية (قوله وسأيت الخ) ان فيه تقوية ليكون التوقيت بالجداد ليس شرطاً (قوله وبالبثور والجحمة) أي كثرت وبابه  
مثلاً وقوله لان كل غمره تتجدي وقتها أي لان الشهور الجحمة لا تدور ٢٦٧ مناجرت العادة أن التجاري بعض البلدان

بجداد هذا اشمأ في بابه وقوله  
لانهم تدور أي كما هو معلوم ثم  
انك شيعر بان الشارح قد وافق  
فت وقد اذبح شبهه قد علمت  
وهو مذهب للدونة وغيره ان  
المعتبر الجداد ان الزمان فلا حاجة  
لتاريخ البهي ولا بالمر في معنى  
ما قال بعض الشيوخ ان المعتبر  
الجداد انما هو فيكون بالبهي  
الذي يكون الجداد عنده  
لا مطلقاً لان المدوار على الجداد  
وكذلك بالمر في الذي يكون  
الجداد عنده لا فوق أو فوق  
الاضطراب بالجداد وانما يفترق  
البهي من المر في اذا كثرت  
السنتون فاذا أربخ بالبهي  
الذي يكون الجداد عنده فلا  
يختلف الجبال بكثرة السنتين  
بجلاف التاريخ بالمر في الذي  
يكون الجراد عنده فانه يختلف  
عند كثرة السنتين للاسقاط وهذا  
قال أبو الحسن بعدد كرماته  
بعض الشيوخ وهذا في السنين  
الكثيرة لان السنين بالمر في  
تنقسل اه (قوله فان بطونه

(ص) وهل كذلك الورد ونحوه لم يقطن أو كالاول وعليه الاكثرنا وبلان (ش) يعني ان  
الورد والباميين والقطن مختلفين غمرته وهو باق هل هذه المذكورات ملحقة بالزرع  
فلا يجوز مساواتها لا بشرط الزرع المتقدمة وهو تأويل بعض الشيوخ أو هي ملحقة  
بالشجر فتجوز مساواتها بغير شرط لا وهو الراديا لاول وعلى هذا أكثر الاشياخ كابي  
عمران وابن القطن وغيرهما فارد ما يقطن الذي تجني غمرته ويترك اصله في غمره أخرى  
وأما ما يجني الامرة واحدة فهو كالزرع من غير تأويل (ص) واقت بالجداد (ش)  
ظاهر انه لا بد ان وقت الجداد أي لا بد ان يشترط ذلك وانما اذا اطلعت تكون فائدة  
وليس كذلك لانه قال يجني بساقية واقت بالجداد مع ان ابن الحاجب صرح بانها  
اذا ملقت كانت مهيبة وتعمل على الجداد وسأيت انها تجوز سنين مالم تنكسر جدا  
فالتوقيت بالجداد ليس شرطاً في معنها فالمراد انها اذا اقتت لا توقيت بالجداد  
أو بالشهور الجحمة لان كل غمره تتجدي وقتها لا بالشهور العريضة لانها تدور وسأيت أي  
المساواة أي انهم اذ اعمل أول بطن في باطنهم بطنين في السنة يتميزا عما هما من الاخرى  
كافي بعض اجناس الذين في بعض بلاد المغرب والى هذا أشار بقوله (ص) وحلت على  
أقول ان لا يشترط ثلث (ش) واما الجحمة والنبق والتوت فان بطونه لا تجيز (ص) وكبعض  
نقل أن زرع ان وافق الجزء وبذره العاقل وكان ثلثا باسقاط كانه الفرة (ش) يبيض  
النخل أو الزرع هو الارض الخالية من الشجر أو من الزرع وانما هي ايضا لان ارضه  
من شجرة في الهارب ضوء الشمس وفي الليل يور الكواكب فاذا استقرت بالشجر أو بالزرع  
سميت سواد الان الشجر يوجب عن الارض جمجمة الاشراف فيصير ما تحته سوادا يعني ان  
البياض سواء كان منفردا على حدة أو كان في أثناء النخل أو في أثناء الزرع يجوز ادخاله  
في عقد المساقاة بشرط الاول ان يوافق الجزء في البياض الجزء المفعول في المساقاة في  
الشجر أو الزرع الثاني ان يكون بذو البياض على العامل لانه لم يبعد انه عليه الصلاة  
والسلام دفع لاهل خبره شيئا لما علمه عليها الثالث ان يكون كراء البياض منفردا ثلث  
قيمة المرفق دون كائما كان يساوي مائة وقعة الفرة على المعاد منه باسقاط ما لا يفي  
عليها يساوي مائتين وقوله وبذره العامل أي وببذره من العامل أي وعلى بقية العمل

لا تجيز أي فيتمكون المساقاة على جمله البعوت وبنيه بعض شيوخنا ان الحق لا تقع مساواة استقالة ولا وانما يساقى تبعها  
لغيره والذي قلناه هو الصواب وفرق بينهما وبين الموز لانها تنقطع بالكلية بخلاف الموز (قوله ان وافق الجزء الخ) فيه إشارة إلى  
أن الجزء فاعسل وان المارد من البياض والمفعول محذوف وهو جزم المساواة ويجوز ان يكون الناعل شعرا استقراعا على  
جزء البياض ويصح ان يقال معنى نوافق الجزء أي جزءهما (قوله ثلث قيمة الفرة) أي مضبوطة بقيمة البياض تجلبد عليه الغشيل  
(قوله أي وورجيدز) أي ان المدار على الوجود ولا يشترط الاشتراط أو لا ويكت عن الشرط الاول وسكتمه كمو أي ان  
وجد موافقة الجزء لا يشترط الاشتراط من اول الامر فاذا ذلك عجم

قوله ويرد العامل الى مساقاة مثله الخ) فأدعي ان هذا فيما اذا شرط البذر كله على رب الحائط والزرع كله وعمله على المساق  
 وذكر عن ابن حبيب وقال وانظر اذا شرط البذر على رب الحائط وكان الزرع بينهما هل يكون الحكم كذلك ام لا وانظر ايضا  
 اذا كان البذر من العامل واشترط على رب الحائط العمل فهل يكون الحكم كذلك واذا كان التهادن فقد شرط الاول  
 والاخير بما الحكم وفي بعض التقارير ٢٦٨ أنه يكون في البياض ابرة المثل وفي الشجر أزرع مساقاة المثل كسنة

ايوكه مضمونة آخر ولم يدع بمثل  
 قوله او اشترطه لما كان الشيء  
 قد يكون جائزا وشرطه له مجتمع  
 كانه قد سقى يسع انشاؤا وقد قوله  
 او اشترطه لنفسه على جواز  
 وانظر ايضا ان الذي للعامل وهو  
 اشترطه الثلث او اشترطه  
 العامل وهو اكثر من الثلث فهل  
 يكون حكمه كما تقدم قوله غير  
 ظاهر بل هو ظاهر لان كلام  
 تت فيما اذا كان اكثر من ثلث  
 نصيب العامل فقط قوله وفيه  
 لمخل بربع) بان كانت قيمته  
 الثلث فدون وكذا حكمه بل  
 ربما يقال هذا بغيره مما ذكره  
 المعنى الاول في صورة ذلك ان  
 يقال ما قيمة الزرع على المتأخر  
 بعد اسقاط الكسنة فان كانت  
 قيمة القرع ثمانية وقيمة الزرع مائتين  
 دخل الشجر في المساقاة لزوما  
 قوله ودخل الاخر تبعا هذا  
 هو المشاركة بقوة او دخل وقوة  
 او وقت هذا هو المشاركة بقوة  
 وجائز الخ قوله وهذا أي قوله  
 وجائز الخ وقوله والقي قبلها أي  
 التي هي ودخل شجر بربع زرع  
 قوله وفي كلام الشارح فطر  
 وذلك لانه دفع التكرار بقوله

ايضا وهذا مستفاد من قوله قبل عمل العامل جميع ما يترقبه عرفا (ص) والافند  
 (ش) أي والابان المحرم شرط من هذه الشروط قد عقد المساقاة ويرد العامل ان عمل  
 الى مساقاة مثله في الحائط والى ابر مثله في البياض شعبة في القصاد قوله (ص)  
 اشترط عليه (ش) أي كاشترط وب الحائط البياض اليسير لنفسه أي ليعمل فيه  
 نفسه فانه لا يجوز زنته سقى العامل في زيادة شترطه على العامل ولذلك لو كان حلا  
 أو كان لا يسقى به الحائط فانه يجوز له اشترطه (ص) والقي للعامل ان سكا عنه  
 او اشترطه (ش) يعني ان البياض اليسير اذا سكا عنه عند عقد المساقاة يكون للعامل  
 وحده وكذلك ان اشترطه عند هذا وكذا ان كان البياض يسيرا تبعا والافند  
 يجوز ان يدخل في المساقاة لان باقي العامل بل يبقى له أي ولا يجوز ان يشترطه  
 العامل ايضا وما ذكره تت من انه باقي له عامل حيث سكت عنه ولو كان كثيرا غير ظاهر  
 والمعتبر قياسه وكثيره بالنسبة لجميع القرع بالنسبة لخدمة العامل فقط (ص) ودخل  
 شجر بربع زرع (ش) يعني ان المساقاة اذا كانت على زرع وفيه مغل وبربع فان  
 المخل يدخل في عقد المساقاة لزوما ولا يجوز اشترطه للعامل ولأول الأرض لان السنة  
 انما وردت بالغاء البياض لا بالغاء الشجر وقوله ودخل شجر الخ وكذا حكمه ثم لا يقتصر  
 شروط التابع في مثله المؤلف ولا في حكمه (ص) وانما يزرع وشجر وان غير تباع (ش)  
 يعني ان المساقاة تجوز على الزرع وعلى الشجر معا استويا بان كان كل منهما النصف  
 أو قريب منه أو كان أحدهما تابعا للآخر على ما مر وفي الاول يعتبر بشرط كل وفي  
 الثاني يعتبر بشرط المتبوع ثم انه لا بد من تساوي الجزء فيما اذا ساقا أحدهما ودخل  
 الآخر تبعا وقت المساقاة في كل سواء كان أحدهما تابعا للآخر أم لا وهذا اذا  
 كانا في عقد واحد أو امان كان كل في عقد فيجوز المساقاة ولو اختلف الجزء بينهما وقد بان  
 مما قررنا ان هذه التي قبلها لا يعتبر فيها شروط التابع وانه يستحق الثانية بشرط كل  
 حيث لم يكن أحدهما تابعا ثم ان المساقاة في مثله المؤلف هذه وقع عقدها على كل من  
 جزأين سواء كان أحدهما تابعا أم لا وأما التي قبلها فانه اتفق المساقاة أحده  
 جزأين او دخل الاخر تبعا فلا تكرر وفي كلام الشارح فطر (ص) وحوائط  
 وان اختلفت بجزء الا في صفقات (ش) يعني وكذلك يجوز مساقاة حوائط في صفقة  
 واحدة ويجوز واحد وان كانت مختلفة في النوع والصفة لأن لا تكون مساقاة الحوائط  
 في صفقات فيجوز تعدد الجزء واختلافه ثم ان قوله وحوائط الخ عماف على فاعل جامع  
 مراعاة المضاف أي وجاز مساقاة حوائط وان اختلفت أفعاله بان كان بعضهم مختلا

وهذا أتم فائدة وذلك انه عمل ثلاث صور هي ما ذكره كان الشجر تبعا للزرع والعكس وما اذا كانا معا وبين وبعضها  
 بخلاف كلامه السابق فلا يدخل دخول الزرع التابع للشجر وكذلك لا يشي ما اذا كانا معا وبين قوله وحوائط الجمع  
 جافق الواحد قوله بجزء أي يجوز العقد عليها بالنسبة بجزء

(قوله أى متفق) أى يجوز أن ينتفعين بالجيزين مختلفين (قوله من مفهوم قوله يجوز الخ) فإلحاقه الاستثناء من محذور  
 والتقدير لا يجوز أن يفي كل حال من الحالات الا في صفات وقول الشارح في صفة أوصافها هو الإشارة إلى اتفاق كل حالة  
 الخ (قوله لا يجوز أن الخ) إذ قد تفرحناط دون أخرى فيكون متقبه وعده في انق لا تفر زيادة عليه استعجب برب الحائط دونه  
 وهذا وان كان موجودا مع اتفاق الجز لكنه مع الاتفاق كحائط واحد في كل لا يؤثر عدم اتفاق البعض في فساد العقد فكذلك  
 هذا (قوله ان وصف) وسواء وصفه للعامل به أو غيره وبهم منه انه لا يجوز مضافا به برب لا يتغير بعدها وعلى شياؤه  
 بالزوجة وبغيره وظاهر المدونة أيضا قصر الرخصة على موردها (قوله ووجهه) ٢٦٩ ونقطة في ذهابه وأقامته عليه لانه أجبر  
 بخلاف جماعه في القواض لانه

وبه ضابطا وبغيره أرمانا وقوله يجوز أى متفق بدليل قوله الخ ثم ان الاستثناء من  
 مفهوم قوله يجوز أى لا يجوز أن الا في صفات والاستثناء متصل إذ قوله وحوادث وان  
 اختلفت شامل لما إذا كان العقد في صفة أو في صفات أخرى من ذلك ما إذا كان  
 في صفات وكلام المؤلف صادق بما إذا اتفق العامل ورب الحائط أو تعدد كل منهما  
 أو اتفدا أحدهما وتعد الآخر وهو صحيح مطابق لما في أبي الحسن (ص) وتجاب ان  
 وصفه وصفه قبل طيه (ش) يعني أنه يجوز مضافا الحائط الغائب ولو كان بعد  
 النية بشرطين الاول ان يوصف للعامل بان يذ كر مافيه من الرقب والابواب وأنه  
 لا تني فيه وهل هو يعل أو يسي بالعين أو بالرب ووصف ما هو عليه من صلاية وأفعها  
 ويذ كر مافيه من اجناس وعدد ما هو القدر المتعدهما يوجد فيها الشرط الثاني ان يكون  
 يمكن وصفه قبل طيه وبغيره أرى أن شأنه ان يوصف قبل طيه وان وصفه بعده وبغيره  
 مراد ان يكون يمكن وصفه قبل طيه فلو فاني طر في يه في وصل اليه الابد الطيب  
 لم يفسد ما لا يفتقدان يخط عاملان في نية ذلك كما ياتي في قوله وان قصر عامل عما  
 شرط خط يفسده وسأني انه اذا حصل السق من الله تعالى لم يخط لشي مما لا يامل  
 (ص) واشترط جزاء الزكاة (ش) يعني أنه يجوز ان الشرط ان الزكاة تخرج من حصة  
 أحدهما لانه يرجع الى مجموع ما هو عليه فان لم يشترط شفاقتان الزكاة ان يبدأ  
 بها ثم يوصف ما ياتي فهو من اضافة المدة لفعوله أى واشترط أحد عمل جزاء الزكاة في  
 الآخر وهو لا يشترط وان لم يقب كما في القواض (ص) وستين ما لم تكن جدا بالاحد  
 (ش) يعني ان المساقاة يجوز على مدين معلومة ما لم تكن جدا فان كثرت جدا فلا يجوز  
 المساقاة والكثير جدها التي لا تفي في الاتية الاصول واذا وقت جائز فالسنة  
 الاخيرة طيلة اذ وسوا اقتسم بالجد اذا قاسر وقوله وستين ولو عريسة اذا طابقت  
 الجدة اذ ان بشرط من الشهور أو الستين ما وافق الجد اذا تفرق في قوله واقت  
 بالجد اذا (ص) وعامل داية أو غلاما في الكربة (ش) أى انه يجوز ان يشترط الصالح

على الزرع فانه لهما وطاب على ملكه ما يفي كل من ناه نصاب (قوله لانه يرجع) جواب عن سؤال المدة وهو ان ذلك  
 الاشتراط يؤول امره الى جعل الجزاء للجعل للعامل وحاصل الجواب ان السق لانه ما إذا كان الاشتراط على رب الحائط فالامر  
 ظاهرو هو ان العشر أو نصف العشر يخرج من نصيب الفاعل الذي يخص رب الحائط وأما إذا كان الشرط على العامل  
 فيقول الاشتراط المذكور الى أن العامل نصف الفاعل مائة العشر أو نصف العشر أى عشر الجميع أو نصفه الذي هو جز  
 الزكاة (قوله وسوا) تقدم الجد اذا (ش) أى في اول شهر السنة وتاخرتها ياتي فاعده ارعى الجد اذا (قوله وستين) أى وأشهر وافق  
 العبارة صدق فيديل عليه قوله به أو شهر وقوله ما وافق الجد اذا أى شهر أو ستين وافق الجد اذا متلا إذا كانت  
 المدة ثلاثين شهرا ثم يفي أن يكون الجد اذا على رمضان مثلا الذي يكون في هذه المدة هذا بالنسبة أقوله أو شهر أو ما بالنسبة

قوله أو سمين فالعنى يقتضى أن يكون الجذاذ فى كل رمضان مثلاً من القلة السمين لأن الحال تتغير عند كثرتهم هذا ما ظهر لى  
 فيهم معناها والله اعلم بالصواب (تقريبه) قال صاحب المهن يستحب أن تكون المساقاة من سنة الى اربع فان طالت  
 السنون جدا قصفت (قوله حيث كان كل منهم ماعيناً) مفهوم ذلك وهو ما اذا كان غير معين فيصور ان لا يشترط الخلف  
 (تفسيره) قول المصنف دابة الخ يشعل ما تعدد وكذا قوله ولا مانع من اشتراط الدابتين والغلامين اذا كان الحائط كبيراً  
 وظاهره انه اذا كان الحائط كبيراً ٢٧٠ يجوز ان يجمع بينهما ذكره الحطاب ونقله عجم وأقره وقوله وعامل معطوف على جزء

وهو من إضافة المصدر للفاعل  
 وعطف المصدر المضاف للفاعل  
 على المصدر المضاف لقوله جاز  
 كائن عليه الشيخ ابو بكر  
 الشافعى فى حاشيته على الشيخ  
 خالد قوله على أحدهما راجع  
 لما بعد الكاف والعادة كالشرط  
 فان لم يكن شرط وللعادة فهو  
 عليها واذا جرت العادة بشئ  
 واشترط خلافه على الشرط قوله  
 يوهى أى يدل دلالة ضعيفة  
 وقوله أو يدل أى دلالة قوية  
 فيحمل ان المعنى يقع فى الوهم  
 ولو لم يمانه يكون تنوينى  
 التبع والعنى واحد (قوله  
 قبل المجهلة) أى بالنسبة للمجهلة  
 وقوله قبل المجهلة أى بالنسبة للمجهلة  
 وظاهره كغيره أن هذين الوجهين  
 مع الاتيان بالظاء المشالة وكذا  
 ما نقل من يحيى بن يحيى ظاهره  
 كغيره مع قراءة الظاء المشالة  
 فيكون قد انفرد بقوله آخر  
 والمناسب قوله نكأن فيبنى ان  
 يقدم قوله أو لعل هذه الاشياء  
 شأنها القلة فلا ذلك لم يحدد (قوله  
 فهو وما يبع لغير) هذا اذا وقع

على رب الحائط دابة أو غلاماً فى الحائط الكبير وحيث اشترط لم يجز الا بشرط الخلف  
 حيث كان كل منهم ماعيناً ومفهوماً المنع فى الصغير وهو كذلك لأنه بما كفاه ذلك  
 فيصير كانه اشترط جميع العمل على ربه (ص) وقسم الزيتون حياً كعصره على أحدهما  
 (ش) يعنى وكذلك يجوز ان يشترط قسم الزيتون حياً وكذلك يجوز ان يشترط عصره على  
 أحدهما فان لم يكن شرط فعصره على معاً فان قبل الواجب فى الزيتون قسمه حياً  
 لان مساقاة تفتى بجنائه فلا فائدة لملق الاشتراط بقسمه حياً بل الاشتراط بوهى  
 أو يدل على ان المساقاة فيه لا تنتهى بجنائه وأجب بيهو اى أحدهما ان كلام المؤلف  
 هذا اذا كان العرف جارياً بقسمه بعد عصره فانه ما يقع ما يترجم ان اشتراط ذلك موجب  
 فساد العقد كالمسائل التى يصح النقد فيها أو ما وقع به بشرطه فيها (ص) وأصلاح  
 جدار وكس عين وسد حفرة أو إصلاح ضفيرة أو ما قل (ش) يعنى ان اصلاح الحائط  
 وكس عين الحائط واصلاح ضفيرة وهو الموضوع الذى يجمع فيه المماسق الحائط  
 وسد حفرة الحائط أى الزبيب بالملح المنع للتور من الحطو وهو المنع يجوز ان يشترط  
 ذلك على العامل ليس اشرته بل بان العادة باشرط ذلك عليه لان ذلك لا يلقى فى الحائط  
 بعد انقضاء مدة المساقاة بالوسد يروى بالنسبة للمهلة وبالنسبة للمهلة ونقل من يحيى  
 ابن يحيى ان ما حظرت زبيب قبل المجهلة وما كان يفسد ارباً للمهلة وكذلك يجوز ان يشترط  
 عمل ما قل على العامل كالتساوور ونحوه وفى كلام المؤلف شكل لان ظاهره جواز  
 اشتراط هذه الامور على العامل ولو كانت هذه الامور كثيرة وليس كذلك فكان  
 يعنى ان يقدم قوله أو ما قل على اصلاح جدار وإدخال من البياضة أو كاف الخشب  
 على اصلاحه قول أو ما قل من اصلاح الخ أو كاصلاح جدار الخ والمناسب فيه شد  
 حفرة بالنسبة للمهلة والظاء المشالة وأما بالنسبة للمهلة والظاء المشالة فيسكن مع قوله  
 واصلاح جدار (ص) وتقابلها ما حدرا (ش) أى يجوز ان يتقابل العامل مع رب  
 الحائط حدرا أى من غير شئ يأخذه أحدهما من الآخر لانه ان وقع على عوض فهو  
 ما يبيع للترقييل زهواً أو غير النخل وامام يابى كل أموال الناس بالباطل ان لم يشر  
 وبعبارة وتقابلها ما حدرا سواء كان قبل العمل أو بعده اما ان كان غير حدرا فمقتضى  
 المدونة المنع مطلقاً سواء كان يجوز مسمى أم لا كان قبل العمل أم لا ولا ين رُسدة تفصيل

للعامل شيئاً فقتداع العامل الترقيل بدو اصلاح وقوله وامام يابى الخ هذه اللة تأتى سواء كان المدافع العامل  
 أو رب المال (قوله ولا ين رُسدة تفصيل الخ) حاصله انه ان كان على جزء مسمى من الترقول لم تطبق فان كان قبل العمل فلا خلاف  
 في جواز وان كان بعد العمل فلا جاز ما بين القاسم ومنعه أصبغ وعلمه بالتم ارب الحائط على استعجار العامل فالتأخير بشئ  
 من غير الحائط فصارت المساقاة تسعة يتم ما وصار بيع الترقيل بدو اصلاح أو قال الحطاب ظاهر كلام ابن رشد ان هذا التفصيل  
 هو المذهب خصوصاً وقد قبله المصنف فى التوضيح خصوصاً وقد قطع بعضهم بأنه المذهب

(قوله منصوب على انه الخ) أو انه منصوب على الحال من المضاف اليه أي جازة قايه ما سال كونها مهادرتين لكل قائل فزل  
المصدر ومنه اسم القائل (قوله وجعل على ضدها) أي حتى يبين أنه أمين وظاهره أنه يعمل على ضدها أن لا يدع عليه ذلك  
يختلف باب الحصة فانه يعمل على ضدها حيث ادعى عليه فلو سألني غير أمين وقال خلقتة أمينا فظاهر أنه لا ضمان عليه إلا أن  
يكون ظاهر القسط مشهورا انتهى (قوله فأن وقع من هذا العامل الثاني تقصير) ٢٧٤ أي الذي هو شأنه وقوله أن كان

أختره أن شئت وهو در منصوب على انه مقول مطلق أي قايه لا هدر (ص) ومساواة  
العامل آخر ولو أقل أمانة (ش) يعني أن عامل المسافة يجوز له أن يساق عامل آخر  
بغير إذن رب الحائط ولو كان هذا الثاني أقل أمانة من الأول بأن يكون مقدره مساو  
وعند الأول تشديد وهذا بخلاف عامل القراض فانه لا يجوز له أن يتراض عامل آخر  
ولو سكن أن أسفا فان فعل ضمن كإمرا والمقرق أن حال القراض يغاب عليه والحائط  
لا يغاب عليه وقوله أنه معمول مسافة لا يقال شرط على المصدر أن لا يكون مختوما  
بالسلا ناقل للثاق مسافة ليست ثابت ولا لا - مذهب بل يقي عليها المصدر من أصله  
(ص) وجعل على ضدها ضمن (ش) يعني أن العامل الثاني في المسافة يعمل أمره على  
ضد الأمانة إذا الأصل في الناس التعبير بالعدالة فان وقع من هذا العامل الثاني تقصير  
فان العامل الأول ضمن موجب فله أن كان غير أمين وسواء كانت المسافة في ذرع  
أو في شبر وأما ورثة عامل المسافة فعملون على الأمانة فقوله ضمن جواب شرط مقدر  
أي وإذا جعل الثاني على ضدها ضمن أي الأول موجب فعل الثاني غير أمين (ص)  
فان يجوز لم يجد أسله هدر (ش) يعني أن عامل المسافة إذا هجره من سقى الحائط ولم يجد  
شخصا أمينيا يساق به مكانه على الحائط يسلم له به من غير شيء يأخذ من رب الحائط  
في مقابلة عمله لأن المسافة كالحمل لا تستحق الإتيان العمل (ص) ولم تنسخ بقس عليه  
وبيع مساق (ش) يعني أن مقدر المسافة لا ينسخ بقس رب الحائط سواء كان العامل  
قد عمل أم لا ويقال للقراض يعو الحائط على أن العامل مساق فيه بالنصف أو الثلث  
أو نحوهما من الأجر وقوله ولم تنسخ أي لم يحكم بنفسها ولو أن كانت تقبل معنى  
المضارع إلى الماضي لكن محله ما لم تقم قرينة أو القرينة أن الكلام في أحكام مستقبله  
فصار التعبير بلا أو بالالكن التعبير بلا أولى وكلام المؤلف فيما إذا تقدم مقدر  
المسافة على القس وأما لو تأخر لكان للقراض نفسه وظاهر قوله بقس عليه يشمل  
القس بالمعنى الأعم والظهور أن مقتضى الحائط هل يحكمه حكم القس لا تنسخ  
المسافة أم لا وظاهره خلافه لأن الحق للمستحق وإذا كان كذلك فله أخذ الحائط  
ودفع أجر عمله كسنة والمستحق أخذه ودفع كراه الحارث وأما الموت فلا تنسخ به  
كالقس لأن المسافة كالكره (ص) ومساواة وصي ومدني بالأجر (ش) أي وجاز  
مساواة وصي سائق بغيره لأنه من جهة تصرفه وهو معمول على النظر لأنه ليس من بيع  
الربح حتى يعمل على عدم النظر وكذلك يجوز مسافة المدين إذا لم يصير عليه

ثبت الخبر بمجرد الاستسقاء بين الأجرة والتقصير كما أفاده بعض شيوخنا (قوله كالكره) أي كراه أرضه وداره فلا يفض  
(قوله وصي) أي من قبل أب أو أم ومثل ذلك القاضي ومقدمه وكذا الوصي اشتد حائط غيره مسافة ما يظنه ووصى على  
مسافة الوصي هشام على مقارنته لا قايه بل في باب الوصية حيث قال ودفع فانه قراضا وبضاعة ولا يعمل هو به وانظر  
ما وجه ذلك وانظر هل يقال في المسافة لا يعمل هو به أيضا أم لا لأنه مما لا يظن عليه (قوله الربح) أي العتار  
٢٧٥ قول في المعنى في الحقيقة الآية كالكره الخ كره الكتابة على قولين فليكن

(قوله يعني قيام الغرماء) أي وأما الظاهر عن حكم الحاكم فحين ولون غم التبرع ثم لا يفتي أن المنع من التبرع بمجرد الإحاطة  
(قوله لا يعصر حصته خيرا) أي يتحقق ذلك وأغلب على التلقن فان ظن أن يتحقق عصرها فخراسم فان شك كره كما إذا غده بعض  
شيوخنا (قوله لا يامن منه) أي يتحقق أو ظنا كما إذا غده تمت وتضمنته أنه لا ظن بعصرها خيرا أو شك في ذلك امتنع والمناسب  
لما تقدم في المفسوس أنه مكروه ومع شك وقال البساطي معناه أنه شرط عليه أنه لا يعصر حصته خيرا قال وهو ظاهر كلامهم  
(قوله كالنكرام) أي كالكبراء أرضه وداره فلا تسخ بالموت ولا بالقبول (قوله وصي) أي سواه كان من قبل الأب والأولاد ومثله  
الغاضي ومقدمه وكذا الوصي إذا سخط غير مسافة فيا يظهر (قوله ليس من باب الربيع) تقدم الكلام عليه في بابيه مبينا  
وقوله لأن الظاهر الخ اعتزض عليه بان المنع من التبرع حاصل بمجرد الإحاطة وإن لم يتم الغرماء وقوله تأمل أي تأمل ما قلنا من  
الجواب المذكور فحينده معها ٢٧٢ أو هل تجده صحيحا أو فاسدا وما تقدم من الاعتراض وجوب فساده لا يهين  
على قاسد (قوله وإنما اقتصر

فان بحر عليه ملق الغرماء لم تجز مساقاته والمراد بالبحر قيام الغرماء كإدليل عليه كلام  
الشارح وهو مشكل لأن الظاهر يعني قيام الغرماء إنما يقع تصرفه على وجه التبرع  
لا على وجه المعاوضة وقد يقال روي هنا كونه من باب التبرع لأنه لما اقتضت فيها أي  
في المساقاة ما يجرم في المعاوضة شبه التبرع تأمل (ص) ودفعه لذي لم يعصر حصته  
خيرا (ش) يعني أن الشخص المسلم له أن يدفع حائطه لذي أو معاهد أو غير مسافة  
بشرط أن يامن منته أن يعصر ما يتوبه خيرا فان لم يامن منته فانه لا يجوز أن يفيع  
حينئذ أو أمانة لهم على مدواتهم واثمنهم وأمر بخلاف ذلك وإنما اقتصر على الذي لأنه هو  
الذي يتعامل في ذلك غالبا (ص) لا شاركه غيره (ش) هذا شروع في الكلام على إلا ما كن  
التي لا يجوز في المساقاة والمعنى أنه لا يجوز لرب الحائط أن يقول لشخص اسق أنت وأنتاني  
حائطي والآن نصف ثم نعمنا المساقاة أن يسلم الحائط إليه وليس المراد أن الشركة  
وقعت بينهم ما بعد عقد المساقاة فان هذا مما تقرر ثم إن هذه غير قوله الآتي أو أن سقط عمل  
ربه لأن العقد وقع في هذه ابتداء على العمل عليه ما والربح بينهما على ما شرط بخلاف  
الآتية فبما ويصح حل كلام المؤلف أيضا على ما إذا اشترط العامل على رب الحائط  
العمل معه وشاركه في الجزء الذي شرطه له ولأن تدخل هذه في قوله الآتي أو اشترط  
على ربه فيكون شاملا لصورتين (ص) أو اعطاه أرض لغرس فإذا باقت كانت مسافة  
(ش) هذا عطف على ما اقتضاه مفهوم الشرط من قوله لا يعصر حصته خيرا والمعنى أنه  
لا يجوز للشخص أن يدفع أرضا لمن يغرس فيها أشجارا عليه ويقوم عليه فإذا باقت التجبر  
قد راعى ما كانت الأرض بيده مسافة استغنى أي تم تكون ملكا لرب الأرض لأنه لا خطر

وهذا لا يصح بل الذي عند المحققين أن المسلمين وقتنا في الأشداء إلا أن الأولى وقع الشرط من رب الحائط ابتداء ابن  
والآتية وقع من العامل أي إذا ما أوفى الغار بينهما ما مناصفة وأرض العتية مع القيرين ثمان من قال لرجل اسق أنت وأنتاني  
بناطلي ذلك نصف ثم لم يصلح إنما المساقاة أن يسلم الحائط إلى العامل ابن رشدان وقع وفات فالعامل لا يجبر له به بشرط أن  
يعمل معه فكانت له له إليه إنما اعطاه برأمن الفترة على أن يعمل معه بخلاف أن اشترط العامل أن يعمل معه رب الحائط  
هذا قال فيها وبغيرها أنه رد إلى مساقاته قال بعضي تمت ومثله اشترط العامل على الآتية في كلام المؤلف وقد صرح  
ابن عبد السلام في تقرير كلام ابن الحاجب المراد فقال لا بد أنه لا يجوز لرب الحائط أن يدفع إلى العامل فله الحائط على أن  
يكون معه بشرط يكال نصف لا يغير من الأجزاء (قوله ويصح) حائله أنه وقع العقد ابتداء على أن العمل على العامل وله نصف  
الغرض ثم بعد ذلك اشترط العامل على رب الحائط أن يعمل معه وشاركه في النصف الذي جعله قبل وفي نسخة ذلك شرط  
تسليم وقوله لا يجوزين الأولى التي تقيمت به في قوله بخلاف الآتية والتي هي هذه وقد علمت ما في ذلك (قوله لا يخطر



فان لم يقل كانت مساقاة هذه مسقة الشارح وفي بعض النسخ زيادة وهي ابن يونس فان قيل ذلك فنصت المغارسة عالم في  
 الشجر فان اقر وعمل لم تصنع المساقاة يكون له فيها تقدم اجرة مثله ونقته وفي سنين المساقاة مساقاة مثله قال فضل وله قوة  
 الاشجار يوم غرسها انتهى وتسلم على هذه النسخة فتدول قوله فان اقر وعمل الخ بقوله انه اذا اقرت ولم يعمل لم يصنع أيضا  
 وهو كذلك لما يأتي من أن القاسدة قبل العمل تصنع فان قلت قد وجد العمل الذي وجد في الزمن الذي يجب فيه  
 أجر المثل ولم يوجد عمل في الزمن الذي يجب فيه مساقاة المثل وبيد في ما يدل ٢٧٣ على هذا عند قوله ونصت الخ وكذا

يقال في المسألة التي بعد قاله معج  
 قوله فنصت المغارسة المناسب  
 المساقاة (قوله فان اقر وعمل شرط  
 من ذلك) الشروط ثلاثة الاول  
 كون النوع معيناً والظاهر ان  
 مثله نوعان معينان الثاني قوله  
 قدرا مخصوصا الثالث قوله كان  
 بينهما (قوله ووجب العمل في  
 بقية المدة) أي وأما بقية  
 قبل البلوغ فله أجر المثل وقول  
 المصنف خمس سنين باعتراف  
 لاهله أو مساقاة المهور  
 والشارح قد جمع بينهما لأنه لا  
 جعل خمس سنين معمولا لاهله  
 ثم جعله معمولا مساقاة والظاهر  
 جعله معمولا مساقاة (قوله لما  
 في الرواية) أي المدونة لأن في  
 المدونة التقيد بخمس سنين  
 (قوله بلا عمل) لئلا يلتطوق  
 حيث قد مر أن في العمل من  
 أمسه والعمل الذي لا ياله  
 (قوله لاجل شل ركن) تقدم  
 أي كانه في أول المساقاة والشرط  
 معلومة من المصنف وقوله أو  
 وجوده فان كان كذلك لا يند  
 ناه الهمزة (قوله وبلا عمل صفة  
 الخ) هذا يتألف مما تقدم فمن

ابن يونس فان قيل ذلك فنصت المغارسة عالم في الشجر فان اقر وعمل لم تصنع المساقاة  
 و يستكون له فيها تقدم اجرة مثله ونقته وفي سنين المساقاة مساقاة مثله فان لم يقل  
 كانت مساقاة فان قال هذه الارض واغرسها أو عامنا فإذا بلغت قدوا مخصوصا  
 كان الشجر والارض مبتدعت وكانت مقارسة فان اقر وعمل شرط من ذلك فسقط فان  
 اطعم اهليا قبل العمل فسقط والا فلا وعلى القادر نصف قيمة الارض يوم الغرس  
 برأ حوله رب الارض نصف قيمة الغرس يوم بلغ وهو بينهما على ما شرط (ص) أو شجر  
 لم تبلغ خمس سنين وهي تبلغ اثنا عشر (ش) يعني أنه لا يجوز أن لا تبلغ حد الاطعام  
 في عام وتبلغ في عامين ان لم يعلم مساقاة خمس سنين لرجل عبد الحق فان عثر على ذلك  
 قبل بلوغها الاطعام فحين ذلك وللعامل نقته وأجره مثله وإذا لم يعثر على ذلك حتى  
 بلغت حد الاطعام أي وعمل لم تصنع المساقاة بقية المدونة ووجب للعامل في بقية المدة  
 مساقاة المثل انتهى من الشارح قوله خمس سنين معمولا لاهله (قوله وهي تبلغ  
 اثنا عشر أي بعد عامين وهذا يرشده المعنى اذ لو كانت تبلغ في عام العقد لم يكن فساد  
 وقول الشارح وللعامل نقته أي مؤنة الشجر وقوله أو شجر لم تبلغ أي مفهوم قوله قد  
 قوله أو اياه ارض مفهوم قوله لها باثني عشر وقوله أو شجر لم تبلغ أي مفهوم قوله قد  
 غر أي بلغ حد الاعمار وقوله لم تبلغ معمولا محذوف أي لم تبلغ حد الاطعام وخمس سنين  
 معمولا مساقاة المقدرا وأعطاه شجر مساقاة خمس سنين ولا مفهوم لذلك وانما المدار  
 على اعطاه شجر لم تبلغ حد الاطعام مدة وهي تبلغ اثنا عشر كانت خمس سنين او اقل  
 أو أكثر في الرواية فرض مستقلة (ص) وقصفت فاسدة بلا عمل (ش) يعني ان  
 المساقاة اذا وقعت فاسدة لاجل خلل ركن او شرط أو وجوده مانع وعثر عليها قبل شروع  
 العامل في العمل فانه يجب فسخها فقوله بلا عمل متعلق بقدر أي عثر عليها من غير عمل  
 وسواء كان الواجب فيها اجرة المثل أو مساقاة المثل لانه لم يضع على العامل شيء وقاسدة  
 بالرفع صفة محذوف أي مساقاة قاسدة وبلا عمل صفة لقاسدة أي قاسدة ثانية من عمل  
 وبالانصب على الحال من الضمير المستغنى فيقتضي أي وقصفت أي أي المساقاة قاسدة  
 كونها قاسدة وبلا عمل ما صفة لقاسدة أو حال من ضمير هاتكون حاله متداخلة وهذا  
 أولى لأن الحال وصف لصاحبها المصنف وتعليق الحكم بوصف يشعر بعلمه أي  
 ونصت لقاسدها (ص) أو في اثنا عشر أو بعد سنين أكثر ان وجبت اجرة المثل (ش)

٢٥ ثي س قوله متعلق بقدر أي عثر عليها من غير عمل (قوله وهذا أول) أي انصب أي نصب قاسدة على الحالية  
 أولى من رفع قاسدة مفعول محذوف والتقدير ونصت مساقاة قاسدة (أقول) وفيه ان تعلين الحكم متعلق بوقت  
 بالعلمية المشتق هو الوصف فلا فرق بين الحالية والوصفية (قوله أو في اثنا عشر) وكانت المدة مستقرة احد تبديل قوله بعد أو بعد  
 سنين أكثر منها (قوله أو بعد سنة) أكثر أي من مدته معينة عقد فيها أي أكثر من سنة (أقول) وأولى اذا عثر على  
 تعذر على تمام البتة وليس عليها وان كان يمكن دخوله في التي قبله الثلاث فهو في عدم الفسخ لطول الفصل قاله شيب

يعني ان المساقاة اذا وقعت فاسدة وعثر عليها في أثناء العمل أو بعده سبعة من أكثرهما  
 قائم فيفسخ ويكون للعامل أجره المثل فعامل أي بحساب ما عمل كالأجرة الفاسدة  
 وأما ما يرد فيه إلى مساقاة المثل فأنما يفسخ ما لم يعمل فأثاقت بأبداء العمل بماله بال  
 لم يفسخ المساقاة إلى انقضاء أمدها وكان فيما بقي من الأعمال على مساقاة مثله للضرورة  
 لأنه لا يدفع للعامل نصيبه إلا من الثمرة فلو فسخت لم أن لا يصحكون له شيء لمعاملت أن  
 المساقاة كالمثل لا تتحقق الا بتمام العمل وهذا مذهبهم وقوله ان وجبت أجره المثل  
 (ص) وبعده أجره المثل ان خرجا عنها (ش) أي وان اطلع على فسادها بعد القراض من  
 العمل فيجب أجره المثل للعامل ان خرجا عن المساقاة إلى الأجرة الفاسدة أو إلى بيع  
 الثمرة قبل بدو صلاحها ومثل ذلك بقوله (ص) كان أزداد عينا أو عرضا (ش) لأنه ان  
 كانت الزيادة من ريب الحائط فقد خرجا عنها إلى الأجرة الفاسدة فكذلك استأجره على  
 ان يعمل له في حائطه بما أعطاه من الدنانير أو الدراهم أو العروض ويجز من ثمرته وذلك  
 أجرة فاسدة فوجب ان يرد إلى أجره المثل وبحسبه ريب الحائط بما كان أعطاه من أجرة  
 المثل ولا شيء لغير الثمرة وأما ان كانت الزيادة من العامل فقد خرجا عنها أيضا إلى بيع  
 الثمرة قبل بدو صلاحها فكأنه اشترى منه الجزء المسمى له في المساقاة بمادفع من الدنانير  
 أو الدراهم أو العروض وباية عمله فوجب ان يرد إلى أجره مثله وياخذ من ريب الحائط  
 ما يزداد ولا شيء لغير الثمرة وقوله كان أزداد أي أحدها لكن ان كان الذي أزداد العامل  
 فقد وقع في بيع فاسد وان كان ريب الحائط فقد وقع في أجرة فاسدة وأرجعنا الصغير في  
 بعده لبعده القراض من العمل تباع له ورجعه ابن غزالي لبعده الشروع في العمل ولا  
 يتكرر حيث منع قوله أوفى أثناءه لأن الثاني بيان التفسير في أثناء العمل وهذا في بيان  
 الواجب بعد التفسير وهو أوفى لأن التفسير الأول يقتضي أن أجرة المثل لا تكون إلا فيما  
 يفسخ بعد تمام العمل وليس كذلك لأنها واجبة فيما يفسخ بعد الشروع في العمل وقبل  
 تمامه وبعد تمامه حيث وجبت أجرة المثل (ص) والأقسام المثل (ش) أي وان لم يكونا  
 خرجا عن المساقاة وانما أحدهما الفساد من جهة انه لم يقصد إهلاكه فقرأ ونحو ذلك فان  
 الواجب مساقاة المثل والفرق بينهما وبين أجرة المثل ان أجرة المثل متعلقة بالثمرة ويكون  
 العامل أحسن بالثمرة في الفس لا الموت وهذا في المساقاة وأما ما يرجع في نفسه في القراض  
 بأجرة المثل لا يصحكون أن يرد في فلس ولا في موت وأما مساقاة المثل فتعلقة بالثمرة  
 ويكون العامل أحسن بالثمرة من القراض في الموت والفلس وكذلك ما يرد فيه في القراض  
 ان القراض المثل يكون الفصل أحسن في الموت والفلس كما أشاء لأن ابن عرفة عن ابن  
 عبد الحق عن بعض شيوخه مقلبة نذكر المؤلف المسائل التي يجب قيم مساقاة المثل  
 وهداهنعا فقال (ص) كساقاة مع غراطهم أو مع بيع أو اشتراط عمل ربه أو دابة أو  
 غلام وهو صغير أو له منزلة أو يكسبه موقعة أخرى واشتراط الجزءين أو سواهما (ش)  
 (الاولى) هأن يساقمه على حائطه فأحدهما قد علم غرضه والآخر لم يعلم أو يساقمه على  
 حائط واحد فيه غرض قد علم وفيه غرض لم يعلم وليس تبعا لأنه بيع غرض مجهول بشئ مجهول

(قوله ولا شيء لغير الثمرة) هذا  
 اذا كان لا ضرورة فإذا كانت  
 ضرورة كان لا يصح فيه جاعلا لا  
 مع دفعه شيئا إذا زاد على الجزء  
 فيكون كما ذكر ابن سراج (قوله)  
 لأن التقرير الأول الخ فان قلت  
 رقتك قوله أوفى أثناءه أو بعده  
 يستتم في أثناء الخ قلت لأن  
 قوله ان وجبت أجرة المثل معناه  
 فيما الواجب فيه أجرة المثل  
 وتكون ما يجب في أي حالة يفسد  
 العمل أو قبل تمامه شيء آخر  
 بقا ذلك من قوله وبعده الخ  
 (قوله هذا في المساقاة الخ) أي  
 قوله ويكون العامل (قوله قد  
 أطعم غره) أي بالغ وان انما  
 وقوله ثالثا الخ هذا المعنى صحيح  
 كما علم مما تقدم قال في كونه  
 المنع فيما اذا سكن المشتري  
 ريب الحائط ان يشاركه العامل  
 لكونه لم يرض بما تملكه وان كان  
 المشتري العامل فلا يقدتروهم  
 من ريب الحائط عند الإمانة  
 انتهى فان قلت فالفرق بين  
 المشتري قلت الفرق ان الشرط  
 اذا كان من ربه فالساق عليه  
 بالامانة وانما العامل أجبر بخرج  
 عن المساقاة فلهذا وجبت  
 أجرة المثل بخلاف ما اذا كان  
 الشرط من العامل

(قوله الرابعة والخامسة) في شرح شب والظاهر القساذق هذا ولو أسقط ٢٧٥ الشرط (قوله لا فرق الخ) استحال

لما هو أعم عاقله فكان الائب  
أن يقول وكذلك لو اشترط العامل  
(قوله له مساقاة نفسه) في عب  
وبينى دفع أجره الجبله في  
المضوعة مع مساقاة مثله (قوله  
ان كان الشرط للمساقي) يفتح  
الطاف انما قال ذلك لان الشرط  
إذا كان من المساقي يفتح الناف  
يكون الشأن أن الجزء يكون  
أقل من مساقاة المثل أى إذا  
كان الشرط من المساقي بالفتح  
فليس له مساقاة المثل أى بل  
في الجزء الجعوله وقوله أو أقل  
ان كان الشرط من المساقي  
بالكسر للشاف وذلك انه اذا  
كان الشرط من المساقي بالكسر  
تكون مساقاة المثل أقل من  
الجزء ويكون الجزء أكثر فاذا  
كان الشرط من المساقي بالكسر  
فلهما للجزء الجعوله قال صح  
ويبقى النظر فيما اذا شبه العامل  
وحده أو بى أن يصف فهل يكون  
شكوه عن الدين كعقدهم شبهه  
وحينئذ قل يشبه واحدهم ما  
فيكون له مساقاة المثل كما تقدم  
فما اذا أشبهه رب المال وحده  
ولم يصف أو يقال ان حلق وب  
للمال فانه يدفع ما حلق عليه  
وان لم يصف فهو بمثابة الما  
يشبه واحدهم ما و انكلا هذا  
هو الذى ينبغي لكن نتيجة حيثئذ  
ان يقال لم يوصى مثل ذلك فها اذا  
أشبهه رب المال ونكل (قوله نعم  
لازم) قسم لقوله جائز (قوله وأما  
لو أراد نفسه الخ) ظاهر عبارة

لا يقال أصل المساقاة كذلك لانه لا يخرج من أصل فاسد لا يتناول هذا حتى على  
أصله (الثانية) ان تجتمع مع بيع كأن يبيعه سلم مع المساقاة فوشل البيع الاجابة  
وما أشبه ذلك مما يتبع اجتماع مع المساقاة فانه بعضهم يفتى (الثالثة) اذا  
اشترط العامل على رب الحائط أن يعمل معه في الحائط طولاً ولده على حائطه وأما  
لو كان الشرط ورب الحائط ففيمه اجرة المثل (الرابعة) اذا اشترط على دايه رب الحائط  
والحال ان الحائط صغير (الخامسة) اذا اشترط على غلام رب الحائط والحال ان  
الحائط صغير لانه حينئذ ياد على رب الحائط ويجوز ذلك اذا كان الحائط كبيراً ففوله  
وهو صغير قد في الأخيرين (السادسة) اذا اشترط رب الحائط على العامل عند  
عقد المساقاة أن يحمل ما يخصه من الثمرة من الاخذ الى منزله السابقة وهذا اذا  
كان فيه بعد وقتة والايار ولا فرق بين أن يشترط العامل على رب الحائط ان يحمل  
ما يخصه الى منزله أو يشترط رب الحائط على العامل ذلك فله مساقاة مثله ما لم تكن  
أكثر من الجزء الذى شرطه عليه ان كان الشرط للمساقي أو أقل ان كان الشرط  
للمساقي كما في المقدمات (السابعة) اذا اشترط رب الحائط على العامل أن يكفيه  
مؤنة حائط آخر بان يعمل بنفسه فيغيره عوض أو يكره ان وقع وفات بالعمل فلهما  
مساقاة مثله وفي الحائط الآخر اجر مثله (الثامنة) اذا أسقط على حائط واحد من  
معاومة سنة على النصف وسنة على الثلث وسنة على الربع ولعل المؤلف اراد بالبيع  
ما زاد على سنة واحدة (التاسعة) اذا أسقط على حوائط صفقة واحدة حائط على  
النصف وآخر على الثلث مثلاً لا يحقل أن يتر احدهما دون الآخر وأما صفقات  
ففيكون المساقاة ولومع اختلاف الجزء كما مر للمؤلف ولعل مراد بصوائط ما زاد على  
الواحد (ص) كما تختلف ما لم يشبهها (ش) هذه الصورة المساقاة قيمه صفتها  
التشبيه في الرجوع الى المساقاة المثل والمعنى انهما اذا اختلفا بعد العمل في الجزء  
المشترط للعامل فقال دخلنا على النصف مثلاً وقال رب الحائط دخلنا على الربع مثلاً  
والحال انهما لم يشبه واحدهم ما فانهما يشبهان أى يصف كل على ما يشبهه من  
دهوى صاحبه ويرد للعامل مساقاة مثله ومنه اذا انكلا وبقى المالك على التاكيل  
فان اشبههما فقول للعامل مع يمينه فان انقرد رب الحائط بالثبته فاقول قوله مع  
يمينه وأما ان اختلفا قبل العمل فانهما يفتان ويقاضان ولا ينظر لثبته ولا عدمه  
وتكون لهما كلفهما معا واذ اختلفا في القراض فانه لا يفتان فيه بل العامل يرد المال لان  
القراض عقدان غير لازم (ص) وان ساقته أو أسكت به فالثبته ساقا لم تنسخ  
وليفتح منه (ش) يعنى ان ساقى شخصاً حائطه أو أكرامه ثم وجد ساقاً ليجنى  
منه في الاول على الثمرة والزرع وفى الثاني على الابواب مثلاً فان العقد فى المساقاة وفى  
السكرا لا تنسخ لاجل ذلك وعلى رب الحائط أو رب القرض أن يعقظ منه فان لم يقدر على  
التعقظ فانه يكرى عليه الحائط المقتزل ويساقى عليه الحائط وجلسا قوله أو أكرته  
على أنه أكرامه مثلاً وانقضى القرض وأما لو أكرام نفسه للخدمة فانه عيب رده كما يأتى

أرجح أن يمكن حمل المنصف على ذلك وهو لا يمكن جملة عليه قات يمكن جملة عليه بان يكون معنى قوله أو أكرته أو أكرته

(قوله يعني فيه سرقة) اي بسببه سرقة كان يكبر به داره التي توصل بها الى سرقة الجيران وانظروا كراجل شي مثل هذا  
 يتزلة مالوا كراجل يخدم عسده او بمنزلة مالوا كراجله والظاهر الثاني قاله عجم وقوله اوسرقة شي منه كان يكبر به التي يعني  
 سرقة يا بمالا وقوله اوعليه كان يكبر به دايته التي يعني سرقة بلعامها (قوله ولا يعلم بنفسه) اراد به ما يشعل قيام الغرماء  
 (قوله وكذلك حكم التين) اي تين الزرع التي في البياض (قوله مثال) لا يبرأ الخلل اي مثال قصصه بيان اجزاء الخلل  
 وقوله لا ينافيه موقوف على قوله هل معنى من أي ان الاضافة على معنى من لان الاضافة باينة لانه يكون المعنى والساقط  
 الذي هو الخلل الخلل لانه يصدق على ما ذكره ٢٧٦ جدد من الخلدوع فيها جددع كالجزء والبق وليس ذلك جبر اود اعترض

كلامه من وجه اخر وهوان  
 الاضافة التي معنى من شرطها  
 ان يكون المضاف اليه جنسا  
 للمضاف ويصح جعل المضاف  
 اليه على المضاف نحو خاتم حديد  
 تقول الخاتم حديد فالتعريف  
 مثل هذا ان تكون على معنى  
 اللام انتهى (قوله الا ان يكون  
 عرفهم الفساد) كذا في عب  
 فانه حال يحصل المصنف عالم  
 يظلم الفساد بان يكون عرفهم  
 فيصدق مدعيه بينه وما ذكره  
 بت هنا عن ابن ناجي من انه  
 ولو غلب الفساد على المشهور  
 وده عجم بان ابن ناجي اعاد كره  
 في القراض لان المساهقة والذى  
 في شرح شب ان ظاهر المصنف  
 ان القول لمدعي العصة ولو غلب  
 الفساد وهو كذلك لانها  
 الاصل انتهى اقول كلام عجم  
 هو الموافق لاطلاق القاعدة  
 كما تقدم بمحقق النظر في وجهه  
 الفرق بين القراض والمساهقة  
 حيث يقول ابن ناجي ان القول

في القراض قول مدعي العصة ولو غلب الفساد وفي المساهقة القول قول مدعي العصة ما لم يظلم الفساد وكان  
 الانسب الموافقة بينهما لخروج كل منهما عن الاصل (قوله ويختلف ان كان قبل الجبذ اذ اوبعه) المناسب كما قاله غيره ان  
 يقول ويختلف قريب الجبذ اذ اوبعه اي ان النزاع وقع بعد الجبذ فلا بد من الحلف قرب الجبذ ان لم يكن تعصيه بان يكون  
 المعنى ويختلف ان كان قبل تمام الجبذ اذ اوبعه اي ان النزاع وقع بعد الجبذ اذ اوبعه اي ان النزاع وقع بعد تمام الجبذ اذ اوبعه اي ان النزاع وقع بعد تمام الجبذ اذ اوبعه  
 أي اتفق ذلك وقوله قبل الجبذ اذ أي القرض هذا المعنى هو الموافق للمنفرد (قوله حط) قال ابو الحسن او يفرضه  
 'لنقمة التي تطلبت ويدفع لها الجزء كاملا

(قوله حط من اجارته بقدر قامة  
 المائيه) فلو انه اجره على سقيه  
 ثلاث مرات بستين دينارا مثلا  
 ودخل معه على أن كل مرة يقيم  
 المائتي الزرع أو بعبارة ايام ثم اتفق  
 أن ماء السقاء قام فيه أربعة ايام  
 التي هي إحدى الثلاث فيسقط  
 من أجرة العامل الثلث واقه  
 سبحانه وتعالى أعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب

مثله لو حث مثلا ثلاث مرات فاذا قيل عشرة فبقوله وما أجزته لو حث مرتين فاذا قيل  
 ثمانية حط من حصته من الثمرة خمسها وهكذا وإنه رقبته لو لم يقصر بان شربا  
 عليه السقي ثلاث مرات مثلا فسقي مرتين واعنى الطر عن الثالثة لم يحط من نصيبه شيء  
 ابن رشد بلا خلاف قال بخلاف الاجارة بالاناء والدرهم على بقاية حاطقه  
 زمن السقي وهو معلوم عند اهل المعرفة بماء السماء فاقام به  
 حيننا حط من اجارته بقدر قامة المائيه والفرق  
 ان الاجارة مبنية على المشاحة بخلاف  
 المساقاة والله أعلم بالصواب  
 واليه المرجع  
 والمآب

«تم الجزء السادس وبليه الجزء السابع أو باب الاجارة»















Biblioteca Alexandrina



0622248